

موسوعة مسكر

للتشريع والقضاء

عبد الرحمن عيسى
الحامى

الجزء الثالث عشر

الطبعة الأولى

مركز دراسات القانون
بجامعة القاهرة
القاهرة - مصر



[The page contains dense, overlapping, and mostly illegible handwritten or printed text, likely bleed-through from the reverse side. The text appears to be in Arabic script.]

[The page contains dense, repeating Arabic text, likely bleed-through from the reverse side. The text is mostly illegible due to the angle and repetition.]

موسوعة مصر

للتشريع والقضاء

تتضمن موضوعي لجميع التشريعات المعمول بها في مصر حتى مستوى
القرار الوزاري ، الصادرة منذ عام ١٨٥٤ وحتى يومنا هذا ،
معدلة ونفسا لآخر تصديق ومراجعة وموسوعاتا ترتيبا هجائيا ومعلقا
عليها بأهم المبادئ القانونية التي تقرتها محكمة النقض والادارية العليا

اعداد

عبد المنعم حسنى

المحامي

الجزء الثالث عشر

موضوعات حرف (ت ، ث ، ج ، ح)

الطبعة الأولى - ١٩٨٨

اصدار

مركز هسنى للدراسات القانونية

٢٨٧ شارع الاهرام - الجيزة - هـ : ٨٥٠٠٠٢ - ٨٥٧٠٩٦

٢ شارع تونيق شمس بن فاطمة رشدى - الهرم

تموين وتسعير جبرى

القسم الاول - فى شئون التموين :

- (أولا) المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ خاص بشئون التموين .
- (ثانيا) فى البطاقات التموينية .
- (ثالثا) فى تنظيم انتاج وتداول وتخزين ونقل السلع التموينية واستمرار تشغيل منشأتها .
- (رابعا) فى تصدير السلع التموينية .

القسم الثانى - فى التسعير الجبرى وتحديد الأرباح :

- (أولا) المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ خاص بالتسعير الجبرى وتحديد الأرباح .
- (ثانيا) فى أهم القرارات الصادرة بشأن تحديد الأسعار .
- (ثالثا) فى القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ بتحديد الأرباح وغيره من القرارات .
- (رابعا) فى القرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تحديد نسب الأرباح لكافة السلع المستوردة وغيره من القرارات .
- (خامسا) القانون رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٥٦ باستثناء بعض المواد التموينية من أحكام التسعير الجبرى .

القسم الثالث - فى هيئات وأجهزة ولجان التموين والتسعير الجبرى :

- (أولا) فى الهيئة العامة للسلع التموينية .
- (ثانيا) فى جهاز تخطيط الأسعار .
- (ثالثا) فى لجان التسعيرة المحلية بالمحافظات .

التسعين الأول في شئون التموين

(أولا)

المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥

خاص بشئولا التموين (١ و ٢)

(١) الوقائع المصرية في ١٠/١٠/١٩٤٥ - العدد ١٤٥ مكر (١) غير
اعتيادى .

(٢) صدر قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٢
بشان تفويض السادة المحافظين في بعض الاختصاصات ونص على ما يأتى :
مادة ١ - يشرف السادة المحافظون كل في دائرة اختصاصه على مديريات
التموين والتجارة الداخلية وفروع المصالح التابعة للوزارة بدائرة المحافظة .
مادة ٢ - يفوض السادة المحافظون في مباشرة الاختصاصات المقررة
لوزير التموين والتجارة الداخلية بموجب أحكام القوانين المشار إليها
وللموضحة فيما يلى :

أولا - المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين :
١ - إيقاف التاجر المخالف عن مزاوله تجارة السلعة أو السلع موضوع
الجريمة ومنع الصانع المخالف من استخدامها في صناعته وذلك بالنسبة
للسلع والجرائم التى يصدر بتحديدها قرار من وزير التموين والتجارة
الداخلية .

٢ - منع التاجر الذين ينتجون أو يتجرون في السلع التموينية التى
يصدر بتحديدها قرار من وزير التموين والتجارة الداخلية ترخيصا بالتوقف
أو الامتناع عن ممارسة تجارتهم على الوجه المعتاد دون اخلال بحق الوزير
في منح هذه التراخيص لأصحاب المصانع ويعطى هذا الترخيص لكل
شخص يثبت أنه لا يستطيع الاستمرار في العمل اما لعجز شخصي أو لخسارة
تصيبه أو لاي عذر آخر يقبله المحافظ المختص ، ويفصل في طلب الترخيص
خلال شهر من تاريخ تقديمه ، ويكون قراره في حالة الرفض مسببا ، وإذا
لم يصدر قرارا مسببا بالرفض خلال المدة المذكورة اعتبر ذلك ترخيصا .

نحن فاروق الأول ملك مصر :

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ،

وبناء على ما عرضه علينا وزير التموين وموافقة رأى مجلس
الوزراء ،

رسمنا بصا هو آت :

٣ - حرمان التاجر الذى يثبت تلاعبه أو اخلاعه بالقرارات الوزارية
من الحصة المقررة من السلع الموزعة بموجب حصص ويختار فى هذه الحالة
من بين التاجر تاجرا أو جمعية تعاونية تحول اليها الحصة الى أن يفصل
فى أمره .

٤ - منح رخص انشاء المحال التجارية والصناعية مع مراعاة أحكام
القوانين الأخرى المنظمة لذلك وقرارات الوزارة التى تصدر فى هذا الشأن .

٥ - اصدار تراخيص نقل السلع الى خارج حدود المحافظة وفقا لما
تتضمنه أحكام القرارات الوزارية .

٦ - منح تراخيص انتاج وحياسة خبز مواصفاته عن المواصفات
المقررة بمقتضى قرارات وزارية للاستخدامات الخاصة وذلك استنادا الى
الفقرة الاولى من المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥
والمادة ٢٥ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة
الخبز .

٧ - اعتماد صرف المكافآت لكل شخص سواء اكان من موظفى
الحكومة أو من غيرهم يكون قد ضبط الاصناف موضوع الجرائم المنصوص
عليها فى هذا المرسوم بقانون أو سهل ضبطها .

هذا وجدير بالذكر أن قضاء محكمة النقض قد استقر على أنه يبين من
المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ أن التفويض باتخاذ التدابير المنصوص
عليها فى المادة الاولى منه صادر من المشرع الى وزير التموين وبشرط موافقة
لجنة التموين العليا ولم ينص فى هذا المرسوم بقانون على تحويل الوزير الحق
فى اناية غيره فى اتخاذ أى من هذه التدابير ولهذا فلا يكون لغير الوزير من
موظفى وزارة التموين اتخاذ شئ منها كما لا يجوز للوزير نفسه اصدار
قرارات باتخاذ تلك التدابير أو بعضها الا بموافقة لجنة التموين العليا .
(نقض جنائى ١٩٦٨/٢/٨ - موسوعتنا الذهبية ج ٣ فقرة ١٩٠٩) .

الباب الأول

احكام عامة

مادة ١ - (مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٥٦) يجوز لوزير التموين (١) لضمان تموين البلاد ولتحقيق العدالة فى التوزيع أن يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العليا كل التدابير الآتية أو بعضها :

(أ) فرض قيود على انتاج أية مادة أو سلعة وتداولها واستهلاكها بما فى ذلك توزيعها بموجب بطاقات أو تراخيص تصدرها وزارة التموين لهذا الغرض .

(ب) فرض قيود على نقل أية مادة أو سلعة من جهة الى أخرى .

(١) صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٠ بالتراخيص لوزير النقل فى تكليف مالكى ومستغلى وسائل النقل بالقيام ببعض عمليات نقل البضائع . وفيما يلى نصه :

مادة ١ - مع عدم الاخلال باحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليهما ، يجوز لوزير النقل فى حالة الضرورة وبموافقة اللجنة العليا لشئون النقل المنصوص عليها فى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٠ لسنة ١٩٦٩ ، أن يصدر أوامر تكليف الى مالكى أو مستغلى وسائل النقل المستعملة فى نقل البضائع والمواد لحساب الغير ، سواء كانوا من الاشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين ، بعمليات النقل التى يحدها طبقا للأسعار والشروط والأوضاع التى يصدر بها أمر التكليف .

ويحدد مقابل الأداء أو الثمن أو التعويض فى جميع أحوال التكليف وفقا لأحكام المادتين ٤٤ ، ٤٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه ، كما تتبغ فى الطعن فى قرارات لجان التقدير ، القواعد والاجراءات المنصوص عليها فى المادة ٤٨ منه .

مادة ٢ - مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد يعاقب بالعقوبة الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه كل من يخالف أحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له .

- (ج) تقييد منح الرخص الخاصة بإنشاء أو تشغيل المحال التى تستخدم فى تجارتها أو صناعتها أية مادة أو سلعة .
- (د) تحديد أقصى صفقة يمكن التعامل بها بالنسبة الى أية مادة أو سلعة .

(هـ) الاستيلاء على أية واسطة من وسائط النقل أو أية مصلحة عامة أو خاصة أو أى معمل أو مصنع أو محل صناعة أو عقار أو منقول أو أى مادة أو سلعة - وكذلك إلزام أى فرد بأى عمل أو إجراء أو تكليف وتقديم أية بيانات (١) .

(و) تحديد الأسعار فيما يتعلق بالمواد والسلع التى تستولى عليها عليها وزارة التموين وتشرف على توزيعها بالاتفاق مع وزارة التجارة ووزارة الصناعة .

مادة ٢ - تلغى بحكم القانون العقود التى تكون قد أبرمت بشأن المواد المشار إليها فى المادة الأولى ولم تنفذ قبل انقضاء التدابير الواردة فى تلك المادة .

(١) صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الفروق المالية الناتجة من بيع المواد المستولى عليها (الجريدة الرسمية فى ١٩٦٠/٦/٢ - العدد ١٢٦) وفيما يلى نصه :

مادة ١ - تؤول للخزانة العامة الفروق المالية الناتجة من بيع المواد المستولى عليها استيلاء عاما بالأسعار المحددة جبريا. لبيعها أو بتحديد نسبة ربح فى تجارتها .

ومع عدم الاخلال بالأحكام النهائية الصادرة فى هذا الشأن يعتبر - صحيحا ما تم تحصيله من الفروق المالية التى سبق أن كُلت للخزانة العامة من بيع تلك المواد .

مادة ٢ - يجوز بطريق الحجز للادارى اقتضاء الفروق المالية المشار اليها فى المادة السابقة .

ولا تجوز المطالبة بأى تعويض نتيجة لهذا الالغاء .

مادة ٣ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠) على كل من تصرف اليه حصص من المواد والسلع المشارة اليها فى المادة (١) أن يتبع فى توزيعها القواعد التى يضعها وزير التموين والتجارة الداخلية فى هذا الشأن .

مادة ٣ مكرر (١) يحظر على أصحاب المصانع والتجار الذين ينتجون أو يتجرون فى السلع التموينية التى يصدر بتميينها قرار من وزير التموين (٢)

(١) مادة مضافة بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥١ (الوقائع المصرية فى ١٩٥١/٩/٢٤ - العدد ٧٢) ومستبدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ .

(٢) صدر قرار وزير التموين رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتحديد بعض السلع التى يحظر الامتناع عن انتاجها أو وقف صنعها أو ممارسة التجارة فيها على الوجه المعتاد ، وفيما يلى بيان بأهم هذه القرارات : قرار وزير التموين رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتحديد بعض السلع التى يحظر الامتناع عن انتاجها أو وقف صنعها أو ممارسة التجارة فيها على الوجه المعتاد (الوقائع المصرية فى ١٩٥٢/١١/٣ - العدد ١٤٧ م غير اعتيادى) المعدل بالقرارات أرقام ٢٠١ لسنة ١٩٥٢ ، ١٤ لسنة ١٩٥٩ ، ٦٥ لسنة ١٩٦٠ ، ١٤٤ لسنة ١٩٧٦ ، ٢٨٠ لسنة ١٩٨١ ، ٢٤٢ لسنة ١٩٨٥ ، ٥٣٧ لسنة ١٩٨٥ ، ٢٨١ لسنة ١٩٨٧ ، ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية فى ١٩٥٢/١٢/١١ ، ١٩٥٩/٢/٥ ، ١٩٦٠/٥/٢ ، ١٩٧٦/٩/١٤ ، ١٩٨١/٨/٢ ، ١٩٨٥/٥/٧ ، ١٩٨٧/١١/٢٩ ، ١٩٨٥/٨/١١ ، ١٩٨٥/١٠/١٣ ، ١٩٨٧/١١/٢٩) على التوالى (قرار وزير التموين رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المنع من الاتجار فى بعض السلع واستخدامها فى الصناعة (الوقائع المصرية فى ١٩٥٤/٥/١٠ - العدد ٣٧) المعدل بالقرارات أرقام ٣ لسنة ١٩٥٥ ، ٩ لسنة ١٩٦٦ ، ٦٤ لسنة ١٩٦٦ ، ١٦١ لسنة ١٩٦٦ ، ١١٨ لسنة ١٩٧١ ، ٤٢ لسنة ١٩٧٢ ، ٤١٠ لسنة ١٩٧٤ (الوقائع المصرية فى ١٩٥٥/١/١٧ ، ١٩٦٦/٢/١٧ ، ١٩٦٦/٦/٦ ، ١٩٦٦/١٠/١٧ ، ١٩٧١/٤/١ ، ١٩٧٢/٢/٢٦ ، ١٩٧٥/٢/٣) على التوالى (قرار وزير التموين رقم ٦ لسنة ١٩٦٣ بحظر الاتجار فى تقاوى البطاطس المستوردة للحررة الصيفية من كل عام (الوقائع المصرية فى ١٩٦٣/١/١٧ - العدد ٥ ملحق) .

١٠ تموين وتسعير جبرى

أن يقفوا العمل فى مصانعهم أو يمتنعوا عن ممارسة تجارتهم على الوجه المعتاد الا بترخيص من وزير التموين (١) .

=

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٣ بشأن حظر الاتجار فى الذرة الصفراء المستوردة الصحيحة والمجروشة وحظر نقلها أو الشروع فيه بغير ترخيص (الوقائع المصرية فى ١٦/٤/١٩٨٣ - العدد ٩١) المعدل بالقرار رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨٧ . قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٨٧ بشأن حظر الاتجار فى الارز الشعير (الوقائع المصرية فى ٢٣/٩/١٩٨٧ - العدد ٢١٥) .

(١) صدر قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٢ بتشكيل لجان بحث طلبات التوقف عن ممارسة الصناعة أو التجارة على الوجه المعتاد تنفيذا لنص المادة ٣ مكرر من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ (الوقائع المصرية فى ٢٧/٢/١٩٧٢ - العدد ٤٥) ونص على ما يأتى :

مادة ١ - يتولى بحث طلبات التوقف عن ممارسة الصناعة أو التجارة على الوجه المعتاد تنفيذا لنص المادة ٣ مكرر من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه لجنة تشكل على الوجه التالى :

السيد المحافظ أو من ينيبه رئيسا
مدير التموين والتجارة الداخلية بالمحافظة المختصة ومن ينيبه عضوا
مندوب عن وزارة العمل عضوا
مندوب عن وزارة الصناعة عضوا
مندوب عن وزارة الخزانة عضوا

مادة ٢ - على أصحاب المصانع والتجار الذين ينتجون أو يتجرون فى السلع الواردة بالقرار الوزارى رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ والقرارات المعدلة له أن يقدموا بطلب الترخيص بالتوقف عن ممارسة الصناعة أو التجارة على الوجه المعتاد الى مديرية التموين والتجارة الداخلية التابعين لها .

مادة ٣ - تقيد مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة بطلبات التوقف فى سجل خاص مرقم بأرقام مسلسلية حسب تاريخ ورودها وتقوم بفحصها ودراستها موضحة الأسباب التى من أجلها قدم طلب التوقف وبيان عدد العمال الذين يعملون لدى صاحب الشأن ثم يؤثر بالسجل أمام كل طلب

=

ويعطى هذا الترخيص لكل شخص يثبت أنه لا يستطيع الاستمرار في العمل إما لعجز شخصي أو لخسارة تصيبه من الاستمرار في عمله أو لأي عذر جدي آخر يقبله وزير التموين (١).

==

بما تم من إجراءات وتاريخ ذلك ولا تزيد مدة فحص طلبات التوقف عن عشرة أيام من تاريخ تقديمها للمديرية .

مادة ٤ - تعرض الطلبات على اللجنة المذكورة في المادة الأولى لبحثها واتخاذ ما تراه في شأنها من قرارات مسببة .

مادة ٥ - تعقد اللجنة اجتماعاتها مرة كل خمسة عشر يوما إلا إذا اقتضت الضرورة غير ذلك وعلى السيد مدير التموين والتجارة الداخلية أو من ينيبه اعداد جدول أعمال اللجنة والتقارير المطلوبة وكذا أخطار ذوى الشأن بقرار اللجنة بكتاب موصى عليه يعلم الوصول في حدود المدة الواردة في المادة (٣) مكرر من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه .

مادة ٦ - يلغى القرار رقم ٧ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،،،

وقد قضت محكمة النقض « أن الشارع اذ حظر بمقتضى المادة ٣ مكرر على أصحاب المصانع وقف العمل في مصانعهم وحظر على التجار الامتناع عن ممارسة تجارتهم على الوجه المعتاد قد شرط الوقف في المصانع بيد أنه لم يشترط وقوع الامتناع في المتاجر ومن ثم لزم أن يجرى حكمه في شأن الامتناع مطلقا بحيث ينتظم التجار كافة سواء اكانوا مرخصا لهم أم غير مرخص لهم في مزاوله تجارتهم وسواء اكانوا من أرباب المحال التجارية أم لم يكونوا كذلك فان كان الجاني ذا متجر جاز اعمال نص الفقرة الخامسة من المادة ٥٦ من المرسوم بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ في حقه بمعاقبته فضلا عن عقوبتي الحبس والغرامة الاصيلتين بعقوبة الغاء رخصة المحل باعتبارها عقوبة تكميلية نوعية موضوعها المحل التجارى . أما اذا كان الجاني لا يمتلك متجرا فلا يسوغ توقيع هذه العقوبة لأنها لا تصادف موضوعا » (طعن ١٤٣٩ لسنة ٣٥ قضائية جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٨) .

(١) قضت محكمة النقض بأنه « على التاجر اثبات قيام العذر الجدى أو المبرر المشروع لتوقفه عن الاتجار على الوجه المعتاد حتى يكون امتناعه

==

وفيفصل الوزير فى طلب الترخيص خلال شهر من تاريخ تقديمه ويكون قراره فى حالة الرفض مسيبا •
واذا لم يصدر الوزير قرارا مسيبا بالرفض خلال المدة المذكورة
أعتبر ذلك ترخيصا •

مادة (٣) مكرر (ب) - (مضافة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠)
يعاقب بالنحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة من مائة جنيه (١) الى
خمس مائة أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من :

بعيدا عن دائرة التحريم - تعبير للشارع عن افساحه فى المجال العذر الشخصى
بالتاجر أو الخسارة التى تصيبه من الاستمرار فى عمله - تقديم العذر الجدى
الى وزارة التموين وانتهائها الى سلامته يلزمها بقبوله - والدفع بهذا
العذر أمام محكمة الموضوع يلزمها بتحقيقه فان صح وجب عليها تبرئة
المتنوع « (الطعن ١٦٠١ لسنة ٣٥ قضائية جلسة ١١/١٠/١٩٦٥) •
وقضت كذلك بان المرع اوجب بنص القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ - المعدل
للمادة ٣ مكرر من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المضافة اليه بالقانون
رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥١ - أن يثبت التاجر قيام العذر الجدى أو المبرر المشروع
لتوقفه عن الاتجار على الوجه المعتاد ، وعبر عن افساحه فى مجال العذر
بما يتسع لغير القوة القاهرة من الاعذار أو المبررات أو المواقف المشروعة •
ومتى وجد احداها بصورة جدية ، كان الامتناع بعيدا عن دائرة التجريم ،
واذا قدم العذر الجدى الى وزارة التموين وانتهت الى سلامته تعين عليها
قبوله ، واذا دفع به أمام محكمة الموضوع تعين عليها النظر فيه وتحقيقه
حتى اذا ما صح لديها قيامه وجب عليها تبرئة المتنوع (نقض جنائى
١/١٠/١٩٧٢ - موسوعتنا الذهبية ج ٥ فقرة ٦٣) •

(١) قضت محكمة النقض بأنه حيث أن البين من مطالعة الاوراق أن
الدعوى الجنائية أقيمت ضد المطعون ضده بوصف أنه فى يوم ١٧/١٠/١٩٨٠
اشترى لغير استعماله الشخصى ولإعادة البيع مواد التموين الموزعة عن
طريق مؤسسات القطاع العام والجمعيات التعاونية الاستهلاكية ، ومحكمة
أول درجة عاقبته عن هذه التهمة بتغريمه مائة جنيه والمصادرة ، فاستأنف ،
ومحكمة ثانى درجة قضت بحكمها المطعون فيه حضوريا بقبول الاستئناف
شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة لعقوبة الغرامة بجعلها

١٣ تموين وتسعير جبرى

١. - أشتري لغير استعماله الشخصى ولإعادة البيع مسواد التموين الموزعة عن طريق مؤسسات القطاع العام والجمعيات التعاونية الاستهلاكية وفروعها .

٢ - خطط المواد التموينية المسعرة جبريا أو المحدد ربحها بغيرها من المواد أيا كانت أو غير مواصفاتها أو باع هذه المواد بعد خاطها أو تغيير مواصفاتها .

٣ - من عهد اليه بتوزيع المواد التموينية فى مناطق معينة أو على أشخاص معينين وخالف ذلك بالتصرف فيها خارج هذه المنطقة أو الى غير هؤلاء الأشخاص .

٤ - من قلد عبوات المواد التموينية المعدة بمعرفة أجهزة الحكومة أو القطاع العام وفروع أى منها أو الجمعيات التعاونية الاستهلاكية أو بناء على المواصفات التى تمدها احدى تلك الجهات أو بناء على

خمسین جنیہا ، وتأييده فيما عدا ذلك ، وقد استند هذا الحكم فى قضائه بالادانة الى ذات الاسباب التى استند اليها الحكم الابتدائى . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣ مكررا « ب » من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ، المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨١ تنص على معاقبة مرتكب الجريمة التى دين بها المطعون ضده « بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ، وبغرامة من مائة جنیه الى خمسمائة جنیه أو بإحدى هاتين العقوبتين » وكان الحكم الابتدائى قد اختار عقوبة الغرامة والتزم فى تقديره لها الحد الأدنى المقرر قانونا وهو مائة جنیه ، فان الحكم المطعون فيه اذ نزل بها عن ذلك الحد جعلها خمسین جنیہا يكون قد خالف القانون ، ولما كان تصحيح هذا الخطأ الذى انبنى عليه الحكم لا يخضع لای تقدير موضوعى مادامت محكمة الموضوع قد قالت كلمتها فى ثبوت التهمة ، فانه يتعين - حسب القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من قانون حالات واصراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - تصحيح الخطأ والحكم بمقتضى القانون ، وهو ما يتحقق بتأييد الحكم المستأنف . (نقض جنائى ١٩٨٤/١٢/٢٥ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ٥٠٦) .

أمر منها أو استعمل أو تداول تلك العجول أو حازها يقصد استعمالها أو تداولها وكان عالما بتقليدها •

هـ - من توصل بدون وجه حق تقرير حصة له في توزيع موائد تموينية أو غيرها من الموائد التي يتم توزيعها طبقا لنظام الحصص ، وذلك بناء على تقديم معلومات أو وثائق غير صحيحة أو توصل الى الحصول على هذه الحصص نفسها دون وجه حق أو بعد زوال السبب الذى قسام عليها تقرير حقه فيها •

ومن استعمل الحصة أو تصرف فيها على غير الوجه المقرر لذلك أو اخلاا بالخرض من تقرير التوزيع بالحصص •

ومن كان مختصا بتقرير هذه الحصص أو بصرفها متى قرر الحق في الحصة أو أمر صرفها وكان عالما بعدم أحقية المقررة له أو المنصرفة له •
(٩) من نشر أخبار أو اعلانات غير صحيحة أو أدلى ببيانات كاذبة أو نشر شائعات تقتل بوجود سلعة تموينية أو بتوزيعها أو ببيعها بتمدد رفع السعر •

ويحكم في جميع الأحوال بمصادرة المواد أو العجول المضبوطة •

الباب الثانى

احكام خاصة باستخراج الدقيق وصناعة الخبز (١)

مادة ٤ - يحظر - بغير ترخيص من وزارة التموين - على أصحاب المطحن والمخابز والمحال العامة أو المسئولين عن ادارتها وعلى تجار الدقيق أن يستخرجوا أو يعرضوا للبيع بأية صفة كانت دقيقا غير الدقيق المطابق للمواصفات والشروط التى يحددها وزير التموين بقرار يصدره بهوافقة:

(١) صدر قرار وزير التموين رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ فى شأن القمح ومنتجاته •

لجنة التموين العليا • ويبين ذلك القرار الطريقة التى يجرى بها
تصريف كميات الدقيق غير المطابقة للمواصفات الجديدة فى تاريخ صدور
ذلك القرار •

ويجب على أصحاب المطاحن أو المسئولين عن ادارتها تنقية الحبوب
التي يستخرج منها الدقيق قبل طحنها تنقية تامة من المواد الغريبة باتخاذ
جميع الوسائل الممكنة وعلى الأخص النسف والغرلة •

مادة ٥ - (البند ثانىا مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون
رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٥٦) يحظر على أصحاب المخازن والمحال العمومية أو
المسؤولين عن ادارتها بغير ترخيص من وزارة التموين :

(أولا) أن يصنعوا أو يعرضوا للبيع أو يحرزوا بأية صفة كانت غير
الخبز المصنوع من الدقيق المشاير اليه فى المادة السابقة •

(ثانيا) ادخال دقيق أية مادة أخرى على الدقيق سالف الذكر
اثناء عملية الخبز ، ويحدد وزير التموين بقرار منه الطريقة التى يجب على
أصحاب المخازن أو المسئولين عن ادارتها اتباعها فى صناعة الرغيف من يدايتها
الى نهايتها •

مادة ٦ - (١) يحظر على أصحاب المطاحن ومديريها المسئولين أن
يبيعوا أو يسلّموا على أى وجه كان أية كمية من مفادير القمح أو الشعير
أو الشعير أو الأرز أو الذرة الموجودة أو التى توجد فى حيازتهم بغير ترخيص
من وزارة التموين على أنه يجوز لهم بيع الدقيق انتاجهم من هذه الحبوب
بمقتضى أذونات تصدر لهذا الغرض من وزارة التموين أو فروعها •

مادة ٧ - (١) يحظر على أصحاب المخازن ومديريها المسئولين
والمستخدمين والعمال بها أن يعرضوا للبيع أو يبيعوا أو يسلّموا على أى
وجه كان الدقيق المنصرف اليهم من السلطات المختصة لصنع الخبز •

(١) أوقف العمل بالمادتين ٦ ، ٧ بقرار وزير التموين رقم ٨٨ لسنة
١٩٥٧ (الوقائع المصرية فى ١٩٥٧/٧/١ - العدد ٥٢ مكر «ب») •

مادة ٨ - يصدر وزير التموين القرارات اللازمة ببيان وزن الرغيف في كل مديرية أو محافظة ويحدد في تلك القرارات النسبة التى يجوز التسامح فيها من وزن الخبز بسبب الجفاف (١) .

(١) قضت محكمة النقض بأنه « ان القرارات التى يصدرها وزير التموين ببيان وزن الرغيف في كل محافظة والتى يحدد فيها نسبة التسامح بسبب الجفاف لا تقيد القاضى في تكوين عقيدته من جميع العناصر المطروحة امامه في الدعوى » (الطعن ١٩٦٧ لسنة ٣٦ قضائية جلسة ١٩٦٧/١/٣١) . وقضت أيضا بأن القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ لم يخول وزير التموين سوى أن يصدر القرارات اللازمة لبيان وزن الرغيف ولم يمنحه من السلطة في هذا الصدد أكثر من ذلك . واذن فالقرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٩ الذى أوجب أن يكون الاعتماد في ثبوت المخالفة على وزن عدد من الارغفة لا يقل عن مائتى رغيف لا يعدو أن يكون أمرا لموظفى التموين بتنظيم العمل حتى يتجنبوا من وقوع المخالفة قبل طلب المحاكمة . وعلى ذلك فالقول بأن الجريمة لا تنشا ولا يكون لها وجود الا اذا تناول الوزن عددا معينا من الارغفة هو قول لا يتفق والقانون ثم ان الاصل في المواد الجنائية ان القاضى يكون عقيدته من جميع العناصر المطروحة امامه في الدعوى ، فمضى اطمأن الى ثبوت المخالفة وقع عقوبتها . فالقول باستلزام وجود عدد معين من الارغفة لقيام الجريمة يؤدى الى عدم معاقبة من لا يوجد لديه وقت التفتيش هذا العدد المعين بالقرار ولو كانت المخالفة ثابتة عليه بطريق لا يقبل الشك وهذا لا يمكن قبوله . (نقض جنائى ١١/٨/١٩٤٩ - موسوعتنا الذهبية - ج ٤ فقرة ١٠٧١) وأن المادة الثامنة من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قد خولت وزير التموين أن يصدر القرارات اللازمة ببيان وزن الرغيف في كل مديرية أو محافظة وتحديد النسبة التى يجوز التسامح فيها من وزن الخبز بسبب الجفاف ، ولكنها لم تخوله الحق في تعيين الدليل الذى يجب اتباعه في اثبات هذا العجز ، فاذا كان قرار وزير التموين الذى يشير اليه الطاعنان قد نص على ضرورة وزن عدد معين من الارغفة ، فان ذلك يكون من قبيل الاوامر المقصود بها الارشاد والتوجيه للموظفين التابعين له المنوط بهم المراقبة واثبات المخالفات كيما يكون عملهم سليما دقيقا ولا يترتب عليه تقييد القاضى بطريق معين من طرق الاثبات . في استظهار وجود العجز من جميع الادلة التى يطمئن اليها ويرى انها تؤدى الى ذلك (نقض جنائى ٢/٢٥/١٩٥٢ - موسوعتنا الذهبية - ج ٤ فقرة ١٠٨١) ، كما قضت بأن المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ على انه : « يصدر وزير التموين القرارات اللازمة لبيان وزن الرغيف في كل مديرية أو محافظة ، ويحدد في تلك القرارات

الباب الثالث

احكام خاصة بتداول القمح والمشر

(البقية) والشعير والأرز والذرة (١)

مادة ٩ - يجوز لموزير التموين - بموافقة لجنة التموين العليا - أن يصدر قرارات بالاستيلاء على القمح والمشر والشعير والأرز والذرة بالمقايير اللازمة لتموين البلاد .

ويعين وزير الزراعة بقرار يصدره في أول كل موسم مقدار الكمية الواجب تسليمها إلى الحكومة عن كل فدان بالنسبة لكل منطقة من المناطق المزروعة من هذه المحبوب .

ولا تحول أية مطالبة ناشئة عن أى تعاقد أو حق دون تسليم الحكومة

=

النسبة التى يجوز التسامح فيها من وزن الخبز بسبب الجفاف . ومقتضى هذا النص أن التسامح فى وزن الخبز بسبب الجفاف هو من الرخص المخولة لموزير التموين يستعملها حسبما يراه بغير معقب ، وقد استعمل وزير التموين هذه الرخصة بصدد الخبز البلدى فأجاز التجاوز عن نسبة معينة من وزنه ، أما الخبز الشامى الذى يباع بسعر مضاعف فقد رأى عدم التسامح فى وزنه بسبب الجفاف وهو فى هذا انما يعمل فى حدود التفويض التشريعى الذى نصت عليه المادة سالفه الذكر . ومن ثم فإن دفاع الطاعن بأن وزير التموين بإصداره القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ - الذى نص فيه على عدم التسامح فى أوزان الخبز الشامى بسبب الجفاف - قد جرح على حدود التفويض التشريعى يكون على غير سند من القانون . (نقض جنائى ١٠/١١/١٩٦٩ - المرجع السابق ج ٥ فقرة ١٩) .

(١) أوقف العمل بأحكام هذا الباب بقرار وزير التموين رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٧ (الوقائع المصرية فى ١٩٥٧/٧/١ - العدد ٥٢ مكر «ب») وقد صدر قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن تنظيم انتاج وتداول الارز الابيض ، ورقم ٥٧٩ لسنة ١٩٨٧ بشأن حظر الاتجار فى الارز الشعير .

مقادير الحبوب المنصوص عليها في الفقرة السابقة ويجب اجراء التسليم بصرف النظر عن كل حجز أو معارضة • أما حقوق أصحاب الشأن على الحبوب المسلمة فتنتقل الى الثمن الذى تدفعه الحكومة •

مادة ١٠ - يجب على أصحاب الحبوب المستولى عليها لحساب الحكومة أن يسلموا هذه المقادير اليها وأن يتبعوا في ذلك الأوضاع التى تقررها وزارة المسالية •

وفضلا عن انجازات المنصوص عليها في المادة ٥٦ من هذا المرسوم يتقانون يكون للسلطات التى يعينها وزير التموين لهذا الغرض الحق في الاستيلاء من تلقاء نفسها على تلك المقادير •

مادة ١١ - يجوز لوزير التموين أن يصدر قرارات بفرض بعض القيود على نقل وتداول كميات الحبوب المشار اليها في المادة ٩ التى نفيض عن نصيب الحكومة المستولى عليه •

مادة ١٢ - في الأحوال التى يتفق فيها على أن تكون أجرة الأرض عينية يجوز للمستأجر أن يدفع الايجار نقدا إذا كان تنفيذ الاتفاق يمنعه من تسليم نصيب الحكومة من الحبوب بالمقادير المشار اليها في الماد ٩ • ويكون الدفع على أساس السعر المحدد وقت التوفاء •

مادة ١٣ - على كل مالك للحبوب وقت الحصاد أو حائزا بأية صفة كانت للأرض التى أنتجتها أن يدلى فيها يتعلق بالأرض المزروعة من هذه الحبوب أو المقادير المحصودة بجميع البيانات التى يطلبها منه المندوبون المعينون لهذا الغرض قبل الحصاد أو بعده •

الباب الرابع

أحكام خاصة باستهلاك اللحوم (١)

مادة ١٤ - يحظر حفظ لحوم الحيوانات غير المستوردة من الخارج في محال التبريد (المثلجات العساسة) أو استخدامها في صناعة المحفوظات أو اللحوم المجففة إلا بأذن خاص من وزارة التموين .

مادة ١٥ - لا يجوز بعد ظهر الأحد وفي يومي الاثنين والثلاثاء وفي صباح الأربعاء أن يذبح في السلاخانات العمومية أو في الأماكن التي تقرم مقامها الحيوانات المعدة لحومها للاكل .

ولا يجوز ذبح الحيوانات في الأيام الأخرى من الأسبوع إلا بمقدار كمية من اللحم تساوى المتوسط اليومي لذبائح انسلاخانة أو المخان الذي يقوم مقامها في الأسبوع المقابل له من سنة ١٩٤٠ ناقصا ١٠٪ .
فإذا تجاوزت المطلبات في يرم معين التحد المرخض به وجب خفضها وقراءى في خفض كميات اللحوم التي يبيعها القصابون عادة .

ولا يسرى تحديد عدد الذبائح المبين في الفقرة الثانية من هذه المادة على ذبائح الخنازير والجمال طوال أيام السنة .

ويجوز لوزير التموين أن يأمر برفع القيد الوارد في الفقرة الثانية من هذه المادة في جهة أو أكثر وذلك بالقدر اللازم للتوفاء بالحاجات الطارئة للجيش أو السكان المدنيين .

مادة ١٦ - لا يجوز في أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء من كل أسبوع بيع اللحم الطازج أو المبرد أو عرضه للبيع .

(١) أوقف العمل بالمواد من ١٤ الى ١٩ من هذا الباب بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ١١١ لسنة ١٩٤٧ (الوقائع المصرية في ١٩٤٧/٣/١ - العدد ١٢) وقد صدر قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٤٨١ لسنة ١٩٨٧ بشأن تنظيم تداول المنتجات الحيوانية .

٢٠ تموين وتسعير جبرى

ولا يسرى الحظر السابق على الأرناب والطيور على اختلاف أنواعها والأسقاط واللحوم المملحة أو المحفوظة ولا على مستحضرات اللحم التى يجوز ألا تستهلك فوراً •

مادة ١٧ - لا يجوز فى أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء تقديم أصناف من اللحوم - بما فى ذلك الأسقاط ولحوم الأرناب والطيور - أو بيع شطائرهما (سندوتش) فى المحال التى يرتادها الجفهور وبصفة خاصة فى الفنادق والنزل والمطاعم والقهواى والحانات واليوغىيات ومصالح البقالة •

مادة ١٨ - يجوز لوزير التموين أن يحدد بقرار منه الشروط التى يرخص بها على سبيل الاستثناء من نصوص هذا المرسوم بقانون فى بيع اللحوم فى أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء على المرمى والمستشفيات والسفن حال رسوها فى المياه المصرية •

كذلك له أن يحدد بقرار منه أيام الأعياد والمواسم والمصايف التى يرفع فيها الحظر المنصوص عليه فى المود من ١٥ الى ١٧ •

مادة ١٩ - يحظر فتح محال الجزارة فى محافظتى القاهرة والاسكندرية من الساعة العاشرة من مساء يوم الأحد الى الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء من كل أسبوع •

ويجوز لوزير التموين أن يصدر قرارات بتطبيق أحكام الفقرة السابقة فى مدن أو جهات أخرى •

مادة ٢٠ - استثناء من أحكام المادة ٣٧ من لائحة ٣٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣ الخاصة بالسلفانات ومطال الجزارة يعاقب كل من يخالف المادة الأولى من اللائحة المذكورة فيما هو خاص بالذبح خارج السلفانات العامة أو الأماكن التى تقوم مقامها بالمبىس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة من خمسة جنيهات الى خمسين جنيها أو بلحدى هاتين العقوبتين •

واستثناء من أحكام القانون رقم ٦ لسنة ١٩١٢ الخاص بمنع ذبح عجول البقر وانائها يعاقب بالعقوبات المبينة بالفقرة السابقة كل من ذبح عجول البقر من الذكور قبل بلوغها سن المستتين (١) واناث الحيوانات المولودة فى القطر المستعملة لحومها فى الأكل قبل قفل أسنانها الا اذا أصيبت بحادث يقتضى ذبحها .

وفضلا عن ذلك يحكم بمصادرة اللحوم موضوع المخالفة .

الباب الخامس

تدابير خاصة بزيادة محصول البطاطس

مادة ٢١ - لوزير التموين أن يصدر عند الاقتضاء قرارات

(١) صدر القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ الخاص بالزراعة فى ١٠ سبتمبر ١٩٦٦ وقد ألغى فى إصداره القانون رقم ٦ لسنة ١٩١٢ ذبح عجول البقر وانائها والقوانين المعدلة له . ونص فى المادة ١٠٩ على منع ذبح وبيع عجول البقر قبل بلوغها سن السنتين واثاث الايقار قبل تبديل قواطعها ورتب على مخالفة ذلك العقوبة المنصوص عليها فى المادة ١٤٢ . كما نص فى المادة ١٣٦ على منع ذبح الحيوانات المخصصة لحومها للاستهلاك العام خارج المجازر العامة أو الاماكن المخصصة رسميا للذبح . ورتب على مخالفة أحكام هذه المادة العقوبة المنصوص عليها بالمادة ١٤٣ د من القانون سالف الذكر وهى الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر وغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

وصدر أيضا قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٤ فى شأن تحديد سن عجول البقر من الذكور ونص فى مادته الاولى على ما يأتى :

« فى تطبيق أحكام المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه يعتبر عجل البقر من الذكور قد بلغ سن السنتين اذا كان قد بدّل بثناياه اللبنية (القاطعتين الاماميتين) ثنايا مستديمة أو بلغ وزنه ٢٦٠ كيلو جراما قائما . ولا يؤخذ بالعيار الاخير الا فى البلخانات التى توجد بها موازين » .

وبموجب القرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٦١ تقرر أن يكون وزن عجل البقر من الذكور بمحافظة أسوان ٢٣٠ كيلو جراما (الوقائع المصرية فى ١٩٦١/٣/٢ - العدد ١٨ ملحق) .

بتخصيص وتوزيع الأجزاء التى يرى لزومها من مخازن التبريد والتلاجات الموجودة فى جميع بلاد القطر لخزن تقاوى البطاطس (١) * .

وله أن يصدر غير ذلك من القرارات اللازمة لتنظيم هذا الاجراء بما فى ذلك تحديد حد أقصى للأسعار التى تؤجر بها الأجزاء المخصصة لخزن التقاوى .

مادة ٢٢ - يراعى فى توفير الحيز المفروض على كل مخزن عدم المساس على قدر الإمكان بالعقود المبرمة عند صدور القرار الخاص بذلك ، فإذا كان الجزء الذى لم تبرم بشأنه عقود لا يكفى لهذا الغرض أو كانت جميع أجزاء المخزن قد أبرمت بشأنها عقود تأجير ألغى بحكم القانون من هذه العقود مابقى بإيجاد الحيز المطلوب .

ولا تجوز المطالبة بأى تعويض نتيجة لهذا الالغاء فى حالة دفع عربون أو مقدم إجبار فانه يجب رده وتجرى المحاسبة عن المدة التى يكون قد نفذ فيها عقد التأجير .

ويحدد القرار الصادر فى هذا الشأن المهلة التى تعطى لتدبير الأجزاء المفروضة .

(١) صدر قرار وزير التموين رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن تنظيم تخزين البطاطس بالتلاجات (الوقائع المصرية فى ١٤/٥/١٩٥٣ - العدد ٤٠) ، كما صدر القرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٢ بإصدار أمر تكليف الى أصحاب التلاجات ومخازن التبريد المعدة لتخزين تقاوى البطاطس وتنظيم عمليات التخزين فيها (الوقائع المصرية فى ٢١/٥/١٩٦٢ - العدد ٣٩ ملحق) المعدل بالقرار رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٣ (الوقائع المصرية فى ١/٧/١٩٦٣ - العدد ٥٠) .

الباب السادس

احكام خاصة بتداول السكر (١)

مادة ٢٣ - يجوز لوزير التموين أن يأمر بإلغاء أى عقد من العقود الحالية المبرمة بين شركة السكر وتاجر الجملة الذى يكون قد حكم عليه قبل صدور هذا المرسوم بقانون أو بعد صدوره لمخالفة أى حكم من الأحكام المتعلقة بشؤون التموين أو التسعير الجبرى ، وكذلك كل تاجر جملة يكون قد أشهر إفلاسه إلا اذا رد اليه اعتباره أو كان قد حكم عليه فى جنابة أو فى جنحة سرقة أو اخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو رشوة أو تفالس أو تزوير أو استعمال أوراق مزورة أو غش أو تقليد أو شهادة زور أو أتعار فى المخدرات أو شروع فى الجرائم المذكورة.

مادة ٢٤ - لوزير التموين مع عدم الإخلال بالمحاكمة الجنائية أن يوقف تاجر السكر بالجملة الذى ثبت تلاعبه أو إخلاله بأوامر وزارة التموين فيما يتعلق بتوزيع كميات السكر ويختار فى هذه الحالة من بين تاجر الجملة المتعاقدين معهم للتاجر تحوّل كمية السكر المخصصة للتاجر الموقوف إلى أن يفصل فى أمره .

الباب السابع

احكام خاصة بالغزل والمنسوجات

القطنية (١)

مادة ٢٥ - تشكل بوزارة التموين لجنة للغزل والمنسوجات القطنية

(١) صدر قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٧١١ لسنة ١٩٨٧ بشأن تنظيم تداول السكر (الوقائع المصرية فى ١١/٢٨ / ١٩٨٧ - العدد ٢٦٩) .
(٢) صدر قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨٧ بشأن تنظيم تداول الغزل والمنسوجات .

تمثل فيها وزارات التموين والمالية والتجارة والصناعة ومصانع الغزل والنسيج وتجار الأقمشة ويصدر بتعيين أعضائها قرار من وزارة التموين (١) .

ويؤخذ رأى اللجنة فى تحديد الأسعار والمواصفات المشار إليها فى المادتين ٢٦ و ٣٣ كما تبدى رأيا فى الموضوعات التى تطلب وزارة التموين إليها ابداء الراى فيها .

وللجنة أن تقدم اقتراحاتها وتوصياتها فيما يكفل تموين البلاد بالغزل والمنسوجات القطنية .

مادة ٢٦ - يستولى من انتاج مصانع الغزل المحلية ومن الغزل المستورد على كميات غزل القطن التى يصدر بتحديد قرار من وزير التموين .

ويحدد القرار الكميات التى يستولى عليها من كل نوع ونمرة .
كما يحدد ما يخص منها للتوزيع على مصانع نسج الأقمشة العادية وصناعة صيد الأسماك والأسعار التى تباع بها وهـ؛ يخص منها لغير ذلك من الأغراض والأسعار التى تباع بها .

مادة ٢٧ - يوزع الغزل المستولى عليه على أصحاب الصناعات بموجب بطاقات أو تراخيص تصدرها وزارة التموين .

ويكون التوزيع بالأوضاع والكيفية التى تقررها وزارة التموين .
مادة ٢٨ - لا يجوز بيع الغزل الذى يصرف بموجب البطاقات أو تراخيص أو التنازل عنه أو التصرف فيه بالمقايضة أو بأى نوع آخر من أنواع التصرفات .

كما لا يجوز استخدامه الا فى الأغراض المنصرف من أجلها وعلى الأنوال أو المكينات أو الأجهزة التى صدرت عنها البطاقة أو الترخيص أو

تمويل وتسعير جبرى ٢٥

على أنوال أو ملكينات أو أجهزة أخرى مماثلة لها تكون تحت يد حاد
البطاقة أو الترخيص وهو جودة بنفس المثلن الذى سبق تبليغ الوزارة
عنه ١٠

ويجوز استخدام كل الغزل المنصرف على جزء من الأنوال أو الملكينات
أو للأجهزة ما دام ذلك ممكنا فنيا •

وعلى أصحاب البطاقات والتراخيص أن يخطرأ وزارة التهرين في
خلال أسبوع بخطاب موصى عليه بمعن الوصول عن كل توقف أو نقص
في عدد الأنوال أو الملكينات أو الأجهزة يكرن دن شأنه عدم إمكان استخدام
كل الغزل المنصرف بموجب البطاقات أو التراخيص •

مادة ٢٩ - يجب على كل من حصل بترخيص خاص على الغزل
للوفاء بتمهات معينة أن يرد إلى الجهة التى استثنه منها كميات الغزل
التى لم تستخدم أو لا يتوقع استخدامها في الأغراض التى صرف من
أجلها وذلك في خلال أسبوع من تأريخ تنفيذ التمه أو من تاريخ اخطاره
من الجهة التمه لها بالفاء التمه كله أو بعضه •

مادة ٣٠ - (دعاة بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٥٣) •

مادة ٣١ - يستولى من انتاج مصانع نسج الأقمشة العادية المحلية
وأصحاب الأنوال اليدوية ومن المنسوجات المستوردة على كميات المنسوجات
البطنية العادية التى يصدر بتحديدأ قرار من وزير التمويل •

ويحدد القرار الكميات التى يستولى عليها من كل نوع والأسعار
التى تباع بها (١) •

مادة ٣٢ - توزع المنسوجات المستولى عليها بموجب بطاقات أو
تراخيص تصدرها وزارة التمويل ويجب على المهدات والأشخاص الذين
تصرف اليهم المنسوجات توزيعها أو تشغيلها بالشروط والأوضاع التى
يقررأ وزير التمويل لهذا الغرض •

٢٦ تموين وتسعير جبرى

مادة ٣٣ - يحدد وزير التموين بقرار يصدره المواصفات الخاصة بالنزل والمنسوجات المستولى عليها .

مادة ٣٤ - البطاقات والتراخيص الخاصة بصرف النزل والمنسوجات شخصية ولا يجوز التنازل عنها .

وفي حالة نقل المصنع أو المتجر من جهة إلى أخرى أو انتقال ملكية المصنع أو المتجر أو انتهاء وضع اليد عليهما أو الوفاة تصبح البطاقات أو التراخيص لاغية ويحظر استخدامها ويجب ردها إلى وزارة التموين .

ويجوز إعادة إصدار البطاقات أو التراخيص إلى أصحابها أو المستترين أو واضعى اليد الجدد أو الورثة حسب الأحوال .

والبطاقات أو التراخيص المعاد إصدارها والتي تصدر بدل فاقد أو تالف يحصل عنها رسم قدره جنيه مصرى واحد .

ولووزير التموين إلغاء البطاقات أو التراخيص في أى وقت أو تعديل الكميات المقررة بموجبها أو إيقاف الصرف بها للمدة التى يحددها .

مادة ٣٥ - لا تترتب أية مسئولية مدنية على الحكومات بسبب عدم منح بطاقات أو ترخيصات النزل والمنسوجات أو إلغائها أو تعديلها أو عدم صرف الكميات المبينة بها تنفيذاً لأحكام هذا المرسوم بقانون أو للاحكام التى كان معمولاً بها قبل صدوره .

مادة ٣٦ - يجوز لوزير التموين بقرار يصدره تنظيم وسائل الرقابة على مصانع النزل والمنسوجات وغيرها لتعرف مقادير إنتاجها وكيفية انتصرف فيها .

الباب الثامن

احكام خاصة بحلج القطن

مادة ٣٧ - استثناء من احكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣١ يجب على اصحاب المحالج أو المسئولين عن ادارتها وعـلى مديري البنك أن يتموا حلج مقادير القطن الزهر التى تكون مودعة فى شئون المحالج أو البنوك فى المواعيد التى يحددها وزير التموين بقرار يصدره فى كل موسم بالاتفاق مع وزير الزراعة •

وتخصم عند اللزوم من ثمن البذرة المستولى عليها الأجرة المستحقة لمصاحب المحالج أو البنك أو الشونة مقابل حلج الإقطان الناتجة منها هذه البذرة •

الباب التاسع

احكام خاصة بتداول ورق الجرائد

مادة ٣٨ - يقوم مستوردو ورق الجرائد باستيراد الكميات التى تخصص لكل منهم لحساب اتحاد اصحاب المصحف وعليهم أن يقوموا بتوزيع ما يرد اليهم من الورق على اصحاب المصحف وفقا للمقررات التى تحددها وزارة التموين •

مادة ٣٩ (١) - يحظر بغير ترخيص سابق من وزارة التموين التعامل فى ورق الجرائد سواء كان على شكل لفات أو رزم أو لفرخ أو دشت أبيض •

(١) صدر قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢١٢ لسنة ١٩٤٧ (اللوائح المصرية فى ١٩٤٧/٤/٢٧ - العدد ٣٩) ونص فيه على إيقاف العمل بأحكام المادتين ٣٩ و ٤٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ -

كما يحظر على أصحاب الصحف والمسؤولين عن ادارتها أن يستخدموا
ما يسلم اليهم من كميات الورق لطبع صحفهم فى غير هذا الغرض ما
لم يحصلوا على ترخيص بذلك من وزارة التموين .

مادة ٤٠ - (١) يحظر على أصحاب المطابع والمسؤولين عن ادارتها
أن يطبعوا كميات ورق الجرائد التى تسلم اليهم الا بعد أن يقدم لهم
الطالب بياناً كتابياً برقم وتاريخ اذن الصرف الصادر من وزارة التموين
والجهة المسحوب عليها .

مادة ٤١ - لوزير التموين بقرار يصدره أن يفرض على أصحاب
الصحف وأصحاب المطابع ومتعهدي بيع الصحف والمستططن بتجارة
الصحف المرتجعة مسك السجلات وتقديم البيانات اللازمة لمراقبة تنفيذ
أحكام المواد ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ من هذا المرسوم بقانون .

الباب السادس

حظر الاستيلاء على ما يوزع من المواد

والمنتجات اغلثة للفقراء والمصابين

مادة ٤٢ - يحظر الاستيلاء على المواد والمنتجات وغير ذلك من
السلع التى توزعها الحكومة أو الهيئات أو الجمعيات الخيرية أو الأفراد
لاغلثة للفقراء والمصابين من أهالى المديرىات والجهات التى يصدر بتعيينها
قرار من وزير التموين سواء كان الاستيلاء عن طريق الشراء أم المقايضة
أم بأية وسيلة أخرى (٢) .

الباب الحادى عشر

أحكام خاصة بأوامر الاستيلاء والتكاليف

مادة ٤٣ - يجب على كل من يسلم مواد أو أدوات تم الحصول
عليها بطريق الاستيلاء المشار اليه فى المادة الأولى بند (هـ) من هذا

المرسوم يقانون أن يستعملها فى الأغراض التى اتخذ تدبير الاستيلاء من أجلها .

ويبين وزير التموين بقرار منه الاجراءات التى يجب اتباعها لرد هذه المواد أو الأدوات فى حالة عدم استعمالها أو بعضها فى تلك الأغراض .

مادة ٤٤ - ينفذ الاستيلاء المنصوص عليه فى المادة الأولى بنسبة (٥) من هذا المرسوم يقانون بالاتفاق الودى فان تعذر الاتفاق طلب أدائه بطريق الجبر .

ولن وقع عليهم طلب الأداء جبر الحق فى تعويض أو جزاء يصدد على الوجه الآتى :

لما المنتجات والمواد ووسائل الجبر والنقل تكون الثمن المستحق هو ثمن المثل فى تاريخ الأداء بصرف النظر عن الأرباح الذى كان يمكن الحصول عليه لو تركت حرية التصرف فى الأشياء المطلوبة وحدث ارتفاع فى الأسعار بسبب المضاربة أو احتكار الثمن أو بسبب أى ظرف آخر يتصل بالحالة .

وأما العقارات والمحال الصناعية والتجارية التى تشغلها الحكومة فلا يجوز أن يزيد التعويض على غائدة رأس المال المستثمر وفقا للسعر العادى الجارى بالسوق مضافا اليه مصاريف الصيانة والاستهلاك العادى للمباني والمنشآت أو مضافا اليه فى حالة الاستعمال الاستثنائى مبلغ يوازى استهلاك الآلات أو استبدالها ولا يجوز بأى حال أن يزيد التعويض على صافى أرباح المعام السابق وفقا لآخر ميزانية يجد مرجعها أو وفقا للتصريح المقدم فى شأن عريضة الربح .

وأما الفروض الشخصية فىكون متوسط الجزاء جزاء المثل عن عمل شبيه به فى تاريخ الأداء فانما فرض العمل على عمال أو مستخدمى المحال

٣٠ تموين وتسعير جبرى

الصناعية أو التجارية أو العمليات الخاصة بموضوع الائتزام بمرفق عام كان الجزاء هو عين ما يحصل عليه العامل أو المستخدم وقت الطلب.

مادة ٤٥ - تقوم وزارة التموين قبل الاستيلاء على المؤن والأماكن والمواد المطلوبة بجرد تلك الأشياء جردا وصفيا في حضور صاحب الشأن فيه أو بعد دعوته للحضور بخطاب مسجل وفي نهاية الاستيلاء يتبع عند الاقتضاء نفس الاجراء لمباينة الاستهلاك الاستثنائى أو تقوم المبانى أو هلاك المواد (١) .

مادة ٤٦ - يجوز بعد اتمام الاجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة ابقاء الأشياء موضوع الاستيلاء في المكان المحفوظة فيه بحراسه الحائزين لها وتحت مسؤوليتهم حتى يتم استلام هذه الأشياء أو توزيعها بالطريقة التى تقررها وزارة التموين .

مادة ٤٧ - تحدد الأثمان والتمويضات والجزاءات المشار اليها في

(١) قضت محكمة النقض بأن الاستيلاء الذى تنتقل بموجبه ملكية الشيء المستولى عليه الى الحكومة لا يتحقق من مجرد صدور قرار الاستيلاء فى ذاته وإنما يشترط - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - الاستيلاء الفعلى المقترن بالتسليم للمواد المستولى عليها ويكون ذلك بجردها جردا وصفيا في حضور ذوى الشأن أو بعد دعوتهم للحضور بخطاب مسجل فاذا لم تتوافر هذه الشروط فإن قرار الاستيلاء لا يعدو أن يكون اجراء تنظيميا قصد به تحقيق العدالة فى التوزيع على المستهلكين ومنع المضاربة فى السلعة وتحديد الكميات الواجب صرفها منها وليس من شأن مثل هذا القرار نقل ملكية السلعة ونقل حيازتها الى الحكومة ولا تملك الحكومة بموجبه وبمجرد صدوره اقتضاء حصيدلة من ضمن السلعة فإن فعلت عدت الحصيدلة التى تستولى عليها نوعا من الضريبة أو الرسوم المفروضة بغير الطريق القانونى . ولا يصح الاتفاق على فرض هذه الحصيدلة لمخالفة ذلك للنظام العام اذ الضريبة لا تفرض بالاتفاق . (نقض جنائى ١٦/١١/١٩٦٥ - موسوعتنا الذهبية ج ٣ ققرة ١٩٢٥) .

المادة (٤٤) : بواسطة اللجان التقدير (١) يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير التموين .

وفيما يتعلق بالفروض التى يجوز أن تكون لها تعريفه أسعار يحدد وزير التموين تلك التعريفه بناء على عرض لجان التقدير .

مادة ٤٨ - تقدم المعارضة فى قرارات لجان التقدير الى المحكمة الابتدائية المختصة بناء على طلب ذوى الشأن خلال أسبوع من تاريخ إخطارهم بخطاب مسجل بتلك القرارات ، ويجب على قلم كتاب هذه المحكمة أن يقدم الرعيضة فى خلال ٢٤ ساعة من استلامها الى رئيس الدائرة المختصة ويحدد الرئيس جلسة لنظر هذه المعارضة ويحدد الرئيس جلسة لنظر هذه المعارضة ويخطر قلم الكتاب الخصوم بالموعد وخطاب مسجل بطم الوصول يرسله قبل موعد الجلسة بخمسة أيام على الأقل .

وتحكم المحكمة على وجه الاستمجال ولا يجوز الطعن فى حكمها بأى طريقة من طرق الطعن العادية أو غير العادية (٢) .

(١) قضت محكمة النقض بأن تخويل لجان التقدير دون غيرها سلطة تقدير التعويض المستحق عن الاستيلاء ابتداء - وفقا للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ - لا يحول دون التجاء ذوى الشأن الى المحاكم بطلب تعويضهم عن الضرر النائم عن تأخير هذه اللجان فى إصدار قرارها وذلك على أساس المسؤولية التقصيرية اذا توافرت الشروط اللازمة لتحقيق هذه المسؤولية اذ يعتبر تأخير اللجنة بغير مسوغ شرعى تقتضيه ظروف الاحوال خطأ يستوجب مسؤولية الادارة عن الضرر المتسبب عنه . (نقض جنائى ١٣/١٠/١٩٦٦ - موسوعتنا الذهبية ج ٣ فقرة ١٩٢٦) .

(٢) قضت محكمة النقض بأن المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين معدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٥٦ قد نصت على انه « يجوز لوزير التموين لضمان تموين البلاد ولتحقيق العدالة فى التوزيع أن يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العليا كل التدابير الآتية أو بعضها : ... (٥) الاستيلاء على ... أية مصلحة عامة أو خاصة أو أى معمل أو مصنع فى محل صناعة

أو عقار أو منقول أو أى مادة أو سلعة ... » ونصت المادة ٤٤ من المرسوم بقانون آنف الذكر على أن « ينفذ الاستيلاء المنصوص عليه في المادة الأولى بند (٥) بالاتفاق الودى فإن تعذر الاتفاق طلب أدائه بطريق الجبر ولن وقع عليهم طلب الأداء جبرا الحق في تعويض أو جزاء يحدد على الوجه الأتى ... » ونصت المادة ٤٧ منه على أن « تحدد الأمان والتعويضات والإجراءات المشار إليها في المادة ٤٤ بواسطة لجان تقدير يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير التموين » . كما نصت المادة ٤٨ على أنه « تقدم المعارضة في قرارات لجان التقدير الى المحكمة الابتدائية المختصة بناء على طلب ذوى الشأن خلال اسبوع من تاريخ اخطارهم بخطاب مسجل بتلك القرارات ، ويجب على قلم كتاب تلك المحكمة أن يقدم العريضة في خلال ٢٤ ساعة من استلامها الى رئيس الدائرة المختصة ويحدد الرئيس جلسة لنظر هذه المعارضة ويخطر قلم الكتاب الخصوم بالموعد بخطاب مسجل يعلم الوصول يرسله قبل موعد الجلسة بخمسة أيام على الأقل . وتحكم المحكمة على وجه الاستعجال ولا يجوز الطعن في حكمها بأى طريقة من طرق الطعن العادية أو غير العادية » . ومفاد هذه النصوص أن المشرع رأى لاعتبارات تتعلق بالصالح العام أن يبيح في ظروف استثنائية معينة الاستيلاء على أية مصلحة خاصة أو مصنع أو محل صناعة أو عقار أو منقول ... واشترط لذلك أن يعرض صاحب الشأن عن هذا الاستيلاء ، ويحدد الطريقة التى يتم بها تقدير التعويض والجهة التى تتولى هذا التقدير فخص بها اللجان التى يصدر وزير التموين قرارا بإنشائها على أن يحصل التقدير وفقا للأسس التى بينها هذا المرسوم بقانون . ثم رسم الطريق الذى يتبع للطعن في هذا التقدير إذا لم يرتضيه صاحب الشأن فنص على أن يحصل هذا الطعن بطريق المعارضة في قرار لجنة التقدير أمام المحكمة الابتدائية المختصة وأوجب اتباع إجراءات خاصة للفصل في هذه المعارضة كما نص على أن الحكم الذى يصدر فيها يكون انتهائيا وغير قابل للطعن بأى طريق من طرق الطعن العادية أو غير العادية ، ولما كانت القواعد المتقدمة الذكر التى رسمها المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قواعد أمرة والاختصاص الوارد فيها متعلق بالنظام العام ولا يجوز مخالفته وكان تخويل الاختصاص للمحاكم بنظر الطعون في القرارات الصادرة من لجان التقدير - وهى قرارات ادارية - يعتبر استثناء من الأصل الذى يقضى باختصاص مجلس الدولة بنظر الطعون في القرارات الادارية فإنه يجب قصر هذا الاستثناء

الباب الثانى عشر

المقويات

مادة ٤٩ - يتولى اثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون مأمورو الضبطية القضائية والموظفون الذين يندبهم

=

فى الحدود المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وجعل ولاية المحكمة الابتدائية فى هذا الخصوص مقصورة على النظر فيما يرفع اليها من طعون فى القرارات التى تصدرها لجان التقدير المبينة فى المادة ٤٧ من ذلك المرسوم بقانون فلا تختص بنظر الدعاوى التى ترفع اليها بطلب تقدير هذا التعويض ابتداء وقبل أن تصدر اللجنة المختصة قرارها فيه ، والقول بغير ذلك يترتب عليه تفويت الغرض الذى ابتغاه المشرع من وضع تلك الاحكام وفتح الباب لتقدير التعويض بغير الطريق والقواعد التى رسمها المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ مما يؤدى الى اهدار أحكامه . وغنى عن البيان أن تحويل تلك اللجان دون غيرها سلطة تقدير التعويض المستحق عن الاستيلاء ابتداء لا يحول دون التجاء ذوى الشأن الى المحاكم بطلب تعويضهم عن الضرر الناشئ عن تأخير تشكيلها أو تأخيرها فى اصدار قراراتها وذلك على أساس المسؤولية التقصيرية اذا توافرت الشروط اللازمة لتحقيق هذه المسؤولية اذ يعتبر هذا التأخير بغير مسوغ شرعى تقتضيه ظروف الاحوال خطأ يستوجب مسؤولية فاعله عن الضرر المتسبب عنه . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه اذ خالف هذا النظر وقضى بالنسبة للشركة الطاعنة بقبول الدعوى المبتدأة التى رفعها المطعون ضده الاول أمام المحكمة الابتدائية بطلب ندم خبير لتقدير ما يستحقه من تعويض بسبب استيلاء المطعون ضده الرابع بصفته على مطحنه وانتفاع الشركة الطاعنة به خلال الفترة من ٦٧/٦/٧ الى ٦٩/٨/٣ مع الحكم الذى يسفر عنه تقرير الخبير - والزم الشركة الطاعنة بأن تدفع الى المطعون ضده الاول مبلغ ٦٩٢٣٥٤ جنيه وذلك استنادا على ما قاله من أحقية المطعون ضده الاول فى الالتجاء مباشرة الى القضاء بدعوى مبتدأة مادام لم يثبت أن لجنة قد شكلت لتقدير المستحق له وإنما أصدرت قرارا فى هذا الشأن ، فان هذا الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتفسيره (نقض مدنى ١٩٨٢/١١/١١ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ١١٣٣) .

وزير التموين لهذا الغرض ويكون لهم فى أداء هذا العمل صفة رجال الضبطية القضائية (١) .

(١) صدرت عدة قرارات وزارية ببيان الموظفين الذين لهم صفة رجال الضبط القضائى فى تنفيذ أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وهى قرار وزير التموين رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢ ونص على ما يأتى :

مادة ١ - يكون للموظفين الموضحة وظائفهم بالكشف المرافق صفة مأمورى الضبط القضائى لمراقبة تنفيذ أحكام المرسومين بقانونين رقمى ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليهما واثبات الجرائم التى تقع فى دوائر اختصاصهم بالمخالفة لأحكامهما وأحكام القرارات المنفذة لهما .

مادة ٢ - يجب ان يكون هؤلاء الموظفين من الحاصلين على مؤهلات عالية أو من موظفى الدرجة السابعة على الأقل .

مادة ٣ - (معدلة بالقرار رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣) يستثنى من حكم المادة السابقة ضباط ومساعدى وكونستبلات البوليس والقوات المسلحة الذين ينتدبون للعمل بالوزارة . كما يكون اختصاصهم شاملا لجميع دوائر مراقبات التموين بالبلاد .

(اضيفت بالقرار ٢١ لسنة ١٩٥٣) كما يستثنى من حكم المادة المذكورة الموظفون الذين تخول لهم صفة مأمورى الضبط القضائى فى دوائر اختصاصهم لمراقبة أحكام المرسومين بقانونين رقمى ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ والقرارات المنفذة لهما .

مادة ٤ - يجب على الموظفين الذين لهم صفة مأمورى الضبط القضائى ان يرسلوا المحاضر التى يحضرونها فى نفس يوم تحريرها الى مركز البوليس المختص لقيدها وارسالها للنيابة .

ولا يجوز لهم ولا لرؤسائهم أن يتصرفوا فى هذه المحاضر بالحفظ وإذا ظهر لهم بعد تحرير المحاضر أسباب من القانون أو الواقع تبرر الحفظ فتكتب مذكرة بها وترسل الى مركز البوليس المختص أو الجهة التى أصبح من اختصاصها التصرف فى الموضوع .

مادة ٥ - يجب على مراقبات التموين أن ترسل فى أول كل شهر بياناً الى مراقبة التفتيش العام والمباحث بالوزارة عن المحاضر التى حررت خلال الشهر السابق مع ذكر اسم المخالف وعنوانه ونوع المخالفة .

.

مادة ٦ - تلغى القرارات رقم ٢١ و ٥٢٨ لسنة ١٩٤٥ و ٢٥ و ٧٢ و ١٢٤ لسنة ١٩٤٦ و ٩ و ٥٠ لسنة ١٩٤٧ و ٧٥٧ لسنة ١٩٤٨ و ٩٣ و ٢٤٣ لسنة ١٩٥١ و ١١٩ و ١٣٧ و ١٤٠ و ١٤٦ و ١٥٢ و ١٥٣ و ١٥٧ و ١٦٦ و ١٦٨ و ١٧١ لسنة ١٩٥٢ كما يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ٧ - على وكيل الوزارة تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تموين وتسعير جبرى

كشف مرافق للقرار رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢

ببيان الموظفين الذين لهم صفة الضبط القضائى فى تنفيذ أحكام

المرسومين بقانونين رقمى ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و ١٦٣ لسنة ١٩٥٠

اولا - ديوان الوزارة :

١ - المراقبون ووكلاؤهم .

٢ - مديرو الادارات ووكلاؤهم .

٣ - رؤساء الاقسام ووكلاؤهم بالادارات المختلفة .

٤ - المفتشون والمحاسبون والمراجعون والمحققون والخبراء بالمراقبات العامة والادارات والاقسام التابعة لها .

٥ - (مضافة بالقرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧) مساعدو المفتشين .

ثانيا - مراقبات التموين بالمحافظات والمديريات :

١ - (معدلة بقرار وزير العدل الصادر بتاريخ ١٠/٧/١٩٥٨) .
مراقبو المناطق التموينية ووكلائهم ومديرى ادارة التفتيش ورؤساء اقسام التفتيش والمفتشون ومساعدوهم بهذه المناطق كل فى دائرة اختصاصه .

٢ - (مضافة بالقرار رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٣) رؤساء مكاتب التموين ووكلائهم .

٣ - المفتشون .

٤ - (مضافة بالقرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧) مساعدو المفتشون .

ثالثا - (معدلة بالقرار رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣) ضباط ومساعدى وكوئسبيلات البوليس والقوات المسلحة الذين ينتدبون للعمل بالوزارة .

١٩٥٢/١٢/١٠

=

وصدر قرار وزير التموين رقم ١٨ لسنة ١٩٥٥ (الوقائع المصرية فى ١٩٥٥/٢/٢٤ - العدد ١٦) ونص فى مادته الاولى على ما يأتى :

« مادة ١ - يكون لمراقب ووكيل ومفتش التموين والاسعار بمراقبة تموين الجيزة صفة مامورى الضبط القضائى لمراقبة تنفيذ أحكام المرسومين بقانونين رقمى ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليهما والقرارات المنفذة لهما بندرى الجيزة وامبابه » .

وصدر قرار وزير العدل بتاريخ ١٩٦١/٨/١٤ نصه كالاتى :

« يخلو صفة مامورى الضبط القضائى فى تنفيذ أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليهما مديرو ادارات التفتيش ووكلائهم بمراقبات التموين بالمحافظات كل فى دائرة اختصاصه » .

(الوقائع المصرية العدد ٦٨ فى ١٩٦١/٨/٢٨)

وصدر قرار وزير العدل بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٩ بتحويل صفة مامورى الضبط القضائى فى تنفيذ أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ للسادة مدير عام ووكلا مصلحة التسويق الداخلى والمراقب العام والموظفين الفنيون بالمراقبة العامة للتسويق .

(الوقائع المصرية العدد ٥ فى ١٩٦٣/١/١٧)

وصدر قرار وزير العدل بتاريخ ١٩٦٦/١١/١٥ ونصه كالاتى :

يخلو صفة مامورى الضبط القضائى فى تنفيذ أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل وقرار السيد وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه موظفو وزارة التموين والتجارة الداخلية المذكورون بعد كل فى دائرة اختصاصه .

- ١ - مراقب عام ووكلاء المراقبة العامة للاسواق والسواحل .
- ٢ - مديرى أسواق الجملة للخضر والفاكهة ووكلائهم .

(الوقائع المصرية فى ١٩٦٧/١/٢ - العدد ١)

وصدر قرار وزير العدل رقم ٤٤١٠ لسنة ١٩٨٥ بشأن تحويل بعض مفتشى التموين العاملين داخل الدائرة الجمركية صفة مامورى الضبط القضائى (الوقائع المصرية فى ١٩٨٥/١١/٧ - العدد ٢٥٣) .

وقد قضت محكمة النقض بأنه « مادام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ يسبغ على موظفى التموين صفة رجال الضبطية القضائية بصدد الجرائم التى تقع بالمخالفة لاحكامه فان التفتيش والضبط اللذين وقعا من

ويكون لهم فى جميع الأحوال الحق فى دخول المصانع والمطال والمخازن وغيرها من الأماكن المخصصة لصنع أو بيع أو تخزين المواد المشار إليها فى هذا المرسوم بقلنون أو القرارات الصادرة تنفيذا له كما يكون لهم الحق فى طلب وفحص الدفاتر التجارية وغيرها من المستندات والفواتير والأوراق مما يكون له شأن فى مراقبة تنفيذ تلك الأحكام .

ويجوز لهم تفتيش أى مكان آخر يشتبه فى التخزين فيه على أنه إذا كان المكان مسكونا وجب الحصول على إذن النيابة العمومية كتابة قبل دخوله .

وكذلك يكون لهؤلاء الموظفين معاينة المصانع التى تنتج المواد المشار إليها فى هذا المرسوم بقلنون وتقدير انتاجها ومعاينة وسائل النقل .

مادة ٥٠ - يعاقب كل من يمتنع عن تنفيذ القرارات المشار إليها فى المادة ٣١ بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ١٠٠٠ جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين ويقضى الحكم بالازالة .

مادة ٥١ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ١٠٠ جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من أهمل فى اخطار وزارة التموين عن التوقف أو النقص المشار اليه فى المادة ٢٨ .

موظفى التموين يكونان صحيحين ويكون الحكم المطعون فيه اذ استند الى الدليل المستمد من مقارنة السجلات والدفاتر التى وجدها الموظفون بالمطحن لم يخطئ فى شيء » .

(محكمة النقض جلسة ١٩٤٩/٥/٣١ . المجموعة الرسمية للاحكام والبحاث القانونية) .

« والاصل فى الاتبات فى المواد الجنائية هى باقتناع القاضى واطمئنانه الى الادلة المطروحة عليه ، فقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ من أى بيئة أو قرينة يرتاح اليه دليلا لحكمه الا اذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، ولم يخرج المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ عن هذا الاصل » .
(الطعن ١٥٥٣ لسنة ٣٧ قضائية جلسة ١٩٦٧/١١/٢٧) .

مادة ٥٢ - يعاقب كل من يخالف أحكام القرارات التى يصدرها وزير التموين لتنفيذ المادتين (٣٠ و ٣٦) بغرامة لا تزيد على خمسين جنيهاً .

مادة ٥٣ - كل مخالفة لأحكام المادة ٣٧ يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على الثلاثة أشهر وبغرامة من خمسة جنيهات الى خمسين جنيهاً أو بأحدى هاتين العقوبتين وتقضى المحكمة دائماً بغرامة قدرها جنيه واحد عن كل قنطار من القطن الزهر لم يتم حطجه فى الموعد المحدد .

مادة ٥٤ - كل مخالفة لأحكام المواد ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد عن سبتين وبغرامة من خمسين جنيهاً الى خمسمائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين .

وفى جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها كما يجوز الحكم بحرمان الصحفيين من حصتها من الورق فى المدة التى تحددها المحكمة .

ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام القرارات الصادرة بالاستناد الى المادة ٤١ من هذا المرسوم بقانون .

مادة ٥٥ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من يمنع عن تقديم الدفاتر والفواتير والمستندات المشار عن تقديم الدفاتر والفواتير والمستندات المشار إليها فى المادة (٤٩) وكذلك كل من يدلى ببيانات غير صحيحة .

مادة ٥٦ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠) (١) يعاقب

(١) قضت محكمة النقض بأنه « اذا قضى بأنه يستدل من هذه

==

المادة : فى غير ما لىس ولا ابهام على أن للوزير أن يفرض لمخالفة القرارات التى يصدرها عقوبتى الحبس والغرامة معا أو احدهما فقط للمدة التى يعينها بشرط ألا يتجاوز الحد الاقصى المحدد فى النص دون أن يكون مقيدا بالحد الأدنى ومتى كان ذلك كذلك وكان القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٤٩ الصادر من وزير التجارة والصناعة تنفيذا للمرسوم بقانون المذكور قد بين المخالفة محل المحاكمة وجاء القرار رقم ٢٨١ لسنة ١٩٤٦ فى المادة الاولى بالعقوبة التى فرضها الوزير عليها فنص على أنه « يعاقب على كل مخالفة لأحكام القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٤٦ بالحبس من ثلاثة أشهر الى ستة أشهر وبغرامة قدرها ستة جنيهات عن كل اردب من القمح موضوع الجريمة » . فان الحكم المطعون فيه يكون خاطئا فى النظر الذى ذهب اليه من أنه لا يجوز التقيد بالعقوبة المنصوص عنها بالمادة الاولى من القرار الوزارى رقم ٢٨١ سنة ١٩٤٦ لتجاوز هذا القرار فيما نص به من عقوبات السلطة المخولة لوزير التموين سابقا والتى أصبحت من حق وزارة التجارة والصناعة بالمرسوم الصادر فى ٢٨ مارس سنة ١٩٤٦ بإلغاء وزارة التموين وإضافة اختصاصها لوزارة التجارة والصناعة ومقتضى التفويض المخصص له به بمقتضى المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ من فرض بعض أو كل العقوبات عليها على سبيل الحصر . (نقض جنائى ق ٧٥٠ س ١٧ فى ١٩٤٧/٣/١٠) . وقضت بأنه « وحيث أنه لما كانت المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين - المعدلة بالمرسوم رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ - تنص فى فقرتها الاخيرة على أنه « يجوز لوزير التموين فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها فى هذه المادة على من يخالف القرارات التى يصدرها تنفيذا لهذا القانون » . كما تنص فى فقرتها الرابعة على عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس والغرامة المبينة فى الفقرة الاولى منها - لما كان ذلك وكان وزير التموين والتجارة الداخلية - فى حدود سلطاته التشريعية المخولة له فى تلك المادة قد أصدر القرار رقم ١٩٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن تكليف الحائزين لمساحات مزروعة أرزا شعيرا بتوريد كميات من محصول موسم سنة ١٩٧٨/١٩٧٩ ونص فى مادته التاسعة الموثمة للجريمة التى دين المطعون ضده بها على أنه « يعاقب كل حائز بغرامة مقدارها خمسة وستون جنيها عن طن الارز الشعير الذى يقصر فى توريده ويحد أقصى خمسمائة جنيه وبالنسبة لكسور الطن تحتسب الغرامة بواقع ٦٥ مليما عن كل كيلو جرام لم يتم توريده وفى جميع الاحوال تضبط

٤٠ تموين وتسعير جبرى

على كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه، ويعاقب على كل مخالفة ترتبط بسلعة من السلع التى تدعمها الدولة ويصدها وزير التموين والتجارة الداخلية بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه (١) .

الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها « فان هذه الغرامة انما يرد عليها نفس القيد العام الوارد بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ بشأن عدم جواز الأمر بإيقاف تنفيذها باعتبار هذا القيد قاعدة وردت في أصل التشريع الذى خول وزير التموين اصدار القرارات التنفيذية المشار اليها مما لازمه اتباعها وعدم الخروج عليها في حالة فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في تلك المادة ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه اذ أمر بإيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة المحكوم بها ابتدائيا قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بالغاء ما أمر به من ايقساب تنفيذ العقوبة « . (نقض جنائى ١٩٨٥/٤/٢٢ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ٥٣٨) .

(١) صدر قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ بتحديد بعض السلع التى تدعمها الدولة في تطبيق أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ (الوقائع المصرية في ١٠/٦/١٩٨٠ - العدد ١٣٦) ونص في مادته الاولى على أن تعتبر السلع الواردة فيما يلى من السلع التى تدعمها الدولة في حكم المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ :

١ - السلع المستوردة بمعرفة الهيئة العامة للسلع التموينية :

- اللبن المكثف .
- اللحوم المجمدة .
- الاسماك المجمدة والمعلبة .
- الدواجن المجمدة .

٢ - السلع الموزعة بمعرفة الهيئة العامة للسلع التموينية وشركات قطاع التموين والتوزيع الداخلى :

- المسلى الطبيعى (بتراول) .

وفي حالة العود تضاف العقوبة في حديها الأدنى والأقصى فإذا كان قد سبق الحكم على العائد مرتين بالحبس والغرامة ثم ثبت ارتكابه جريمة معاقبا عليها بالحبس والغرامة معا فتكون العقوبة السجن لمدة لا تزيد على خمس سنوات وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألفي جنيه وتعتبر جرائم متماثلة في العود الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص يشترين التسعير الجبرى

-
- الزبد الطبيعى المستورد
 - اللحوم البلدية الطازجة والمعلبة
 - الدواجن المعلبة انتاج الشركة العامة للدواجن
 - أسماك بحيرة ناصر
 - الجبن الجاف المحلى والمستورد
 - السمسم
 - القمح
 - الفول الصحيح والمجروش
 - العدس الصحيح والمجروش

-
- الدقيق البلدى والفلخر
 - الخبز بكافة أنواعه
 - الذرة المستوردة
 - الارز الابيض والمخصوص وال ممتاز
 - الشاى الذى يوزع بالبطاقات التموينية
 - السكر التموينى والبحر
 - البن
 - زيت الطعام
 - المسلى الصناعى
 - صابون الفسيل والتواليت
 - المنظفات الصناعية من انتاج شركات قطاع الصناعة

وتحديد الأرباح وفى جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بهاصدرتها كما يجب الحكم باغلاق المحل لمدة لا تتجاوز ستة أشهر تستنزل منها المادة التى يكون قد تقرر فيها اغلاق المحل اداريا .

ويجوز الحكم بالناء رخصة المحل فى حالة مخالفة أحكام المادة ٣ مكرر من هذا القانون .

ويماقب بالعقوبات المنصوص عليها فى هذه المادة على مخالفة أحكام قرارات وزير التموين والتجارة الداخلية الصادرة تنفيذا لهذا القانون ويجوز أن ينص فى تلك القرارات على عقوبات أقل .

وفى جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة .

مادة ٥٦ مكرر - (١) يجوز لوزير التموين والتجارة الداخلية (٢) أن يصدر قرارا مسببا باغلاق المحل اداريا لمدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بحرمان التاجر المخالف لأحكام هذا القانون من حصته فى السلعة موضوع الجريمة أو غيرها من السلع والمواد الخاضعة لنظام البطاقات أو الحصص لصين صدور الحكم فى التهمة المنسوبة الى المخالف وعلى الهيئات العامة والوحدات الاقتصادية بناء على طلب وزير التموين والتجارة الداخلية أن تفسخ أى عقد من العقود المبرمة مع التاجر اذا حكم عليه بعقوبة متيسدة للحرية فى احدى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له .

(١) المادتان ٥٦ مكرر و ٥٦ مكررا (١) مضافتان بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ (الجريدة الرسمية فى ١٩٨٠/٥/٣١ - العدد ٢٢ مكرر) .

(٢) صدر قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٨٠ بتفويض السادة المحافظين فى بعض الاختصاصات (الوقائع المصرية فى ١٩٨٠/١١/١٨ - العدد ٢٥٩) ونص فى مادته الاولى على ما يأتى :

« يفوض السادة المحافظين كل فى دائرة اختصاصه فى مباشرة السلطات المقررة لوزير التموين والتجارة الداخلية بموجب المادة ٥٦ مكرر من

مادة ٥٦ مكررا (١) - (١) إذا ترتب على اغلاق المنشأة لسبب من الأسباب المبينة في هذا القانون تأثير على صالح التموين جاز لموزير التموين والتجارة الداخلية (٢) أن يعين مندوبا لإدارة المنشأة مدة الاغلاق وتجرى في شأن هذه الادارة الأحكام المنصوص عليها في الباب الحادى عشر من هذا القانون .

مادة ٥٧ - تسهر ملخصات جميع الأحكام التى تصدر بالادانة في الجرائم التى ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون بحروف كبيرة على واجهة محل التجارة أو المصنع لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها ويعاقب على نزع هذه الملخصات أو اخفائها بأية طريقة أو اتلافها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز ٢٠ جنيهها ، وإن كان الفاعل لذلك هو أحد المسئولين عن ادارة المحل أو أحد عماله فيعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة .

=
المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والمضافة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قرارات مسببة باغلاق المحال اداريا لمدة لا تجاوز ستة أشهر أو بحرمان التاجر المخالف لأحكام القانون المشار اليه من حصته من السلعة موضوع الجريمة أو غيرها من السلع والمواد الخاضعة لنظام البطاقات أو الحصص لحين صدور الحكم في التهمة المنسوبة الى المخالف » .

(٣) صدر قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٨١ بتفويض السادة المحافظين في بعض الاختصاصات (الوقائع المصرية في ١٥/٧/١٩٨١ - العدد ١٦٥) ونص في مادته الاولى على ما ياتى :

« يفوض السادة المحافظين كل في دائرة اختصاصه في مباشرة الساطة المقررة لموزير التموين والتجارة الداخلية بموجب المادة ٥٦ مكر (١) من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه المضافة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ في تعيين مندوب لإدارة المنشأة التى تغلق لسبب من الاسباب المبينة في هذا القانون مدة الاغلاق اذا ترتب عليه تأثير على صالح التموين » .

مادة ٥٨ - (١) يكون صاحب المحل مسئولاً مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها إذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضت العقوبة على الغرامة المبينة في المواد (٥٠) إلى (٥٦) من هذا المرسوم بقانون .

وتكون الشركات والجمعيات والهيئات مسئولة بالتضامن مع المحكوم عليه بقيمة الغرامة والمصاريف .

مادة ٥٩ - كل شخص مكلف بتنفيذ أحكام هذا المرسوم بقانون ممن أسير اليهم في المادة (٤٩) ملزم بمراعاة سر المهنة طبقاً لما تقتضيه المادة ٣١٠ من قانون العقوبات والا كان مستحقاً للعقوبات المنصوص عليها في تلك المادة .

(٤) قضت محكمة النقض بأنه « لما كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي فيما يتعلق بالعقوبة المقيدة للحرية المحكوم بها على الطاعن وهى ستة أشهر وشهر ملخص الحكم على واجهة المحل بحروف كبيرة لمدة سنتين ، وكانت المادة ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين توجب شهر ملخص الحكم على واجهة المحل لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها ، فإنه يتعين تصحيح الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص بقصر عقوبة شهر ملخص الحكم على مدة ستة أشهر ، وذلك عملاً بالحق المخول لهذه المحكمة بالمادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، ولو لم يرد هذا الوجه في أسباب الطعن » . نقض جنائى ١٣/١٠/١٩٨٢ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ٥٠٤ .

(٥) قضت محكمة النقض بأنه من المقرر وفقاً للمادة ٥٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ان مجرد غياب صاحب المحل وقت ضبط المخالفة لا يكون بذاته سبباً للاعفاء من عقوبة الحبس الا اذا أثبت أن ذلك الغياب كان سبباً في تعذر المراقبة ومنع المخالفة . (نقض جنائى ١٩٥٠/٥/١ - موسوعتنا الذهبية ج ٤ فقرة ١١٣٨) .

وقضت أيضاً بأن الشارع أذ نص في المادة ٥٨ من المرسوم بقانون

مادة ٦٠ - مع عدم الإخلال بما قرره قانون العقوبات من عقوبة أشد يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة شهور كل شخص مكث بمراقبة تنفيذ أحكام هذا المرسوم بقانون ممن أشير اليهم في المادة (٤٩) إذا وقتت المخالفة لتلك الأحكام نتيجة لاتفاقه بأى شكل كان مع المخالف وكذلك اذا تعدد أعمال المراقبة أو اغفال التبليغ عن أية مخالفة لهذا المرسوم بقانون .

مادة ٦١ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠) يفصل على وجه الاستعجال في الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات

رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التمويل على أن « يكون صاحب المحل مسئولاً مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لاحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها ، فإذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضرت العقوبة على الغرامة المبنية في المواد ٥٠ الى ٥٦ من هذا المرسوم بقانون . وتكون الشركات والجمعيات والهيئات مسئولة بالتضامن مع المحكوم عليه بقيمة الغرامة والمصاريف » . قد دل على أنه لا يزوج بين مسئولية صاحب المحل وبين مسئولية المدير بل تجرى نصوصه على استقلال كليهما في المسئولية فلا ترفع عن صاحب المحل اذا عين له مدير ، لأن مسئولية كليهما تقوم على افتراض قانونى مبناه الاشراف على المحل . (نقض جنائى ١٩٦٦/٥/٣١ - موسوعتنا الذهبية ج ٤ فقرة ١١٥٣) ، كما قضت أيضاً بأنه اذ نص المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ في شأن التمويل في المادة ٥٨ منه على مسئولية صاحب المحل مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لاحكامه فقد جعل مناط المسئولية تحقق الملك أو ثبوت الادارة للشخص حتى تصح مساءلته بصرف النظر عن الاساس القانونى لهذه المسئولية من الواقع أو الافتراض مما لازمه أن الشخص لا يسأل - بصفته مديراً - متى انتفى في جانبه القيام بإدارة المحل في الوقت المعين الذى وقعت فيه المخالفة .

ولما كان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من اعتراف الطاعن بمسئوليته عن ادارة المحل دليلاً على إدارته الفعلية له في جميع الاوقات ، وهو ممنوع الا اذا ثبت ذلك بالفعل ، فانه يكون معيباً بما يوجب نقضه . (نقض جنائى ١٩٦٨/٦/٣ - المرجع السابق - فقرة ١١٥٩ ، وأنظر أيضاً : نقض جنائى ١٩٦٨/٦/٢٤ - المرجع السابق - فقرة ١١٦٠) .

الصادرة تنفيذاً له وتخطر النياية العامة المدعى العام الاشتراكى بالأحكام
النهائية الصادرة بالسجن والغرامة أو بالسجن والغرامة خلال سبعة أيام
من تاريخ صدورهما لاجراء شؤونه وفقاً للقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم
فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب •

مادة ٦٢ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥١ تصرف بالطرق
الادارية مكافأة مالية لكل شخص سواء اكان من موظفى الحكومة أو من
غيرهم يكون قد ضبط الأصناف موضوع الجرائم المنصوص عليها فى هذا
المرسوم بقانون أو سهل ضبطها وتكرن هذه المكافأة بنسبة ٥٠٪ من قيمة
الاشياء المحكوم بمصادرتها •

كما يجوز لوزير التموين أن يمنح كل موظف أو غير موظف — يكون
قد ضبط أو سهل ضبط الجرائم المنصوص عليها فى هذا المرسوم بقانون
فى الأحوال التى لا تجب فيها المصادرة — جزءاً من الغرامة المحكوم بها
لا يجاوز ٥٠٪ من قيمتها •

وفى حالة تعدد الأشخاص والموظفين المشار اليهم توزع المكافأة بينهم
كل بنسبة مجهوده •

مادة ٦٣ - يبطل العمل بالمراسيم بقوانين رقم ١٠٧ و ١٠٨ و ١٢٨
لمسئنة ١٩٣٩ •

مادة ٦٤ - على وزرائنا تنفيذ هذا المرسوم بقانون كل فيما يخصه
ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية •

ولوزير التموين أن يصدر يموافقة مجلس الوزراء قراراتاً بأيقاف
العمل بأحكامه بالنسبة لأية مادة تتوافر بالكميات اللازمة للوفاء بحساجة
كامل استهلاك البلاد منها •

(ثانيا)
فى البطاقات التموينية

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم ٤٨٢ لسنة ١٩٨٧.

فى شأن قواعد استخراج بطاقات التموينية والتعامل بها (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين وتعديلاته ،

وعلى القانون رقم ٣٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الادارى ،

وعلى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الفروق المالية الناتجة عن
بيع المواد المستولى عليها ،

وعلى القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الأحوال المدنية ،

وعلى القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة،

وعلى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ فى شأن ضريبة المدفئة ،

وعلى القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمواد التموينية ،

وعلى القرار رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٩ فى شأن غرض بعض أحكام خاصة
بتداول السكر ،

وعلى القرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٥١ فى شأن فتح الباب للمواطنين الغير
مقيدين تموينيا لاستخراج بطاقات تموينية لهم ،

(١) الوقائع المصرية فى ١٩٨٧/٨/٢٠ - العدد ١٨٧ .

٤٨ تموين وتسعير جبرى

وعلى القرار رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٢ فى شأن التاء بعض مواد القرار
رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه ،

وعلى القرار رقم ١١ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات
والمستندات بمواد التموين ،

وعلى اقرار رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن فتح الباب لغير المقيدين
تموينيا لاستخراج بطاقات تموينية لهم ،

وعلى القرار رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٨ فى شأن استخراج بطاقات تموينية
للمواطنين بمحافظة سيناء ،

وعلى القرار رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تنظيم تداول الزيوت
النباتية .

وعلى القرار رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٦١ فى شأن مواعيد تسليم مواد التموين
والاعلان عن تاريخ وصولها ،

وعلى القرار رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تعديل بعض أحكام
القرار رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٦١ المشار اليه ،

وعلى القرار رقم ٢٢١ لسنة ١٩٦٢ فى شأن اضافة مادة جديدة للقرار
٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه ،

وعلى القرار رقم ١٦٢ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تعديل بعض أحكام
القرار رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٦١ المشار اليه ،

وعلى القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ فى شأن البطاقات التموينية ،

وعلى القرار رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٦ فى شأن تنظيم توزيع بعض
السئع والمواد ،

وعلى القرار رقم ٢١ لسنة ١٩٦٧ فى شأن استخراج اللطاقات
التموينية ،

تموين وتسعير جبرى ٤٩

وعلى القرار رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٧ فى شأن ادراج بعض السلع بالتجدول المرافق للقرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه ،

وعلى القرار رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٦٧ فى شأن تعديل بعض أحكام القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه ،

وعلى القرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٨ فى شأن تعديل أحكام القرار رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه ،

وعلى القرار رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٨ فى شأن امتداد العمل بالبطاقات التموينية ،

وعلى القرار رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٦٨ فى شأن قواعد استخراج البطاقات التموينية للمتخلفين عن استخراجها ،

وعلى القرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٠ فى شأن تفويض المحافظين بتشكيل لجان اعدام البطاقات التموينية ،

وعلى القرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٠ فى شأن تفويض السادة المحافظين ببعض الاختصاصات ،

وعلى القرار رقم ١٥١ لسنة ١٩٧١ فى شأن امتداد العمل بالبطاقات التموينية ،

وعلى القرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٧٣ فى شأن توزيع الزيت الحصر بالبطاقات التموينية ،

وعلى القرار رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٧٣ فى شأن تنظيم توزيع السكر والشاي ،

وعلى القرار رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٧٣ فى شأن توزيع السكر المحلى وتحديد أسعاره .

٥٠ تموين وتسعير جبرى

وعلى القرار رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٧٣ فى شأن توزيع السكر المنصلى
وتحديد أسعاره ،

وعلى القرار رقم ١٤٧ لسنة ١٩٧٤ فى شأن تحديد أسعار الزيوت
النباتية للبطاقات التموينية ،

وعلى القرار رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٤ فى شأن تحديد مقررات السكر
الموزع بالبطاقات التموينية »

وعلى القرار رقم ٣٨١ لسنة ١٩٧٤ فى شأن السماح للمواطنين
المختلفين عن استفراج البطاقات التموينية بمهلة لاستفراجها طبقا للقرار
رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه ،

وعلى القرار رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن مد العمل بأحكام القرار
رقم ٣٨١ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه ،

وعلى القرار رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٥ فى شأن مد العمل بأحكام القرار
رقم ٣٨١ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه ،

وعلى القرار رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٧٥ فى شأن تنظيم توزيع المواد
التموينية الموزعة استرشادا بالبطاقات التموينية ،

وعلى القرار رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الزام جهات صرف المواد
التموينية لاعداد سجل خاص بالبطاقات التموينية ،

وعلى القرار رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الزام جهات صرف المواد
التموينية بالاعلان عنها •

وعلى القرار رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٧٥ فى شأن تنظيم توزيع السلع الموزعة
استرشادا بالبطاقات التموينية »

وعلى القرار رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٧٥ فى شأن تحديد أسس توزيع
السلع الغذائية بموجب البطاقات ،

تموين وتسعير جبرى ٥١

وعلى القرار رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تعديل بعض أحكام القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه ،

وعلى القرار رقم ٩١ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تعديل بعض أحكام القرار رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٤ بتحديد مقررات السكر الموزع بالبطاقات ،

وعلى القرار رقم ١٦٩ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تحديد أسعار النشاي ،

وعلى القرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تعديل بعض أحكام القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه ،

وعلى القرار رقم ٥ لسنة ١٩٧٩ فى شأن تعديل بعض أحكام القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه ،

وعلى القرار رقم ٦ لسنة ١٩٧٩ فى شأن وقف استخراج بطاقات تموينية جديدة اعتبارا من تاريخ ١/٢/١٩٧٩ ،

وعلى القرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٩ فى شأن مد العمل بأحكام القرار رقم ٦ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه ،

وعلى القرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٠ فى شأن البطاقات التموينية .

وعلى القرار رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ فى شأن تعديل بعض مواد القرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه ،

وعلى القرار رقم ٣١٢ لسنة ١٩٨٠ فى شأن تنظيم توزيع السكر المحلى وتحديد أسعاره ،

وعلى القرار رقم ٣٤٧ لسنة ١٩٨٠ فى شأن تحديد مقررات زيت الطعام الموزع بالبطاقة التموينية ،

وعلى القرار رقم ٣٤٨ لسنة ١٩٨٠ فى شأن إضافة فقرة جديدة الى المادة الأولى من القرار رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه ،

وعلى القرار رقم ٣٨٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن تعديل بعض أحكام القرار رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه ،

٥٢ تموين وتسعير جبرى

وعلى القرار رقم ٥١ لسنة ١٩٨٣ فى شأن استخراج البطاقات التموينية ،

وعلى القرار رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٣ فى شأن تعديل المادة الأولى من القرار رقم ٥١ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه ،

وعلى القرار رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٨٣ بشأن اضافة المواليد بالبطاقة التموينية ،

وعلى القرار رقم ٥٣٤ لسنة ١٩٨٣ فى شأن تسعير استخراج المواطنين للبطاقات التموينية ،

وعلى القرار رقم ٤١٩ لسنة ١٩٨٤ فى شأن تعديل المادة الأولى من انقرار رقم ٥١ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه ،

وعلى القرار رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٨٤ فى شأن تحديد موعد بدء العمل بالبطاقات التموينية الصادرة طبقا للقرار رقم ٥١ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه ،

وعلى القرار رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٨٥ فى شأن تعديل بعض أحكام القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ والقرار رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٨٣ المشار اليهما .

وعلى القرار رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٨٦ فى شأن تعديل بعض أحكام القرار رقم ٥١ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه ،

وعلى القرار رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٨٦ فى شأن تعديل بعض أحكام القرار رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه ،

وعلى القرار رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٨٦ فى شأن تنظيم تداول وتحديد اسعار الزيوت النباتية ،

وعلى القرار رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٨٦ فى شأن صرف المواد التموينية الاضافية الحرة التى توزع بموجب البطاقة التموينية بالقاهرة الكبرى ،

وعلى القرار رقم ١٩٩ لسنة ١٩٨٧ فى شأن تنظيم توزيع السكر
المطلى وتحديد أسعاره ،

وعلى القرار رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٨٧ فى شأن تعديل بعض أحكام
القرار رقم (٤٧٥) لسنة ١٩٨٦ المتعلق باليه .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرر :

الباب الأول

استخراج البطاقات التموينية

أولا - البطاقات ذات الدعم الجزئى :

دادة ١ - (الفترتان ي ، ك مستبدلتان بقرار وزير التموين رقم ١١٤
لسنة ١٩٨٨) تستخرج بطاقات تموينية ذات لون أحمر تخول لصاحبها
الحصول على سلع تموينية بالسعر المدعم جزئيا للفئات الآتية :

(أ) أصحاب الشركات والمنشآت والمحال والمكاتب التى تمارس
نشاطا تجاريا أو سياحيا أو فى مجالات الاستيراد والتصدير أو الوكالات
التجارية والمقاولات وأصحاب المصانع والورش المصنعة لهم ترخيص
بذلك من الجهات المختصة وعائلاتهم .

(ب) أعضاء النقابات المهنية الذين مضى على تخرجهم أكثر من
١٥ عاما ويزاولون نشاطا خاصا حتى ولو كانوا من العاملين بالدولة أو
القطاع العام ويسرى ذلك على الخاضعين منهم للكادرات الخاصة
وعائلاتهم .

(ج) الحائزون هم وأزواجهم وأولادهم القصر لعشرة أقدنة فأكثر
سواء كانت أرضا زراعية أم حدائق مثمرة بشرط أن يكون مربوطا عليها
ضريبة أطيان وصادر لهم بطاقة حيازة زراعية وأسرههم .

(د) العاملون بالشركات المنشأة طبقاً لأحكام قانون الاستثمار ورأس المال العربى والأجنبى وأسرههم •

(هـ) العاملون بالمنظمات الدولية وفروعها والبنوك والشركات والجامعات والادارس الأجنبية التى لهم فروع بمصر وأسرههم •

(و) العاملون بالسفارات والقنصليات ومكاتب التمثيل الدبلوماسى بجمهورية مصر العربية وأسرههم •

(ز) المارون والمتقاعدون للعمل بالخارج والمهاجرون وأسرههم •

(ح) الخاضعون لضريبة الايراد العام وأسرههم •

(ط) ملاك العقارات التى تدر دخلاً صافياً يزيد على حد الإعفاء المقرر على الدخل العام •

(ي) أصحاب السيارات الخاصة ذات محرك أكبر من ٤ سلندر أو سعة أسطوانة محركها أكثر من ٢٠٠٠ سم • س التى لم يمض على سنة صنعها عشر سنوات وأسرههم •

(ك) المالكون لأكثر من سيارة خاصة لم يمض على سنة صنعها عشر سنوات وأسرههم •

ثانياً - البطاقات ذات الدعم الكلى :

مادة ٢ - تستخرج بطاقات تموينية ذات لون أخضر تخول لصاحبها الحصول على سلع تموينية بالسعر المدعم كليا للفتات الآتية :

(أ) الفتات الواردة بالمسادة السابقة والتى لا يجاوز دخلها السنوى حد الإعفاء المقرر على الدخل لعام بشرط تقديم المستندات اندالة على ذلك •

(ب) العاملون بالحكومة والقطاع العام أرباب المعاشات منهم حتى ولو كانوا خاضعين لضريبة الايراد العام بشرط عدم خضوعهم لأحدى

الفئات المستثناة والواردة بالمادة السابقة ويكتفى في هذا الشأن بتقديم
أقرار منهم .

(ج) باقى الفئات غير المنصوص عليها بتلك المادة بعد تقديم
المستندات الدالة على استحقاقهم البطاقة ذات الدعم الكلى .

ثالثاً : السودانيون والفلسطينيون واللاجئون السياسيون والأجانب القيمين ببعض :

مادة ٣ - (البند (١)) مستبدل بقرار وزير التموين والتجارة
الداخلية رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٨) .

١ - تستخرج بطاقات تموينية ذات لون أخضر دعم كلى للسودانيين
والفلسطينيين العاملين بالحكومة وهيئات القطاع العام وشركائه وأرباب
المحاشيات لهذه الجهات وأسرهم « وتستخرج » بطاقات تموينية حمراء
ذات دعم جزئى لباقي فئاتهم واللاجئين السياسيين وأسرهم بشرط اقامة
أى منهما اقامة متصلة بجمهورية مصر العربية مدة ستة أشهر فأكثر .

٢ - يجوز للأجانب القيمين ببعض لمدة لا تقل عن ٦ أشهر طلب
استخراج بطاقات تموينية حمراء مميزة بالأسعار الاقتصادية .

ويتم استخراج البطاقات التموينية الحمراء المشار إليها بالبندين
السابقين طبقاً للتعليمات التى تصدرها وزارة التموين والتجارة الداخلية .

رابعاً : بطاقات الجمعيات ذات النفع العام :

مادة ٤ - تستخرج بطاقة تموينية جماعية محددة العدد ذات دعم
كلى للجمعيات ذات النفع العام المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٢ لسنة
١٩٦٤ فى شأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة وكذلك اللاجئين ودور المسنين
والأديرة التى تؤدي خدمات داخلية للأفراد كالأيواء والعلاج والتعليم
والتي تتطلب الأيواء المستمر دون تحصيل مقابل من النزلاء وذلك وفقاً
للتعليمات التى تصدرها الوزارة فى هذا الشأن .

خامسا : احكام عامة :

مادة ٥ - يحظر استخراج بطاقات تموينية أو صرف مقررات من السلع المربوطة عليها لغير الفئات المنصوص عليها بالمواد السابقة .

كما يحظر على أى شخص الحصول على أكثر من بطاقة تموينية أو يدرج اسمه بأكثر من بطاقة تموينية أو بيع المواد التموينية التى تصرف له أو الاتجار فيها أو التنازل عنها للغير أو مقايضتها .

مادة ٦ - يجوز للمواطنين الذين لم يسبق قيدهم بأى بطاقة تموينية التقدم فى أى شهر من شهور السنة الى مكتب التموين المختص لاستخراج بطاقة لهم ولأسرهم .

كما يجوز للأفراد الذين يزيد عمرهم عن ١٦ عاما ولم يقيدوا تموينيا أن يتم قيدهم ببطاقة تموين ذويهم بعد التأكد من عدم قيدهم بأى بطاقة تموينية أخرى .

مادة ٧ - يجوز للمواطن فى حالات الضرورة كالشيخوخة أو العجز أو المرض أو ظروف العمل أن ينيب عنه شخصا آخر فى التقدم بنموذج استخراج البطاقة التموينية وعلى النائب أن يقر بصحة بيانات الاستمارة وتوقيع صاحبها وذلك على النموذج رقم (١) المالحق لهذا القرار .

مادة ٨ - تصرف البطاقة التموينية لمن يستحقها مقابل عشرين قرشا لتغطية نفقاتها ويصرف نموذج الاستخراج ونموذج أداء الخدمة بدون مقابل على أن يقوم طالب الخدمة بلمصق طابع الدفعة عليها .

مادة ٩ - يتم تحصيل ضريبة الدفعة المقررة على البطاقة التموينية عند صرف المقررات التموينية لصالح وزارة المالية وفقا لأحكام القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه كما يلى :

— يتم صرف المقررات التموينية من البديل التموينى بموجب توقيع
والصدق :

— توحيد الضريبة المستحقة على جميع السلع المنصرفة على البطاقات
التموينية طبقاً لفئات الضرائب والرسوم المعمول بها •

على أن تقوم مكاتب التموين بالخطار مأموريات الضرائب المختصة
بالربط الشهري للبدالين التموينيين لتفصل بمعرفتها المبالغ المستحقة عن
كل بطاقة تموينية عن طريق البدال التموينى مباشرة •

الإسباب الثانى

قواعد التعادل بالبطاقة التموينية

مادة ١٠ — على المواطنين المشار إليهم بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ من هذا
القرار إخطار مكتب التموين المختص بأى تغيير يطرأ على حظهم أو
أوضاعهم الاسرية بما يؤثر على استحقاقهم لمقررات البطاقة ذات الدعم
الكلى أو الجزئى وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ حدوث هذا التغيير ،
وعلى مكتب التموين المختص اتخاذ الاجراءات اللازمة لتعديل البطاقة
أو وقف صرف مقرراتها أو إلغاؤها وفقاً للحالة التى آل اليها صاحب البطاقة
أو أحد أفرادها والتأشير فى للسجلات بما يفيد ذلك وإخطار جهة
الصرف •

مادة ١١ — يجوز تنازل المواطن عن بطلانته التموينية أو مقرراتها كليا
أو جزئيا أو لمدة محددة لصالح الدولة مساهمة منه فى تخفيف أعباء دعم
السلع وذلك بموجب طلب يقدم منه لمكتب التموين المختص •

مادة ١٢ — يحظر التنازل عن البطاقة التموينية أو مقرراتها للغير •
كما يحظر تعديل البيانات المثبتة بها عن غير طريق مكتب التموين المختص •

مادة ١٣ - يسقط حق صاحب البطاقة التموينية فى صرف مقرراتها الأصلية والاضافية اذا لم يتقدم لاستلامها خلال الشهر المحدد للصرف ، ويوقف الصرف بالبطاقة وتغنى مقرراتها من سجلات جهة الصرف وتخصم من الربط المحدد لها اذا استمر عدم استلام المقررات التموينية ثلاثة أشهر متتالية .

وعلى صاحب البطاقة الموقوفة التقدم بطلب الى مكتب التموين المختص لاعادة قيدها مرفقا به البطاقة التموينية الموقوفة والبطاقة ائدنية أو ترخيص الاتامة حسب الاحوال مع بيان أسباب توقفه عن الصرف بها ويقوم مكتب التموين باتخاذ اللازم لاعادة الصرف بالبطاقة .

مادة ١٤ - (الفقرة الأخيرة مضافة بقرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٨) بدل الفاقد :

اذا فقدت البطاقة التموينية فعلى صاحبها التقدم بطلب مدفوع وفقا للنموذج رقم (١) المرافق لهذا القرار الى مكتب التموين المختص لاستخراج بدل فاقد عنها وعلى المكتب اثبات البيانات التالية على الطلب :

رقم البطاقة السابقة - مدة سريانها - جهة صرف مقرراتها - ما يفيد استخراج بدل الفاقد ويؤشر على البطاقة الجديدة بما يفيد أنها بدل فاقد .

على أن يتم الصرف ببساطة بدل الفاقد اعتبارا من الشهر التالى لاستخراجها .

ويتم الصرف فى نفس الشهر المستخرجة فيه تلك البطاقة اذا تقدم صاحبها باخطار من البدال التموينى بما يفيد عدم صرف مقرراته التموينية عن هذا الشهر .

مادة ١٥ - بدل التالفة :

إذا تلفت البطاقة التموينية فعلى صاحبها التقدم بطلب مدموغ وفقاً للنموذج رقم (١) المرافق لهذا القرار مرفقاً به البطاقة التموينية التالفة الى مكتب التموين المختص لاستخراج بدل التالف وعلى المكتب اثبات البيانات التالية على الطلب .

رقم البطاقة التالفة - مدة سريانها - جهة صرف مقرراتها - ما يفيد استخراج بدل التالف ويؤشر على البطاقة الجديدة بما يفيد أنها بدل تالف على أن يتم الصرف بها في نفس الشهر المستخرجة فيه .

مادة ١٦ - اعداد البطاقات التالفة والمنتوية :

تشكل لجان برئاسة مدير مديرية التموين ويحدد أعضاؤها بقرار منه لسحب البطاقات التالفة أو البطاقات التي انتهت مدة سريانها والمستندات التي ليس في حاجة لها والتأشير عليها بالالغاء وتطبق بشأنها القواعد المالية والادارية المنظمة للاستفادة بها كأوراق مستهلكة وفي حالة تعذر ذلك يجرى أعدامها في نهاية كل عام .

مادة ١٧ - البطاقة الفتوية تعتبر من صلب البطاقة التموينية الخضراء ذات الدعم الكلى ويتم التعامل بها عند توزيع السلع التي تصدر الوزارة تعليمات بتوزيعها ربطاً أو استرشاداً بالبطاقة التموينية .

مادة ١٨ - مدة سريان البطاقة التموينية خمس سنوات تبدأ من تاريخ إصدارها ويتمين على أصحاب البطاقات التقدم الى مكتب التموين المختص لتجديدها قبل انتهاء سريانها بمدة ثلاثة أشهر .

مادة ١٩ - المواليد :

يتم قيد مواليد ذات العام ومن لم يسبق قيده بأية بطاقة تموينية حتى سن ١٦ سنة بالبطاقات الخاصة بذويهم على مزار العام ويتم صرف مقرراتهم التموينية وفقاً لمنا يلى :

٦٠ تموين وتسعير جبرى

(أ) المقيدون خلال الفترة من أول يناير حتى نهاية يونية تصرف مقرراتهم اعتبارا من أول أكتوبر التالى لتاريخ القيد .

(ب) المقيدون خلال الفترة من أول يوليو حتى نهاية ديسمبر تصرف مقرراتهم اعتبارا من أول ابريل التالى لتاريخ القيد .

وذلك وفقا للقواعد والتعليمات التى تصدرها الوزارة فى هذا الشأن .

مادة ٢٠ - (الفقرة الثانية مستبدلة بقرار وزير التموين رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٨ الوفيات .

على صاحب البطاقة التموينية فى حالة وفاة أحد المقيدين بها أن يتقدم الى مكتب التموين المختص خلال ثلاثة اشهر من تاريخ الوفاة بأى مستند يثبت الوفاة وتاريخ حدوثها مرفقا به البطاقة التموينية ويقوم مكتب التموين باتخاذ اجراءات استئزال المتوفى وتعديل المقررات التموينية واخطار جهة الصرف بهذه التعديلات .

وفى حالة وفاة رب الأسرة فعلى من يصبح من أفرادها ربا لها أن يتقدم خلال المدة المذكورة الى مكتب التموين المختص بأى مستند يثبت الوفاة وتاريخ حدوثها مرفقا به البطاقة التموينية .

وعلى مكتب التموين اتخاذ اجراءات استئزال المتوفى من البطاقة وتعديلها باسم رب الأسرة الجديد دون التقيد باستخراج بطاقة عائلية له مع تعديل مقرراتها وعليه اخطار جهة الصرف بهذه التعديلات .

واذا تجاوزت المدة المشار اليها ثلاثة اشهر يتم تحميل فروق أسعار المواد التموينية الخاصة بالمتوفى من الشهر التالى للوفاة حتى تاريخ استئزاله من البطاقة .

مادة ٢١ - الزواج .

حالة الزواج يحق لكلا الزوجين فصل مقرراتهما التموينية من بطاقة

٦١. تموين وتسعير جبرى

اسرتهما وعلى الزوج التقدم الى مكتب التموين المختص يطلب مدموغ وفقا للنموذج رقم (ب) المرافق لهذا القرار لاستخراج بطاقة تموينية باسمه مرافقا به المستندات التالية :

- (أ) قسيمة الزواج أو البطاقة العائلية أو أى مستند يثبت الزواج .
 - (ب) البطاقتين التموينيتين لاسرتى الزوج والزوجة أو خطاب خصم فى حالة عدم تبعية البطاقتين لدائرة المكتب .
- ويقوم مكتب التموين بإجراء الخصم واستخراج بطاقة تموينية جديدة باسم الزوج واثبات ذلك فى السجلات واطار جهة الصرف بالتسجيل الذى تم .

مادة ٢٢ - الطلاق :

يحق للمطلقة استخراج بطاقة تموينية لها ولأولادها الذين فى حضانتها وعليها أن تتقدم الى مكتب التموين التى تقيم فى دائرته يطلب مدموغ وفقا للنموذج رقم (١) المرافق لهذا القرار مرافقا به المستندات التالية :

- (أ) بطاقتها الشخصية أو ما يثبت شخصيتها .
- (ب) المستند الدال على الطلاق .
- (ج) المستند الدال على حضانتها للأولاد .

وعلى مكتب التموين استخراج بطاقة تموينية باسمها وإجراء التعديلات اللازمة لخصمها وأولادها الذين فى حضانتها من بطاقة مطلقها مع اخطار جهة الصرف .

مادة ٢٣ - تسعير جهة الصرف :

- (١) من مكتب تموين الى مكتب تموين آخر بدائرة المحافظة :
- على المواطن أن يتقدم بطلب مدموغ وفقا للنموذج رقم (١) المرافق

لهذا القرار مصحوبا ببطاقته المدنية وبطاقته التموينية الى مكتب التموين الذى يصرف مقرراته التموينية بدائرته لاعطائه خطابا بالالغاء الى مكتب التموين المطلوب التنقل اليه ويقوم المكتبان بانبأت هذا الاجراء فى سجلاتهما وفى البطاقة التموينية واخطار جهة الصرف •

(ب) من محافظة الى اخرى :

على المواطن اتباع امرين :

١. — أن يتقدم بالمستندات المشار اليها فى البند أعلاه الى مكتب التموين الذى يصرف منه مقرراته ليتسلم منه خطابا الى المكتب المختص فى حماضه المنسوبة اليها بما يفيد التحويل •

٢ — أن يتقدم بالمستندات المذكورة مباشرة الى مكتب التموين بالمحافظة المنقول اليها لقيد بطاقته التموينية به ويتمين فى هذه الحالة تغيير العنوان فى البطاقة المدنية او تقديم أى مستند يثبت النقل على أن يقوم المكتب الأخير باخطار المكتب الصادر منه البطاقة التموينية لاتخاذ اجراءات الالغاء واخطار جهة الصرف •

فى جميع الأحوال تصرف المقررات التموينية اعتبارا من الشهر التالى للتحويل •

مادة ٢٤ — مغادرة البلاد :

(١) على كل شخص مقيد ببطاقة تموينية يعترف بمغادرة البلاد لمدة تجاوز ستة أشهر أن يتقدم الى مكتب التموين المختص بطلب مدموغ وفقا للنموذج رقم (١) المرافق لهذا القرار لوقف صرف مقرراته التموينية مصحوبا بالبطاقة التموينية للتأشير عليها بفيد الخصم المؤقت •

وعلى المواطن عند العودة أن يتقدم الى مكتب التموين المختص بطلب مدموغ وفقا للنموذج رقم (١) المرافق لهذا القرار مرفقا به البطالة

التموينية والبطاقة المحنية وجواز السفر لاثبات تاريخ العودة لاعادة قيده
وصرف المقررات التموينية من الشهر التالى لاعادة القيد •

(ب) وفى حالة مغادرة صاحب البطاقة للبلاد بنفس المدة يوقف
صريف مقرراته وتعذر "بطاقة اذا كانت دعم كلى الى دعم جزئى
لصالح أسرته وفى حالة سفر الأسرة بأكملها توقف البطاقة لحين العودة
على أن يتبع فى هذه الحالة نفس الاجراءات المذكورة فى المهند « أ » •

الباب الثالث

(صرف المواد التموينية)

أولا : تنظيم صرف المواد التموينية :

مادة ٢٥ - (مستبدلة بقرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم
١١٤ لسنة ١٩٨٨) يحدد وزير التموين والتجارة الداخلية أو المحافظ
المختص أو من ينييه حسب الأحوال جهات صرف المواد التموينية الأصلية
والإضافية لأصحاب البطاقات التموينية ويحظر على هذه الجهات التصرف
فى تلك المواد لغير الأغراض المخصصة لها وعلى أصحابها والمسؤولين عن
إدارتها أن يمسكوا سجلا وحدا وفقا لهذا القرار وعليهم ترقيم صفحاته
وختمها بخاتم مكتب التموين المختص قبل اثبات البيانات بها ولا يجوز
الكشط أو المحو أو التحشير بها وفى حالة الضرورة يكون التعديل بوضع
قوسين على البيان المطلوب شطب أو محوه وكتابة صح على القوسين
واثبات التعديل وتاريخه بتوقيع صاحب الشأن •

ويحظر نزع اية ورقة من أوراق هذا السجل أو اضافة أوراق جديدة
له وفى حالة فقدته يتم إبلاغ أقرب جهة شرطة وتقديم سجل جديد الى
مكتب التموين المختص لترقيم صفحاته وختمها بخاتم المكتب وذلك خلال
مدة لا تتجاوز أسبوعا من تاريخ الفقد وعلى جهات صرف المقررات التموينية

التأشير على بطاقات التموين بما يفيد تسليم المقررات المستحقة طبقاً للتعليمات التى تصدرها الوزارة فى هذا الشأن .

مادة ٣٦ - يشترط فمين يعتمد لتوزيع السلع التموينية المقررة على البطاقة توافر الشروط الآتية :

١. - أن يمتلك محلاً تجارياً مرخصاً له فى ذلك يتوافر فيه الشروط الصحية المناسبة لتخزين السلع التموينية .

٢. - أن يمضى على قيده بالسجل التجارى مدة عام على الأقل ويجوز للمحافظ أو من ينييه المتجاوز عن هذا الشرط للاعتبارات التموينية بالمنطقة وخاصة المناطق العمرانية الجديدة .

٣. - أن يكون كامل الأهلية .

٤ - أن يكون محمود السيرة حسن السمعة ولم يسبق الحكم عليه فى احدى الجرائم التموينية أو المخلة بالشرف والأمانة ما لم يكن قد رد اليه اعتباره ويجوز للمحافظ المختص أو من ينييه وقف صرف الحصص التموينية لمدة لا تتجاوز ستة أشهر تبدأ من تاريخ صدور قرار الاتهام أو لحين الفصل فى ادعوى أيهما أقرب .

مادة ٢٧ - على جهات صرف المواد التموينية الأصلية استلام حصصها من تلك المواد من فروع شركتى تجارة السلع الغذائية بالجملة التابعين لها خلال الفترة من اليوم الخامس عشر من الشهر السابق للشهر المقرر صرف هذه المواد خلاله وحتى اليوم الخامس عشر من الشهر المقرر الصرف خلاله على ألا يقل مسا يقومون باستلامه منها حتى نهاية الشهر السابق عن نص مقرراتهم بكلفة أنواعها .

مادة ٢٧ مكرر - (مضافة بقرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٤ لسنة ١٩٨٨) على فروع شركتى تجارة السلع الغذائية بالجملة التابعتين لهيئة القطاع العام للسلع الغذائية والتبريد والمحافظات أمساك

سجلات خاصة للمواد التموينية معتمدة من مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة يثبت فيها مقادير الأصناف الواردة ، وتاريخ ورودها والمنصرف منها يوميا مع بيان اسم المستلم وتوقيعه والرصيد المتبقى وعليهم اخطار مكاتب التموين المختصة فى الأسبوع الأول من كل شهر بمقادير الأصناف المتبقية لديهم من الشهر السابق ويمتد هذا الميعاد الى اليوم الخامس عشر من الشهر بالنسبة لمحافظة الوادى الجديد والبحر الأحمر ومطروح وجنوب وشمال سيناء ويتم الاخطار باليد أو بموجب كتاب موصى عليه بطم الوصول .

مادة ٢٨ - (مستبدلة بقرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٨) على جهات صرف المواد التموينية الاضافية استلام حصصها من الجهات التى تحددها ائوزارة خلال فترة تبدأ من اليوم الخامس والعشرين من الشهر السابق على الصرف وحتى اليوم الخامس والعشرين من الشهر المقرر الصرف فيه .

مادة ٢٨ مكرر - (مضافة بقرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٨) فى حالة تأخر وصول المواد التموينية الى المتعهدين (شركات الجملة) عن نهاية المدة المحددة لصرف هذه المواد لتجار التجزئة تسقط هذه الحصص بالنسبة للتاجر والمستهلك على أن تبقى كرصيد احتياطى لشركات الجملة .

مادة ٢٩ - على جهات صرف المواد التموينية الأصلية والاضافية والمسئولين عن ادارتها أن يرسلوا فى الأسبوع الاول من كل شهر بكتاب موصى عليه مصحوب بطم الوصول أو باخطار من أصل وصورة باليد الى مكتب التموين المختص ويحتفظ بالصورة لديهم مثبتا بها تاريخ ورقم وروده للمكتب موقعا عليه من الموظف المختص ومعتمدا من رئيس المكتب متضمنا البيانات التالية :

(أ) الاسم ورقم السجل التجارى •

(ب) الكميات الواردة اليه من كل صنف خلال الشهر السابق •

(ج) الكميات الموزعة خلال الشهر السابق والكميات المتبقية والاسماء أصحاب البطاقات الذين لم يتسلموا مقرراتهم وارقام بطاقاتهم وعدد افرادها وكمياتها المقررة لكل منهم ويجب أن تكون البيانات المدونة بالاحطار مطابقة للبيانات المدونة بالسجلات والرصيد الفعلى من المواد التموينية ويمتد الميعاد الى اليوم الخامس عشر من كل شهر بالنسبة للجهات الآتية (محافظة الوادى الجديد - البحر الأحمر - مرسى مطروح - شمال سيناء - جنوب سيناء) ويتم تحصيل فروق الأسعار من التجار والمواطنين عن الكميات المستولى عليها بدون وجه حق على أن تحتسب هذه الفروق على أساس الفرق ما بين سعر التسليم والسعر الاقتصادي أو التكلفة لهذه المواد •

مادة ٣٠ - على الجهات التى تستلم المواد الغذائية لتوزيعها على المستهلكين استرشادا بالبطاقات التموينية امساك سجل طبقا للنموذج رقم (٣) المرافق لهذا القرار وملىء خاناته مع الالتزام بالتواعد الخاصة بالسجل المذكورة بالمادة ٢٥ على أن يتم التأشير على البطاقة التموينية بما يفيد الصرف وتاريخه واطار مديريات التموين المختصة ببيان الكميات المسلمة لكل منهم من كل سلعة وتاريخ تسليمها •

مادة ٣١ - على جهات صرف المواد التموينية بالبطاقات التموينية الأصلية والاضافية أو استرشادا بها الاعلان فى مكان ظاهر يمحال توزيعها عن السلع التى تصرف خلال الشهر والمقادير المقررة للفرد أو للبطاقة من جميع السلع المربوطة الأصلية أو الاضافية والسعر المحدد لكل سلعة على حدة واجمالى القيمة المطلوبة من كل بطاقة تموينية حسب عدد افرادها والتمتعات المستحقة • وعليهم الالتزام بالتعليمات الصادرة اليهم من مديريات التموين وإدارتها تنفيذا لأحكام هذا القرار •

مادة ٣٢ - يتم تحديد أصناف المواد التموينية الاصلية والاضافية التى يتقرر توزيعها شهريا بموجب البطاقات التموينية أو استرشادا بها وهواعيد صرفها وأسعارها ونصيب كل فرد أو بطاقة منها وقواعد وقف والغاء واعادة ربط وصرف هذه المقررات واخطار الجهات المختصة بحركة هذه المقررات طبقا للتعليمات التى تصدرها الوزارة فى هذا الشأن .

مادة ٣٣ - على الجهات المرخص لها فى صرف مقررات البطاقات التموينية الاصلية الاعلان فى مكان ظاهر عن أسماء وعناوين منافذ توزيع المواد التموينية الاضافية بالنسبة للبطاقات المربوطة عليها وعلى جهات صرف المواد التموينية الاضافية الاعلان فى مكان ظاهر عن منافذ صرف السلع التموينية الاصلية المربوطة عليها وأرقام البطاقات وتواريخ صرفها وعن أصناف المواد التموينية التى تصرف خلال الشهر ومقررات كل فرد أو بطاقة وأسعارها واجمالى القيمة المستحقة .

مادة ٣٤ - يحظر على جهات صرف المواد التموينية الاصلية والاضافية للمستهلكين بموجب البطاقات التموينية أو استرشادا بها والمسئولين عن ادارتها ان يوقفوا العمل أو يمتنعوا عن ممارسة تجارتهم على الوجه المقتاد الا بترخيص من المحافظ المختص أو من ينييه .

ويعطى هذا الترخيص لكل جهة تثبت عدم استطاعتها الاستمرار فى العمل اما لعجز شخصى أو خسارة تصيبها نتيجة الاستمرار فى العمل أو لأى عذر جدى وعلى هذه الجهات الراغبة فى التوقف أن تتقدم بطلب الى مديرية التموين المختصة لفحصه والتأكد من جديته مع استمرارها فى ممارسة التجارة والتوزيع لحين البت فى الطلب واخطارها رسميا بقبوله وفى حالة جدية الطلب يرفع الأمر للمحافظ المختص أو من ينييه لاعطائه ترخيصا بعدم مزاوله العمل على أن تقوم المديرية باتخاذ هذه الاجراءات خلال شهر من تقديم الطلب وفى حالة الرفض يكون قرارها مسببا .

مادة ٣٥ - تنشأ بمكاتب التموين فى المحافظات السجلات الآتية :

- ١- سجل عام البطاقات طبقا للنموذج رقم (٤) المرافق
- ٢- « بطاقات الأجانب « « « « (٥) »
- ٣- « البطاقات المقيدة على
جهة الصرف « « « « (٦) »
- ٤- سجل حركة البطاقات « « « « (٧) »
- ٥- سجل قيد المواليد « « « « (٨) »

مادة ٣٦ - على مكاتب التموين أن تقوم بتزقيم كل ورقة من أوراق السجلات المشار إليها فى المادتين السابقتين برقم مسلسل ويبين فى أول صفحة وآخر صفحة عدد الأوراق وتختتم كل ورقة بختم التوالة ويحظر الاضافة أو الكشط أو المحو فيها على أنه اذا اقتضى الأمر تصحيح البيانات المدونة فيبين ذلك بالمداد الأحمر مع التوقيع قرين كل تعديل بتاريخه وامضاء من اجراه مع اعتماده من الرئيس المباشر على ان يعتبر رئيس المكتب مسئولا عما يدون به من بيانات .

كما يتعين على رئيس المكتب والأشخاص المكلفين بمسك هذه السجلات الاحتفاظ بها فى مقر العمل فى حالة جيدة وسليمة للرجوع إليها وقت الحاجة للمراجعة ولتقديمها عند الطلب .

مادة ٣٧ - يعفى التجار والمواطنون من العقوبة الجنائية الواردة بهذا القرار والاكتهاء بتحصيل ثرواق الأسعار اعتبارا من تاريخ وقوع المخالفة اذا ما تقدموا من تلقاء أنفسهم لتصحيح ربطهم أو بطاقتهم أو تعديلها من دعم كللى التى دعم جزئى فى حالة زوال الصفة التى تم على أساسها استفراج بطلقة دعم كللى .

الباب الرابع

احكام عامة

مادة ٣٨ - كل مخالفة لأحكام المواد ٢٥ ، ٣٤ يعاقب عليها بالعقوبة
مدة لا تقل عن سنة ولا تجوز سنتين وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيهه
أو باحدى هاتين العقوبتين وكل مخالفة لأحكام المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٥ ، ١٠ ،
١٢ ، ٢٠ ، ٢٤ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٣١ يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن ثلاثمائة
جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه وكل مخالفة أخرى لأحكام هذا القرار يعاقب
عليها بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه وفي حالة العود تضاعف العقوبة .

وفي جميع الأحوال يتم تحصيل الفرق المالية المترتبة عن استلام
المواد التموينية بالسعر المدعم دون وجه حق طبقاً لما ورد بالمادة ٢٩
بالطريق الإدارى لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية .

مادة ٣٩ - تلغى القرارات الآتية :

قرار ٥٠٤ لسنة ٤٥ ، ٢٥ لسنة ٥٢ ، ١١ لسنة ٥٣ ، ٣٥١ لسنة ٥٦ ،
٦٦ لسنة ٥٨ ، ٢٦٩ لسنة ٦١ ، ١٥٨ لسنة ٦٢ ، ٢٢١ لسنة ٦٢ ، ١٦٢ لسنة
٦٣ ، ١١٢ لسنة ٦٦ ، ٢١ لسنة ٦٧ ، ١٥٧ لسنة ٦٧ ، ٢٠٤ لسنة ٦٧ ،
٢٠٥ لسنة ٦٨ ، ٢٢ لسنة ٧٠ ، ٦٢ لسنة ٧٠ ، ١٥١ لسنة ٧١ ، ٣٨١ لسنة
٧٤ ، ٧٠ لسنة ٧٥ ، ٩٥ لسنة ٧٥ ، ٢٦٣ لسنة ٧٥ ، ٣٣٦ لسنة ٧٥ ، ٣٣٧
لسنة ٧٥ ، ٣٦٢ لسنة ٧٥ ، ٣٦٦ لسنة ٧٥ ، ٦٧ لسنة ٧٦ ، ٤٨ لسنة ٧٦ ،
٧٧ ، ٥ لسنة ٧٩ ، ٦ لسنة ٧٩ ، ٦٤ لسنة ٧٩ ، ٢٢ لسنة ٨٠ ، ١٠٩ لسنة
٨٠ ، ٣٨٦ لسنة ٨١ ، ٥١ لسنة ٨٣ ، ٧٠ لسنة ٨٣ ، ٢٦٦ لسنة ٨٣ ، ٥٣٤
لسنة ٨٣ ، ٤١٩ لسنة ٨٤ ، ٥٢٢ لسنة ٨٤ ، ٥٤٩ لسنة ٨٥ ، ٢٨٣ لسنة
٨٦ ، ٢٨٤ لسنة ٨٦ ، ٤٨٥ لسنة ٨٦ .

٧٠ تموين وتسعير جبرى

كما يلغى كل نص آخر يتعارض مع أحكام هذا القرار .

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره ،،

تحريرا فى ٢٣/٧/١٩٨٧

مدير عام التوزيع

ا.د/ محمد جلال الدين أبو الذهب

وزير التموين والتجارة الداخلية

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم ٣٤٧ لسنة ١٩٨٠م

في شأن تحديد مقررات زيت الطعام الموزع بالبطاقات التموينية (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٨٩ لسنة ١٩٦٨ بشأن انشاء
وتنظيم الهيئة العامة للسلع التموينية »

وعلى القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ بشأن البطاقات التموينية ،

وعلى القرار رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن تنظيم تداول بذرة القطن
والزيوت النباتية والاستياريين ،

وعلى القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن تنظيم البطاقات التموينية،

وعلى القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن تنظيم تداول وتحديد أسعار
الزيوت النباتية ،

وعلى القرار رقم ٦٩٦٤ لسنة ١٩٨٠ بشأن تنظيم تداول وتصدير
أسعار الزيوت النباتية ،

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

قرر :

مادة ١ - تحديد مقررات زيت الطعام الموزع على المواطنين بالبطاقات
التموينية على النحو الآتى :

(أ) المقررات الأصلية :

٦٠٠ جرام للفرد بالمدن الساحلية .

٥٤٠ جرام للفرد بمحافظة القساهرة الكبرى وأسوان - والقرى
الساحلية التى تقع فى حدود ثلاثة كيلو مترات من شاطئ البحرين الأبيض
المتوسط والأحمر .

٣٠٠ جرام للفرد بمراكز وبنادر المحافظات .

١٥٠ جرام للفرد بباقي القرى بالمحافظات .

(ب) المقررات الإضافية بالسعر الحر :

١٥٠ جرام للفرد بالقرى غير الساحلية .

١٠٠ جرام للفرد ببلدات أنحاء الجمهورية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويحل به اعتباراً من
١٩٨٠/١٢/١

تحريراً فى ١٢ المحرم سنة ١٤٠١ (٢٥ نوفمبر سنة ١٩٨٠) .

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٥.

بشأن نسبة المسموح كمجز فى الأرض المخصوص السائب
الموزع على البطاقات التموينية (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين والقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير
الجبرى وتحديد الأرباح والقوانين المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٦٨ بشأن تصنيع الأرز والاتجار
فيه محليا وعلى القرارات المعدلة له ،

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

قرر :

مادة ١ - على البدلين التموينيين سداد ثمن جوال الأرز المخصوص
الذى يتم توزيعه بموجب البطاقات التموينية كاملا لشركة تسويق الأرز
أو الشركات التى تتكف بتوزيعه على أن يحتسب نسبة (١ / ١) فتط كمجز
مسموح لهم عن الكميات الموزعة فعلا عند اجراء المحاسبة الشهرية بجميع
المحافظات .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالمادة (٥٦)
من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

صدر فى ١٩٨٥/٢/١٧ .

(ثالثاً)

فى تنظيم انتاج وتداول وتخزين ونقل
السلع التموينية واستمرار تشغيل منشأتها

أهم القرارات الوزارية الصادرة بشأن

حظر وتنظيم انتاج وتداول السلع الأساسية والتموينية

— القرار رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٦ بشأن تنظيم توزيع بعض السلع والمواد (الوقائع المصرية فى ١٧/١٠/١٩٦٦ العدد ٨٠ ملحق) ، المعدل بالقرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٨ (الوقائع المصرية فى ١٠/٦/١٩٦٨ — العدد ١٢٩ تابع) والقرار رقم ٢١٦ لسنة ١٩٧٥ (الوقائع المصرية فى ٢٩/٧/١٩٧٥ — العدد ١٧٤) .

— القرار رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٧ فى شأن تنظيم استخدام المواد والسلع التى توزعها المؤسسات العامة أو شركات القطاع العام (الوقائع المصرية فى ١٢/٤/١٩٦٧ — العدد ٤٧) . وأنظر القرار رقم ١٦٢ لسنة ١٩٦٧ بشأن تقرير استثناء من احكام القرار رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه (الوقائع المصرية فى ٢٥/٥/١٩٧٠ — العدد ١١٦) .

— القرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٧١ بشأن حظر حيازة أو التصرف فى المواد والسلع الاستهلاكية التى توزعها الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات أو الجمعيات الخيرية بالمجان أو مقابل ثمن اسمى لغير الاستهلاك الشخصى وبالحظر على الهيئات والجمعيات وغيرها من الجهات الموزعة عليها المواد والسلع المذكورة التصرف فيها لغير الغرض الموزعة من أجله بغير ترخيص من الوزارة وبإلغاء القرار رقم ١٦١ لسنة ١٩٦٣ بحظر حيازة المواد والسلع الاستهلاكية التى توزعها الحكومة بالمجان (الوقائع المصرية فى ١٧/٢/١٩٧١ — العدد ٣٧ تابع) .

— القرار رقم ٣٥٢ لسنة ١٩٧١ فى شأن تنظيم التصرف فى المواد والسلع التى توزعها الجهات الحكومية والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام لتوزيعها بموجب أذن (الوقائع المصرية فى ١٩٧٣/١/٨ — العدد ٧) .

— القرار رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٧١ بشأن تنظيم تداول الصودا الكاوية والبيوتاس النكاوية (الوقائع المصرية فى ١٩٧٢/١/١٠ — العدد ٩) .

— القرار رقم ١٨٤ لسنة ١٩٧٥ بشأن حظر حبس بعض السلع عن التداول عن طريق اخفائها أو عدم طرحها فى الأسواق أو الاتفااق على سحبها من المناطق المخصصة لتداولها أو تعليق بيعها على شروط مضالفة للعرف التجارى أو التلاعب بالتدابير الخاصة بنظام التعامل فى أسواق الجملة للحبوب والخضر والفاكهة (الوقائع المصرية فى ١٩٧٥/٦/٢٣ — العدد ١٤٤ تابع) .

— القرار رقم ١٥٨٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن تنظيم توزيع بعض السلع والمواد (الوقائع المصرية فى ١٩٧٧/١/٢٤ — العدد ٢١) ، المعدل بالقرار رقم ٣٨٩ لسنة ١٩٨٣ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٤/٧/٢٤ — العدد ١٦٩) .

— القرار رقم ١٩٤ لسنة ١٩٨٠ فى شأن تنظيم تعبئة وتداول السكر البودرة المطحون وتحديد أسعاره (الوقائع المصرية فى ١٩٨٠/٧/٢٤ — العدد ١٧٣) .

— القرار رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨٤ بشأن تنظيم تداول وتوزيع سكر البنجر (الوقائع المصرية فى ١٩٨٤/٦/٧ — العدد ١٣٤) .

— القرار رقم ٦٨٢ لسنة ١٩٨٤ بتنظيم تداول الاسماك الناتجة من بحيرة وادى الريان وتحديد اسعارها (الوقائع المصرية فى ١٩٨٤/١٢/٢٠ — العدد ٢٩٠ تابع) .

— القرار رقم ٤٠٣ لسنة ١٩٨٥ بشأن حظر تداول الكراس والكشكول
التهوينى (الوقائع المصرية فى ١٩٨٥/٨/٥ — العدد ١٧٩) •

— القرار رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٨٥ بشأن حظر تداول السلع المعبأة
فى عبوات مميزة بالأسعار الاقتصادية فى غير بعض منافذ التوزيع (الوقائع
المصرية فى ١٩٨٥/١٠/١٠ — العدد ٢٢٩) ، المعدل بالقرارات أرقام ٦٤
لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٦/٣/٣١ — العدد ٧٧) و ٧٧ لسنة
١٩٨٦ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٦/٣/٨ — العدد ٥٧) و ٤١٢ لسنة ١٩٨٦
(الوقائع المصرية فى ١٩٧٦/٨/٢٦ — العدد ١٩١) و ٦١٨ لسنة ١٩٨٦
(الوقائع المصرية فى ١٩٨٦/١٢/١٧ — العدد ٢٨٥) •

— القرار رقم ٦٠١ لسنة ١٩٨٥ بتنظيم تداول بعض السلع المستوردة
بمعرفة شركات هيئة القطاع العام للتجارة الخارجية (الوقائع المصرية فى
١٩٨٥/١١/١٣ — العدد ٢٥٨) ، المعدل بالقرار رقم ٧٦٧ لسنة ١٩٨٧
(الوقائع المصرية فى ١٩٨٧/١٢/١٣ — العدد ٢٨٢) •

— القرار ٢٣٨ لسنة ١٩٨٦ بحظر تداول اليايميش المستورد (الوقائع
المصرية فى ١٩٨٦/٥/٧ — العدد ١٠٦ تابع) •

— القرار رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٨٦ فى شأن القواعد المنظمة للتداول المواد
البترولية (الوقائع المصرية فى ١٩٨٦/٥/١٣ — العدد ١١ تابع) المعدل
بالقرار رقم ٤٦١ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٧/٧/٢٠ — العدد
١٦٥) والقرار رقم ١٧١ لسنة ١٩٨٨ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٨/٣/٢٣ —
العدد ٧١) •

— القرار رقم ٣٨١ لسنة ١٩٨٦ بنظم تقرير حصص من بعض السلع
الغذائية بالسعر الاقتصادي لبعض الجهات (الوقائع المصرية فى
١٩٨١/٧/٢٨ — العدد ١٧٠ تابع أ) المعدل بالقرار رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٧
(الوقائع المصرية فى ١٩٨٧/١/٢٦ — العدد ٢٢) والقرار رقم ٤٥٩
لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٧/٧/٢٠ — العدد ١٦٥) •

— القرار رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن تنظيم انتاج وتداول الأرز الأبيض (الوقائع المصرية فى ٢١/١٠/١٩٨٦ — العدد ٢٣٧ تابع) ، المعدل بالقرارات ارقام ٦٤٧ لسنة ١٩٨٦ و ٣٠١ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية فى ٢٠/٥/١٩٨٧ — العدد ١١٧) و ٢٥٤ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية فى ٢/٥/١٩٨٧ — العدد ١٠١) و ٨٢ لسنة ١٩٨٨ (الوقائع المصرية فى ٦/٢/١٩٨٨ — العدد ٣١) .

— القرار رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨٧ بشأن تداول الغزل والمنسوجات (الوقائع المصرية فى ١٠/٥/١٩٨٧ — العدد ١٠٨) .

— القرار رقم ٤٨١ لسنة ١٩٨٧ بشأن تنظيم تداول المنتجات الحيوانية (الوقائع المصرية فى ١١/٨/١٩٨٧ — العدد ١٧٩) ، المعدل بالقرار رقم ٥٥٦ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية فى ١٥/٩/١٩٨٧ — العدد ٢٠٨) .

— القرار رقم ٧١١ لسنة ١٩٨٧ بشأن تنظيم تداول السكر (الوقائع المصرية فى ٢٨/١١/١٩٨٧ — العدد ٢٦٩) ، المعدل بالقرارات ارقام ٢ لسنة ١٩٨٨ (الوقائع المصرية فى ١٣/١/١٩٨٨ — العدد ١١ تابع) و ١٣٦ لسنة ١٩٨٨ (الوقائع المصرية فى ٢٩/٢/١٩٨٨ — العدد ٥١) و ١٧٣ لسنة ١٩٨٨ (الوقائع المصرية فى ٢٣/٣/١٩٨٨ — العدد ٧١) و ٢١٨ لسنة ١٩٨٨ (الوقائع المصرية فى ٣١/٣/١٩٨٨ — العدد ٧٨ تابع) .

— القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ فى شأن القمح ومنتجاته (الوقائع المصرية فى ٢٩/١١/١٩٨٧ — العدد ٢٧٠) ، المعدل بالقرار رقم ٨٢٩ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية فى ٢٨/١٢/١٩٨٧ — العدد ٢٩٥ تابع) .

— القرار رقم ٧٧٠ لسنة ١٩٨٧ بتقرير بعض الوسائل لمنع التلاعب بأسعار منتجات الدقيق (الوقائع المصرية فى ١٦/١٢/١٩٨٧ — العدد ٢٨٥) .

— القرار رقم ٧٧١ لسنة ١٩٨٧ بتقرير بعض الوسائل لمنع التلاعب بأسعار السلع الغذائية المدعة (الوقائع المصرية فى ١٦/١٢/١٩٨٧ — العدد ٢٨٥) .

(٢)

قرار وزير التموين رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦

بشأن تخزين بعض المواد (١)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين والقوانين المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ بشأن تخزين بعض المواد والقرارات
المعدلة له ،

ويعد موافقة لجنة التموين العليا ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - (٢) (معدلة بالقرار ٣٣ لسنة ١٩٥٨) على المستوردين
وتجار الجملة وأصحاب المصانع والمسؤولين عن ادارتها والمقاولين الذين
يتجرون أو ينتجون أو يستخدمون بصفة أساسية في صناعتهم كل أو بعض
الأصناف المبينة بالجدول المرافق لهذا القرار وعلى مديري الفروع التابعة
لهم والمعدة للبيع بالتجزئة ان يرسلوا بكتاب موصى عليه الى مراقبة

(١) الوقائع المصرية في ١٦ يونيه سنة ١٩٥٦ - العدد ٤٧ مكرر .

(٢) صدر قرار وزير التموين رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ (الوقائع المصرية
في ١٩٥٧/٥/٢٩ - العدد ٤٢ مكرر (٢)) ونص في مادته الثانية على ما يأتى :
« يعفى من العقوبة على مخالفة أحكام المادة الأولى من القرار رقم ٥٤
لسنة ١٩٥٦ المشار اليه اذا قام المخالف بتنفيذ ما تقضى به تلك المادة خلال
شهر من تاريخ العمل بهذا القرار » .

التموين التابعين لها في موعد لا يجاوز اليوم الخامس عشر من كل شهر
بيانا موضحا به ما يأتى :

١ - مقادير الأرصدة التى يملكونها من كل صنف فى أول الشهر ولو
كانت مودعة عند آخرين وأماكن وجودها •

٢ - الكميات الواردة من كل صنف والمبيعة والمستخدمة فى خلال
الشهر والكميات الباقية فى نهايته •

٣ - الكميات التى تم التعاقد على استيرادها خلال الشهر وجهة
الاستيراد وبالنسبة لبلاد النوبة ومناطق الصحراء الجنوبية والصحراء
الجنوبية والبحر الأحمر والنشط وأبو زنيمة وسيناء يكون ارسال البيان
السالف الذكر فى موعد لا يجاوز اليوم العشرين من كل شهر •

ويجب أن تعين أنواع كل صنف فى البيان كل على حدة متى كان
الصنف مختلف الأنواع وحسب الواحدة المبينة فى الجدول المرافق •

وإذا كان المحل الرئيسى وفروعه فى بلد واحد اكتفى ببيان واحد
عنها - أما الفروع الموجودة فى بلاد أخرى فيقدم كل منها بيان مستقل
ولا يرسل البيان المتقدم عن الشهور التى يكون فيها الصنف نافذا ولم
يقم خلالها أى تعاقد على استيراده بشرط أن يكون صاحب الشأن قد
أشار الى ذلك فى آخر بيان أرسله •

مادة ٢ - على الأشخاص المذكورين فى المادة السابقة مسك سجل
خاص يشتمل فيه على وجه صحيح مقادير ما لديهم من الأصناف والأنواع
المبينة فى الجدول المرافق وما يرد أو ينتج منها وتاريخ الورد ومكان
وجودها ومقدار ما يبيعونه أو يستخدمونه منها وتاريخ البيع أو الاستخدام
وأسماء المشترين من غير المستهلكين ومقدار البيع لكل منهم •

ويقوم مقام هذا السجل ما قد يكون لدى المذكورين من دفاتر
وسجلات أخرى منظمة تتضمن البيانات السابقة •

٨٠ تموين وتسعير جبرى

دادة ٣ — (مستبدلة بقرار وزير التموين رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧)
كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه
ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها •

دادة ٤ — يلغى انقرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه والقرارات
المعدلة له •

دادة ٥ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية //

تحريرا فى ٧ ذى القعدة سنة ١٣٧٥ (١٦ يونيه سنة ١٩٥٦) •

الجدول المرافق للقرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ (١)

الفول — العدس — الشعير — السمسم بالأردب — البطاطس
بالقنطار — كسب بذرة القطن غير المقشورة بالطن — تقاوى بذرة البرسيم
بالأردب — الشاى والبن بالطن — البصل والثوم — الفول السودانى
بجميع أنواعه •

(١) الجدول معدل بقرارات وزير التموين رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٦
(الوقائع المصرية فى ١٠/٧/١٩٥٦ — العدد ٥٥ مكرر ١) ورقم ١١٧ لسنة
١٩٥٩ (الوقائع المصرية فى ٣٠/١١/١٩٥٩ — العدد ٩٤ ملحق) ورقم ١٩٧
١٩٦٠ (الوقائع المصرية فى ٢٧/١٠/١٩٦٠ — العدد ٨٤) ورقم ٢٥٢ لسنة
١٩٦٠ (الوقائع المصرية فى ١/٥/١٩٦١ — العدد ٢) ورقم ٤٩١ لسنة ١٩٨٦
(الوقائع المصرية فى ٢٩/١/١٩٨٦ — العدد ٢١٩ تابع) ورقم ٥٣٩ لسنة
١٩٨٦ (الوقائع المصرية فى ٢١/١٠/١٩٨٦ — العدد ٢٣٧ تابع) •

قرار وزير التموين رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٦٤
في شأن إلزام التجار بالإعلان عن مخازنهم^(١)

نائب رئيس الوزراء للتموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين والقوانين المعدلة له ،
وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - على أصحاب محال الجملة والتجزئة أن يعلنوا في مكان
ظاهر بمحالهم بيانا بمخازنهم وعناوينها والسلع المودعة بها وكذا بيان
بالمسلع المودعة لحسابهم بمخازن آخرين •

مادة ١ - يعاقب كل مخالف لأحكام هذا القرار بالحبس مدة لا تزيد
على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على خمسين
جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين •

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره ••

تحريرا في ١٣ رجب سنة ١٣٨٤ (١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٤) •

(١) الوقائع المصرية في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٦٤ - العدد ٩٤ •

(م ٦ - موسوعة مصر ج ١٣)

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦

بالتزام التجار بعرض السلع المخزونة لديهم أو لدى آخرين (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين والقوانين المعدلة له ،

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - (٢) على أصحاب محال الجملة والتجزئة أن يعرضوا للبيع
بمحالهم وحدات من السلع باختلاف أنواعها وأصنافها الموجودة بمخازنهم
أو مودعة لحسابهم بمخازن آخرين •

مادة ٢ - (٣) كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس من
سنة أشهر إلى سنتين وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه أو بإحدى
هاتين العقوبتين •

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره •

تحريراً في ١٥ جمادى الاولى سنة ١٣٨٦ (٣١ أغسطس سنة ١٩٦٦) •

-
- (١) الوقائع المصرية في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٦ - العدد ٨٠ ملحق •
 - (٢) مستبدلة بقرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ (الوقائع المصرية في ١٦/١/١٩٦٩ - العدد ١٤) •
 - (٣) مستبدلة بقرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ (الوقائع المصرية في ٢٠/٢/١٩٦٧ - العدد ١٤) •

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٨٧

في شأن حظر تخزين الأرز (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام وشركاته ،

وعلى قرار السيد / رئيس الجمهورية رقم ٤٦١ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء هيئة القطاع العام للمضارب وتسويق الأرز ،

وعلى القرار رقم ١٤ لسنة ١٩٧٨ بشأن تشغيل بعض الفراكات ،

وعلى مذكرة السيد المهندس / رئيس مجلس ادارة هيئة القطاع العام للمضارب وتسويق الأرز المؤرخة في ١٣/٩/١٩٨٧ ،

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

قرر :

مادة ١ - يحظر تخزين الأرز الشعير والأبيض لغير الاستهلاك الشخصي في غير جهات التوريد وشركات المضارب وجهات القطاع العام المنتجة للارز الشعير .

ويستثنى من ذلك الفراكات المعتمدة والمتعاقدة مع شركات المضارب من تاريخ تعاقدها في حدود النقص الشهري المسلمة لها من شركات

المضارب وأرصدة انتاجها وبالنسبة للمحال التجارية فى حدود أرصدة حصتها الشهرية من الأرز الأبيض ويعتبر فى حكم الاستهلاك الشخصى الكميات التى فى حيازة المنتجين ولا تتجاوز نصف طن للفدان ويحد أقصى ثلاثة أطنان للحيازة الكلية ولغير الحائزين الكميات التى لا تتجاوز ٢٠٠ كجم للأسرة •

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائتى وخمسون جنيها ولا تتجاوز ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين :

وفى جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها على أن تسلم الى شركات المضارب •

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره %

صدر فى ١٩٨٧/٩/١٤ •

(٣)

أهم القرارات الوزارية الصادرة بشأن
حظر نقل أو الشروع فى نقل بعض السلع

— القرار رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦٧ بشأن حظر نقل تقاوى البصل
المستوردة خارج محافظات الفيوم وبني سويف والمنيا (الوقائع المصرية فى
١٩٦٧/٨/٢٢ — العدد ١٠٧) •

— القرار رقم ٢١٥ لسنة ١٩٧٠ بحظر نقل أو الشروع فى نقل البليح
بكافة أنواعه خارج حدود محافظة أسوان بغير ترخيص مكتوب من المحافظ
أو من ينوب عنه (١) (الوقائع المصرية فى ١٩٧٠/٧/١٢ — العدد ١٥٦) •

— القرار رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٧٠ بحظر نقل أو الشروع فى نقل البليح
بكافة أنواعه خارج حدود محافظة الوادى الجديد بغير ترخيص مكتوب من
المحافظ أو من ينوب عنه (الوقائع المصرية فى ١٩٧٠/١٠/١٠ — العدد
١٢٩) •

— القرار رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٧٥ بحظر نقل بعض السلع والمواد الى
داخل بعض المناطق بمحافظة مطروح (الوقائع المصرية فى ١٩٧٥/١١/١ —
العدد ٢٤٩ تابع) •

— القرار رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٨٠ بشأن حظر نقل الدجاج الحى أو
المذبوح خارج حدود محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية (الوقائع
المصرية فى ١٩٨٠/٩/٦ — العدد ٢٠٤ تابع) •

(١) انظر قرار محافظ أسوان رقم ١٥٥ لسنة ١٩٧٢ الصادر بتنفيذا
لقرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٢١٥ لسنة ١٩٧٠ (الوقائع
المصرية فى ١٩٧٢/١٠/٢١ — العدد ٢٤٣) •

— القرار رقم ٧٣ لسنة ١٩٨١ فى شأن حظر نقل أو الشروع فى نقل
الأسماك الطازجة والمملحة خارج حدود محافظة شمال سيناء (الوقائع
المصرية فى ٩/٤/١٩٨١ — العدد ٨٣) •

— القرار رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٨٤ بشأن حظر نقل السمسم من محافظة
الى أخرى (الوقائع المصرية — فى ١٧/٩/١٩٨٤ — العدد ٢١٢) •

— القرار رقم ٥١١ لسنة ١٩٨٤ بحظر نقل فول الصويا خارج حدود
المحافظات أو الشروع فيه (الوقائع المصرية فى ٢٥/٩/١٩٨٤ — العدد
٢١٩) ، المعدل بالقرار رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٨٤ (الوقائع المصرية فى
٢١/١٠/١٩٨٤ — العدد ٢٣٩) •

— القرار رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٦ بحظر نقل الأيصل خارج حدود
محافظات سوهاج وأسيوط والفيوم والوادى الجديد خلال الفترة من
١٩٨٦/٣/١ الى نهاية سبتمبر سنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية فى
١٦/٣/١٩٨٦ — العدد ٦٤) •

— القرار رقم ١٩٢ لسنة ١٩٨٦ بحظر تداول أو نقل انتاج بحيرة
السد العالى من الأسماك عن غير طريق طريق الميناء النهري المقام على البحيرة
(الوقائع المصرية فى ٩/١١/١٩٨٦ — العدد ٢٥٣) •

— القرار رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٨٦ بحظر نقل أو الشروع فى نقل بعض
السلع خارج بعض مناطق محافظة البحيرة الأحمر (الوقائع المصرية فى
١٧/٧/١٩٨٦ — العدد ١٦٢) ، المعدل بالقرار الوزارى رقم ٩٩ لسنة
١٩٨٨ ، والمعدل للكشف المرفق به بالوزارات أرقام ٤٥١ لسنة ١٩٨٦ و ٢٠٢
لسنة ١٩٨٧ و ٤٢٠ لسنة ١٩٨٧ و ٦٣٩ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية فى
٢٠/٩/١٩٨٦ و ٣١/٣/١٩٨٧ و ١٣/٧/١٩٨٧ و ١٩/١٠/١٩٨٧ — الأعداد
٢١١ و ٧٧ و ١٥٩ و ٢٣٦ على التوالى) •

— القرار رقم ٥٨١ لسنة ١٩٨٧ بحظر نقل الأرز التسعير خارج حدود

المحافظات المنتجة للارز بغير ترخيص (الوقائع المصرية في ١٩٨٧/٩/٢٤ - العدد ٢١٦) .

— القرار رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٨٧ بشأن حظر نقل الارز الأبيض خارج حدود المحافظات بغير ترخيص (الوقائع المصرية في ١٩٨٧/٩/٢٤ - العدد ٢١٦) .

— القرار رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٨٧ بحظر نقل أو الشروع في نقل بعض السلع خارج حدود مركزى الخارجة والداخله بمحافظة الوادى الجديد (الوقائع المصرية في ١٩٨٧/١١/٢٣ - العدد ٢٦٥) .

— قرار السيد محافظ الاسكندرية رقم ٩٨ لسنة ١٩٨٧ بحظر نقل الاسماك الطازجة بكافة أنواعها الى خارج حدود محافظة الاسكندرية الا بترخيص من المحافظ (الوقائع المصرية في ١٩٨٧/٧/٢٦ - العدد ١٦٩) ، كالمحل بالقرار رقم ١٥١ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية في ١٩٨٧/٧/٢٧ - العدد ١٧٠) .

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم ١٨٢ لسنة ١٩٧٨ (١)

في شأن حظر هدم العقارات التى تحوى منشآت تموينية

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين ،

وعلى موافقة لجنة التموين ،

قرر :

المادة الاولى - يحظر على ملاك العقارات التى تحوى منشآت
تموينية من الواردة بالكشف المرافق لهذا القرار اتخاذ أى اجراءات لهدم
العقار قبل الحصول على ترخيص بذلك من المحافظ المختص .

المادة الثانية - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات
الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه .

المادة الثالثة - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ،

تحريرا فى ٦ ذى القعدة سنة ١٣٩٨ (٨ أكتوبر سنة ١٩٧٨) .

جول مرافق

للقرار رقم ١٨٢ لسنة ١٩٧٨

١ - مقار وفروع الشركات التابعة للمجلس الأعلى لقطاع التموين

(١) الوقائع المصرية فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩٧٨ - العدد ٢٢٣ «تابع» .

والتوزيع الداخلى ووزارة التموين والهيئة العامة للسلع انتهوينية ومديريات
التموين ومراقبات وإدارات التموين الفرعية •

٢ - مقار وفروع ومستودعات ومخازن المواد الغذائية التابعة
لوزارة التموين والتجارة الداخلية والهيئات العامة والشركات التابعة لهم •

٣ - مصانع المواد الغذائية وتعبئتها ومخازنها •

٤ - المجمعات والجمعيات التعاونية الاستهلاكية ومخزنها •

٥ - مطاحن الحبوب التى تعمل للتموين والمخازن والشون التابعة
لها •

٦ - المخازن البلدية والأمرنجية والمخازن المخصصة لها •

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم ١٢١ لسنة ١٩٨١

فى شأن حظر تغيير أو تعديل أنشطة المنشآت التموينية
واستمرار تشغيلها (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين ،
وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

قرر :

مادة ١ - يحظر على أصحاب المنشآت التموينية من القطاعين العام
والخاص والمسؤولين عن ادارتها الواردة بالجدول المرفق لهذا القرار -
وملاك العقارات - الكائنة بها تلك المنشآت تغيير أو تعديل أنشطتها بغير
ترخيص مكتوب من المحافظ المختص أو من ينوب عنه .

كما يحظر عليهم حال انتهاء أو انتهاء عقود استئجارها بأى صورة
من الصور تأجيرها أو استغلالها فى غير النشاط الأصيل الذى أعدت له .

مادة ٢ - يحظر على الأشخاص المشار اليهم بالمادة السابقة ترك
المنشآت سالفة الذكر دون مستغل يكفل استمرار العمل على الوجه
المعتاد .

ويستمر مستغلى المنشآت فى تشغيلها على الوجه المعتاد الى حين
انتقال الحيازة الى مستغل آخر .

(١) الوقائع المصرية فى ٧ أبريل سنة ١٩٨١ - العدد ٨١ «تابع» .

مادة ٣ - يتحدد التعويض المستحق لأصحاب المنشآت التى يسرى فى شأنها حكم الملة السابقة بالتطبيق لأحكام المواد من ٤٣ الى ٤٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه .

مادة ٤ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

تحريرا فى ٢٩ جمادى الاولى سنة ١٤٠١ (٤ أبريل سنة ١٩٨١) .

جدول مرافق للقرار رقم ١٢١ لسنة ١٩٨١ المنشآت التموينية التى يحظر اتخاذ أى إجراء من شأنه إيقاف العمل بها (١)

- ١ - المخازن البلدية والأفرنجية .
- ٢ - مطاحن الحجابة والسندرات .
- ٣ - مضارب الأرز .
- ٤ - مصانع الكرونة .
- ٥ - معاصر الزيتون .
- ٦ - مصانع الصابون والمسلخ الصناعى .
- ٧ - الجمعيات الاستهلاكية التابعة لشركات النيل والأهرام
والاسكندرية للجمعيات الاستهلاكية - والمصرية لتسويق الأسماك .

(١) البند رقم (٩) معدل بقرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٧٨ لسنة ١٩٨١ (الوقائع المصرية فى ٢٧/٥/١٩٨١ - العدد ١٢٤)
والبند رقم (١١) مضاف بالقرار رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ (الوقائع المصرية فى ١٩/١/١٩٨٣ - العدد ١٧) .

٨ - المخازن والمستودعات والشون التابعة للشركات المصرية والعامة
لتجارة السلع الغذائية بالجملة - والعامة للمصانع والمصرية للتعبئة وتوزيع
السلع الغذائية - والعامة للحوم والدواجن والتوريدات الغذائية •

٩ - فروع البيع التابعة لشركات السلع الاستهلاكية ومخازنها •

١٠ - النلاجات •

١١ - محطات خدمة السيارات أو محلات بيع المواد البترولية بكافة
أنواعها سواء كانت تابعة للقطاع العام أو توكيلات تابعة للقطاع الخاص •

(رابعا)

فى تصدير السلع التموينية
قرار وزير التموين والتجارة الداخلية
رقم ٧٢ لسنة ١٩٨٠
بشان تنظيم تصدير السلع التموينية (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين ،

وعلى القرار رقم ١٧٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم تصدير السلع
الغذائية الى خارج الجمهورية والقرارات المعدلة له ،
وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

قرر :

مادة ١ - يحظر بغير ترخيص من وزير التموين والتجارة تصدير
السلع التموينية الواردة بالكشف رقم (١) المرافق لهذا القرار .

مادة ٢ - يتم تصدير السلع التموينية الواردة بالكشف رقم (٢)
فى حدود الامصة السنوية المقررة بالاشتراك مع جهات الاختصاص وفقا
لاحتياجات السوق المحلى منها .

مادة ٣ - يتم تصدير تقاوى الحاصلات الزراعية الخاضعة لاحكام
المادة الاولى من هذا القرار بموافقة وزارة الزراعة وفى حدود الكميات
المتفق عليها بينها وبين وزارة التموين والتجارة الداخلية .

مادة ٤ - (مستبدلة بالقرار الوزارى رقم ٤٣٤ لسنة ١٩٨١) يتم تحديد الأهداف التصديرية من الأرز والبصل والبطاطس والثوم والفول السودانى بالاتفاق ما بين وزارة التموين والتجارة الداخلية والجهات المختصة ويعطى تصريح من الوزارة فى حدود الكميات المتفق عليها والمسموح بتصديرها •

المادة الخامسة - يحظر إرسال طرود من السلع الغذائية كهدايا الى الخارج كما لا يجوز للمسافرين للخارج من المواطنين والأجانب اصطحاب اى كمية منها ويستثنى من ذلك العينات التجارية والعينات المصدرة لأغراض علمية بتصريح من السيد وكيل وزارة التموين وفقها للقواعد الآتية :

(أ) العينات التجارية :

أن يقدم طلب التصدير من المقيدين فى سجل المصدرين أو سجل الوكلاء التجاريين •

أن تكون العينة من السلع المصرح بتصديرها •

(ب) العينات المصدرة لأغراض علمية :

أن يقدم طلب التصدير من احدى الجهات العلمية كالجوامع والمعاهد العليا وأكاديمية البحث العلمى ومراكز البحوث وغيرها من الجهات المشيلة أو بموافقتها •

ويتعين فى كلتا الحالتين أن لا يتجاوز وزن العينة خمسة كيلو جرامات •

المادة السادسة - يستولى على ما يتم ضبطه بالمخالفة لأحكام المادة السابقة ويسلم الى شركات قطاع التموين والتوزيع الداخلى •

المادة السابعة - يلغى القرار رقم ١٧٦ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه •

المادة الثامنة - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ،،

تحريرا فى ١٥ جمادى الاولى سنة ١٤٠٠ (أول أبريل سنة ١٩٨٠) •

كشف رقم (١)

درافق للقرار رقم ٧٢ لسنة ١٩٨٠

- ١ - التمتع ومنتجاته •
- ٢ - الشعير •
- ٣ - الفول الناشف •
- ٤ - العدس •
- ٥ - البسمم •
- ٦ - الحنطة •
- ٧ - الذرة •
- ٨ - نشا الذرة •
- ٩ - الماشية والجمال الحية - اللحوم البلدية والخنزير •
- ١٠ - الأغنام الحية بكافة أنواعها (١) ، فيما عدا الأغنام والماعز السبرى •
- ١١ - منتجات اللحوم بكافة أنواعها •
- ١٢ - الحمام •
- ١٣ - السمك •
- ١٤ - الطيور والدواجن بكافة أنواعها •
- ١٥ - الأسماك بكافة أنواعها وأصنافها •
- ١٦ - الإكبان ومنتجاتها (٢) •

(١) صدر قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨٠ ونص في مادته الأولى على أن « يكون تصدير كافة أنواع الأغنام والماعز ، المحددة بالحصص المسموح بها بترخيص مسبق في كل حالة من وزارة التموين والتجارة الداخلية (الوقائع المصرية في ١٩٨٠/٧/٦ - العدد ١٥٧) » .
 (٢) صدر قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٨٣ (الوقائع المصرية في ١٩٨٣/٨/٧ - العدد ١٧٩) وفيما يلي نصه :

- ١٧- المنافع •
- ١٨- البيض •
- ١٩- السكر •
- ٢٠- عيدان تصب السكر •
- ٢١- العسل الأسود •
- ٢٢- انطحينة والحلاوة الطحينية •
- ٢٣- الشاي •
- ٢٤- الحين •
- ٢٥- البخور الزيتية •
- ٢٦- الزيتون الأسود •
- ٢٧- الفاصوليا الجافة واللوبياء الجافة والبيسلية الجافة •
- ٢٨- العجوة •
- ٢٩- الزيتون النباتية ومنتجاتها (المسلى الصناعى - المسلى النباتى - المزيده الصناعى - المارجرين وخلافه) •

« مادة ١ - يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية تصدير الجبن بمختلف انواعه المصنع محليا من خامات محلية أو مستوردة تحت أى نظام جمركى •

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من الرسوم يقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه •

وفي جميع الاحوال تضبط الكميات المخالفة ويحكم بمصادرتها «

وإذا صدر حكم محكمة القضاء الادارى فى الدعوى رقم ٥٤٩١ لسنة ٣٧ قضائية فقد صدر قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٢١١ لسنة ١٩٨٤ بوقف تنفيذ القرار الوزارى رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٨٣ تنفيذا للحكم الصادر فى الدعوى رقم ٥٤٩١ لسنة ٣٧ ق لحين الفصل فى الطعن المقام من الوزارة فى هذا الحكم أمام المحكمة الادارية العليا (الوقائع المصرية فى ١٩٨٤/٤/٢٤ - العدد ٩٨) •

- ٣٠- الصابون بأنواعه .
 - ٣١- المنظفات الصناعية بأنواعها ومسمياتها .
 - ٣٢- المطف بكافة أنواعه .
 - ٣٣- الكسب .
 - ٣٤- بروتيالان الذرة .
 - ٣٥- قش الأرز .
 - ٣٦- مرساة الأرز .
 - ٣٧- رجيع الكون .
 - ٣٨- الجرمة والجرمة المستخلصة .
 - ٣٩- قشرة بذرة القطن .
 - ٤٠- القرون الجاموسى والبقرى الكبير .
 - ٤١- قش المكنس الخام .
 - ٤٢- السيالات .
 - ٤٣- البطاطين بكافة أنواعها .
 - ٤٤- الأتمشة الصوفية والمخلوطة بكافة أنواعها وخيوط الغزل الصوفية .
 - ٤٥- القطن الاسكارتو والسكيفة .
 - ٤٦- الجلود الخام والمذبوغة بكافة أنواعها .
 - ٤٧- البطيخ بكافة أصنافه (١) .
 - ٤٨- العنب بكافة أصنافه (٢) .
-
- (١) البطيخ بكافة أصنافه مضاف بالقرار الوزارى رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ (الوقائع المصرية فى ١٣/٧/١٩٨٠ - العدد ١٦٣) .
- (٢) العنب بكافة أصنافه مضاف بالقرار الوزارى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٨٠ (الوقائع المصرية فى ١٣/٧/١٩٨٠ - العدد ١٦٣) .
- (م ٧ - موسوعة مصر ج ١٣)

كشك رقم (٢)

مرافق للقرار رقم ٧٢ لسنة ١٩٨٠

أصناف يتم تصديرها في حدود حصة سنوية بعد الدراسة مع الجهات المختصة ووفقا لاحتياجات السوق المحلي :

- ١ - عوادم الأقطان •
- ٢ - عوادم غزل القطن •
- ٣ - عوادم غزل الحرير الصناعى •
- ٤ - كهنة الخيش •
- ٥ - رتاين الكلوبات •
- ٦ - امعاء البقر المملحة •
- ٧ - المولاس •
- ٨ - الكتحول النقى •
- ٩ - زيت العظم •
- ١٠ - زيت الثوم •
- ١١ - شعر الماعز •
- ١٢ - كسر فحم الحيوان •
- ١٣ - تراب فحم الحيوان •
- ١٤ - رماد فحم الحيوان •
- ١٥ - عسل النحل •
- ١٦ - شمع العسل •
- ١٧ - الجصبرى •
- ١٨ - البطارخ •
- ١٩ - أسماك الحنشان الحية •

٢٠- سسك المسبب - اخطبوط - كاليماريا (وما شابههم من الحيوانات الرخوية والقشرية) •

٢١- الأغنام والماعز (١) البرقى (الفائضة عن حمولة المراعى والتي تحددها سنويا محافظة مطروح ووزارة الزراعة) •

٢٢- الكتاكيت (تصدر منتجات الشركة العامة للدواجن اذا كان هناك غائض فى الانتاج) •

٢٣- حطب القطن •

(١) صدر قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٨٥ لسنة ١٩٨٠ (الوقائع المصرية فى ١٩/٧/١٩٨٠ - العدد ١٦٨) ، وفيما يلى نص القرار :

« مادة ١ - على مصدرى الأغنام والماعز البرقى الحية توريد حصه من رؤوس الأغنام الحية قدرها ٢٠٪ من عدد الأغنام بالرسالة المصدرة والتي لا تتجاوز نسبة الماعز فيها عن ١٥٪ - الى الشركة المصرية للحوم والدواجن والتوريدات الغذائية •

فان زادت نسبة الماعز المصدر عن هذا القدر يتم توريد ما يعادل ٢٠٪ من الزيادة اغناما •

مادة ٢ - يجب أن تكون الأغنام الموردة ذكورا صغيرة السن لا تتجاوز العام صالحة للتسمين وخالية من الأمراض ولا يقل وزنها عن ٢٠ كيلو جرام ولا يزيد عن ٣٥ كيلو جرام للرأس •

مادة ٣ - يتم توريد الحصه المشار اليها بالمحجر البيطرى بميناء الاسكندرية •

مادة ٤ - يحدد سعر توريد الكيلو جرام الحى من الأغنام الموردة بمبلغ جنيه واحد تسليم المحجر •

مادة ٥ - على الشركة المصرية للحوم والدواجن والتوريدات الغذائية اعطاء المصدرين شهادات توريد ترفق بطلبات الترخيص بتصدير باقى الكمية •

مادة ٦ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية « •

- ٢٤- شواشى البوص
- ٢٥- بخور الفلارس
- ٢٦- مسحوق المعظم
- ٢٧- القطن الرافى والمخلوط
- ٢٨- المصنوعات الجلدية «دون التقيد بحصة»
- ٢٩- أمعاء الضان المملحة «دون التقيد بحصة وبعد موافقة شركة النيل للأدوية»

القسم الثانى فى التسعير الجبرى وتحديد الأرباح

أولا - المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠
خاص بالتسعير الجبرى وتحديد الأرباح (١) ، (٢)

نحن فاروق الأول ملك مصر :

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور .

وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التسعير
الجبرى المعدل بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٤٨ ،
وبناء على ما عرضه علينا وزير التجارة والصناعة ، وموافقة رأى
مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - يكون فى كل محافظة وفى كل عاصمة مديرية لجنة برئاسة
المحافظ - أو المدير أو من يقوم مقامه تسمى « لجنة التسعير » وتؤلف
هذه اللجان بقرار من وزير التجارة والصناعة بالاتفاق مع وزير
الداخلية (٣) .

مادة ٢ - تقوم بتعيين أقصى الأسعار للأصناف الغذائية والمواد
البيئية بالجدول الملحق بهذا المرسوم بقانون .

(١) الوقائع المصرية فى ١٤/٩/١٩٥٠ - العدد ٩٠ مكرر « غير
اعتىادى » .

(٢) صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٥٦
باستثناء بعض المواد التموينية من أحكام التسعير الجبرى .

(٣) صدر قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٠٤ لسنة
١٩٨٠ باعادة تشكيل لجان التسعير المحلية بالمحافظات .

ولوزير التجارة والصناعة بقرار يصدره تعديل هذا الجدول بالحذف أو بالاضافة (١) .

ويطعن المحافظ أو المدير جدول الأسعار التى تعينها اللجنة فى مساء يوم الجمعة (٣) من كل أسبوع ويكون الاعلان بالكيفية التى يصدر بها قرار من المحافظ أو المدير: (٣) ، (٤) .

ويكون تعيين الأسعار ملزما لجميع الأشخاص الذين يبيعون كل

(١) صدرت عدة قرارات بشأن تعديل الجدول الملحق بالمرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ (منشورة التعديلات فى نهاية القرار بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠) .

وقضت محكمة النقض بأن مؤدى نص المادتين الاولى والثانية من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح أن تعديل الجدول الملحق بالمرسوم بقانون المذكور سواء بالحذف أو بالاضافة انما يكون بقرار يصدر من وزير التموين ، ولا يغنى عن ذلك مجرد اغفال لجنة التسعير تعيين أقصى السعر لصنف معين أو عدم ادراجه فى الجدول الاسبوعى الذى تصدره اذ يظل هذا الصنف سلعة مسعرة تخضع لاحكام ذلك المرسوم بقانون حتى يصدر قرار فى شأنها من الوزير المختص . (نقض جنائى ١٩٦٧/١/٢ - موسوعتنا الذهبية ج ٣ فقرة ١٦٧٦) .

(٢) صدر قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٥٤٣ لسنة ١٩٥٠ وقد قضى فى المادة الثانية منه على أن يعدل ميعاد اعلان جداول الأسعار بجعله صباح الخميس من كل اسبوع بدلا من صباح الجمعة (الوقائع المصرية فى ١٩٥٠/١٢/٦ - العدد ١١٤ مكرر) .

(٣) صدر قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥١ والذى قضى فى المادة الثانية منه على أن يعاد العمل بمواعيد الاعلان الخاصة بجدول الأسعار (الوقائع المصرية فى ١٩٥١/٤/١٦ - العدد ٣٣) .

(٤) صدر قرار وزير التموين رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٦ وقد قضى فى المادة الاولى منه على أنه يجوز للمحافظ أو المدير اعلان جداول الاسعار التى تعينها اللجنة فى حالة الضرورة مساء اليوم السابق لسريانها على أن يعمل بهذه الجداول فى الفترة التى تحدد لسريانها (الوقائع المصرية فى ١٩٥٦/٤/١٧ - العدد ٣١ مكرر « ١ ») .

تموين وتسعير جبرى ١٠٣

أو بعض الأصناف والمواد التى يتناولها التسعير مدى الأسبوع الذى وضعت له وفى دائرة المحافظة أو المديرية .

ويجوز لوزير التجارة والصناعة بقرار يصدره تعديل مواعيد اعلان الأسعار ومدة الالتزام بالتسعير .

مادة ٣ - تؤلف بقرار من مجلس الوزراء بنسء على طلب وزير التجارة والصناعة لجنة عليا برئاسته تختص بما يأتى :

١ - وضع أسس تعيين الأسعار للجان التسعير المنصوص عليها فى المادة الأولى .

٢ - النظر فى الشكاوى التى تقدم عن جداول الأسعار التى تضمها اللجان المذكورة .

٣ - مراقبة حركة الأسعار .

٤ - اقتراح ما يؤدى الى تحقيق مكافحة الغلاء .

مادة ٤ - يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يعين بقرلو منه الحد الأقصى :

١ - للربح الذى يرخص به لأصحاب المصانع والمستوردين وتجار الجملة ونصف الجملة والتجزئة وذلك بالنسبة الى أية سعة تصنع محليا أو تستورد من الخارج اذا رأى أنها تباع بأرباح تجاوز الحد المألوف .

٢ - لاسعار بيع الوجبات والمأكولات والمشروبات فى الفنادق والبنسيونات والمطاعم والمقاهى والحانات والبوفيهات وغيرها من المحال العمومية المدة لبيع الوجبات والمأكولات والمشروبات وكذلك مقابل الدخول الذى تفرضه هذه المحال على من يرتادها (١) .

(٢٠١) صدر قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٨٠ وفيما يلى نصه :

٣ - لأجور الفرق فى الفنادق والبنيونات والبيوت المفروشة وما يماثلها من الأماكن المعدة لايواء الجمهور أو السياح (١) .

دادة ٤ مكر - (مضافة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩) استثناء من أحكام المواد السابقة يختص وزير الصناعة بتحديد أقصى الأسعار لمنتجات الصناعة دون التقييد بالأجراءات المنصوص عليها فى تلك المواد .

مادة ٥ - يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يتخذ بقرارات يصدرها التدابير الآتية :

(أولا) فرض قيود على استهلاك المواد الغذائية فى الفنادق والبنيونات والمطاعم والمقاهى والحانات والبوفيهات وغيرها من المحال العمومية المعدة لبيع الوجبات والمأكولات والمشروبات .

(ثانيا) تعيين المقادير التى يجوز شراؤها أو تملكها أو حيازتها من أية سلعة أو مادة .

« مادة ١ - مع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ فى شأن المنشآت الفندقية والميلاحية يفوض السادة المحافظين كل فى دائرة اختصاصه فى مباشرة الاختصاصات المقررة لوزير التموين والتجارة الداخلية بموجب المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه على النحو الآتى :

١ - تحديد أسعار بيع الوجبات والمأكولات والمشروبات فى الفنادق والبنيونات والمطاعم والمقاهى والبوفيهات وغيرها من المحال العامة المعدة لبيع الوجبات والمأكولات والمشروبات .

٢ - تحديد أجور المبيت فى الفنادق والبنيونات والبيوت المفروشة وما يماثلها من الأماكن المعدة لايواء المواطنين .

٣ - الالتزام بالاعلان عن أسعار بيع الوجبات والمشروبات وأجور المبيت المشار إليها بالبندين السابقين ..

(الوقائع المصرية فى ١١/١١/١٩٨٠ - العدد ٢٥٣)

(ثالثا) إلزام أصحاب المصانع والمستوردين بتسليم مقادير معينة من أية سلعة أو مادة إلى الجمعيات التعاونية لتقوم بعرضها للبيع على أعضائها .

(رابعا) تحرير الوسائل اللازمة لمنع التلاعب بأسعار السلع والمواد الخاضعة لهذا المرسوم بقانون وتعيين مواصفاتها (١) .

مادة ٦ - يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يلزم بقرارات يصدرها :

١ - أصحاب الفنادق والبنسيونات والمطاعم والمتاهى والنشانات والبوبهيات وغيرها من المحال العمومية المدة لبيع الوجبات والمأكولات والشروبات باعلان أسعار بيعها فى هذه الأماكن ومقابل الدخول فيها .

٢ - أصحاب الغرف فى الفنادق والبنسيونات المفروشة وما يماثلها من الأماكن المدة لايواء الجمهور أو السياح باعلان أجور الغرف .

٣ - تجار التجزئة والباة الجائلين باعلان أسعار ما يعرضونه للبيع .

مادة ٧ - يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يكلف أصحاب المصانع والمتاجر تقديم بيانات عن تكاليف انتاج أو استيراد أية سلعة من السلع التى يعينها بقرار يلحق به جدول ببيان عناصر التكاليف المتعلقة بالصناعة أو التجارة كما يجوز له أن يطلب منهم عينات من السلع التى ينتجونها أو يستوردونها .

مادة ٨ - يسرى جداول الأسعار وقرارات تعيين الأرباح على السلع

(١) انظر فيما يلى : القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ بتحديد الارباح فى بعض السلع وتقرير الوسائل لمنع التلاعب بأسعارها وكيفية الاعلان عن هذه الأسعار ، القرار رقم ٢ لسنة ١٩٧١ بشأن تنظيم الاتجار فى السلع المستوردة .

التي يتم تسليحها بعد تاريخ العمل بهذه الجداول أو القرارات تنفيذا لتعهدات أبرمت قبل ذلك التاريخ .

مادة ٩ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ ، ثم بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ ، ثم بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢) يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ، كل من باع سلعة مسعرة جبريا أو محددة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو بربح يزيد على السعر أو الربح المحدد أو امتنع (١) عن بيعها بهذا السعر أو الربح أو فرض على المشتري شراء سلعة أخرى أو علق البيع على شرط آخر مخالف للعرف التجارى .

ويعاقب على كل مخالفة ترتبط بسلعة من السلع التي تدفعها الدولة

(١) قضت محكمة النقض بأن المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ اذ نص في المادة التاسعة منه باطلاق على معاقبة من يمتنع عن بيع سلعة مسعرة بالسعر المقرر ، فرض بذلك على التجار عرض هذه السلع للبيع متى توافرت لهم حيازتها بحيث اذا امتنعوا عن البيع منكروا وجود السلعة أو مخفوا لها حابسيتها على التداول ، اعتبروا امتنعين عن بيعها بالسعر المحدد لها جبرا ما دام تحديد السعر لا يعرض بداهة عند اخفاء السلعة أو انكار وجودها البتة . والا كانت النتيجة أن يعفوا من العقاب كلما أنكروا وجود السلعة المسعرة أو امتنعوا عن بيعها لمن يقصد في طلبها من المشتريين الا الذين يأنسون فيهم أن يشتروها بأكثر من السعر المقرر ، وهو ما لا يمكن أن يكون الشارع قد قصد اليه . (نقض جنائى ١٩٦٦/٤/٢٥ - موسوعتنا الذهبية ج ٣ فقرة ١٦٤٥) ، وقضت أيضا بأن المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ اذ نص بصفة عامة في المادة التاسعة منه على عقاب من يمتنع بيع سلعة مسعرة أو محددة الربح قد فرض بذلك على التجار بيع تلك السلعة متى توافرت لهم حيازتها في محالهم أو مخازنهم والا اعتبروا امتنعين عن بيعها بالسعر المحدد لها جبرا دون أن يقبل منهم التعلل بأية علة ، وهذا الامتناع يعاقب عليه سواء كان مقصودا به طلب سعر يزيد على السعر المحدد أو لم يكن (نقض جنائى ١٩٦٩/٢/١٧ - المرجع السابق - فقرة ١٦٣١) .

ويحددها وزير التموين والتجارة الداخلية (١) بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه أو بلحدى هاتين العقوبتين .

وفى حالة العود تضاعف العقوبة فى حديها الأدنى والأقصى ، فإذا كان قد حكم على العائد مرتين بالحبس والغرامة ، ثم ثبت ارتكابه جريمة بالمخالفة لأحكام هذه الملة فتكون العقوبة السجن لمدة لا تزيد عن خمس سنوات وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تتجاوز ألفى جنيه ، وتعتبر

(١) صدر قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ بتحديد بعض السلع التى تدعمها الدولة فى تطبيق أحكام المادة (٩) من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . وفيما يلى نصه :

مادة ١ - تعتبر السلع الواردة بالجدول المرافق لهذا القرار من السلع التى تدعمها الدولة فى حكم المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .

الجدول المرافق للقرار رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠

١ - السلع المستوردة بمعرفة الهيئة العامة للسلع التموينية :
اللبن المكثف - اللحوم المجمدة - الاسماك المجمدة والمعلبة - الدواجن المجمدة .

٢ - السلع الموزعة بمعرفة الهيئة العامة للسلع التموينية وشركات قطاع التموين والتوزيع الداخلى :

- المسلى الطبيعى (بتراول) - الزيد الطبيعى المستورد - اللحوم البلدية الطازجة والمعلبة - الدواجن المعلبة انتاج الشركة العامة للدواجن - اسماك بحيرة ناصر - الجبن الجاف المحلى والمستورد - السمسم - القمح - الفول الصحيح والمجروش - العدس الصحيح والمجروش - الدقيق البلدى والفاخر - الخبز بكافة أنواعه - الذرة المستوردة - الارز الابيض والمخصص والامتاز - الشاى الذى يوزع بالبطاقات التموينية - السكر التموينى والحر - البن - زيت الطعام - المسلى الصناعى - صابون الغسيل والتواليت - المنظفات الصناعية من انتاج شركات قطاع الصناعة .

جرائم متماثلة في عدد الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام هذه المادة والتجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين أو القرارات الصادرة تنفيذا له »

وفي جميع الأحوال تضبط الأتشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها (١) كما يجب الحكم باغلاق المحل مدة لا تتجاوز ستة أشهر تستنزل منها المدة التي تكون قد تقرر فيها اغلاق المحل اداريا .

ويعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في الفترة الأولى من هذه المادة على مخالفة القرارات التي تصدر تنفيذا للمادة (٥) من هذا القانون ويجوز أن ينص في تلك القرارات على عقوبات أقل .

مادة ١٥ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧) يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تتجاوز سنتين ومغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد عن خمسون جنيها أو بالحدى هاتين العقوبتين .

١ - من قدم الوجبات والماكولات والمشروبات أو عرضها بأكثر من السعر المقرر/ أو امتنع عن تقديمها أو حمل مقابلا للدخول أكثر من المقرر .

٢ - من أجر غرضا أو عرضها للتأجير بايجار يزيد على الحد المقرر .

مادة ١١ - يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة .

(١) قضت محكمة النقض بأن المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارياح تقضى « بضبط الاشياء موضوع الجريمة ومصادرتها » . ولما كانت الجريمة التي دين المطعون ضده بها (وهى عدم احتفاظه بفاتورة شراء سلعة محددة الربح) جريمة تنظيمية تتعلق بضبط البيانات التي تسلم للمشتريين توصل لاحكام الرقابة على مراعاتهم لقوانين التسعير الجبرى ، فانه لا يمكن القول بان السلعة التي لم يحتفظ بالمطعون ضده بفاتورة شرائها هى موضوع الجريمة . ومن ثم فان الحكم بالمطعون فيه اذ قضى بمصادرة تلك السلعة يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه . (نقض جنائى ١٩٦٧/١١/٢٠ - موسوعتنا الذهبية ج ٣ فقرة ١٦٧٧) .

(١) من يشتري بقصد الاتجار سلعة بسعر يزيد على السعر الذى تعينه لجنة التسعير .»

(ب) من يشتري بقصد الاتجار سلعة بثمن يزيد فيه الربح على المقرر طبقا للبنء ١ من المادة الرابعة ، ولا يكون المشتري مسئولا اذا توافر الشرطان الآتيان .

١ - اذا تحقق المشتري من أن فاتورة البيع لا تحصل بيانا باسم تجارى وهمى أو مزور .

٢ - اذا لم يقيم الدليل على أن المشتري يعلم بالأرباح غير المشروعة التى حصل عليها البائع .

مادة ١١ مكر - (مضافة بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠) يجوز لوزير التموين أن يصدر قرارا مسجيا باغلاق المحل اداريا لمدة لا تتجاوز ستة أشهر أو حرمان التاجر المخالف لأحكام المواد ٩ ، ١٠ ، ١١ من هذا القانون من حصته فى السلع موضوع المخالفة أو غيرها من السلع والمواد الخاضعة لنظام البطاقات أو الحصص وذلك لحين صدور الحكم فى التهم المنسوبة الى المخالف .

ويجب على الوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع العام بناء على طلب وزير التموين نسخ أى عقد من العقود المبرمة مع التاجر اذا حكم عليه بحقوقية مقيدة للحرية فى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له .

مادة ١١ مكر (١) - (مضافة بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠) اذا ترقب على اغلاق المنشأة لسبب من الأسباب المبينة فى هذا القانون تأثير على صالح التموين جاز لوزير التموين أن يعين مندوبا لإدارة المنشأة خلال

خلال فترة الاتفاق (١) ، وتطبق فى هذه الحالة الأحكام المنصوص عليها فى الباب اتحدى عشر من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

مادة ١٢ — يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهًا من اشترى بقصد الاستهلاك سلعة مسعرة بسعر يزيد على الحد المقرر ، ويعفى المشتري من العقوبة اذا أبلىغ السلطات المختصة بالجريمة أو اعترف بها .

مادة ١٣ — (مستبدلة بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠) يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل خمسين جنيهًا ولا تتجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

١ — كل من يخالف أحكام القرارات التى تصدر باعلان الأسعار والأجور ومقابل الدخول .

(١) صدر قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٣١٣ لسنة ١٩٨٠ وقد نص فى المادة الاولى منه على أن : يفوض السادة المحافظين كل فى دائرة اختصاصه فى مباشرة السلطات المقررة لوزير التموين والتجارة بموجب المادة ١١ مكرر من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه والمضافة بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ باصدار قرارات مسببة باغلاق المحال اداريا لمدة لا تتجاوز ستة أشهر أو حرمان التاجر المخالف لأحكام المواد ٩ ، ١٠ ، ١١ من هذا القانون من حصته فى السلع موضوع المخالفة أو غيرها من السلع والمواد الخاضعة لنظام البطاقات أو الحصص وذلك لحين صدور الحكم فى التهمة المنسوبة الى المخالف (الوقائع المصرية فى ١١/٤/١٩٨٠ — العدد ٢٤٨ « تابع ») .

كما صدر أيضاً قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٨١ وقد نص فى المادة الاولى منه على أن : يفوض السادة المحافظون كل فى دائرة اختصاصه فى مباشرة السلطة المقررة لوزير التموين والتجارة الداخلية بموجب المادة ١١ مكرر (١) من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه المضافة بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ فى تعيين مندوب لإدارة المنشأة التى تغلق لسبب من الأسباب المبينة فى هذا القانون مدة الاغلاق اذا ترتب عليه تأثير على صالح التموين . (الوقائع المصرية فى ١٥/٧/١٩٨١ — العدد ١٦٥) .

غاذا كان المخالف من المباعه الجائلين عوقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

٢ - كل من خالف أحكام القرارات التى تصدر استنادا الى المادة (٧) .

٣ - من امتنع عن بيع سلعة غير مسعرة أو غير محددة الربح فى تجارتها ، وكل من طالب عميلا يثمن أعلى من الثمن المعلن عن هذه السلعة ، وفى حالة النود تضاعف العقوبات فى حديها الأدنى والأقصى .

مادة ١٣ مكررا - (مضافة بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠) على أصحاب المحال من أرباب الحرف ومن فى حكمهم من مؤدى الأعمال ومقدمى الخدمات الى الجمهور التى يصدر بتحديداتها قرار من زير التموين (١) أن

(١) صدر قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ وقد نص فى المادة الاولى منه على أن « يفوض السادة المحافظين كل فى دائرة اختصاصه فى تحديد الاعمال والخدمات التى يلتزم مؤديها أو مقدمها الى الجمهور بالاعلان عن الجعل المحدد مقابل كل عمل أو خدمة منها بالتطبيق لأحكام المادة ١٣ مكرر من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه المضافة بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ » (الوقائع المصرية فى ١٩٨١/٥/٢٠ - العدد ١١٨) .

كما صدر القرار رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ بالزام أصحاب المحال من أرباب الحرف ومن فى حكمهم من مؤدى الأعمال ومقدمى الخدمات الى الجمهور بالاطار عن الجعل الذى يحدونه ، وفيما يلى نصه :

مادة ١ - تشكل بدائرة كل محافظة لجنة بقرار من المحافظ المختص تضم ممثلين عن مديرية التموين والتجارة الداخلية ومصلحة الضرائب تكون مهمتها متابعة أسعار الاعمال والخدمات التى يقدمها أرباب الحرف ومؤدى الاعمال الى الجمهور .

مادة ٢ - على أصحاب المحال من أرباب الحرف ومن فى حكمهم من مؤدى الاعمال ومقدمى الخدمات الى الجمهور التى يصدر بتحديداتها قرار من المحافظ المختص أن يقدموا الى اللجنة المشار اليها بالمادة السابقة بيانا

أن يعطنوا بمكان ظاهر بمحالهم ويخط واضح عن الأعمال التى يؤدنها والخدمات التى يقدمونها والجعل المحدد مقابل كل عمل وكل خدمة وعليهم الالتزام بتقاضى الجعل المحدد المعلن • ويملقب كل مخالف بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيتها ولا تزيد على مائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين •

مادة ١٤ - لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة فى الحالات المنصوص عليها فى المواد ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ •

مادة ١٥ - يكون صاحب المحصل مسئولاً مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع فى المحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها • فإذا ثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة التفتت العقوبة على الغرامة المبينة فى المادتين ٩ و ١٣ (١) •

=

بخط واضح بالأعمال التى يؤدونها والخدمات التى يقدمونها والجعل المحدد مقابل كل عمل أو خدمة كذلك أى تعديل يطرأ على هذا البيان للتأشير عليه واعتماده بخاتم مديرية التموين والتجارة الداخلية قبل اعلانه بمكان ظاهر بمحالهم تنفيذا لأحكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه •

مادة ٣ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيتها ولا تجاوز مائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين •

(١) قضت محكمة النقض بأن مفاد نص المادة الخامسة عشرة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح أن القانون يحمل صاحب المحل مسئولية كل ما يقع فيه من مخالفات ويعاقبه بعقوبتى الحبس والغرامة معا أو بأحدهما ما لم يثبت هو أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة • وفى هذه الحالة لا تسقط عنه المسئولية وإنما تقتصر العقوبة على الغرامة دون الحبس وجوبا لا تخيير فيه • (نقض جنائى ١٤/٣/١٩٦٦ -

مادة ١٦ - تنشر ملخصات الأحكام التى تصدر بالأدانة فى الجرائم التى ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون طبقاً للنماذج التى تعدها وزارة التجارة والصناعة بتعليقها على واجهة محل التجارة أو المصنع مكتوبة بحروف كبيرة وذلك لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها ولمدة شهر إذا كان الحكم بالغرامة (١) .

ويعاقب على نزع هذه الملخصات أو اختطافها بأية طريقة أو إتلافها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها .
فإن كان الفاعل هو أحد المسؤولين عن إدارة المحل أو أحد عماله يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة .

موسوعتنا الذهبية ج ٤ فقرة ١١٥٢) ، وقضت أيضاً بأن البين من نص المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ أن مساعلة صاحب المحل عن كل ما يقع فى محله من مخالفات لأحكام هذا القانون ، هى مسئولية تقوم على افتراض علمه بكل ما يحصل فى محله الذى يشرف عليه ، فمستوليته مفترضة نتيجة افتراض هذا العلم ، وأن الجريمة إنما ترتكب باسمه ولحسابه ، فإذا اندفع أساس هذا الافتراض سقط موجب المساعلة .
(نقض جنائى ١٩٧٠/٥/١١ - موسوعتنا الذهبية ج ٣ فقرة ١٦٥١)

(١) قضت محكمة النقض بأن شهر ملخصات الأحكام التى تصدر - بالأدانة - طبقاً للمادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح - ليس مجرد إجراء ادارى لا شأن للقضاء به وإنما هو فى صحيح القانون عقوبة تكميلية يتعين القضاء بها الى جانب العقوبة الاصلية ويصير تنفيذها طبقاً للنماذج التى تعدها وزارة التجارة والصناعة . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ أوقع عقوبة الغرامة على المطعون ضده دون شهر ملخص الحكم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يعيبه بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بالقضاء بشهر ملخص الحكم الصادر بالأدانة وتعليقه على واجهة المحل لمدة شهر بالإضافة الى عقوبة الغرامة المقضى بها . (نقض جنائى ١٩٦٩/١٠/٢٧ - موسوعتنا الذهبية ج ٣ فقرة ١٦٨٠) .

مادة ١٧ - يكون للموظفين الذين يندبهم وزير التجارة والصناعة بقرار منه صفة رجال الضبط القضائى فى اثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لاحكام هذا المرسوم بقانون والقرارات المنفذة له ويكون لهم ولرجال الضبط القضائى فى جميع الأحوال الحق فى دخول المصانع والمحال والمخازن وغيرها من الأماكن المخصصة لصنع أو بيع أو تخزين المواد المشار إليها فى هذا المرسوم بقانون أو القرارات الصادرة تنفيذاً له وطلب وفحص اندفاتر التجارية وغيرها من المستندات والفواتير والأوراق مما يكون له شأن فى مراقبه تنفيذ تلك الأحكام (١) .

كما يجوز لهم تفتيش أى مكان يشتبه فى التخزين فيه ، على أنه إذا كان المكان مسكوناً وجب قبل دخوله الحصول على إذن من النيابة العمومية أو انقاضى بحسب الأحوال .

ويعاقب بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة التاسعة من يحول دون دخول الموظفين المذكورين أو رجال الضبط أو يمتنع عن تقديم الدفاتر أو غيرها أو يدلى ببيانات غير صحيحة .

(١) صدر قرار وزير التموين رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢ ببيان الموظفين الذين لهم صفة رجال الضبط القضائى فى تنفيذ أحكام المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ (منشور فيما بعد) ، كما صدر قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٥٢ بندب مراقب الاسعار ومفتشيها لاثبات الجرائم المخالفة لأحكام المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ، كما صدر أيضاً قرار وزير العدل رقم ١٦٣٧ لسنة ١٩٦٧ بتحويل بعض موظفى وزارة الصناعة صفة مامورى الضبط القضائى وفيما يلى نصه :

« مادة ١ - يدخل صفة مامورى الضبط القضائى بالنسبة الى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار اليهما موظفو وزارة الصناعة المذكورون بعد كل فى دائرة اختصاصه :

١ - مراقب عام مراقبة التكاليف الصناعية والمراقبون والمفتشون بالمراقبة .

٢ - مراقب عام تنفيذ التسعيرة والمفتشون بالمراقبة » .

(الوقائع المصرية فى ٢١ يناير سنة ١٩٦٨ - العدد ١٥) .

مادة ١٨ - كل شخص مكلف بتنفيذ أحكام هذا المرسوم بقانون ممن أشير اليهم في المادة السابقة منزم بمراعاة سر المهنة طبقاً لما تقتضى به المادة ٣١٠ من قانون العقوبات وآلا كان مستحقاً للعقوبات المنصوص عليها في المادة الأخيرة .

مادة ١٩ - مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر كل شخص مكلف بمراقبة تنفيذ أحكام هذا المرسوم بقانون ممن أشير اليهم في المادة ١٧ ، اذا تعدد اهمال المراقبة أو اغفال التبليغ عن أية مخالفة لهذا المرسوم بقانون .

مادة ٢٠ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠) يفصل على وجه السرعة في الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له .

وتخطر النيابة العامة المدعى العام الاشتراكى بالأحكام النهائية الصادرة بالحبس والغرامة أو السجن والغرامة خلال سبعة أيام من تاريخ صدورها لاتخاذ ما يراه من اجراءات طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب .

مادة ٢٠ مكرراً - (مضافة بالقانون رقم ٥٧٠ لسنة ١٩٥٤) لوزير التموين أن يصرف مكافأة مالية لكل شخص سواء أكان من موظفى الحكومة أم من غيرهم يكون قد ضبط الأصناف موضوع الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون أو سهل ضبطها - وتكون المكافأة بنسبة لا تتجاوز ٥٠٪ من قيمة الأشياء المحكوم بمصادرتها .

ولوزير التموين أيضاً أن يمنح كل شخص يكون قد ضبط أو سهل ضبط الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون في الأحوال التى لا تجب فيها المصادرة جزءاً من الغرامة المحكوم بها لايتجاوز ٥٠٪ من قيمتها .

١١٦ تمويل وتسعير جبرى

وفي حانة تعدد الأشخاص المشار اليهم توزع المكافأة بينهم كل بنسبة
مجهوده *

دادة ٢١ - يظل العمل بالمرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التسعير الجبرى والمعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ ، ويستمر
العمل بانقرارات ائتى صدرت استنادا الى أحكامه شميا لا يتعارض من
أحكام هذ المرسوم بقانون *

دادة ٢٢ - على وزراء التجارة والصناعة والداخلية والمعدل كل فيها
يخصه تنفيذ هذا المرسوم بقانون ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة
الرسمية *

صدر فى اول ذى الحجة سنة ١٣٦٩ (١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٠) *

جدول ملحق بالرسوم بقانون الخاص بالتسعير الجبرى وتحديد الأرباح (١) و (٢)

الغالب ونصوب .

(١) حول السريان الزمنى لتعديلات الجدول الملحق بالرسوم بقانون المنوه عنه قضت محكمة النقض بأنه ومن حيث أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد قضى بإدانة الطاعنين بجريمة بيع طماطم بسعر يزيد عن السعر المحدد وأوقع عليهما عقوبة هذه الجريمة وفقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسعير الجبرى وتحديد الأرباح وأورد فى مدوناته أن الطاعنين قدما ما يدل على حذف الطماطم من الجدول المتضمن للسلع المسعرة فى المدة من ١٩٨٠/٤/١٢ حتى ١٩٨٠/٥/٢ . لما كان ذلك ، وكانت المادة الخامسة من قانون العقوبات قد نصت على أن « يعاقب » على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها . ومع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانونا أصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره . . . غير أنه فى حالة قيام إجراءات الدعوى أو صدور حكم بالإدانة فيها ، وكان ذلك عن فعل وقع مخالفا للقانون ينهى عن ارتكابها فى فترة محددة فإن انتهاء هذه الفترة لا يحول دون السير فى الدعوى أو تنفيذ العقوبات المحكوم بها وكان المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ قد صدر خاليا من التوقيت وقد الحق به جدول بالمواد والملح التى يجرى عليها حكم التسعير الجبرى ، وخول وزير التجارة والصناعة حق تعديل هذا الجدول بالحذف أو الإضافة بقرار يصدر منه وكان الثابت من الحكم الابتدائى أن السلعة موضوع الجريمة التى دين بها الطاعنان قد حذفت من الجدول الملحق بالرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ، فإن الطاعنين يستفيدان من القرار الذى استبعدا والمشار إليه فى ذلك الحكم باعتباره الأصلح لهما (نقض جنائى ١٩٨٣/٣/٢٣ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ٤٠١ مكررا) .

(٢) القصد من محذوف بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٥٧١ لسنة ١٩٥٠ (الوقائع المصرية فى ١٢/٢٨/١٩٥٠ - العدد ١٢٢) - اللحوم ، الدجاج الرومى ، عجول التربية الحية « البقر الصغير الكندوز » ، الأغنام ، الأسماك، المحلية الطازجة محذوفة بالقرار ٣٧٢ لسنة ١٩٦٤ (الوقائع المصرية فى ١٠/١٢/١٩٦٤ - العدد ٩٨ مكرر) - الجملة المستوردة ، الفسراء المستوردة ، اللبثون « بودرة الزنك المستوردة » محذوفة بالقرار ٤٦١ لسنة ١٩٧٥ (الوقائع المصرية فى ٧/٧/١٩٧٥ - العدد ١٥٦) .

- تقاوى الحبوب
- الأرز ورجيع الكون
- الدقيق ومشتقاته
- الخبز
- السكر
- الملح
- الزيوت
- الكسب
- المواد البترولية
- الكحول « السبرتو »
- الأسمنت
- الطوب
- الأدوية والعقاقير المستوردة
- النحوم
- الأكياس والركائب
- اللحوم والدواجن والكبد المستوردة المثلجة والمجمدة بكافة أنواعها وأصنافها
- الأسماك المجمدة المستوردة بكافة أنواعها وأصنافها

بيان بالأصناف المضافة إلى الملحق

عام ١٩٥٠ : الغلال والحبوب — تقاوى الحبوب — الأرز — رجع الكون — الدقيق ومشتقاته — الخبز — السكر — الملح — الزيوت — الكسب — المواد البترولية — الكحول « السبرتو » — الأسمنت — الطوب — الأدوية والعقاقير المستوردة — الأكياس والركائب — القطن الأشميرنى — الزجوراء والجزيرة (٣٠) المحلوج « الشمع » — رتبة جودفير الى رتبة

تموين وتسعير جبرى ١١٩

فيالجودفيرجيد (مضافة بالقرار الوزارى رقم ٥٤٣ لسنة ١٩٥٠) - بذرة القطن (مضافة بالقرار الوزارى رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥٠) .

عام ١٩٥١ : الاستياريين (مضاف بالقرار الوزارى ١٨ لسنة ١٩٥١) .
- الموالح (مضافة بالقرار ١٤٨ لسنة ١٩٥١ ثم حذف بالقرار ١٨٣ لسنة ١٩٥١ ثم أضيفت بالقرار ٣٥٦ لسنة ١٩٥١) - البطيخ (مضاف بالقرار ١٤٨ لسنة ١٩٥١) - الأحماض الدهنية (مضافة بالقرار ٤٢٠ لسنة ١٩٥١) - الشامام (مضافة بالقرار ١٨٣ لسنة ١٩٥١) - الدجاج والأرانب والبط والأوز والحمام (مضاف بالقرار ٨٤ لسنة ١٩٥١ ثم حذف بالقرار ٣٧٢ لسنة ١٩٦٤) .

عام ١٩٥٢ : العنب بجميع أنواعه (مضاف بالقرار ٩٨ لسنة ١٩٥٢) - العنب المستورد (مضاف بالقرار ١٢٢ لسنة ١٩٥٢) (١) - عجول التربيّة (مضافة بالقرار ١١١ لسنة ١٩٥٢) - زيت الطوارئ السائب (مضاف بالقرار الفواكه المستوردة (مضافة ١١٢ لسنة ١٩٥٢) - الفول - العدس - بالقرار ١٣٦ لسنة ١٩٥٢ ثم حذفت بالقرار ٢٩ لسنة ١٩٦٥) - الخضروات بجميع أنواعها (مضافة بالقرار ١٣٦ لسنة ١٩٥٢ ثم رفعت بالقرار ٢٥ لسنة ١٩٥٥) - المكرونة - الحلاوة الطحينية - اللبن - الجبن - الزبد المسلى - الفواكه المحلية بجميع أنواعها (مضافة بالقرار ١٥٠ لسنة ١٩٥٢) - الأسماك بجميع أنواعها (مضافة بالقرار ١٦٣ لسنة ١٩٥٢ ثم حذفت بالقرار رقم ٤ لسنة ١٩٥٥) .

عام ١٩٥٣ : الأقمشة القطنية المنتجة محليا (مضافة بالقرار ١٤ لسنة ١٩٥٣) - الملابس الداخلية شغل السنفرة التريكو والجوارب المنتجة

(١) سبق وأن صدر قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٥١ وقد قضى فى المادة الاولى منه على أن يحذف العنب بجميع أنواعه المحلى والمستورد من الجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الاسعار (الوقائع المصرية فى ١٥/١٠/١٩٥١ - العدد ٨٩) .

محليا (مضافة بالقرار ٥٥ لسنة ١٩٥٣) (١) - غاز البيوتين « البوتاجاز »
(مضاف بالقرار ٦٤ لسنة ١٩٥٣) - الثلج (مضاف بالقرار ٧٧ لسنة

(١) قضت محكمة النقض بأنه لم يبلغ القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ -
بتحويل وزير الصناعة المركزى تحديد أسعار المنتجات الصناعية المحلية -
نصا من نصوص المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون
التسعير الجبرى وتحديد الارياح أو قرارا من القرارات الصادرة بتنفيذه ،
وانما اقتصر على اضافة مادة جديدة برقم ٤ مكرر للمرسوم بقانون سالف
الذكر خولت لوزير الصناعة سلطة تحديد أقصى الاسعار لمنتجات الصناعة
المحلية دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها فى المواد ١ ، ٢ ، ٣ من
المرسوم بقانون المذكور . ولما كانت الفقرة الرابعة من المادة الخامسة
من هذا المرسوم بقانون قد أجازت لوزير التجارة والصناعة تقرير الوسائل
اللازمة لمنع التلاعب بأسعار السلع والمواد الخاضعة لاحكامه ، كما نص فى
المادة التاسعة منه على أن يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة شهور
ولا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه
أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام القرارات التى تصدر تنفيذا
للمادة الخامسة . وقد أصدر وزير التموين القرار رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٣ ،
وأضاف به الى الجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ما هو
منتج محليا من الملابس الداخلية شغل السنارة (التريكو) والجوارب ،
وأوجب القرار فى مادته الثانية على المصانع والشركات التى تنتج تلك الملابس
والجوارب أن تثبت باللغة العربية على كل قطعة منها - بحروف وأرقام
ظاهرة - اسم المصنع أو علامته التجارية واسم الصنف ومقاس القطعة وسعر
البيع للمستهلك . ولما كان السيد نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة
المعدنية والكهرباء قد أصدر - استنادا الى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة
١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ - القرار رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦
وأوجب فى مادته الرابعة على جميع المصانع والمؤسسات والشركات
الصناعية طبع اسم المنتج والمواصفات الرئيسية وسعر البيع للمستهلك على
السلعة أو الخلاف الخارجى لها ، وهو نص عام يجرى مطلقا على جميع
المصانع . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ انزل على الواقعة حكم المرسوم
بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وقرار وزير التموين رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٣ يكون
قد طبق القانون على وجهه الصحيح وأصاب محجة الصواب فى تقرير مسئولية
الطاعن . (نقض جنائى ١٩٧٠/٦/٧ - موسعتنا الذهبية ج ٣ - فقرة
١٦٤٨)^١

تموين وتسيير جبرى ١٢١

١٩٥٣) — قمر الدين (مضاف بالقرار ٨٩ لسنة ١٩٥٣ ثم حذف بالقرار ١٣٥ لسنة ١٩٥٣ ثم تأكد الحذف بالقرار ٢٩ لسنة ١٩٦٥) .

عام ١٩٥٤ : الأغنام (مضافة بالقرار ٥٤١٥٦ ثم حذفت بالقرار ١٤٧٢ لسنة ١٩٦٤) .

عام ١٩٥٥ : الأسماك الطازجة بجميع أنواعها (مضافة بالقرار ٤٠ لسنة ١٩٥٥ ثم حذفت بالقرار ٤٧٢ لسنة ١٩٦٤ ثم أعيدت بالقرار ٣٠ لسنة ١٩٦٧) .

عام ١٩٥٦ : انسك البكلاه (مضاف بالقرار ٣١ لسنة ١٩٥٦) — الأسمدة الكيميائية بجميع أنواعها (مضافة بالقرار ٣٢١ لسنة ١٩٥٦) .

عام ١٩٥٧ : البن (مضاف بالقرار ١٣ لسنة ١٩٥٧) — الثنائى (مضاف بالقرار ١٦ لسنة ١٩٥٧) — القصدير النقى (مضاف بالقرار ٧١ لسنة ١٩٥٧ ثم حذف بالقرار ٥٣ لسنة ١٩٥٨) — الزى المدرسى (مضاف بالقرار ١١٠ لسنة ١٩٧٥) .

عام ١٩٥٨ : الزجاج والمصنوعات الزجاجية (مضاف بالقرار ٨٠ لسنة ١٩٥٨) — الصفيح (مضاف بالقرار ١٠٣ لسنة ١٩٥٨) البطاطين والملابس الجاهزة المصنوعة محليا والغزل بكافة أنواعه وأمواس الحلاقة بكافة أنواعها (مضاف بالقرار رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨) — الأقمشة والمنسوجات الصوفية المنتجة محليا (مضافة بالقرار ٩٩ لسنة ١٩٥٨) .

عام ١٩٥٩ : تتلوى البطاطس المستوردة (مضافة بالقرار ٢٢ لسنة ١٩٥٩) — الأدوية المنتجة محليا (مضافة بالقرار ٣٨ لسنة ١٩٥٩) .

عام ١٩٦٠ : الفاصوليا المستوردة (مضافة بالقرار ١١١ لسنة ١٩٦٠) — البصل — الثوم (مضافا بالقرار ١٩٠ لسنة ١٩٦٠) .

عام ١٩٦١ : الخضروات بجميع أنواعها (مضافة بالقرار ٥٥ لسنة ١٩٦١) — المبيدات الحشرية بجميع أنواعها (مضافة بالقرار ٩٠

١٢٢ تموين وتصدير جبرى

لسنة ١٩٦١) - أجور الانتفاع بمياه الآبار الارتوازية والبحار (مضاف بالقرار ١٧٥ لسنة ١٩٦١ ثم حذف بالقرار ٤٤ لسنة ١٩٦٧) - لبن الأطفال المجفف بكافة أنواعه ومسمياته (القرار ١٩٠ لسنة ١٩٦١ - الجملة (مضافة بالقرار ٢١١ لسنة ١٩٦١) (الب) مضاف بالقرار ٢٨٨ لسنة ١٩٦١ .

عام ١٩٦٢ : الفول السودانى الخام بجميع أنواعه (مضاف بالقرار ٢٤٤ لسنة ١٩٦٢) .

عام ١٩٦٤ : تقاوى الخضر والفواكه (مضافة بالقرار ٥ لسنة ١٩٦٤) - الألبان المستوردة ومنتجاتها والأغذية المحفوظة المستوردة بجميع أنواعها ومسماتها (مضافة بالقرار ١١٧ لسنة ١٩٦٤) - السميد المحلى والملوحة المستوردة وصلصة الطماطم المستوردة بجميع أنواعها الطبيعى والصناعى (مضاف بالقرار ٢٧١ لسنة ١٩٦٤) - ورق القنايت (مضاف بالقرار ٣٧٠ لسنة ١٩٦٤) - اللحوم المستوردة والدجاج المعادى والرومى المستوردة والدجاج المنتج محليا من المؤسسة العامة للدواجن - والتجمال والمواشى الحية والمستوردة (مضافة بالقرار ٣٧٢ لسنة ١٩٦٤ ثم رفعت اللحوم السودانية والصومالية والماتسية الحية المستوردة من السودان والصومال بالقرار ١٠٥ لسنة ١٩٧٥) (الب) - الزيتون المستورد وزيت الزيتون المستورد والرنجة المستوردة (مضاف بالقرار ٣٧٥ لسنة ١٩٦٤) (١٠)

١٩٦٥ : الفلفل الأسود (مضاف بالقرار ٧٠ لسنة ١٩٦٥) (الب) - الفلفل الأحمر بجمع أنواعه (مضاف بالقرار ٧٧ لسنة ١٩٦٥ - البطاريات الجافة المستوردة (مضاف بالقرار ٢٩٣ لسنة ١٩٦٥) (الب) - الأخشاب المستوردة بجميع أصنافها ومسمياتها (مضاف بالقرار ٢١٩ لسنة ١٩٦٥ ثم حذفت بالقرار ٥٣ لسنة ١٩٧٢) .

عام ١٩٦٦ : الكتان وقش الكتان وبغرنج (مضاف بالقرار ٦٦

تموين وتسعير جبرى ١٢٣

لسنة ١٩٦٦) - البهارات والتوابل المستوردة بجميع أنواعها ومسمياتها (مضافة بالقرار ٩١ لسنة ١٩٦٦ ثم رفعت بالقرار ٢٠٢ لسنة ١٩٧٥) - اللبان الذكر المستورد بجميع أنواعه (مضاف بالقرار ١٠٠ لسنة ١٩٦٦ ثم حذف بالقرار ٢٠٢ لسنة ١٩٧٥) .

علم ١٩٦٧ : الجلود الخام المحلية - الأسماك الطازجة المحلية (مضافة بالقرار ٣٠ لسنة ١٩٦٧) - الساعات المستوردة بكافة أنواعها وأصنافها (مضافة بالقرار ٣٤ لسنة ١٩٦٧) - مجموعة انرش المستوردة المستخدمة فى عمليات مقاومة الآفات الزراعية بكافة أنواعها وأصنافها وقطع غيارها (مضافة بالقرار ١٣٦ لسنة ١٩٦٧) . العرقسوس بجميع أصنافه ومسمياته (مضاف بالقرار ٨٥ لسنة ١٩٦٧) .

عام ١٩٧٠ : المواشى والأغنام المستوردة (مضافة بالقرار ٢٤٥ لسنة ١٩٧٠) .

عام ١٩٧١ : المتبھات والساعات وقطع غيارها - المراوح الكهربائية وقطع غيارها - الأدوات الكهربائية المنزلية للمباني - الصاج والمواسير المصنوعة من الحديد والصلب والصاج - حديد التسليح - القصدير - الفحم الحجري بجميع أنواعه - كلوريد الأمونيوم (ملح النشادر) - غاز الفريون بجميع أنواعه - الأدوات الكتابية والمهندسية - حبر الكتابة والطباعة - الككاو - المستكة - الصابون (مضافة بالقرار رقم ١٣٦ لسنة ١٩٧١) .

عام ١٩٧٤ : ورق الكتابة والطباعة المستورد (مضاف بالقرار ٣٩٥ لسنة ١٩٧٤) .

عام ١٩٧٨ : البئح المجاف (مضاف بالقرار ١٣٣ لسنة ١٩٧٨) .

عام ١٩٧٩ : الأسمدة المحلية والمستوردة بكافة أنواعها وأصنافها (مضافة بالقرار ١٨٤ لسنة ١٩٧٩) .

عام ١٩٨٠ : الدجاج الحى والمذبوح المنتج محليا والمستورد (مضاف بالقرار رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٨٠ وملغى بالقرار رقم ٤٨١ لسنة ١٩٨٧) — البقر — الجاموس — الأغنام — الماعز — الابل الحية (مضاف بالقرار رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٨٠ وملغى بالقرار رقم ٤٨١ لسنة ١٩٨٧ — اللحوم الحية الطازجة والمثلجة والمجمدة بكافة أنواعها وأصنافها والإكباد والقلوب والكلاوى والاسقاط (مضافة بالقرار ٢٧٧ لسنة ١٩٨٠) — أقطان الاسكارنو (مضافة بالقرار ٣٦٧ لسنة ١٩٨٠) .

عام ١٩٨٣ : اللحوم والدواجن والكبدة المستوردة بكافة أنواعها (مضافة بالقرار رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٨٣) .

عام ١٩٨٤ : الأسماك المجمدة بكافة أنواعها وأصنافها (مضافة بالقرار رقم ٤٥٤ لسنة ١٩٨٤) .

ثانيا - بيان بأهم القرارات الوزارية الصادرة بشأن

تحديد الأسعار

— القرار رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٧ فى شأن تحديد أسعار الصابون (الوقائع المصرية فى ١٥/٤/١٩٦٧ — العدد ٤٩ تابع) ، المعدل بالقرار رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٧ (الوقائع المصرية فى ٢٦/٦/١٩٦٧ — العدد ١٣٤ تابع) والقرار ٧٧٣ لسنة ١٩٨٢ (الوقائع المصرية فى ١٣/١٢/١٩٨٢ — العدد ٢٨٣ تابع) .

— القرار رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٧ فى شأن تعديل أسعار الصابون (الوقائع المصرية فى ٢٦/٧/١٩٦٧ — العدد ١٣٤ تابع) ، المعدل بالقرار رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٦٩ ورقم ١٥٦ لسنة ١٩٧١ ورقم ٧٧٣ لسنة ١٩٨٢ ، المعدل بالقرار رقم ١٨٢ لسنة ١٩٨٣ .

— القرار رقم ٧٥١ لسنة ١٩٧٩ بتعديل أسعار منتجات التبغ والدخان والسجائر ، المعدل بالقرارات أرقام ٤٢٥ لسنة ١٩٨٢ (الوقائع المصرية فى ٢٢/٦/١٩٨٢ — العدد ١٤٤ تابع) و ٧١٤ لسنة ١٩٨٣ (الوقائع المصرية فى ١٩/١١/١٩٨٣ — العدد ٢٦٢ تابع) و ٥٦٥ لسنة ١٩٨٤ (الوقائع المصرية فى ١٥/٩/١٩٨٤ — العدد ٢١٠ تابع) و ١١٦ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية فى ٢٥/٢/١٩٨٥ — العدد ٤٨ تابع) و ٤٠١ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية فى ٢٧/٧/١٩٨٥ — العدد ١٧١ تابع) و ٤٠٢ لسنة ١٩٨٥ (الإشارة السابقة) و ٢٦٤ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية فى ٥/٤/١٩٨٦ — العدد ٨١ تابع أ) و ٣٧٤ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية فى ٦/٣/١٩٨٧ — العدد ٢٦ تابع) و ١٠٠٥ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية فى ٣٠/١٢/١٩٨٧ — العدد ٢٩٧ تابع) و ٤١٠ لسنة ١٩٨٨ (الوقائع المصرية فى ١٥/٥/١٩٨٨ — العدد ١١٣ تابع) .

١٢٦ تموين وتسعير جبرى

— القرار رقم ١ لسنة ١٩٨٠ فى شأن تعيين أسس تحديد أسعار سماد سوبر فوسفات ١٥٪ (الوقائع المصرية فى ٢٣/١/١٩٨٠ — العدد ٢٠)

— القرار رقم ٣٧ لسنة ١٩٨٠ فى شأن تحديد أسعار الإذمشة النسيجية (الوقائع المصرية فى ١٥/١/١٩٨٠ — العدد ١٣ تابع) .

— القرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٠ فى شأن تنظيم تداول وتحديد أسعار ملح الطعاب (الوقائع المصرية فى ٢٦/٥/١٩٨٠ — العدد ١٣) ، المعدل بالقرار رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٨٥ .

— القرار رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ فى شأن تنظيم التصرف وتحديد أسعار بعض منتجات شركة النصر للاغذية المحفوظة (الوقائع المصرية فى ١٧/٦/١٩٨٠ — العدد ١٤٢ تابع) . انظر أيضا : القرار رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٨٥ الذى قصر تنفيذ أحكام القرار رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ على بعض الانتاج (الوقائع المصرية فى ٧/١١/١٩٨٥ — العدد ٢٥٣) .

— القرار رقم ١٣٨ لسنة ١٩٨٠ فى شأن تنظيم التصرف وتحديد أسعار بعض منتجات شركة ادفينا للاغذية المحفوظة (الوقائع المصرية فى ١٧/٦/١٩٨٠ — العدد ١٤٢ تابع) . انظر أيضا : القرار رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٨٥ الذى قصر تنفيذ أحكام القرار رقم ١٣٨ لسنة ١٩٨٠ على بعض الانتاج (الوقائع المصرية فى ٧/١١/١٩٨٥ — العدد ٢٥٣) .

— القرار رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٨٠ بتحديد أسس تعيين أسعار الحيوانات المحلية المعدة لحومها للاكل ولحومها المذبوحة (الوقائع فى ٢٢/٩/١٩٨٠ — العدد ٢١٨ تابع) . انظر أيضا : القرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٨١ بتقرير استثناء من تطبيق أحكام القرار رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٨٠ (الوقائع المصرية فى ٣/٣/١٩٨١ — العدد ٥٤) .

— القرار رقم ٣١٠ لسنة ١٩٨٠ بتحديد أسعار بيع بعض المنتجات
النسجية (الوقائع المصرية في ١٥/٥/١٩٨٠ — العدد ١١٤ تابع ب) .

— القرار رقم ٣١١ لسنة ١٩٨٠ بتحديد أسعار بيع بعض المنتجات
النسجية (الوقائع المصرية في ١٩/٥/١٩٨٠ — العدد ١١٧ تابع) .

— القرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٨١ بتحديد وبيع منتج اليتروسكت
(الوقائع المصرية في ٧/٥/١٩٨١ — العدد ١٠٧) .

— القرار رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٨١ في شأن تحديد أسعار بيع بعض
أصناف الأسمدة (الوقائع المصرية في ٧/١١/١٩٨١ — العدد ٢٥٢) ،
المعدل بالقرار رقم ٤٣٣ لسنة ١٩٨٥ .

— القرار رقم ١٥ لسنة ١٩٨٢ بشأن تنظيم تداول وتحديد أسعار
الفول المحلى والمستورد (الوقائع المصرية في ٩/٢/١٩٨٢ — العدد ٣٣) .
— القرار رقم ٦٥٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن تحديد سعر أنواع متطورة
من المنظفات الصناعية (الوقائع المصرية في ٢٧/١٠/١٩٨٢ — العدد ٢٤٣
تسليم) .

— القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨٣ بتحديد سعر بيع الطن من سماد
نترات النشادر الجبرى ٣١٪ (الوقائع المصرية في ٢٦/٣/١٩٨٣ — العدد
٧٣ تابع) .

— القرار رقم ١٤٠ لسنة ١٩٨٣ في شأن تحديد أسعار بيع بعض
أصناف الأسمدة (الوقائع المصرية في ٢٦/٣/١٩٨٣ — العدد ٧٣ تابع) .

— القرار رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٣ في شأن تنظيم تداول وتحديد أسعار
المسلى الصناعى بكافة أنواعه (الوقائع المصرية في ١١/٤/١٩٨٣ — العدد
٨٧) ، المعدل بالقرار رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٨٤ والقرار رقم ٦٨٥ لسنة ١٩٨٥
(الوقائع المصرية في ١٩/٩/١٩٨٤ و ١/١/١٩٨٦ ، العدد ٢١٤ والمعدل
على التوالى) .

— القرار رقم ٢٤١ لسنة ١٩٨٣. فى شأن تنظيم التصرف وتحديد
أسعار تداول مستحضرات النيروسول (الوقائع المصرية فى ٢٧/٦/١٩٨٣ —
العدد ١٤٩) .

— انقرار رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٨٣ بشأن تحديد سعر منظم السنفو
المبى فى أكياس بلاستيك (الوقائع المصرية عام ١٩٨٣ — العدد ١٤٤
تابع) .

— انقرار رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٤ فى شأن تسعير اسطوانة الهوتاجاز
والمنظف ، المعدل بانقرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٨ (الوقائع المصرية فى
٢٠/٣/١٩٨٨ — العدد ٦٨ تابع) .

— القرار رقم ١٧٣ لسنة ١٩٨٤ فى شأن تسعيرة المسلى المتطور
(الوقائع المصرية فى ١٣/٣/١٩٨٤ — العدد ٦٣ تابع) .

— القرار رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٨٤ فى شأن تسعيرة المسلى المتطور
(الوقائع المصرية فى ٢٧/٣/١٩٨٤ — العدد ٧٥ تابع) .

— القرار رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٨٤ فى شأن تسعيرة المسلى المتطور
لوقائع المصرية فى ١٧/٤/١٩٨٤ — العدد ٩٣ تابع) .

— انقرار رقم ٧٦٤ لسنة ١٩٨٤ فى شأن تحديد أسعار بعض أصناف
الأسهدة (الوقائع المصرية فى ٦/١٢/١٩٨٤ — العدد ٢٧٨ تابع أ) .
أنظر الاستدراك المنشور بالوقائع المصرية فى ٦/١٢/١٩٨٤ — العدد
٢٧٨ تابع ب .

— القرار رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٥ بشأن تحديد أسعار بيع الزجاج
المسطح الشفاف (الوقائع المصرية فى ٣١/٣/١٩٨٥ — العدد ٧٧ تابع أ) .

— القرار رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٨٥ بشأن افتاج صابون تواليت زنة ١٣٥
جرام للقطعة الواحدة وتحديد أسعار بيعه (الوقائع المصرية فى
٥/٥/١٩٨٥ — العدد ١٠٤ تابع) .

- القرار رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٨٥ بشأن تسعير العسل الأسود
(الوقائع المصرية فى ١٢/٦/١٩٨٥ - العدد ١٣٧ تابع) .
- القرار رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٨٥ بشأن ما يضاف الى سعر بيع المواد البترولية التى تباع داخل صفائح مبرشمة (الوقائع المصرية فى ٧/٧/١٩٨٥ - العدد ١٥٥ تابع) .
- القرار رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٨٥ بشأن تحديد أسعار تداول المكرونة آمون (الوقائع المصرية فى ٢/٧/١٩٨٥ - العدد ١٥١) .
- القرار رقم ٣٦٥ لسنة ١٩٨٥ فى شأن تنظيم توزيع وتحديد أسعار تداول الخل المعبأ (الوقائع المصرية فى ٢٢/٧/١٩٨٥ - العدد ١٦٨) .
- القرار ٤٧١ لسنة ١٩٨٥ فى شأن انتاج اصناف جديدة من صابون التواليت (الوقائع المصرية فى ١١/٨/١٩٨٥ - العدد ١٨٤ تابع) .
- القرار رقم ٦١٤ لسنة ١٩٨٥ بتعيين أسس تحديد أسعار غسيل براميل الزيت (الوقائع المصرية فى ٢١/١١/١٩٨٥ - العدد ٢٦٥) .
- القرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٦ فى شأن انتاج أصناف جديدة من صابون التواليت (الوقائع المصرية فى ١٦/١/١٩٨٦ - العدد ٢٢ تابع) .
- القرار رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٦ بشأن تعيين أسس تحديد أسعار تداول الثلج بالقاهرة الكبرى (الوقائع المصرية فى ١٩/٣/١٩٨٦ - العدد ١٧) .
- القرار رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٦ بشأن تحديد السعر العالمى للمنتجات انبترولية لمشروعات الاستثمار (الوقائع المصرية فى ٤/٨/١٩٨٦ - العدد ١٧٨ تابع) .
- القرار ٣١٢ لسنة ١٩٨٦ بتحديد أسعار وتنظيم تداول المكرونة المعبأة (الوقائع المصرية فى ١/٧/١٩٨٦ - العدد ١٤٨ تابع) المعدل بالقرار رقم ٩ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية فى ١٣/١/١٩٨٧ - العدد ١٣ م ٩ - موسوعة مصر ج ١٣)

١٣٠ تموين وتسعين جبرى

١١) والقرار رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية فى ١٥/٧/١٩٨٦
— العدد ١٦٠) •

— القرار رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٦ بشأن تحديد أسعار بيع سجاد
نفرت النشاند الجبرى ٣١٪ أزوت المحسن (الوقائع المصرية فى
١٩٨٦/٦/٢٥ — العدد ١٤٣ تابع) •

— القرار رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٨٦ بشأن تنظيم تداول وتحديد أسعار
الزيوت النباتية (الوقائع المصرية فى ٢٨/٩/١٩٨٦ — العدد ٢١٨) •
وقد ألغى هذا القرار بالقرار رقم ٨٨ لسنة ١٩٨٧ ثم أعيد العمل به
بالقرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية فى ٢٤/٢/١٩٨٧ —
العدد ٤٧) • والقرار رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٨٦ معدل بالقرار رقم ٣٠٢ لسنة
١٩٨٧ •

— القرار رقم ٥٢٠ لسنة ١٩٨٦ فى شأن تنظيم تداول النقطان
الاسكرتو المستخدم فى أغراض التنجيد والأقطان المتخلطة عن هـ راحل
الغزل والنسيج وتحديد أسعارها (الوقائع المصرية فى ١٣/١٠/١٩٨٦ —
العدد ٣٣٠ تابع) •

— القرار رقم ١١١ لسنة ١٩٨٧ بشأن تنظيم تداول وتحديد أسعار
النشا المحلى (الوقائع المصرية فى ٢٤/٢/١٩٨٧ — العدد ٤٧) •

— القرار رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٧ بشأن تحديد سعر بيع الغاز الطبيعى
(الوقائع المصرية فى ٢٦/٤/١٩٨٧ — العدد ٩٧ تابع) •

— القرار رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٧ بشأن تحديد أسعار بيع المواد
البترولية (الوقائع المصرية فى ٢٦/٤/١٩٨٧ — العدد ٩٧ تابع) •

— القرار رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٨٧ بتحديد أسعار وتنظيم تداول المكرونة
(الوقائع المصرية فى ٩/٥/١٩٨٧ — العدد ١٠٧) •

— القرار رقم ٤١٢ لسنة ١٩٨٧ فى شأن تحديد أسعار بيع بعض
أصناف الأسمدة (الوقائع المصرية فى ١٥/٦/١٩٨٧ — العدد ١٣٦ تابع) •

— القرار رقم ٤٤١ لسنة ١٩٨٧ فى شأن تحديد أسعار بيع صابون التواليت ماركة ريفولى (الوقائع المصرية فى ١٩٨٧/٦/٢٥ — العدد ١٤٤ تابع) .

— القرار رقم ٥٢٨ لسنة ١٩٨٧ بتعيين أسس تحديد أسعار تداول الاسماك المصيدة من بجيرة السد العالى (الوقائع المصرية فى ١٩٨٧/٩/٦ — العدد ٢٠٠) .

— القرار رقم ٥٢٩ لسنة ١٩٨٧ بتعيين أسس تحديد أسعار تداول الاسماك الطازجة (الوقائع المصرية فى ١٩٨٧/٩/٦ — العدد ٢٠٠) .

— القرار رقم ٨٣٠ لسنة ١٩٨٧ بتعيين أسس تحديد أسعار تداول الكرونة المعبأة والدقيق الفاخر اللازم لانتاجها (الوقائع المصرية فى ١٩٨٧/١٢/٢٨ — العدد ٢٩٥ تابع) .

— القرار رقم ٩١٦ لسنة ١٩٨٧ فى شأن تعديل أسعار بيع غزل القطن (الوقائع المصرية فى ١٩٨٧/١١/٢١ — العدد ٢٦٣ تابع) .

— القرار رقم ٩٩٧ لسنة ١٩٨٧ فى شأن تسعيرة المسلى المميز (الوقائع المصرية فى ١٩٨٧/١٢/٢٧ — العدد ٢٩٤ تابع) .

— القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٨ بشأن تحديد سعر بيع المياه الغازية (الوقائع المصرية فى ١٩٨٨/١/٣١ — العدد ٢٦ تابع) .

— القرار رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٨ بشأن تحديد سعر بيع للاسمدة (الوقائع المصرية فى ١٩٨٨/٢/١ — العدد ٢٧ تابع) .

— القرار رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٨ فى شأن انتاج نوعيات جديدة من صابون الغسيل المميز وتحديد أسعار بيعه (الوقائع المصرية فى ١٩٨٨/٢/٢ — العدد ٢٨ تابع) .

— قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٨ فى شأن تسعيرة المسلى المميز (الوقائع المصرية فى ١٩٨٨/٢/٢ — العدد ٢٨ تابع) .

١٣٢ تموين وتسعير جبرى

— قرار وزير البترول والثروة المعدنية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٨ بتحديد أسعار بيع البنزين العادى والممتاز (الوقائع المصرية فى ١٤/٥/١٩٨٨ — العدد ١٢ تابع) •

— القرار رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٨ بتحديد أسعار بيع الفوسفات الصخرى (الوقائع المصرية فى ٩/٢/١٩٨٨ — العدد ٣٤ تابع) •

— القرار رقم ١٨١ لسنة ١٩٨٨ بشأن تحديد أسعار بيع الأسمدة اللازوتية والفوسفاتية (انواقائع المصرية فى ١٧/٢/١٩٨٨ — العدد ٤١ تابع) •

— القرار رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٨ فى شأن تحديد أسعار بيع الثلاثيات الكهربائية أيديال حجم ١٠ و ٨ قدم (الوقائع المصرية فى ١٧/٢/١٩٨٨ — العدد ٤١ تابع) •

— انقرار رقم ١٩٤ لسنة ١٩٨٨ فى شأن تحديد أسعار بيع الأسمنت المحلى والمستورد (الوقائع المصرية فى ١٤/٥/١٩٨٨ — العدد ١١٢) •

— القرار رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٨٨ وزير الصناعة يتحديد أسعار بيع المياه الفغازية (الوقائع المصرية فى ٢٨/٢/١٩٨٨ — العدد ٥٠ تابع) المعدل بالقرار ٣٧٢ لسنة ١٩٨٨ (الوقائع المصرية فى ٢٨/٤/١٩٨٨ — العدد ١٠٠ تابع) •

— القرار رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٨٨ يتعين أسس تحديد أسعار القطن الاسكارتو المستخدم فى التتجيد لموسم عام ٨٧/١٩٨٨ (الوقائع المصرية فى ٢٣/٤/١٩٨٨ — العدد ٩٦) •

— القرار رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٨٨ (وزير الصناعة) بتحديد سعر بيع قصب السكر للمحصول الزراعى ١٩٨٧ (الوقائع المصرية فى ٩/٤/١٩٨٨ — العدد ٨٣) •

تموين وتسعير جبرى ١٣٣

— القرار رقم ٣٤١ لسنة ١٩٨٨ (وزير الصناعة) فى شأن انتاج
نوعيات جديدة من صابون الغسيل المميز وتحديد سعر بيعها (الوقائع
المصرية فى ١٤/٤/١٩٨٨ — العدد ٨٩ تابع) •

— القرار رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٨٨ (وزير الصناعة) بتحديد سعر بيع
سماد نترات النشادر ٣٣٪/ آزوت (الوقائع المصرية فى ١٤/٤/١٩٨٨ —
العدد ٨٩ تابع ؟) •

— القرار رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٨٨ (وزير الصناعة) بشأن تنظيم
تداول وتحديد أسعار النشا (الوقائع المصرية فى ٩/٥/١٩٨٨ — العدد
١٠٨ تابع) •

ثالثا - فى القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ وغيره من القرارات

قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠

بتحديد الأرباح (١) و (٢)

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التسعير الجبرى المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ ،

وعلى القرارات رقم ٤٥١ و ٥٤٠ لسنة ١٩٤٧ و ١١٦ و ١٣٣ و ٣٨٢
و ٤٠١ و ٥٢٤ و ٥٦٧ و ٥٧١ و ١٠٦ و ٧٠١ لسنة ١٩٤٨ و ٧٧ و ١٨١
و ١٩٨ و ٢٠٧ و ٣٤٠ لسنة ١٩٤٩ و ١٩ و ٤٢ و ١١٦ و ١٣١ لسنة
١٩٥٠ .

قرر :

الباب الأول

أحكام عامة

مادة ١ - (معدلة بالقرار الوزارى رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦) يحدد أقصى
الربح الذى يرخّص به لصاحب المصنع والمستورد وتاجر الجملة ونصف
الجملة وتاجر التجزئة فيما يختص بتطبيق المادة ٤ (بند ١) من المرسوم
بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وفقا لما يأتى :

(١) لصاحب المصنع بنسبة مئوية من تكاليف الانتاج الاجمالية •

(١) الوقائع المصرية فى ١٢/٢٥ - ١٩٥٠ - العدد ١٢١ .

(٢) صدر القرار الوزارى رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٦ بتعديل بعض أحكام
القرار ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ (منشور فيما بعد) .

(ب) المستورد بنسبة مئوية من تكاليف الاستيراد (١) .

مادة ٢ - يقصد بتكاليف الانتاج الاجمالية كل ما له علاقة مباشرة بانتاج السلع وتشمل بالأخص العناصر الآتية :

- ١ - ثمن المواد الخام .
- ٢ - أجور العمال .
- ٣ - ثمن الوقود .
- ٤ - مصاريف الادارة .
- ٥ - المصاريف العمومية .
- ٦ - الاستهلاك .

مادة ٣ - (معدلة بالقرارات الوزارية أرقام ١٤ لسنة ١٩٥٤ ، ٤٧ لسنة ١٩٥٤ ، ١٦٤٦ لسنة ١٩٧٧ ، ٢٩٩ لسنة ١٩٨٥ ، ٦٦٠ لسنة ١٩٨٦ ومستبدلة بالقرار رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٦) . تحدد عناصر التكلفة الاستيرادية التى تتخذ أساسا لحساب نسب الربح المقررة فى تجارة السلع المستوردة على الوجه التالى :

١ - ثمن شراء البضاعة ويسترشد فى تحديده بالسعر المدرج بالقانون الخارجية المعتمدة من بلد المصدر والمصدق عليها من السفارات والقنصليات المصرية فى الخارج حسب الأحوال ، وتقدير مصلحة الجمارك المصرية ، والأسعار العالمية السائدة ، وأسعار استيراد الجهات الأخرى ، وذلك على أساس سعر صرف العملات الأجنبية المعلن من البنك المركزى المصرى يوم فتح الاعتماد بالنسبة للعطاء النقدى ويوم وصول المستندات بالنسبة لباقى الثمن .

٢١١) صدر قرار وزير التموين والتجارة الخارجية رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨١ بتحديد عناصر التكلفة الاستيرادية التى تتخذ أساسا لحساب نسبة الربح المقررة فى تجارة السلع المستوردة من المناطق الحرة (منشور فيما بعد) .

٢ - مصاريف الشحن (التولون) والتأمين البحرى وفقاً للقيمة الواردة بالمستندات الأصلية محسوبة على أساس سعر صرف العملات الأجنبية المعلن من البنك المركزى المصرى يوم تحرير بوليصة الشحن أو وثيقة التأمين أو بالعملة المصرية حسب طريقة الدفع المتفق عليها .

٣ - مصاريف البريد والبرقيات والتلكس وفتح الاعتماد .

٤ - الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم والنفقات التى يتحملها المستورد داخل الدائرة الجمركية من واقع المستندات المصادرة من الجهات الرسمية والتى لا يكون أداؤها راجعاً لخطأ من المستورد .

٥ - مصاريف التفريغ والأرضيات والتخزين داخل الدائرة الجمركية التى تتقاضاها التوكيلات الملاحية وشركات المستودعات والتخزين وتتحمل بها السلعة بصفة نهائية . وفقاً للمستندات الرسمية متى كانت بسبب خارج عن ارادة المستورد .

وكذا مصاريف التخزين بالنلجالات داخل الدائرة الجمركية أو خارجها فى حالة الافراج المؤقت عن السلعة تحت التحفظ وفقاً للفتاات المعتمدة بشركات القطاع العام المختص وبحد أقصى شهر .

٦ - عبولة تخفيض البضاعة بنسبة قدرها نصف فى المائة من قيمة السلعة (سيف) المحددة بالبندين ١ ، ٢ بحد أدنى قدره مائتى جنيه وحد أقصى قدره ألف جنيه .

٧ - قيمة المعينات التى تسحبها الجهات الرسمية على أساس السعر (سيف) طبقاً للبندين ١ ، ٢ .

٨ - مصاريف النقل الداخلى للبضاعة من الميناء حتى مخازن المستورد فى منطقة مركزه الرئيسى وفقاً للسجل التجارى وذلك من واقع المستندات التى تقدم منه ولو كانت صادرة من القطاع الخاص بشرط ألا تتجاوز الزيادة فى ثنات النقل ٥٪ من ثنات القطاع العام المختص .

ويضاف الى عناصر التكلفة المشار اليها مقابل لتغطية الأعباء الإضافية الأخرى من المصروفات غير المنظورة ، تتولى تحديده لجنة تشكل برئاسة رئيس الادارة المركزية للرقابة والخبراء والتسعير وعضوية ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، الهيئة العامة للسلع التموينية ، الادارة العامة لشرطة التموين والتجارة الداخلية ، الاتحاد انعام للغرف التجارية ، اتحاد الصناعات المصرية ، الغرفة التجارية بالقاهرة ، الغرفة التجارية بالاسكندرية . ويحدد هذا المقابل في صورة نسبة مئوية من البندين ١ ، ٢ بحالية ، وتجتمع اللجنة كل ثلاثة شهور . ولها أن تجتمع في خلال المدة المشار اليها اذا اقتضت الظروف إعادة النظر في النسبة المئوية المحددة لهذا المقابل .

مادة ٣ مكرراً - (مضافة بالقرار الوزارى رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٨)
يجوز للتاجر الذى يبيع أية مادة أو سلعة محددة الربح في تجارتها أن يضيف الى السعر المحدد للبيع به تكاليف نقلها من المكان الذى اشتراها منه اذا كان خارج المديرية أو المحافظة التى يبيع فيها بشرط أن تكون هذه التكاليف مؤيدة بالمستندات الصحيحة .

مادة ٣ مكرراً - (مضافة بالقرار الوزارى رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٦)
(أ) يكون الحد الأقصى للربح في تجارة السلع المستوردة الموضحة بالجدول المرافق لهذا القرار وفقاً لما هو موضح قرين كل منها .

(ب) يحدد الربح في تجارة السلع المستوردة بكلفة أنواعها واستخداماتها وغير الواردة بالجدول المرافق لهذا القرار بنسبة لا تزيد ٣٠٪ من اجمالى تكاليف الاستيراد يتم توزيعها كالاتى :

- ١٠٪ للمستورد .
- ٥٪ لتاجر الجملة .
- ١٥٪ لتاجر التجزئة .

مادة ٣ مكرر ٢ - (مضافة بالقرار الوزارى رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٦
والفقرة (ب) مضافة بالقرار الوزارى رقم ٦٦٠ لسنة ١٩٨٦) •

(أ) على المستورد أو تاجر الجملة حسب الأحوال أن يقدم لتاجر التجزئة فاتورة معتمدة مبينا بها تاريخ البيع ونوع السلعة وعلامتها المميزة ان وجدت ووحدة البيع، وثمان الوحدة وعدد الوحدات المباعة والثمان المدفوع من المشتري وأقصى سعر لبيع الوحدة للمستهلك •

(ب) مع عدم الاخلال بأحكام الباب الرابع من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ ، على تاجر التجزئة فى السلع المستوردة الاعلان عن سعرى الشراء من تاجر الجملة والبيع للمستهلك طبقا لما هو وارد بالباب الرابع المشار اليه •

مادة ٤ - (معدلة بالقرار الوزارى رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦) إذا كان المائع يجمع بين أكثر من صفة تجارية فله الحق فى الجمع بين نسبة الربح المقررة لكل منهما •

ويجوز للتاجر المشتري الحصول على نسبة الربح التى يتنازل عنها المنتج أو المستورد أو تاجر الجملة أو نصف الجملة على التوالى من أرباحه عند البيع بالإضافة الى نسبة الربح المقررة لصافته التجارية •

مادة ٥ - (معدلة بالقرار الوزارى رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦) لا يجوز بيع السلع المحددة نسبة الربح فى تجارتها إذا كانت مستخدمة بسعر يتجاوز ٩٠٪ من سعر شرائها وهى جديدة أو من سعر مثيلتها وهى جديدة عند البيع وذلك إذا تمخر معرفة سعرها الأصلي •

مادة ٦ - (معدلة بالرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠) لا يجوز بيع السلع المسعرة بالمازاد بسعر أو بربح يتجاوز السعر أو الربح المرخص به طبقا لأحكام الرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ •

مادة ٧ - فيما يتعلق بالسلع التى يحدد الربح فى تجارتها بموجب المادة ٤ (بند ١) من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ ، يجوز للتاجر الذى يشتري احدى هذه السلع بصفته بتاجر جملة أو نصف جملة أو تاجر تجزئة أن يبيعها بالصفة التى اشتراها بها التاجر من نفس الفئة على أن يقتسمها فيما بينهما الربح المرخص به .

ويجب على البائع فى هذه الحالة أن يثبت فى الفاتورة :

١ - الصفة التى يبيع بها السلعة طبقا لحكم المادة ٢٦ من هذا القرار .

٢ - الحد الأقصى للسعر الذى يتباع به السلعة للمستهلكين .

مادة ٨ - يجوز للمستورد وتاجر الجملة ونصف الجملة وتاجر التجزئة اذا وجدت فى حيازته مقادير من سلعة من صنف واحد اشتراها بأسعار مختلفة أن يبيع هذه السلع بمتوسط أسعارها بعد اضافة النسبة المئوية للربح المرخص به فى تجارتها .

وفى هذه الحالة يجب على صاحب الشأن أن يحرر قبل البيع بمتوسط السعر محضرا مجرد هذه السلع يشتمل على بيان بمقاديرها والمبالغ المدفوعة فى شرائها والرقم المعروفة به لدى المحضر .

الباب الثانى

تحديد أقصى الربح فى تجارة بعض السلع

مادة ٩ - (ملخا بالقرار الوزارى رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٦) .

الباب الثالث

تنظيم تداول بعض السلع

الفصل الأول - الحبوب والخلل

مادة ١٠ - يجب على التجار الموجودين فى دائرة السواحل الحكومية المقررة أن يكون لديهم دفتر تقيد به مقادير الحبوب والخلل المخترنة لديهم ومقدار ما يرد عليهم منها ، ومقدار ما يبعونه من هذه الأصناف ويقتصر تطبيق هذه المادة على أنواع الحبوب والخلل الآتية :

- ١ - القمح : هندى بلدى .
- ٢ - الفول صحيح ومجروش .
- ٣ - العدس صحيح ومجروش .
- ٤ - الشعير .
- ٥ - الذرة : الشامية أو الرفيمة العويجة بنوعيهما الصفراء والبيضاء .
- ٦ - الأرز والشعير .
- ٧ - الأرز الأبيض أصنافه مسح عادة - مسح مخصوص - جلاسية .

مادة ١١ - يجب على التجار المذكورين فى الملة السابقة أن يقدموا فى صباح كل يوم لمفتش السوق المختص كشفا يبين المقادير الموجودة

تموين وتسعير جبرى ١٤١

لديهم من الحبوب والخلال سواء أكانت بالشونة أم فى المراكب مع ذكر رقم كل مركب .

ويجب أن يكون البيان موقعا عليه من التاجر أو وكيله .

الفصل الثانى — تنظيم تداول بذرة القطن

مادة ١٢ — ملغاة بالقرار الوزارى رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦٠) .

مادة ١٣ — زيت بذرة القطن نمرة ١ و ٢ و ٣ المبى فى الصفائح أو العلب أو أية عبوة أخرى لا يجوز بيعه أو عرضه أو طرحه للبيع أو حيازته بقصد البيع الا اذا كان يحمل البيانات الآتية :

١ — نوع الزيت والتسمية التجارية المميزة له .

٢ — الوزن المضاف للعبوة .

٣ — اسم المصنع .

مادة ١٤ — تكتب البيانات المشر اليها فى المادة السابقة باللغة العربية ويجزوف لا يقل ارتفاعها عن ثلاثة ملليمترات .

الفصل الثالث — تنظيم تداول الأرز

(المواد من ١٥ — ١٧ ألغيت بالقرار رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٦٣) .

الفصل الرابع — تنظيم تداول البن

مادة ١٨ — ملغاة بالقرار الوزارى رقم ٢٩١ لسنة ١٩٥٠) .

الباب الرابع

اعلان اسعار البيع بالتجزئة للسلع والمواد

مادة ١٩ — (معدلة بالقرار الوزارى رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥٢) كل تاجر يبيع أية سلعة أو مادة يجب عليه أن يعلن كل صنف بالأوضاع الآتية :

١ - يكون الاعلان بكتابة سعر السلعة أو المادة مع ايضاح صنفها ونوعها وذلك بشكل واضح غير قابل للشك وباللغة العربية ويجوز أن يكون البيان مصحوبا بترجمة له باحدى اللغات الأجنبية •

٢ - يكتب بيان السعر والصنف والنوع على السلعة ذاتها أو على أغفتها أو على بطاقة توضع على المواد أو البضائع •

٣ - يجوز أن يكتب ببطاقة واحدة للسلع المماثلة في صنفها ونوعها ووزنها حتى ولو تعددت الأمكنة التى تعرض فيها هذه السلع داخل المحل •

٤ - المواد والبضائع التى تباع عادة بالوزن أو الكيل أو المقاس يكون الاعدن عنها ببيان وحدة الوزن الكيل أو المقاس •

مادة ٢٠ - اذا ثبت للموظفين المشار اليهم في المادة السادسة من الرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ ، أن أحد الأصناف الموجودة داخل المحل لا يحمل بيانا بسعره وفقا لحكم المادة ١٩ ، وادعى صاحب المحل أن اثنين المطلوب كان موجودا وزال لأى سبب • فلا يعتبر التاجر مخالفا لأحكام المادة السابقة اذا كان - علاوة على تنفيذ حكم المادة ١٩ - قد اتبع الاعلان عن أسعاره بجدول يضع بيانا بهذا الصنف وسعره •

مادة ٢١ - يعلق الجدول المشار اليه في المادة السابقة في مدخل المحل ومدخله كىفية تستلقت النظر ، ويحرر الجدول بالأوضاع المنصوص عليها في المادة ١٩ (بند ١ و ٤) ، ويجب أن يكتب بحروف لا يقل ارتفاعها عن عشرة ملايين •

مادة ٢٢ - مع عدم الإخلال بأحكام المواد ١٩ و ٢٠ و ٢١ يكون اعلان سعر البين المطحون وغير المطحون مصحوبا ببيان نوعه ومصدره سواء أكان ممباً أو غير ممباً •

مادة ٢٣ - يجب على الباعة المتجولين أن يعطوا عن سعر أية سلعة أو مادة يبيعونها أو يعرضونها للبيع بطريقة واضحة ويكون الاعلان بكتابة الأسعار باللغة العربية على بطاقات توضع على البضائع الخاصة بها ، أما البضائع التى تباع عادة بالوزن أو الكيل أو المقاس ، فيكون الاعلان عنها فى البطاقات ببيان وحدة الوزن أو الكيل أو المقاس .

ويجوز أن يستعاض عما تقدم يجدول يضم بياناً بالصنف وسعره .

مادة ٢٤ - مع عدم الإخلال بأحكام المواد من ١٩ الى ٢١ . يجب على كل تاجر يبيع كل أو بعض السلع أو المواد المدرجة بالجدول رقم ١ الملحق بالمرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ أن يعلق فى مكان ظاهر بمدخل المحل الجدول الخاص بأسعاره هذه السلع والمواد والذي توزعه الغرفة التجارية المختصة .

الباب الخامس

أحكام ختامية

مادة ٢٥ - تسرى أحكام المواد من ٢٦ الى ٣٠ على السلع المسعرة والمحددة الربح فى تجارتها بالاستناد الى المادتين ٢ و ٤ (بند ١) من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ .

مادة ٢٦ - (معدل بالقرار الوزارى رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦) على صاحب المصنع أو المستورد أو تاجر الجملة أو نصف الجملة أن يقدم الى المشتري فاتورة معتمدة منه مبينا بها الآتى :

(أ) تاريخ البيع .

(ب) نوع السلعة المباعة وعلامتها المميزة أن وجدت .

(ج) وحدة البيع وثمان الوحدة وعدد الوحدات المباعة والثمان المدفوع من المشتري .

(د) تكاليف استيراد الوحدة ونسبة الربح المقررة وأقصى سعر للوحدة للبيع به للمستهلك (للسلع المحددة نسبة المربح (أى تجارتها)) .

(هـ) صفته التجارية التى باع بها وما يخصه من نسبة الربح المقررة وما يخصه من هذه النسبة اذا كانت نسبة الربح المقررة للتجار فى السلعة موزعة فيما بينهم وعلى تاجر التجزئة أن يسلم المشتري مثل تلك المفاتورة اذا طلبت منه .

مادة ٢٧ - يجب على كل من يتجر بالجملة فى السلع المصنوعة محليا أو المستورد من الخارج . كما يجب على أصحاب المصانع التى تنتج هذه السلع أو المسئولين عن ادارتها أن يكون لديهم سجل خاص يثبت فيه البيانات الآتية :

١ - مقادير السلع التى تكون فى حيازتهم فى تاريخ نشر هذا القرار وما يرد اليهم منها مستقبلا والجهات الواردة منها وأماكن تخزينها وما يبيعونه ويستخدمونه منها فى تجارتهم أو صناعتهم .

٢ - تكاليف انتاج هذه السلع أو تكاليف استيرادها والمبالغ المدفوعة فى شرائها والمتحصلة من بيعها وسعر شراء وبيع الوحدة منها .

٣ - أسماء المشتريين ورقم النقيذ فى تسجيل التجارى أن كان المشتري تاجرا والكميات المبيعة لكل منهم .

مادة ٢٨ - يقوم مقام السجل الخاص المشار اليه فى المادة ٢٧ من هذا القرار ما يكون لدى صاحب المصنع أو المستورد أو تاجر الجملة أو نصف الجملة من دفاتر تجارية منظمة وقانونية أو سجلات أخرى اذا كانت تلك الدفاتر والسجلات يمكن أن تؤدي الى اعطاء البيانات المطلوبة .

مادة ٢٩ - يجب أن تحرر السجوت والدفاتر باللغة العربية بخط واضح ويدون كسط ويوقع صاحب الشأن على كل اضافة أو شطب بها فى السجل أو الدفتر مع ذكر تاريخ التعديل .

دادة ٣٠ - (معدنة بالقرار الوزارى رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٢) على صاحب المصنع والمستورد وتاجر الجملة ونصف الجملة وتاجر التجزئة (بالنسبة لفواتير شراء السلع المحددة الربح فى تجارتها) الاحتفاظ بالفواتير وأنسجلات والدفاتر المنصوص عليها فى القرار لمسدة خمس سنوات من تاريخ آخر قيد فيها • على أن يحتفظوا بصورة من فواتير شراء السلع الموجودة فى هذه الفروع ولنفس المدة سالفه الذكر •

وعلى صاحب المصنع المستورد عند فقد المستندات المثبتة لسعر التكلفة للسلع المحددة الربح فى تجارتها اتخاذ الاجراءات الآتية :

(١) اخطار الوزارة (مراقبة الأسعار) فور اكتشاف فقد المستندات بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول مبينا به نوع السلعة وأسباب فقد المستندات •

(ب) تحرير محضر جرد من صورتين للسلع التى تكون فى حيازتهم يبين فيه نوع السلعة وهندارها ونسبة الربح المقررة وسعر التكلفة التقديرى وتخطر ائوزارة (مراقبة الأسعار) بصورة من هذا المحضر بكتاب موصى عليه فى مدة لا تجاوز خمسة عش يوما من تاريخ فقد هذه المستندات •

مادة ٣١ - فى تطبيق المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٤٨ يعتبر التاجر ممتنعا عن بيع احدى السلع الموجودة لديه اذا غرض على المشتري شراء سلعة أخرى معها أو علق البيع على أى شرط آخر يكون مخالفا للقواعد المألوفة •

مادة ٣٢ - غبما يتعلق بالسلع المسعرة عن طريق تحديد الأرباح فى تجارتها لا يكون التاجر المشتري مسئولا بموجب الفقرة ٣ من المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٤٨ اذا توافرت الشروط الآتية :

١ - اذا اثبت البائع فى فاتورة البيع انه يبيع هذه السلع بالأرباح
المقسرة •

٢ - اذا تحقق التاجر المشتري من أن فاتورة البيع لا تحمل بربحانا
باسم تجارى وهمى أو مزور •

٣ - اذا لم يقيم الدليل على أن التاجر المشتري يعلم بالأرباح غير
المشروعة التى حصل عليها انبائع ويقصر تطبيق الفقرة ٣ من المادة ٧ من
المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨
على السلع التى يشتريها التاجر بقصد الاتجار فيها أو استخدامها فى
تجارته •

مادة ٣٣ - يسقط الحق فى المطالبة بالكفاة المالية للنصوص عليها
فى المادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ اذا لم يقدم أصحاب
النشأن فيها طلبا فى خلال شهر من تاريخ ضبط الواقعة موضوع المخالفة •

مادة ٣٤ - يعين لاثبات المخالفات لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٦
لسنة ١٩٤٥ الموظفون البينة وظائفهم كلما بعد :

١ - مدير ادارة مراقبة الأسعار ومفتشوها وموظفوها الفنيون •

٢ - رؤساء مكاتب السجل التجارى بالمديريات والمحافظات ، ومن
يقوم بأعمالهم •

٣ - مفتشو مكافحة النش التجارى •

٤ - مدير ادارة السواحل والأسواق ووكيلها - ومفتشو السواحل
والأسواق ومعاونوا السواحل ومفتشوا أسواق الحبوب ومن يقوم
مقاسمهم •

٥ - مفتشو الغرف التجارية •

٦ - مدير ادارة التسميرة وموظفوها الفنيون •

تموين وتسعير جبرى ١٤٧

مادة ٣٥ — تلغى القرارات رقم ٤٥١ و ٥٤٠ لسنة ١٩٤٧ و ١١٦ و ١٣٣ و ٣٨٣ و ٤٠١ و ٥٢٤ و ٥٦٧ و ٥٧١ و ٦٠٦ و ٧٠١ لسنة ١٩٤٨ و ٧٧ و ١٨١ و ١٩٨ و ٢٠٧ و ٢٤٠ لسنة ١٩٤٩ و ١٩ و ٤٢ و ١١٦ و ١٣١ لسنة ١٩٥٠ .

مادة ٣٦ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية
٠ ١٩٥٠/٤/٢٤

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٦

بتمديد بعض أحكام القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ بشأن تحديد الأرباح .

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالدفاتر التجارية ،

وعلى القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ فى شأن تحديد الأرباح ،

وعلى القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ بتحديد الأرباح فى بعض السلع وتقرير الوسائل لمنع التلاعب بأسعارها وكيفية الاعلان عن هذه الأسعار ،

وعلى القرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تحديد الأرباح لكافة السلع المستوردة ،

وعلى القرار رقم ١٨٥٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تحديد الحد الأقصى للربح فى تجارة السجاير والسيجار والتمباك والتوباكو والأدخنة والكبريت ،

وعلى القرار رقم ١٨٦٠ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تحديد الحد الأقصى للربح فى تجارة السلع الغذائية المستوردة ،

وعلى القرار رقم ١٨٦١ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تحديد الحد الأقصى للربح فى تجارة بعض السلع الاستهلاكية المتنوعة ،

وعلى القرار رقم ١٨٦٢ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تحديد الحد الأقصى للربح فى تجارة الأجهزة المكتبية والكهربائية والإلكترونية ،

وعلى القرار رقم ١٨٦٣ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تحديد الحد الأقصى للربح فى تجارة ملكينات التصوير والمكبرات وآلات العرض السينمائية والأجهزة العلمية والمعملية ،

وعلى القرار رقم ١٨٦٤ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تحديد الحد الأقصى للربح فى تجارة الأدوات الرياضية المستوردة ،

وعلى القرار رقم ١٨٦٥ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تحديد الحد الأقصى للربح فى تجارة منتجات الغزل والنسيج المستوردة ،

وعلى القرار رقم ١٨٦٦ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تحديد الحد الأقصى للربح فى تجارة الساعات والمنبهات وساعات الحائط على جميع أشكالها واستخداماتها ،

وعلى القرار رقم ١٨٦٧ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تحديد الحد الأقصى للربح فى تجارة قطع غيار قطع السيارات والبطاريات السائلة والاطارات بكافة أنواعها واستخدامها ،

وعلى القرار رقم ١٨٦٨ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تحديد الحد الأقصى للربح فى تجارة الأدوات الكتابية والمكتبية والهندسية وخامات ومستلزمات الفنون التطبيقية والتشكيلية والزخرفية المستوردة .

وعلى القرار رقم ١٨٦٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تحديد الحد الأقصى للربح فى تجارة السيارات بكافة أنواعها واستخداماتها ،

وعلى القرار رقم ١٨٧٠ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تحديد الحد الأقصى للربح فى تجارة لوازم التوصيلات الكهربائية ولللمبات الكربائية بكافة أنواعها ،

وعلى القرار رقم ١٨٧١ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تحديد الحد الأقصى للربح فى تجارة الآلات الكتابية والحاسبة وآلات الطبوع وتصوير المستندات ،

وعلى القرار رقم ١٨٧٢ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تحديد الحد الأقصى للربح فى تجارة الأجهزة المنزلية المعمرة والمستلزمات الكهربائية الصناعية ،
وعلى القرار رقم ١٨٧٣ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تحديد الحد الأقصى للربح فى تجارة السلع المعدنية ،

وعلى القرار رقم ١٨٧٤ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تحديد الحد الأقصى للربح فى تجارة آلات الورش والبواتق واحجار الجلطخ ،

وعلى القرار رقم ١٨٧٥ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تحديد الحد الأقصى للربح فى تجارة الاثرية المعدنية والكيماويات الصناعية والمعملية والبيويات ،

وعلى القرار رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٦ بشأن تقرير وسائل لمنع التلاعب بأسعار بعض السلع الغذائية والمستوردة ،

قصر :

المادة الأولى - يستبدل بنص المادة (٣) من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه النص التالى : (أنظر نص القرار ١٨٠ لسنة ١٩٥٠) .

المادة الثانية - تضاف المادتان (٣ مكرر ١) ، (٣ مكرر ٢) الى القرار الوزارى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه نصهما كالتالى : (أنظر نص القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠) .

المادة الثالثة - تلغى المادة (٩) من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه ، والمادة (١) من القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه أيضا ، كما يلغى أى نص آخر يتعارض مع أحكام هذا القرار .

المادة الرابعة - مع عدم الإخلال بأحكام القرار الوزارى رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٦ ، على كافة المستوردين التقدم بصورة من قائمة تكاليف الاستيراد للإدارة العامة للخبراء والتسعير بالوزارة وفقا للنموذج المرفق فى موعد لا يجاوز أسبوعا من تاريخ الامحراج النهائى عن السلعة ، ويحظر

طرح تلك السلعة للتداول أو التعامل فيها بأى وجه قبل تقديم صورة قائمة التكاليف سائلة الذكر .

المادة الخامسة - على الهيئة العامة للسلع التموينية (الادارة المركزية للاستيراد) موافاة الادارة المركزية للرقابة والخبراء والتسعير بوزارة التموين والتجارة الداخلية بأسعار شراء السلع المستوردة من خلال المناقصات والاتفاقيات الحكومية وأسعار البورصات ، وذلك بموجب كشوف دورية شهرية للاسترشاد بها فى تحديد السعر الخارجى عند حساب تكاليف الاستيراد .

المادة السادسة - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه .

المادة السابعة - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره ،،

صدر فى ١١/٣/١٩٨٦

وزير التموين والتجارة الداخلية
٠ د ١ • محمد ناجى شتلة

جدول

مرافق للقرار الوزارى رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٦ صادر بتاريخ ١٩٨٦/٣/١١
فى شأن تحديد نسب الريح فى تجارة السلع المستوردة

المسلمة	نسبة الريح مستورد جملة وزن %	اجمالى توزيع النسب %		ملاحظات
		جملة	جزءة	
١ - الادوات الصحية ..	٢٥	١٠	—	١٥
يضاف ٥% الى الارباح المقررة للمستورد بالنسبة للادوات الصحية المصنوعة من الصينى الخالص نظير التلف الفعلى				
٢ - مواقد الفئاز وأجزاؤها :				
(أ) المواقد	١٤	٥	—	٩
(ب) أجزاء الموقد	١٠	٥	—	٥
٣ - الآلات الزراعية :				
(أ) آلات دراس وجارات ..	٢٢	—	—	بدون توزيع
(ب) آلات بمحركات أو بدون ..	٣٠	—	—	بدون توزيع
٤ - الاحذية المستوردة	٣٠	—	—	بدون توزيع
٥ - القصدير النقى ..	١٢	٥	٢	٥
يضاف ٥ جنيهات للطن نظير عملية الصهر + ١% مقابل عجز الصهر				
٦ - حرير مناخل	٣٠	—	—	بدون توزيع
٧ - الصفيح	١٣	٥	٣	٥
٨ - الاسمت الابيض ..	٢٠	—	—	بدون توزيع

الملاحظات	اجمالى توزيع النسب Z			المسئمة
	نسبة	النسبة المستورد	النسبة تجزئة	
	Z	نسبة	نسبة	
٩ - الصاج والمواسير ..	١٥	١٠	٥	
١٠ - الأدوات المنزلية :				
(ا) المصنوعة من				
الصينى	٣٠	١٠	٥	١٥
(ب) غير المصنوعة				
من الصينى	٢٥	١٣	١٢	
(ج) المصنوعة من				
الزجاج أو				
البلور	٣٠	١٠	٥	١٥
١١ - كلوريد أمونيوم				
« نوشادر »	١٢	٥	٢	٥
١٢ - شتاير نظارات				
ونظارات شمس ..	٢٥	—	—	بدون توزيع
١٣ - قطع غيار ساعات	٣٠	١٠	—	٢٠
١٤ - فحم حجرى	٢٥	٧	٥	١٣
١٥ - الصنفرة	٣٠	١٠	—	٢٠
١٦ - قطع غيار الآلات				
الزراعية	٣٠	١٠	٥	١٥
١٧ - مادة الليتوبون				
« الزنك »	٢٥	١٠	—	١٥
١٨ - غاز الفريون	٣٠	١٠	—	٢٠
١٩ - قطع غيار				
الموتوسيكاك	٣٠	١٠	—	٢٠
٢٠ - اسلاك اللحام	٢٥	١٠	—	١٥
٢١ - سسجاير وتمباك				
وسيجار وتوباكو				
واذخنة وكبريت ..	١٥	٨	—	٧

المسئمة	اجمالى توزيع النسب %			ملاحظات
	نسبة	البيع مستورد جملة	تجزئة	
	%	وموزع		
٢٢- السلع الغذائية :				
(أ) الغير معبأة	٣٠	٩	٦	١٥
(ب) معبأة أو معلبة				
فيما عدا منتجات				
الالبان	٢٠	٦	٤	١٠
(ج) منتجات الالبان				
» معبأة أو				
مغلقة «	٢٢	٧	٤	١١
٢٣- السلع الاستهلاكية				
المتنوعة :				
(أ) شفرات للحلاقة	٢٥	١٠	—	١٥
(ب) لعب أطفال				
— ميلامين —				
لزوم حلاقين				
فرش « أسنان				
وشعر «				
وملابس .. الخ.	٣٠	١٠	—	٣٠
(ج) الترامس				
ومستلزمات				
البحر	٣٠	١٠	—	٢٠
(د) الحلوى الكاذبة	٣٠	١٠	—	٢٠
٢٤- الأجهزة المكتبية				
والكمبيوترية				
والالكترونية	٣٠	١٠	—	٢٠
تضاف ٢٪ من تكلفة				
الاستيراد لمن يقوم				
بالصيانة				

السلعة	اجمالى توزيع النسب %		نسبة	ملاحظات
	الربح مستورد	جملة تجزئة		
	% وموزع			
٢٥- ماكينات التصوير والكسبرات وآلات العرض السينمائية والاجهزة العلمية والعملية	٣٠	١٠	—	٢٠
				تضاف ٢% من تكلفة الاستيراد لمن يقوم بالصيانة
٢٦- الاجوات الرياضية ..	٣٠	١٠	—	٢٠
١٧- منتجات القزل والنسيج :				
(ا) الاقمشة بكافة انواعها وخاماتها	٣٠	٧	٣	٢٠
(ب) الملابس الخارجية الجاهزة بكافة أنواعها (وخاماتها)	٣٠	٧	٣	٢٠
شاملة الأرواب	٣٠	٧	٣	٢٠
(ج) الملابس الداخلية بكافة أنواعها وخاماتها شاملة الجوارب	٢٥	٧	٣	١٥
(د) البطاطين بكافة أنواعها وخاماتها	٢٥	٧	٣	١٥
(هـ) الخيوط بكافة أنواعها	٢٥	٧	٣	١٥

السمعة	اجمالى توزيع النسب %		ملاحظات
	نسبة	نسبة	
	الربع مستورد	جملة تجزئة	
	%	%	
٢٨- الساعات والمنبهات وساعات الحائط على جميع اشكالها واستخداماتها	٣٠	١٠	٢٠
٢٩- قطع غيار السيارات والبطاريات السائلة والاطارات بكافة انواعها واستخداماتها	٣٠	١٥	١٥
٣٠- الادوات الكتابية والمكتبية والهندسية وخامات ومستلزمات الفنون التطبيقية والتشكيلية والزخرفية	٣٠	١٥	١٥
٣١- السيارات بكافة انواعها واستخداماتها	١٠	—	—
			بدون توزيع ويضاف ١% لن يقوم بالصيانة
٣٢- لوازم التوصيلات الكهربائية للمباني واللمبات الكهربائية بكافة انواعها	٣٠	١٠	٢٠
٣٣- الآلات الكتابية والحاسبة والآلات الطبع وتصوير المستندات	٣٠	١٠	٢٠

اجمالى توزيع النسب %			
نسبة			
المسلطة	الربح	مستورد جملة	تجزئة
	Z وموزع		
	ملاحظات		

٣٤- الاجهزة المنزلية
المعمرة والمستلزمات
الكهربائية الصناعية
يكافئ أنواعها
واستخداماتها ٣٠ ١٠ ٥ ١٥

٣٥- السلع المعدنية
وتشمل :
عدد يدوية - أدوات
العدد الآلية - حديد
تجارى - حديد
كريتال - مسامير -
صواميل - حبال
صلب - زنك -
لوح تجارى - زنك
كلاشييهات -
زملكات - شرائط
الابواب الصاى -
اسلاك انمجة معدنية
« سلك شبك - سلك
نملية - سلك حديد
مجلفن - سلك
شائك - سلك صلب
بيانو » ٣٠ ١٠ — ٢٠

٣٦- آلات الورش والبيوتات
وأحجار الجلب ٣٠ ١٠ ٥ ١٥

المسلعة	إجمالى توزيع النسب %		ملاحظات
	نسبة	الربح مستورد جملة تجزئة %	
٣٧- الأتربة المعدنية ومشتقاتها والكيميكاليات الصناعية والمعملية والبويات	٣٠	١٠	٥ ١٥
٣٨- الأخشاب :			
(أ) أخشاب الاسكان	١٢	٧	٥ —
(ب) أخشاب الأثاث	١٠	٤	٦ —
٣٩- الشاي المعبأ	٢٠	٦	٤ ١٠
٤٠- الورق	٢٠	٦	٤ ١٠
٤١- الموز المستورد	٢٤	٧	٥ ١٢
يضاف ٦% مصاريف عجز تسوية			
نسبة ربح المستورد	هامش ربح الجملة	هامش ربح التجزئة	
٤٢- السكر المستورد عن غير طريق الهيئة العامة للمسلع التموينية (١)	٢٥ جنيه للطن معبأ ٢٠ جنيه للطن سائباً	٤٠ جنيه للطن سائباً أو معبأ	
٤٣- الأسمنت البورتلاندى العادى (٢)	١٢,٥ %	٤ %	٢٢,٥ % ٢٦

(١) البند ٤٢ مضاف بالقرار رقم ٣٧٨ لسنة ١٩٨٧ ومستبدل بالقرار رقم ٥١٩ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية فى ٢٤/٨/١٩٨٧ - العدد ١٩٠) .
 (٢) البند ٤٣ مضاف بالقرار رقم ٣٠١ لسنة ١٩٨٨ (الوقائع المصرية فى ٢٤/٥/١٩٨٨ - العدد ١١١٧) .

نموذج قائمة

تكاليف استيراد وأسعار تداول

مرافق للقرار رقم (١٢١) لسنة ١٩٨٦

اسم المستورد : عنوانه :
 اسم المورد : بلد المنشأ :
 السلعة : الكمية : العبوات :
 السعر الخارجى :
 الموافقة الاستيرادية رقم : بتاريخ / / بمبلغ
 الاعتماد المستندى رقم : بتاريخ / / بمبلغ
 الفاتورة الخارجية رقم : بتاريخ / / بمبلغ
 تاريخ الورد : / / تاريخ الافراج النهائى : / /
 اقرار جمركى رقم : بتاريخ / /
 تاريخ تحرير قائمة التكاليف : / / وتاريخ تقديمها : / /

رقم	بيان	جزئى	كلى
١	ثمن شراء البضاعة : - الغطاء النقدى % بالسعر المعلن بتاريخ / / - باقى الثمن % بالسعر المعلن بتاريخ / /
٢	مصاريف الشحن (النولون) والتأمين البحرى : - النولون بوليصة رقم : بمبلغ بالسعر المعلن فى / / - التأمين البحرى بالوثيقة رقم : بمبلغ بالسعر المعلن فى / /
	لجمالى القيمة (سيف)

رقم	بيان	جزئى	كلى
		مليم جنيه	مليم جنيه
٣	مصاريف البريد والبرقيات والتلكس وفتح الاعتماد
٤	الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم : رسوم جمركية بالقسيمة رقم بتاريخ / / غيرها (واردات / صحة / بيطرى ... الخ)
٥	مصاريف التفريغ والأرضيات والتخزين : مصاريف تفريغ فاتورة رقم في / / أرضيات ومصاريف تخزين بفاتورة رقم في / / مصاريف تخزين بالثلاجات لمدة شهر (افراج - تحت التحفظ)
٦	عمولة تخلص
٧	قيمة العينات
٨	مصاريف النقل من الدائرة الجمركية
٩	مقابل تغطية الاعباء الإضافية من المصروفات غير المنظورة
	اجملى تكاليف الاستيراد

بيان التكلفة وأسعار التداول	وحدة	مبلغ
تلكفة استيراد (الوحدة)	—	مليم جنيه
سعر البيع من المستورد الى تاجر الجملة ..	—	—
سعر البيع من تاجر الجملة الى تاجر التجزئة	—	—
اقصى سعر بيع للمستهلك	—	—

تحريرا فى : / / توقيع المستورد

قرار وزير التموين
رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢
بتحديد الأرباح في بعض السلع وتقرير الوسائل لمنع التلاعب
بأسعارها وكيفية الاعلان عن هذه الأسعار (١)

وزير التموين

بمد الاطلاع على المواد ٤ بند ١ و ٥ (رابعا) و ٦ بند ٣ و ٧ و ٩
بند ١ و ١١ بند (ب) و ١٣ بندي (١ و ٢) من المرسوم بقانون
رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح .

وعلى قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص
بتنفيذ المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ والمعدل بالقرار رقم ١٣٨
لسنة ١٩٥٢ .

وعلى المرسوم الصادر في ٣١ ديسمبر ١٩٥١ في شأن اختصاص
وزارة التموين وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - (ملغاة بالقرار رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٦) .

مادة ٢ - استثناء من أحكام المادة ١٩ من القرار ١٨٠ لسنة ١٩٥٠.
المشار اليه يجب على أصحاب مصانع الأحذية أو المسئولين عن ادارتها
والمستوردين أن يثبتوا بالثقة العربية باختمام ظاهرة على الأحذية سعر
البيع للمستهلك .

(١) الوقائع المصرية في ١٠/٢/١٩٥٢ - العدد ١٣٨ غير اعتيادى .
(٢) عدلت المادة (١) من القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ بعدة قرارات
وزارية ومدرج التعديل مع بنود تلك المادة .

مادة ٣ - يحظر على جميع تجار التجزئة بيع الأغذية الجاهزة المصنوعة محليا أو المستوردة أو عرضها للبيع ما لم يكن مبينا عليها سعر البيع للمستهلك طبقا لما هو موضح بالمادة السابقة •

مادة ٤ - لا يجوز بيع الأغذية المحفوظة أو عرضها للبيع في محال التجزئة ما لم يكن موضحا عليها باللغة العربية بشكل ظاهر جهة الاستيراد والصنف والمقدار بالوزن الصافي أو العدد وسعر البيع للمستهلك •

مادة ٥ - (معدلة بالقرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٤) على مستوردي الأغذية المنصوص عليها في المادة (١) بند ثانيا أن يقوموا بالتخليص من الدوائى الجمركية على الرسالات التى ترد اليهم من هذه المواد ونقلها الى مخازنهم خلال شهر من تاريخ وصولها الى الموانئ المصرية •

وعليهم اخطار مراعية الأسعار بكتاب موصى عليه عن هذه الرسالات خلال أسبوع من تاريخ التخليص عليها مع ارسال بيان بتكاليف استيرادها مصحوبا بالمستندات المؤيدة له •

مادة ٦ - على مستوردي الفواكه اثبات نوع الفاكهة وصنفها وسعر البيع للمستهلك على الصناديق كما يجب عليهم عدم تخزين الفاكهة لمدة تتجاوز خمسة عشر يوما بالنسبة للتفاح و ٣٠ يوما بالنسبة للكشمري ابتداء من تاريخ صدور أمر الإفراج عنها من الحجر الزراعى •

مادة ٧ - استثناء من أحكام المادة الأولى يكون الحد الأقصى للارباح التى يرخس بها فى تجارة الاغذية المحفوظة الموجودة حاليا لدى التجار $\frac{3}{100}$ من ثمن الشراء من المستورد بالنسبة الى تاجر الجملة و $\frac{7}{100}$ من ثمن الشراء من تاجر الجملة بالنسبة الى تاجر التجزئة وذلك لمدة خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القرار (١) •

(١) مدت المهلة حتى يوم ١٥/١٢/١٩٥٢ بالقرار رقم ٢٤٠ لسنة

كما يكون الحد الأقصى للارباح انتهى يرخص بها فى تجارة الأحذية الموجودة حاليا لدى تجار التجزئة ١٠٪ من سعر الشراء بالنسبة الى الأحذية الرجالي وأحذية الأولاد البنات والأطفال و ١٥٪ من سعر الشراء بالنسبة الى أحذية السيدات •

مادة ٨ - يلغى البند ١ من المادة ٩ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه •

مادة ٩ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية •
٢ أكتوبر ١٩٥٢ •

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم ١٦٢ لسنة ١٩٨٦

في شأن تنظيم تعبئة المواد المسعرة جبريا والمحدد نسب
الربح في تجارتها (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير
العبرى وتحديد الأرباح ،

وعلى القرار رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦١ في شأن تعبئة المواد الغذائية
الخاضعة للتسعير الجبرى في عبوات خاصة تؤدي الى زيادة السعر المسمى
المحدد ليبيها والقرارات المعدلة له ،

وعلى قرار وزير الصناعة رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٨٥ بالزام المنشآت
الصناعية المحلية المنتجة للمواد الغذائية المعلبة والمجمدة والمعبأة بالبيانات
الواجب وضعها على عبواتها من المنتجات الغذائية ،

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

قرر :

(المادة الأولى)

يجوز لأصحاب مصانع التعبئة والمسؤولين عن إدارتها من القطاعين
العام والخاص وكذا المنشأة طبقا لقانون استثمار رأس المال العربى

(١) الوقائع المصرية في ٢٦/٣/١٩٨٦ - العدد ٧٣ تابع .

والأجنبى المنقيدة فى السجل التجارى بتعبئة كافة السلع الغذائية المسعرة جبريا والمحدد نسب الربح فى تجارتها ويضاف ثمن العبوة الذى تعتمد عليه الوزارة الى السعر المقرر •

(المادة الثانية)

على الأشخاص المشار اليهم فى المادة السابقة التقدم بالمستندات المدالة على تكلفة العبوة الى الادارة العامة للخبراء والتسعير بوزارة التموين والتجارة الداخلية لتحديد ثمن العبوة الواجب اضافته ، وعليهم اثبات البيانات التالية على كل عبوة قابلة للتداول للمستهلك باللغة العربية وبخط واضح غير قابل للمحو :

- ١ - اسم المصنع وعنوانه ورقم قيده بالسجل التجارى •
- ٢ - نوع السلعة المعبأة •
- ٣ - الوزن الصافى •
- ٤ - تاريخ التعبئة وتاريخ انتهاء الصلاحية •
- ٥ - اشتراطات التداول والحفظ وانتخزين •
- ٦ - سعر البيع للمستهلك مع ايضاح السعر الجبرى ، و ثمن العبوة كل على حدة •

(المادة الثالثة)

يحظر تعبئة السلع الغذائية غير المستوفاة للشروط الصحية أو الأصناف غير الجيدة •

وفى جميع الأحوال يتعين أن تكون السلعة المعبأة صالحة للاستهلاك لمدة ثلاثة أشهر على الأقل •

(المادة الرابعة)

يحظر تداول عبوات السلع الغذائية المسعرة جبريا والمحدد نسب

الأرباح في تجارتها أو التعامل فيها بأى وجه قبل اعتماد ثمن العبوة من وزارة التموين والتجارة الداخلية وثابت البيانات المنصوص عليهما في المادة (٢) .

(المادة الخامسة)

كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليهما حسب الأحوال .

(المادة السادسة)

يلغى القرار رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦١ المشار اليه .

(المادة السابعة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،
صدر في ١٩٨٦/٣/٢٦

رابعاً - فى القرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٧ وغيره من القرارات
قرار وزير التجارة والتموين رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٧.
بشان تحديد نسب الأرباح لكافة السلع المستوردة (١)

وزير التجارة والتموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والخاص
بشئون التموين ،
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير
الجبرى وتحديد الأرباح ،
وعلى القرار الوزارى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بتحديد
الأرباح .

قرر :

مادة أولى - يكون الحد الأقصى لنسب الربح فى تجارة السلع
المستوردة بكافة أنواعها واستخداماتها ولكافة الحلقات التجارية حتى
المستهلك الأخير لها بنسبة اجمالية قدرها ٣٠٪ من اجمالى تكاليف
الاستيراد على أساس السعر التشجيعى للعملة وذلك فيما عدا يكون منها
قد صدر (٢) أو يصدر (٣) بشأنها قرارات بتحديد نسبة الربح لها تختلف
عن هذه النسبة ، وعلى المستورد الاحتفاظ بكلفة المستندات المؤيدة
لتكاليف الاستيراد .

مادة ثانية - على المستورد أو تاجر الجملة حسب الأحوال أن يقدم

(١) الوقائع المصرية - العدد ٤٦ فى ١٩٧٧/٢/٢٢ .

(٢) انظر البيان المنشور فيما بعد والخاص بالقرارات الصادرة بتحديد

الربح على خلاف حكم المادة الأولى من القرار ١١٩ لسنة ١٩٧٧ .

الى تاجر التجزئة فاتورة معتمدة مبينا بها تاريخ البيع ونوع السلعة المبيعة وعلامتها المميزة ان وجدت ووحدة البيع وثمان بيع الوحدة وعدد الوحدات المبيعة والمئمن المدفوع من المشتري وتكاليف استيراد الوحدة ونسبة الربح المقرر وأقصى سعر للوحدة للبيع به للمستهلك وعلى كل تاجر في كافة الممتلكات التجارية الاحتفاظ بالفواتير للرجوع اليها عند طلبها .

مادة ثالثة - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالمعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ أو بالمادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليهما حسب الأحوال .

مادة رابعة - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره .

- القرار رقم ١٨٦٢ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تحديد الحد الأقصى للربح فى تجارة الأجهزة المكتبية الكهربائية والالكترونية المستوردة (الوقائع المصرية فى ١/٣١/١٩٧٨ - العدد ٢٧) .

- القرار رقم ١٨٦٣ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تحديد الحد الأقصى للربح فى تجارة ماكينات التصوير والمكبرات وآلات العرض السينمائية والأجهزة العلمية والمعملية المستوردة (الوقائع المصرية فى ١/٣١/١٩٧٨ - العدد ٢٧) .

- القرار رقم ١٨٦٤ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تحديد الحد الأقصى لنسب الربح فى تجارة الأدوات الرياضية المستوردة (الوقائع المصرية فى ١/٣١/١٩٧٨ - العدد ٢٧) .

- القرار رقم ١٨٦٥ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تحديد الحد الأقصى للربح فى تجارة منتجات الغزل والتسجيع المستورد (الوقائع المصرية فى ١/٣١/١٩٧٨ - العدد ٢٧) .

— القرار رقم ١٨٦٨ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تحديد الحد الأقصى للربح فى تجارة الأدوات الخشبية والمكتبية والهندسية وخامات ومستلزمات الفنون التطبيقية والتشكيلية والزخرفية المستوردة (الوقائع المصرية فى ١٩٧٨/١/٣١ — العدد ٢٧) .

— القرار رقم ١٨٦٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تحديد الحد الأقصى للربح فى تجارة السيارات المستوردة بكافة أنواعها واستخداماتها (الوقائع المصرية فى ١٩٧٨/١/٣١ — العدد ٢٧) .

— القرار رقم ١٨٧١ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تحديد الحد الأقصى لنسب الربح فى تجارة الآلات الكتبية والحاسبة وآلات الطبع وتصوير المستندات المستوردة (الوقائع المصرية فى ١٩٧٨/١/٣١ — العدد ٢٧) .

— القرار رقم ١٨٧٢ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تحديد الحد الأقصى للربح فى تجارة الأجهزة المنزلية المعبرة والمستلزمات الكهربائية الصناعية المستوردة (الوقائع المصرية فى ١٩٧٨/١/٣١ — العدد ٢٧) .

— القرار رقم ١٨٧٣ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تحديد الحد الأقصى للربح فى تجارة السلع المعدنية المستوردة (الوقائع المصرية فى ١٩٧٨/١/٣١ — العدد ٢٧) ، المعدل بالقرار ١٠٩١ لسنة ١٩٧٨ (الوقائع المصرية فى ١٩٧٨/٨/١٢ — العدد ١٨٧) .

— القرار رقم ١٨٧٤ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تحديد الحد الأقصى للربح فى تجارة آلات الورش والبواقي وأحجار الجلبخ المستوردة (الوقائع المصرية فى ١٩٧٨/١/٣١ — العدد ٢٧) .

— القرار رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٧٨ فى شأن تحديد الحد الأقصى للربح فى تجارة الزجاج الأبيض الشفاف المستورد (الوقائع المصرية فى ١٩٧٨/٣/١٨ — العدد ١٩٤) .

— القرار رقم ٧ لسنة ١٩٧٩ بشأن تنظيم تداول الآذرة الصفراء المستوردة وتحديد أسعارها (الوقائع المصرية في ١٩٧٩/١/٢٣ — العدد ٢٠) والمعدل بالقرار رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٠ (الوقائع المصرية في ١٩٨٠/٣/١٠ — العدد ٥٨) .

— القرار رقم ١٧٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن تنظيم التصرف في المنبهات وساعات الحائط المستوردة من الصين الشعبية (الوقائع المصرية في ١٩٨٠/٧/١٣ — العدد ١٦٣) .

— القرار رقم ١٥ لسنة ١٩٨٢ بشأن تنظيم تداول وتحديد أسعار الفول المحلى والمستورد (الوقائع المصرية في ١٩٨٢/٢/٩ — العدد ٣٣) .

— القرار رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٨٢ بشأن تنظيم تداول وتحديد أسعار العدس المحلى والمستورد (الوقائع المصرية في ١٩٨٢/١١/١ — العدد ٢٤٧ تابع) والمعدل بالقرار رقم ٤١٤ لسنة ١٩٨٢ .

— القرار رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم تداول اللحوم والكبدة والدواجن المستوردة (الوقائع المصرية في ١٩٨٣/١٢/٤ — العدد ٢٧٥) .

— القرار رقم ١٣٣ (مكرر) لسنة ١٩٨٤ فى شأن تحديد أسعار بيع الأسمنت المحلى والمستورد وتنظيم تداوله (الوقائع المصرية فى ١٩٨٥/٥/٢٥ — العدد ١٢١) ، انظر القرار رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٦ فى شأن مسا يقول الى شركات الأسمنت من أسعار البيع المحددة بالقرار رقم ١٣٣ مكرر لسنة ١٩٨٤ .

— القرار رقم ٤٥٥ لسنة ١٩٨٤ بتعيين أسس تحديد أسعار التداول للحوم والكبدة والأسماك المجمدة المستوردة وتنظيم تداولها (الوقائع المصرية فى ١٩٨٤/٨/٣٠ — العدد ٢٠١) .

— القرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٨٥ بشأن تحديد أسعار بيع الزجاج

١٧٢ تموين وتسعير جبرى

المسطح الشفاف المستورد وتنظيم تداوله (الوقائع المصرية فى
١٩٨٥/٥/٢٥ - العدد ١٢١) .

— القرار رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٦ فى شأن تنظيم التصرف وتحديد
أسعار بيع عبوات واقمشة الجوت المستورد (الوقائع المصرية فى
١٩٨٦/٤/١٤ - العدد ٨٩ تايج) .

— القرار رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٨٦ بشأن بيع حديد التسليح المصلى
والمستورد طبقا لمتوسطات الأسعار ومتوسطات علامات الأقطار والنوعيات
الموضحة بالكشف المرافق للقرار (الوقائع المصرية فى ١٩٨٦/٩/٢١ -
العدد ٢١٢) .

— القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٧ بشأن تنظيم تداول وتحديد أرباح
النشأى الأسود المستورد سائبها والمعبأ محليا (الوقائع المصرية فى
١٩٨٧/٢/٢٤ - العدد ٤٧) .

٢ — أنظر قرار وزير التجارة والتموين رقم ٦٤٤ لسنة ١٩٧٦ فى
شأن تنظيم توزيع وتحديد أسعار بيع الأصناف المستوردة لحساب شركات
القطاع العام من الملابس الداخلية والجهازة والبلوفرات والبطاطين أو
غيرها من منتجات الغزل والنسيج (الوقائع المصرية فى ١٩٧٦/٥/٣١ -
العدد ١٢٦) . المعدل بالقرارات الوزارية أرقام ٩٠٨ لسنة ١٩٧٦
(الوقائع المصرية فى ١٩٧٦/٧/٢٠ - العدد ١٦٨) و ٨١١ لسنة ١٩٧٧
(الوقائع المصرية فى ١٩٧٧/٦/٢٧) و ١٠٣١ لسنة ١٩٧٨ (الوقائع
المصرية فى ١٩٧٨/٨/٣ - العدد ١٧٩) و ٢٩ لسنة ١٩٨٠ (الوقائع المصرية
فى ١٩٨٠/٢/١٩ - العدد ٤٢) و ٧٥ لسنة ١٩٨٠ (الوقائع المصرية فى
١٩٨٠/٤/٢٣ - العدد ٩٥) و ٩٩ لسنة ١٩٨٠ (الوقائع المصرية فى
١٩٨٠/٥/١٧ - العدد ١١٥) و ٢٢١ لسنة ١٩٨٠ (الوقائع المصرية فى
١٩٨٠/٩/٤ - العدد ٢٠٢) و ٢٣٧ لسنة ١٩٨٠ (الوقائع المصرية فى

١٩٨٠/٩/٨ — العدد ٢٠٦) و ٢٦٢ لسنة ١٩٨٠ — (الوقائع المصرية في
 ١٩٨٠/٩/٢٣ — العدد ٢١٩) و ٣١٤ لسنة ١٩٨٠ (الوقائع المصرية في
 ١٩٨٠/١١/١٥ — العدد ٢٥٦) و ٣٧٩ لسنة ١٩٨٠ (الوقائع المصرية في
 ١٩٨٠/١٢/٢٣ — العدد ٢٨٩) و ١٦ لسنة ١٩٨١ (الوقائع المصرية في
 ١٩٨١/١/٢٨ — العدد ٢٣) و ٣٧ لسنة ١٩٨١ (الوقائع المصرية في
 ١٩٨١/٢/٢٦ — العدد ٤٨) و ٦٩ لسنة ١٩٨١ (الوقائع المصرية في
 ١٩٨١/٤/٧ — العدد ٨١) و ٢٥٦ لسنة ١٩٨١ (الوقائع المصرية في
 ١٩٨١/٨/١١ — العدد ١٨٤) و ٣٤٧ لسنة ١٩٨١ (الوقائع المصرية في
 ١٩٨١/١٠/٢١ — العدد ٢٤٠) و ٢٤٩ لسنة ١٩٨٢ (الوقائع المصرية
 في ١٩٨٢/١٠/١٦ — العدد ٢٣٤) و ٥٧٥ لسنة ١٩٨٤ (الوقائع المصرية
 في ١٩٨٤/١١/١٧ — العدد ٢٦٢) .

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم ٢٨١ لسنة ١٩٨١

بالزام مستوردى بعض السلع الغذائية بتقديم مستوداتها
للوزارة لتحديد أسعار تداولها (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص
بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح ،

وعلى القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ بتحديد الأرباح والقرارات
المعلقة له ،

وعلى القرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تحديد نسب الأرباح لكافة
السلع المستوردة ،

وعلى قرار نائب رئيس الوزراء لشئون الاقتصادية والمالية ووزير
الاقتصاد رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠ ،

وعلى القرار رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٨١ فى شأن تقرير وسائل لتداول
السلع المستوردة ،

قصر :

مادة ١ - على مستوردى السلع الغذائية الواردة بالمادة الأولى من
القرار الوزارى رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٨١ المشار اليه التقدم الى الادارة
العامة للخبراء والتسعير بوزارة التموين والتجارة الداخلية بمستندات
الرسالة كاملة فور الافراج النهائى عنها صحيا وجبركيا لتحديد أسعار

(١) الوقائع المصرية فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٨١ - العدد ١٩٤
(تابع) .

تداولها بالحلقات المختلفة طبقا لأحكام القرار الوزارى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ والقرارات المعدلة له .

وعلى الادارة العامة المذكورة مراجعة مستندات الرسالة وتحديد أسعار تداولها خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ تقديم المستندات مستوفاة واطار مستورديها بذلك .

مادة ٢ - يحظر على المستوردين المشار اليهم بالمادة السابقة طرح تلك السلع الأسواق أو التصرف فيها بأى وجه قبل تحديد أسعار تداولها .

مادة ٣ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو احدى هاتين العقوبتين .

وفى جميع الأحوال تضبط السلع موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ

نشره ،

تحريرا فى ٢٣ شوال سنة ١٤٠١ (٢٣ أغسطس سنة ١٩٨١) .

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم ٣٤٨ لسنة ١٩٨١

بالزام مستوردى السلع الغذائية المعبأ والمطبة بإثبات سعر البيع
للمستهلك على كل وحدة (*)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص
بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح ،

وعلى القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ بتحديد الأرباح ،

وعلى القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٣ بتحديد الأرباح فى بعض السلع
وتقرير الوسائل لمنع التلاعب بأسعارها ،

وعلى القرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تحديد نسب الأرباح
لكافة السلع المستوردة ،

وعلى القرار رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٨١ فى شأن تقرير وسائل لتداول
السلع المستوردة ،

وعلى القرار رقم ٢٨١ لسنة ١٩٨١ بالزام مستوردى بعض السلع
الغذائية وتقديم مستنداتها للوزارة لتحديد أسعار تداولها ،

قرر :

١ - مادة ١ - على مستوردى السلع الغذائية المعبأ أو المعلنة الواردة
بالمادة (١) من القرار رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٨١ المشار اليه اثبات سعر البيع
للمستهلك المحدد بمعرفة الادارة العامة للخبراء والتسعير بوزارة التموين

والتجارة الداخلية طبقا للقرار رقم ٢٨١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه على كل وحدة من السلعة قابلة للتداول وذلك بطبعة على الغلاف الخارجى أو بملصق مدون بها السعر فى مكان ظاهر •

مادة ٢ - يحظر على المستوردين وتجار الجملة والتجزئة التعامل فى السلع المشار اليها بالمادة السابقة فيما بينهم أو طرحها للتداول فى الأسواق أو التصرف فيها بأي وجه قبل اثبات سعر البيع للمستهلك عليها •

مادة ٣ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه • وفى جميع الأحوال تضبط السلع موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها •

مادة ٤ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبار من ١/١/١٩٨٢ ،

تحريرا فى ٧ ذى الحجة سنة ١٤٠١ (٥ أكتوبر سنة ١٩٨١) •

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم ٢ لسنة ١٩٧١

بشأن تنظيم الاتجار فى السلع المستوردة (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين ،

وعلى البند الرابع من المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣
لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح ،
وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

قرر :

مادة ١ - يحظر على أصحاب المحال التجارية من القطاع الخاص
والمسؤولين عن ادارتها والباءة الجلائين ومن فى حكمهم أن يعرضوا للبيع
أو يحوزوا بقصد الاتجار أى مادة أو سلعة مستوردة الا اذا كانت مشتراة
من احدى انوزارات أو الهيئات أو المؤسسات أو شركات القطاع العام
للاتجار بها طبقا لأنظمة الاستيراد المعتمدة ، وذلك بموجب فواتير أو
مستندات رسمية .

ويستثنى من ذلك السلع التى يصدر بها قرار من وزير التموين
والتجارة الداخلية .

مادة ٢ - على المذكورين فى المادة السابقة الاحتفاظ بفواتير الشراء

تموين وتسعير جبرى ١٧٩

والمستندات الرسمية المشار اليها لمدة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ
صدورها .

مادة ٣ - يمنح الأشخاص المذكورون فى المادة الأولى ثلاثة شهور
من تاريخ صدور هذا القرار للتصرف فى البضائع الموجودة لديهم كمهلة
نهائية .

مادة ٤ - كل مخالفة لأحكام المادة الأولى من هذا القرار يعاقب
عليها بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة
١٩٤٥ .

وكل مخالفة لأحكام المادة الثانية من هذا القرار يعاقب عليها
بالعقوبات الواردة بالمادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠
وفى جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ
نشره .

تحريرا فى ٨ ذى القعدة سنة ١٣٩٠ (٥ يناير سنة ١٩٧١) .

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٦

بمقتضى وسائل لمنع التلاعب بأسعار بعض السلع الغذائية المستوردة (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص
بشئون التسعير انجبرى وتحديد الأرباح ،

وعلى القرار رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ،
وعلى القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ بتحديد الأرباح ،

وعلى القرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تحديد نسب الأرباح لكافة
السلع المستوردة :

وعلى قرار وزير التجارة رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ باللائحة التنفيذية
القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ، والقرارات
المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٢ بمقتضى وسائل لمنع التلاعب بأسعار
بعض السلع الغذائية والقرارات المعدلة والمكملة له ،

قرر :

مادة ١ - على مستوردى السلع الغذائية الواردة بالجدول المرافق
لهذا القرار التقدم للإدارة العامة للخبراء والتسعين بوزارة التموين

والتجارة الداخلية بمستندات الاستيراد كاملة لكل رسالة يتم استيرادها فور الافراج النهائى عنها صحيا وجمركيا لتحديد تكلفتها وأسعار تداولها وفقا لأحكام القرار الوزارى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه والقرارات المعدلة له .

وعلى الادارة العامة المذكورة مراجعة المستندات وتحديد التكلفة وأسعار التداول خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ تقديم المستندات مسفوفة واطظار المستوردين بذلك .

مادة ٢ - يحظر على المستوردين المشار انهم بالمادة السابقة وتجارة الجملة والتجزئة طرح تلك السلع بالأسواق أو التصرف فيها أى وجه قبل تحديد أسعار تداولها .

مادة ٣ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين . وفى جميع الأحوال تضبط السلع موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٤ - يلغى القرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه .

مادة ٥ - ينشر هذا اقرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر فى ١١/٣/١٩٨٦

وزير التموين والتجارة الداخلية
١٠٥٠٣٠٠ هـ محمد ناجى شنتة

جدول مرافق للقرار

رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٦

بتقرير وسائل لمنع التلاعب بأسعار بعض السلع الغذائية المستوردة

- ١ - الأبقار والأغنام الحية .
- ٢ - اللحوم البقرية والضأن المجمدة والمثلجة والمحفوطة والمصنعة بكافة أنواعها .
- ٣ - الدواجن المجمدة وأجزائها .
- ٤ - الأسماك المجمدة والمجمدة والملحة والمدخنة والمحفوطة أو المملحة .
- ٥ - الدجج بكافة أنواعه .
- ٦ - الطين السائل والمكثف والمجفف (البودرة) بكافة أنواعه .
- ٧ - البيض الطازج وبودرة البيض .
- ٨ - الزيت والمسلط الطبيعى .
- ٩ - شوربة الدواجن واللحوم المجففة .
- ١٠ - الأرناب المجمدة والبط المجمد .
- ١١ - زيت الطعام بكافة أنواعه .
- ١٢ - المسلى والزبد الصناعى .
- ١٣ - عجائن وعصير الطماطم .
- ١٤ - الشاى المعبأ .
- ١٥ - البن الأخضر والمطحون والمصنع بكافة أنواعه .
- ١٦ - الكاكاو .
- ١٧ - القرفة والقرنفل والحبان .
- ١٨ - الفلفل الأسود .
- ١٩ - السكر الخام والمكرر بكافة أنواعه .
- ٢٠ - السمسم والعسل والبقول .

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٨٦

بالزام مصلحة الجمارك بخطط وزارة التموين والتجارة الداخلية
ببيانات عن كافة رسائل السلع المستوردة (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين ،

وعلى القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ بشأن تحديد الأرباح والقرارات
المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٦ بتقرير وسائل لمنع التلاعب بأسعار
بعض السلع الغذائية ،

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

قرر :

مادة ١ - على مصلحة الجمارك بخطط الادارة المركزية للرقابة
والخبراء والتسعير بوزارة التموين والتجارة الداخلية ببيان عن كافة
الرسائل المستوردة وفقا للنموذج المرافق لهذا القرار خلال موعده
أستوعب من تاريخ وصول كل رسالة .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات
الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويصله به من
تاريخ نشره ،

صدر فى ١١/٥/١٩٨٦

نموذج «رأفق للتقارير

رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٨٦

أخطار من وصول رسالة سلامة مستوردة

اسم المستورد :
عنوانه :
اسم المورد :
بلد المنشأ :
السلعة :
الكمية :
المبوبات :
الموافقة الاستيرادية رقم بتاريخ / / ١٩٨ بمبلغ
الاعتماد المستندى رقم بتاريخ / / ١٩٨ بمبلغ بنك
الفاكورة الخارجية رقم بتاريخ / / ١٩٨ بمبلغ
تاريخ الورود : / / ١٩٨ تاريخ الافراج النهائى : / / ١٩٨
اقرار جمركى رقم بتاريخ / / ١٩٨

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم ٤٩١ لسنة ١٩٨٦

بالزام منتجى ومستوردي وتجار الجملة فى السلع المستوردة
بالاخطار عن بياناتها وقيدما فى السجلات (١' ٢)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطدع على الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين وتعديلاته ،

وعلى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير
الجبرى وتحديد الأرباح وتعديلاته ،

وعلى القانون رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الدفاتر التجارية المعدل
بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٤ ،

وعلى القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ فى شأن تحديد الأرباح والقرارات
المعدة له ،

وعلى القرار رقم ١١ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات
ومستندات النقل الخاصة بمواد التموين ،

وعلى القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تخزين بعض المواد ،

وعلى القرار رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام القرار رقم
٥٤ لسنة ١٩٥٦ ،

(١) الوقائع المصرية فى ١٩٨٦/٩/٢٩ - العدد ٢١٩ تابع .

(٢) صدر قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٢١٦ لسنة ١٩٨٧

(الوقائع المصرية فى ١٩٨٨/٣/٣١ - العدد ٧٨ تابع) ونص فى مادته
الاولى على ما يأتى : « يعمل بأحكام القرار رقم ٤٩١ لسنة ١٩٨٦ المشار
اليه اعتبارا من أول يونيه سنة ١٩٨٨ » .

١٨٦ تموين وتسعين جبرى

وعلى القرار رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٦ بإضافة بعض المواد الى الجدول المرافق لقرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ ،

وعلى القرار رقم ٣٢٧ لسنة ١٩٥٦ بإضافة القطن الطبي والأسمت الأبيض المستورد الى الجدول المرافق للقرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ ،

وعلى القرار رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تخزين الأدوية الجاهزة وتعديل الجدول المرافق للقرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ ،

وعلى القرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ ،

وعلى القرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تخزين الأدوية الجاهزة وتعديل الجدول المرافق للقرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ ،

وعلى القرار رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٨ بتعديل المادة ١ من القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ وتعديل الجدول المرافق للقرار المذكور ،

وعلى القرار رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٨ بإضافة الزجاج المسطح بكافة أنواعه ومقاساته الى الجدول المرافق بالقرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ ،

وعلى القرار رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٠ بإضافة اطارات السيارات الجديدة الداخلية والخارجية ومواسير الحديد المجلفنة والسوداء ولوازمها الى الجدول المرافق للقرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ ،

وعلى القرار رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تنظيم تداول البانيوهات ،

وعلى القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ بإدراج اطارات الجرارات الى الجدول المرافق للقرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ ،

وعلى القرار رقم ٢١٥ لسنة ١٩٧٢ بشأن الاخطار عن حركة بعض السلع ،

تموين وتسعير جبرى ١٨٧

وعلى القرار رقم ٣١٠ لسنة ١٩٨٤ بإضافة بند جديد للجدول المرافق
للقرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ ،

وعلى القرار رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٦ بشأن تقرير وسائل لمنع التلاعب
بأسعار بعض السلع الغذائية ،

وعلى القرار رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٦ بتعديل بعض أحكام القرار رقم
١٨٠ لسنة ١٩٥٠ ،

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

قصر :

مادة ١ - على المستوردين وتجار الجملة في كافة السلع المستوردة
أخطار الادارة المركزية للرقابة والخبراء والتسعير بوزارة التموين والتجارة
الداخلية ببيان شهرى عما يستوردونه أو يوزعونه منها وفقا لنموذج رقم
(١) المرافق لهذا القرار .

وبالنسبة لمنتجى ومستوردى وتجار الجملة للسلع المبينة بالكشف رقم
(٣) المرفق أو بعضها فعليهم أخطار الادارة العامة للتسويق ببيان شهرى
وفقا للنموذجين المرفقين رقمى ١ ، ٢ وعليهم أخطار مديريات التموين
والتجارة الداخلية بالمحافظات المختصة ببيان شهرى عن حركة الانتاج
والاستيراد والتوزيع والرصيد أول كل شهر وذلك بالنسبة للسلع الواردة
بالكشف المرفق رقم (٤) .

ويتم الاخطار باليد أو بموجب كتاب موصى عليه مصحوبا بعلم
الوصول في موعد لا يتجاوز اليوم الخامس عشر فى الشهر التالى للانتاج
أو الاستيراد و التوزيع .

مادة ٢ - على الأشخاص المشار اليهم فى المادة السابقة أمساك سجلات
معتمدة من مديرية التموين والتجارة الداخلية بالمحافظة المختصة يثبتون

فيها بصفة منتظمة الكميات المنتجة و المستوردة و الموزعة من كل سلعة
ويمكن وجودها والكميات المبعة واسم وصفة وعنوان المشتري ويجب أن
تكون البيانات المثبتة مطابقة للاخطارات المرسله ولا يجوز الكسـط أو المحو
أو التحشير ويتم تصحيح البيان الخاطيء بالمداد الأحمر .

ويقوم مقام هذه السجلات ما يكون لدى المذكورين من دفاتر وسجلات
منتظمة ومعتمدة من جهات حكومية أخرى متضمنة البيانات السابقة .

مادة ٣ - على المذكورين بالمدة الأولى الاحتفاظ بالسجلات المشار
اليها في المادة السابقة في مقام أعمالهم لمدة خمس سنوات من تاريخ آخر
تقيد فيها .

مادة ٤ - على الادارة المركزية للرقابة والخبراء والتسعير ، والادارة
المركزية للتجارة الداخلية كل حسب اختصاصها امسك سجل تقيد فيه
كافة البيانات المتعلقة بحركة تداول السلع ومدى توافرها في الأسواق من
واقم اخطارات المستوردين وتجار الجملة .

مادة ٥ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس لمدة
لا تتجاوز ستة اشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز خمسمائة
جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين وإذا تضمن الاخطار مخالفة للأحكام
المنظمة للتسعير الجبرى وتحديد الأرباح يعاقب عليها بالعقوبات المقررة
بالمادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه .

مادة ٦ - تحذف السلع التالية من النجدول المرفق للقرار رقم ٥٤
لسنة ١٩٥٦ المشار اليه :

اطارات السيارات الجديدة الداخلية والخارجية بالسدد - النعم
المستورد بأنواعه المختلفة - الإسمنت البورتلاندى الحصى العساذى
والسريع يانثك المستخدم في أعمال المبانى والخراسانات بجميع أنواعها

بالطن — الحديد المبروم بالطن المترى — الطوب الرهلى بالآلاف — الخشب
البياض والفلىرى والسويدى المستخدم فى الجانى بالتر المكب — التصدير
النفى بالطن — أجنة الخيش ٢١/٤ ليرة ، ٣ ليرة و ٣١/٤ ليرة ، ٥ ليرة —
قماش التهسيان ٧١/٢ أونز ، ١٠ أونز .

مادة ٧ — تلغى المادة ٢ من القرار رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٦. والمادة ٢ من
القرار رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٨ المشار اليهما .

مادة ٨ — تلغى القرارات أرقام ٨٩ لسنة ١٩٥٦ ، ٣٢٧ لسنة ١٩٥٦ ،
٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ ، ١٠٩ لسنة ١٩٥٧ ، ١٤٣ لسنة ١٩٥٨ ، ٧٦ لسنة ١٩٦٠ ،
٢٣٩ لسنة ١٩٦٠ ، ٩٢ لسنة ١٩٦٣ ، ٢١٥ لسنة ١٩٧٢ ، ٣١٠ لسنة
١٩٩٤ كمسا يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ٩ — ينشر هذا القرار فى اللوائح المصرية ، ويحل به اعتبارا
من ١/١/١٩٨٧ ،

تخريرا فى ٢٩/٩/١٩٨٦

نموذج رقم (١) موافق للقرار رقم ٤٩١ لسنة ١٩٨٦

اسم المنظمة / الشركة _____
 القطاع : عام / خاص / استثماري / تعاوني _____
 الهيئة التابعة لها _____
 رقم القيد في السجل التجاري _____
 اسم المدير المسؤول _____
 بيان حركة الاستيراد والبيعات خلال شهر _____ سنة ١٩ _____
 اسم الصنف : _____

تفاصيل	للجملة	سعر بيع الوحدة	سعر بيع الوحدة للمستهلك	سعر بيع الوحدة للتجزئة	تكلفة استيراد الوحدة	تاريخ ورود المخازن	تاريخ الافراج النهائي	تاريخ فتح الاعتماد	الكمية	الماركة والعلامة المميزة	الوحدة	تفاصيل
جنيه	قروش	جنيه	قروش	جنيه	قروش							

المبيوعات

اسم الصنف :

تاريخ البيع	أقصى سعر البيع للمستهلك	رقم الفاتورة واسم المشتري	اجمالي القيمة	سعر بيع الوحدة	الكمية	الماركة والعلامة المميزة	بيان الصنف
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				
قروش	جنيه	قروش	جنيه				

تمويل وتسعير جبري

141

2.

اسم المشتاة / الشركة
القطاع : عام / خاص / استثماري / تعاوني
الهيئة التابعة لها
رقم القيد في السجل التجاري
اسم المدير المسؤول

[illegible]

كشف رقم (٣)

مرفق للقرار رقم ٤٩١ لسنة ١٩٨٦

ببيان السلع التى يتم الاخطار عن بياناتها الى الادارة العامة للتسويق
بوزارة التموين والتجارة الداخلية

السلعة	الوحدة	السلعة	الوحدة
اولا - مجموعة السلع الهندسية :		ثلاجات كهربائية	بالعدد
سيارات ركوب	بالعدد	غسالات كهربائية	»
سيارات لورى	»	مكائن كهربائية	»
جرارات	»	سخانات بالكهرباء	»
موتوسيكلات	»	سخانات بالبوغاز	»
دراجات	»	سخانات شمسية	»
اطارات كاوتش بانواعها		أفران ومواقد بوتاجاز	»
(كل على حدة)	»	دفايات بكافة أنواعها	»
بطاريات سائلة	»	أجهزة تسجيل	»
ماكينات خبابة (منزلية		أجهزة تكييف	»
/ صناعية)	»	محركات كهربائية	»
عدد يدوية تدار بالكهرباء	»	اسلاك وكابلات كهربائية	بالطن
لمبات فلورسنت	»	أجهزة مطبخ كهربائية	بالعدد
لمبات كهربائية عادية	»	شفاطات هواء كهربائية	»
لمبات كهربائية أخرى	»	بانواعها	»
أدوات كهربائية للمباني	»	ثانيا - مجموعة السلع الكيماوية :	
مراوح كهربائية بانواعها	»	ليتسـوبون (٣٠ ٪	
مكاوى كهربائية	»	أكسيد زنك (بالطن
أجهزة تليفزيون	»	جمالكا	»
أجهزة راديو/تسجيل	»	أكاسيد حديد تركييبية	»
		(سلاقون)	»
		زيت ترينيتينا	»
		أزرق زهرة	»

السلعة	الوحدة	السلعة	الوحدة
نحاس أصفر وأحمر		زيت بذر الكتان المغلى	بالطن
بتشكيلاته	بالطن	الفراء العظمى والحمص	»
الألومنيوم بتشكيلاته	»	زيت وشمع البرافين	»
القصدير ، الرصاص	»	القفونيتية	»
الصاج بأنواعه	»	الصودا الكاوية	
عدد يدوية ومعدات الورش	بالعدد	(صلبة ، سائلة ، قشور)	»
أسيخ اللحام بأنواعها	بالطن	الصودا آش	»
الاسلاك المعدنية	باللفة	الفانيليا	»
بأنواعها	وبالطن	الفازلين	»
أقفال وكوالين بأنواعها	بالدسته	الأصباغ	»
		كيمياويات الديباغة	»
رابعا - مجموعة السلع		غاز الفريون (بأنواعه)	»
الاستهلاكية :		نفثالين	»
(أ) أدوات منزلية :		مبيدات حشرية	
زجاجية (اكواب ،		(كل صنف على حدة)	»
كاسات)	بالعدد	مستلزمات وكيمياويات	بالعدد
صينى وخزف (ورسلين	بالطقم	تصوير (ورق حساس	أو
وفيانس)	وبالقطعة	أفلام بأنواعها (ورق	بالطن
ميلامين	بالطقم	حائط بأنواعه	
وبالقطعة		بويات مجهزة « كل نوع	
أدوات مائدة		على حدة «	
(شوئ ، ملاعق ، سكاكين)	بالدسته	(اللاكيات)	بالكيلو
(ب) مجموعة الأجهزة			
المكتبية والأدوات		ثالثا - مجموعة السلع	
الكتابية :		المعدنية :	
آلات كاتبة وحاسبة وتسجيل			
نقد (كل على حدة)	بالعدد	الحديد التجارى والكريتال	بالطن
قطع غيار هذه الآلات	»	مسامير وصواميل الصلب	
أدوات كتابية وهندسية	بالعدد	بأنواعه	»
«علية»		الصلب بأنواعه	»

السلعة	الوحدة	السلعة	الوحدة
(ج) مجموعة الورق والكرتون :		سادسا - مجموعة مواد البناء والحراريات:	
اوراق الكتابة والطباعة بأوزانه وأنواعه المختلفة (كل على حدة)	بالطن	الاسمنت بجميع أصنافه	بالطن
اوراق الفلواتعبئة بأنواعه وأوزانه المختلفة (كل على حدة)	»	حديد التمليح (كل قطر على حدة)	بالطن
الكرتون بأوزانه وأنواعه المختلفة (كل على حدة)	»	مواسير الحديد المجلفنة (كل قطر على حدة)	بالمتر الطولى
(د) سلع استهلاكية أخرى :		الزجاج المسطح الشفاف	بالمتر المربع
بطاريات جافة بأنواعها المختلفة (كل على حدة)	بالقطعة	والسبك	
خامسا - مجموعة الجلود الخام والمذبوغة :		الجبس والمصيص	بالطن
* جلود خام (كل على حدة)	بالعدد	المواسير الزهر	بالقطعة
* جلود مذبوغة (كل على حدة)	قدم/طن	الخشب بجميع أنواعه	بالمتر
* جلود خفيفة ووجه وقشرة ، جلود نعلات ، ألياف جلود	الواح	الأدوات الصحية والقيشاني	بالقطعة
		والسيراميك	
		(كل صنف على حدة)	بالطقم

كشف رقم (١)

مرافق للقرار رقم ٤٩١ لسنة ١٩٨٦
بيان بالملع التى يتم الاخطار عن بياناتها
الى مديريات التموين والتجارة الداخلية المختصة
بالاضافة الى الادارة العامة للتسويق
بوزارة التموين والتجارة الداخلية

الوحدة	السلعة
بالطن	القصدير
»	الصودا الكاوية (صلبة ، سائلة ، قشور)
	أوراق الكتابة والطباعة بأنواعه وأوزانه المختلفة
»	(كل على حدة)
»	أوراق اللف والتعبئة بأنواعه وأوزانه المختلفة
»	الكزتون بأنواعه وأوزانه المختلفة (كل على حدة)
بالمتر المربع السمك	الزجاج المسطح الشفاف
بالمتر المربع والسمك	الزجاج المسطح المنقوش
بالعدد	اطارات الكاوتش بأنواعها المختلفة (كل على حدة)

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٧

بتحديد عناصر التكلفة الاسترادية التى تتخذ أساسا لحساب

نسبة الربح المقررة فى تجارة السلع المستوردة من المناطق

الحرّة (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص
بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح ،

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الخاص باستثمار رأس المال
العربى والأجنبى والمناطق الحرّة ،

وعلى القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ يتمديد الأرباح والقرارات
المعدنة له ،

وعلى قرار وزير التجارة رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ بثلاثحة التنفيذية
للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٦ بتقرير وسائل لمنع التلاعب بأسعار
بعض السلع الغذائية المستوردة ،

وعلى القرار رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٦ بتعديل بعض أحكام القرار رقم
١٨٠ لسنة ١٩٥٠ ،

قرر :

مادة ١ - مع عدم الإخلال بأحكام القرارين رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠

المعدل بالقرار رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٦ ورقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٦ المشار إليها -
تحدد عناصر التكلفة الاستيرادية التى تتخذ أساسا لحساب نسب الربح
المقررة فى تجارة السلع المستوردة من المناطق الحرة - بجمهورية مصر
العربية على النحو التالى :

١ - ثمن البضاعة ويسترشد فى تحصيله بالسعر المدرج بالفاتورة
الخارجية المعتمدة من بلد المصدر والمصدق عليها من السفارات والقنصليات
بالخارج حسب الأحوال ، وبمقتير مصلحة الجمارك المصرية ، والأسعار
العالمية السائدة ، وأسعار استيراد - الجهات الأخرى وذلك على أساس
سعر صرف العملات الأجنبية المعلن من البنك المركزى المصرى يوم فتح
الاعتماد بالنسبة للغطاء النقدي . ويوم صدور كتاب من البنك المفتوح
لديه الاعتماد الى الجمرک المختص بتداول المستندات أو ضمان السداد
حسب الأحوال بالنسبة لنهاى الثمن ويضاف الى ذلك مبلغ اثنى عشرة
جنيها عن كل طن قائم مقابل مصروفات التخزين بالمنطقة الحرة .

٢ - مصاريف البريد والبرقيات والتلکس وفتح الاعتماد .

٣ - الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم والنفقات برسم الوارد
التي يتحملها المستورد داخل الدائرة الجمركية من واقع المستندات الصادرة
من الجهات الرسمية التى لا يكون أداؤها راجعا لخطأ من المستورد .

٤ - عمولة تخليص البضاعة بنسبة قدرها نصف فى المائة من قيمة
البضاعة المحددة بالبند (١) بعد أدنى قدره مائتى جنيه وحد أقصى قدره
ألف جنيه .

٥ - قيمة العينات التى تسحبها الجهات الرسمية على أساس السعر
المحدد بالبند (١) .

٦ - مصاريف النقل الداخلى من المنطقة الحرة حتى مخازن المستورد

١٩٨ تموين وتسعير جبرى

فى منطقة مركزه الرئيسى وفقا للسجل التجارى وذلك من واقع المستندات التى تقدم منه ولو كانت صادرة من القطاع الخاص بشرط ألا تجاوز الزيادة فى فئات النقل ٥٪ من فئات القطاع انعام المختص .

ويضاف الى عناصر التكلفة المشار اليها مقابل لتغطية الأعباء الإضافية الأخرى عن المصروفات غير المنظورة تتولى تحديده اللجنة المشكلة بهوجب المادة (٣) من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المعدلة بالقرار رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٦ المشار اليهما .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية * ويعمل به من تاريخ نشره “

تحريرا فى ١٦/٢/١٩٨٧

وزير التموين والتجارة الداخلية

١٠١ د / محمد جلال الدين أبو الذهب

خامسا - فى القانون رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٥٦

قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٥٦

باستثناء بعض المواد التموينية من أحكام التسعير الجبرى (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص
بشئون التموين ونحديد الأرباح والقوانين المعدلة له ،
وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - يجوز تصدير المواد التموينية الفائضة عن حاجة الاستهلاك
المحلى بأسعار تزيد على سعرها الجبرى (٢) .

-
- (١) الوقائع المصرية فى ٥ أغسطس سنة ١٩٥٦ - العدد ٦٢ مكرر .
(٢) صدر قرار وزير التموين رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بالمواد التموينية
التي ينطبق عليها القرار بقانون رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٥٦ الخاص باستثناء
بعض المواد التموينية من أحكام التسعير الجبرى (الوقائع المصرية فى
٢٧/٨/١٩٥٦ - العدد ٦٩ ملحق) ، وقد نصت مادته الاولى على ما يأتى :
مادة ١ - تنفيذاً لأحكام المادة الاولى من القرار بقانون رقم ٢٩٧ لسنة
١٩٥٦ المشار اليه . يجوز تصدير السلع الآتى بيانها بأسعار تزيد عن
التسعير الجبرى ويضاف الفرق لصالح الخزنة العامة :
الكسب - الردة - الخيش المصنع وغير المصنع .
والسلع الاخيرة مضافة بقرار وزير التموين رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦٥ « .
(الوقائع المصرية فى ٦/٧/١٩٦٥ - العدد ٤٣) .

٢٠٠ تموين وتسعير جبرى

على أنه بالنسبة الى السلع التى تعين بقرار من وزير التموين والتى تقوم فيها الحكومة بالتصدير مباشرة أو بالتصريح بالبيع لحساب التصدير فان الفرق يضاف لصالح الخزنة العامة .

ويعتبر صحيحا ما تم تحصيله من فروق قبل العمل بهذا القرار بقانون .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

يضمم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،،

القسم الثالث

في هيئات وأجهزة ولجان التموين والتسعير الجبرى

أولا - في الهيئة العامة للسلع التموينية

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١١٨٩ لسنة ١٩٦٨

بإنشاء الهيئة العامة للسلع التموينية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ،

وعلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن القواعد الواجب اتباعها
في الميزانيات المستقلة أو الملحقة ،

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة ،

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام المساهمة
المدنيين بالدولة ،

وعلى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ فى شأن إنشاء الجهاز المركزى
للمحاسبات .

وعلى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تنظيم مراقبة حسابات
المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والمنشآت التابعة لها ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - تنشأ هيئة عامة تتبع وزير التموين والتجارة وتدعى « الهيئة العامة للسلع التموينية » ويكون مركزها الرئيسى مدينة القاهرة .

مادة ٢ - غرض الهيئة توفير للحاصل والمواد والسلع التموينية والاستهلاكية التى يصدر بتحديددها قرار من وزير التموين والتجارة الداخلية (١) سواء من الانتاج المحلى أو بالاستيراد وما يتعلق بذلك من عمليات النقل فى الداخل والتخزين والتوزيع .

(١) صدر قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٠ فى شأن تحديد المحاصيل والسلع التموينية والاستهلاكية التى تتعامل فيها الهيئة العامة للسلع التموينية وفيما يلى نصه :

مادة ١ - تختص الهيئة العامة للسلع التموينية بالتعامل فى المحاصيل والسلع التموينية الآتية :

١ - الحبوب والبقول ومنتجاتها (القمح - الدقيق - الأذرة - العدس - الفول - السمسم - الفاصوليا - اللوبيا) .

٢ - الشاي - البن - السكر .

٣ - الزيوت - الشحوم - المسلى - الألبان ومنتجاتها .

٤ - المواشى والأغنام واللحوم والدواجن .

٥ - أقمشة وعبوات الجوت الثقيلة والهشيان المستوردة .

٦ - قضدير - كلوريد أمونيوم - جمالكا - بطاريات جافة - ورق - أرز لشعير .

٨ - اللحوم المحفوظة - الأسماك المحفوظة ، أسماك مجمدة وممدخنة - عجوة ، توابل وعطارة مختلفة ، زيتون أسود ، منوعات غذائية مختلفة .

٩ - أخشاب .

١٠ - القمح .

١١ - صابون التواليت والغسيل .

مادة ٢ - يلغى القرار رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه .

[البنود من ٥ الى ١١ مضافة بالقرارات الوزارية أرقام ٢٦٥ لسنة ١٩٧٠ (الوقائع المصرية - العدد ١٩١ فى ١٩٧٠/٨/٢٣) ، ٣٨ لسنة

مادة ٣ - تتكون الموارد المالية للهيئة من :

- ١ - الاعتمادات التى تقررها الدولة .
- ٢ - إيرادات السلع التموينية الناتجة عن نشاط الهيئة .
- ٣ - ما تحصل عليه الهيئة من قروض وتسييلات ائتمانية سواء من الحكومة أو من البنك المركزى أو من البنوك المحلية أو الموردين أو البنوك والجهات الأجنبية .
- ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد الأموال التى تدخل فى الميزانية الافتتاحية للهيئة .

مادة ٤ - للهيئة فى سبيل تحقيق أغراضها :

- ١ - شراء كل أو بعض المحاصيل التموينية من المنتجين عن طريق الحيازة أو بالشراء الاختيارى فى الحدود التى تصدر بها قراراته وزير التموين والتجارة الداخلية .
- ٢ - شراء كل أو بعض الانتاج المحلى من المواد والسلع التموينية .
- ٣ - العمل على استيراد المواد والسلع التموينية من الخارج ، بالاتفاق مع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وفقا للقواعد المنظمة لذلك ، ومتابعة تنفيذ عقود الاستيراد ووضع البرامج التنفيذية والزمنية لتوفير هذه المواد والسلع فى مواسم طلبها .
- ٤ - العمل على تشوين ونقل وتوزيع المحاصيل والسلع والمسواد التموينية سواء المشتراة من السوق المحلى أو المستوردة من الخارج .

(الوقائع المصرية - العدد ٥٧ فى ١٩٧٢/٣/١٢) ، ١٩٨ لسنة ١٩٧٢
 (الوقائع المصرية - العدد ١٨١ فى ١٩٧٢/٨/٨) ، ٢٨٦ لسنة ١٩٧٣
 ١٩٧٢ (الوقائع المصرية - العدد ٤١ فى ١٩٧٢/٢/٢٢) ، ٦٨ لسنة ١٩٧٢
 (الوقائع المصرية - العدد ٢٠١ فى ١٩٧٣/١/٥) ٤ .

٥ - موازنة أسعار السلع التموينية باستخدام حصيلة الزيادة في أسعار بعضها لأحد «زيادة أسعار البعض الآخر أو خفضها» في حدود القرارات التى تصدر من وزير التموين والتجارة الداخلية بتحديد الأسعار .

وينشأ لهذا الغرض حساب مستقل .

٦ - تقديم الاقتراحات التى تراها كفيلة بتنظيم تداول المواد والسلع التموينية والاستهلاكية الى وزير التموين والتجارة الداخلية .

٧ - تقديم الاقتراحات المتصلة بتحديد مواصفات ومعايير المواد والسلع التموينية والاستهلاكية للسلطات المختصة ، ومباشرة عمليات والمراجعة الفنية لتأكد من مطابقة السلع المستوردة أو المنتجة محلياً للمواصفات المقررة .

٨ - تقديم الاقتراحات الخاصة بتحديد أسعار المواد والسلع التموينية أو تعديلها الى وزير التموين والتجارة الداخلية .

مادة ٥ - يشكل مجلس ادارة الهيئة على الوجه الآتى :

وزير التموين والتجارة الداخلية .

نائب رئيس مجلس ادارة الهيئة .

نائب محافظ البنك المركزى .

رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للتجارة .

رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية .

رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى .

رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى .

رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للائتمالى الزراعى

والتعاونى .

- وكيل وزارة الصناعة
- وكيل وزارة الزراعة
- وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية
- وكيل وزارة الخزانة

عضوين من ذوى الخبرة يصدر بتعيينهما قرار من رئيس الجمهورية
بناء على ترشيح وزير التموين والتجارة الداخلية •

مادة ٦ - يعين نائب رئيس مجلس ادارة الهيئة بقرار من رئيس الجمهورية ، ويرأس مجلس الادارة في حالة غياب الرئيس ويتولى الاختصاصات التى يفوضه فيها مجلس الادارة أو رئيسه : كما يتولى الاشراف على جهاز الهيئة وتكون له بالنسبة لشئون العاملين السلطات المخولة للوزير •

مادة ٧ - تتبع الهيئة فى أنظمتها المالية والادارية طرق الادارة والاستغلال المناسبة لرفق التموين وفقا للائحة التى يضعها مجلس الادارة •

وتكون للهيئة ميزانية خاصة يتم وضعها دون التتقيد بأحكام المواد ٢ ، ٣ ، ٤ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه وكل ذلك مع عدم الاخلال بروتابة انجهاز المركزى للحسابات على الحساب الختامى والميزانية الخاصة بالهيئة •

مادة ٨ - تحمل الهيئة محل وزارة التموين والتجارة الداخلية فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات ناشئة عن عقود أبرمتها الوزارة مما أصبح يدخل فى اختصاص الهيئة وفقا لأحكام هذا القرار •

وتتال الاعتمادات المالية الخاصة بنلك المقود الى ميزانية الهيئة •

٢٠٦ تموين وتسعير جبرى

مادة ٩ - يصدر وزير التموين والتجارة الداخلية للقرارات الخاصة
بنتل العاملين الذين تتعلق أعمالهم باختصاصات الهيئة ويكون نقلهم الى
الهيئة بدرجاتهم من وزارة التموين والتجارة الداخلية والمؤسسات والوحدات
الاقتصادية التابعة لها ، بموافقة وزارة الخزانة والجهاز المركزى للتنظيم
والادارة .

مادة ١٠ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ،،

صدر بمراسمة الجمهورية فى ٢٩ ربيع الاخر سنة ١٣٨٨ (٢٥ يوليه
سنة ١٩٦٨) .

ثانياً - فى جهاز تخطيط الاسعار

قرار وزير الدولة للتخطيط

رقم ١ لسنة ١٩٧٣

بشأن تنظيم جهاز تخطيط الاسعار (١)

وزير الدولة للتخطيط

بعد الاطلاع على لقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشأن التسعير الجبرى
وتحديد الأرباح *

وعلى لقانون رقم ٣٣٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن التخطيط القومى والمتابعة،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢٩ لسنة ١٩٦٠ بشأن الخطة
العامة للدولة ومتابعة تنفيذها ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠١٧ لسنة ١٩٧١ بإنشاء جهاز
تخطيط الاسعار ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٦٣ لسنة ١٩٧٢ بأشراف وزير
الدولة للتخطيط على جهاز تخطيط الاسعار ومعه التخطيط القومى ،

(١) اللوائح المخرية فى ١٧ مارس سنة ١٩٧٣ - العدد ٥٨

وعلى المذكرة بشأن جهاز تخطيط الأسعار التى أقرها مجلس الوزراء بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٢ ،

قرار :

مادة ١ - يتولى رئيس الجهاز تمثيله فى صلاته بالهيئات والأشخاص الآخرين وأمام القضاء ، ويكون مسئولا عن تنفيذ السياسة الموسوعة لتحقيق أغراض الجهاز وإدارة شؤونه وفقا للتواعد التى يحددها هذا القرار .

مادة ٢ - يعاون رئيس الجهاز فى عمله نائبان يصدر بتعيينهما قرار من رئيس الجمهورية متضمنا تحديد المرتب أو الفئة المالية ، ويتولى كل نائب رئيس مسؤولية الاشراف على عدد من شعب الجهاز .

مادة ٣ - يشكل مجلس للجهاز برئاسة رئيسه وعضوية :

(أ) نائبى الرئيس .

(ب) ممثل عن كل من : وزارة التخطيط ، وزارة الخزانة - وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، وزارة الصناعة والبتروك والثروة المعدنية ، وزارة الزراعة ، وزارة التمرين والتجارة الداخلية ، وزارة النقل ، وزارة النقل البحرى ، وزارة للكهرباء ، وزارة الاسكان والتشييد ، الجهاز المركزى للتعبة العامة والاحصاء ، معهد التخطيط القومى ، البنك المركزى .

(ج) عدد لا يتقل عن ثلاثة من رؤساء انشعب الجهاز يصدر بتعيينهم قرار من الوزير •

(د) عدد لا يزيد عن خمسة من أصحاب الخبرة وأساتذة الجامعات والمشتغلين بالبحث العلمى يصدر بتعيينهم قرار من الوزير المشرف على الجهاز وذلك لمدة سنتين قابلة للتجديد •

ويدعو المجلس الى جلساته ممثلا عن أى وزارة أخرى عند مناقشة الأسعار التى تدخل فى اطار مسؤوليتها •

وفى حالة غياب الرئيس يرأس الاجتماع نائبيه •

مادة ٤ - يتولى مجلس الجهاز مناقشة واقرار برامج عمل الجهاز ، وينظر فى نتائج أعماله ودراساته ويبدى انراى فيما يقترحه من سياسات سعرية وتوصيات تتعلق بالتكاليف وغيرها • ويكون أداة صلة مستمرة بين الجهاز والوزارات والهيئات المعنية مباشرة بمشكلات الأسعار •

ويجتمع المجلس بدعوة من رئيس الجهاز أو أقدم نائبيه فى حالة غيابه مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل • ولا يصح انعقاده الا بحضور نصف أعضائه وتصدر القرارات بأغلبية الحاضرين وتصبح نافذة باعتمادها من الوزير المشرف على الجهاز •

مادة ٥ - تشكل لجنة تنفيذية للجهاز برئاسة رئيسه وعضوية نائبيه ورؤساء الشعب وأمين عام الجهاز •

وتختص اللجنة التنفيذية بما يلى :

- ١ - رسم السياسة العامة لسير العمل فى الجهاز •
- ٢ - وضع برامج العمل فى الجهاز وشعبه المختلفة •

٢١٠ تموين وتسعير جبرى

٣ - النظر فى سير العمل بمختلف الشعب وتنظيمه •

٤ - اصدار انتكليفات المجددة الى الشعب ، ومتابعة تنفيذ هذه
التكليفات فى توقيتاتها •

٥ - اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتذليل كافة الصعوبات من تنظيمية
وادارية وغيرها وخاصة المتعلقة بانتظام وسرعة تدفق البيانات سواء من
الجهات الخارجية الى الجهاز أو الى مختلف شعبه وبين هذه الشعب
بعضها البعض •

٦ - متابعة تنفيذ توصيات مجلس الجهاز التى تم اعتمادها من
الوزير •

٧ - وضع وتنفيذ البرامج الرامية لرفع الكفاءة الفنية لأعضاء الجهاز
وتدبير احتياجاتهم من الدراسات العلمية والبرامج التدريبية والخبراء
المحليين والأجانب •

٨ - اصدار القرارات التنظيمية بشأن تعيين العاملين بالجهاز وترقياتهم
وعلاواتهم وحوافزهم المادية •

وتجتمع اللجنة التنفيذية مرتين كل شهر على الأقل بدعوة من رئيس
الجهاز أو أقدم نائبيه فى حالة غيابه أو أقدم رئيس شعبه فى حالة غيابهما
وتصدر اللجنة قراراتها بأغلبية الحاضرين بشرط حضور نصف أعضائها
وترفع قراراتها الى الوزير المشرف على الجهاز لاعتمادها •

مادة ٦ - يتكون الجهاز من ثلاث شعب نوعية وثلاث شعب فنية
ويشرف على كل مجموعة منها أحد نائبي الرئيس ، وكذلك من أمانة عامة
تتبع رئيس الجهاز •

مادة ٧ - تتولى الشعب النوعية جمع وتحليل البيانات المتعلقة

بالأسعار وببناء جداول مدخلات ومخرجات لمختلف الأنشطة والسلع واستخراج المعاملات الفنية للانتاج .

مادة ٨ - تتكون الشعب النوعية في ضوء تقسيم السلع والخدمات الى مجموعات متجانسة وفقاً لطبيعة استخدامها في مجرى الانتاج من شعبة للسلع الانتاجية وأخرى للخدمات الانتاجية وثالثة للسلع الاستهلاكية والخدمات الشخصية .

مادة ٩ - تتولى شعبة السلع الانتاجية دراسة وتحليل أسرار كل ما يدخل في انتاج السلع والخدمات وهي تنقسم الى الاذوات الأربع التالية :

الطاقة المحركة - المواد الأولية - السلع الوسطية وغير المتناهية الصنع - السلع الاستثمارية .

مادة ١٠ - تتولى شعبة الخدمات الانتاجية دراسة وتحليل أسعار الخدمات التى تؤدى للانتاج حتى يصل الى المستهلك وهي تنقسم الى الادارات الأربع التالية :

النقل - التجارة الداخلية (وتشمل التخزين) - الخدمات المالية - خدمات المعرفة .

مادة ١١ - تتولى شعبة السلع الاستهلاكية والخدمات الشخصية دراسة وتحليل أسعار البيع للمستهلك وميزانية الأسرة وانماط الاستهلاك وهي تنقسم الى الادارات الخمس التالية : السلع الغذائية - الملابس والمنسوجات والأحذية - السلع الهندسية - السلع الدوائية والكيمياوية - الخدمات الشخصية .

مادة ١٢ - تختص الشعب الفنية بلجراء البحوث والدراسات الخاصة بالتكاليف وتنسيق نظمها وترشيد حساباتها واستخراج التكاليف المتوسطة

٢١٢ تموين وتسعير جبرى

والنمطية وكذلك باقتراح انسياسات السعيرية للمدى القصير والتنبؤ
باتجاهات الاسعار وتحديد أهداف تخطيطية لها •

مادة ١٣ - تتكون الشعب الفنية من شعبة لبحوث التكاليف وأخرى
للسياسات السعيرية وثالثة للتنبؤ وتخطيط الاسعار •

مادة ١٤ - تتولى شعبة التكاليف تحليل وتنسيق واقتراح ترشيد
نظم التكاليف فى مختلف القطاعات وهى تنقسم الى أربع إدارات هى :

تكاليف الزراعة - تكاليف الصناعة - تكاليف التشييد - تكاليف
النقل والتخزين •

مادة ١٥ - تتولى شعبة السياسات السعيرية اقتراح الاجراءات
السعيرية التى يمكن اتخاذها فى المدى القصير وتحليل مكونات سعر البيع
للمستهلك وهى تنقسم الى أربع إدارات وهى :

الضرائب والاعانات والأرباح - هيكل الاسعار - المستوى العام
للأسعار / متابعة الاسعار •

مادة ١٦ - تتولى شعبة التنبؤ وتخطيط الاسعار التنبؤ باتجاهات
الأسعار العالمية وبالأثار السعيرية لمشروعات التنمية وتحديد أهداف سعيرية
تخطيطية وهى تنقسم الى أربع إدارات هى :

الأسعار العالمية وآثارها الداخلية - السياسات النقدية والمالية
وآثارها على الاسعار - التنبؤ والأساليب الرياضية - التحليل الاقتصادى •

مادة ١٧ - تنقسم الأمانة العامة للجهاز الى ادارتين هما :

الشئون المالية - الشئون الادارية •

مادة ١٨ - يختار الجهاز العاملين الفنيين المبتدئين عن طريق المسابقة
ويشترط فى العاملين الفنيين الحصول على تقدير جيد على الأقل فى الشهادة

تموين وتسعير جبرى ٢١٣

الجامعية ويشترط حصولهم على دبلوم معهد التخطيط القومى لاستمرارهم في العمل الفنى بالجهاز ويفضل عند التعيين في الفئة السادسة وما يعلوها الحاصلون على دراسات عليا تتفق وطبيعة عمل الجهاز ويقوم الجهاز بتدريب العاملين فيه عن طريق الحلقات الدراسية والمنح التدريبية واستخدام الخبراء .

مادة ١٩ - يسرى على العاملين بالجهاز أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة كما يسرى عليهم نظام البدلات المطبق على نظرائهم في وزارة التخطيط ، ويكون تعيين العاملين حتى نهاية المستوى الثالث من اختصاص رئيس الجهاز ، وتعيين العاملين حتى نهاية المستوى الأول من اختصاص الوزير بناء على عرض رئيس الجهاز وبعد أخذ رأى اللجنة التنفيذية : ويتم تعيين العاملين من مستوى الإدارة العليا بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض الوزير المشرف على الجهاز .

مادة ٢٠ - على رئيس جهاز تخطيط الأسعار تنفيذ هذا القرار .

مادة ٢١ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ،

تحريرا في ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٩٢ (أول يناير سنة ١٩٧٣) .

ثالثا - فى لجان التسعير المحلية بالمحافظات

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية

تسعير جبرى

رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٠

بإعادة تشكيل لجان التسعير المحلية بالمحافظات (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص
بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح «

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تفويض السادة
المحافظين فى بعض الاختصاصات ،

وعلى القرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بتشكيل لجان التسعير المحلية
بالمحافظات .

قصره ن

مادة ١ - (مستبدلة بقرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم
٦ لسنة ١٩٨٣) يفوض السادة المحافظون كل فى دائرة اختصاصه فى تشكيل
لجنة التسعير المحلية وفقا للاسس الآتية :

اولا : محافظة القاهرة :

المحافظ أو من ينوبه رئيسا

- رئيس قطاع التموين والتجارة الداخلية بمحافظة القاهرة
أو من ينييه
عضو عن المجلس المحلى للمحافظة يختاره المجلس
رئيس قسم شرطة مباحث التموين والتجارة الداخلية
بالمحافظة أو من ينييه
رئيس قسم بحوث تداول الخضر بوزارة الزراعة أو من
ينييه
رئيس قسم بحوث تداول الفاكهة بوزارة الزراعة أو من
أعضاء ينييه
مندوب عن ادارة التسعيرة بالوزارة
مندوبين عن مديريات التموين والتجارة الداخلية بمحافظات
الجيزة والاسكندرية والقلاوية
مندوب عن شعبة الخضر والفاكهة بالغرفة التجارية
مندوب عن شركة الوادى لتصدير الحاصلات الزراعية .
مندوب عن شركة النيل لتصدير الحاصلات الزراعية

ثانيا : باقى المحافظات :

- المحافظ أو من ينييه رئيسا
مدير عام التموين والتجارة الداخلية بالمحافظة أو من
ينييه
عضو عن المجلس المحلى للمحافظة يختاره المجلس
رئيس قسم شرطة مباحث التموين والتجارة الداخلية
بالمحافظة أو من ينييه
أعضاء مفتش البساتين أو وكيله بمديرية الزراعة بالمحافظة
عضو عن شعبة الخضر والفاكهة بالغرفة التجارية
بالمحافظة
على أن يتم التشكيل بالنسبة للمحافظات النائبة وفقا
لظروف كل محافظة

وللجان المشار اليها أن تضم من تراه من ذوى الخبرة — على أن يكون من بينهم اثنين على الأقل أحدهما عن تجار الجملة والثانى عن تجار التجزئة يتم ترشيحهم بمعرفة مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة.

مادة ٢ — على اللجان المشكلة بموجب المادة السابقة الالتزام بقرارات وتوصيات اللجنة الدائمة للتنسيق بين لجان التسعير المحلية بالمحافظات .

٣ — يتم اعلان جداول الأسعار التى تصدرها بلجان التسعير المحلية مساء الأربعاء من كل أسبوع بالنسبة لمحافظة القاهرة ومساء الخميس من كل أسبوع بالنسبة لباقي المحافظات .

مادة ٤ — يلغى القرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ،،

تحريرا فى ٢٦ جمادى الاخرة سنة ١٤٠٠ (١١ مايو سنة ١٩٨٠) .

ناصر ظاحون

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المقتضى	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

لتعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المختل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

المعاملات التشريعية الموضوع

م	النص المعنى	مكان النشر ص	أداة التعديل	ملاحظات	
				ملحق	ملاحظة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

تنظيم وإدارة

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤
في شأن إنشاء الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة (١، ٢)

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ .

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة
والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن ديوان الموظفين والقوانين
المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن نظام الإدارة المحلية
والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن المؤسسات العامة ،

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة ،

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون الماملين المدنيين
بالدولة ،

وعلى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بإعادة تنظيم الرقابة الإدارية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٦٣ لسنة ١٩٦٠ بمسؤوليات
وتشكيل ديوان الموظفين ،

-
- (١) الجريدة الرسمية في ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ - العدد ٦٩ .
(٢) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٥٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض
الاحكام الخاصة بالجهاز المركزي للتنظيم والإدارة .

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية
وتمتددت شأنيبة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة
ملائم لعموم بمرتبات تابعة للمؤسسات العامة .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٥٠ لسنة ١٩٦٣ بتطبيق أحكام
لائحة نظام العاملين بالشركات على المؤسسات العامة ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وعلى موافقة مجلس الرياسة ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل باسم « ديوان الموظفين » اسم « الجهاز المركزي
للتنظيم والإدارة » ويستبدل بالقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه
بالأحكام المؤقتة لهذا القانون ، وينهى كل حكم يخالف هذه الأحكام .

مادة ٢ - تحتفظ سلطات واختصاصات ديوان الموظفين ورئيسه
حيث وردت في القوانين واللوائح وأقرارات إلى الجهاز المركزي للتنظيم
والإدارة ورئيسه .

مادة ٣ - ينشأ جميع موظفي ديوان الموظفين الموجودين حالياً بحكم
وظائفهم بإدارات المستخدمين بالوزارات والمصالح ووحدات الإدارة
المحلية والهيئات والمؤسسات العامة إلى هذه الجهات وتنقل درجاتهم إلى
میزانيات الجهات المنقولين إليها .

أما باقي موظفي الديوان فيصدر بشأنهم خلال تسعين يوماً من تاريخ
انعمل بهذا القانون قرار من رئيس المجلس التنفيذي بناء على عرض رئيس
الجهاز ينقل من يقع عليه الاختيار إلى الوزارات ومصالحها ووحدات

الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات انحلت وتنتقل معه درجته إلى ميزانية الجهة المنقول إليها .

وما عدا هؤلاء من موظفي القديوان فيعتبرون معينين بالجهاز المركزي لتنظيم والإدارة .

مادة ٤ - ينأثر ديوان الموظفين الاختصاصات المخولة بمقتضى هذا القانون للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة وذلك لحين صدور قرار رئيس المجلس التنفيذي المشار إليه في المادة السابقة .

مادة ٥ - يلحق بالجهاز كل من النيابة الإدارية المنصوص عليها في القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ والرقابة الإدارية المنصوص عليها في القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ ويكون لرئيس الجهاز سلطات الوزير المختص بالنسبة لهما ، بما في ذلك سلطات الاشراف والتوجيه والرقابة .

ويجوز لرئيس المجلس التنفيذي أن يفوض رئيس الجهاز في بعض اختصاصاته بالنسبة لهما .

ويسرى في شأن رئيس النيابة الإدارية ووكيلها وأعضائها والمعاونين فيها أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ كما يسرى في شأن رئيس الرقابة الإدارية ونائبه وأعضائها والمعاونين فيها أحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .

مادة ٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به تاريخ نشره .

صدر بمراسلة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٣٨٣ (٢١ مارس سنة ١٩٦٤) .

قانون الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة (١)

مادة ١ - يحدّد جهاز مركزي للتنظيم والإدارة ويؤنّس هيئة مستقلة تسمى بالمجلس استشاري . ويصنّف هذا الجهاز من أدارت مركزية يصدر بمصيها وتحديد حصصها قرار من رئيس الجمهورية () : وتنتظن هذه اأدارت مركزية هي عندئذ من الأدارت العامة يصدر بتنظيمها وتصييد حصصها قرار من رئيس الجهاز .

مادة ٢ - يتألف منارة الجهاز رئيس يعاونه عدد كاف من الوكلاء والأعضاء . ويكون لرئيس سلطة توزيع المنصوص عليها في لقوانين واللوائح والقرارات بالنسبة لتعاملين بالجهاز . وفيما يتفق بالإشراف لعلى والأدري على سير أعماله ، ويكون لوكلاء سلطات واختصاصات وكلاء وزارات . ويعين الرئيس والوكلاء بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض رئيس المجلس التنفيذي : ويسري على لوكلاء والأعضاء جميع أشوا عند المصرة وانتهى تفرد في شأن سائر تعاملين المدنيين بالدولة ، وذنت مع عدم الاخلال بالأحكام المقررة في شأن أعضاء انترقية الادارية وفقاً لأحكام لقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ولأحكام المتسرة

(١) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٨٥ باستناد بعض اختصاصات لوزير شؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الادارية والذي نص في مادته الاولى على ما يلي : « يتولى السيد الدكتور / عاطف محمد عبيد وزير شؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الادارية ممارسة سلطات واختصاصات رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والادارة المنصوص عليها في القانونين رقمي ١١٨ لسنة ١٩٦٤ و ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليهما وفي غيرهما من القوانين واللوائح » (الجريدة الرسمية في ١١/٧/١٩٨٥ - العدد ٢٨) .

(٢) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٥ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم وتحديد اختصاصات الادارات المركزية بالجهاز المركزي للتنظيم والادارة (الجريدة الرسمية في ٢/٤/١٩٦٤ - العدد ٧٧) .

في شأن أعضاء النيابة الإدارية وفتى لأحكام لقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ .

مادة ٣ - يكون هدف انجهاز تطوير مستوى الخدمة المدنية - ورفع الكفاءة الانتاجية وتحقيق العدالة في معاملة العاملين ولتأكد من مدى تحقيق الأجهزة التنفيذية لمسئولياتها في ميدان الانتاج والخدمات .

مادة ٤ - يمارس الجهاز اختصاصاته بأنفسه بلجهات الآتية :

(أ) الوحدات التي يتألف منها انجهاز الإدارى للدولة .

(ب) الهيئات والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها .

مادة ٥ - يباشر انجهاز الاختصاصات الآتية :

١ - اقتراح القوانين واللوائح الخاصة بالعاملين وابداء الرأى في المشروعات المتعلقة بشئونهم قبل اقرارها .

٢ - دراسة الاحتياجات من العاملين في مختلف المهن والاختصاصات بالاشتراك مع الجهات المختصة ، ووضع نظم اختيارهم وتوزيعهم شغل الوظائف على أساس الصلاحية وتكافؤ الفرص .

٣ - تطوير نظم شئون الخدمة المدنية لتحقيق وحدة المعاملة والاشتراك في دراسة كيفية توفير الرعاية الصحية والاجتماعية المختصة .

٤ - رسم سياسة وخطط تدريب العاملين في مجال التنظيم والإدارة ورفع مستوى كفاءتهم وتقديم المعاونة الفنية في تنفيذها .

٥ - اقتراح سياسة المرتبات والمساوات والبدلات والمكافآت والتعويضات ووضع النظم الخاصة بتنفيذ نظام ترتيب الوظائف وتسجيل أوصافها ونشرها وحفظها في سجلات .

٦ - دراسة مشروعات الميزانيات فيما يتعلق باحتياجات العاملين

وعدد الموظفين ومستوياتها وتحديد درجاتها مع إبداء ما يكون لديه من ملاحظات عليها .

٧ - الاحتفاظ بالسجلات والبيانات الخاصة بالمعاملين في المستويات التنفيذية ووضع نظم الإحصاء وتسجيل المعاملين بالخدمة المدنية .

٨ - المشاركة في تعبئة الجهود للحربى لنقوة فيما يتعلق بحصر وتسجيل الامكانيات البشرية في الخدمة المدنية كما ونوعا وتخطيط تعبئتها وقت الضرورى .

٩ - رسم سياسة الإصلاح الإدارى وخطته واقتراح الوسائل اللازمة لتنمية ونشر النوعى التنظيمى والارتقاء بمستوى الكفاية القيادية والإدارية وكفاءة الأداء .

١٠ - إبداء رأى الفنى وتقييم المعلونة في عمليات التنظيم وتبسيط الاجراءات وتحسين وسائل العمل .

١١ - وضع النظم الخاصة بانتقش والمتابعة للتأكد من سلامة وكفاءة أداء المعاملين .

مادة ٦ - الجهاز فى الأجهزة التى يباشر اختصاصاته بها ما يلى :

١ - الاشراف على تنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بالمعاملين واصدار التعليمات الفنية والنشرات المنظمة لتنفيذها .

٢ - مراجعة مشروعات انشاء الأجهزة الجديدة واعادة تنظيم أو تحليل اختصاصات أجهزة قائمة اعتمادها من السلطة المختصة وإبداء الرأى فى النواحي المتعلقة بسى وتنظيم العمل .

٣ - وضع الأنماط التنظيمية ومعدلات الأداء المناسبة فى هذه الأجهزة ونشرها عليها للاسترشاد بها فى تنظيمها ووضع ميزانياتها .

٤ - مراجعة مشروعات الميزانيات المشار اليه في البند ٦ من المادة السابقة قبل عرضها على وزارة الخزانة .

٥ - معاونة إدارات شئون العاملين ووحدات التنظيم والتدريب وتدريب العاملين بها والتفتيش الفني على أعمالها وإرسال تقارير بنتائج التفتيش الى رؤساء هذه الجهات .

٦ - الاشراف على أعمال الأجهزة المركزية لتدريب العاملين وتنظيم الدورات التدريبية العامة والاشتراك في وضع برامج البعثات للعاملين في مجال التنظيم والإدارة .

٧ - أن يندب من يرى من العاملين به للفتيش على هذه الجهات ولإجراء الأبحاث اللازمة والإطلاع على الأوراق والسجلات وطلب البيانات التي يرى لزومها .

مادة ٧ - للجهاز حق الاتصال المباشر بالجهات المختلفة على جميع مستوياتها وطلب المبيّنات والإحصاءات اللازمة لبشرة اختصاصاته .
كما له حق الاتصال بالهيئات العلمية المحلية والدولية التي تراول نشاطا مماثلا للإفادة من تجاربها وخبراتها .

مادة ٨ - يضع رئيس الجهاز تقريرا وافيا عن أعمال الجهاز وملاحظاته وتوصياته ويرفعه في نهاية كل عام الى رئيس المجلس التنفيذي .

مادة ٩ - تسرى على رئيس الجهاز جميع الأحكام الخاصة بالوزراء .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
رقم ٢٤٥٥ لسنة ١٩٦٤
بشأن بعض الأحكام الخاصة بالجهاز المركزى للتنظيم
والإدارة (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور انصدر فى ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ ،
 وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ فى
 شأن انشاء الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ،
 وعلى القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفى الدولة والقوانين
 المعدلة له :
 وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار
 قانون نظام التعاملين المدنيين بالدولة ،
 وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦ بشأن
 التقويض بالاختصاصات ،
 وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بضم مدة الخدمة
 السابقة ،
 وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الأجور
 الإضافية :
 وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن الأجور
 عن الأعمال الإضافية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٥ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم وتحديد اختصاصات الإدارات المركزية بالجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .

قرر :

مادة ١ - يكون متر أنجواز المركزى لتنظيم و لإدارة مدينة انغاهرة . ويجوز لرئيس الجهاز إنشاء غروع له خارجها .

مادة ٢ - يجوز لرئيس الجهاز أن يعهد الى بعض الخبراء من غير العاملين بالجهاز مصريين أو أجانب بانقيام ببعض المهام التى يتطلبها سير العمل به ، وتحدد الأتعاب فى هذه الحالة بقرار منه .

مادة ٣ - يستثنى العاملون بالجهاز الذين يعملون فى غير أوقات العمل الرسمية من تطبيق أحكام المادة الثالثة من القرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، ومن أحكام المادة الأولى من القرار الجمهورى رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن المكافآت الإضافية . ويحدد رئيس الجهاز بقرار منه العاملين الذين يمنحون مكافآت إضافية نظير أعمالهم .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ،

صدر بمراسلة الجمهورية فى ١٧ ربيع الاول سنة ١٣٨٤ (٢٦ يولية سنة ١٩٦٤) .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٢٨١ لسنة ١٩٧١

بإنشاء المعهد القومي للتنمية الإدارية (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى المنشون رقم ٦٥٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن إنشاء معهد الإدارة
الصالح ،وعلى القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الجامعات بالجمهورية
العربية المتحدة ،

وعلى القانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٦٥ بشأن معهد للتخطيط القومي ،

وعلى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفي المؤسسات العامة
التي تمارس نشاطا عاما ،

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ،

وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦
سنة ١٩٦٤ والتولين المعدلة له ،وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٧ لسنة ١٩٦١ بشأن إنشاء
المعهد القومي للإدارة العليا ،وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٨٨ لسنة ١٩٦٧ بإنشاء معهد
الإدارة المحلية ،

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

(١) للجريدة الرسمية في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٧١ - العدد ٣٧ .

قرار :

مادة ١ - تنشأ هيئة علمة تسمى « المعهد القومي للتنمية الإدارية » تكون له الشخصية الاعتبارية ويتبع للوزير المختص بالتنمية الإدارية ، الذى يحدد بقرار من رئيس الجمهورية .

ويكون مقر المعهد الرئيسى بمدينة القاهرة وله أن يشتمل فروعها أو مراكز في جهات أخرى من الجمهورية .

مادة ٢ - يختص المعهد بمختلف أوجه النشاط العلمى والمهنى من بحوث واستشارات وتدريب ونشر وتوثيق بهدف خدمة التنمية الإدارية في جميع المجالات والقطاعات ، وعلى جميع المستويات بالجمهورية .

وللمعهد في سبيل تحقيق أغراضه تبادل الخدمات والمعونات الفنية في مجال تخصصه مع الدول والمنظمات الدولية والمعاهد الأجنبية المعترف بها والرخص بالتعامل معها وذلك طبقا للقواعد المقررة في هذا الشأن .

مادة ٣ - يتولى إدارة المعهد وتصريف شؤونه مجلس إدارة يرأسه الوزير المختص بالتنمية الإدارية الذى يعده بقرار من رئيس الجمهورية ويكون له بالنسبة الى المعهد اختصاصات وزير التعليم للعلمى بالنسبة الى الجامعة كما يكون للمجلس اختصاصات مجلس الجامعة المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة .

مادة ٤ - يشكل مجلس إدارة المعهد على النحو الآتى :

للوزير المختص بالتنمية الإدارية ، رئيسا .

مدير المعهد (٢) ، نائبا للرئيس .

(١) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥٩ وللجنة تنمية في مادته الاولى على ما يلى : « تعادل وظيفة مدير المعهد القومي للتنمية الادارية بوظيفة نائب رئيس جامعة ذات الرتب . الثابت ٢٠٠٠ جنيه سنويا وبديل تمثيل مقداره ١٥٠٠ جنيه سنويا » (الجريدة الرسمية في ١٩٧٧/٤/٧ - العدد ٤٤ ج ٢) .

- أحد وكلاء الجامعات المصرية (يختاره وزير التعليم العالى)
- رئيس مجلس إدارة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .
- مدير معهد التخطيط القومى .
- عميد معهد الدراسات والبحوث الاحصائية بجامعة القاهرة .
- عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة .
- نواب مدير المعهد .

« عسدد لا يزيد عن خمسة أعضاء من القادة الإداريين المهتمين بـندرسات "الإدارية" أو العلميين أو المهنيين المستعنيين بها يمينون بقرار من رئيس المجلس لمدة سنتين متبعتين للتجديد » .

مادة ٥ - يعاون مجلس الإدارة فى مباشرة اختصاصاته الفنية لجان استشارية يصدر بتشكيلها قرار من مجلس الإدارة بناء على توصية رئيس مجلس الإدارة من بين أعضاء الجهاز الفنى بالمعهد المنصوص عليهم فى المادة ٨ أو من الشاغرين لوظائف ماددة فى مجال التخصصات المتصلة بنشاط المعهد .

مادة ٦ - يمين مدير المعهد بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح رئيس مجلس الإدارة ويختص بالإشراف على تطبيق السياسة العامة للمعهد وتنفيذ القرارات التى تصدرها مجلس الإدارة ، وله فى سبيل ذلك اختصاصات عميد انكبة وفقا لما نصت عليه اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المشار اليه ويجوز بناء على توصية مدير المعهد أن يمين مجلس الإدارة نوابا للمدير يعاونونه فى القيام باختصاصاته - ويجوز للمدير أن يغوضهم فى ممارسة بعض هذه الاختصاصات .

مادة ٧ - يعمد مجلس الإدارة الى لجنة تنفيذ يرأسها مدير المعهد ويشترك فى عضويتها نواب المدير ورؤساء الأقسام المختصة بممارسة

اختصاصات مجلس الكلية وفقا لما نصت عليه اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات •

مادة ٨ - يتكون الجهاز الفنى للمعهد من مجموعة من الأقسام المتخصصة تضم المستشارين والخبراء الأوائل والخبراء والباحثين انعاميين بالمعهد •

وتسرى بالنسبة لشروط شغل هذه الوظائف وتحديد المرتبات المقررة لها ، الأحكام المقررة فى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفى المؤسسات العاملة التى تمارس نشاطا علميا •

ويجوز عند الاقتضاء الاستعانة بمستشارين أو باحثين من الأجانب بصفة زائرين لمدة معينة •

كما يجوز الاستعانة بغيرهم من العاملين بالجهاز الإدارى للدولة أو القطاع العام •

ويكون ذلك بقرار من رئيس مجلس الإدارة بناء على طلب المجلس •

مادة ٩ - يكون للمعهد موازنة خاصة شاملة لاياداته ومصروفاته ، وتتكون موارد المعهد من الاعتمادات المختصة له فى ميزانية الدولة ومن المنح المالية والجهات والوصايا التى يوافق مجلس الإدارة على قبولها ، ومن مقابل الخدمات التى يؤديها المعهد الى الغير فى مجالات تخصصه •

مادة ١٠ - يصدر مجلس الإدارة لائحة داخلية للمعهد تتضمن النظام الداخلى للمعهد •

مادة ١١ - تدمج المبادئ التالية بالمعهد القومى للتنمية الادارية :

١ - معهد الادارة العامة •

٢ - المعهد القومى للإدارة العليا •

٢ - معهد الإدارة المحلية .

مادة ١٢ - ويفوض وزير الخزانة ورئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة في نقل العاملين الذين يقع عليهم الاختيار للعمل بالمعهد من المعاهد والأجهزة للخاضعة لإشرافه ونقل العاملين من معهد الإدارة المحلية بالامتثال مع وزير الإدارة المحلية .

مادة ١٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويحفظ به من تاريخ نشره «

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ رجب سنة ١٣٩١ (١١ سبتمبر سنة ١٩٧١) .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

قرار رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧.

بإعادة تنظيم وحدات التنظيم والإدارة بالأجهزة المختلفة (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الوثائق العامة ،
وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء الجهاز المركزي للتنظيم
والإدارة ،

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين
بالدولة .

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع
المعلم ،

وعلى القانون ١١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالقطاع
تعليم ،

وعلى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون نظام الحكم
المحلى ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية ٩٣٧ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء مخبريات شؤون
العاملين بالمحافظات .

وعلى قرار رئيس الوزراء رقم ٢٤٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإنشاء وحدات
التنظيم والإدارة بمكاتب نواب رئيس الوزراء والوزارات والمؤسسات
والهيئات العامة والمؤسسات العامة وتحديد تنظيمها واختصاصاتها ،

وعنى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨١ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء وحدات للتدريب في مختلف الجهات وتحديد اختصاصها وتنظيم العمل بها ، وعلى موافقة مجلس الوزراء ، وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - تنشأ بكل وزارة مصلحة أو هيئة عامة ، وكذلك في كل جهة إدارية من نفس المستوى وحدة لتنظيم والإدارة •
وتقوم مديرية شؤون العاملين بكل محافظة باختصاصات وحدة التنظيم والإدارة •

كما يجوز إنشاء وحدات للتنظيم والإدارة بالوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع العام •

وتتبع وحدة التنظيم والإدارة رئيس الجهة المنشأة عليها مباشرة •
مادة ٢ - تهدف وحدة التنظيم والإدارة إلى رفع مستوى كفاءة الأداء بالجهة المنشأة بها ، وذلك عن طريق تقديم المعاونة في مجال التنظيم والإدارة للمسؤولين فيها •

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تفتص الوحدة بما يلي :

(أولا) : في مجال التنظيم :

- ١ - دراسة الخطط التنظيمية للوحدة الإدارية واعداد الدراسات وتقديم المقترحات التي تؤدي إلى حسن التنظيم •
- ٢ - ابداء الرأي الفني في مشروعات إنشاء الوحدات الجديدة أو تعديلها أو إلغاؤها •

٣ - إجراء الدراسات الخاصة بتبسيط الإجراءات والنماذج والسجلات وتخطيط مكان العمل بما يحقق الارتقاء بكفاءة الأداء والاقتصاد في التكاليف .

٤ - إجراء الدراسات المتعلقة بمعدلات الأداء وحسب المقررات الوظيفية .

٥ - اعداد ونشر دليل العمل ، خاصة العمليات المتصلة بالجمهور وكذا النليل الإداري للجهة .

٦ - الاحتفاظ بكلفة وثائق التنظيم من القرارات والتطبيقات المنشأة والمنظمة للأجهزة والوحدات في الجهة المنشأة بها .

٧ - اعداد التقارير الدورية المتعلقة بالموقف التنظيمي وعرضها على رئيس الجهة .

(ثانيا) : في مجال ترتيب الوظائف وتخطيط القوى العاملة :

١ - اعداد نظام ترتيب الوظائف على أساس واجباتها ومسؤولياتها وتحديد المؤهلات اللازمة لشغلها بمراعاة التعليمات التي تصدرها الإدارة المركزية لترتيب الوظائف بالجهاز المركزي للتنظيم والإدارة في هذا الشأن .

٢ - الاشراف على إجراءات تنفيذ نظام ترتيب الوظائف في الأجهزة والوحدات المرعوسة .

٣ - متابعة إعادة تقييم الوظائف بالأجهزة والوحدات المرعوسة .

٤ - اعداد التوصيات في شأن تطوير النظم والقواعد الخاصة بالبدلات والمكافآت والتعويضات .

٥ - اقتراح ما يخص من الوظائف من حيث التحدد والفئة لنسلك من الأجهزة والوحدات المرعوسة .

٦ - إحصاء وتسجيل السنين بنجته والاحتفاظ بالبيانات الخاصة بهم - وموافاة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بالموقف الإجمالى ن هذا انسان .

٧ - حصر العاملين بالجبهة - عددا ونوعا ومستوى - وتصنيف احتياجات الجهة من العمالة من مختلف المهن والفئات بالاشتراك مع شئون العاملين .

(ثالثا) التدريب :

١ - تحديد وتصنيف الاحتياجات التدريبية لجميع العاملين بالجهة وكذا : تحديد الأماكن التدريبية بها ووضع خطة التدريب ، والاشتراك مع وحدة شئون العاملين فى دراسة وتحليل تقارير كفاءة العاملين للتعرف على احتياجاتهم التدريبية .

٢ - الاتصال بأجهزة التدريب المختلفة داخليا وخارجيا وتبادل الخبرات والبحوث والاحصاءات والخراسات .

٣ - الإعلام عن البرامج التدريبية المختلفة ، ونشر النوى التدريبى بين العاملين عن طريق البرامج والندوات وال نشرات .

٤ - وضع خطة لتوزيع المنح والبعثات وحوافز التدريب مع مراعاة تكلفه التمرى والمدالة بين العاملين .

٥ - متابعة أعماله المتدربين عن طريق تلقى صورة من تقارير رؤسهم عن مدى استفادة التى حصلوا عليها من التدريب - والعمل على تطوير البرامج على ضوء تقييم الأدوات التدريبية .

٦ - الاشراف على تنفيذ برامج التدريب التى تمقدها الجهة ، ومتابعة وتقييم برامج التدريب التى تتم خارج الجهة .

على أنه فى الجهات الادارية التى تنبمها وحدات تدريب مستقلة

سواء كانت إدارات أو مراكز أو معاهد أو ما يمثلها يقتصر عمل وحدة التنظيم والإدارة في مجال التدريب على الاشتراك مع هذه الوحدات في وضع سياسة تدريب العاملين .

مادة ٣ - يصدر رئيس كل من الجهات المشار إليها في المادة (١) قراراً بإنشاء وحدة التنظيم والإدارة لهذه الجهة .

ويحدد القرار الصادر بإنشائها الهيكل التنظيمي والوظيفي للوحدة ومقرراتها الوظيفية وأساليب عملها في ضوء المعايير التي يصدرها الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة .

مادة ٤ - يشترط تقيمين يشغل إحدى وظائف الوحدة أن يكون حاصلاً على مؤهل عال يتفق وطبيعة العمل بالوحدة وأن يكون قد أمضى بنجاح المبرامج التدريبية المتخصصة في مجال العمل بالوحدة .
ويكون العاملون بالوحدة متفرغين لأعمالها .

مادة ٥ - تبأسر وحدات التنظيم والإدارة اختصاصها بمراعاة للتعامل الفني مع الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة وذلك وفقاً لما يلي :

(أ) تتلقى الوحدة توجيهات الجهاز والعمل على تنفيذها في مجال إعداد الخطط القومية للتنمية الإدارية .

(ب) تتلقى الوحدة إرشادات الجهاز ورأيه الفني فيما يخص في مجال نشاطها من موضوعات .

(ج) يشارك الجهاز في تدريب العاملين بالوحدة مع باقي أجهزة التدريب .

(د) يتولى الجهاز تقييم عمل وحدات التنظيم والإدارة وإعداد تقارير في هذا الشأن يرسلها لرؤساء الجهات التي تتبعها هذه الوحدات .

(هـ) تعد الوحدة الجهاز بكافة المعلومات وإبتيانات الخاصة بالأوضاع التنظيمية ونوصيفية وانتدريبية ، وانتعيلات التي تطرأ عليها .

(و) يتولى لجهاز عقد لقاءات ومؤتمرات وندوات دورية يحضرها نعمانون في هذه الوحدات لمناقشة المشكلات التي تصادف الوحدة في عملها والمساعدة في حلها وتبادل وجهات النظر والرأي وإطلاع هذه الوحدات على المتطورات الحديثة في مجال عملها .

(ز) يتبادل كل من :الجهاز والوحدات النشرات والمعلومات والبحوث وانتشريات التي تعمل على توحيد المفاهيم في مجالات العمل الإداري .
 مادة ٦ - يعاد تنظيم وحدات التنظيم والإدارة القائمة وقت العمل بهذا القرار وفقاً لأحكامه .

مادة ٧ - يلغى قرار رئيس الوزراء رقم ٢٤٠٩ لسنة ١٩٦٦ ، وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٧٤ المشار إليهما ، كما يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية : ويعمل به من تاريخ نشره ،،

صدر بمراسمة الجمهورية في ٢٧ المحرم سنة ١٣٩٧ (١٧ يناير سنة ١٩٧٧) .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية
رقم ٧٠ لسنة ١٩٨١
بشأن تنظيم مكاتب خدمة المواطنين (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قرار رئيس الوزراء رقم ٣٤٠٧ لسنة ١٩٦٦ فى شأن تنظيم
مكاتب الشكاوى ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن جمعية
وحدات الشكاوى والأمن والتنظيم والإدارة ،

وعلى موافقة مجلس الوزراء ،

قرر :

مادة ١ - تنشأ مكاتب لخدمة المواطنين فى الوزارات والمصالح
والهيئات العامة الخدمية والاقتصادية القومية والمحلية والمحافظات وسائر
وحدات الحكم المحلى ، والوحدات الاقتصادية للقطاع العام والمجلس
والأجهزة المركزية نواحيها موازنة خاصة .

مادة ٢ - يتبع مكتب خدمة المواطنين الوزير أو رئيس الجهة التى ينشأ
فيها ، ويشكل بقرار منه ويراعى فى تكوين المكتب أن يتكون من عناصر
قادرة على حسن استقبال المواطنين والمشاركة بفاعلية فى تذليل مشاكلهم
وحلها ، ومعالجة الموضوعات المطروحة والوصول إلى حل فيها ، وتولى
أعمال الأبحاث والمتابعة الميدانية واعداد البيانات والإحصاءات .

مادة ٣ - يختص مكتب خدمة المواطنين بما ينشأ :

١ - استنبط المواطنين طُلبى الخدمة والتدريج على استفساراتهم وتوجيههم وإرشادهم إلى جهات الاختصاص .

٢ - المعاونة الإيجابية في تخفيف ما يصادف العمل لتتفادى من موقوت وصولاً لحل المشكلات الجماهيرية والعامة .

٣ - نقي استفسارات وشكاوى وطالب المواطنين وتجميع ما يحتاج منها إلى بحث وإحالتها إلى المسؤولين ومتابعة الرد عليها .

٤ - العمل على حل المسائل الجماهيرية ومتابعة الوصول إلى حلول لها واخطار المواطنين بالنتيجة سلباً أو إيجاباً .

٥ - بحث ودراسة ما تنشره الصحف والمجلات وما تبثه وسائل الاعلام المختلفة خاصة بالمشاكل الجماهيرية فردية أو عامة بقصد الوصول إلى إزالة أسبابها وحلها .

٦ - اعداد دليل عمل مبسط بأسماء الإدارات المختلفة واختصاصاتها وكيفية أدائها لعملها والشروط والأوراق اللازمة لطلب الخدمات التي تقوم عليها وأماكنها والدة اللازمة لتقديمها .

٧ - اظهر المؤشرات التي تدل على مستوى الأداء في الخدمات العامة وتقديم الاقتراحات لتحسين وتطوير هذه الخدمات وتبسيط إجراءات أدائها .

مادة ٤ - تنشأ بالأمانة العامة لمجلس الوزراء وحدة لخدمة المواطنين واتجاهات الرأي العام يكون لها إلى جانب اختصاصات مكتب خدمة المواطنين المنصوص عليها في هذا القرار الاختصاصات الآتية :

١ - اعداد تقارير دورية عن اتجاهات الرأي العام والمشكلات التي أظهرتها رسائل المواطنين ونتيجة متابعة أعمال مكتب خدمة المواطنين بالجهات المختلفة واقتراح الحلول المناسبة لها .

تنظيم وإدارة ٢٤٥

٢ - عرض رسائل المواطنين والاقتراحات ذات النفع الجماهيري التي تؤثر في اتجاهات الرأي العام .

٣ - استخلاص البيانات الإحصائية من وإنع التناوير الدورية وتحليلها وتصنيفها واعداد تقرير عام سنوى يتضمن ما قامت به مكاتب خدمة المواطنين والصعوبات التي صادفتها واقتراحات تذليلها .

مادة ٥ - ينهى قرار رئيس الوزراء رقم ٣٤٠٧ لسنة ١٩٦٦ فى شأن تنظيم مكاتب الشكاوى وتضم هذه المكاتب الى مكاتب خدمة المواطنين المنشأة وفقا لأحكام هذا القرار .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ،،

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٣ ربيع الاول سنة ١٤٠١ (١٩ يناير سنة ١٩٨١) .

التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صلحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

تیسراتے بمسب العرب

—————

القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٢
بشأن التعويض عن التلف الذى يصيب المباني والمصانع والمعامل
والآلات الثابتة بسبب الحرب (١)

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا
عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يخصص للتعويض عن التلف الذى يصيب المباني والمصانع
والمعامل والآلات الثابتة بسبب الحرب رأس مال يتكون من الموارد الآتية :

(١) صدر المرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٣ (الوقائع المصرية فى
١٩٥٣/١/١٥ - العدد ٥ مكرر) ونص على ما يأتى :

« مادة ١ - تسرى أحكام القانونين رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٢ ورقم ١ لسنة
١٩٤٦ المشار إليهما على حوادث التلف الناشئة عن الغارات الجوية التى
وقعت على البلاد أثناء العمليات العسكرية بفلسطين فى المدة بين ١٥ مايو
سنة ١٩٤٨ و ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٩ فى المباني والمصانع والمعامل والآلات
الثابتة ويقدم فى هذه الحالة طلب التعويض المنصوص عليه فى المادة ٧ من
القانون الاول خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون . ولا تقبل
الطلبات التى تقدم بعد هذا الميعاد .

مادة ٢ - يقدر التعويض الكلى على أساس ما كانت تساويه المباني
والمصانع والمعامل والآلات فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بالنسبة لما تم انشاؤه
منها قبل أول يناير سنة ١٩٤٢ أما ما تم انشاؤه بعد هذا التاريخ فيقدر
التعويض عنه على أساس ما كان يساويه وقت الانشاء ،
ويخصم فى جميع الاحوال مقابل الاستهلاك العادى .

مادة ٣ - على وزراء الاشغال العمومية والمالية والاقتصاد والعدل
والتجارة والصناعة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من
تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

ولوزيرى الاشغال العمومية والمالية والاقتصاد اصدار القرارات اللازمة
 لتنفيذ هذا القانون » .

١ - الضريبة التي تجبى بالتطبيق لأحكام هذا القانون عن الأملاك
البنية وعن المصانع والمعامل والآلات الثابتة .

٢ - مبلغ تخصصه الدولة من ميزانيتها العامة يعادل ما يجبى من
ضريبة المتخدم ذكرها .

٣ - التبرعات والهبات والوصايا التي تخصص لهذا الغرض .

٤ - ما قد يخص لهذا الغرض من الضرائب بقانون .

٥ - لأرباح الناتجة من توظيف الأموال المبنية في الفقرات السابقة .

مادة ٢ - يفرد للمال المبين في المادة السابقة قسم مستقل في ميزانية
الدولة يشمل الإيرادات والمصروفات ويصرف للأغراض الموضحة بهذا
القانون وعلى الوجه المبين فيه وبالتطبيق للأوضاع المالية المقررة أو لما
يقرره مجلس الوزراء من نظام خاص استثناء من هذه الأوضاع وذلك
بعد أخذ رأى اللجنة العليا المشار إليها في المادة ١٣ .

مادة ٣ - (١) تفرض ضريبة قدرها ٢٠٪ من عوائد الأملاك المبنية
على العقارات الخاضعة لهذه العوائد والعقارات المعفاة منها بمقتضى الأمر
العالي الصادر في ١٩ ديسمبر سنة ١٨٩١ وعلى المباني المخصصة للمصانع
وللمعامل والآلات الثابتة في الجهات التي لا تجبى فيها تلك العوائد .

ويراعى في تقدير الضريبة المستحقة على العقارات التي لم تفرض
عليها عوائد الأملاك المبنية - الأساس المتبع في تقدير هذه العوائد .

مادة ٤ - (١) تفرض ضريبة على المصانع والمعامل والآلات الثابتة
بنسبة لتئين في الألف من قيمتها في أول يناير سنة ١٩٤٢ أو في تاريخ

(١) صدر القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٦ بتقرير أحكام جديدة بشأن
التعويض عن التلف الذي يصيب المباني والمصانع والمعامل والآلات الثابتة
بسبب الحرب ونص في مادته الأولى على ما يأتي : « يوقف فرض الضريبتين
المعترتين بالمادتين ٣ و ٤ من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٢ كما يوقف
تحصيل المستحق منهما عن سنة ١٩٤٥ » .

انشائها اذا كان لاحقا لهذا التاريخ دون أن تحسب قيمة الجاني والأرض المقام عليها المصنع أو المعمل أو الآلات الثابتة وبغير اخلال بنص المادة المقررة على مبانى المصنع بالتطبيق لأحكام المادة السابعة .

مادة ٥ - تحدد بواسطة لجان يصدر بتشكيلها قرار من وزير المالية (١) ويكون من بين أعضائها مندوب من وزارة الأشغال العمومية ومندوب من وزارة التجارة والصناعة ومندوب من وزارة الوقاية المدنية قيمة المصانع والمعامل والآلات الثابتة بعد الاطلاع على البيانات التي يقدمها أصحاب الشأن ، ويجوز للحكومة وصاحب الشأن ، ويجوز للحكومة وصاحب الشأن المعارضة في قرارات هذه اللجان أمام اللجنة العليا المشتركة في المادة ١٣ .

ويكون للجان الابتدائية واللجنة العليا حق الاطلاع على دفاتر صاحب الشأن والوثائق التي تدون لديه للتمكن من تقدير القيمة (٢) .

مادة ٦ - تقتضى الضريبة المستحقة تطبيقاً لأحكام هذا القانون بالطريقة المتبعة في تقسيط عوائد الأملاك المبنية ويكون للحكومة في تحصيلها ما لها في تحصيل العوائد من حق الامتياز .

(١) صدر قرار وزير المالية بتاريخ ١٩٤٣/٩/٢٠ بتشكيل لجان تقدير قيم المصانع والمعامل والآلات الثابتة ونص على ما يأتى :

« مادة ١ - تشكل لجان تقدير قيم المصانع والآلات الثابتة في المحافظات والمديريات على الوجه الآتى :

(١) يلى اسم كل محافظة و مديريةية أسماء الاعضاء الذين تشكل منهم اللجنة فيها) .

مادة ٢ - على مدير عام مصلحة الاموال المقررة تنفيذ هذا القرار » .

(٢) صدر قرار وزير المالية رقم ٢٨ بتاريخ ١٩٤٤/٣/١ بالاجراءات التى تتبع في تقدير قيم المصانع والمعامل والآلات الثابتة وفى اعلان التقدير والاطعن فيه .

المادة ٧ - يقدم متب التعويض في موعد لا يتجاوز ١٥ يوما من وقوع الحادث .

وإذا لم يقدم نصب في هذا الأيعاد سقط الحق في المطالبة بالتعويض ما لم يثبت أن عدم المطالبة في الميعاد يرجع لأسباب قوية يكون تقديرها موكرا، في لجان التعويض . وفي كل حال لا تقبل الطلبات التي تقدم بعد انقضاء ستة أشهر من تاريخ وقوع الحادث .

ويقدم لطلب إلى الجهة الإدارية الكائن في دائرتها المقار مقابل يصل أو بكتاب مسجل .

وتبين بقرار وزاري الإجراءات التي تتبع في تقديم الطلبات والبيانات التي يجب استيفائها وجهة التي تقدم إليها .

المادة ٨ - تحصل في الطلبات المشار إليها في المادة السابقة لجنة أو أكثر مكونة من قاض يندبه وزير العدل وتكون له الرئاسة ومهندس السلطة القائمة على أعمال التنظيم ومنسوب من وزارة المالية .

وتقوم هذه اللجان بتحقيق ما يقدم إليها من الطلبات وتقدير التعويض المستحق .

وتتظم بقرارات وزارية الإجراءات التي تتبعها هذه اللجان في التحقيق والمعاينة والتقدير والقواعد التي تصدر عنها وذلك بعد أخذ رأى اللجنة العليا المشار إليها في المادة ١٣ .

وعلى هذه اللجان أن تقوم من تلقاء نفسها بمعاينة الشف الحاصل معاينة أولية عقب وقوع أى حادث بسبب الحرب .

المادة ٩ - (١) يكون التعويض الذي يدفع بالتطبيق لأحكام هذا النانون على نوعين :

(١) صدر القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٦ بتقرير أحكام جديدة بشأن

تيسيرات بسبب الحرب ٢٥٥

(أ) تعويض جزئى يخصص للإصلاح والترميم بما يمكن معه الانتفاع بالعقار أو إدارة المصنع أو المعمل أو الآلات وذلك فى الحدود وطبقا للمواصفات التى تصممها وزارة الوقاية المدنية وتحت إشرافها .

(ب) تعويض كلى عن قيمة المباني والمصانع والمساكن والآلات ، ويمطى بهذه القيمة أذنون على الخزنة العامة تدفع عنها فائدة سنوية قدرها ٢,٥ ٪ .

وتكون هذه الأذنون أسمية ولا تستهلك قيمتها إلا بعد الحرب بالكيفية وفى المواعيد التى تحدد بقانون . وينظم وزير المالية بقرار منه الشروط والإجراءات التى تتبع فى التصرف فيها .

التعويض عن التلف الذى يصيب المباني والمصانع والمعامل والآلات الثابتة بسبب الحرب ونص فى مواد ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ على ما يأتى :

« مادة ٢ - يؤدى نقدا التعويض الكلى المنصوص عليه فى الفقرة «ب» من المادة ٩ من القانون المذكور عقب تقديره نهائيا مضافا إليه فائدة قدرها ٢ ٪ محتسبة من تاريخ وقوع الضرر إلى تاريخ إخطار الطالب بميعاد صرف التعويض .

مادة ٣ - تنتقل حقوق الدائنين وأصحاب الحقوق العينية إلى قيمة التعويض الكلى مع بقاء الأرض ضامنة للحقوق المذكورة إذا كان التعويض لا يفى بها .

مادة ٤ - يبقى القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٢ معمولا به فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون إلى أن يصدر مرسوم بانتهاء العمل به .

مادة ٥ - على وزراء المالية والاشغال العمومية والعدل والتجارة والصناعة تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

ويكون لوزيرى المالية والاشغال العمومية اتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذه » .

٢٥٦ تيسيرات بسبب الحرب

مادة ١٠ - يقدر التعويض فكى على أساس ما كانت تساويه المباني والمصانع والمعامل والآلات فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بالنسبة لما تم انشاؤه منها قبل أول يناير سنة ١٩٤٢ • أما ما تم انشاؤه بعد هذا التاريخ فيقدر أنتدويض عنه على أساس ما كان يساويه فى أول يناير سنة ١٩٤٢ •

ويخصم فى جميع الأحوال مقابل الاستهلاك العادى •

مادة ١١ - تأخذ الأذنون وغوائدها حكم العقار وغلته فى ضمان حقوق الدائنين وأصحاب الحقوق المبنية مع استمرار بقاء العقار ضامنا للحقوق المفكورة •

ويكون تسليم الأذنون عن العقارات المحطة بحقوق مسجلة للغير بموافقة أصحاب هذه الحقوق ولا يمنع ذلك من صرف غوائد الأذنون للمالك •

مادة ١٢ - لا يستحق تعويض عن التلف الذى يصيب المباني أو المصانع أو المعامل أو الآلات أنتى تعتبر أهدافا عسكرية إذا كان تخصيصها لهذا الغرض قد حصل بطم الملك ورضاه •

مادة ١٣ - (الفقرة الأولى مستبدلة بالقانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٣) تشكل لجنة عليا الوجه الآتى :

وكيل وزارة المالية والاقتصاد رئيسا

أعضاء	وكيل وزارة الأشغال العمومية
	وكيل وزارة التجارة والصناعة
	مستشار دولة من شعبة الأشغال العامة بمجلس الدولة
	يئنه رئيس الشعبة
	ثلاثة من رجال الأعمال يعينهم وزير الأشغال العمومية
	بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد لمدة سنة ويجوز تجديد تعيينهم

وتختص هذه اللجنة فضلا عن الاختصاصات المبينة في المواد ٢ و ٥ و ٨ و ١٦ بإبداء الرأى فى النظم التى تتبع فى تنفيذ أحكام هذا القانون وفى وسائل الإشراف على هذا التنفيذ .

مادة ١٤ - تختص أيضا اللجنة المشار إليها فى الماده السابقة بالفصل فيما يقدم إليها من الطعون فى قرارات لجان تقدير التعويض .
وتنظم بقرار وزارى الاجراءات التى تتبع فى هذه الطعون .

مادة ١٥ - تكون قرارات اللجنة العليا فى المسائل المبينة فى المادتين ٥ و ١٤ نهائية ولا يقبل الطعن فيها أمام أية جهة أخرى .

مادة ١٦ - تطبق أحكام هذا القانون على حوادث انتف التى وقعت قبل صدوره وبعد أول يونية سنة ١٩٤٠ وتتخذ التقديرات الصادرة من اللجان التى عهد إليها بمعاينة تلك الحوادث وتقدير الاضرار انفاجمة حكم القرارات الصادرة من لجان التعويض المشار إليها فى المادة ٨ ويكون الطعن فى هذه التقديرات أمام اللجنة العليا وفقا للاجراءات التى تبين فى انقرار الوزارى المشار اليه فى المادة ١٤ .

ويستتزل من مبلغ التعويض المقرر وفقا للفقرة السابقة ما يكون قد صرف الى ذوى الشأن بصفة اعانة أو تعويض .

مادة ١٧ - (معدلة بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٤٤) - على وزراء الأشغال العمومية والمعدل والمالية والتجارة والصناعة والوقاية الحديثة تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ، وتشرى أحكامه لمدة سنتين ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٣ ويجوز تجديد العمل به سنة غسة بمرسوم .

ولجلس الوزراء بناء على اقتراح وزيرى المالية والوقاية المدنية
أن يقرر فى أى وقت وقف تحصيل الضريبة التى تجبى بالتطبيق لأحكام
هذا القانون أو تخفيضها ، كما أنه أن يقرر العودة الى جبايتها كأهله
ومخفضة اذا اقتضى الحال .

ويكون لوزيرى المالية والوقاية المدنية اتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ
هذا القانون (١) .

(١) صدر قرار وزير الوقاية المدنية رقم ٦ تعويضات لسنة ١٩٤٣ ببيان
الاجراءات التى تتبع فى تنفيذ أحكام القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٢ .

القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٢٤
بتعويض أفراد طاقم السفن التجارية ضد أخطار الحرب

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد
متقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - فى تطبيق هذا القانون يقصد بمبارة « طاقم السفينة »
الربان وضباط الملاحة والمهندسون والبحريون والبحارة وغيرهم ممن
يقومون بأى عمل فى السفينة ويقصد بكلمة « السفينة » كل سفينة تجارية
ذات محرك ميكانيكى أيا كانت حمولتها أو ذلت شراع وذات حمولتها
الكلىة تريد على خمسين طنا .

ويقصد « بمستأجر السفينة » المتعاقد مع مالك السفينة أو تجهزها
على استئانها لرحلة واحدة أو أكثر .

مادة ٢ - إذا نشأ عن أخطار الحرب وفاة أحد أفراد الطاقم أو عجزه
أو غرقه أو أسره وجب على مالك السفينة ومجهزها ومستأجرها متضامنين
أن يدفعوا له أو لمن يعولهم من أسرته تعويضا طبقا لأحكام هذا القانون .

مادة ٣ - إذا وقعت لأحد أفراد الطاقم إصابة ناشئة عن أخطار
الحرب أثناء وجوده بالسفينة أو بأحد الموانئ التى ترسو فيه خلال رحلتها
وترتب على هذه الإصابة وفاته استحق من يعولهم من أسرته تعويضا
مساويا لأجرة عن اثنين وثلاثين شهرا بشرط ألا يقل عن ٢٠٠ جنيه ولا يزيد
على ٢٠٠٠ جنيه .

ويكون توزيع التعويض بين المستحقين له طبقا للاتفاقيات المبرمة
بالبجول المرافق للقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ فى شأن إصابات العمل .

٢٦٠ تعويضات بسبب الحرب

مادة ٤ - اذا نشأت عن الاصابة عامة مستديمة كلية استحق المصاب تعويضا مساويا لأجره عن أربعين شهرا بشرط ألا يقل التعويض عن ٣٠٠ جنيه ولا يزيد على ٣٠٠٠ جنيه .

وتسرى فيما يتعلق بتعريف وإثبات العاهة المستديمة كلية كانت أو جزئية أحكام المواد ٢١ و ٢٢ و ٢٣ من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ على أن يكون لمصلحة الموانئ والمناظر الاختصاص المخول لمصلحة العمل بالمادتين ٢١ و ٢٢ المشار اليهما .

مادة ٥ - اذا نشأت عن الاصابة عامة مستديمة جزئية استحق المصاب تعويضا بنسبة مئوية من التعويض المستحق عن العاهة المستديمة الكلية طبقا للجدول المرافق للقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ .

فإذا لم تكن العاهة واردة بالجدول المذكور قدر التعويض بنسبة ما نشأ للمصاب من العجز في قدرته على الكسب .

مادة ٦ - يلزم المسؤولون عن التعويض بعلاج المصاب وبأجره الى أن يتم علاجه .

وإذا استولى المصاب بمقتضى الفقرة السابقة على أجرة مدة تزيد على اثني عشر شهرا انقص التعويض المستحق وفقا للمواد ٣ و ٤ و ٥ بمقتدار هذه الزيادة .

مادة ٧ - اذا كانت حالة المصاب لا تسمح له بالاستمرار في السفر بدون خطر على حياته وجب على الربان أن ينقله الى أحد المستشفيات بأول ميناء ترسو فيه السفينة لمعالجته أو الى أى محل يمكن معالجته فيه حتى يشفى .

ويجب عليه كذلك قبل قيام السفينة أن يودع لدى قنصل مصر أو من يقوم مقامه مبلغا يكفى لسد نفقات إقامة المصاب وعلاجه بالمستشفى وعودته الى أحد الموانئ المصرية اذا شفى أو تجهيزه اذا توفي وأبصره

لغاية تاريخ العودة أو الوفاة أو يقدم كئانة بذلك يقبله القنصل أو من يقوم مقامه *

مادة ٨ - إذا كان المصاب يمكنه الاستمرار في السفر إلى أحد الموانئ المصرية وكان لا يزال في حاجة إلى العلاج الطبي اتبع في شأنه أحكام المواد ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٦٤ من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ *

مادة ٩ - إذا أسر أحد أفراد الطاقم استحق من يعونهم من أسرته أجره كاملا ويصرف لهم شهريا من تاريخ أسره إلى أن يفرج عنه ويعود إلى أحد الموانئ المصرية بشرط ألا يزيد ما يصرف لهم على التعويض الذي يستحقونه في حالة وفاته *

وإذا فقد أحد أفراد الطاقم استحق من يعونهم أجره كئالا كذلك ويصرف لهم شهريا من تاريخ فقدته إلى أن تثبت وفاته أو يوجد على قيد الحياة بشرط ألا يزيد ما يصرف لهم على التعويض الذي يستحقونه في حالة الوفاة فإذا ثبتت وفاته صرف لن يعولهم من أسرته التعويض الذي يستحقونه عن وفاته بعد خصم ما يكون قد صرف لهم *

وتعتبر السفينة في حكم المفقودة إذا انقطعت أخبارها مدة ستة أشهر زائدة على المدة المقررة لرحلتها *

مادة ١٠ - عند عودة السفينة إلى أحد الموانئ المصرية يقدم الريان إلى ضابط الميناء تقريراً يثبت فيه ما يأتي :

١ - أسماء أفراد الطاقم الذين حدثت لهم إصابات نالئة عن أخطار الحرب وترتب عليها وفاتهم مع ذكر تاريخ الإصابة وتاريخ الوفاة *

٢ - أسماء أفراد الطاقم الذين حدثت لهم إصابات من جراء هذه الأخطار وترتب عليها عجزهم عن العمل واسم الطبيب الذي تولى العلاج بالسفينة أو المستشفى أو المكان الذي نقلوا إليه لعلاجهم به والإجراءات التي اتخذت في هذه الحالة الأخيرة لضمان الوفاء بالتفقات المشار إليها في المادة ٧ *

٣ - سماء أفراد الطاقم الذين أسروا أو فقدوا .

وعلى ضابط الميناء أن يجرى تحقيقاً لتثبت من صحة البيانات الواردة في هذا التقرير من صحة البيانات الواردة في هذا التقرير ويحرر مضمناً بهذا التحقيق .

وترسل صورة منه إلى مالك السفينة أو مجهزها أو مستأجرها كما ترسل صورة منه إلى من حدث لهم إصابات أو إلى من يعولهم المتوفى أو الأسير أو المقتود من أفراد الطاقم .

مادة ١١ - لا يؤذن لأية سفينة بالسفر أثناء قيام حالة الحرب مما لم يكن مؤمناً على أفراد طاقمها بقيمة نصف الحد الأقصى للتعويض الذي قد يستحق بمقتضى أحكام هذا القانون لدى إحدى شركات التأمين المعتمدة أو أيداع هذه القيمة نقداً خزانة مصلحة الموانئ والمناظر أو تقديم كتاب ضمان بها من أحد المصارف المعتمدة ويجوز لأفراد الطاقم المؤمن عليهم مطالبة الشركات المؤمن لديها مباشرة بما قد يستحق لهم من تعويض أنفسهم أو متاعهم .

وتحدد بقرار من مجلس الوزراء المناطق والفترة التي تطبق فيها أحكام الفقرة السابقة .

مادة ١٢ - لا يعمل بأى اتفاق يقصد به تخفيض التعويض المستحق بمقتضى هذا القانون .

مادة ١٣ - يحدد وزير المواصلات بقرار منه فئات الأجور التي يقدر التعويض على أساسها وشروط تعويض رجال الطاقم عن أمتعتهم وأدواتهم التي قد ت تلف أو تهلك بسبب أخطار الحرب (١) .

(١) صدر قرار وزير المواصلات رقم ٢ بتاريخ ١٩٤٥/١/٣٠ بتحديد فئات الأجور التي يقدر على أساسها التعويض المقرر بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٤ وتحديد شروط تعويض رجال الطاقم عن أمتعتهم وأدواتهم .

مادة ١٤ — تعتبر المبالغ المستحقة طبقاً لأحكام هذا القانون دية لنا
ممتازة بذات الدرجة المنصوص عليها في المادة ٨ من القانون رقم ٦٤ لسنة
١٩٣٦ ولا يجوز التنازل عن هذه المبالغ ولا الحجز عليها لأحد نفسة
ويمتدار الربح .

مادة ١٥ — كل مخالفة لأحكام المادة ٧ يعاقب مرتكبها بغرامة لا تزيد
على مائة جنيه وكل مخالفة لأحكام المادة ١٠ يعاقب مرتكبها بغرامة لا تزيد
على عشرة جنيهات .

مادة ١٦ — تسقط الحقوق الفاشئة عن تطبيق هذا القانون بمضى
سنة من عودة السفينة الى الموانئ المصرية أو من تاريخ انتهاء حالة
الضرب .

مادة ١٧ — على وزراء المواصلات والمعدل والخارجية كل فيما
يفضه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
ولوزير المواصلات أن يصدر عند الاقتضاء القرارات اللازمة
لتنفيذ هذه .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
بقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٨
ببعض التدابير الضريبية لمولى بورسعيد والاسماعيلية
والسويس (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت .

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس
الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ،
والتوانين المدخلة له ؛

وعلى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الايراد ،
والتوانين المدخلة له ،

وعلى القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ بفرض ضريبة اضافية للدفاع ،
وعلى القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٠ بفرض ضريبة اضافية على
الأرباح التجارية والصناعية لمصلحة المجالس البلدية والقروية ،

وعلى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الادارى ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - يخفى ممولو مأموريات ضرائب بورسعيد والاسماعيلية
والسويس من أداء ضريبة الدفاع المقررة بمقتضى اللئنين (ب) و (ج) .

(١) الجريدة الرسمية في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٨ - العدد ٤٠
مكرر (ب) .

تيسيرات بسبب الحرب ٢٦٥

من (أولا) و (ثالثا) من المادة ٣ من القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه بالنسبة الى ايرادات سنة ١٩٥٩ .

وكذلك يعفى مهولو مناطق بورسعيد والاسماعيلية والسويس من من ضريبة الدفاع المقررة بمقتضى البندين (أ) و (ب) من المادة ١ من القانون المذكور بالنسبة الى ايرادات تلك السنة .

مادة ٢ - يكون اعفاء مهولى مأموريات الضرائب المشار اليهم فى الفقرة الأولى من المادة الأولى من كل أو بعض الضرائب المستحقة عليهم وفقا للشروط والأوضاع وفى الحدود المبينة فى هذا القانون .

مادة ٣ - (الفقرة الأخيرة مضافة بالقانون رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٦٥) . يتناول الاعفاء المنصوص عليه فى المادة (٢) المبالغ التى لم تؤد الى مصلحة الضرائب من ضريبتى الأرباح التجارية والصناعية وأرباح المهن غير التجارية المفروضتين بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه ومن الضريبة العامة على الايراد المفروضة بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه ومن الضريبة الاضافية على الأرباح التجارية والصناعية لمصلحة المجالس البلدية والقروية المفروضة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه ، وذلك بالنسبة الى السنوات الضريبية حتى نهاية سنة ١٩٥٩ .

ويتناول الاعفاء كذلك المبالغ التى لم تؤد الى مصلحة الضرائب من متأخرات الضريبة على الأرباح الاستثنائية المفروضة بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بفرض ضريبة خاصة على الأرباح الاستثنائية ، وتقدم طلبات الاعفاء من هذه الضريبة وفقا للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من وزير الخزانة .

ويسرى هذا الاعفاء على محافظة سيناء .

مادة ٣ مكررة - (مضافة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٩) يعفى مهولو الضرائب بمناطق بورسعيد

والاسماعيلية والسويس من تنطبق عليهم أحكام هذا القانون - من أداء المئة جنيه الأولى من المبالغ التي لم تؤد إلى مصلحة الضرائب من الضرائب المنصوص عنها في المادة الثامنة من القانون ، وذلك بشرط أن تكون طبقت الاعفاء من الضريبة قد قدمت في المواعيد المحددة بقرار وزير الخزانة وفقا للمادة ١١ من هذا القانون .

مادة ٤ - (١) يكون الاعفاء من الضرائب المشار إليها في المادة ٣ فيما زاد عن الحد المنصوص عنه بالمادة (٣ مكررة) بقرار من وزير الخزانة أو من ينوب عنه في ذلك بناء على توصية اللجنة المنصوص عليها في المادة (٥) (٢) وتكون هذه القرارات نهائية ولا يجوز الطعن عليها لأي سبب من الأسباب .

مادة ٥ - تنشأ في كل مأمورية من مأموريات الضرائب المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون لجنة أو أكثر يصدر بتشكيلها قرار من وزير الخزانة (٣) .

(١) مستجلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٩ (الجريدة الرسمية في ١٩٦٠/١/٦ - العدد ٥) .

(٢) صدر قرار وزير الخزانة رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٩ بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٨ (الوقائع المصرية في ١٩٥٩/٥/٢١ - العدد ٤٠) ونص على ما يأتي :

« مادة ١ - يفوض في اصدار قرار الاعفاء من الضرائب المنصوص عليه في المادة ٤ من القانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه مدير عام مصلحة الضرائب اذا لم يجاوز مجموع الاعفاء من الضرائب والفوائد المستحقة عنها ٣٠٠ جنيه ووكيل الوزارة المساعد لشئون مصلحة الضرائب اذا لم يجاوز مجموعها ١٠٠٠ جنيه وفيما زاد عن ذلك يصدر القرار منا . »

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

(٣) صدر قرار وزير الخزانة رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٩ بتشكيل اللجان

وتختص هذا اللجان ببحث طلبات الاعفاء من الضرائب التى تقدم اليها وفقاً للمادة (١١) من هذا القانون ، وبالتوصية بالاعفاء من الضرائب المشار اليها فى المادة (٣) متى ثبت لها من ظروف طالبي الاعفاء عجزهم عن أداء الضرائب .

مادة ٦ - يكون للجان المشار اليها فى المادة (٥) الاطلاع على حسابات المولين والأوراق والمستندات اللازمة لتكوين رأيا ، وإرساء هذه اللجان أن يتدبوا لذلك عضواً أو أكثر من أعضائها .

ويسرى على أعضاء هذه اللجان حكم المادة ٨٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه .

مادة ٧ - استثناء من أحكام المادتين ٢٠ ، ٥٣ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه تقف لمدة ثلاث سنوات تبدأ من ٢٩ من أكتوبر

المنصوص عليها فى المادة (٥) من القانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٨ (الوقائع المصرية فى ١٩٥٩/٥/٢١ - العدد ٤٠) ونص على ما يأتى :
« مادة ١ - ينشأ فى كل مأمورية من مأموريات ضرائب بورسعيد والاسماعيلية والسويس لجنة واحدة تشكل على الوجه الآتى :

١ - ثلاثة من موظفى مصلحة الضرائب الفنين من بينهم الرئيس يختارهم مدير عام مصلحة الضرائب .

٢ - مندوب عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لا تقل درجته عن الخامسة تنديه الوزارة المذكورة لذلك .

٣ - مندوب عن المحافظة التى تقع فى دائرة اختصاصها المأمورية لا تقل درجته عن الخامسة يختاره المحافظ .

٤ - مندوب عن اتحاد الغرف التجارية يختاره الاتحاد .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره » .

٢٦٨ تيسيرات بسبب الحرب

سنة ١٩٥٦ . البيوع :لادارية المترتبة على التأخير في أداء ديون مصلحة
انضرب المستحقة على المودين المشار اليهم في المادة الأولى من هذا
القانون .

ومع ذلك يجوز أن يتم البيع إذا رأت مصلحة الضرائب أن حقوق
الخزانة معرضة للضياع ، أو طلب ذلك منها المدين المحجوز عليه بشرط
اتباع الاجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ .

مادة ٨ - استثناء من أحكام المادة ٩٣ مكررا (١) من القانون رقم
١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه ، يعفى المودين المذكورون في المادة الأولى
من هذا القانون من الفوائد المترتبة على التأخير في الوفاء بالضرائب المستحقة
عليهم عن السنوات الضريبية حتى نهاية سنة ١٩٥٦ .

مادة ٩ - استثناء من أحكام المواد ٤٣ ، ٤٨ ، ٨٥ من القانون رقم
١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه ، والمواد ١٦ ، ١٧ ، ٢١ من القانون رقم ٩٩
لسنة ١٩٤٩ المشار اليه ، يعفى المودون المذكورون الذين انقضى أجل
تقديم اقراراتهم في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ أو بعد هذا التاريخ من
الجزاء المترتبة على عدم تقديم الاقرارات أو أداء الضرائب من
واقمها ، إذا قاموا بتقديم هذه الاقرارات وأداء الضرائب المستحقة من
ولقما ، خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ١٠ - يقف لمدة سنتين تبدأ من ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٦
التقدم المسقط لحق الحكومة في المطالبة بالمبالغ المستحقة لها على المودين
المذكورين بمقتضى القوانين أرقام ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، ٩٩ لسنة ١٩٤٩
و ١٥٥ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه .

مادة ١١ - تقدم طلبات الاعفاء من الضرائب المشار اليها في المادة

تيسيرات بسبب الحرب ٢٦٩

(٥) من هذا القانون الى اللجنة المختصة وفقا للشروط والأوضاع ائتى
يصدر بها قرار من وزير الخزانة •

مادة ١٢ — يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية
ولوزير الخزانة اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه (١)»

صدر برئاسة الجمهورية في ٤ جمادى الآخرة سنة ١٣٧٨ (١٥ ديسمبر
سنة ١٩٥٨) •

(١) صدر قرار وزير الخزانة رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٩ بتنفيذ أحكام القانون
رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٨ (الوقائع المصرية في ٢١/٥/١٩٥٩ - المجلد ٤٠) •

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
بمقتضى رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٩
بشأن تيسير أداء السلف الممنوعة لتجارة منطقة القتال
(إقليم مصر) (١)

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٢ بشأن أخذ مبلغ ١٥٠.٠٠٠ ج من
الاحتياطي العام لمنح سلف للغرفتين التجاريتين بمدينتي بورسعيد السويس ،

وعلى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٤ بشأن أخذ مبلغ ٤٠.٠٠٠ ج من
الاحتياطي العام لمنحه سلفة للغرفة التجارية ببورسعيد لمنح سلف لتجار
منطقة الاسماعيلية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاذن
في أن تأخذ من الأموال الموجودة تحت يدها مبلغ ١٠٠.٠٠٠ ج لمنح سلف
الى الغرفتين التجاريتين بمدينتي بورسعيد والسويس مناصفة بينهما ،

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٤ يهد
أجل السلف لمدة سنة بدون فوائد ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - (١) تتبع فى أداء السلف الممنوحة لتجار منطقة انقضاء
انقواعد الآتى بيانها :

١ - يعمى التجار المقيمون بدائرة اختصاص الغرفتين التجاريتين
بمدينتى بورسعيد والسويس من دفع الفوائد عن المدة من تاريخ انتهاء
سريان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٤ المشار
اليه حتى ١٩٥٨/١٢/٣١ *

٢ - يؤخذ بمبدأ التقسيط من أول يناير سنة ١٩٦٤ على أقساط
سفوية لمدة عشر سنوات بغير فوائد تستحق كل منها فى ٣١ ديسمبر *

٣ - عند التأخير فى دفع أى قسط فى المواعيد المتفق عليها تحل باقى
الأقساط وتحتسب فوائد تأخير بواقع ٦٪ *

مادة ٢ - يكون لغرفتى بورسعيد والسويس التجاريتين سلطة
تحصيل السلف المذكورة بالطرق الادارية *

مادة ٣ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به فى
اقليم مصر من تاريخ نشره ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ٤ ربيع الاخر سنة ١٣٧٩ (٦ اكتوبر سنة
١٩٥٩) *

(١) الفقرة الثانية من المادة الاولى مستبدلة بالمادة الاولى من
القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٥ (الجريدة الرسمية فى ١٩٦٥/٤/٤ - العدد
٧٦) الذى نص فى مادته الثانية على ما يأتى : « ينشر هذا القانون بالجريدة
الرسمية ، ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٩ » *

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٧
في شأن صرف رواتب وتعويضات المستشهدين
والمفقودين من أفراد القوات المسلحة والعاملين الخنيين
بها الى ذويهم (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية في
إصدار قرارات لها قوة القانون ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٦
لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشك والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات
المسلحة ،

قصر القانون الآتي :

مادة ١ - يرخص لوزير الحربية أن ينظم بتعليمات منه صرف صافي
مرتبات وتعويضات المستشهدين والمفقودين من أفراد القوات المسلحة
والعاملين المدنيين بها الى ذويهم شهريا ولمدة أقصاها ستة أشهر وذلك
لحين ثبوت استشهدهم أو لمقدمهم .

(١) الجريدة الرسمية في ٢١ أغسطس سنة ١٩٦٧ - العدد ٧٧ .

تيسيرات بسبب الحرب ٢٧٣

مادة ٢ - يسوى ما يصرف بالتطبيق لهذا القانون من المستحق صرفه قانونيا عند ثبوت الاستشهاد أو الفقد .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من ٥ يونية سنة ١٩٦٧ .

يتمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ جمادى الاولى سنة ١٣٨٧ (٢٩ أغسطس سنة ١٩٦٧) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧

بتحرير معاشات أو إعانات أو قروض عن الخسائر

في النفس والمال نتيجة للأعمال التحريية (١، ٢، ٣، ٤)

بإسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ الخاص بانتأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعملها المدنيين والقوانين المعدلة له ،

وعلى قانون اتأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ،

(١) الجريدة الرسمية في ١٢ أكتوبر سنة ١٩٦٧ - العدد ٨٣ .

(٢) صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٠ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٠/٧/٢ - العدد ٢٧) ونص في مادته الثالثة على أن « يستبدل بعبارة (نائب الرئيس ووزير الاوقاف والشئون الاجتماعية) عبارة (وزير الشئون الاجتماعية) أينما وردت في القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه » .

(٣) تم زيادة قيمة المعاشات المقررة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ على النحو المبين بالقوانين ارقام ٦٢ لسنة ١٩٨٠ و ١١٦ لسنة ١٩٨٢ و ٩٨ لسنة ١٩٨٣ (انظر نصوص هذه القوانين ضمن موضوع تأمينات اجتماعية) .

(٤) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٣١ لسنة ١٩٨٧ ونص في مادته الاولى على ان يفوض السيد الدكتور / عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء في مباشرة اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٧/١٠/١٩ - العدد ٤٢ مكرر) .

تيميرات بسبب الحرب ٢٧٥

وعلى قانون المؤسسات انعاما وشركات القطاع انعام والمصادر
بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ ،

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية في
اصدار قرارات لها قوة القانون ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قصر القانون الآتي :

مادة ١ - تشكل لجنة أو أكثر ينزل من وزير الشؤون الاجتماعية
في كل محافظة تقع بها خسائر في النفس أو المال نتيجة للأعمال الحربية
ويمصدر بتحديد ما قرار من وزير الشؤون الاجتماعية (١) .

مادة ٢ - تختص هذه اللجان بمعاينة وحصر الأضرار وتقدير الخسائر
الناجمة عن العمليات الحربية التي تقع على النفس بالنسبة للمدنيين وعلى
الأموال الخاصة وأموال الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات انعام
التي ينظمها القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه ،

مادة ٣ - (٢) يجوز صرف اعانات أو معاشات أو قروض عن الأضرار

(١) صدر قرار وزير الاوقاف والشؤون الاجتماعية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٧
بتشكيل لجان بمحافظات ميناء وبورسعيد والاسماعيلية والسويس والشرقية
لحصر الأضرار وتقدير الخسائر في النفس أو المال الناجمة عن الاعمال
الحربية وبانشاء ادارة لمراجعة اعمال هذه اللجان (الوقائع المصرية في
١٩٦٧/١١/٧ - العدد ٢٢٣) ، المعدل بالقرارين رقم ٦ لسنة ١٩٦٨
(الوقائع المصرية في ١٩٦٨/٢/١٠ - العدد ٣٢) ورقم ١٢ لسنة ١٩٦٨
(الوقائع المصرية في ١٩٦٨/٣/٢١ - العدد ٦٣) . كما صدر قرار وزير
الشؤون والتأمينات الاجتماعية رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٧٩ بتشكيل لجنة أو أكثر
في كل محافظة لمعاينة وحصر وتقدير الخسائر في النفس والمال (الوقائع
المصرية في ١٩٨١/٣/٢٦ - العدد ٧١) ، المعدل بالقرار رقم ١٥ لسنة
١٩٨٢ .

(٢) مستبدلة بالمادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٠ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٠/٧/٢ - العدد

٢٧٦ تيسيرات يسبب الحرب

المنفعة من العتبات الحربية المشر إليها في المادة السابقة . كما يجوز
صرف عنة عجة بقر من وزير الشؤون الاجتماعية لمواجهة تلك الأضرار .
ويصدر وزير الشؤون الاجتماعية قرارا بشروط وأوضاع واجراءات
صرف الاعانات أو المعاشات أو القروض (٢) في الحالات الآتية :

(٢٧) وقد نص في مادته الرابعة على أن يعمل به اعتبارا من تاريخ العمل
بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ والبنود (١) من الفقرة (ب) مستبدل بالمادة
الاولى من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٤ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٤/٧/٢٩ -
العدد ٣٠ مكرر (١)) وقد نص في مادته الثانية على أن يعمل به اعتبارا
من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ .

(٣) صدرت القرارات التالية :

- قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٤ بشروط وأوضاع
واجراءات صرف اعانات عن الضائير في الاموال نتيجة للاعمال
الحربية (الوقائع المصرية في ١٩٧٤/٥/١٣ - العدد ١٠٦) ، المعدل
بقرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ٣٦٨ لسنة ١٩٧٤ .

- قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن شروط وأوضاع
واجراءات صرف معاشات واعانات لمن أصيبوا بخسائر في النفس
من المدنيين نتيجة للاعمال الحربية (الوقائع المصرية في
١٩٧٤/٥/١٤ - العدد ١٠٧) ، المعدل بقرار وزير الشؤون
الاجتماعية رقم ١٣٣ لسنة ١٩٧٤ (الوقائع المصرية في ١٩٧٤/٩/٢٢
- العدد ٢١٦) .

- قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ١٦٥ لسنة ١٩٧٧ بشروط وأوضاع
واجراءات منح القروض لمواطني محافظات القناة وسيناء (الوقائع
المصرية في ١٩٧٧/٩/١٠ - العدد ٢١١) .

- قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ٣٦٨ لسنة ١٩٨٠ بشروط وأوضاع
واجراءات صرف تعويضات لترميم العقارات التي أضربت بسبب
العمليات الحربية بمحافظة سيناء نتيجة العدوان الاسرائيلي
(الوقائع المصرية في ١٩٨١/٤/١٥ - العدد ٨٨) .

- قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ٦٤ لسنة ١٩٨١ بشروط وأوضاع
واجراءات صرف تعويضات لترميم العقارات التي أضربت بسبب

=

(أ) بالنسبة الى الخسائر فى النفس :

تصرف اعانات فى حالات الخسائر التى تقع على النفس ومع ذلك يجوز فى حالة الوفاة أو الفقد أو العجز منح معاشات بدلاً من الاعانة .

ويكون ترتيب المعاش بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير الشؤون الاجتماعية (١) .

ويعتبر العائلون من المدنيين نتيجة للأعمال الحربية ، الذين لم يثبت استشهدهم فى حكم المفقودين اعتباراً من تاريخ غيابهم .

(ب) بالنسبة الى الخسائر فى المال (٢) :

١ - تصرف اعانة مالية مساوية لقيمة الخسائر التى تلحق المال الخاص وبعد أقصى قدره عشرون ألفاً من الجنيهات للاعانة فإذا زادت

العمليات الحربية بمحافظة السويس (الوقائع المصرية فى العدد ١٨٢) .

- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٠ لسنة ١٩٨٥ بتقرير معاشات عن الخسائر فى النفس نتيجة للأعمال الحربية (الجريدة الرسمية فى ١٩٨٥/٧/٢٥ - العدد ٣٠) ، المعدل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨١٩ لسنة ١٩٨٦ (الجريدة الرسمية فى ١٩٨٦/٧/٢٤ - العدد ٣٠) .

- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٨ لسنة ١٩٨٦ بتقرير معاشات عن الخسائر فى النفس نتيجة للأعمال الحربية (الجريدة الرسمية فى ١٩٨٦/١/٣٠ - العدد ٥) .

(١) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٨٦ ونص فى مادته الاولى على أن يفوض السيد الدكتور / عاطف محمد نجيب صدقى رئيس مجلس الوزراء فى مباشرة اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ (الجريدة الرسمية فى ١٩٨٦/١١/٢٠ - العدد ٤٧ تابع) .

(٢) صدر قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٤ بشروط وأوضاع واجراءات صرف اعانات عن الخسائر فى الاموال نتيجة للأعمال الحربية المعدل بالقرار رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٧٤ .

قيمة الخسائر على حدّ واحد متح المضرور قرضاً بقيمة الزيادة يسدّد خلال مدة قصاها خمس عشرة سنة بدون غوائد متى طلب ذلك .

٢ - إذا ترتب على المعنويات الحربية تعطل الشخص وجرأانه بالتالى من أجره أو دخله ، صرفت له اعانة تعويضية شهرية خلال فترة التعطل بحد أقصى ٥٠٪ من قيمة المتوسط ، تشترى لهذا الأجر أو الدخل من العمل خلال السنة السابقة على تاريخ التعطل .

مادة ٤ - ترفع التقارير الخاصة بتقدير قيمة الخسائر التى تقع فى الوحدات الاقتصادية المشار اليها فى المادة الثانية من هذا القانون الى الوزارات المعنية .

مادة ٥ - تطبق بالنسبة للمعاشات الأحكام المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه فيما لم يرد به نص فى هذا القانون أو القرارات المنفذة له ولا تصرف اعانة غلاء عن المعاشات المقررة بمقتضى هذا القانون .

مادة ٦ - لا يجوز توقيع الحجز على أموال الاعانات والقروض التى تصرف بالتطبيق لهذا القانون استيفاء لدين مستحق للحكومة أو للهيئات العامة أو للمؤسسات العامة أو الهيئات الادارة المحلية أو للأشخاص المعنوية الخاصة أو للأفراد الا اذا كان الدين مضموناً برهن تأمينى على العقار انذى صرفت الاعانة أو القرض بسببه أو اذا كان الدين قد نشأ عن الأعمال الخاصة بتمعيم المنشآت التى خربت أو تلفت نتيجة الأعمال حربية .

مادة ٧ - مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً أو باحدى هاتين العقوبتين كل من استولى بدون وجه حق على أموال من الاعتمادات المقررة لهذه الاعانات أو المعاشات أو القروض أو أدخل الغش فى البيانات أو الطلبات الخاصة باحصول على هذه الأموال وذلك فضلاً عن استرداد ما صرف له بدون

تيسرات بسبب الحرب ٢٧٩

وجه حق بطريق الحجز الإداري . (ويكون المدير المسئول بالمحصل أثر الشركة أو غيرها من الهيئات مسئولاً عن هذه الجريمة إلا إذا ثبت عدم علمه أو استحقاقه مراقبته) .

مادة ٨ - تعفى الاعتمادات التي تخصص للاعانات والمعاشات والقروض المشار إليها وكذا الصرف منها من القيود واللوائح المعمول بها ، على أن تخضع مستندات الصرف لمراقبة الجهاز المركزي للحسابات .

مادة ٩ - (١) لا يجوز الطعن بأي وجه من الوجوه أمام أية جهة كانت في القرارات التي تصدر بالتطبيق لأحكام هذا القانون .

مادة ١٠ - على الوزارات والمصالح والهيئات العامة والمؤسسات العامة وهيئات الإدارة المحلية تقديم المونة الفنية والإدارية التي تطلبها وزارة الإقوتاف والشئون الاجتماعية .

مادة ١١ - يعهد لوزارة الخزانة بتحصيل القروض المشار إليها في هذا القانون طبقاً للقواعد والأجراءات التي يضمنها وزير الخزانة .

مادة ١٢ - على وزير الشئون الاجتماعية ووزير الخزانة كل فيما يخصه إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ١٣ - (ملغاة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بانقائون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٠) .

مادة ١٤ - ينشر هذا القانون بالجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،
صدر برئاسة الجمهورية في ٨ رجب سنة ١٣٨٧ (١٢ أكتوبر سنة ١٩٦٧) .

(١) صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بشأن إلغاء موانع التقاضي في بعض القوانين (الجريدة الرسمية في ١٩٧٢/٦/٨ - العدد ٢٣) ونص في مادته الأولى فقرة ثامناً على أن تلغى كافة صور موانع التقاضي الواردة في نص المادة التاسعة من القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٦٨
في شأن صرف مرتبات وتعويضات الغائبين من أفراد
القوات المسلحة نتيجة للعمليات الحربية (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتقويض رئيس الجمهورية بأصدار
قرارات لها قوة القانون ،

وعلى القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت
والتأمين والتعويض للقوات المسلحة ،

وعلى القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٧ في شأن صرف رواتب وتعويضات
المستشهدين والمفقودين من أفراد القوات المسلحة والعاملين المدنيين الى
خويعهم ،

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ،

تقرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستمر صرف مرتبات وتعويضات الغائبين من أفراد القوات
المسلحة (عسكريين ومدنيين) نتيجة للعمليات الحربية الى من يعولونهم
شهرًا وذلك حتى عودتهم أو ثبوت مفقودهم أو استشهادهم .

مادة ٢ - إذا عاد الغائب وثبت من التحقيق سلامة موقفـة اعتبر صحيحا ما صرف الى من يعولهم من مرتبات وتمويضت أثناء غيابـه وتسوى حالته على هذا الأساس ، أما إذا ثبت عدم سلامة موقفه فللحكومة الرجوع عليه وعلى من تم الصرف اليهم بالمبالغ التي سبق صرفها .

مادة ٣ - إذا ثبت فقد الغائب اعتبر صحيحا مما تم صرفه الى من يعولهم من مرتبات وفقا لهذا القانون والقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه وتسوى حالته كمفقود اعتبارا من تاريخ اعلان ثبوت فقده وفقا للقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

مادة ٤ - الغائب الذي يثبت استشهاده تسوى حالته كمستشهد اعتبارا من تاريخ استشهاده وفقا لأحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه وتسوى المبالغ التي صرفت خلال فترة الاستشهاد طبقا لهذا القانون والقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٧ على النحو التالي :

(أ) يخضع من كل مستحق في المعاش ما سبق صرفه له من مرتبات خلال فترة الاستشهاد مع التجاوز عما يكون قد صرف له زيادة عن مساويه .

ويسرى هذا الحكم على أولاد المستشهد ولو كان صرف المرتبات خلال هذه الفترة قد تم لتولى شؤونهم .

(ب) يتجاوز عن تحصيل ما سبق صرفه من مرتبات لغير المستحقين في المعاش »

مادة ٥ - المبالغ التي يتعين استردادها طبقا لهذا القانون يجوز اقتضاؤها بطريق الحجز الإداري .

٢٨٢ تقييدات بسبب الحرب

مادة ٦ - يصدر وزير الحربية القرارات الخاصة بتحجيد من يتم لهم صرف المبالغ المشار إليها في المادة الأولى والقرارات المنفذة لهذا القانون .

مادة ٧ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من ٥ ديسمبر ١٩٦٧ ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ شوال سنة ١٣٨٧ (١٤ يناير سنة ١٩٦٨) .

قانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٩

في شأن رواتب وتعويضات انفائين ومعاشات المفقودين دن
أفراد القوات المسلحة نتيجة للعمليات الحربية (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يعتبر انفائون من أفراد القوات المسلحة - عسكريين ومدنيين - من ١٩٦٧/٦/٥ نتيجة للعمليات الحربية الذين لم يثبت استشهادهم في حكم المفقودين اعتبارا من تاريخ غيابهم . وتسوى حالاتهم على هذا الأساس وفقا لأحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة والقوانين المعدلة له .

وذلك اعتبارا من تاريخ الملاء بهذا القانون .

ويوقف صرف الإعانة التعويضية المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٢١ لسنة ١٩٦٨ في شأن منح إعانة تعويضية لأفراد الاحتياط المستدعين من ذوي المهن الحرة بالنسبة لهؤلاء الأفراد .

ويعتبر صحيحا ما تم صرفه الى من يحولونهم في فترة غيابهم وفقا لأحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٧ في شأن صرف رواتب وتعويضات المستشهدين والمفقودين من أفراد القوات المسلحة والعاملين المدنيين الى ذويهم ورقم ١ لسنة ١٩٦٨ في شأن صرف مرتبات وتعويضات انفائين

٢٨٤ تيسيرات بسبب الحرب

من أفراد القوات المسلحة نتيجة للعمليات الحربية وقرار رئيس الجمهورية
رقم ١١٢١ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه .

مادة ٣ - استثناء من أحكام المادة السابقة يستمر صرف الرواتب
والتعويضات والاعانة التعويضية المستحقة لهؤلاء الأفراد الى من يعولونهم
شهريا وذلك حتى يتم تسوية وصرف استحقاقاتهم كمفقودين وتخصص هذه
المبالغ من المعاشات المؤقتة والمنح المقررة للمستحقين معاشاتهم بمقتضى
أحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه وذلك مع التجاوز عن
استرداد ما صرف بالزيادة من تلك المبالغ .

مادة ٣ - اذا عاد الغائب الذى اعتبر مفقودا وثبت من التحقيق
عدم سلامة موقفه فللحكومة الرجوع عليه وعلى من تم الصرف اليهم
بالمبالغ التى سبق صرفها .

مادة ٤ - المبالغ التى يتعين استردادها طبقا لهذا القانون يجوز
اقتضاؤها بطريق الحجز الادارى .

مادة ٥ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويحمل به من
من تاريخ نشره وعلى وزير الحربية اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

يصم هذا القانون بخاتم للدولة وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٩ (١٨ أغسطس
سنة ١٩٦٩) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٤
بشأن رواتب وتمويضات من يؤسرون أثناء العمليات الحربية
وبالغاء القانون رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن ماهيات
من يؤسرون أثناء العمليات الحربية (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن ماهيات من يؤسرون
أثناء العمليات الحربية ،

وعلى القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت
والتأمين والتعويض للقوات المسلحة والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية في
اصدار قرارات لها قوة القانون ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستمر صرف جميع استحقاقات الأسير من رواتب
وتعويضات والتي كان يتقاضاها قبل أسره إلى خويه شهريا طوال مدة
أسره .

(١) الجريدة الرسمية في ٩ ابريل سنة ١٩٧٠ - العدد ١٥ (تابع) .

٢٨٦ تيسيرات بسبب الحرب

مادة ٢ - تسوى استحقاقات الأسير بعد عودته وبعد أن يخضع مسا
يكون قد صرف إليه أثناء وجوده بالأسر من الدولة المعادية أو من أية جهة
أخرى .

مادة ٣ - إذا تبين من التحقيق عدم سلامة موقف الأسير يوقف
سرف المبالغ المشار إليها في المادتين السابقتين ويكون للحكومة الرجوع
عليه منذ ما سبق صرفه إليه وإلى ذويه .

مادة ٤ - تسرى أحكام هذا القانون على جميع حالات الأسر التي
وقعت قبل نفاذه .

مادة ٥ - يُلغى القانون رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن ماهيات من
يؤسرون أثناء العمليات الحربية .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة
القانون ويعمل به من تاريخ نشره ،،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ المحرم سنة ١٣٩٠ (أول إبريل سنة
١٩٧٠) .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٧٥ لسنة ١٩٧٢

بشأن تشكيل لجنة تمويزات الحرب (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى موافقة مجلس الوزراء :

تقرر :

مادة ١ - تشكيل لجنة تسمى « لجنة تمويزات الحرب » على النحو الآتى :

- ١ - وزير الدولة للتخطيط .
- ٢ - وزير الدولة لأمانة الحكم المحلى والمنظمات الشعبية .
- ٣ - محافظ بورسعيد .
- ٤ - محافظ الاسماعيلية .
- ٥ - محافظ السويس .
- ٦ - محافظ سيناء .
- ٧ - رئيس هيئة قناة السويس أو نائبه .
- ٨ - مساعد أول وزير الداخلية .
- ٩ - مساعد وزير الحربية .
- ١٠ - وكلاء أول أول وكلاء الوزارات التالية :

- وزارة المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية ، (مقرر اللجنة) .
- وزارة الشؤون الاجتماعية .
- وزارة الري .
- وزارة الزراعة والاصلاح الزراعى .
- وزارة استصلاح الاراضى .
- وزارة الاسكان والتشييد .
- وزارة البترول والثروة المعدنية .
- وزارة الصناعة .
- وزارة الكهرباء .
- وزارة النقل .

ولغنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية أن يضم بقرار منه انى عضوية اللجنة محافظ أية محافظة تتضرر من آثار الحرب .

مادة ٢ - تبأشر لجنة تعويضات الحرب الاختصاصات التالية :

- (أ) حصر الأضرار وتحديد مفهومها من حيث طبيعتها ونوعها وتوصيف كل نوع منها وتقدير التعويضات .
- (ب) تحديد القطاعات التى يشملها الحصر .
- (ج) وضع انقواعد والتعليمات التى يجب اتباعها عند حصر هذه الأضرار وكذا النماذج الموحدة التى تفرغ بها البيانات .
- (د) تحديد طريقة تجميع هذه البيانات بما يكفل توحيد الأسلوب .
- (هـ) تحديد مواعيد تقديم هذه البيانات والتأكد التى يجب تقديم البيانات عنها .
- (و) مراجعة ومتابعة البيانات الواردة. والتأكد من مطابقتها للقواعد

والأسس الموضوعة وتقرئها في كسوف مجمعة على مستوى الدولة تهيدا
للعرض على مجلس الوزراء .

مادة ٣ - للجنة الاتصال بمن تراه من الجهات المختصة للحصول
على البيانات والمعلومات اللازمة ، ولها أن تطلع على كافة المستندات
والأوراق التي تيسر تحقيق أغراضها ، كما يجوز لها أن تشكل لجانا
فرعية في المحافظات (١) .

وعلى جميع الجهات المختصة تسهيل مهمة اللجنة في هذا الشأن
والالتزام بالمواعيد التي تحددها .

مادة ٤ - تتبع اللجنة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية
والاقتصاد والتجارة الخارجية وتعرض عليه جميع أعمالها .

مادة ٥ - يراعى في مباشرة اللجنة لأعمالها السرية التامة ولا يسمح
بتداول وثائقها والاطلاع عليها لغير المختصين .

مادة ٦ - للجنة الاستعانة بأمانة فنية وإدارية لتحضير أعمالها
ويصدر بتشكيلها قرار من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية
والاقتصاد والتجارة الخارجية .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويمثل به من
تاريخ صدوره ، وعلى الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار ،،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ ربيع الاول سنة ١٣٩٣ (٢٦ أبريل
سنة ١٩٧٣) .

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ٢٠١٥ لسنة ١٩٧٣ بشأن تشكيل
اللجنة الفرعية لتعويضات الحرب بوزارة الداخلية (الوقائع المصرية في
١٩٧٣/١١/١٤ - العدد ٢٥٨) .

قرار رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٥

في شأن استيراد عربات الركوب أو الدراجات الآلية للمصابين
في العمليات الحربية واعفائها من الرسوم الجمركية (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

مادة ١ - يجوز استيراد عربة ركوب صغيرة ذات أربعة سلعندرات
فأقل أو دراجة آلية مجهزة واحدة تفصص للاستخدام الشخصي لكل فرد
من أفراد القوات المسلحة أو لعاملين الخنيين بها الذين أصيبوا أو يصابون
في العمليات الحربية أو في إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة ٣١ من
القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمناقات والتأمين
والتعويض للقوات المسلحة ، ونتج عن أصابتهم شلل أو فقد أحد الأطراف أو
لذين تستدعي حالاتهم - من الفئات المشار إليها بقرار من المجلس الطبي
المعسكري المركزي تزويدهم بعربة ركوب أو دراجة آلية مجهزة .

مادة ٢ - (ملغاة بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣) (٢) .

(١) الجريدة الرسمية في ٣١ يولييه سنة ١٩٧٥ - العدد ٣١ (تابع) .

(٢) صدر القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بإصدار قانون الاعفاءات
الجمركية والذي ألغى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات
الجمركية . وقد نصت الفقرة ٩ من المادة الثانية من القانون رقم ١٨٦
لسنة ١٩٨٦ على أن تعفى من الضرائب الجمركية وبشرط المعاينة للأشياء
ومسارات الركوب الصغيرة المجهزة تجهيزاً طبياً خاصاً الواردة برسم المرضى
المعوقين وفقاً لما يصدر بتحديدده قرار من وزير المالية ، وهو ذات الحكم
الذي كانت تنص عليه المادة الثانية من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٥ قبل
لغائها .

مادة ٣ - يتحمل المصاب ثمن العربة أو الدراجة الآلية المجهزة طبيا ومصاريف الشحن والنقلون حتى ميناء اتوصول بجمهورية مصر العربية على أن يتم تحويل ثمن العربة أو الدراجة بالسعر الرسمي .

مادة ٤ - يحظر التصرف في العربات أو الدراجات الآلية المشار إليها في المادة (١) بأى نوع من أنواع التصرفات القانونية لمدة خمس سنوات من تاريخ وصولها الى الأراضي المصرية ما لم تسدد الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التى تم الاعفاء منها بالانطباق للمادة (٢) .

ويستثنى من شرط المدة المشار إليها بالفقرة السابقة في حالة وفاة مالك العربة أو الدراجة الآلية .

مادة ٥ - يصدر وزير الحربية ووزير المالية كل فيما يخصه المقررات اللازمة لتنفيذ هذا القانون (١) .

(١) صدر قرار وزير المالية رقم ١٦٤ لسنة ١٩٧٦ بشأن تنفيذ القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٥ (الوقائع المصرية في ١٩٧٦/٨/٢٥ - العدد ١٩٨) وفيما يلي نصه :

مادة ١ - يعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المتعلقة بالاستيراد عربات الركوب أو الدراجات الآلية المجهزة التى تخصص للاستخدام الشخصى لأفراد القوات المسلحة أو العاملين المدنيين بها الذين أصيبوا أو يصابون فى العمليات الحربية أو فى إحدى الحالات المنصوص عليها فى المادة ٣١ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه ونتج عن أصابتهم شلل أو فقد أحد الأطراف ، أو الذين تمتدعى حالاتهم من الفئات المشار إليها - بقرار من المجلس الطبى العسكرى العام المشكل بقرار من مدير إدارة الخدمات الطبية - تزويدهم بعربة ركوب مجهزة أو دراجة آلية مجهزة ويتم الاعفاء وفقا للإجراءات المنصوص عليها فى قرار نائب رئيس الوزراء ووزير الحربية رقم ٢١٧ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه ووفقا للإجراءات الآتية :

٢٩٢ تيسيرات بسبب الحرب

مادة ٦ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يعصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٧ رجب سنة ١٣٩٥ (٢٦ يوليه سنة ١٩٧٥) .

(١) تقديم كتاب من السكرتارية العامة لوزارة الحربية بالبيانات المنصوص عليها فى قرار السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الحربية رقم ٢١٧ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

(ب) معاينة العربى المجهزة أو الدراجة الآلية المجهزة عند ورودها والتأكد من مطابقة مواصفاتها وتجهيزاتها للبيانات الواردة من السكرتارية العامة لوزارة الحربية مع مراعاة القيود الاستيرادية السارية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

قانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٦
بتقرير بعض التيسيرات لمواطني محافظات بورسعيد والاسماعيلية
والسويس وسيناء (٢٤١)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصغرناه :

مادة ١ - يعفى ممولو الضرائب بمحافظات بورسعيد والاسماعيلية والسويس وسيناء من جميع الضرائب والرسوم التي استحققت أو تستحق على إيراداتهم الناتجة عن أنشطتهم التجارية والصناعية والمهن غير التجارية التي كانوا يزاولونها في تلك المحافظات وذلك من أول يناير سنة ١٩٦٨ وحتى آخر ديسمبر سنة ١٩٧٤ .

وتتضاعف حدود الاعفاءات المقررة بالمادتين ٤١ ، ٧٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقونة

(١) الجريدة الرسمية في ٢٠ مايو سنة ١٩٧٦ - العدد ٢١ .
(٢) صدر القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨١ (الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٣/٢٦ - العدد ١٣) ونص على ما يأتي :

« مادة ١ - تسرى على ممولي الضرائب بمحافظة البحر الاحمر التيسيرات والاعفاءات من الضرائب والرسوم المنصوص عليها في المادتين الاولى والثانية والفقرة الاولى من المادة الثالثة من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٦ بتقرير بعض التيسيرات لمواطني محافظات بورسعيد والاسماعيلية والسويس وسيناء وذلك في الحدود وطبقا للقواعد والاحكام المقررة في تلك النصوص .

مادة ٢ - يصدر وزير المالية القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية » .

وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ، وعلى الإيرادات الناتجة عن أنشطتهم التجارية والصناعية والمهن غير التجارية التي كانوا يزاولونها خارج تلك المحافظات ، وذلك بالشروط والأوضاع المنصوص عليها في هاتين النادتين . على أن يستمر الاعفاء مهما تصاعد الدخل تعفى من الضريبة انعماء على الإيراد المفروضة بالتانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المرتبات وما في حكمها والأجور والمكافآت المستحقة لمولى الضرائب من العاملين بالجهاز الإداري للدولة ووحدات التحكم المحلي والهيئات العامة والقطاع العام بالمحافظات المشار إليها في حدود مبلغ ألف جنيه في السنة خلال المدة من ١/١/١٩٦٨ حتى ٣١/١٢/١٩٧٤ وذلك بالإضافة إلى الاعفاءات المنصوص عليها في القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة على الإيراد العام .

مادة ٢ - مع عدم المساس بالمستحقات الناشئة عن عقود البيع ، يعفى ممولو ضرائب الأطنان من المديونيات الحكومية وكافة الضرائب والرسوم التي استحققت أو تستحق على الأطنان الكائنة بالمحافظات المشار إليها في المادة الأولى وذلك من أول يناير سنة ١٩٦٨ وحتى آخر ديسمبر سنة ١٩٧٤ .

مادة ٣ - يعفى ممولو الضرائب من كافة الضرائب والرسوم المقررة على العقارات المبنية الكائنة بالمحافظات المشار إليها بالمادة الأولى المستحقة على تلك العقارات وذلك من أول يناير سنة ١٩٦٨ وحتى نهاية ديسمبر سنة ١٩٧٤ .

ويتجاوز عما لم يحصل من مبالغ مقابل استهلاك المياه والانتارة المستحقة على مؤجرى أو مستأجرى تلك العقارات خلال المدة من ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ وحتى نهاية سنة ١٩٧٤ ما لم تكن مؤجرة للوحدات الإدارية بالحكومة أو القطاع العام .

مادة ٤ - (١) يكون توزيع أعياء القيمة الايجارية المستحقة لمؤجرى العقارات المبنية المشار اليها بالمادة السابقة عن المدة من ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ وحتى نهاية ديسمبر سنة ١٩٧٤ طبقاً للنقواعد الآتية :

(١) يؤدي المستأجرون غير الخاضعين لأحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٨ المعدل بالقانون ٢١ لسنة ١٩٧٠ ، ٢٥٪ من القيمة الايجارية مقسطة على ثمانية وأربعين قسطاً شهرياً تبدأ من أول يناير سنة ١٩٧٦ ، وفي حالة إخلاء العين تؤدي القيمة الايجارية كاملة ، وعلى المؤجر أن يرد الى المستأجر من أشخاص القطاع الخاص ما عساه قد حصل عليه من زيادة على هذه النسبة عن المدة من تاريخ التهجير حتى نهاية ديسمبر سنة ١٩٧٤ ، وذلك على أقساط شهرية ولتند مساوية للمدة التي استحققت عنها تلك الزيادة على أن تعويض الدولة المؤجرين من أشخاص القطاع الخاص عن المدة المذكورة بما يعادل ربع القيمة الايجارية أو النسبة التي حصلوا عليها من الغرف التجارية أيهما أكبر على أن يتحمل المؤجرون باقى القيمة الايجارية (١) .

(١) الفقرة الأخيرة مضافة بالمادة الاولى من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٨٢ (الجريدة الرسمية في ١٧/٦/١٩٨٢ - العدد ٢٤) كما نص في مادته الثانية على أن يعمل به اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٦ .

(١) صدر قرار وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٩ بشروط وأوضاع ولجراعات تعويض مؤجرى العقارات المبنية تنفيذاً للمادة الرابعة من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٦ بتقرير بعض التفسيرات لمواطني محافظات بورسعيد والاسماعيلية والسويس وسيناء (الوقائع المصرية في ١٧/٩/١٩٨٠ - العدد ٢١٤) ونص في مادته الاولى على أن تصرف اعانة مالية لمؤجرى العقارات المبنية من أشخاص القطاع الخاص المشار اليهم بالمادة الرابعة (١) من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه عن المدة من تاريخ التهجير حتى تاريخ تهدم عقاراتهم أو حتى نهاية ديسمبر سنة ١٩٧٤ أيهما أقرب وذلك بما يعادل ربع القيمة الايجارية للعقار أو السلفة التي حصلوا عليها من الغرفة التجارية أيهما أكبر ،

(ب) يعنى المستأجرون الخاضعون لأحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٨ المعدل بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٠ من سداد القيمة الإيجارية ، على أن تعوض التكلفة المؤجرين من أشخاص القطاع الخاص بما يعادل نصف القيمة الإيجارية أو السلفة التى حصلوا عليها من الغرف التجارية أيهما أكبر ، وذلك حتى نهاية ديسمبر سنة ١٩٧٤ ، مع عدم استرداد ما يكون قد دفع من قيمة إيجارية من ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ حتى تاريخ التهجير .

(ج) تحسب القيمة الإيجارية فى البندين السابقين على أساس قيمتها الحقيقية أو الأجرة المحددة قانوناً أو الأجرة الاتفاقية أيهما أقل .
وتسرى أحكام هذه المادة على وحدات العقارات التى تهدمت بعد يونيو سنة ١٩٦٧ حتى تاريخ تهديمها فقط .

على أنه بالنسبة لمحافظة سيناء يكون حساب القيمة الإيجارية للعقارات المبنية المشار إليها من تاريخ التهجير وحتى تاريخ تهديم العقار

كما صدر قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٥ بشروط وأوضاع وإجراءات تعويض مؤجرى العقارات المبنية بمحافظة سيناء (الوقائع المصرية فى ١٩٨٦/٨/٣١ - العدد ١٩٥) ، المعدل بالقرار ٣٣٣ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٧/٤/١ - العدد ٧٨) . ونص فى مادته الأولى على ما يأتى :

مع عدم الإخلال بأحكام القرار الوزارى رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٩ المشار إليه تصرف اعانة مالية لمؤجرى العقارات المبنية بمحافظة سيناء من أشخاص القطاع الخاص المحددين بالمادة الرابعة / ١ من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه والفقرة الأخيرة منها المضافة بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٨٢ - عن المدة من تاريخ التهجير حتى تاريخ تهديم العقار ، أما فى حالة عدم تهديم العقار فيكون حساب القيمة الإيجارية حتى تاريخ عودة الإدارة المصرية للمنطقة محل العقار ويكون ذلك بما يعادل ربع القيمة الإيجارية للعقار أو السلفة التى حصلوا عليها من الغرفة التجارية أيهما أكبر .

أما في حالة عدم تهديم العقار فيكون حساب القيمة الإيجارية حتى تاريخ عودة الإدارة المصرية للمنطقة محل العقار .

مادة ٥ - يتجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق من اعلانات أو مبالغ مقسطة للمهجرين بموازنة الطوارئ بوزارة الشؤون الاجتماعية ، كما يتم التجاوز عما سبق صرفه بدون وجه حق من اعلانات شسورية أو مقابل تجير بموازنة الطوارئ ، كما يتم اعفاء المهجرين من سداد قيمة انقساط الأسر المنتجة التي لم يتم تحصيلها ، ويعتبر صحيحا كل ما تم صرفه في رعاية شؤون المهجرين اعتبارا من ١٩٦٧/٦/٥ حتى تاريخ صدور هذا القانون .

مادة ٦ - يتجاوز عن تحصيل ما يؤد من الغرامات الادارية والمبالغ الاضافية وفوائد التأجير المستحقة للدولة ، والهيئات العامة والؤسسات العامة على مواطني المحافظات المشار اليها بالمادة الأولى حتى نهاية سنة ١٩٧٤ كما يتجاوز عن تحصيل ما لم يؤد من اشتراكات التأهيلات الاجتماعية والمبالغ الأخرى المنصوص عليها في القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الملغى بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بالنسبة لأصحاب الأعمال والعمال المستقبين في تلك المحافظات من ٥ يونية ١٩٦٧ حتى نهاية ديسمبر ١٩٧٤ .

وتنقسط الاشتراكات التي كانت مستحقة على أصحاب الأعمال أو العاملين لديهم عن المدة السابقة على ٥ يونية ١٩٦٧ على انقساط شهرية لمدة عشر سنوات تبدأ من يناير ١٩٧٦ .

مادة ٧ - (١) تستمر التيسيرات المقررة للمهجرين من مواطني

(١) مستبدلة بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٩/٣/٢٩ - العدد ٣ (تابع) .

محافظات القناة وسيناء الشاغلين للمساكن المنوكة للحكومة والقطاع العام ووحدات الإدارة المحلية وذلك بسداد نصف القيمة الإيجارية طوال فترة التهجير ولحين العودة الشاملة إلى المحافظات المذكورة ، وذلك إذا قدم المهر مستندات قاطعة خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون تثبت أنه كان مالكا أو مستأجرا لوحدة سكنية قبل التهجير بمحافظات القناة ولا يتوافر له حاليا مسكن فيها ، أو أن عودته إلى سيناء لم تتيسر بعد ، ولا يتوفر له مسكن في محافظات القناة أو سيناء فإذا انقضى الأجل المنصوص عليه في هذه المادة دون إثبات ذلك فقد المهر الحق في استمرار التيسير المشار إليه .

أما المهجرون الشاغلون للمساكن المشار إليها الذين يضطرون للبقاء في أماكن التهجير لأسباب اقتصادية أو اجتماعية فتحصل منهم القيمة الإيجارية بالكامل .

وتلغى عقود الإيجار المبرمة عن المساكن المذكورة إذا ثبت للجهة الإدارية المختصة أن المهر قد قام بأحد التصرفين الآتين :

(أ) تأجير المسكن من الباطن وفي هذه الحالة يحرر عقد إيجار جديد مع شاغلي المسكن مع سداد القيمة الإيجارية بالكامل .

(ب) إغلاق المسكن لمدة شهرين متتاليين بعد تاريخ العمل بهذا القانون ، وثبت أنه قد توفر له مسكن في محافظته الأصلية .

مادة ٨ - يعفى المهجرين من سداد الإيجارات المستحقة عليهم من شأنهم للمساكن الحكومية أو المنوكة للقطاع العام والهيئات العامة خارج المحافظات المذكورة في المادة الأولى من هذا القانون المتأخرة عليهم حتى نهاية ديسمبر ١٩٧٤ .

مادة ٩ - يلغى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٧٤ بتقرير بعض التيسيرات لمواطني محافظات القناة وسيناء .

تيسيرات بسبب الحرب ٢٩٩

مادة ١٠ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ أحكام هذا القانون
واصدار القرارات اللازمة لذلك (١) .

مادة ١١ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من
تاريخ نشره .

يمصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ جمادى الاولى سنة ١٣٩٦ (٨ مايو
سنة ١٩٧٦) .

(١) صدر قرار وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية رقم ٥٦١ لسنة
١٩٧٦ بتشكيل اللجان المنوط بها تنفيذ أحكام القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٦
(الوقائع المصرية في ١٩٧٧/١/٢٣ - العدد ٢٠) .

قانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦
بشأن منح اعانات العاملين المدنيين بسيناء وقطاع غزة
ومحافظات القناة (١ ، ٢)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

تقرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصحرائه :

مادة ١ - تمنح اعانة شهرية بواقع ٢٠٪ من الراتب الأصلي الشهري
للأبناء سيناء وقطاع غزة من العاملين المدنيين الخاضعين لأحكام نظام
العاملين المدنيين بالدولة أو نظام العاملين بالقطاع العام أو العاملين
بكادرات خاصة أو العاملين بالمنشآت الخاضعة لأحكام القانون رقم ٢٦
لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات
التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ، وكذا العاملين
بالجمعيات التعاونية الذين كانوا يخدمون بهذه المناطق في ٥ من يونية
سنة ١٩٦٧ وذلك بعد أدنى قدره ثلاثة جنيهات .

مادة ٢ - تمنح اعانة شهرية بواقع ٢٥٪ من الراتب الأصلي الشهري
لن كانوا يعملون حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ بمحافظات القناة والذين
عادوا إليها أو الذين ما زالوا يقيمون في المحافظات المضيفة من العاملين
المدنيين الخاضعين لأحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة أو نظام العاملين
بالقطاع العام أو العاملين بكادرات خاصة أو العاملين في المنشآت الخاضعة

- (١) الجريدة الرسمية في ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٦ - العدد ٣٧ (تابع) .
(٢) نصت المادة ١٥ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ بزيادة المعاشات
على أن « لا تمس الأحكام المنصوص عليها في المادتين الثانية والرابعة من
هذا القانون باعانة التهجير المستحقة وفقا لأحكام القانون رقم ٩٨ لسنة
١٩٧٦ » .

تيسيرات بمسب الحرب ٣٠١

للأحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ، وكذا العاملين بالجمعيات التعاونية وذلك بعد أقصى قدره عشرون جنيهاً وبعد أدنى قدره خمسة جنيهاً •

وتستهلك هذه الاعانة مما يحصل عليه العاملون بمحافظتى بورسعيد والاسماعيلية بعد أول يناير-سنة ١٩٧٦ من نصف المعاوات الدورية أو علاوات الترقية أو أية تسويات تترتب عليها زيادة فى المرتب الأصلى ، فإذا لم يحصل العامل على أية زيادة فى المرتب خلال أية سنة تستهلك الاعانة بواقع خمس قيمتها الأصلية •

على أنه بالنسبة الى من يعملون بمحافظة السويس ، فيبدأ الاستهلاك من هذه الاعانة طبقاً للقواعد السابقة اعتباراً من التاريخ الذى يحدده بقرار من رئيس مجلس الوزراء •

مادة ٣ - تمنح اعانة شهرية بواقع ٢٥٪ من قيمة المعاش الشهرى للعاملين الى المعاش من العاملين المدنيين من أبناء سيناء وقطاع غزة الذين عادوا أو يعودون الى هذه المناطق ، وذلك بعد أقصى قدره عشرون جنيهاً وبعد أدنى قدره خمسة جنيهاً ، اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٦ أو تاريخ عودتهم الى المناطق المذكورة بحسب الأحوال ، على أن تستهلك هذه الاعانة بواقع خمس قيمتها الأصلية سنوياً اعتباراً من التاريخ الذى يحدده بقرار من رئيس مجلس الوزراء •

مادة ٤ - تمنح اعانة شهرية بواقع ٢٥٪ من قيمة المعاش الشهرى للعاملين الى المعاش من العاملين المدنيين بمنطقة القنطرة الذين عادوا أو تعود أسرهم الى هذه المنطقة بعد أقصى قدره عشرون جنيهاً وبعد أدنى قدره خمسة جنيهاً ، اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٦ أو من تاريخ

٣٠٢ تيسيرات بسبب الحرب

عودة أسرهم إلى المنطقة بحسب الأحوال ، على أن تستهلك هذه الاعانة بوتق خمس قيمتها الأصلية سنويا اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٧ بالنسبة إلى محافظتي بورسعيد والإسماعيلية ، ومن التاريخ الذي يحدد بقرار من رئيس مجلس الوزراء بالنسبة إلى محافظة السويس •

مادة ٥ - لا يجوز الجمع بين الاعانة المنصوص عليها في المادتين (١) ، (٢) من هذا القانون ، وبين مكافأة المبدان المقررة للمعاملين المدنيين بدوات المسلحة •

مادة ٦ - لا يجوز نقل المعاملين من أبناء سيناء وقطاع غزة ومنطقة لقناه الذين يعملون في هذه المناطق إلى جهات أخرى حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ ، ويترتب على النقل بعد هذا التاريخ وقف صرف الاعانة الشهرية المنصوص عليها في المادتين (١) ، (٢) من هذا القانون اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ النقل •

مادة ٧ - لا يجوز صرف الاعانات المنصوص عليها في هذا القانون إلى العملة أو المحالة إلى المماش المتروجة ممن يتقاضى أيا من هذه الاعانات •

مادة ٨ - تتحمل الخزنة العامة بالمبالغ التي تصرف طبقا للمادتين ٣ ، ٤ من هذا القانون •

تتصل وحدات القطاع الخاص والجمعيات التعاونية المشار إليها في المادتين ١ ، ٢ بالأعباء المترتبة على سريان هذا القانون •

مادة ٩ - تنفي الاعانات المنصوص عليها في هذا القانون من جميع الضرائب والرسوم المقررة على الأجور والمرتبات وما في حكمها ، ولا يسرى في شأن هذه الاعانات الخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة

تيسرات بسبب الحرب ٢٠٣

١٩٦٧ في شأن خفض البدلات والرواتب الاضافية والتعويضات التي تمنح للمنتفيين والعسكريين . ولا تدخل هذه الاعائن في حساب الأجر المنصوص عليه في قانون التآدين الاجتهاعى الصادر بنقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

مادة ١٠ - يصدر بتحديد من يعتبر من أبناء سيناء وقطاع غزة ومنطقة القناة قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الشؤون الاجتماعية (١) .

(١) صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٣٦ لسنة ١٩٧٧ بتحديد من يعتبر من أبناء سيناء وقطاع غزة ومنطقة القناة (الجريدة الرسمية في ١٠/٢٧/١٩٧٧ - العدد ٤٣) ونص على ما يأتى :

» مادة ١ - يعتبر من أبناء سيناء وقطاع غزة في تطبيق المادتين (١) ، (٢ ، ٣) من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه العاملون الذين تواجدوا في هاتين المنطقتين وكانوا يخدمون بهما في الخامس من يونيه سنة ١٩٦٧ وعادوا منهما بسبب العدوان للعمل في جهات أخرى خارج هاتين المنطقتين ولم ينقلوا منهما خلال الفترة اللاحقة لتاريخ العدوان وحتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ .

مادة ٢ - يعتبر من أبناء سيناء وقطاع غزة ومنطقة القناة في حكم المادة (٦) من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه العاملون الذين تواجدوا في تلك المناطق وكانوا يخدمون بها في الخامس من يونيه سنة ١٩٦٧ ولم يبدوا رغبة في النقل خلال السنة السابقة على هذا التاريخ متى توافر في شأنهم أحد الشروط الآتية :

١ - أن يكون الشخص من مواليد إحدى هذه المناطق أو مولوداً لأب مقيم في إحداها ويثبت ذلك من بيانات البطاقة العائلية أو الشخصية أو شهادة إدارية معتمدة .

٢ - أن يكون الشخص متزوجاً ممن يعتبر في حكم القرار من أبناء هذه المناطق .

٣ - أن يكون مالكا لعقار يقع في إحدى المناطق التي تم التهجير أو العودة منها .

٤ - أن يكون الشخص قد استمر في عمله في هذه المناطق أكثر من تسع سنوات متصلة سابقة على شهر يونيه سنة ١٩٦٧ .

٣٠٤ تيسيرات بسبب الحرب

مادة ١١ - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ١٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول يناير سنة ١٩٧٦ .

يوصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ رمضان سنة ١٣٩٦ (٢ سبتمبر سنة ١٩٧٦) .

٥ - أن يكون الشخص من العاملين بالجهاز الإداري للدولة أو باحدى الهيئات العامة أو وحدات القطاع العام أو الجمعيات التعاونية أو المنشآت الخاضعة لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والتي لها نشاط مرتبط بصفة أصلية باحدى هذه المناطق ويصدر بتحديد هذه الجهات قرار من وزير الشؤون الاجتماعية .

مادة ٣ - تشكل بقرار من وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية لجنة يعهد اليها بالإشراف على تنفيذ أحكام هذا القرار .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في أول ذى القعدة سنة ١٣٩٧ (١٣ أكتوبر سنة ١٩٧٧) « .

قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٨١

بشأن إعفاء تجار البحر وصغار الحرفيين بـ مدن القناة من أرصدة

القروض المستحقة عليهم لبنك ناصر الاجتماعي (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يعفى تجار البحر (اليموطية) وصغار الحرفيين بمحافظات القناة والسابق منحهم قروضا من بنك ناصر الاجتماعي لمباشرة نشاطهم بعد عودة الحياة الطبيعية لمدن القناة من أرصدة القروض المشار إليها .
وتتولى الخزنة العامة سداد أرصدة القروض المنصوص عليها في هذا القانون لبنك ناصر الاجتماعي .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ رجب سنة ١٤٠١ (٢٧ مايو سنة ١٩٨١) .

(١) الجريدة الرسمية في ٤ مايو سنة ١٩٨١ - العدد ٢٣ .

(م ٢٠ - موسوعة مصر ج ١٣)

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المقتل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					١
٢					٢
٣					٣
٤					٤
٥					٥
٦					٦
٧					٧
٨					٨
٩					٩
١٠					١٠
١١					١١
١٢					١٢
١٣					١٣
١٤					١٤
١٥					١٥
١٦					١٦
١٧					١٧
١٨					١٨
١٩					١٩
٢٠					٢٠

تيسرات بسبب الحرب ٢٠٧

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المقتل	مكان النشر هـ	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	ملاحظة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية للموضوع

م	انصص المفطل	مكان النفسر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	ملحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

ثقافة

(فنون وآداب)

- القسم الأول - في حماية حق المؤلف .
- القسم الثاني - في جوائز الدولة للإنتاج الفكري والإبداع الفني .
- القسم الثالث - في نقابة الفنانين التشكيليين .
- القسم الرابع - في المجلس الأعلى للثقافة .
- القسم الخامس - في أكاديمية الفنون .
- القسم السادس - في الاتحادات الثقافية .
- القسم السابع - في تشريعات ثقافية متفرقة .
- القسم الثامن - في الاتفاقات الثقافية الدولية .

القسم الأول

في حماية حق المؤلف

القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤
بإصدار قانون حماية حق المؤلف (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة ، وقائد ثورة الجيش ،
وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونية سنة ١٩٥٤ ،
وعلى مسأرتاه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير العدل ، وموافقة رأى مجلس الوزراء .

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تسرى أحكام القانون المرافق لهذا على حماية حقوق المؤلف
ويأبى كل ما كان مخالفا لأحكامه .

مادة ٢ - على وزراء العدل والداخلية والمعارف العمومية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويمهل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية،

صدر بقصر الجمهورية في ٢٣ شوال سنة ١٣٧٣ (٢٤ يونيه سنة ١٩٥٤) .

(١) اللوائح المصرية في ٢٤ يونيه سنة ١٩٥٤ - العدد ٤٩ مكرر .

قانون حماية حق المؤلف

الباب الأول

في المصنفات التي يحمي مؤلفوها

مادة ١ - يتمتع بحماية هذا القانون مؤلفوا المصنفات المبتكرة في الآداب والفنون والعلوم أيما كان نوع هذه المصنفات أو طريقة التعبير عنها أو أهميتها أو الغرض من تصنيفها .

ويعتبر مؤلفا الشخص الذي نشر المصنف منسوبا اليه سواء كان ذلك بذكر اسمه على المصنف أو بأي طريقة أخرى الا اذا قام الدليل على عكس ذلك .

ويسرى هذا الحكم على الاسم المستعار بشرط ألا يقوم أدنى شك في حقيقة شخصية المؤلف .

مادة ٢ - تشمل هذه الحماية بصفة خاصة مؤلفي :

المصنفات المكتوبة .

المصنفات الداخلة في فنون الرسم والتصوير بالخطوط أو الألوان أو الحفر أو النحت أو العمارة .

المصنفات التي تلقى شفويا كالمحاضرات والخطب والمواظع وما يمثلها .

المصنفات المسرحية والمسرحيات الموسيقية .

المصنفات الموسيقية سواء اقترنت بالألفاظ أو لم تقترب بها .

المصنفات انفوتوغرافية والسينمائية .

الخرائط الجغرافية والمخطوطات (الرسوم الكروكية) .

المصنفات الجسمة المتطقة بالجغرافيا أو الطبوغرافيا أو العلوم
المصنفات التي تؤدي بحركات أو خطوات وتكون ممددة ماديسا
للاخراج •

المصنفات المتعلقة بالفنون التطبيقية •

المصنفات التي تعد خصيصا أو تذاع بواسطة الاذاعة اللاسلكية
أو التليفزيون •

وتشمل الحماية بوجه عام مؤلفي المصنفات التي يكون. مظهر التعبير
عنها الكتابة أو الصوت أو الرسم أو التصوير أو الحركة •

وتشمل الحماية كذلك عنوان المصنف اذا كان متميزا بطابع ابتكاري
ولم يكن لفظا جاريا للتدلالة على موضوع المصنف •

مادة ٣ - يتمتع بالحماية من قام بترجمة المصنف الى لغة أخرى
أو بتحويله من لون من ألوان الآداب أو الفنون أو العلوم الى لون آخر
أو من قام بتلخيصه أو بتحويله أو بتعديله أو بشرحه أو بالتعليق عليه
بأى صورة تظهره في شكل جديد وذلك كله مع عدم الاخلال بحقوق مؤلف
المصنف الأصلي •

على أن حقوق مؤلف المصنف الفوتوغرافي لا يترتب عليها منع الغير
من التقاط صور جديدة للشيء المصور ولو أخذت هذه الصور الجديدة
من ذات المكان وبصفة عامة في ذات الظروف التي أخذت فيها الصورة
الأولى •

مادة ٤ - مع عدم الاخلال بحكم المادة ١٩ لا تشمل الحماية :

(أولا) المجموعات التي تنتظم مصنفات عدة كمختارات الشعر والنثر
والموسيقى وغيرها من المجموعات وذلك مع عدم المساس بحقوق مؤلف
كل مصنف •

(ثانيا) مجموعات المصنفات التي آلت الى ابلق العام •

(ثالثا) مجموعات الوثائق الرسمية كصوص القوانين والمراسيم والوثائق والاتفاقات الدولية والأحكام القضائية وسائر الوثائق الرسمية •

ومع ذلك تتمتع المجموعات سالفة الذكر بالحصاية اذا كانت متميزة بسبب يرجع الى الابتكار أو القرب أو أى مجهود شخصى آخر يستحق المصاية •

الباب الثانى

فى حقوق المؤلف

الفصل الأول

أحكام عامة

مادة ٥ - للمؤلف وحده الحق فى تقرير نشر مصنفه وفى تعيين طريقة هذا النشر •

وله وحده الحق فى استغلال مصنفه ماليا بأية طريقة من طرق الاستغلال ولا يجوز لغيره مباشرة هذا الحق دون إذن كتابى سابق منه أو ممن يخلقه •

مادة ٦ - يتضمن حق المؤلف فى الاستغلال :

(أولا) نقل المصنف الى الجمهور مباشرة بذية مصورة وخاصة باحدى الصور الآتية :

التلاوة العلنية أو التوقيع الموسيقى أو التمثيل المسرحى أو العرض العلنى أو الاذاعة اللاسلكية للكلم أو الصوت أو الصور أو العرض بواسطة

اتقانوس السحري أو السينما أو نقل الاذاعة اللاسلكية بواسطة مكبر الصوت أو بواسطة لوحة التليفزيون بعد وضعها في مكان عام .

(ثانيًا) نقل المصنف الى الجمهور بطريقة غير مباشرة بنفسه
صور منه تكون في متناول الجمهور ويتم هذا بصيغة خاصة عن طريق الطباعة أو الرسم أو النحت أو التصوير الفوتوغرافي أو الصب في قوالب أو بأية طريقة أخرى من طرق الفنون التخطيطية أو النجسة أو عن طريق النشر الفوتوغرافي أو السينمائي .

مادة ٧ - للمؤلف وحده ادخال ما يرى من التعديل أو التحويل على مصنفه .

وله وحده الحق في ترجمته الى لغة أخرى .

ولا يجوز لغيره أن يباشر شيئاً من ذلك أو أن يباشر صورة أخرى من الصور المنصوص عليها في المادة الثالثة إلا باذن كتابي منه أو ممن يخلقه .

مادة ٨ - تنتهي حماية حق المؤلف وحق من ترجم مصنفه الى لغة أجنبية أخرى في ترجمة ذلك المصنف الى اللغة العربية اذا لم يباشر المؤلف أو المترجم هذا الحق بنفسه أو بواسطة غيره في مدى خمس سنوات من تاريخ أول نشر للمصنف الأصلي أو المترجم .

مادة ٩ - للمؤلف وحده الحق في أن ينسب اليه مصنفه وفي أن يدفع أي اعتداء على هذا الحق وله كذلك أن يمنع أي حذف أو تغيير في مصنفه .

على أنه اذا حصل الحذف أو التغيير في ترجمة المصنف مع ذكر ذلك فلا يكون للمؤلف الحق في منعه الا اذا أغفل المترجم الإشارة الى مواطن الحذف أو التغيير أو ترتيب على الترجمة مساس بسمعة المؤلف ومكانته الفنية .

مادة ١٠ - لا يجوز الحجز على حق المؤلف ولا يجوز الحجز على نسخ المصنف الذى تم نشره ولا يجوز الحجز على المصنفات التى يهوت صاحبها قبل نشرها ما لم يثبت بصفة قاطعة أنه استهدف نشرها قبل وفاته .

مادة ١١ - ليس للمؤلف بعد نشر مصنفه أن يمنع أيقاعه أو تهويله أو الفناء في اجتماع عائلى أو في جمعية أو منتدى خاص أو مدرسة ما دام لا يحصل في نظير ذلك رسم أو مقابل مالى .

ولوسيقى القوات العسكرية وغيرها من الفرق التابعة للدولة أو الأشخاص العامة الأخرى الحق في أيقاع المصنفات من غير أن تلزم بدفع أى مقابل عن حق المؤلف ما دام لا يحصل في نظير ذلك رسم أو مقابل مالى .

مادة ١٢ - إذا قام شخص بعمل نسخة واحدة من مصنف ثم نشره وذلك لاستعماله الشخصى المحض فلا يجوز للمؤلف أن يمتنع من ذلك .

مادة ١٣ - لا يجوز للمؤلف بعد نشر المصنف حظر التحليلات والاختصاصات القصيرة إذا قصد بها النقد أو المناقشة أو الإخبار ما دامت تشير إلى المصنف واسم المؤلف إذا كان معروفاً .

مادة ١٤ - لا يجوز للمصحف أو النشرات الدورية أن تنقل المقالات العلمية أو الأدبية أو الفنية أو الروايات المسلسلة والمقصص المضمرة التى تنشر في الصحف والنشرات الدورية الأخرى دون موافقة مؤلفيها .

ولكن يجوز للمصحف أو النشرات الدورية أن تنشر مقتبساتها أو مقتصرات أو بياناً موجزاً من المصنفات أو الكتب أو الروايات أو المقصص بغير إذن من مؤلفيها وبغير انقضاء المدة المنصوص عليها بالمادة الثامنة من هذا القانون .

ويجوز للصحف أو المنشورات الدورية أن تنقل المقالات الخاصة بالمشاكل السياسية أو الاقتصادية أو العلمية أو الدينية التي تشغل الرأي العام في وقت معين ما دام لم يرد في الصحيفة ما يحظر انتقل صراحة .

ولا تشمل الحماية المقررة في هذا القانون الأخبار اليومية والحوادث المختلفة التي نهـا طبيعة الأخبار العادية . ويجب دائما في حالة النقل أو نشر اقتباس أو غيره منها ذكر بالفقرات السابقة ذكر المصدر بصفة واضحة واسم المؤلف إن كان قد وقع مؤلفه .

مادة ١٥ - يجوز دون إذن المؤلف أن ينشر ويذاع على سبيل الأخبار الخطب والمحاضرات والأحاديث التي تلقى في الجلسات العلنية للهيئات التشريعية والإدارية والاجتماعات العلمية والأدبية والفنية والسياسية والاجتماعية والدينية ما دامت هذه الخطب والمحاضرات والأحاديث موجهة إلى العامة .

ويجوز أيضا دون إذن منه نشر ما يلقي من مرافعات قضائية علنية في حدود القانون .

مادة ١٦ - في الأحوال المنصوص عليها في المادتين السابقتين يكون للمؤلف وحده الحق في نشر مجموعات خطبه أو مقالاته .

مادة ١٧ - في الكتب الدراسية وفي كتب الأدب والتاريخ والعلوم والفنون يباح .

(أ) نقل مقتطفات قصيرة من المصنفات التي سبق نشرها .

(ب) نقل المصنفات التي سبق نشرها في الفنون التخطيطية أو المجسمة أو الفوتوغرافية بشرط أن يقصر النقل على ما يلزم لتوضيح المکتوب .

ويجب في جميع الأحوال أن يذكر بوضوح المصادر المنقول عنها وأسماء المؤلفين .

مادة ١٨ - بعد وفاة المؤلف يكون لورثته وحدهم الحق في مباشرة حقوق الاستغلال المالى المنصوص عليها في المواد ٥ و ٦ و ٧ . فإذا كان المصنف عملا مشتركا وفق لأحكام هذا القانون ومات أحد المؤلفين بلا وارث فإن نصيبه يؤول الى المؤلفين المشتركين وخلفهم ما لم يوجد اتفاق يخالف ذلك .

ومع ذلك يجوز للمؤلفين أن يبين أشخاصا بالذات من الورثة أو غيرهم ليكون لهم حقوق الاستغلال المالى المشار اليه في الفقرة السابقة ولو تجاوز المؤلف في ذلك التقدير الذى يجوز فيه الوصية .

مادة ١٩ - إذا مات المؤلف قبل أن يقرر نشر مصنفه انتقل حق تقرير النشر الى من يخلفونه وفقا لأحكام المادة السابقة .

ولهؤلاء وحدهم مباشرة حقوق المؤلف الأخرى المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٧ والمادة ٩ .

على أنه إذا كان المؤلف قد أوصى بمنع النشر أو بتعيين موعد له أو بأى أحد آخر وجب تنفيذ ما أوصى به .

مادة ٢٠ - مع عدم الإخلال بحكم المادة الثامنة تنقضى حقوق الاستغلال المالى المنصوص عليها في المواد ٥ و ٦ و ٧ بمضى خمسين سنة على وفاة المؤلف . وعلى أنه بالنسبة للمصنفات الفوتوغرافية والسينمائية التى لا تكون مضطبعة بطابع انشائى واقتصر عليها على مجرد نقل المناظر نقلا آليا فتتقضى هذه الحقوق بمضى خمسة عشر عاما تبدأ من تاريخ أول نشر للمصنف .

وتنصب المدة في المصنفات المشتركة من تاريخ وفاة أحدهم من باقى حيا من المشتركين .

وتنصب هذه المدة من تاريخ النشر إذا كان صاحب الحق شخصا معنويا عاما أو خاصا .

مادة ٢١ - تبدأ مدة الحماية البينية في انقضية الأولى من المسادة السابقة بالنسبة للمصنفات التي تنشر غفلا من اسم المؤلف أو باسم مستعار من تاريخ نشرها ما لم يكشف المؤلف عن شخصيته خلالها فتبدأ مدة الحماية من تاريخ الوفاة •

مادة ٢٢ - تصب مدة الحماية بالنسبة الى المصنفات انقضى تنشر لأول مرة بعد وفاة المؤلف من تاريخ وفاته وذلك مع عدم الاخلال بحكم الفقرة الثانية من المادة العشرين من هذا القانون •

مادة ٢٣ - اذا لم يباشر الورثة أو من يخلف المؤلف الحقوق المنصوص عليها في المادتين ١٨ و ١٩ ورأى وزير المعارف الجهورية أن الصالح العام يقتضى نشر المصنف فله أن يطلب الى خلف المؤلف نشره بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول • فاذا انقضت ستة أشهر من تاريخ الطلب ولم يباشروا النشر فللوزير مباشرة الحقوق المذكورة بعد استصدار أمر بذلك من رئيس محكمة القاهرة الابتدائية ويعوض خلف المؤلف في هذه الحالة تعويضا عادلا •

مادة ٢٤ - في الأحوال التي تبدأ فيها مدة الحماية بمصوبية من تاريخ نشر المصنف وفقا لأحكام هذا القانون يتخذ أول نشر للمصنف موقداً لصاحب المدة بغض النظر عن اعساده النشر الا اذا أدخل المؤلف على مصنفه عند الاعادة تعديلات جوهرية بحيث يمكن اعتباره مصنفاً جديداً •

فاذا كان المصنف يتكون من عدة أجزاء أو مجلدات نشرت منفصلة وعلى فترات فيعتبر كل جزء أو مجلد مصنفاً مستقلاً على حساب المجلد •

الفصل الثاني

احكام خاصة ببعض المصنفات

مادة ٢٥ - اذا شترك عدة اشخاص في تأليف مصنف بحيث لا يمكن فصل نصيب حد منهم في العمل المشترك اعتبر الجميع أصحاب المصنف بانتساي غيبا بينهم الا اذا اتفق على غير ذلك وفي هذه الحالة لا يجوز لأحدهم مبشرة انحقوق المترتبة على حق المؤلف الا باتفاق جميع المؤلفين المشتركين فاذا وقع خلاف بينهم يكون الفصل فيه من اختصاص الحكمة الابتدائية وذلك مع عدم الاخلال بأحكام المواد ٢٧ و ٢٩ و ٣٠ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ من هذا القانون . ولكل من المشتركين في التأليف الحق في رفع الدعاوى عند وقوع اى اعتداء على حق المؤلف .

مادة ٢٦ - اذا كان اشتراك كل من المؤلفين يندرج تحت نوع مختلف من الفن فلكل منهم الحق في استغلال الجزء الذى ساهم به على حدة بشرط الا يضر ذلك باستغلال المصنف المشترك ما لم يتفق على غير ذلك .

مادة ٢٧ - المصنف الجماعي هو المصنف الذى يشترك في وضعه جماعة بتوجيه شخص طبيعى أو معنوى يتكفل بنشره تحت ادارته وباسمه ويندمج عمل المشتركين فيه في انهدف العام الذى قصد اليه هذا الشخص الطبيعى أو المعنوى بحيث لا يمكن فصل عمل كل من المشتركين وتمييزه على حدة .

ويعتبر الشخص الطبيعى أو المعنوى الذى وجه ابتكار هذا المصنف ونظمه مؤلفا ويكون له وحده الحق في مباشرة حقوق المؤلف .

مادة ٢٨ - في المصنفات التى تحمل اسما مستعارا أو التى لا تحمل اسم المؤلف يعتبر أن الناشر لهأ قد فوض من المؤلف في مباشرة النحقوق

المقررة في هذا النفاون ما لم ينصب المؤلف وكىلا آخر أو يعلن شخصيته ويثبت صفته •

مادة ٢٩ - في حالة الاشتراك في تأليف مصنفات الموسيقى الغنائية يكون مؤلف الشطر الموسيقى وحده الحق في انترخيص بالأداء العلنى للمصنف كله أو بتنفيذه أو بنشره أو بعمل نسخ منه مع عدم الاخلال بحق مؤلف الشطر الأدبى • ويكون مؤلف الشطر الأدبى الحق في نشر الشطر الخاص به وحده على أنه لا يجوز له التصرف في هذا الشطر ليكون أساسا لمصنف موسيقى آخر ما لم يتفق على غير ذلك •

مادة ٣٠ - في المصنفات التى تنفذ بحركات مصحوبة بالموسيقى وفى الاستعراضات المصحوبة بموسيقى وفى جميع المصنفات المشابهة يكون مؤلف الشطر غير الموسيقى الحق في الترخيص بالأداء العلنى للمصنف المشترك كله أو بتنفيذه أو بعمل نسخ منه ويكون مؤلف الشطر الموسيقى حق التصرف في الموسيقى وحدها بشرط ألا يستعمل فى مصنف مشابه للمصنف المشترك ما لم يتفق على غير ذلك •

مادة ٣١ - يعتبر شريكا في تأليف المصنف السينمائى أو المصنف المعد للاذاعة اللاسلكية أو التليفزيون :

(أولا) مؤلف السيناريو أو صاحب الفكرة المكتوبة للبرنامج الإذاعى أو التليفزيون •

(ثانيا) من قام بتحرير المصنف الأدبى الموجود بشكل يجعله ملائما للفن السينمائى •

(ثالثا) مؤلف الحوار •

(رابعا) واضع الموسيقى اذا قام بوضعها خصيصا للمصنف السينمائى •

(خامسا) المخرج اذا بسط رقابة فعلية وقام بعمل ايجابى من الناحية الفكرية لتحقيق المصنف السينمائى .

وإذا كان المصنف السينمائى أو المصنف المعد للإذاعة اللاسلكية أو التلفزيون ديسطا أو مستخرجا من مصنف آخر سابق عليه يعتبر مؤلف هذا المصنف السابق مشتركا فى المصنف الجديد .

مادة ٣٢ - مؤلف السيناريو وإن قام بتحرير المصنف الأدبى ومؤلف أحوار ونمخرج مجتمعين الحق فى عرض المصنف السينمائى أو المعد للإذاعة اللاسلكية أو التلفزيون رغم معارضة واضع المصنف الأدبى الأصلى أو واضع الموسيقى وذلك مع عدم الإخلال بحقوق المعارض المدنية على الاشتراك فى التأليف .

ولؤلف تنشطر الأدبى أو انشطر الموسيقى الحق فى نشر مصنفه بطريقة أخرى غير السينما أو الإذاعة اللاسلكية أو التلفزيون ما لم يتفق على غير ذلك .

مادة ٣٣ - إذا امتنع أحد المشتركين فى تأليف مصنف سينمائى أو مصنف معد للإذاعة أو التلفزيون عن القيام باتمام ما يخصه من العمل فلا يترتب على ذلك منع باقى المشتركين من استعمال الجزء الذى أنجزه وذلك مع عدم الإخلال بما للممتنع من حقوق ترتبة على اشتراكه فى التأليف .

مادة ٣٤ - يعتبر منتجا للمصنف السينمائى أو الإذاعى أو التلفزيونى الشخص الذى يتولى تحقيق الشريط أو يتحمل مسؤولية هذا التحقيق ويضع فى متناول مؤلفى المصنف السينمائى أو « الإذاعى » أو « التلفزيونى » الوسائل المادية والمالية الكفيلة بافتتاح المصنف وتحقيق أرباحه .

ويعتبر المنتج دفئما ناشر المصنف السينمائى ويكون له كافة حقوق الناشر على الشريط وعلى نسخه .

ويكون المنتج طول مدة استغلال الشريط المتفق عليها نديسا عن مؤننى
المصنف السينمائى وعن خلفهم فى الاتفاق على عرض الشريط واستغلاله
دون الاخلال بحقوق مؤلفى المصنفات اأدبية أو الموسيقية ،لقتبسه دل
ذلك ما لم يتفق على خلافه .

مادة ٢٥ - لتهيئت الرسمية المنوط بها الاذاعة اللاسلكية ،لحق
فى اذاعة المصنفات التى تعرض أو توقع فى المسارح أو فى أى مكان
عام آخر وعلى مديرى هذه الأمكنة تمكين هذه الهيئات من ترتيب
الوسائل الفنية اللازمة لهذه الاذاعة .

وعلى هذه الهيئات اذاعة اسم المؤلف وعنوان المصنف ودفع تعريض
عادل للمؤلف أو لخلفه ولستغل المكان الذى يذاع منه المصنف اذا كان
لذلك مقتضى .

مادة ٣٦ - لا يحق لمن قام بعمل صورة أن يعرض أو ينشر أو يوزع
أصل الصورة أو نسخا منها دون اذن الأشخاص الذين قام بتصويرهم
ما لم يتفق على غير ذلك ولا يسرى هذا الحكم اذا كان نشر الصورة
قد تم بمناسبة حوادث وقعت علنا أو كانت تتعلق برجال رسميين أو
أشخاص يتمتعون بشهرة عالمية أو سمحت بها السلطات العامة خدمة
للمصالح العام ومع ذلك لا يجوز فى الحالة السابقة عرض صورة أو تداولها
اذا ترتب على ذلك مساس بشرف الشخص الذى تمثله أو بسمعته أو
بوقاره .

وللشخص الذى تمثله الصورة أن يأذن بنشرها فى الصحف والمجلات
وغيرها من النشرات المأثلة حتى ولو لم يسمح بذلك للمصور ما لم
يقض الاتفاق بغير ذلك وتسرى الأحكام على الصور أيا كان الطريقة التى
عملت بها من رسم أو حفر وسيلة أخرى .

الفصل الثالث نقل حقوق المؤلفين

مادة ٣٧ - للمؤلف أن ينتقل الى الغير الحق في مباشرة حقوق الاستغلال المنصوص عليها في المواد ٥ (فقرة أ) و ٦ و ٧ (فقرة أ) من هذا القانون على أن نقل أحد الحقوق لا يترتب عليه مباشرة حق آخر .

ويشترط لتمام التصرف أن يكون مكتوباً وأن يحدد فيه صراحة وبالتفصيل كل حق على حدة يكون محل التصرف مع بيان هداه والغرض منه ومدة الاستغلال ومكانه .

وعلى المؤلف أن يتمتع عن أى عمل من شأنه تعطيل استعمال الحق المتصرف فيه .

مادة ٣٨ - يقع باطلا كل تصرف في الحقوق المنصوص عليها في المواد ٥ (فقرة أولى) و ٧ (فقرة أولى) و ٩ من هذا القانون .

مادة ٣٩ - تصرف المؤلف في حقوقه على المصنف سواء كان كاملاً أو جزئياً يجوز أن يكون على أساس مشاركة نسبية في الايراد الناتج منه الاستغلال أو بطريقة جزائية .

مادة ٤٠ - يعتبر باطلا تصرف المؤلف في مجموع انتسابه الفكرى المستقبل .

مادة ٤١ - لا يترتب على التصرف في النسخة الأصلية من المؤلف أياً كان نوعه نقل حق المؤلف ولكن لا يجوز الزام من انتقلت اليه ملكية هذه النسخة بأن يمكن المؤلف من نسخها أو نقلها أو عرضها وذلك كله ما لم يتفق على غير ذلك .

مادة ٤٢ - للمؤلف وحده اذا طرأت أسباب خطيرة أن يطلب من المحكمة الابتدائية الحكم بسحب مصنفه من التداول أو بإدخال تعديلات جوهرية عليه برغم تصرفه في حقوق الاستغلال المالى ويلزم المؤلف في هذه الحالة أن يعرض مقدما من ألت حقوق الاستغلال المالى اليه تعويضا عادلا يدفع في غضون أجل تحدده المحكمة والا زال كل أثر للحكم .

الباب الثالث

الفصل الأول

في الاجراءات

مادة ٤٣ - لرئيس المحكمة الابتدائية بناء على طلب المؤلف أو من يخلفه وبمقتضى أمر يصدر على عريضة أن يأمر بالاجراءات التالية بالنسبة لكل مصنف نشر أو عرض بدون إذن كتابي من المؤلف أو ممن يخلفه بالمخالفة لأحكام المواد ٦ و ٧ (فقرة أولى) من القانون :

(أولا) اجراء وصف تفصيلي للمصنف .

(ثانيا) وقف نشر المصنف أو عرضه أو صناعته .

(ثالثا) توقيع الحجز على المصنف الأصلي أو نسخة (كتبها كانت أو صورة أو رسومات أو فوتوغرافيات أو اسطوانات أو أشرطة أو تماثيل أو غير ذلك) وكذلك على المواد التي تستعمل في إعادة نشر هذا المصنف أو استخراج نسخ منه بشرط أن تكون تلك المواد غير صالحة الا لإعادة نشر المصنف .

(رابعا) اثبات الأداء العلني بالنسبة لايقاع أو تمثيل أو اقتناء مصنف بين الجمهور ومنع استمرار العرض القائم أو حظره مستقبلا .

(خامسا) حصر الايراد الناتج من النشر أو العرض بمعرفة خير
يندب لذلك ان يقتضى الحال وتوقيع الحجز على هذا الايراد في جيبس
الأحوال .

ولرئيس المحكمة الابتدائية في جميع الأحوال أن يأمر بندب خير
لماونة المحضر المكلف بالتنفيذ وأن يفرض على الطالب ايداع كفالة مناسبة .

ويجب أن يرفع الطلب أصل النزاع الى المحكمة المختصة في خلال
الخمس عشرة يوما التالية لصدور الأمر فاذا لم يرفع في هذا الميعاد زال
كل أثر له .

مادة ٤٤ - يجوز ان صدر ضده الأمر أن يتظلم منه أمام رئيس
المحكمة الأمر وفي هذه الحالة لرئيس المحكمة بعد سماع أقوال طرفي
النزاع أن يقضى بتأييد الأمر أو إلغاء كلياً أو جزئياً أو بتعيين حارس
مهمته إعادة نشر أو عرض صناعة أو استفراج نسخ للمصنف محل النزاع
على أن يودع الايراد الناتج في خزنة المحكمة الى أن يفصل في أصل
النزاع من المحكمة المختصة .

مادة ٤٥ - يجوز للمحكمة المطروح أمامها أصل النزاع بناء على
طلب المؤلف أو من يقوم مقامه أن تأمر باتلاف نسخ أو صور المصنف
الذي نشر بوجه غير مشروع والمواد التي استعملت في نشره بشرط ألا
تكون صالحة لعمل آخر . ولها أن تأمر بتغيير معالم النسخ والصور والمواد
أو جعلها غير صالحة للعمل وذلك كله على نفقة الطرف المسؤول على أنه
يجوز للمحكمة اذا كان حق المؤلف بعد فترة تقل عن سنتين ابتداء من
تاريخ صدور الحكم وبشرط عدم الإخلال بحقوق المؤلف المنصوص عليها
في المواد ه (ف) و ٧ (ف ١) و ٩ (ف ١) تسبجل الحكم بتثبيت
الحجز التحفظي على هذه الأشياء وفاء لما تقتضى به للمؤلف من تعويضات
بالحكم باتلاف أو تغيير المعالم .

وكذلك لا يجوز الحكم بالاتلاف أو تغيير المسالم إذا كان النزاع المطروح خاصا بترجمة مصنف إلى اللغة العربية بالمخالفة لحكم المادة الثامنة ويقتصر الحكم على تثبيت الحجز التحفظي على المصنف المترجم وفاء لما تقتضيه المحكمة للمؤلف من تعويضات .

وفي كل الأحوال يكون للمؤلف بالنسبة لحيته الناشئة عن حقه في التعويض امتياز على صفاتي ثمن بيع الأشياء وعلى النقود المحجوز عليها ولا يتقدم على هذا الامتياز غير امتياز المصروفات القضائية والتي تتفق لحفظ وصيانة تلك الأشياء ولتحصيل تلك المبالغ .

مادة ٤٦ - لا يجوز بأي حال أن تكون المبانى محل حجز تطبيقا للمادة العاشرة من هذا القانون ولا أن يقضى باتلافها أو مصادرتها بقصد المحافظة على حقوق المؤلف المعاري الذي تكون تصميماته ورسومه قد استعملت بوجه غير مشروع .

الفصل الثاني

في الجزاءات

مادة ٤٧ - يعتبر مكونا لجريمة التقليد (١) ويحاسب عليه بغرامة

(١) قضت محكمة النقض بأنه لما كان قانون حماية حق المؤلف الصادر بالقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ يقرر بمقتضى مادته الأولى الحماية لصالح مؤلفي « المصنفات المبتكرة في الآداب والفنون والعلوم » ويبين من البنية ثانيا من المادة السادسة أن حق المؤلف في استغلال مصنفه يتضمن نقل المصنف إلى الجمهور بطريقة غير مباشرة بنسخ صور منه تكون في متناول الجمهور ويتم هذا بصفة خاصة عن طريق الطباعة أو الرسم أو الخفر أو التصوير الفوتوغرافي أو الصب في قوالب أو بآلة طريقة أخرى من طرق الفنون التخطيطية أو المجسمة أو عن طريق النشر الفوتوغرافي أو السينمائي ويجوز بالفقرة الأولى من المادة ٣٧ منه « للمؤلف أن ينقل

لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على مائة جنيهه كل من ارتكب أحد الأفعال الآتية :

(أولا) من اعتدى على حقوق المؤلف المنصوص عليها في المواد ٥ و ٦ و ٧ فقرة أولى وثالثة من القانون .

(ثانيا) من باع مصنفًا مقلداً أو من أدخل في القطر المصرى دون إذن المؤلف أو من يقوم مقامه مصنفات منشورة في الخارج وتشملها الحماية التي يفرضها هذا القانون .

الى الغير الحق في مباشرة حقوق الاستغلال المنصوص عليها في المواد ٥ (فقرة ١) و ٦ و ٧ (فقرة ١) . وكان القصد الجنائي في جريمة تقليد مصنف منشور بالخارج التي دين الطاعن بها . يقتضى علم الجانى وقت ارتكاب الجريمة علما يقينيا بتوافر أركانها ، فإذا ما نازع المتهم في توافر هذا القصد . كان لزاما على المحكمة استظهاره استظهارا كافيا ، واذ كان القانون يجيز للمؤلف نقل حقه في الاستغلال الى الغير ، وكان الطاعن قد جادل في قيام ذلك القصد ، قائلًا باعتقاده صحة ما قرره له المتهم السادس أن مؤسسته هى ممثلة لدار النشر المدعية بالحقوق المدنية ، وأنه طلب اليه مباشرة العمل على مسؤولية ذلك المتهم ، فان قول الحكم للتدليل على توافر القصد الجنائي لدى الطاعن « ان القصد الجنائي متوافر مما قرره المتهمون الاول - الطاعن وباقي المتهمين - من علمهم بأن تلك الكتب خاصة بدار النشر المدعية بالحقوق المدنية وأن عللوا أقوالهم بطبعها على القول بأنهم اعتقدوا في صحة ما قرره المتهم السادس من أن مؤسسة الوطن العربى السعودى تمثل دار النشر التي تحتكر تلك المؤلفات وهذا الدفاع من جانبهم هو من قبيل دفع الاتهام عنهم اذ لا يتأتى من القائمين بعملية الطبع وهى مهمتهم الاستناد الى مجرد قول لا يعززه دليل للقيام بطبع كتب ثابت على النسخ التي قاموا بطبع مثيلها أنها خاصة بدار النشر المدعية بالحقوق المدنية وبأنها طبعت في هونج كونج » . لا يكفى لتوافره وقد كان على المحكمة تحقيق ذلك الدفاع بلوغا لغاية الأمر فيه . هذا الى أن ما أورده الحكم من أنه ثابت على المصنف طبعه في هونج كونج ، لا يجدى في توافر القصد ، ازاء ما هو ثابت بالحكم نفسه من أن الفعل مثار الاتهام قد تم بطريق التصوير وليس بطريق الطباعة ، (نقض جنائي ١٩٧٧/١/٣٠ - موسوعتنا الذهبية - ج ٤ - فقرة ٧٦٩) .

(ثانياً) من قلد في مصر مصنفات منشورة بالخارج وكذا من باع هذه المصنفات أو صدرها أو تولى شحنها إلى الخارج .

وفي حالة العود يحكم على الجاني بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور وبغرامة لا تزيد على ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين . كما يجوز للمحكمة في حالة العود للحكم بعلق المؤسسة التي استغلها المتظنون أو شركائهم في ارتكاب فعلهم لمدة معينة أو نهائياً .

ويجوز للمحكمة أن تقضى بمصادرة جميع النسخ المخصصة للنشر غير المشروع الذي وقع بالمخالفة لأحكام المواد ٥ و ٦ و ٧ فقرة أولى وثلاثة التي لا تصلح إلا لهذا النشر وكذلك مصادرة جميع النسخ المصادرة .

كما يجوز لها أن تأمر بنشر الحكم في جريدة واحدة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه .

الباب الرابع

أحكام ختامية

مادة ٤٨ - (١) يلتزم بالتضامن مؤلفو وناسرو وطابعو المصنفات ، التي تعد النشر عن طريق عمل نسخ منها في الجمهورية العربية المتحدة ، أن يودعوا على نفقتهم عشر نسخ من المصنفات المذكورة بالمرکز الرئيسي لدار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة للانتفاع بها في أغراض الدار ، وذلك قبل توزيع المصنفات مباشرة ، وفقاً للأنواع والإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير الثقافة . ويحدد هذا القرار الحالات التي يجوز فيها لدير دار الكتب والوثائق القومية أن يخفف عدد النسخ المطلوب إيداعها ،

(١) - مستبدلة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٨ (الجريدة الرسمية في ١٩٦٨/٥/٢٠) العدد ٢٠) وصدر قرار وزير الثقافة رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٨ في شأن تنفيذ القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٨ بتعديل القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ .

كما يلتزم الفائزون وطابعو المصنفات في الجمهورية العربية المتحدة
بإثبات تاريخ نشر مصنفاتهم على نفس المصنفات .

ويلتزم المؤلفون المتمتعون بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ،
الذين ينشرون مصنفاتهم خارج الجمهورية العربية المتحدة ، بإيداع خمس
نسخ من كل صنف بالمركز الرئيسى لدار الكتب والوثائق القومية . ويعاقب
على عدم الإيداع أو مخالفة أحكامه بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ،
ولا تزيد على خمسة وعشرين جنيها ، دون إخلال بوجوب إيداع نسخ .

ويلتزم المركز الرئيسى لدار الكتب والوثائق القومية بتسليم إحدى
النسخ التى يتم إيداعها وفقا لحكم الفقرتين السابقتين الى مكتبة مجلس
الأمّة .

ويصدر وزير الثقافة القرارات التنفيذية اللازمة لذلك .

ولا يترتب على عدم الإيداع الإخلال بحقوق المؤلف التى يقرها
هذا القانون .

ولا تسرى هذه الأحكام على المصنفات المنشورة فى الصحف والمجلات
الدورية إلا إذا نشرت هذه المصنفات على أفراد .

مادة ٤٨ - (مضافة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٥) يلتزم
منتجو وموزعو الاسرطة السينمائية من الانتاج المصرى أو الانتاج المشترك
بين مصر وغيرها ، التى تمتد بقصد الاستغلال للعرض فى الأماكن العامة
داخل جمهورية مصر العربية أو فى الخارج ، أن يودعوا على نفقتهم وبالتضامن
فيما بينهم نسخة مقاس ٣٥ مم من كل شريط سينمائى لدى الإدارة العامة
للمصنفات الفنية بوزارة الثقافة قبل الترخيص بعرضه أو بتصديره الى
الخارج ، ولا يجوز لهذه الادارة الترخيص بالعرض أو التصدير تبيل
إيداع النسخة المذكورة .

ويعاقب على عدم "الإيداع طبقا لأحكام هذه المادة بغرامة لا تقل

عن مائتى جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه وذلك دون الاخلال بموجب
الايدياع .

مادة ٤٩ - تسرى أحكام هذا القانون على مصنفات المؤلفين المصريين
والأجانب التى تنشر أو تمثل أو تعرض لأول مرة فى مصر وكذلك على
مصنفات المؤلفين المصريين التى تنشر أو تمثل أو تعرض لأول مرة فى بلد
أجنبى . أما مصنفات المؤلفين الأجانب التى تنشر لأول مرة فى بلد
أجنبى فلا يحجبها هذا القانون الا اذا كانت محمية فى البلد للأجنبى
وبشرط أن يشهد أن يشمل هذا البلد الرعايا المصريين بحماية مماثلة
لمصنفاتهم المنشورة أو المثلثة أو المعروضة لأول مرة فى مصر وأن تمتد
هذه الحماية الى البلاد التابعة لهذا البلد الأجنبى .

مادة ٥٠ - مع عدم الاخلال بأحكام المادة السابقة تسرى أحكام
هذا القانون على كل المصنفات الموجودة وقت العمل به .

على أنه بالنسبة لتصاب مدة حماية المصنفات الموجودة يدخل فى
حساب هذه المدة الفترة التى انتقضت من تاريخ الحادث المحدد لبدء سريان
المدد الى تاريخ العمل بهذا القانون .

وتسرى أحكام هذا القانون على كل الحوادث والاتفاقات التالية
لوقت العمل به ولو كانت متعلقة بمصنفات نشرت أو عرضت أو مثلت
لأول مرة قبل ذلك أما الاتفاقات التى تمت قبل العمل بهذا القانون
فلا تسرى عليها أحكامه بل تظل خاضعة للاحكام القانونية التى كانت
سارية المفعول وقت تمامها .

مادة ٥١ - تلتقى المواد ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ و ٣٥١ من قانون
المقويات .

قرار وزير الثقافة
رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٨
في شأن تنفيذ القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٨ بتعديل بعض
أحكام قانون حماية حق المؤلف الصادر بالتأتون رقم ٣٥٤
لسنة ١٩٥٤ (١)

وزير الثقافة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف ،

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٨ بتعديل المادة ٤٨ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ ،

وعلى القرار الجمهوري رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٦٦ بتتظيم وزارة الثقافة ،
وعلى ما أقره مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - على السادة مؤلفي وناشري وطابعي المصنفات في الجمهورية العربية المتحدة التي تعد للنشر عن طريق عمل نسخ منها أن يودعوا ثلثاها وعلى نفقتهم عشر نسخ من المصنفات المكتوبة بالمركر الرئيسي لدار الكتب والوثائق القومية بمدينة القاهرة وخمس نسخ من المسجلات الموسيقية والصوتية في مكتبة الفن التابعة للدار .

ويكونون ملتزمين بالتضامن فيما بينهم بإيداع هذه المصنفات قبل قيامهم بتوزيعها أو عرضها للبيع .

ويعتبر كل مجلد وحدة مستقلة بذاتها في المصنفات التي تعد للنشر في أكثر من مجلد وتسرى هذه الأحكام على المصنفات المنشورة في الصحف والمجلات الدورية إذا ما نشرت هذه المصنفات على انفراد .

مادة ٢ - يلتزم بأحكام هذا القرار كل من يعمل في مجال التأليف والنشر والطبع سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو اعتباريين تابعين لجهات حكومية أو للقطاع العام أو الخاص كما تسرى أحكام هذا القرار على مصنفات المؤلفين الأجانب إذا تم نشرها في الجمهورية العربية المتحدة .

مادة ٣ - يجب على ناشري وطابعي المصنفات المشار إليها في المادة الأولى أن يثبتوا في المصنفات البيانات الآتية :

(أ) تاريخ النشر .

(ب) رقم وتاريخ ايداع المصنفات بدار الكتب والوثائق القومية على أن يرد هذا البيان في آخر صحيفة من المصنف المطبوع - وعلى وجه الأسطوانة بالنسبة للسجلات الموسيقية والصوتية .

مادة ٤ - على القائمين بأعمال التأليف والمتمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة وتنشر مصنفاتهم خارجها أن يقوموا بإيداع خمس نسخ من هذه المصنفات بالمركز الرئيسي لدار الكتب والوثائق القومية بمدينة القاهرة وذلك في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ النشر .

مادة ٥ - على المودع أن يوفق بالنسخ المودعة أقراراً من صورتين مؤرخاً وموقعا عليه منه ، ويكون متضمناً البيانات التالية :

(أ) عنوان المصنف .

(ب) اسم المؤلف .

(ج) اسم وعنوان الناشر .

(د) رقم الطبعة وتاريخ انجازها .

(هـ) عدد الصفحات المرقمة وعدد الصفحات أو وسائل الإيضاح التي لم يشملها الترقيم .

(و) مقاسها بالسنتيمتر .

(ز) عدد النسخ التي أعدت للنشر .

(ح) من النسخة الواحدة .

(ط) اسم المؤلف وعنوان المصنف باللغة التي تمت الترجمة عنها وذلك بالنسبة لمؤلفات المترجمة .

مادة ٦ - في حالة إعادة طبع المصنف يتجدد الالتزام بالإيداع وفقا لأحكام هذا القرار .

مادة ٧ - تقوم دار الكتب والوثائق القومية بتسليم نسخة واحدة من كل من المصنفات المودعة بها إلى مكتبة مجلس الأمة .

مادة ٨ - يجوز لمدير دار الكتب والوثائق القومية بناء على طلب يتقدم به أحد المترمين بالإيداع أن يخفض عد النسخ المطلوب إيداعها إلى خمس نسخ على الأقل وذلك بالنسبة للمصنفات التي لا يزيد ما أعد منها للنشر عن مائتي نسخة .

مادة ٩ - يجوز لمدير عام دار الكتب والوثائق القومية تخصيص خمس نسخ على الأكثر من الدوريات ونسختين على الأكثر من باقي المصنفات المودعة للانتفاع بها في أغراض تبادل المطبوعات مع الخارج .

مادة ١٠ - يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن خمسة وعشرين جنيها كل من يخالف أحكام هذا القرار - مع عدم الإخلال بوجوب الإيداع

مادة ١١ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالوقائع المصرية »

قرار وزير الثقافة

رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٥ (١)

وزير الثقافة

رئيس المجلس الأعلى للثقافة ،

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء وتنظيم المجلس الأعلى للثقافة والقرارات المحلة له ،

وعلى قرار وزير الدولة للثقافة رقم ٢١٦ لسنة ١٩٨٢ بإصدار اللائحة الداخلية للمجلس الأعلى للثقافة ،

وعلى قرار المجلس الأعلى للثقافة في اجتماعه الثامن الموقود في ٢٣/٣/١٩٨٥ بالموافقة على إنشاء « المكتب الدائم لحماية حق المؤلف » .

قصر :

مادة ١ - ينشأ « المكتب الدائم لحماية حق المؤلف » ويتبع المجلس الأعلى للثقافة .

مادة ٢ - يكون للمكتب الدائم لحماية حق المؤلف مجلس يسمى « مجلس المكتب » وأمانة تسمى « أمانة المكتب » .

مادة ٣ - (٢) يؤلف مجلس المكتب بقرار من رئيس المجلس الأعلى للثقافة على النحو التالي :

(١) الوقائع المصرية في ١٣/٧/١٩٨٥ - العدد ١٦٠ .

(٢) البند (١٤) مضاف بقرار وزير الثقافة رقم ١٧٣ لسنة ١٩٨٥

(الوقائع المصرية في ١٣/٧/١٩٨٥ - العدد ١٦٠) .

٣٣٦ ثقافة (فنون وأداب)

- ١ - مقرر لجنة القانون بالمجلس الأعلى للثقافة ويتولى رئاسة المجلس
- ٢ - أمين عام المجلس الأعلى للثقافة ويتولى أمانة المجلس
- ٣ - المستشار القانونى لوزير الثقافة عضوا
- ٤ - مدير ادارة العلاقات الثقافية الخارجية بوزارة الخارجية عضوا
- ٥ - ممثل الهيئة العامة للكتاب عضوا
- ٦ - ممثل لمجمع اللغة العربية عضوا
- ٧ - ممثل لاتحاد الكتاب عضوا
- ٨ - ممثل لاتحاد الناشرين عضوا
- ٩ - ممثل لجمعية المؤلفين والمحققين ونائرى الموسيقى عضوا
- ١٠ - نقيب المهن الموسيقية عضوا
- ١١ - نقيب المهن التمثيلية عضوا
- ١٢ - نقيب المهن السينمائية عضوا
- ١٣ - نقيب الفنانين التشكيليين عضوا
- ١٤ - رئيس جمعية مؤلفى وتكاتب السيناريو عضوا

وللمجلس أن يستعين بمن يراه من الخبراء دون أن يكون له صوت محدود فى المداولات .

مادة ٤ - يختص مجلس الكتب بما يلى :

- ١ - العمل على توفير الحماية لحق المؤلف فى نطاق أحكام القانون المصرى ، والاضطلاع بالمهام التى يقتضيها تنفيذ الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية المصنفات الأدبية والفنية والعلمية التى تكون جمهورية مصر العربية طرفا فيها ، وذلك فى المجال الداخلى وعلى المستوى الدولى .
- ٢ - اختيار ممثل جمهورية مصر العربية فى جمعية اتحاد برن لحماية حقوق المؤلفين على مصنفاتهم الأدبية والفنية ، وكذلك اختيار ممثليها فى

الجمعية العامة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية وممثليها في مؤتمر هذه المنظمة ، وذلك كله من بين أعضاء مجلس المكتب وخبرائه الاستشاريين المتخصصين .

٣ - ترشيح من يمثل جمهورية مصر العربية فيما يعقد من مؤتمرات متعلقة بحقوق المؤلف بناء على عرض من أمانة المكتب .

٤ - اقتراح ما يرى انضمام جمهورية مصر العربية اليه من مختلف الاتفاقيات المبرمة أو التي تبرم في شأن حماية المصنفات الأدبية والفنية والعلمية .

٥ - اقتراح ما يرى ادخاله من تعديلات في التشريع المصرى الخاص بحماية حق المؤلف .

٦ - النظر فيما يرد لأمانة المكتب من طلبات تتعلق بحماية حق المؤلف .

مادة ٥ - تؤلف أمانة المكتب برئاسة الأمين العام للمجلس الأعلى للثقافة ويعاونونه أمين مساعد ، وعدد من العاملين منهم من يجيد اللغة الانجليزية ، ومن يجيد اللغة الفرنسية على أن يكفل لهم الاستمرار في العمل بما يمكنهم من اكتساب الخبرة اللازمة في فهم أحكام الاتفاقيات الدولية وتطبيقها .

مادة ٦ - تختص أمانة المكتب بما يلي :

١ - جمع القوانين واللوائح والقرارات الخاصة بحماية حق المؤلف ومتابعة ما يلحقها من تعديلات .

٢ - جمع المبادئ القانونية التي صدرت عن القضاء العالى في صدر حماية حق المؤلف ومتابعة ما يصدر منه في المستقبل .

(م ٢٢ - موسوعة مصر ج ١٢)

٣ - دوام الاتصال (بالمكتب الدائم للملكية الفكرية) من أجل الحصول على ما يصدره هذا المكتب من مطبوعات وما ينشره من تشريعات لمختلف الدول ، والاتفاقيات الدولية وتعديلاتها في مجال حماية حق المؤلف وتنظيم وحفظ ما تحصل عليه الأمانة من كل ذلك .

٤ - تقديم اندراست وانيجوث والمعلومات التي يتطلبها أعمال مجلس المكتب .

٥ - تلقي ما يرد من طلبات تتعلق بحماية حقوق المؤلف أو الاعتداء عليها سواء اكانت طلبت مقدمه من مصرى أو من أجنبى يقيم في مصر أو في الخارج واعداد مذكرة في شأنها وذلك في نطاق الاتفاقيات الدولية التي تكون جمهورية مصر العربية طرفا فيها والمجال الذي يسرى فيه قانون حمية حق المؤلف .

٦ - العمل على الافادة من المنع والدراسات التدريبية التي تنظمها المنظمة العالمية للملكية الفكرية .

٧ - اتخاذ ما يلزم من اجراءات لتدبير المصرف المالى لفواء بما توجبه الاتفاقيات الدولية المشار اليها من ادارة النحصة المالية للاتحاد أو المنظمة .

٨ - اتخاذ ما يلزم من اجراءات بشأن ما يصدره مجلس المكتب من قرارات وذلك باعتماده من المجلس الأعلى للثقافة أو من رئيسه بحسب الأحوال وابلاغها للجهات المعنية .

مادة ٧. - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره “

تحريرا في ٢٤/٦/١٩٨٥ .

محمد عبد الحميد رشوان

القسم الثاني
في جوائز الدولة للنتاج
الفكري والإبداع الفني

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
بالتقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٨
بانشاء جوائز الدولة للنتاج الفكري ولتشجيع العلوم
والعلوم الاجتماعية والفنون والآداب (١)

باسم الأمة
رئيس الجمهورية (بالنيابة)
بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ،
وعلى القانون رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن انشاء جوائز الدولة
للعلوم والآداب ،
وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ بانشاء المجلس الأعلى لرعاية الفنون
والآداب ،
وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ بانشاء المجلس الأعلى للعلوم ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٨٠) تنشأ خمس

٢٤٠ ثقافة (فنون وآداب)

عشرة جائزة تقديرية تسمى « جوائز الدولة للإنتاج الفكرى » ، وست وخمسون جائزة تشجيعية تسمى « جوائز الدولة لتشجيع العلوم والفنون والآداب والعلوم الاجتماعية » .

مادة ٢ — (مستبدلة بالقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٨٠) تمنح سنويا للتمتازين فى الإنتاج الفكرى من مواطنى جمهورية مصر العربية تكريما لهم الجوائز التقديرية الآتية :

- ١ — خمس جوائز للعلوم
- ٢ — أربع جوائز للعلوم الاجتماعية
- ٣ — ثلاث جوائز للآداب
- ٤ — ثلاث جوائز للفنون الجهيلة

مادة ٣ — (مستبدلة بالقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٨٠) قيمة كل جائزة من الجوائز التقديرية ٥٠٠٠٠ جنيه وميدالية ذهبية ولا يجوز تقسيمها ولا منحها لشخص واحد أكثر من مرة واحدة .

مادة ٤ — يشترط فيمن يمنح الجائزة التقديرية أن تكون له مؤلفات أو أعمال أو بحوث سبق نشرها أو عرضها أو تنفيذها وأن يكون لهذا الإنتاج قيمة علمية أو فنية ممتازة وأن تظهر فيه دقة للبحث والابتكار ، وأن يضيف الى العلوم أو الفن شيئا جديدا ينفع الوطن خاصة والإنسانية عامة .

مادة ٥ — تقدم الهيئات العلمية المشتغلة بالعلوم أو بالعلوم الاجتماعية أو بالآداب أو بالفنون الجهيلة كل عام الى المجلس الأعلى المختص أسماء من ترى ترشيحهم لنيل الجائزة التقديرية مع تفصيل أسباب الترشيح فى موعد غايته آخر ديسمبر سنويا .

مادة ٦ — يعين المجلس الأعلى المختص سنويا لجائنا من المختصين

لفحص الترشيحات وتقدم هذه اللجان نتيجة فحصها الى المجلس في موعد غايته آخر مارس من كل عام .

مادة ٧ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٨٠) يمنح سنويا مواطنو جمهورية مصر العربية عن أحسن المصنفات والأعمال التي أنتجوها الجوائز التشجيعية الآتية :

- ١ - اثنتان وثلاثون جائزة للعلوم .
- ٢ - ست جوائز للعلوم الاجتماعية .
- ٣ - ست جوائز للعلوم القانونية والاقتصادية .
- ٤ - ست جوائز للفنون الجميلة .
- ٥ - ست جوائز للآداب .

مادة ٨ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٨٠) قيمة كل جائزة من الجوائز التشجيعية ١٠٠٠ جنيه ولا يجوز منحها أكثر من مرة لشخص واحد الا بعد مضي ٥ سنوات على منحة الجائزة الأولى كما لا يجوز أن يمنح شخص واحد الجائزة أكثر من مرتين في فرع أو موضوع واحد .

مادة ٩ - يعين المجلس الأعلى المختص قبل اليوم الأول من شهر أكتوبر من كل عام عن الفروع أو الموضوعات التي تقرر منح الجوائز التشجيعية عنها ، وإن يرغب في التقدم لنيل هذه الجوائز أن يقدم للمجلس المذكور إنتاجه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الاعلان واللجان الفحص المنصوص عنها في المادة الثانية أن تدخل الانتاج الذي ترى أنه جدير بالنظر ولو لم يتقدم به صاحبه .

مادة ١٠ - يعين المجلس الأعلى المختص سنويا لجائنا لفحص الانتاج المعروض ، وتقدم هذه اللجان نتيجة فحصها الى المجلس لابت فيها .

مادة ١١ - يشترط في الانتاج المقدم لنيل الجوائز التشجيعية ما يأتى :

١ - أن يكون ذا قيمة علمية أو فنية ممتازة تظهر فيه دقة البحث
واصنائه وأن يضعف الى المعلم أو الفن شيئاً جديداً ينفع الوطن خاصة
والانسانية عامة .

٢ - أن يكون قد سبق نشره أو عرضه أو تنفيذه ولم يمض على
ذلك لأول مرة أكثر من ثلاث سنوات حتى تاريخ الاعلان .

٣ - ألا يكون قد سبق تقديمه لنيل الجائزة ما لم يتضمن اضافات
جديدة تراها اللجنة ذات قيمة .

٤ - ألا يكون قد سبق تقديمه كرسالة لنيل درجة علمية أو جائزة
أخرى .

دادة ١٢ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦٢) يصدر
قرار رئيس المجلس الأعلى المختص بمنح الجوائز بنوعها طبقاً لقرار
المجلس .

مادة ١٣ - يلغى القانون رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه .

مادة ١٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من
تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ شوال سنة ١٣٧٧ (١٣ مايو سنة
١٩٥٨) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٦٢
بإعفاء جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية من الضرائب
على الأيراد (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء جوائز الدولة
للإنتاح الفكرى ولتشجيع العلوم والعلوم الاجتماعية والفنون والآداب ،
وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات
الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل
والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الأيراد
والقوانين المعدلة له ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - (٢) تعفى من الضريبة على أرباح المهن غير التجارية المفروضة

(١) الجريدة الرسمية فى ٢٢ يولية سنة ١٩٦٢ - العدد ١٦٦ .
(٢) مستبدلة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٣ (الجريدة الرسمية فى
١٩٦٣/٩/٥ - العدد ٢٠١) ومعدلة بالمادة الاولى من القانون رقم ١٦٠
لسنة ١٩٦٣ (الجريدة الرسمية فى ١٢/١٢/١٩٦٣ - العدد ٢٧٥) وقد نص
فى مادته الثانية على ما يأتى : « ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ،
ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٨ » .

بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه والضريبة العسامة على الايراد المفروضة بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه جوائز الدولة للعلوم والآداب المنشأة بالقانون رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه ، وجوائز الدولة التقديرية والتشجيعية المنشأة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه .

ويسرى هذا الاعفاء من تاريخ انشاء تلك الجوائز .

ويسرى الحكم المتقدم على المكافآت التي تمنحها الدولة للمتوقفين في اللعب الرياضية .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره بها

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ صفر سنة ١٣٨٢ (١٤ يولييه سنة ١٩٦٢) .

قانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٤

بشان جائزة الدولة للإبداع الفنى (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تنشأ جائزة تسمى « جائزة الدولة للإبداع الفنى » تمنح للمبدعين فى مجالات الثقافة والفنون الذين يتقدمون لنيل هذه الجائزة ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها فى المادة ٢ من هذا القانون .

ويقضى من يمنح هذه الجائزة مدة فى الأكاديمية المصرية بروما لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز ثلاث سنوات يتصل خلالها بالفكر العالمى لتنمية قدراته وإثراء خبراته وإبداع الجديد من إنتاجه وممارسة العمل فى مجال تخصصه وذلك فى مختلف فروع الفنون الجميلة وتاريخ الفن وعلوم الآثار المصرية والترميم الفنى والتأليف الموسيقى والسينمائى والمسرحى والأداء الموسيقى وما يتعلق بها من جهود المستشرقين وغير ذلك من مجالات الثقافة التى تقررها اللجنة العليا لشئون الجائزة .

مادة ٢ - يشترط فيمن يتقدم لنيل الجائزة ما يأتى :

١ - أن يكون مصرى الجنسية .

٢ - أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

٣ - ألا يكون قد سبق الحكم عليه فى جنابة أو جريمة مخلة بالشرف

مسالم يكن قد رد إليه اعتباره .

٤ - أن يجتاز بنجاح جميع مراحل المسابقة التي تعقد لاختيار أصح المتقدمين لنيل الجائزة وأن تكون له جهود متميزة أو أعمال سبق نشرها أو عرضها ترى اللجنة العليا لشئون الجائزة أنها تتفق والقواعد والمستويات المطلوبة لنيل الجائزة .

وتقرر اللجنة العليا لشئون الجائزة مراحل المسابقة والقواعد والمستويات المطلوبة لنيل الجائزة .

وتلتزم الجهات التي يكون الحاصل على الجائزة من العاملين بها بتيسير تمتعه بها وسفره ، ولا يجوز حرمانه من أى امتيازات مالية أو أدبية في مجال عمله بسبب غيابه من العمل خلال المدة المحددة ببراءة الجائزة .

وتشكل اللجان الفاصلة بعقد المسابقة وفحص الأعمال الفنية لاختيار أصح المتقدمين وتحدد اختصاصات كل منها بقرار من وزير الدولة للثقافة بناء على اقتراح اللجنة العليا لشئون الجائزة .

مادة ٣ - يتم الاعلان عن الجائزة وما يتعلق بها وشروط الترشيح لها بالطريقة التي تقررها اللجنة العليا لشئون الجائزة .

مادة ٤ - تشكل بقرار من وزير الدولة للثقافة بناء على اقتراح اللجنة العليا لشئون الجائزة لجان لفحص ومراجعة النتائج أو الأعمال التي يحتملها الموفدون على الجائزة خلال المدة المحددة لهم .

ويمنح من تقرر اللجنة المختصة أنه حقق الهدف من إيفاده على الجائزة بنجاح لقب « حائز على جائزة الدولة للإبداع الفنى » ويصدر بمنح هذا اللقب قرار من وزير الدولة للثقافة بمد موافقة اللجنة العليا لشئون الجائزة .

مادة ٥ - يحدد وزير الدولة للثقافة بناء على اقتراح اللجنة العليا لشئون الجائزة الشروط الواجب توافرها في أعضاء لجان الفحص والمراجعة والتقييم .

مادة ٦ - تشكل اللجنة العليا لشئون الجائزة برئاسة وزير الدولة للثقافة وعضوية كل من :

- رئيس القطاع الذى تتبعه الأكاديمية المصرية بروما .
- مقررى اللجان المعنية بالمجلس الأعلى للثقافة .
- مدير الأكاديمية المصرية بروما .
- ثلاث من الشخصيات البارزة فى مجالات الثقافة يختارهم وزير الدولة للثقافة لمدة عامين .
- ويكون اللجنة أمين عام يعين بقرار من وزير الدولة للثقافة .

مادة ٧ - تجتمع اللجنة العليا لشئون الجائزة مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر بناء على دعوة من رئيسها ويكون اجتماعها صحيحا بحضور أغلبية أعضائها وتصدر قراراتها بأغلبية آراء الحاضرين وعند التساوى يرجع الجانب الذى منه الرئيس وتعتمد قراراتها من وزير الدولة للثقافة .

وينجوز للجنة أن تشكل من بين أعضائها أو غيرهم لجانا فرعية لبحث موضوعات محددة وتقديم تقرير عنها إليها .

مادة ٨ - تفتتح اللجنة العليا لشئون الجائزة بما يأتى :

- ١ - تحديد عدد الجوائز والمجالات الفنية الخاصة بها .
- ٢ - تحديد مدة كل جائزة .
- ٣ - اقتراح الاعتمادات المالية السنوية اللازمة للجائزة فى موازنة الأكاديمية المصرية بروما .
- ٤ - وضع الأسس والقواعد التى تلتزم بها اللجان المشكلة طبقا لأحكام هذا القانون فى ممارسة اختصاصاتها وتحديد نظام العمل الداخلى لكل منها واعتماد نتائج أعمالها .

- ٥ - وضع اللائحة المالية لمعاملة الموفدين على الجائزة .
- ٦ - وضع اللائحة الداخلية لها .
- ٧ - النظر فيما يحال اليها من الموضوعات ذات الصلة بشئون الجائزة .
- ٨ - الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون .
- وتصدر اللوائح المذكورة بقرار من وزير الدولة للثقافة .
- مادة ٩ - يشكل بقرار من وزير الدولة للثقافة مكتب تنفيذى للجنة العليا لشئون الجائزة برئاسة أمين عام اللجنة ومن عدد كاف من العاملين بأجهزة الثقافة أو غيرها من الجهات الإدارية وذلك لمعاونة اللجنة العليا واللجان الأخرى المشكلة طبقاً لأحكام هذا القانون في مباشرة اختصاصاتها .
- ويتولى المكتب التنفيذى بصفة خاصة ما يأتى :
- ١ - اعداد المخبرات والدراسات اللازمة لعرض الموضوعات على اللجنة العليا وغيرها من اللجان الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون .
- ٢ - اعداد جداول أعمال اللجنة العليا واللجان الأخرى وتدوين محاضر اجتماعاتها .
- ٣ - تنفيذ قرارات اللجنة العليا واللجان الأخرى بعد اعتمادها .

مادة ١٠ - تتولى الأكاديمية المصرية بروما رعاية الموفدين اليها خلال المدة المحددة للجائزة ومعاونتهم والإشراف عليهم وتيسير سبل المعيشة وممارسة العمل الفنى لهم في حدود امكاناتها المتاحة والاعتمادات المالية المقررة للجائزة وكذلك تمكينهم من الاتصال بالفكر العالمى فى المجالات ذات الصلة بتخصصاتهم وبالإنتاج الذى يقومون بتحقيقه ، وذلك من خلال ما تمده لهم من برامج تتفق والأهداف المطلوبة من ايادهم كما تقوم بتقديم التقارير عنهم الى اللجنة العليا لشئون الجائزة واخطارها

بما يحققونه من تقدم وما يصادفونه من عقبات أو يرتكبونه من مخالفات لاتخاذ ما تراء في شأنهم .

وللجنة العليا وفقا لمقتضيات الصالح العام ويقرر مسبب أن تنهى مدة الجائزة قبل نهاية المدة المحددة لها وذلك في ضوء ما يتضح لها من التقارير الواردة اليها وما يتم أخطارها به من تقصير أو مخالفة ولن صدر القرار ضده أن يتظلم منه الى وزير الدولة للثقافة خلال ثلاثين يوما من تاريخ أخطاره بالقرار وعلى وزير الدولة للثقافة أن يفصل في التظلم بقرار نهائي منه خلال ثلاثين يوما من تاريخ وصول التظلم الى الوزارة .

مادة ١١ - يصدر بالقواعد الخاصة بالمعاملة المالية للمؤدين خلال المدة التي تقضى بالأكاديمية المصرية بروما أو غيرها من البلدان الايطالية التي تتوفر فيها الاحتياجات الفنية للشوغل قرار من وزير الدولة للثقافة بناء على اقتراح الأكاديمية بروما وموافقة اللجنة العليا لشئون الجائزة وتدرج سنويا في موازنة الأكاديمية المصرية بروما الاعتمادات المالية المخصصة للصرف على شئون الجائزة .

مادة ١٢ - يصدر وزير الدولة للثقافة القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ١٣ - يلغى القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء جائزة الدولة للإبداع الفنى .

١٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، ويتخذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ جمادى الآخرة سنة ١٤٠٤ (٣١ مارس سنة ١٩٨٤) .

القسم الثالث

في نقابة الفنانين التشكيليين

قانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٦

بإنشاء نقابة الفنانين التشكيليين (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

الفصل الأول

إنشاء النقابة وأهدافها

مادة ١ - تنشأ في جمهورية مصر العربية نقابة تسمى نقابة الفنانين التشكيليين وتكون لها الشخصية الاعتبارية ، ومقرها الرئيسى مدينة القاهرة .

ويجوز بقرار من مجلس النقابة إنشاء فروع لها في المحافظات ، طبقا لأحكام اللائحة الداخلية للنقابة .

مادة ٢ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٣) تضم النقابة الفنانين التشكيليين الممارسين العاملين في مجالات الفنون التشكيلية الآتية :

النحت - التصوير - الجرافيك - العمارة الداخلية - الخزف من :

(١) خريجي كلية الفنون الجميلة والمعاهد والمدارس الفنية التالية :

كلية الفنون الجميلة ، كلية الفنون التطبيقية ، كلية التربية الفنية ،

كلية الاقتصاد المنزلى شعبة الفنون ، المعهد العالى للفنون الجميلة للبنات ،

(١) الجريدة الرسمية في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٧٦ - العدد ٣٥٠

المعهد العالي للفنون الجميلة « ليونارد دافنشي » اعتبار من عام ١٩٧٣ » المدرسة العليا للفنون الجميلة ، المدرسة العليا للفنون التطبيقية ، المعهد العالي للفنون المسرحية شعبة الديكور ، مدرسة الفنون الجميلة ، مدرسة الفنون التطبيقية .

ويجوز معادلة شهادة خريجي انكليات والمعاهد الأجنبية المناظرة بقرار من مجلس النقابة .

(ب) من غير الحاصلين على المؤهلات المنصوص عليها في الفقرة (١) يشترط أن يكون من الممارسين والمهنيين في مجالات الفنون التشكيلية ومن حصل على إحدى جوائز الدولة في الفنون أو اشترك في معارض عامة أو خاصة مدة لا تقل عن سبع سنوات وأثبت كفاية ملحوظة في مجالات الإبداع الفني وفقا لما تحدده اللائحة الداخلية لهذا القانون ، وينشأ لكل تخصص شعبة داخل النقابة طبقا لما تقره اللائحة الداخلية .

مادة ٣ - (مستجلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٣) تهدف النقابة الى :

(١) « التمهيد للفنانون التشكيلية ونشرها ورفع مستوى تذوقها لتؤدي دورها في بناء المجتمع المصري المعاصر بما يتواءم مع التطور العالمي والتراث القومي .

(ب) رعاية مصالح الفنانين التشكيليين من جميع الفئات المادية والأدبية وحماية الانتاج الفني وحقوق الفنانين في الأداء العلني وتسويق أعمالهم في الداخل والخارج وتوفير المواد اللازمة لانتاجهم الفني وإنشاء صندوق معاشات لهم ولأسرهم والسعي لتشغيل المتعطلين منهم أو تعويضهم بما يكفل حياة كريمة لهم وإتاحة الفرصة لتفرغهم للإنتاج .

(ج) الاسهام مع الجهات المعنية في وضع مناهج تدريس الفنون

التشكيلية بمختلف مراحل التعليم العام والجامعي وتنمية القدرات الابداعية وروح الابتكار وكذلك التخطيط العمراني والجهاني .

(د) اشاعة الاخاء والتعاون بين أعضاء النقابة والعمل على رفع مستوى الأعضاء من النواحي الفنية والاجتماعية والمادية وتأهيل حياتهم ورعاية أسرهم اجتماعيا وصحيا وثقافيا .

(هـ) التعاون مع المنظمات الفنية في الداخل والخارج وتوثيق الروابط بينها وتبادل المطبوعات والخدمات ويشمل ذلك الاسهام في اقامة المعارض والمؤتمرات الدولية والعمل على عتدها داخل البلاد .

(و) توفير الاسكان بالتعاونى لأعضاء النقابة بالقاهرة والمحافظات والعمل على بقاء المراسم والمسكن وذلك طبقا للأوضاع والشروط التي يحددها النظام الداخلى للنقابة .

(ز) المحافظة على التراث المصرى والقومى فى الفنون التشكيلية القديمة والحديثة على السواء والارتقاء بالتذوق الجمالى للجماهير .

الفصل الثانى

شروط العضوية والقيود فى الجندول

مادة ٤ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٣) تنقسم العضوية الى : عضوية عاملة ، عضوية منتسبة ، عضوية شرفية :

(١) العضو العامل : هو العضو الممارس الذى تقدم بطلب التحاق الى النقابة وقبل مجلس النقابة عضويته حسب نص المادة (٢) بالفقرتين (١ ، ب) .

(ب) العضو المنتسب : هو العضو المهتم بأنشطة النقابة من بين :

١ - الخريجين أجدد من الكليات والمعاهد المشار إليها في المادة (٢) فقرة (أ) ويوضعون تحت التمرين لمدة عامين كأعضاء منتسبين .

٢ - الممارسين المشار إليهم في المادة (٢) فقرة (ب) ويوضعون تحت التمرين لمدة عامين كأعضاء منتسبين .

٣ - من لا تتوافر فيه شروط العضوية العاملة ويرغب في المشاركة في أنشطة النقابة المختلفة .

وبالنسبة للعضو المنتسب في ١ ، ٢ يكون له حق التقدم الى لجنة القيد الدائمة للحصول على العضوية العاملة بعد عامين .

(ج) عضو الشرف : هو الذي يقدم خدمات جليلة للنقابة سواء كانت مادية أو معنوية مصرياً أو أجنبياً وتمنح عضوية العضو المنتسب أو عضو الشرف بقرار من مجلس النقابة وليس لأى منها الحق في حضور الجمعية العمومية أو الترشيح لمجلس النقابة .

مادة ٥ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٣) ينشأ في النقابة جدول عام يقيد فيه أسماء الأعضاء العاملين وجدول للشعبة التي ينتمون إليها ويلحق به جدولان يقيد فيهما الأعضاء المنتسبون وجدول شرف لأعضاء الشرف ولا يجوز الالتحاق بعمل في مجالات الفنون التشكيلية الموضحة في المادة الثانية لغير المقيدين في جدول العاملين والمنتسبين للنقابة ويمتد بمرأمة لا تقل عن خمسين جنيتها، كل من يخالف أحكام هذه المادة .

مادة ٦ - يشترط في طالب القيد في الجدول العام بالنسبة للأعضاء العاملين :

(أ) أن يكون متمتعاً بجنسية جمهورية مصر العربية .

(ب) أن يكون متمتعاً بالأهلية المدنية الكاملة .

(ج) ألا يكون قد سبق الحكم عليه بمعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره في الحاليتين .

(د) أن يكون من الفنانين التشكيليين العاملين في مجالات الفنون التشكيلية طبقا لما ورد في المادة (٢) .

(هـ) أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

(و) أن يقر بقبول نظام النقابة كتابة .

(ز) أن يقدم طلبا للانضمام مرافقا به الرسوم المقررة .

(ح) أن يزكى طالب القيد في الجدول العام اثنان من أعضاء النقابة وأن يعلن اسمه في مقر النقابة لمدة لا تقل عن أسبوعين ولا تزيد على شهر قبل عرض طلبه على لجنة القيد .

مادة ٧ - (مستهدنة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٣) تشكل لجنة لقيد الأعضاء في جدول النقابة برئاسة وكيل النقابة وعضوية اثنين من أعضاء مجلس النقابة يمثلون شعبة التخصص التي ينتمى إليها طالب العضوية ويختارهما المجلس سنويا ومن عضو من مجلس الدولة بدرجة مستشار مساعد على الأقل ويقدم طلب القيد الى اللجنة مشفوعا بما يثبت توافر الشروط المبينة في المادة السابقة وعلى اللجنة أن تبت في الطلب خلال أسبوعين من تاريخ انتهاء مدة الاعلان والا اعتبر الطلب مقبولا ويجب أن يكون قرار الرفض مسببا ويخطر طالب القيد بقرار اللجنة خلال اسبوعين من تاريخ صدوره بكتاب موصى عليه بعلم الوصول أو يتسلم الطائين صورة منه باليصال يوقع عليه بالاستلام .

مادة ٨ - إن صدر القرار برفض قيده أن يتظلم منه خلال شهر من تاريخ اخطاره به الى لجنة تسمى لجنة التظلمات تشكل على الوجه الآتى :

١ - رئيس مجلس النقابة ، رئيسا .

٢ - عضو من أعضاء المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية من المعينين بأسمائهم يختاره المجلس .

٣ - أحد وكلاء وزارة الثقافة أو رؤساء الهيئات انعاما التابعة لها يختاره وزير الثقافة .

٤ - مستشار من مجلس الدولة يختاره رئيس المجلس .

٥ - ممثل لشعبة التخصص التي ينتقى اليها طالب العضوية ويشترط ألا يكون عضوا في لجنة القيد في الجدول . ويكون اجتماع اللجنة صحيحا بحضور أغلبية أعضائها .

مادة ٩ - تدعى لجنة التنظيمات في موعد لا يتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ تقديم التظلم وتعلن اللجنة طالب التظلم بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول بالموعد المحدد للنظر في التظلم قبل تاريخ عقد الجلسة المحددة لنظره بسبعة أيام على الأقل . ويجوز للطالب أن يوكل عنه محاميا أو أحد أعضاء النقابة لحضور الجلسة .

وعلى اللجنة أن تصدر قرارها في التظلم خلال ستين يوما من تاريخ أول اجتماع لها . ويصدر قرار اللجنة بأغلبية الأعضاء الحاضرين ، ويكون مسببا .

فاذا كان القرار بالرفض كان للمتظلم أن يطعن فيه أمام محكمة القضاء الإداري خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلانه بالقرار أو تسليمه صورة منه .

مادة ١٠ - إذا رفض طلب القيد فلا يجوز للطالب تجديد طلبه إلا إذا زالت الأسباب التي حالت دون قبول قيده وانقضت سنة على الأقل من التاريخ الذي أصبح فيه قرار الرفض نهائيا .

ويتعم في شأن تجديد طلب القيد القواعد والإجراءات الخاصة بالقيد والتظلم منه المنصوص عليها في المواد السابقة .

دادة ١١ - تنتهى العضوية فى الحالات الآتية :

(أ) انسحاب العضو .

(ب) اذا فقد العضو شرطاً من شروط العضوية الواردة فى المادة (٥) من هذا القانون .

(ج) اذا شطب اسم العضو من النقابة بقرار تأديبى طبقاً لنظام تأديب الأعضاء .

(د) اذا تأخر العضو عن أداء الاشتراك السنوى فى موعد استحقاقه ولم يقم بادائه هو أو ورثته خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اخطاره بذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .

وتتروى صفة العضوية فى الحالات المبينة فى البنود (أ) و (ب) و (ج) بقرار من مجلس النقابة .

مادة ١٢ - يخطر العضو بقرار مجلس النقابة بىزوال صفة العضوية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور هذا القرار .

دادة ١٣ - يجوز إعادة العضوية الى الأعضاء الذين زالت صفة عضويتهم بسبب عدم دفع الاشتراك السنوى اذا ما أدوا أو ورثتهم المبلغ المستحق عليهم خلال السنة التالية .

مادة ١٤ - يجوز لمن صدر قرار من مجلس النقابة بىزوال صفة عضويته أن يتظلم من هذا القرار أمام لجنة التظلمات المنصوص عليها فى المادة (٨) من هذا القانون خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اخطاره بالقرار المذكور أو تسلمه صورة منه وتسرى فى شأن هذا القرار قواعد التظلم وإعادة التقيد الواردة فى هذا القانون .

الفصل الثالث

إدارة النقابة

مادة ١٥ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٣) يتولى إدارة النقابة :

أولاً : الجمعية العمومية .

ثانياً : مجلس النقابة .

وتتكون جمعية عمومية لكل نقابة فرعية وكذلك لكل شعبة وتنظم اللائحة الداخلية هذه التكوينات .

(أ) الجمعية العمومية

مادة ١٦ - تتكون الجمعية العمومية من الأعضاء المقيدين بالجدول العام الذين مضى على عضويتهم ستة أشهر على الأقل وأدوا الاشتراك المستحق عليهم قبل تاريخ اجتماع الجمعية العمومية العادى بشهر على الأقل .

مادة ١٧ - تنعقد الجمعية العمومية فى مقر النقابة ويجوز لمجلس النقابة دعوتها للانعقاد فى مكان آخر يحدد فى خطاب الدعوة ، وتلصق ضرورة من اخطار الدعوة . وجدول الأعمال ، وكشف بأسماء الأعضاء الذين لهم حق الحضور . والكتاب المختص ، ومشروع الميزانية ، فى مقر النقابة وفروعها وذلك قبل موعد الاجتماع بسبعة أيام على الأقل .

مادة ١٨ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٣) تعقد الجمعية العمومية للنقابة اجتماعها العادى خلال شهر أبريل من كل عام ويجوز دعوتها الى اجتماع غير عادى كلما رأى مجلس النقابة ضرورة لذلك ويجوز دعوتها اذا طلب ذلك كتابة ثلث الأعضاء الذين تتكون منهم الجمعية العمومية أو بائحة عضو من أعضائها أيهما أقل ، وتوجه الدعوة الى

الأعضاء كتابة وبالنشر في صحيفتين يوميتين قبل موعد الاجتماع بسبعة أيام على الأقل على أن يرفق بالدعوة جدول الأعمال وأن يبين بها موعد الاجتماع ومكانه ولا يجوز للجمعية العمومية النظر في غير المسائل الواردة في الجدول الا بموافقة الأغلبية المطلقة لمجموع الحاضرين .

مادة ١٩ - تختص الجمعية العمومية بما يأتي :

(أ) النظر في تقرير مجلس النقابة عن أعمال السنة المنتهية واعتماده .

(ب) اعتماد الحساب الختامي للسنة المنتهية بعد الاطلاع على تقرير مراقب الحسابات .

(ج) اقرار مشروع الميزانية الخاصة بالسنة المالية المقبلة .

(د) اقرار طريقة استثمار أموال النقابة وإدارتها .

(هـ) انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة .

(و) وضع اللائحة الداخلية للنقابة وتعديلها .

(ز) اقرار القروض التي يعقدها مجلس النقابة .

(ح) رسم السياسة العامة للنقابة ووضع خطط تنفيذها .

(ط) اقتراح تعديل قانون النقابة .

(ي) النظر فيما يعرضه مجلس النقابة أو أعضاء الجمعية العمومية .

(ك) الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون أو في اللائحة الداخلية للنقابة .

(ل) تفويض مجلس النقابة في مباشر بعض اختصاصاتها .

مادة ٢٠ - لا يكون انعقاد الجمعية العمومية صحيحا الا اذا حضره نصف عدد الأعضاء الذين لهم حق الحضور على الأقل ، فاذا لم يتوافر

هذا العدد أجل الاجتماع أسبوعين ويكون انعقادها في هذه الحالة صحيحا إذا حضر ربع عدد الأعضاء .

وتصدر قرارات الجمعية العمومية بالأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء الحاضرين وبأغلبية ثلثي الأعضاء فيما يختص بتقرير حل النقابة أو اقتراح ادخال تعديل على نظامها يتصل بأغراضها أو عزل أعضاء مجلس النقابة

مادة ٢١ - لكل عضو الحق في ادراج أى اقتراح في جدول أعمال الجمعية العادية بشرط تقديمه عن طريق مجلس النقابة قبل انعقاد الجمعية العمومية بثلاثة أسابيع على الأقل .

مادة ٢٢ - لا يجوز لعضو الجمعية الاشتراك في التصويت إذا كانت له مصلحة شخصية في الموضوع المطروح وذلك فيما عدا انتخابات أجهزة النقابة .

مادة ٢٣ - يرأس الجمعية العمومية النقيب فإذا غاب يرأسها وكيل النقابة فإذا غاب يرأسها أكبر أعضاء مجلس النقابة الحاضرين سنا .

مادة ٢٤ - تعين الجمعية العمومية مراقبي الحسابات من المقيمين بجدول المحاسبين وتكون مهمته ما يأتي :

١ - الاطلاع على دفاتر النقابة وسجلاتها ومستنداتها في أى وقت ، ويكون له حق طلب البيانات والايضاحات التي يرى ضرورة الحصول عليها لإداء مهمته وله كذلك أن يحقق موجودات النقابة والتزاماتها . وعلى مجلس النقابة أن يمكنه من ذلك .

٢ - وضع النظام المالي الذى يكفل حسن سير العمل بالانقضاء مع أمين الصندوق .

٣ - جرد الخزينة وحسابات العهد في نهاية السنة المالية وتقديم تقرير بنتيجة الجرد الى مجلس النقابة .

٤ - اعداد تقرير عن الحساب الختامي والميزانية العمومية الى مجلس النقابة .

وتقدر الجمعية العمومية الإعتماد السنوية لمراقب الحسابات .

مادة ٢٥ - تدون قرارات الجمعية العمومية في دفتر محاضر جلساتها ويوقع عليها الرئيس والسكترير ويدون في محضر الجلسة أسماء أعضاء النقابة الذين لهم حق الحضور وأسماء الحاضرين وتوقيعاتهم .
كما يذكر اسم الرئيس والسكترير والقرارات المصادرة وعدد الأصوات التي حازتها .

مادة ٢٦ - تخطر سكرتارية النقابة وزارة الثقافة بصورة من الدعوة لاجتماع الجمعية العمومية قبل موعد الانعقاد بأسبوع على الأقل وبصورة من محضر اجتماع الجمعية العمومية والقرارات المصادرة فيها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاجتماع .

مادة ٢٧ - لوزير الثقافة أو لربع عدد الأعضاء حق الطعن في انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة وذلك بتقرير يودع قلم كتاب محكمة القضاء الاداري بمجلس الدولة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغه نتيجة الانتخاب . كما يجوز انابة عضو على الأقل ممن حضروا الجمعية الطعن أمام المحكمة المذكورة في قراراتها أو صحة انعقادها أو في انتخاب رئيس النقابة أو أعضاء مجلس النقابة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انعقاد الجمعية العمومية وذلك بتقرير مسبب ومصدق على الامضاءات الموقع بها عليه من الجهة المختصة . والا تكن الطعن غير مقبول شكلا . وتفصل محكمة القضاء الاداري في الطعن على وجه الاستعجال وذلك بعد سماع أقوال نائب عن ادارة قضايا الحكومة وأقوال رئيس النقابة أو من ينوب عنه ووكيل عن الطاعنين .

مادة ٢٨ - اذا حكم بقبول الطعن المشار اليه في المادة السابقة بطلت

قرارات الجمعية العمومية وأُعيدت دعوتها إلى الاجتماع في مدى ثلاثين يوماً من تاريخ قبول الطعن .

وتدعى كذلك في حالة الحكم ببطان عملية الانتخاب بالنسبة للتقريب أو خمسة فأكثر من أعضاء مجلس النقابة في مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ الحكم بالبطان « فإذا كان عدد من أبطال انتخابه أقل من ذلك حل محله من يليه من المرشحين .

(ب) مجلس النقابة

مادة ٢٩ — يتكون مجلس النقابة من خمسة عشر عضواً تنتخبهم الجمعية العمومية بحيث تمثل كل شعبة بثلاثة أعضاء ويضم إلى هذا المجلس رؤساء النقابات الفرعية .

مادة ٣٠ — ينتخب مجلس النقابة في أول اجتماع له بعد انعقاد الجمعية العمومية من بين أعضائه وكلاء للنقابة وإذا خلا مكان الوكيل لأي سبب ينتخب مجلس النقابة في أول اجتماع له من يحل محله .

مادة ٣١ — مدة العضوية لأعضاء مجلس النقابات أربع سنوات . ويقترح على اسقاط عضوية نصب الأعضاء في نهاية السنة الثانية . ويجوز تجديد العضوية لأكثر من مرة .

مادة ٣٢ — لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس النقابة والمعمل بالنقابة بأجر .

مادة ٣٣ — يتولى مجلس النقابة إدارة شؤون النقابة والبت في كل ما من شأنه تحقيق أهدافها وبخاصة المسائل الآتية :

(أ) اعداد التقرير السنوي عن نشاط النقابة .

(ب) اعداد مشروع الميزانية والمصالح الختامي .

(ج) تنفيذ قرارات الجمعية العمومية •

(د) اعداد مشروع الملائحة الداخلية للنقابة وما قد يرى ادخاله عليها من تعديلات •

(هـ) ادارة اموال النقابة والاشراف على نظام حساباتها وتحصيل الاشتراكات والرسوم والمبالغ الأخرى المستحقة على الأعضاء •

(و) تسوية المنازعات التى قد تنشأ بين أعضاء النقابة •

(ز) تنظيم أوجه نشاط النقابة •

(ح) منح المكافآت والجوائز للمسابقات المختلفة التى تمدها النقابة للمشاركين فى هذه المسابقات •

(ط) تعيين العاملين بالنقابة وتحديد نظام أجورهم وترقيتهم وعلاواتهم وتأديبهم وفصلهم وتحرير مكافآت لهم طبقا لقانون العمل •

(ي) قبول التبرعات والوصية والاعانات غير المشروطة •

(ك) عقد القروض اللازمة لنشاط النقابة على أن تعرض فى أول اجتماع للجمعية العمومية لاقرارها •

(ل) تشكيل لجان من بين أعضائها وتفويضها فى مباحثرة بعض اختصاصات •

(م) تحديد السلفة المستديمة بالمصرف منها على المصروفات اليومية والمادية •

(ن) دعوة الجمعية العمومية للاتحاد لاجتماع عادى أو غير عادى •

(س) مناقشة تقرير مراقب الحسابات واعداد الرد على ما ورد به من ملاحظات وعرضها على الجمعية العمومية •

(ع) تنظيم الرعاية الاجتماعية والصحية للأعضاء وأسرهم •

(ف) النظر في الشكاوى المقدمة ضد التصرفات المهنية لأعضاء النقابة .

(ص) الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون أو في اللائحة الداخلية للنقابة .

مادة ٣٤ - يختص النقيب بما يأتي :

(أ) توجيه الدعوة لمقد الجمعية العمومية لدور الانعقاد العادي وغير العادي ورئاسة الجمعية العمومية ومجلس النقابة واعداد جدول أعمالها .

(ب) تمثيل النقابة لدى الغير وأمام القضاء .

(ج) القيام بجميع الأعمال القانونية التي يتطلبها وضع قرارات مجلس النقابة موضع التنفيذ .

(د) مباشرة الأعمال التي يفوضه فيها مجلس النقابة .

مادة ٣٥ - يختص وكيل النقابة بما يأتي :

(أ) التوقيع على الشيكات وأذن الصرف .

(ب) اقتراح تعيين الموظفين ومنحهم الملاوات والترقيات وتأديتهم طبقا لما تقرره اللائحة الداخلية .

(ج) مباشرة الأعمال التي يفوضه فيها مجلس النقابة أو النقيب .

مادة ٣٦ - يختص السكرتير العام بما يأتي :

(أ) مباشرة الأعمال اليومية المتعلقة بإدارة النقابة .

(ب) الاشراف على الجهاز الإداري .

(ج) اعداد جدول أعمال مجلس النقابة والجمعية العمومية والمشروعات والتقارير التي تعرض عليها . ومحاضر اجتماعاتها .

(د) العمل على تنفيذ قرارات مجلس النقابة ومتابعة تنفيذ قرارات الجمعية العمومية .

(هـ) مباشرة الأعمال التي يفوض فيها مجلس النقابة أو النقيب أو الوكيل والتوقيع على الشيكات وأذن الصرف توقيعاً (ثانياً) .

(و) الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون أو اللائحة الداخلية للنقابة .

مادة ٣٧ — يختص أمين الصندوق بما يأتي :

(أ) تسلم أموال النقابة وإيراداتها والمحافظة عليها وإيداعها بالمصرف .

(ب) التوقيع على الشيكات وأذن الصرف توقيعاً (ثانياً) .

(جـ) الأعمال المالية والحسابية وطبقاً للأوضاع التي تهررها اللائحة الداخلية للنقابة .

(د) تنفيذ قرارات مجلس النقابة فيما يتصل بالمعاملات المالية بشرط أن تكون مطابقة لبنود الميزانية .

(هـ) عرض الحساب الختامي والميزانية العمومية وتقدير مراقب الحسابات على مجلس النقابة .

(و) مباشرة الأعمال التي يفوض فيها مجلس النقابة أو النقيب .

(ز) الإشراف على العاملين في الحسابات .

(ح) الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون أو في اللائحة الداخلية للنقابة .

مادة ٣٨ — يعقد مجلس النقابة اجتماعاً مرة على الأقل كل شهر بدعوة من النقيب ويجوز له أن يدعو المجلس إلى اجتماع غير عادي . وعليه أن يدعو إذا طلب ذلك كتابة ثلث أعضائه على الأقل .

ولا يكون اجتماع المجلس صحيحا الا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائه .

وتصدر قراراته بأغلبية الأعضاء الحاضرين وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذى فيه التقدير .

وإذا تخلف العضو عن حضور أكثر من نصف عدد الاجتماعات ، خلال العام بغير عذر يقبله المجلس اعتبر مستقيلا منه .

الفصل الرابع

النظام المالى للنقابة

مادة ٣٩ - (مستبذلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٣) تتكون موارد النقابة من :

أولا :

(أ) رزم القيد واشتراكات الأعضاء والهبات والهدايا .

(ب) الاعانات الحكومية واعانات المؤسسات والهيئات العامة .

(ج) عائد استثمار أموال النقابة .

(د) حصيله رسم طوابع دمعة الفنون التشكيلية تحصل حسب الكشوف الواردة فى ثانيا من نفس المادة .

(هـ) حصيله النسبة المئوية التى تؤدى للنقابة عن الاقتناء أو التكليف مقدارها ٢٪ من قيمة الأعمال الفنية التشكيلية التى يقوم بها الأعضاء .

(و) الموارد الأخرى التى يوافق عليها مجلس النقابة .

ثانيا : يكون لصق دمعة النقابة الزاميا على الأوراق والدفاتر والرسومات والتصميمات الخالصة بالفنون التشكيلية الآتية :

٣٦٦ ثقافة (فنون وآداب)

(أ) رسومات وتصميمات أعمال الفنون التشكيلية التي يوقعها أو يباشرها عضو النقابة بصفته الفنية الخاصة وكذلك صورها التي تعتبر مستندات .

(ب) أصول عقود أعمال الفنون الجميلة والتشكيلية وأوامر التوريد الخاصة بها وكذلك صورها التي تعتبر مستندات .

ويعتبر العقد أصلاً إذا حمل توقيع الطرفين مهما تعددت الصور وتعتبر الفواتير الخاصة بها عقوداً إذا لم يحرر لها عقود .

وتكون فئة الدفعة المستحقة طبقاً لل فقرات السابقة كما يلي :

مليم جنيه

٠٠٠ر.٠٠ للطلبات المقدمة من طلاب الثانوية العامة للتقدم لامتحان الفنون والطلبات والشكاوى التي تقدم من الأعضاء لمجلس النقابة وعند التعمين نفريجي انكليات المذكورة في المادة الثانية فقرة (أ) وتصميم الاعلان لمغذ وكذلك للرسومات والتصميمات والعقود والتقارير الخاصة بأعمال الفنون التشكيلية التي لا تزيد قيمتها على ١٠٠ جنيه .

٠٠٠ر.٠٠ للرسومات والعقود والتقارير الخاصة بالتصميمات الخاصة بالفنون التشكيلية التي تزيد قيمتها عن ١٠٠ جنيه ولا تجاوز ٥٠٠ جنيه .

١ر.٠٠ للرسومات والعقود والتقارير الخاصة بتصميمات أعمال الفنون التشكيلية التي تزيد قيمتها على ٥٠٠ جنيه ولا تجاوز ١٠٠٠ جنيه ويزيد ٥٠٠ مليم عن كل ١٠٠٠ جنيه تزيد على الألف الأولى .

تقدير الأتعاب :

وتكون قيمة الدفعة المستحقة عليها كالأتي :

مليم جنيه

١٠٠.٠٠٠ طلبات تقدير الأتعاب التي لا تزيد على ١٠ جنيهات .

١٠٠.٠٠٠ طلبات تقدير الأتعاب التي تزيد على ١٠ جنيهات ولا تتجاوز ٥٠ جنيه .

٢٠٠.٠٠٠ طلبات تقدير الأتعاب التي تزيد على ٥٠ جنيه ولا تتجاوز ١٠٠ جنيه

٥٠٠.٠٠٠ طلبات تقدير الأتعاب التي تزيد على ١٠٠ جنيه ولا تتجاوز ١٠٠٠ جنيه .

ويزاد مبلغ ٥ جنيهات عن كل ١٠٠٠ جنيه تالية للاف جنيه الأولى ،
ويتحمل الدفعة الطرف المسند اليه تنفيذ الأعمال أو التوريدات ومقدم
الشكوى أو طلب تقدير الأتعاب ورافع الدعوى حسب الأحوال ويبين
طريقة الاشراف على تحصيلها باللائحة ويجوز توريد قيمة الدفعة للنقابة
بموجب ايصال معتمد منها طبقا للأوضاع التي يحددها النظام الداخلي
ولا يجوز أن تقبل للوزارات والمصالح الحكومية والمحافظات والهيئات
العلمية والوحدات الاقتصادية التابعة لها التعامل مع أعضاء النقابة بالأوراق
الخاصة بالأعمال الفنية التشكيلية إلا اذا كُن ملصقا عليها طابع الدفعة
المقرر .

مادة ٤٠ - لا يجوز للنقابة أن تقبل أية أموال من شخص أجنبي أو
جهة أجنبية كما لا يجوز لها أن ترسل أية أموال إلى أشخاص أو منظمات
في الخارج الا باذن من وزير الثقافة . وذلك فيما عدا المبالغ الخاصة بثمن
الكتب والمنشورات والسجلات المتعلقة بنشاط النقابة .

مادة ٤١ - تبدأ السنة المالية للنقابة من أول يناير وتنتهي في آخر
ديسمبر من كل عام .

مادة ٤٢ - تودع أموال النقابة أولا بأول في مصرف بجمهورية مصر
العربية يسميه مجلس النقابة .

وتتسك إمانة صندوق النقابة دفاتر حسابية منتظمة تبين فيها بالتفصيل الإيرادات والمصروفات والمركز المالي للنقابة •

مادة ٤٣ - يكون الصرف من أموال النقابة بشيكات تسحب على المصرف المودعة به هذه الأموال بأذن صرف وذلك طبقاً للقواعد التي يضعها مجلس النقابة • ويوقع وكيل النقابة وأمين الصندوق الشيكات وأذن الصرف ويحدد مجلس النقابة وجوه الصرف من نسخة المستديرة وهتذار ما يصرف ومن له اختصاص الإلهر بالصرف •

مادة ٤٤ - تعتبر أموال النقابة أموالاً عامة • وتخصص للصرف منها على تحقيق أغراضها • والنقابة أن تستثمر فائض إيراداتها لضمان مورد ثابت في أعمال محققة الكسب على النحو الذي تحدده الجمعية العمومية •

مادة ٤٥ - ينشأ في النقابة صندوق للمعاشات والاعانات يديره مجلس إدارة برئاسة وكيل النقابة وعضوية أمين الصندوق وثلاثة ينتخبهم مجلس النقابة سنوياً من بين أعضائه •

وتبين اللائحة الداخلية للنقابة القواعد الخاصة بإدارته ومنح المعاشات والاعانات والقروض منه •

وتودع أمواله في حساب خاص بأحد المصارف يختاره مجلس إدارة الصندوق ويصرف منه بقرار من هذا المجلس بتوقيع رئيسه وأمين الصندوق •

مادة ٤٦ - تتكون موارد الصندوق من :

- (أ) ٥٠٪ من رسم التيد في جدول النقابة •
- (ب) ٥٠٪ من الاشتراكات السنوية للأعضاء •
- (ج) الاعانات والهبات والوصايا المقدمة للصندوق بالإضافة الى ٥٠٪ مما يكون مقدماً منها باسم النقابة •

(د) عائد استثمار أموال الصندوق .

(هـ) نسبة من حصيلة الموارد الأخرى التى يحددها مجلس النقابة .

مادة ٤٧ — يقدم مجلس ادارة الصندوق الى مجلس النقابة فى موعد لا يجاوز شهر سبتمبر من كل سنة مشروع ميزانية الصندوق عن السنة المالية المقبلة ، كما يقدم المجلس الحساب الختامى للسنة المنتهية فى موعد لا يجاوز نهاية شهر مارس وذلك لفحصها والتصديق عليها ثم عرضها على الجمعية العمومية فى أول اجتماع لها .

مادة ٤٨ — اذا طرأ لى سبب من الأسباب ما يمس كيان النقابة المالى فغلاءء النقابة مجتمةين بهيئة جمعية عمومية بعد تصديق وزيرى الثقافة والتأمينات حل الصندوق المنشأ بمقتضى هذا القانون . وأن يقرروا فى هذه الحالة طريقة استعمال وتوزيع ما بالصندوق من رصيد . ويراعى فى توزيع هذا الرصيد تفضيل أرباب المعاشات بنسبة المعاشى المقررة لكل منهم .

الفصل الخامس

واجبات الأعضاء وتاديبهم

مادة ٤٩ — يؤدى العضو الذى يقيد فى جدول الأعضاء العاملين اليمين الآتية أمام مجلس النقابة :

« أقسم بالله العظيم أن أصون مصلحة الوطن وأؤدى رسالتى بالشرف والأمانة والنزاهة وأن أحافظ على كرامة الفن وأن أحترم تقاليده وأن أبذل غاية الجهد لتحقيق أهداف النقابة » .

مادة ٥٠ — على العضو أن يتوخى فى سلوكه مبادئ الشرف والأمانة والنزاهة ، وأن يقوم بجميع الواجبات التى يفرضها عليه هذا القانون

(م ٢٤ — موسوعة مصر ج ١٣)

واللائحة الداخلية للنقابة والآداب الفنية وتقاليدها كما لا يجوز تناول المشروبات الروحية أو لعب القمار بمقر النقابة أو خروجها •

مادة ٥١ - لا يجوز للمضو اتخاذ اجراءات قضائية ضد عضو آخر بسبب عمل من أعماله الفنية الا بعد مضي شهر على الأقل من تاريخ ابلاغ شكواه الى مجلس النقابة أو الى النقيب في حالة الاستعجال • ومع ذلك يجوز له اتخاذ الاجراءات الوقتية اللازمة للمحافظة على حقوقه •

مادة ٥٢ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٣) يؤدي العضو العامل رسم قيد مقداره ستة جنيهاً تدفع خلال شهر من تاريخ قبول قيده والا سقط حقه في القيد ، ويؤدي الأعضاء اشتراكاً سنوياً في أول يناير من كل عام بواقع ستة جنيهاً للأعضاء العاملين وثلاثة جنيهاً للأعضاء المنتسبين وذلك مع مراعاة أحكام المواد ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ من هذا القانون ولا يجوز للمضو المنسحب أو المخصول الذي سقطت عضويته استرداد ما يكون قد أداه للنقابة من أموال بسبب عضويته •

مادة ٥٣ - مع عدم الإخلال بالمحق في اقامة الدعوى الجنائية أو المدنية أو التأديبية يؤخذ تأديبياً طبقاً لأحكام هذا القانون كل عضو يخالف لواجبات المنصوص عليها في هذا القانون أو في اللائحة الداخلية •

مادة ٥٤ - لمجلس النقابة بأغلبية ثلثي أعضائه لفت نظر العضو الى ما فيه خروج على السلوك الواجب أو مخالفة للنواحي النقابية ونظامها •

مادة ٥٥ - العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على العضو هي :

١ - اللوم •

٢ - الإنذار •

٣ - الزام العضو بأداء مبلغ لا يجاوز عشرين جنيهاً يدفع لمندوق المعاشات والإعانات •

٤ - المنع من مزاوله المهنة مدة لا تجاوز ستة •

٥ - شطب اسم العضو من النقابة .

مادة ٥٦ - تتولى التحقيق لجنة تشكل من :

(أ) عضوين يختارهما مجلس النقابة سقويا .

(ب) عضو من مجلس الدولة بدرجة نائب على الأقل يختاره المجلس .

ويحال العضو الى هيئة التأديب بقرار من مجلس النقابة .

كما يجوز لوزير الثقافة أن يطلب من مجلس النقابة احالة العضو الى هيئة التأديب .

ويتولى أحد عضوى لجنة التحقيق تمثيل الاتهام أمام هيئتي التأديب الابتدائية والاستئنافية .

مادة ٥٧ - تشكل فى النقابة هيئة تأديب ابتدائية برئاسة النقيب وعضوية ممثل لوزارة الثقافة ومستشار مساعد من مجلس الدولة .
وعضوين يختارهما مجلس النقابة من بين أعضائه أحدهما يمثل الشبهة التى ينتمى اليها العضو المطلوب محاكمته .

مادة ٥٨ - تشكل فى النقابة هيئة تأديب استئنافية برئاسة أحد وكلاء وزارة الثقافة رؤساء الهيئات العامة التابعة لها يختاره وزير الثقافة وعضوية مستشار من مجلس الدولة وثلاثة أعضاء يختارهم مجلس النقابة من بين أعضائه غير المشتركين فى هيئة التأديب الابتدائية .

مادة ٥٩ - يجوز استئناف قرارات هيئة التأديب الابتدائية أمام هيئة التأديب الاستئنافية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغ العضو بالقرار بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول .

مادة ٦٠ - يكلف العضو بالحضور امام هيئة اتاديب بكتاب مسجل بعلم الوصول يتضمن موعد الجلسة ومكانها وملخص الاتهام المنسوب اليه وذلك قبل تاريخ الجلسة بثمانية أيام على الأقل .

مادة ٦١ - للمعضو، أن يستعين بمحام للدفاع عنه .. ولأي من هيئتي التأديب تكليفه بالتحضور شخصيا .

مادة ٦٢ - لا يكون انعقاد هيئة التأديب صحيحا إلا بحضور جميع أعضائها بما فيهم الرئيس وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للأعضاء ويجب أن تكون مسببة .

الفصل السادس

حل النقابة

مادة ٦٣ - إذا اتضح لمجلس النقابة أن النقابة أصبحت عاجزة عن تحقيق أغراضها فله أن يطلب عقد الجمعية العمومية للنظر في الأمر فإذا رأى حل النقابة وجب أن يصدر بذلك قرارا من ثلثي أعضاء الجمعية العمومية على الأقل .

مادة ٦٤ - تعين الجمعية العمومية بعد صدور قرار الحل مصفيا يتولى حصر حقوق النقابة والوفاء بالتزاماتها .

مادة ٦٥ - تؤول أموال النقابة إلى الجهة التي تحددها الجمعية العمومية بموافقة وزارة الثقافة على أن تكون هذه الجهة من الجهات المهتمة بالفنون التشكيلية .

الفصل السابع

أحكام وقتية

مادة ٦٦ - يصدر وزير الثقافة خلال أسبوعين من تاريخ العمل بهذا القانون قرارا بتشكيل لجنة مؤقتة للتقيد من :

١ - أحد أعضاء المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب المعينين بالخاصة رئيسا .

ثقافة (فنون وأداب) ٣٧٣

- ٢ - أحد وكلاء وزارة الثقافة أو رؤساء الهيئات التابعة لها .
٣ - عضو من إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة بدرجة مستشار مساعد على الأقل .

٤ - خمسة من الفنانين يمثلون شعب النقابة .

وتعلن اللجنة قبل انعقادها بأسبوع على الأقل عن مكان اجتماعها وزمانه في ثلاث صحف يومية تصدر في القاهرة .

وتبت اللجنة في طلبات القيد بعد التحقق من استيفاء الشروط المنصوص عليها في المادة (٥) من هذا القانون وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الطلب .

مادة ٦٧ - (مستجلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٣) تدعو اللجنة المؤقتة عقب انقضاء ثلاثة أشهر من تاريخ أول اجتماع لها الجمعية العمومية للنقابة الى الانعقاد لانتخاب النقيب ومجلس النقابة على الوجه المبين في المادة (٣٩) ، وعلى هذا المجلس أن ينتخب في أول اجتماع له من بين أعضائه وكيلًا وأمينًا عاما وأمينًا للصندوق .

مادة ٦٧ مكررا - (مضافة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٣) تحقق أموال النقابة وفروعها الثابتة منها أو المنقولة وجميع أموال صندوق المعاشات والإعانات والإيرادات الاستثمارية من جميع الضرائب المباشرة والدمغة التي تفرضها الحكومة ، أو أية سلطة عامة آيا كان نوعها أو تسميتها .

مادة ٦٧ - مكررا (١) - (مضافة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٣) لمجلس النقابة أن يعين لمعاونته مكمبا فنيا متفرغا يرأسه أحد أعضاء النقابة كما أنه أن يشكل لجانا للإشراف على أوجه النشاط التي يراها المجلس ويحق للنقابة الاستفادة من نظام التفرغ بالاستعانة بتفرغ ثلاثة

على الأكثر من أعضائها المستقلين بالجهاز الإداري للدولة أو القطاع العام أو الهيئات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها من لا تتجاوز مرتباتهم السنوية ١٢٠٠ جنيه ، وتحمل مرتباتهم جهة العمل المذكورة ويكون التفرغ لمدة سنة قابلة للتجديد وفترة أقصاها ثلاث سنوات .

مادة ٦٨ — يصدر وزير الثقافة القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ٦٩ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ شعبان سنة ١٣٩٦ (١٤ أغسطس سنة ١٩٧٦) .

التقسيم الرابع
في المجلس الأعلى للثقافة
قرار رئيس جمهورية مصر العربية
رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٠
بإنشاء وتنظيم المجلس الأعلى للثقافة (٢، ١)

رئيس الجمهورية
بعد الاطلاع على الدستور ،
وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء المجلس الأعلى لرعاية الفنون
والآداب والعلوم الاجتماعية ،
وعلى القانون رقم ٣١٢ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء هيئة عامة للمطابع ،
وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة ،
وعلى القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات
الخاصة ،
وعلى القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء أكاديمية الفنون ،

- (١) الجريدة الرسمية في ١٧ أبريل سنة ١٩٨٠ - العدد ١٦ .
(٢) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ (الجريدة
الرسمية - العدد ٩ (تابع) في ١٩٨٤/٣/١) ونصت مادته الأولى على
أن : « يستبدل بعبارة (وزير الثقافة) الواردة في قرار رئيس الجمهورية
رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه عبارة (رئيس مجلس إدارة هيئة الآثار
المصرية) وبعبارة (صندوق تمويل مشروعات الآثار والمتاحف والصوت
والضوء) عبارة (صندوق تمويل مشروعات الآثار والمتاحف) ، كما تحذف
عبارات (مشروعات الصوت والضوء ، ومشروع الصوت والضوء ، وعروض
الصوت والضوء) أينما وردت في قرارات رئيس الجمهورية أرقام ٢٨٢٨ لسنة
١٩٧١ و ٩٥ لسنة ١٩٧٨ و ١٥٠ لسنة ١٩٨٠ المشار إليها . »

٣٧٦ ثقافة (فنون وآداب)

وعلى قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ،

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة ،

وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٢٥ لسنة ١٩٥٨ في شأن تبعية المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والقرارات المعدلة له ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤٤ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء مجمع اللغة العربية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٦٦ بشأن تنظيم وزارة الثقافة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦١٨ لسنة ١٩٧٠ بشأن نقل تبعية أكاديمية المجدهورية العربية المتحدة للفنون بروما من وزارة التعليم الى وزارة الثقافة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٣٦ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الهيئة العامة للكتاب ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٢٨ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الهيئة العامة للآثار المصرية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٥ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء المجالس القومية المتخصصة وتحديد اختصاصاتها ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦٧ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء المجالس العليا للقطاعات ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء الهيئة العامة للفنون والآداب ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الآثار والمتاحف والصوت والصورة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٧٩ بتولى وزير الدولة لرئاسة الجمهورية الاختصاصات المقررة بالقوانين واللوائح لوزير الاعلام والثقافة الى أن يتم تنظيم الأجهزة التي كانت تابعة لوزارة الاعلام والثقافة ،

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

قصر :

الفصل الأول

المجلس الأعلى للثقافة

مادة ١ - تنشأ هيئة عامة تسمى « المجلس الأعلى للثقافة » تتبع الوزير المختص بشئون الثقافة ويكون مقرها مدينة القاهرة .

مادة ٢ - يهدف المجلس الأعلى للثقافة الى تيسير سبل الثقافة للشعب وربطها بالقيم الروحية وذلك بتعميق ديمقراطية الثقافة واتصال بها الى أوسع قطاعات الجماهير مع تنمية المواهب في شتى المجالات الثقافية والفنون والآداب ، و احياء التراث القديم واطلاع الجماهير على ثمرات المعرفة الانسانية وتأكيد قيم المجتمع الدينية والروحية والوطنية . وللمجلس الأعلى في سبيل تحقيق أهدافه القيام بما يلي :

١ - تخطيط السياسة العامة للثقافة ، في حدود السياسة العامة للدولة ، والتنسيق بين الأجهزة الثقافية في أوجه نشاطها المختلفة .

٢ - وضع ميثاق شرف للعمل الثقافي في مختلف مجالاته والإشراف على تنفيذه والالتزام به .

٣ - رعاية الإبداع الفكري والفني وحماية حقوق التأليف والأداء
وتأمين المشتغلين بالثقافة والفنون والآداب •

٤ - رعاية المجامع والجمعيات العلمية والثقافية وتوفير الظروف
المناسبة لها لتحقيق أهدافها •

٥ - إصدار انتوجيهات والتوصيات الى الهيئات الأهلية العامة في
مبادئ الثقافة بما يتفق والسياسات العامة المقررة في هذا الشأن •

٦ - تشجيع الأعمال الفنية الرفيعة ودعم الخدمات الفنية التي تؤدي
للتجمعات الطلابية والعمالية وقطاع الفلاحين في القرى والمشاركة بالعمل
في سبيل وصول الثقافة بجميع أنواعها الى هذه القاعدة العمالية العريضة.

٧ - الاهتمام بثقافة الطفل والعمل على تنمية مواهبه وتشجيع قدراته
لإعداد جيل من الشباب الوطني قادر على حمل الرسالة •

٨ - تقديم الانتاج الرفيع للمسرح والموسيقى والفنون الشعبية عن
طريق انشاء البيوت الفنية والتنسيق بينها •

٩ - اقتراح أوجه التطوير في برامج التعليم وأساليب نشر الوعي
الثقافي والتذوق الفني في مختلف المراحل التعليمية بالمدارس والجامعات •

١٠ - تحديد مقاييس الجودة ومعلميها في مختلف نواحي الانتاج
الفكري في مجالات الثقافة المختلفة وتوحيد الأسس التي تقوم عليها المسابقات
والاعلانت والجوائز التقديرية والتشجيعية ، كما يتولى منح هذه الجوائز
والاعلانت ويشير بالرأي على الهيئات التي تتولى منحها •

١١ - اقتراح أوجه التطوير في البرامج الاذاعية والتلفزيونية
والتوصية لدى الاتحاد الاذاعة والتلفزيون بأساليب ادماج الثقافة والفنون
في المواد المذاعة صوتيا ومرئيا •

١٢ - اقتراح تعيين ممثلين للمجلس في مناسبات جمهورية مصر

ثقافة (فنون وآداب) ٢٧٩

العربية بالعواصم العالمية والعربية لتوثيق الروابط الثقافية مع شعوب
المسلم .

١٣ - اقترح تمثيل جمهورية مصر العربية في المؤتمرات والمهرجانات
الثقافية والفنية الاقليمية والدولية .

مادة ٣ - يحدد بقرار من رئيس الجمهورية الوزير المختص بشئون
الثقافة .

مادة ٤ - (مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٧٤
لسنة ١٩٨١) يشكل المجلس الأعلى للثقافة برئاسة الوزير المختص بالثقافة
وعضوية كل من :

- وزير الدولة للتعليم والبحث العلمى أو من ينييه .
- وزير السياحة أو من ينييه .
- رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة أو من ينييه .
- أمين عام المجلس الأعلى للثقافة .

(١) صدر قرار وزير الدولة للثقافة رقم ٦٦ لسنة ١٩٨٢ (الوقائع
المصرية في ١٧/٧/١٩٨٢ - العدد ١٦٥) ونص في مادته الاولى على
ما يأتى :

« يعين رؤساء الأجهزة والهيئات الثقافية - المبينة فيما بعد - أعضاء
بالمجلس الاعلى للثقافة .

- الوكيل الاول للوزارة .
- أمين عام المجلس الاعلى للثقافة .
- رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للآثار المصرية .
- رئيس مجلس ادارة الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- رئيس أكاديمية الفنون .
- وكيل الوزارة للعلاقات الثقافية الخارجية .
- وكيل الوزارة المشرف على الثقافة الجماهيرية .

- رئيس مجلس الأمناء باتحاد الاذاعة والتليفزيون
- ممثل لوزارة الخارجية يختاره الوزير المختص
- ممثل لوزارة التخطيط يختاره الوزير المختص
- ممثل للمجلس الأعلى للجامعات يختاره المجلس
- رؤساء الأجهزة والمؤسسات الثقافية التابعة للمجلس
- مديري البيوت الفنية
- رئيس اتحاد الكتاب أو من ينييه
- نقيب الفنانين التشكيليين أو من ينييه
- نقيب المهن التمثيلية أو من ينييه
- نقيب المهن السينمائية أو من ينييه
- نقيب المهن الموسيقية أو من ينييه

عدد من الأعضاء لا يزيد على اثنين وعشرين عضوا يختارون من بين المستقلين بالثقافة والفنون والآداب ويمثلون مختلف الأنشطة الثقافية .
ويصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بتعيين أعضاء المجلس وتحديد مدة العضوية بالنسبة للأعضاء المختارين من بين المستقلين بالثقافة والفنون والآداب .

كما يصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بتحديد مكافآت أعضاء المجلس ومكافآت حضور أعضاء شعب المجلس ولجانه .

مادة ٥ - المجلس الأعلى للثقافة هو السلطة العليا المهمة على شئون الهيئة وتصريف أمورها ، وله أن يتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق الغرض الذى قامت من أجله وله وعلى الأخص :

- ١ - إصدار القرارات واللوائح الداخلية والقرارات المتعلقة بالشئون المالية والإدارية والفنية للهيئة دون التقيد باللوائح الحكومية (١) .

(١) صدر قرار وزير الثقافة رقم ٢١٦ لسنة ١٩٨٢ بإصدار اللائحة الداخلية للمجلس الأعلى للثقافة (الوقائع المصرية فى ١٩٨٣/١/٩ - العدد ٨) .

٢ - وضع اللوائح المتعلقة بتعيين العاملين بالهيئة وترقيتهم ونقلهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم وأجورهم ومكافآتهم .

٣ - الموافقة على مشروع الموازنة السنوية .

٤ - انظر في كل ما يرى رئيس المجلس الأعلى عرضه من مسائل تدخل في اختصاص الهيئة .

مادة ٦ - يكون للمجلس الأعلى للثقافة أمين عام يصدر بتعيينه وتحديد مرتباته وبدلاته قرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٧ - يكون للمجلس الأعلى للثقافة أمانة عامة يصدر بتنظيمها وتحديد اختصاصاتها قرار من رئيس المجلس تعمل تحت اشراف الأمين العام للمجلس وتختص بمعاونة المجلس وشعبه ولجانه في تحضير الأعمال ووضع التقارير والبحوث والبيانات والاحصاءات وتبأشر الأعمال المالية والإدارية للمجلس كما تتولى تنفيذ ومتابعة قرارات وتوصيات المجلس وتعمل بصفة خاصة على :

١ - تنفيذ برامج المساعدات الطميه والاعانات المالية للجمعيات الثقافية الفنية .

٢ - تنفيذ أعمال الرقابة على المصنفات الفنية .

٣ - التنسيق بين المحافظات فيما تقوم أنشطة الثقافة الجماهيرية

٤ - مباشرة اختصاصات العلاقات الثقافية الخارجية بالتعاون مع الأجهزة المختصة وتنظيم سفر الفرق والمعارض الأثرية والفنية والأدبية .

٥ - نشر الثقافة السينمائية وإنتاج الأفلام التسجيلية والتجريبية وإقامة المهرجانات الدولية والمحلية وأسابيع الأفلام داخل الجمهورية وخارجها .

٦ - نشر التفوق في مجالات الفنون التشكيلية .

٧ - رعاية الثقافة المسرحية والتنسيق بين أنشطة المسرح والموسيقى والفنون الشعبية والاستراخية .

٨ - رعاية ثقافة الطفل والعمل على تنمية مواهبه وقدراته وتقديم النماذج المتميزة في هذا المجال .

مادة ٨ - تنشأ بقرار من المجلس الأعلى للثقافة بيوت المسرح والموسيقى والفنون الشعبية وتتولى المشرعة في التوجيه القومي عن طريق الارتقاء بمستوى الانتاج المسرحي والموسيقى وتشجيع المواهب والتقدرات .
على أن يكون لكل بيت موازنة داخلية تصدد واردة ومصروفاته ويصدر بتنظيمها قرار من رئيس المجلس .

مادة ٩ - يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه ويكون الاجتماع صحيحا بحضور أغلبية أعضائه وتصدر قراراته بأغلبية أصوات الحاضرين وعند تساوى يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

وتبلغ قرارات المجلس الى الوزير المختص بشئون الثقافة لاعتمادها كما تتبع المقرارات بعد اعتمادها لوزارات والجهزة والهيئات المركزية والمحلية المعنية لتنفيذها ، ويضع المجلس لائحة خاصة بتنظيم أعماله واجتماعاته .

مادة ١٠ - للمجلس الأعلى للثقافة أن يشكل شعبا ولجانا دائمة أو مؤقتة للمعاونة في مباشرته لاختصاصاته ويجوز أن يضم الى تلك اللجان والشعب خبراء من داخل المجلس أو خارجه .

مادة ١١ - يتولى رئيس المجلس الاشراف على شئونونه والتحقق من حسن سير العمل به ويتولى تقديم تقارير دورية الى المجلس يدها للأمين العام عن سير العمل ومدى تنفيذ الخطط والسياسات الموضوعة في هذا الشأن .

مادة ١٢ - يكون للمجلس الأعلى للثقافة موازنة خاصة تعد على نظم موازنات الهيئات العامة طبقا لأحكام قانون الموازنة العامة للدولة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ .

الفصل الثماني

في الأجهزة الثقافية التابعة للمجلس (١)

مادة ١٣ - تستمر الهيئة العامة للكتاب في ممارسة الاختصاصات المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٢٦ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الهيئة .

مادة ١٤ - تستمر الهيئة العامة للآثار المصرية في ممارسة الاختصاصات المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٢٨ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الهيئة .

ويضّم لها صندوق تمويل مشروعات الآثار والمتاحف المصادر بإنشائه قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٨ .

مادة ١٥ - تستمر أكاديمية الفنون في ممارسة الاختصاصات المنصوص عليها في القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء الأكاديمية .

مادة ١٦ - تتخذ الاجراءات اللازمة لإنشاء شركة للاستوديوهات والانتاج السينمائي تتولى إنشاء وإدارة الاستوديوهات والمعامل وانتاج الأفلام ذات الأهداف الوطنية والقومية .

(١) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٤ بإشراف المجلس الاعلى للثقافة على بعض الشركات (للجريدة الرسمية في ١٩٨٤/٣/١ - العدد ٩ تابع) ونص في مادته الاولى على ما ياتي :
« يشرف المجلس الاعلى للثقافة باعتباره هيئة عامة على الشركات
الآتية :

١ - شركة مصر للتوزيع ودور العرض السينمائي .

٢ - شركة مصر للاستوديوهات والانتاج السينمائي .

٣ - شركة مصر للصوت والضوء .

ويكون للمجلس بالنسبة الى هذه الشركات جميع الاختصاصات المقررة في القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه لهيئات القطاع العام بالنسبة للشركات التي تشرف عليها » .

مادة ١٧ - تتخذ الاجراءات اللازمة لانشاء شركة للتوزيع ودور العرض السينمائي تولى توزيع الأفلام السينمائية وانشاء وإدارة دور العرض وتطويرها .

مادة ١٨ - ينشأ مجلس للثقافة بكل محافظة يشكل برئاسة المحافظ ويصدر تشكيل المجلس وتعيين خبرائه بقرار من المحافظ المختص .
ويتولى المجلس التنسيق بين النشاطات المختلفة للهيئات المعنية بالثقافة داخل حدود المحافظة ، ويكون مدير مديرية الثقافة أمينا للمجلس .

مادة ١٩ - تنشأ مديرية للثقافة بكل محافظة تتولى مباشرة الاختصاصات المنصوص عليها في قانون الحكم المحلي الصادر بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية ، وتدرج اعتماداتها في فرع مستقل في موازنة المحافظة .

وتشكل المديرية بقرار من المحافظ المختص من العاملين بأجهزة الثقافة بالمحافظة أو غيرهم .

الفصل الثالث

أحكام عامة وختامية

مادة ٢٠ - يلغى المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية وتنتقل اختصاصاته الى المجلس الأعلى للثقافة .

مادة ٢١ - تلغى الهيئة العامة للفنون والآداب وتؤول اختصاصاتها لمجلس الأعلى للثقافة .

مادة ٢٢ - تلغى الهيئة العامة للسينما والمسرح والموسيقى والفنون الشعبية وتحل محلها البيوت المسرحية المنصوص عليها في المذمة (٨) من هذا القرار والشركتان المنصوص عليهما في المادتين (١٦ ، ١٧) من هذا القرار .

مادة ٢٣ - يلحق مجمع اللغة العربية بوزارة التعليم .

مادة ٢٤ - تؤول الى المجلس الأعلى للثقافة من أصول الهيئات
الملغاة ملكية الاستوديوهات والمعامل ودور العرض وغيرها من الأصول
التي لم تنقل ملكيتها الى الهيئات والأجهزة المنشأة بموجب هذا القرار .

ويحل المجلس الأعلى للثقافة محل الهيئات المنفأة في مباشرة
الاختصاصات التي لم يرد النص على نقلها الى الجهات التي حلت محلها ،
كما يؤول للمجلس مالها من حقوق وما عليها من التزامات متعلقة بهذه
الاختصاصات .

مادة ٢٥ - تتخذ إجراءات نقل كافة وظائف واعتمادات موازنات كل
من ديوان عام ووزارة الثقافة والمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب
والعلوم الاجتماعية والثقافة الجماهيرية والهيئة العامة للفنون والآداب
والهيئة العامة للسينما والمسرح الى المجلس الأعلى للثقافة .

مادة ٢٦ - يصدر الوزير المختص بشئون الثقافة القرارات اللازمة
لتشكيل لجان تتولى ما يلي :

— اعداد الهيكل التنظيمي وجداول ترتيب الوظائف والمقررات
الوظيفية للمجلس الأعلى للثقافة وأجهزته ، تهيئنا لاعتمادها من الجهات
المختصة .

— حصر العاملين بوزارة الثقافة والأجهزة والهيئات المنفأة واقتراح
توزيعهم على الأجهزة والهيئات الجديدة وغيرها .

— حصر الأموال والموجودات واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة
لنقلها الى المجلس الأعلى للثقافة والأجهزة والهيئات الجديدة وذلك حسب
طبيعة عملها واحتياجاتها .

— تقييم أصول وخصوم الهيئات المنفأة وتصفية مراكزها المالية .

(م ٢٥ - موسوعة مصر ج ١٣)

مادة ٢٧ - (مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٨١) تتولى وزارة الدولة للثقافة الاشراف الفنى على الجمعيات والمؤسسات الثقافية والاتحادات الخاصة بها ، وتتولى وزارة الشئون الاجتماعية الاشراف المالى والادارى على هذه الجهات على أن يتم الاشراف فى جميع الأحوال طبقا لأحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة .

مادة ٢٨ - يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ٢٩ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٧ جمادى الاولى سنة ١٤٠٠ (٣ أبريل سنة ١٩٨٠) .

القسم الخامس
في أكاديمية الفنون

قانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨١
بإصدار قانون تنظيم أكاديمية الفنون (١، ٢)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يعمل في شأن تنظيم أكاديمية الفنون بأحكام القانون المرافق ،
ويلغى القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء أكاديمية الفنون ، كما يلغى كل
حكم يخالف أحكام هذا القانون .

(المادة الثانية)

الى أن تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون ويتم تعديل اللوائح
الداخلية للمعاهد ويعمل باللوائح الداخلية الحالية والقواعد
النسارية ، كما يستمر العمل بأحكام القرارات التنظيمية الأخرى فيما
لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .

-
- (١) الجريدة الرسمية في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٨١ - العدد ٣٨ .
(٢) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٣١ لسنة ١٩٨٧
بتفويض رئيس مجلس الوزراء في بعض الاختصاصات (الجريدة الرسمية في
١٩/١٠/١٩٨٧ - العدد ٤٢ مكرر) ونص في مادته الأولى على أن يفوض
السيد الدكتور / عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء في مباشرة اختصاصات
رئيس الجمهورية المنصوص عليها في قانون تنظيم أكاديمية الفنون وذلك
فيما عدا تعيين رئيس الأكاديمية وإنشاء معاهد أخرى أو فروع للأكاديمية
وكذلك إصدار اللائحة التنفيذية .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى
لتاريخ نشره .

ييصم هذا القانون بخاتم التولية ، وينفذ كقانون من قوانينها ،
صدر برئاسة الجمهورية فى ١١ ذى القعدة سنة ١٤٠١ (٩ سبتمبر
سنة ١٩٨١) .

قانون تنظيم أكاديمية الفنون

باب تمهيدى

فى الهيكل العام للأكاديمية

مادة ١ - تختص أكاديمية الفنون بكل ما يتعلق بتعليم الفنون
والبحوث العلمية التى تقوم بها معاهدها فى سبيل خدمة المجتمع والارتقاء
به حضارياً كما تسهم فى رقى الفكر والفن والقيم الانسانية والاتجاه
بالفنون اتجاها قومياً يرمى تراث البلاد وأصالتها واعداد المختصين فى
المجالات التى تختص بها ، كما تعمل على توثيق الروابط الثقافية والفنية
مع الأجهزة المشتغلة بالفنون فى الوطن العربى والدول الأجنبية على
الصعيدين المحلى والعالمى .

ويكون مقر الأكاديمية مدينة الجيزة .

مادة ٢ - تتكون الأكاديمية من المعاهد الآتية :

١ - المعهد العالى للفنون المسرحية (١) .

٢ - المعهد العالى للموسيقى (الكونسرفتوار) .

(١) صدر قرار وزير التربية والتعليم رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء
معهد عال للفنون المسرحية (الوقائع المصرية فى ١٩٥٨/٥/٢٩ -
العقد ٤٢) .

٣ - المعهد العالي للسينما .

٤ - المعهد العالي للبلدية .

٥ - المعهد العالي للموسيقى العربية .

٦ - المعهد العالي للنقد الفني (١) .

٧ - المعهد العالي للفنون الشعبية .

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية إنشاء معاهد أخرى ، أو ضم معاهد أو كليات قائمة إلى الأكاديمية ، أو إنشاء فروع للأكاديمية ، وذلك بناء على عرض وزير الثقافة وبعد موافقة مجلس الأكاديمية (٢) .

ويعين بالقرار مقر المعهد أو الفرع .

مادة ٣ - لمجلس الأكاديمية إنشاء مراكز أو وحدات علمية أو تعليمية أو تدريجية وتنظيم دراسات في غير أوقات الدراسة العادية تتبع معاهد الأكاديمية ويعين مقرها بقرار أنشائها .

مادة ٤ - يتكون كل معهد من عدد من الأقسام يتولى كل منها تعليم المواد التي تدخل في اختصاصه ، ويقوم على بحوثها وتدريباتها .
وتعين اللائحة الداخلية لكل معهد الأقسام التي تتبعه .

مادة ٥ - الأكاديمية هيئة عامة ذات طابع علمي وفني ولها شخصية اعتبارية ، وتكون لها موازنة خاصة تعد على نمط الهيئات العامة ولها

(١) صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٦٧٢ لسنة ١٩٧٠ بإنشاء المعهد العالي للنقد الفني (الجريدة الرسمية في ١٥/١٠/١٩٧٠ - العدد ٤٢) .

(٢) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨١ (الجريدة الرسمية في ٣/٤/١٩٨١ - العدد ١٤) ونص في مادته الأولى على ما يأتي : « ينشأ بأكاديمية الفنون ، معهد عال للفنون الشعبية ويضم إليه مركز دراسات الفنون الشعبية » .

أن تقبل ما يوجه إليها من تبرعات لا تتعارض مع الغرض الأصلي الذي أنشئت من أجله .

مادة ٦ - يتولى إدارة الأكاديمية :

(أ) مجلس الأكاديمية .

(ب) رئيس الأكاديمية .

مادة ٧ - يتولى إدارة كل معهد تابع للأكاديمية .

(أ) مجلس المعهد .

(ب) عميد المعهد .

مادة ٨ - يتولى إدارة كل قسم من أقسام المعهد التابع للأكاديمية :

(أ) مجلس القسم .

(ب) رئيس مجلس القسم .

مادة ٩ - تتبع أكاديمية الفنون وزير الثقافة يشرف عليها بحكم منصبه . وله أن يطلب من مجلس الأكاديمية بحث أو دراسة موضوعات معينة وذلك لإبداء الرأي فيها لاتخاذ قرار بشأنها .

الباب الأول

في المجالس والقيادات المسؤولة

مادة ١٠ - تتولى المجالس والقيادات المبينة فيها بعد كل في دائرة اختصاصه مسؤولية تسير العمل بالأكاديمية وانطلاقه بما يحقق أهدافها في حدود القوانين واللوائح والنظم المقررة وتبين اللائحة التنفيذية نظام العمل في تلك المجالس وتسرى عليها فيما لم يرد بشأنه نص الأحكام العامة المبينة فيما بعد :

(أ) يؤلف المجلس من بين أعضائه أو غيرهم من أعضاء هيئة التدريس والمختصين لجنا فنية دائمة أو مؤقتة لبحث الموضوعات التي تدخل في اختصاصه .

(ب) لا تكون قرارات المجلس نهائية فيما يختص بالنظر فيه من مسائل إلا في شأن ما لم ينص على دخوله منها في اختصاص مجالس أعلى أو بمجالس الأكاديمية .

(ج) لا تنفذ قرارات المجلس فيما يحتاج إلى قرار من وزير الثقافة إلا بصحور هذا القرار . وإذا لم يصدر منه قرار في شأنها خلال الثلاثين يوما التالية لتاريخ وصولها إلى مكتبة تكون نافذة .

أولا - على مستوى الأكاديمية

١ - مجلس الأكاديمية

مادة ١١ - يؤلف مجلس الأكاديمية برئاسة رئيس الأكاديمية وعضوية كل من :

(أ) نائب رئيس الأكاديمية .

(ب) عمداء المعاهد .

(ج) أحد وكلاء كل من وزارة الثقافة ووزارة التعليم العالي يختاره الوزير المختص لمدة سنتين قابلة للتجديد .

(د) رئيس اتحاد الإذاعة والتلفزيون .

(هـ) اثنان من ذوي الخبرة في مجال الثقافة يعينان لمدة سنتين قابلة للتجديد بقرار من وزير الثقافة بعد أخذ رأى مجلس الأكاديمية .

ويحضر أمين الأكاديمية جلسات المجلس ويشارك في مناقشاته ويتولى أمانة المجلس .

مادة ١٢ - يختص مجلس الأكاديمية بالمسائل الآتية :

أولاً - مسائل التخطيط والتنسيق والتنظيم والمتابعة :

١ - رسم وتنسيق سياسة التعليم والتدريب والبحوث بالأكاديمية ووضع الخطة الكلية بتوفير الامكانيات الكافية لتحقيق أهداف الأكاديمية.

٢ - وضع برنامج سنوى للنشاط الثقافى العام للأكاديمية .

٣ - تنظيم وتشجيع البحوث فى مجال الفنون وتوفير الامكانيات اللازمة لها .

٤ - منح جوائز وتقدير مكافآت تشجيعية لمن يقدمون أعمالاً فنية أو بحوثاً علمية تتميز بالأصالة وتسهم فى تقدم الفنون .

٥ - ابداء رأى خيما يتعلق بتعليم الفنون فى درجاته وصوره المختلفة .

٦ - وضع خطة استكمال وإنشاء المباني ودعم التجهيزات والمكتبات بالأكاديمية .

٧ - وضع اللائحة التنفيذية للأكاديمية والنوائح الداخلية للمعاهد .

٨ - تنظيم قبول الطلاب بالأكاديمية وتحديد أعدادهم .

٩ - تنظيم شئون المنح والمكافآت الدراسية المختلفة .

١٠ - تنظيم شئون الخدمات الطلابية فى الأكاديمية .

١١ - اعداد السياسة العامة لوسائل التعليم والتدريب والبحوث بالمعاهد التابعة للأكاديمية .

١٢ - تنظيم شئون الطلاب الثقافية والرياضية والاجتماعية .

١٣ - تنظيم الشئون الادارية والمالية فى الأكاديمية .

١٤ - اصدار اللوائح الفنية والمالية والادارية للوحدات ذات الطابع

ثقافة (فنون وآداب) ٣٩٣

الخاص في الأكاديمية بالاتفاق مع وزارة المالية وذلك فيما يتدلى بالشئون المالية والإدارية .

١٥ - تحديد وإنشاء تخصصات الأستاذية بالمعاهد التابعة للأكاديمية .

١٦ - وضع النظام العام للدروس والمحاضرات والبحوث والتدريبات والانتداب لها .

١٧ - وضع النظام العام لأعمال الامتحان والانتداب لها .

١٨ - مناقشة تقارير رئيس الأكاديمية والتقارير السنوية للمعاهد وتوصيات المؤتمرات الفنية والثقافية وتقييم نظم الأكاديمية فيها ومراجعتها وتجديدها في ضوء كل ذلك وفي إطار التقدم العلمي والتعليمي ومطالب وحاجات المجتمع المتطورة »

١٩ - متابعة تنفيذ الخطة العامة للتعليم والتدريب بالأكاديمية والبحوث الفنية والعلمية والإنشاءات فيها .

٢٠ - إعداد مشروعات الموازنة وإقرار الصلب الختامي للأكاديمية .

ثانياً - المسائل التنفيذية :

٢١ - تعيين أعضاء هيئة التدريس في الأكاديمية ونقلهم .

٢٢ - تحديد مواعيد بدء الدراسة وانتهائها ومدة عطلة منتصف العام الدراسي .

٢٣ - وقف الدراسة في المعاهد .

٢٤ - منح الدرجات والشهادات العلمية والدبلومات ومنح الدرجات الفخرية .

٢٥ - تدبير أموال الأكاديمية واستثمارها وإدارتها والتصرف فيها .

٢٦ - قبول التبرعات في حدود ما تنص عليه المادة الخامسة .

٢٧ - الترخيص لرئيس الأكاديمية في إجراء التصرفات القانونية .

ثالثاً - مسائل متفرقة :

- ٢٩ - الموضوعات التي يحولها عليه وزير الثقافة •
- ٣٠ - ابداء الرأي فيما يتعلق بجميع المسائل المتعلقة بالتعليم في مجالات الفنون التي تختص بها معاهد الأكاديمية •
- ٣١ - المسائل الأخرى التي يختص بها وفقاً للقانون •
- مادة ١٣ - لمجلس الأكاديمية أن يلغى القرارات الصادرة من مجالس المعاهد التابعة لها إذا كانت متضاربة للقوانين أو اللوائح أو القرارات التنظيمية المعمول بها في الأكاديمية •

٢ - رئيس الأكاديمية

مادة ١٤ - يصدر بتعيين رئيس الأكاديمية قرار من رئيس الجمهورية بناءً على عرض وزير الثقافة • ويشترط فيه أن يكون قد شغل لمدة خمس سنوات على الأقل وظيفة أستاذ بالأكاديمية أو أستاذ في مادة تتعلق بتخصصات الأكاديمية في إحدى الجامعات المصرية أو باحدى الكليات أو المعاهد العالية للفنون •

ويكون تعيينه لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد ويعتبر خلال مدة تعيينه شاغلاً وظيفه أستاذ على سبيل التذكير ، فإذا لم تجدد مدته أو ترك رئاسة الأكاديمية قبل نهاية المدة عاد إلى شغل وظيفة أستاذ التي كان يشغلها من قبل إذا كانت شاغرة فإذا لم تكن شاغرة شغلها بصفة شخصية إلى أن تخلو •

مادة ١٥ - يتولى رئيس الأكاديمية إدارة شؤون الأكاديمية العلمية والإدارية والمالية وهو الذي يمثلها أمام الهيئات الأخرى •

وهو مسئول عن تنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بالأكاديمية وقرارات مجلس الأكاديمية في حدود هذه القوانين واللوائح •

وله في حالة الإخلال بالنظام أن يوقف الدراسة كلها أو بعضها على

أن يعرض قرار الوقف على وزير الثقافة خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره وعلى مجلس الأكاديمية خلال أسبوع .

مادة ١٦ - لرئيس الأكاديمية أن يدعو المجالس واللجان المشكلة وقتها لأحكام هذا القانون إلى الاجتماع كما له أن يعرض عليها ما يراه من الموضوعات .

مادة ١٧ - يقدم رئيس الأكاديمية بعد العرض على مجلس الأكاديمية تقريراً في نهاية كل عام دراسي إلى وزير الثقافة عن شئون التعليم والبحث العلمية وسائر نواحي النشاط الأخرى بالأكاديمية وتقييمها ومراجعتها واقتراحات النهوض بها .

٣ - نائب رئيس الأكاديمية

مادة ١٨ - يكون للأكاديمية نائب لرئيسها يعاونه في إدارة شئونها العلمية والإدارية والمالية ويقوم مقامه عند غيابه .

ويكون تعيين نائب رئيس الأكاديمية بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير الثقافة بعد أخذ رأي رئيس الأكاديمية ويشترط أن يكون قد شغل لمدة خمس سنوات على الأقل وظيفة أستاذ بالأكاديمية أو باحدى الجامعات المصرية أو باحدى الكليات أو المعاهد العالية للفنون .

ويكون تعيينه لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد ويعتبر خلال مدة تعيينه شاغلاً وظيفه أستاذ على سبيل التذكار فإذا لم تجدد مدته أو ترك منصبه قبل نهاية المدة عاد إلى شغل وظيفة أستاذ التي كان يشغلها من قبل إذا كانت شاغرة فإذا لم تكن شاغرة شغلها بصفة شخصية إلى أن تخلو .

٤ - أمين الأكاديمية

مادة ١٩ - يكون للأكاديمية أميناً يعين بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير الثقافة بعد أخذ رأي رئيس الأكاديمية .

ويتولى أمين الأكاديمية الأعمال الإدارية والمالية في الأكاديمية تحت إشراف رئيس الأكاديمية ونائبه ويكون مسئولاً عن تنفيذ القوانين واللوائح والنظم المقررة في حدود اختصاصه .

ثانياً - على مستوى المعهد

١ - مجلس المعهد

مادة ٢٠ - يؤلف مجلس المعهد برئاسة المميد وعضوية كل من :

(أ) وكيل المعهد .

(ب) رؤساء الأقسام .

(ج) أستاذ من كل قسم على أن يتناوب العضوية أساتذة القسم دورياً كل سنة بترتيب أقدميتهم في الأستاذية .

(د) أقدم أستاذ مساعد وأقدم مدرس يختارون بالتناوب سنوياً حسب ترتيب أقدمياتهم .

(هـ) اثنان على الأكثر من قوى الخبرة في الفنون من غير أعضاء

هيئة التدريس بالأكاديمية ، يعينان بقرار من رئيس الأكاديمية بناء على ترشيح مجلس المعهد وموافقة مجلس الأكاديمية ولا يجوز أن يجعما بين عضوية هذا المجلس ومجلس الأكاديمية أو أى مجلس آخر في المساهد التابعة للأكاديمية .

مادة ٢١ - يختص مجلس المعهد بالنظر في المسائل الآتية :

أولاً - مسائل التخطيط والتنسيق والتنظيم والمتابعة

١ - اقتراح خطة التنظيم بالمعهد لعرضها على مجلس الأكاديمية .

٢ - وضع مناهج التعليم والتنسيق بينها في الأقسام المختلفة بالمعهد .

ثقافة (فنون وآداب) ٣٩٧

٣ - اعداد خطة المعهد العامة للبعثات والاجازات التراسية والايافاد
على المنح الأجنبية •

٤ - اعداد برنامج لاستكمال أعضاء هيئة التدريس بالمعهد •

٥ - اعداد السياسة الكلية بتشجيع الدراسة في بعض أقسام
المعهد •

٦ - رسم الاطار العام لنظام العمل في أقسام المعهد وتنظيم
التنسيق بين هذه الأقسام •

٧ - اقرار المحتوى ائلمى لقررات الدراسة في المعهد والتنسيق
بينها في الأقسام المختلفة •

٨ - اقتراح اللائحة الداخلية للمعهد لعرضها على مجلس الأكاديمية •

٩ - تنظيم قبول الطلاب في المعهد وتحديد أعدادهم •

١٠ - تنظيم الدروس والمحاضرات والبحوث والتدريبات العملية
وأعمال الامتحان في المعهد •

١١ - مناقشة التقرير السنوى للمعهد وتقارير الأقسام وتقييم
نظم الدراسة والامتحان والبحث في المعهد ومراجعتها وتحديد ما في ضوء
كل ذلك وفي اطار التقدم الفنى والتعليمى ومطالب وحاجات المجتمع
المتطورة •

١٢ - تنظيم الشؤون الادارية والمالية في المعهد •

١٣ - اعداد مشروع موازنة المعهد •

١٤ - متابعة تنفيذ السياسة العامة للتعليم والبحوث في المعهد •

ثانياً - المسائل التنفيذية

١٥ - توزيع الاعتمادات المالية على الأقسام •

١٦ - قيد الطلاب للدراسات العليا وتسجيل رسائل الماجستير

والدكتوراه وتعيين لجان الحكم على الرسائل وانهاء القيد والتسجيل •

- ١٧ - توزيع الدروس والمحاضرات والتمرينات العملية .
- ١٨ - تحديد هواعيد الامتحان ووضع جداوله وتوزيع أعماله وتشكيل لجانته وواجبات المتحنيين واقرار مداولات لجان الامتحان ونتائج الامتحانات في المعهد .
- ١٩ - اقتراح منح لدرجات والشهادات العلمية والديبومات من للمعهد .
- ٢٠ - الترشيح للبعثات والمنح والاجازات الدراسية ومكافآت التفرغ للدراسات العليا .
- ٢١ - اقتراح تعيين أعضاء هيئة التدريس في المعهد .
- ٢٢ - النذب من المعهد واليه .
- ٢٣ - الترشيح للمهام العلمية والأعارات وأجازات التفرغ العلمى .
- ٢٤ - رعاية الشئون الاجتماعية والرياضية والثقافية للطلاب .
- ٢٥ - اقتراح قبول التبرعات مع مراعاة حكم المادة الخامسة .

ثالثا - مسائل متفرقة

- ٢٦ - المسائل الأخرى التى يحيلها عليه مجلس الأكاديمية .
- ٢٧ - المسائل الأخرى التى يختص بها وفقا للقانون .
- مادة ٢٢ - يقوم العميد بتنفيذ قرارات مجلس المعهد ويبلغ محاضر الجلسات الى رئيس الأكاديمية كما يبلغه القرارات خلال ثمانية أيام من تاريخ صدورها .

٢ - عميد المعهد

- مادة ٢٣ - يعين عميد المعهد من بين أساتذة المعهد بقرار من رئيس الأكاديمية وذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة .

ولا يجوز اقالة العميد من العمادة قبل نهاية مدته الا بقرار مسبب من رئيس الاكاديمية بعد أخذ رأى مجلس الاكاديمية وذلك اذا نخل بواجباته ومقتضيات مسؤولياته الرئاسية .

مادة ٢٤ - يقوم العميد بتصريف أمور المعهد وادارة شؤنه العلمية والادارية والمالية ويكون مسئولاً عن تنفيذ القوانين واللوائح السارية على الاكاديمية وكذلك عن تنفيذ قرارات مجلس المعهد ومجلس الاكاديمية في حدود هذه القوانين واللوائح .

مادة ٢٥ - يقدم العميد بعد العرض على مجلس المعهد تقريراً الى رئيس الاكاديمية في نهاية كل عام دراسي عن شئون التعليم والبحث وسائر نواحي النشاط في المعهد وذلك توطئة للعرض على مجلس الاكاديمية .

مادة ٢٦ - يكون لكل معهد وكيل يعاون العميد في ادارة شئون المعهد ويقوم مقامه عند غيابه .

ويعين وكيل المعهد من بين أساتذة المعهد بقرار من رئيس الاكاديمية بناء على ترشيح عميد المعهد ، وذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة .

رابعاً - على مستوى القسم

مادة ٢٧ - تحدد اللائحة الداخلية لكل معهد أقسام المعهد وبما يشهله كل قسم من تخصصات * ويكون لكل قسم كيانه الذاتي من الناحية العلمية والادارية والمالية .

١ - مجلس القسم

مادة ٢٨ - يتألف مجلس القسم من جميع الأساتذة والأساتذة المساعدين في القسم ومن خمسة على الأكثر من المدرسين فيسه يتأويون

العضوية فيما بينهم دوريا كل سنة بالأهدية في وظيفة مدرس على ألا يجاوز عدد المدرسين في المجلس عدد باقى أعضاء هيئة التدريس فيه •

ولا يحضر اجتماعات مجلس القسم الا الأساتذة عند النظر في شئون توظيف الأساتذة والأساتذة المساعدين عند النظر في شئون توظيف الأساتذة المساعدين •

مادة ٢٩ - يختص مجلس القسم بالنظر في جميع الأعمال العلمية والدراسية والادارية والمالية المتعلقة بالقسم وبالأخص المسائل الآتية :

- ١ - رسم السياسة العامة للتعليم والبحث في القسم •
- ٢ - وضع نظام العمل بالقسم والتنسيق بين مختلف التخصصات في القسم •
- ٣ - تحديد المقررات الدراسية التي يقوم القسم بتدريسها وتحديد محتواها العلمى •
- ٤ - وضع وتنسيق خطة البحوث وتوزيع الاشراف عليها •
- ٥ - اقتراح توزيع الدروس والمحاضرات والتمرينات العلمية والانتداب من القسم واليه •
- ٦ - اقتراح تعيين أعضاء هيئة التدريس وتدريبهم ونقلهم واعارتهم وايفادهم في مهمات ومؤتمرات علمية وندوات أو حلقات دراسية واقتراح الترخيص للأساتذة باجازات التفرغ العلمى الدراسية •
- ٧ - اقتراح تعيين المدرسين المساعدين والمعيرين وتدريبهم ونقلهم وايفادهم في بعثات او على منح أجنبية واعطائهم الاجازات الدراسية •
- ٨ - مناقشة التقرير السنوى لرئيس القسم ومناقشة نتائج الامتحانات في مواد القسم وتقييم نظم الدراسة والامتحان والبحث العلمى في القسم •

٩ - اقتراح توزيع أعمال الامتحان وتشكيله لجلته فيما يخص القسم .

١٠ - اقترح تعيين المشرفين على الرسائل وتشكيل لجان الحكم عليها ومنح درجات الماجستير والدكتوراه .

١١ - متابعة تنفيذ السياسة العامة للتعليم والبحوث في القسم .

٢ - رئيس مجلس القسم

مادة ٣٠ - يعين رئيس مجلس القسم من بين أقدم ثلاثة أساتذة فيه ويكون تعيينه بقرار من رئيس الأكاديمية بناء على ترشيح عميد المعهد لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ولا يسرى هذا الحكم في حالة وجود أقل من ثلاثة أساتذة إذ تكون رئاسة مجلس القسم لأقدمهم .

ويعتبر رئيس مجلس القسم متحيا عن رئاسة مجلس القسم بتعيينه عميدا أو وكيلًا للمعهد وذلك إذا وجد غيره من الأساتذة في القسم .

وفي حالة خلو القسم من الأساتذة يقوم بأعمال رئيس مجلسه أقدم الأساتذة المساعدين فيه ويكون له بهذا الوصف حق حضور مجلس المعهد إلا عند النظر في شؤون توظيف الأساتذة .

و مع ذلك إذا لم يكن بالقسم من الأساتذة سوى أجنبي جاز أن يعهد اليه عند الاقتضاء برئاسة مجلس القسم ويكون ذلك بقرار من رئيس الأكاديمية بعد أخذ رأي عميد المعهد .

مادة ٣١ - يجوز تخية رئيس مجلس القسم عن الرئاسة في حالة إخلاله بواجباته العلمية أو بمقتضيات مسؤولياته الرئاسية أو لغير ذلك من أسباب عدم الصلاحية ويكون ذلك بقرار مسبب من رئيس الأكاديمية بعد أخذ رأي عميد المعهد .

مادة ٣٢ - يشرف رئيس مجلس القسم على الشؤون العلمية والإدارية والمالية في القسم في حدود السياسة التي يرسنها مجلس المعهد ومجلس القسم وفقاً لأحكام القوانين واللوائح والقرارات المعمول بها .

مادة ٣٣ - يقدم رئيس مجلس القسم بعد العرض على المجلس تقريراً إلى العميد في نهاية كل عام دراسي عن شؤون القسم العلمية والتعليمية والإدارية والمالية وذلك توطئة للعرض على مجلس المعهد .

الباب الثاني

في القائدين بالتدريس والبحث

أولاً - أعضاء هيئة التدريس

مادة ٣٤ - أعضاء هيئة التدريس في الأكاديمية هم :

١ - الأساتذة .

٢ - الأساتذة المساعدون .

٣ - المدرسون .

١ - التعيين

مادة ٣٥ - يتم تعيين أعضاء هيئة التدريس بقرار من مجلس الأكاديمية بعد أخذ رأي مجلس المعهد - وكون التعيين من تاريخ موافقة مجلس الأكاديمية .

مادة ٣٦ - يشترط فيمن يعين عضواً في هيئة التدريس ما يأتي :

١ - أن يكون حاصلاً على درجة الدكتوراه من أكاديمية الفنون أو من إحدى الجامعات المصرية في مادة تؤهله لشغل الوظيفة أو أن يكون حاصلاً من جامعة أجنبية أو معهد أجنبي على درجة يعتمدها مجلس الأكاديمية معادلة لذلك أو تؤهله لتدريس تلك المادة في هذه الجامعة أو المعهد مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح المعمول بها .

٢ - بالنسبة للتخصصات التي لم يتم في شأنها تنظيم دراسات عليا للماجستير أو الدكتوراه بالأكاديمية أو بإحدى الجامعات المصرية يشترط فيمن يعين مدرسا أن يكون حاصلا على أعلى الدرجات التي تمنحها الأكاديمية أو الجامعات المصرية في ذلك التخصص ، وأن يكون قد مارس العمل الفني في تخصص الوظيفة مدة ست سنوات على الأقل وأسهم فيه بإنتاج فني أو بحث علمي .

٣ - أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

مادة ٣٧ - مع مراعاة حكم المادة السابقة يشترط فيمن يعين مدرسا أن تكون قد مضت ست سنوات على الأقل على حصوله درجة البكالوريوس أو الليسانس أو ما يعادلها فإذا كان من بين المدرسين المساعدين أو المعيدين بالأكاديمية فيشترط فضلا عما تقدم أن يكون ملتزما في عمله ومسلكه منذ تعيينه معيدا أو مدرسا مستاعدا بواجباته محصنا أداءها وبالنسبة لغيرهم يشترط توافر الكفاءة المطلوبة للتدريس .

مادة ٣٨ - مع مراعاة أحكام المادتين السابقتين يكون التعيين في وظائف المدرسين الشاغرة دون اعلان من بين المدرسين المساعدين أو المعيدين في ذات المعهد ويجرى الاعلان عنها إذا لم يوجد بينهم من هو مؤهل لشغلها .

مادة ٣٩ - (أولا) مع مراعاة حكم المادة (٣٨) يشترط فيمن يعين استاذًا مساعدًا ما يأتي :

١ - أن يكون قد شغل وظيفة مدرس مدة خمس سنوات على الأقل في أحد المعاهد التابعة للأكاديمية أو فيما يعادله من المعاهد والجامعات المصرية .

٢ - أن يكون قد قام في مادته وهو مدرس بإجراء بحوث مبتكرة ونشرها أو قام بأعمال فنية ممتازة مما يؤهله لشغل الوظيفة .

٤٠٤ ثقافة (فنون وأداب)

٣ - أن يكون ملتزما في عمله ومسلكه منذ تعيينه مدرسا بواجبات أعضاء هيئة التدريس ومحسنا أداؤها .

(ثانيا) مع مراعاة حكم المادة (٣٦) من هذا القانون يجوز استثناء تعيين أساتذة مساعدين من خارج الأكاديمية إذا توافرت فيهم الشروط الآتية :

(أ) أن تكون قد مضت خمس سنوات على الأقل على حصولهم على المؤهل المنصوص عليه في البند (١) من المادة (٣٦) .

(ب) أن تكون قد مضت ثلاث عشرة سنة على الأقل على حصولهم على درجة البكالوريوس أو الليسانس أو ما يعادلها .

(ج) أن يكونوا قد قاموا بإجراء بحوث مبتكرة ونشرها أو ممارسة أعمال فنية إبداعية متعلقة بتخصص الوظيفة .

(د) أن تتوافر فيهم الكفاءة المطلوبة للتدريس .

مادة ٤٠ - أولا : مع مراعاة حكم المادة (٣٨) يشترط غيمن يعين أستاذا ما يأتي :

١ - أن يكون قد شغل وظيفة أستاذ مساعد مدة خمس سنوات على الأقل في أحد المعاهد التابعة للأكاديمية أو غيما يعادله من المعاهد والجامعات المصرية .

٢ - أن يكون قد قام في مادته وهو أستاذ مساعد بإجراء بحوث مبتكرة ونشرها أو قام بأعمال فنية ممتازة يؤهله لشغل الوظيفة .

٣ - أن يكون ملتزما في عمله ومسلكه منذ تعيينه أستاذا مساعدا بواجبات أعضاء هيئة التدريس ومحسنا أداؤها .

ويدخل في الاعتبار في تعيينه مجموع إنتاجه العلمي ونشاطاته الفنية منذ حصوله على الدكتوراه أو ما يعادلها وما يكون قد أشرف عليه من رسائل الماجستير والدكتوراه التي تمت إجازتها .

ثانياً : مع مراعاة حكم المادة (٣٦) من هذا القانون ، يجوز استثناء تعيين أساتذة خارج الأكاديمية اذا توافرت في المرشح الشروط الآتية :

- (أ) أن يكون قد مضت عشر سنوات على الأقل على حصوله على المؤهل المنصوص عليه في البند (١) من المدة (٣٦) .
- (ب) أن يكون له من أعماله الفنية الابداعية أو بحوثه في تخصص الوظيفة ما يؤهله لشغلها .
- (ج) أن يكون قد مضت ثمان عشر سنة على الأقل على حصوله على درجة البكالوريوس أو النليسانس أو ما يعادلها .
- (د) أن يكون قد قام خلال السنوات الخمس السابقة على تقدمه للتعيين في وظيفة أستاذ لبحوث مبتكرة ونشرها أو بأعمال فنية ابداعية ممتازة في مجال التخصص .
- (هـ) أن يكون لديه الكفاءة المطلوبة للتدريس ويحظى في الاعتبار عند تعيينه مجهوع انتاجه العلمى والفنى .

مادة ٤١ - يكون التعيين في وظائف الأساتذة المساعدين دون اعلان من بين الأساتذة المساعدين والمدرسين في ذات المهنة وذلك بمراعاة الأحكام والشروط المنصوص عليها في المواد ٣٦ ، ٣٩ / أولاً و ٤٠ / أولاً .

واذ لم يوجد ما هو شاغر من هذه الوظائف ووجد من هؤلاء من تتوافر شروط التعيين في الوظيفة الأعلى منحوا اللقب لهذه الوظيفة وتدير لهم بجزائرتهم المالية في السنة التالية ويتم منحهم علاوة الترقية ومرتبة الوظيفة الأعلى والبدلات المقررة لها من تاريخ نفاذ قانون الموازنة .

وفي هذه الحالة يراعى تطبيق القاعدة العامة بحدم الجمع بين علاوة الترقية والعلاوة الدورية ويؤخذ منح اللقب العلمى في الاعتبار عند التعيين في الوظيفة التالية أو الترقية اليها .

مادة ٤٢ - يجرى الاعلان عن وظائف الأساتذة والأساتذة المساعدين الشاغرة اذا لم يوجد في ذات المعهد من هو مؤهل لشغلها ويجرى الاعلان مرتين في السنة وللمجلس الأكاديمية بناء على طلب مجلس المعهد بعد أخذ رأى مجلس القسم المختص أن يضمن الاعلان شروطا معينة وذلك بالإضافة الى الشروط العامة المبينة في القانون .

ولا يجوز لعضو هيئة التدريس في أحد المعاهد التابعة للأكاديمية شغل وظيفة شاغرة تعلن عنها مماثلة لوظيفته في معهد آخر فيها الا بطريق النقل .

مادة ٤٣ - يتولى فحص الانتاج العلمى وتقييم الأعمال الفنية للمتقدمين تشغل وظائف الأساتذة أو الأساتذة المساعدين أو للحصول على ألقابها العلمية ، اللجان الدائمة التى يصدر بتشكيلها لمدة ثلاث سنوات قرار من وزير الثقافة بناء على موافقة مجلس الأكاديمية وتشكل لجان الفحص الدائمة لوظائف الأساتذة من بين أساتذة الأكاديمية أو الجامعات المصرية الذين مضى عليهم في الأساتذة خمس سنوات على الأقل أو من المتخصص من غيرهم وتشكل لجان الفحص لوظائف الأساتذة المساعدين من أساتذة الأكاديمية أو الجامعات المصرية أو المختصين من غيرهم ويجوز عند الضرورة التجاوز عن شروط مدة الاستاذية في اللجان الأولى أو ايجالو بعض قدامى الأساتذة المساعدين في اللجان الثانية .

وتتقدم كل لجنة تقريراً مفصلاً ومسبقاً بتقييم فيه انتاج المتقدمين وما اذا كان يؤهلهم لشغل الوظيفة أو الحصول على لقبها العلمى مع ترتيبهم عند التعدد بحسب الأفضلية في الكفاءة وذلك بعد سماع ومناقشة التقارير الفردية للفاحضين .

ويقدم للتقرير خلال شهرين على الأكثر من تاريخ وصول الأبحاث إلى اللجنة ، الا أن يكون من الفاحضين من هو في خارج الجمهورية أو من خارجة هيزاد هذا اليماد شهرا آخر .

وإذا لم تقدم اللجان المذكورة تقريرها في المواعيد المحددة ، لرئيس الأكاديمية أن يدعو اللجنة المتأخرة الى الاجتماع برئاسته لتتقصى أسباب التأخير . وفي كل الأحوال اذا لم يقدم التقرير خلال شهرين على الأكثر من انقضاء تلك المواعيد المحددة ، فلرئيس الأكاديمية عرض الأمر على مجلس الأكاديمية وللمجلس أن يقرر سحب الابحاث من اللجنة الدائمة واحالتها الى لجنة خاصة يشكلها من خمسة أعضاء على الأقل ممن تتوافر فيهم الشروط المبينة في هذه المادة ويحدد لها أجلا لتقديم تقريرها .

مادة ٤٤ — يتولى مجلس القسم المختص مهمة اللجنة العلمية بالنسبة للمتقدمين لشغل وظيفة مدرس . وعند الاستحالة أو التعذر تشكل اللجنة بقرار من رئيس الأكاديمية بعد أخذ رأى مجلس المعهد من ثلاثة أعضاء من الأساتذة أو الأساتذة المساعدين بالأكاديمية أو الجامعات المصرية أو من المتخصصين من غيرهم .

مادة ٤٥ — اذا تقرر عدم أهلية المتقدم للوظيفة أو النقص بالنسبة فلا يجوز له معاودة التقدم لشغلها الا بعد مضي سنة من تقرير عدم أهليته ويشترط اضافة انتاج علمي أو فني جديد .

مادة ٤٦ — لا يجوز تعيين أحد في وظيفة مدرس ولا تعيين أحد من غير أعضاء هيئة التدريس في وظيفة أستاذ مساعد الا اذا كان موجودا داخل الجمهورية .

ولا يجوز تعيين أحد أعضاء هيئة التدريس في وظيفة أستاذ أو أستاذ مساعد بعد انتهاء ما رخص له فيه من أمانة أو مهمة علمية أو إجازة مرافقة الزوج الا بعد عودته الى العمل .

مادة ٤٧ — تخصصات الأساتذة تحدد في اللائحة لكل معهد تابع للأكاديمية .

٢ - النقل والندب والاعارة والاجازات

مادة ٤٨ - يجوز نقل أعضاء هيئة التدريس من تخصص الى آخر في ذات المعهد ونقلهم من قسم الى آخر في ذات المعهد بقرار من مجلس الأكاديمية بناء على اقتراح مجلس المعهد وبعد أخذ رأى مجلس القسم أو مجلس القسمين المعنيين كما يجوز نقلهم من معهد الى آخر بقرار من مجلس الأكاديمية بعد أخذ رأى مجلس المهدين ومجلس القسم المختص في كل منهما • ولا يجوز عرض أمر النقل على مجلس الأكاديمية الا بعد أخذ رأى اللجنة العلمية المختصة وذلك في شأن نقل الأساتذة من تخصص الى آخر ونقل الأساتذة المساعدين من قسم الى قسم آخر غير مماثل •

مادة ٤٩ - يجوز عند الاقتضاء نقل أعضاء هيئة التدريس الى وظيفة عامة خارج الأكاديمية بقرار من وزير الثقافة بناء على طلب مسبق من مجلس الأكاديمية بعد أخذ رأى مجلس المعهد ومجلس القسم المختص •

مادة ٥٠ - يجوز ندب أعضاء هيئة التدريس لمدة محددة الى كلية أو معهد علمي في ذات مستوى وظيفته أو للتعليم بعمل وظيفة عامة أخرى بقرار من رئيس الأكاديمية بناء على موافقة مجلس المعهد المختص بعد أخذ رأى مجلس القسم المختص ويعتبر الندب كل الوقت اعارة تخضع لأحكام الاعارات •

مادة ٥١ - مع مراعاة عدم الإخلال بمصن سير العمل في القسم وفي المعهد ، يجوز اعارة أعضاء هيئة التدريس لجامعة أجنبية أو معهد أجنبي في مستوى أكاديمية أو للعمل بالجهاز الإداري للدولة أو الهيئات العامة أو القطاع العام أو المؤسسات الدولية أو بجهة غير حكومية فيما تخصصوا فيه متى كانت المهمة في مستوى الوظيفة التي يشغلونها بالأكاديمية أو خادمة لتخصصهم وتكون الاعارة بقرار من رئيس الأكاديمية بعد أخذ رأى مجلس المعهد المختص •

وتقرر الاعارة لمدة سنتين قابلة للتجديد مرة واحدة فيها عدا الحالات التي تقتضيها مصلحة قومية فتكون الاعارة قابلة للتجديد مرتين ، وبتأخي المعار مرتبة من الجهة المعار اليها مع ذلك يجوز في احوال خاصة أن تؤدي الأكاديمية مرتبة وتحسب مدة الاعارة في المكافأة أو المعاش على أن يؤدي عضو هيئة التدريس المعار الاحتياطي عنها ، ويعامل فيما يخص بأقدميته والعلاوات المستحقة له كما لو كان في الأكاديمية ويحتفظ له بوجه عام بكافة مميزات وظيفته •

مادة ٥٢ — يجوز شغل وظيفة المعار بدرجةها متى كانت اعارته بنوع مرتب تؤديه الأكاديمية لمدة ثلاث سنوات على الأقل بالنسبة للأساتذة وسنة على الأقل بالنسبة لباقي أعضاء هيئة التدريس • وعلى أن لا يزيد عدد ما يشغل من وظائف المعارين على خمس مجموع الوظائف المدرسة لكل فئة في المعهد • ولا يجوز شغل وظيفة المعار بمعار آخر •

فإذا عاد المعار الى عمله في الأكاديمية شغل الوظيفة التالية من درجته أو شغل وظيفته الأصلية بصفة شخصية على أن تسرى حالته في أول وظيفة تخلو من درجته •

مادة ٥٣ — يجوز إيفاد أعضاء هيئة التدريس في مهمات علمية وفنية مؤقتة خارج الأكاديمية بقرار من رئيس الأكاديمية — وذلك بناء على موافقة مجلس المعهد المختص وأخذ رأي القسم المختص وبمراعاة عدم الاخلال بحسن سير العمل بالقسم المختص وتكون المهمة العلمية لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد عند الضرورة القصوى مرة واحدة ويتقاضى الموفد مرتبه كاملا • وعلى الموفد عند انتهاء المهمة العلمية أن يقدم تقريراً عن الأعمال التي قام بها ونسخاً من البحوث التي يكون قد أجراها ويعرض التقرير على مجلس المعهد المختص •

مادة ٥٤ — يجوز الترخيص للأساتذة في اجازة تفرغ داخل الجمهورية أو خارجها وذلك لمدة سنة واحدة بمرتبة بعد مضي كل ست سنوات في

الأستاذية متى وجد من يقوم مقامهم أثناء تفرغهم ، ومع مراعاة عدم الترخيص في الإجازة لأكثر من أستاذ واحد في كل قسم في السنة الواحدة .

ولا يتم الترخيص في الإجازة إلا بعد إقرار المنهج العلمي أو الفني الذي يتقدم به طالب الإجازة ، ويصدر هذا الترخيص بقرار من رئيس الأكاديمية بناء على اقتراح مجلس المعهد وبعد أخذ رأى مجلس القسم المختص .

وعلى المرخص له في الإجازة أن يتقدم بعد لفتها إجازته بتقرير عن الأعمال التي قام بها ونسفا من البحوث التي يكون قد أجراها أثناء هذه الإجازة ، على أن يعرض التقرير والبحاث على مجلس المعهد .

مادة ٥٥ - مع مراعاة حسن سير العمل في القسم وفي المعهد ، يجوز الترخيص لعضو هيئة التدريس في إجازة خاصة بدون مرغب لمرافقة الزوج المرخص له في السفر إلى الخارج لمدة سنة على الأقل .

ويكون الترخيص بقرار يصدر من رئيس الأكاديمية بناء على طلب عميد المعهد بعد أخذ رأى مجلس القسم المختص .

مادة ٥٦ - لا يجوز الترخيص في إجازة عضو هيئة التدريس أو إيفاده في مهمة علمية أو في إجازة تفرغ أو في إجازة لمرافقة الزوج قبل انقضاء مدة مماثلة للمدة التي سبق أن قضاه العضو في إجازة أو مهمة علمية أو إجازة لمرافقة الزوج . ولا يجوز الترخيص في الإجازة قبل انقضاء ثلاث سنوات على بدء خدمة المرخص له في هيئة التدريس .

مادة ٥٧ - في جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد مجموع مدة الإجازات والمهمات العلمية وإجازة مرافقة الزوج على عشر سنوات طوال مدة خدمة عضو هيئة التدريس .

مادة ٥٨ - مع مراعاة صالح العمل بجودة الترخيص لعضو هيئة

للتدريس لأسباب ملحة في أجازة خاصة بمرتب أو بدون مرتب أثناء الدراسة وبلدة محددة لا تجاوز ثلاثة أشهر ويكون ذلك بقرار من رئيس الأكاديمية بعد أخذ رأى عميد المعهد ومجلس القسم المختص .

مادة ٥٩ - تبدأ الإجازة السنوية لأعضاء هيئة التدريس بعد انتهاء أعمال امتحانات نهاية العام في معاهدهم وتنتهى قبل بدء العام الدراسى الجديد وفقا لما يقرره مجلس الأكاديمية وذلك فيما عدا المعاهد التى يستمر فيها العمل خلال المدة المذكورة فتعين الإجازة في كل منها حسب مقتضيات العمل بقرار من رئيس الأكاديمية بناء على اقتراح مجلس المعهد .

مادة ٦٠ - مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ في شأن الأمراض المزمنة يكون لعضو هيئة التدريس كل ثلاث سنوات تقضى في الخدمة أجازة مرضية بمرتب كامل لمدة أقصاها سنة وإذا لم يستطع عضو هيئة التدريس عند انقضاء السنة العودة الى عمله جاز لرئيس الأكاديمية أن يرخص في امتداد الإجازة لمدة أخرى لا تجاوز سنة على أن تكون بثلاثة أرباع المرتب .

وتكفل الدولة على نفقتها علاج أعضاء هيئة التدريس الذين يصابون بالمرض بسبب العمل وفقا لما تبينه الألائحة التنفيذية .»

٢ - واجبات أعضاء هيئة التدريس

مادة ٦١ - على أعضاء هيئة التدريس أن يتفرغوا للقيام بأعمالهم الأكاديمية وأن يسهموا في تقدم الفنون .

مادة ٦٢ - على أعضاء هيئة التدريس التمسك بالنقد البناء والقيم الأميلة المستقرة في أكاديميات الفنون والجامعات والمعاهد العلمية والفنية النظرية والعمل على بثها في نفوس الطلاب وعليهم رعاية المنشؤون الاجتماعية والثقافية والفنية والرياضية لهم .

مادة ٦٣ - يتولى أعضاء هيئة التدريس حفظ النظام داخل قاعات

الدروس والمحاضرات والتدريبات ويقدمون تقريراً الى عميد المعهد عن كل حادث من شأنه الاخلال بالنظام وما اتخذ من اجراءات لحفظه .

مادة ٦٤ - على كل عضو من أعضاء هيئة التدريس أن يقدم تقريراً سنوياً عن نشاطه العلمي والفني والبحوث والأعمال التي قام بها الى رئيس القسم المختص لعرض على مجلس القسم وعلى رئيس القسم أن يقدم تقريراً الى عميد المعهد عن سير العمل في قسمه وعن النشاط العلمي والفني فيه وما حققه القسم من أهداف .

مادة ٦٥ - مع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم وللشركات ذات المسؤولية المحددة ، لرئيس الأكاديمية بناء على اقتراح عميد المعهد بعد أخذ رأى مجلس القسم المختص أن يرخص بمصفة استثنائية لأعضاء هيئة التدريس في مزاولة مهنتهم خارج الأكاديمية في غير أوقلت العمل الرسمية وبشرط ألا يتعارض هذا الترخيص مع واجبات المرخص له التي يفرضها عمله في الأكاديمية ولا مع القوانين واللوائح المعمول بها في مزاولة المهنة وبشرط أن يكتسب المرخص له من ذلك خبرة في مجال تخصصه ويجوز سحب هذا الترخيص في أى وقت اذا خولفت شروطه أو تعارض مع مقتضيات العمل بالأكاديمية وليس للمرخص له أن يعمل في دعوى ضد الأكاديمية بصفتة خبيراً أو غير ذلك .

ويصدر بتنظيم قواعد مزاولة المهنة قرار من مجلس الأكاديمية .

مادة ٦٦ - لا يجوز لأعضاء هيئة التدريس القاء دروس في غير الأكاديمية أو الاشراف على ما يعطى خارجها من دروس الا بترخيص من رئيس الأكاديمية بناء على موافقة مجلس المعهد بعد أخذ رأى مجلس القسم ويشترط للتخخيص في ذلك أن يكون التدريس أو الاشراف على مستوى الدراسة بالأكاديمية .

مادة ٦٧ - لا يجوز لأعضاء هيئة التدريس القيام بعمل من أعمال

الخبرة أو اعطاء استشارة في موضوع معين أو أى نشاط فني خارج الأكاديمية إلا بترخيص من رئيس الأكاديمية بعد أخذ رأى عميد المعهد مع مراعاة الشروط الواردة بالمادة (٦٥) من هذا القانون .

مادة ٦٨ - لا يجوز لأعضاء هيئة التدريس اعطاء دروس خصوصية بمقابل أو بغير مقابل .

مادة ٦٩ - لا يجوز لأعضاء هيئة التدريس أن يشتغلوا بالتجارة أو أن يشتركوا في أدلة عمل تجارى أو مالى أو صناعى أو أن يجمعوا بين وظيفتهم وأى عمل لا يتفق وكرامة هذه الوظيفة .

ولرئيس الأكاديمية أن يقرر منع عضو هيئة التدريس من مباشرة أى عمل يرى أن القيام به يتعارض مع واجبات الوظيفة وحسن أدائها .

٤ - التأديب

مادة ٧٠ - يخلف رئيس الأكاديمية أحد أعضاء هيئة التدريس في الأكاديمية ومن درجة لا تقل عن درجة من يجرى التحقيق معه مباشرة التحقيق فيما ينسب إلى عضو هيئة التدريس وله يندب أحد أعضاء هيئة التدريس في كليات الحقوق لهذا الغرض أو يطلب إلى النيابة الإدارية مباشرة هذا التحقيق ويقدم عن التحقيق تقريراً إلى رئيس الأكاديمية ولوزير الثقافة أن يطلب إبلاغه بهذا التقرير .

ولرئيس الأكاديمية بعد الاطلاع على التقرير أن يحفظ التحقيق أو أن يأمر بإحالة العضو المحقق معه إلى مجلس التأديب إذا رأى محلاً لذلك أو أن يكتفى بتوقيع عقوبة عليه في حدود ما تقرره المادة ٧٦ .

مادة ٧١ - لرئيس الأكاديمية أن يوقف أى عضو من أعضاء هيئة التدريس عن عمله احتياطياً إذا اقتضت مصلحة التحقيق منه ذلك ويكون الوقف لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ، ولا يجوز هذا إلا بقرار من مجلس التأديب .

ويترتب على وقف عضوية التدريس عن عمله وقف صرف ريع مرتبه ابتداء من تاريخ الوقف ما لم يقرر مجلس التأديب صرف كامل المرتب وإذا لم يرفع الأمر الى مجلس التأديب خلال شهر من تاريخ الوقف يصرف كامل المرتب الى أن يقرر المجلس غير ذلك .

وإذا تقرر حفظ التحقيق أو حكم بالبراءة أو وقعت عقوبة التنبيه أو انوم صرف ما يكون قد أوقف من المرتب أما إذا وقعت عقوبة شدد فيجتمع في شأن ما أوقف صرفه من المرتب ما تقرر به شأنه بالسلطة التي وقعت العقوبة .

مادة ٧٢ - يعلن رئيس الأكاديمية عضو هيئة التدريس المحال الى مجلس التأديب بيان التهم الموجهة اليه وتصوره من تقرير التحقيق ، وذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بطم الوصول قبل الجلسة المعينة للمساءلة بعشرين يوما على الأقل .

مادة ٧٣ - لمضو هيئة التدريس المحال الى مجلس التأديب الاطلاع على التحقيقات التي أجريت وذلك في الأيام التي يعينها له رئيس الأكاديمية .

مادة ٧٤ - الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على أعضاء هيئة التدريس هي :

(أ) التنبيه .

(ب) اللوم .

(ج) اللوم مع تأخير المألو المستحقة لفترة واحدة أو تأخير الامين في الوظيفة الأعلى أو ما في حكمها لمدة سنتين على الأكثر .

(د) المزل من الوظيفة مع الاحتفاظ بالمأش أو المكافاة .

ويكل فمل يزرى بشرف عضو هيئة التدريس أو من شأنه أن يمس تراته أو في حالة اعطاء دروس أو تدريبات خصوصية يكون جزاؤه المزل .

ولا يجوز في جميع الأحوال عزل عضو هيئة التدريس إلا بقرار من مجلس التدابير .

مادة ٧٥ - تنقضى الدعوى التأديبية باستقالة عضو هيئة التدريس وقبول مجلس الأكاديمية لها وموافقة وزير الثقافة ، وذلك فيما عدا الحالات التي نصت عليها القوانين واللوائح الخاصة بالمخالفات المالية .

ولا تاتى للدعوى التأديبية في المدعى الجنائية والدعوى المدنية الناشئة عن ذات الواقعة .

مادة ٧٦ - لرئيس الأكاديمية توقيع عقوبة التنبيه وإنلوم المنصوص عليهما في المادة ٧٤ على أعضاء هيئة التدريس الذين يخلون بواجباتهم أو بمقتضيات وظائفهم ، وذلك بعد سماع أقوالهم وتحقيق دفاعهم . ويكون قراره في ذلك مسبياً ونهائياً . وعلى عميد كل معهد إبلاغ رئيس الأكاديمية بكل ما يقع من أعضاء هيئة التدريس من أخلال بواجباتهم أو بمقتضيات وظائفهم .

٥ - انتهاء الخدمة

مادة ٧٧ - من انتهاء الخدمة بالنسبة إلى أعضاء هيئة التدريس ستون سنة ميلادية ومع ذلك إذا بلغ عضو هيئة التدريس هذه السن خلال العام الدراسي فيبقى إلى نهايته مع احتفاظه بكافة حقوقه ومناصبه الإدارية وينتهى العام الدراسي بانتهاء أعمال الامتحانات في ختامه ولا تصيب المدة من بلوغ سن الستين إلى نهاية العام الدراسي في المعاش .

مادة ٧٨ - يحال عضو هيئة التدريس إلى المعاش بقرار من وزير الثقافة بناءً على طلب رئيس الأكاديمية إذا لم يستطع مباشرة عمله بسبب المرض أو بعد انقضاء الاجازات المرضية المقررة في المادة (٦٠) أو إذا ثبت في أى وقت أنه لا يستطيع لأسباب صحية القيام بوظيفته على الوجه اللائق .

ولمجلس الأكاديمية أن يزيد على مدة الخدمة المحسوبة في المعاش أو المكافأة لعضو هيئة التدريس المحال إلى المعاش وغنا بهذه المدة مدة إضافية بصفة استثنائية على أن لا تتجاوز هذه المدة الاضافية مدة الخدمة الفعلية ولا المدة الباقية لدوغ السن .

المقرر للاحالة الى المعاش ولا يجوز أن تريد على ثمانى سنوات ولا ان يكون من شأنها أن تعطيه حقا في المعاش يزيد على أربعة أخماس مرتبه مع عدم الاخلال باحكام قوانين المعاشات المدنية .

مادة ٧٩ - لا يترتب على استقالة رئيس الأكاديمية أو نائب رئيس الأكاديمية أو عضو هيئة التدريس سقوط حقه في المعاش أو المكافأة ويسوى معاشه أو مكافأته في هذه الحالة وفقا لتواعد المعاشات أو المحالقات المقررة لـكـوظفـين المـفـصـولين بسبب الغاء الوظيفة أو الوفر .

مادة ٨٠ - يعتبر عضو هيئة التدريس مستقبلا إذا انقطع عن عمله أكثر من شهر بدون مبرر قانوني ولو كان ذلك عقب انتهاء مدة ما رخص له فيه من اعادة أو مهمة علمية أو أجازة تفرغ أو اجازة مرافقة الزوج أو أى أجازة أخرى وذلك ما لم يدخل الستة أشهر على الأكثر من تاريخ انقطاعه عن العمل ، وإذا عاد خلال الأشهر الستة المذكورة وقدم عذرا مقامرا وقبله مجلس الأكاديمية بعد أخذ رأى مجلس المعهد ومجلس القسم اعتبر غيابة أجازة خاصة بمرتب في الشهرين الأولين ويدون رتب في الأربعة أشهر التالية أما إذا عاد خلال الأشهر الستة المذكورة ولم يقدم عذرا أو قدم عذرا لم يقبل فيعتبر غيابة انقطاعا لا يدخل ضمن مدة الخدمة المحسوبة في المعاش ولا ضمن المدد المطلوبة للترقية الى وظائف أعلى وذلك دون اخلال بقواعد التأديب ولا يجوز الترخيص له في اعادة أو مهمة علمية أو أجازة تفرغ أو أجازة مرافقة الزوج قبل انقضاء ضعف المدة المنصوص عليها في المواد ٥٣ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ من هذا القانون .

٦ - أعضاء هيئة التدريس من الأجانب

مادة ٨١ - يجوز عند الاقتضاء تعيين أعضاء من الأجانب في هيئة التدريس بقرار من مجلس الأكاديمية بعد أخذ رأى مجالس المعهد وذلك لمدة لا تتجاوز سنتين قابلة للتجديد .

وتتحمل الأكاديمية نفقات حضور عضو هيئة التدريس الأجنبى وعائلته (الزوجة والأبناء دون سن الرشد طبقا لنشرع المدنى المصرى) الى مقر عمله فيها ونفقات عودته وعائلته عند نهاية عقده .

وإذا امتدت خدمته أكثر من سنتين تحملت الأكاديمية نفقات رحلته هو وعائلته الى بلاده ذهليا وإيابا لقضاء الإجازة العادية السنوية في نهاية كل عامين دراسيين ويمنح عضو هيئة التدريس الأجنبى عند انتهاء خدمته في الأكاديمية مكافأة تعادل مرتب شهر عن كل سنة من سنوات الخدمة . وإذا توفى خلال مدة خدمته منح ورثته المكافأة المذكورة .

ثانيا - الأساتذة المتفرغون وغير المتفرغين والزمائرون :

مادة ٨٢ - يجوز عند الاقتضاء تعيين الأساتذة بعد بلوغ سن المعاش كأساتذة متفرغين بمكافأة إجمالية توازى الفرق بين المرتب مضاعفا اليه الرواتب والبدلات الأخرى المقررة وبين المعاش مع الجمع بين المكافأة والمعاش ويكون ذلك بقرار من مجلس الأكاديمية ويجوز استثناء أن يعمد الى أحد الأساتذة المتفرغين برئاسة مجلس قسم اذا لم يوجد به أساتذة ويكون ذلك بقرار من رئيس الأكاديمية بناء على طلب مجلس المعهد .

مادة ٨٣ - يجوز عند الاقتضاء تعيين أساتذة غير متفرغين من الفنانين والأدباء الممتازين في خبرتهم وأعمالهم وبحوثهم في المواد التى يهتد بهم تدريسها ويكون ذلك بقرار من مجلس الأكاديمية وبناء على طلب

مجلس المعهد وبعد أخذ رأى مجلس القسم المختص وذلك لمدة سنتين قابلة للتجديد وبمكافأة يحددها مجلس الأكاديمية فى قراره ، ويكون الأستاذة غير المتفرغين الجمع بين الأستاذية وبين وظيفة عامة أو أى عمل آخر .

ويكون للمنتقاعدين من الأستاذة وغير المتفرغين الجمع بين المعاش والمكافأة المنصوص عليها .

مادة ٨٤ — لا يجوز الجمع بين وظيفة الأستاذ غير المتفرغ ، وانتعيين فى ذات الوقت فى وظيفة الأستاذ المتفرغ أو فى وظيفة الأستاذ غير المتفرغ فى أكثر من معهد من معاهد الأكاديمية .

مادة ٨٥ — يجوز عند الاقتضاء الاستعانة بأستاذة أو أساتذة مساعدين أجانب من ذوى الكفاءة بصفة أستاذة زائرين لمدة مؤقتة ويكون ذلك بقرار من رئيس الأكاديمية بناء على طلب مجلس المعهد بعد أخذ رأى القسم المختص .

ثالثا — مدرسو المواد الثقافية والخبراء الوطنيون والأجانب :

مادة ٨٦ — يجوز تعيين مدرسين للمواد الثقافية وخبراء من المواطنين والأجانب فى المعاهد التابعة للأكاديمية ويسرى فى شأنهم أحكام العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذا القانون .

ويكون تعيينهم بقرار من رئيس الأكاديمية بناء على طلب مجلس المعهد المختص وذلك لمدة سنتين قابلة للتجديد وتحرر معهم عقود تحدد شروط استخدامهم وحقوقهم وواجباتهم ويمنح من تنتهى خدمته منهم مكافأة تعادل مرتب نصف شهر عن السنوات الخمس الأولى ومرتب شهر عن كل سنة تزيد على ذلك .

وتسرى في شأنهم الأحكام الأخرى الواردة في المادة ٧٥ ولا يجوز لدرسي اللغات إعطاء دروس خصوصية .

الباب الثالث

في المعيدين والمدرسين المساعدين

مادة ٨٧ - تسرى أحكام المواد التالية على المعيدين والمدرسين المساعدين بالأكاديمية كما تسرى عليهم أحكام العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس فيما لم يرد في شأنه خاص بهم .

مادة ٨٨ - يعين في المعاهد التابعة للأكاديمية معيدون ومدرسون مساعدون يكونون نواة أعضاء هيئة التدريس فيها . ويقومون بالدراسات والبحوث العلمية والتدريبات الفنية اللازمة للحصول على الدرجات العلمية العليا وبما يعهد به اليهم القسم المختص من التدريبات والدروس العلمية وسواها من الأعمال تحت إشراف أعضاء هيئة التدريس وبالأعمال الأخرى التي يكلفهم بها العميد ومجلس القسم المختص .

مادة ٨٩ - يعين المعيدون والمدرسون المساعدون بقرار من رئيس الأكاديمية بناء على طلب مجلس المعهد بعد أخذ رأي مجلس القسم المختص .

ويكون التعيين من تاريخ صدور هذا القرار .

مادة ٩٠ - يشترط فيمن يعين معيدا أو مدرسا مساعدا أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

مادة ٩١ - مع مراعاة حكم المادة السابقة يشترط فيمن يعين معيدا ما يأتي :

١ - أن يكون حاصلًا على تقدير جيد جدا على الأقل في التقييم العام في الدرجة العلمية الأولى التي تمنحها الأكاديمية أو درجة يعتمدها مجلس الأكاديمية معادلة لذلك .

٢ - أن يكون حاصلًا على تقدير جيد على الأقل في مادة التخصص أو ما يقوم مقامها •

٣ - ومع ذلك إذا لم يوجد من بين المتقدمين للإعلان من هو حاصل على تقدير جيد جدا في التقدير العام في الدرجة العلمية الأولى ، فيجوز اثنين من بين الحاصلين على جيد على الأقل في هذا التقدير ويشترط أن لا يقل التقدير في مادة التخصص أو ما يقوم مقامها عن جيد جدا •

وفي جميع الأحوال تجرى المفاضلة بين المتقدمين على أساس تفصيل الأعلى في التقدير العام وعند التساوي في التقديرين يفضل الحاصل على درجة علمية أعلى •

ويكون تعيين المعيدين بناء على إعلان عن الوظائف للشاغرة •

هذا ويجوز أن يعين المعيدون عن طريق التكليف من بين الحاصلين على تقدير جيد جدا على الأقل في التقدير العام وفي درجة التخصص وتمنح الأفضلية دائما لمن هو أعلى في التقدير العام •

مادة ٩٢ - مع مراعاة حكم المادة ٩٣ يشترط حين يعين مدرسا مساعدا أن يكون حاصلًا على درجة الماجستير أو ما يعادلها علميا مما يؤهله للتقيد للحصول على درجة الدكتوراه •

فإذا كان من بين المعيدين بالأكاديمية فيشترط فضلا عما تقدم أن يكون ملتزما في عمله ومسلكه منذ تعيينه معيدا ملما بواجباته وحسنا أداءها • وإذا كان من غيرهم فيشترط حصوله على تركية من المشرف على الرسالة في حالة الحصول على درجة الماجستير أو من المعيد المختص به • أخذ رأى مجالس الأقسام المختصة في حالة الحصول على ما يعادل درجة الماجستير علميا •

ويكون التعيين في وظائف المدرسين المساعدين الشاغرة دون اعلان من بين المعيّدين في ذات المعهد وإذا لم يوجد من هؤلاء من هو مؤهل لشغلها فيجرى الاعلان عنها .

٢ - النقل والأجازات

مادة ٩٣ - يجوز نقل المعيّدين والمدرسين المساعدين من معهد الى معهد آخر في قسم مماثل بقرار من رئيس الأكاديمية بعد أخذ رأى مجلس المعيّدين ومجلس القسمين فيها .

مادة ٩٤ - لا يجوز نقل المعيّدين والمدرسين المساعدين من قسم الى آخر في ذات المعهد أو الى قسم غير مماثل في معهد آخر . ومع ذلك يجوز لهم التقدم لشغل وظائف المعيّدين والمدرسين المساعدين الشاغرة المعلن عنها في قسم آخر في ذات المعهد أو في معهد آخر وذلك في حدود ما تقرره القوانين واللوائح .

مادة ٩٥ - يجوز عند الاقتضاء نقل المعيّدين والمدرسين المساعدين الى وظيفة عامة خارج الأكاديمية وذلك بقرار من وزير الثقافة بناء على طلب رئيس الأكاديمية بعد أخذ رأى مجلس المعهد ومجلس القسم المختص .

مادة ٩٦ - يجوز ايضاً المعيّدين والمدرسين المساعدين في بعثات الى الخارج أو على منح أجنبية أو الترخيص لهم في أجازات دراسية بعرب أو بدون مرتب ويكون ذلك بقرار من رئيس الأكاديمية بناء على اقتراح مجلس المعهد وبعد أخذ رأى مجلس القسم المختص .

مادة ٩٧ - لا يجوز اعارة المعيّدين والمدرسين المساعدين .

٢ - الواجبات

مادة ٩٨ - على المعيدين والمدرسين المساعدين بذل أقصى جهد في دراساتهم وبحوثهم العلمية وأعمالهم الفنية في سبيل الحصول على الماجستير أو الدكتوراه أو ما يعادلها وعليهم القيام بما يكلفون به من تدريبات ودروس عملية وغيرها من الأعمال على أن يراعى في تكليفهم أن أن يكون بالتقدير الذي يسمح لهم بمواصلة دراساتهم أو أبحاثهم دون ارهاق أو تعويق .

مادة ٩٩ - لا يجوز للمعيدين أو المدرسين المساعدين أن يسجلوا لدراسة عليا للحصول على درجة علمية في غير تخصص أنفسهم إلا بقرار من رئيس الأكاديمية بعد موافقة مجلس المعهد وأخذ رأى مجالس الأقسام المختصة .

مادة ١٠٠ - تسرى على المعيدين والمدرسين المساعدين أحكام المواد ٩٤ و ٩٨ و ٩٩ من هذا القانون .

مادة ١٠١ - لا يجوز للمعيدين والمدرسين المساعدين القاء دروس أو مباشرة أية تدريبات فنية خارج معاهد الأكاديمية إلا بترخيص من رئيس الأكاديمية بعد أخذ رأى عميد المعهد .

مادة ١٠٢ - تكون مساعلة المعيدين والمدرسين المساعدين أمام مجلس تأديب يشكل من :

- ١ - نائب رئيس الأكاديمية
- ٢ - أحد أعضاء هيئة التدريس بالأكاديمية أو باحدى
- كليات الحقوق يمينه مجلس الأكاديمية سنوياً
- ٣ - مستشار مساعد بمجلس الانوثة ينتدب سنوياً

وعند الغياب أو قيام مانع يحل محل نائب رئيس الأكاديمية أقدم ائتماء ثم من يليه في الأقدمية .

وتسرى بالنسبة للمساعدة أمام مجلس التأديب القواعد الخاصة
بالمحاكمة أمام المحاكم التأديبية المنصوص عليها في قانون الدولة .

الباب الرابع

في العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس

مادة ١٠٣ - تسرى أحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة على
العاملين بالأكاديمية من غير أعضاء هيئة التدريس ومدرسي المراحل
الابتدائية والاعدادية والثانوية بالأكاديمية وذلك فيما لم يرد في شأنه
نص خاص بهم في هذا القانون .

مادة ١٠٤ - يكون المسؤولون في الأكاديمية كل في حدود اختصاصه
بالنسبة للعاملين من غير أعضاء هيئة التدريس السلطات المخولة للمسؤولين
في القوانين واللوائح العامة في شأن العاملين المدنيين في الدولة وذلك على
النحو الموضح قرين كل منهم فيما يلي :

١ - تكون لرئيس الأكاديمية جميع السلطات المخولة للوزير .

٢ - تكون لنائب رئيس الأكاديمية ولعمداء المعاهد ولأمين الأكاديمية
جميع السلطات المخولة لوكيل الوزارة .

٣ - تكون لوكلاء المعاهد ورؤساء الأقسام جميع السلطات المخولة
لرؤساء المصلحة .

مادة ١٠٥ - استثناء من أحكام القوانين واللوائح العامة في شأن
العاملين المدنيين في الدولة للأكاديمية ، دون الرجوع إلى وزارة العمل
أو غيرها من الوزارات ، التعمين في مختلف وظائف الكادر العام الجسالية
فيها ، وذلك بعد اجراء امتحانات للمتقدمين تقوم بها الأكاديمية ويشترط
الاعلان عن هذه الوظائف الا اذا رأت شغلها بطريق النقل .

مادة ١٠٦ - لرئيس الأكاديمية إعفاء العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس من شروط اللياقة البدنية كلها أو بعضها بعد أخذ رأى الجهة الطبية المختصة .

مادة ١٠٧ - تكون الأجازة السنوية للعاملين غير أعضاء هيئة التدريس في أثناء العطلة الصيفية فيمسا عدا المعاهد التي تكون طبيعة العمل فيها مختلفة فتحدد الأجازة في هذه الحالة بقرار من عهيد المعهد بشرط ألا تقل عن مدة الاجازات السنوية لنظرائهم .

مادة ١٠٨ - تثبت للمستول في الأكاديمية كل في حدود اختصاصه بالنسبة للعاملين من غير أعضاء هيئة التدريس نفس السلطات التأديبية المخولة للمستولين في القوانين والنوائح العامة وذلك على النحو الموضح قرين كل منهم فيها يلي :

١ - تكون لرئيس الأكاديمية جميع السلطات التأديبية المخولة للوزير .

٢ - تكون لنائب رئيس الأكاديمية والمعداء والمعاهد وأهين الأكاديمية جميع السلطات التأديبية المخولة لوكيل الوزارة .

٣ - تكون لرؤساء مجالس الأقسام جميع السلطات التأديبية المخولة لرئيس المصلحة .

مادة ١٠٩ - يتولى التحقيق مع العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس من يكلفه بذلك أحد من المسئولين المذكورين في المادة السابقة وتتولاها النيابة الادارية بطلب من رئيس الأكاديمية .

مادة ١١٠ - تكون احالة العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس الى الى مجلس التأديب بقرار من رئيس الأكاديمية .

وتسرى بالنسبة لمسائلهم تأديبيا أحكام القواعد الخاصة بالمحاكمة أمام المحاكم التأديبية المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة .

الباب الخامس

في نظام الدراسة والامتحان وشؤون الطلاب

مادة ١١١ - مع مراعاة أحكام هذا القانون تحدد اللائحة التنفيذية موعد بدء الدراسة وانتهائها والأسس العامة المشتركة لنظم الدراسة والقيّد ، ولنظم الامتحان وفرصه وتقديراته وتحدد اللوائح الداخلية للمعاهد التابعة للأكاديمية كل في دائرة اختصاصها وفي حدود الاطار العام المقرر في القانون وفي اللائحة التنفيذية ، الهيكل الداخلي لتكوينها والأحكام التفصيلية لنظم القيد والدراسة والامتحان فيما يخصها *

مادة ١١٢ - تكون المساعدة التأديبية للمهملين من غير أعضاء هيئة التدريس أمام مجلس تأديب يشكل على النحو التالي :

- ١ - أمين الأكاديمية
- ٢ - أحد أعضاء هيئة التدريس بالأكاديمية أو باحدى كليات الحقوق يمينه رئيس الأكاديمية سنويا
- ٣ - نائب بمجلس الدولة ينتدب سنويا

وإذا كان المجال الى المساعدة التأديبية يشغل وظيفة معبر علم فمما يطوها تكون رئاسة مجلس التأديب كنائب رئيس الأكاديمية وعند الغياب أو قيام مانع يعين رئيس الأكاديمية من يحل محله *

مادة ١١٣ - اللغة العربية هي لغة التعليم في الأكاديمية وذلك لما لم يقرر مجلس الأكاديمية في أحوال خاصة استعمال لغة أخرى *

وتوضع رسائل الملتقى والتكويرات التي تمنحها الأكاديمية باللغة التي يحددها مجلس المعهد بعد أخذ رأى مجلس القسم المختص وفي جميع الأحوال يجب أن تكون الرسائل منشورة بموجز يرفق باللغة العربية وآخر باللغة الأجنبية *

مادة ١١٤ - تمنح أكاديمية الفنون الدرجات الآتية :

- ١ - البكالوريوس في الفنون •
- ٢ - الماجستير في الفنون أو دبلوم عال في الفنون •
- ٣ - الدكتوراه في الفنون •

ويمنح مجلس الأكاديمية الدرجات والدبلومات المذكورة أعلاه بناء على طلب مجلس المعهد المختص وذلك وفقا للاحكام والشروط اللازمة للحصول على هذه الدرجات والدبلومات التي تبينها اللائحة التنفيذية لهذا القانون واللوائح الداخلية للمعاهد •

مادة ١١٥ - يؤدي جميع الطلاب الرسوم التي تحددها اللائحة التنفيذية مقابل الخدمات الطلابية المختلفة على أن تخصص حصة كل منهم للخدمة المؤدى عنها •

ويؤدي الطلاب من غير أبناء جمهورية مصر العربية مصروفات الدراسة التي تحددها اللائحة التنفيذية على أن تخصص حصة هذه المصروفات للخدمة التعليمية •

مادة ١١٦ - يكون القيد للدراسات العليا في المعاهد المحددة في اللوائح الداخلية وطبقا للشروط المبينة في هذه اللوائح •

ويتم القيد بعد أخذ رأى مجالس الأقسام المختصة بموافقة مجلس المعهد واعتماد نائب رئيس الأكاديمية •

مادة ١١٧ - يكون تسجيل رسائل الماجستير والدكتوراه والغناء التسجيل بعد أخذ رأى مجلس القسم المختص بموافقة مجلس المعهد واعتماد رئيس الأكاديمية •

مادة ١١٨ - تستظم اللائحة التنفيذية واللوائح الداخلية للمعاهد شروط وكيفية نيل درجة الدكتوراه والماجستير والدبلومات العليا لدى

قيمة البحوث العممية والأعمال الفنية والإضافات الجديدة التى تقوم عليها هذه الدرجات والدبلومات أساسا .

مادة ١١٩ - تنظم اللائحة التنفيذية النظام التأديبى للطلاب وكيفية تشكيل مجالس التأديب والمقويات التأديبية وسلطات توقيعها والتنظم منها .

مادة ١٢٠ - يجوز لمعيد المعهد الترخيص فى الاستماع لمن يرغب فى الدراسة والتخريص فى متابعة أشغال المعامل وذلك دون اشتراط أى دراسات أو شهادات علمية مسبقة ولا يشمل الترخيص بإداء الامتحانات ولا يحول الحق فى الحصول على أى شهادة أو درجة علمية وتبين اللوائح الداخلية هذا النظام وتحدد الرسوم المقررة .

الباب السادس

فى الشؤون المالية

مادة ١٢١ - يعد مجلس الأكاديمية مشروع موازنة الأكاديمية على نمط موازنات الهيئات العامة على أن يخصص للبحث العلمى والدراسات العلمية الفنية قسم خاص منها بأبوابه المختلفة يتولى وزير الثقافة عرضها على الجهات الاختصاص وفقا للقانون .

مادة ١٢٢ - تشمل تقديرات الإيرادات السنوية لموازنة الأكاديمية على غلة أموالها المنقولة والثابتة وإيرادات الأعمال والعروض الفنية والتبرعات وسائر الإيرادات من أى مورد كان وإعانة الحكومة .

مادة ١٢٣ - تتصرف الأكاديمية فى أموالها وتديرها بنفسها ويخضع التصرف فى أموال الأكاديمية وإدارة هذه الأموال ونظام حسابات الأكاديمية لأحكام اللوائح المالية والمحاسبية التى تصدر بقرار من وزير الثقافة بعد موافقة مجلس الأكاديمية .

مادة ١٢٤ - لرئيس الأكاديمية الحق في إعادة توزيع الاستخدامات الاستثمارية الواردة بالموازنة وفقا لمكونات الاستثمار والمكون النقدي في حدود انكشاف الكلية للمشروعات المعتمدة في البخطة واخطار وزارتي التخطيط والمالية .

مادة ١٢٥ - يطبق مجلس الأكاديمية دون الرجوع الى وزارة المالية والجهاز المركزى للتظيم والادارة اللوائح الخاصة بأعضاء هيئة التدريس وتكون قراراته في ذلك نهائية ونافذة ويطبق رئيس الأكاديمية دون الرجوع الى وزارة المالية أو الجهاز المركزى للتظيم والادارة القواعد المالية العامة المعمول بها في حق جميع العاملين المدنين في الدولة على سائر العاملين بالأكاديمية من غير أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيرين .

مادة ١٢٦ - لمجلس الأكاديمية سلطة نقل وفئات أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيرين من قسم الى آخر في ذات المعهد أو من معهد الى آخر بالأكاديمية مع اخطار وزارة المالية والجهاز المركزى للتظيم والادارة ويتعين ارسال القرارات التي توجب القوانين أن تصدر بقرار من رئيس الجمهورية الى وزير الثقافة لاتخاذ ما يلزم بشأنه .

مادة ١٢٧ - لرئيس الأكاديمية ونائبه وعمداء المعاهد وأمين الأكاديمية في دائرة اختصاصه سلطة نقل الاعتمادات من بند الى آخر في موازنة الأكاديمية وذلك وفقا لأحكام اللائحة التنفيذية لهذا القانون والقواعد العامة المقررة لموازنة الهيئات العامة .

مادة ١٢٨ - يكون لرئيس الأكاديمية ونائب رئيس الأكاديمية نفس المرتبات والبدلات والملاوات والمعاشات وعلى وجه العموم سائر الأحكام والمزايا المالية المقررة لرئيس الجامعة ، ونائب رئيس الجامعة في قانون تنظيم الجامعات الحالي رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ وأى قانون قد يحل محله أو أية تعديلات تلحقه .

ويكون لأعضاء هيئة التدريس بالأكاديمية والمدربين المساعدين والمعيدين بها نفس المرتبات والبدلات والعلاوات والمعاشات وعلى وجه العموم سائر الأحكام والمزايا المنية المقررة لأعضاء هيئة التدريس والمدربين المساعدين والمعيدين في قانون تنظيم الجامعات انطلى رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ وأى قانون قد يطل محله أو أية تعديلات تلحقه .

وتسرى في هذا الخصوص القواعد التى يتضمنها قانون تنظيم الجامعات في شأن تطبيق جدول المرتبات والبدلات والمعاشات ، وأية تعديلات تدخل عليها مستقبلاً أو أية أحكام تحل محلها .

الباب السابع

المراحل الابتدائية والاعدادية والثانوية العامة ببعض معاهد الأكاديمية :

مادة ١٢٩ - ينطبق النظام المعمول به ويؤخذ بالبرامج والمناهج الدراسية السارية في المراحل النظرية بوزارة التعليم وذلك فيما لا يتعارض مع الطبيعة الخاصة لمعاهد الأكاديمية *

مادة ١٣٠ - يعين ويندب مدرسون من كافة التخصصات لتدريس المناهج المقررة في هذه المراحل ويشترط فيهم أن يكونوا من ذوى إكفاءه السالية والسيرة النصفة والسلوك المحمود .

مادة ١٣١ - تشكل لجنة دائمة في كل معهد من هذه المعاهد تتولى وضع الخطط والمقترحات الكفيلة بتحقيق التنسيق والتكامل بين نظم الدراسة وبرامجها في هذه المراحل والمرحلة إنعالية بها تحقق أهداف الأكاديمية في مجالات الارتقاء بالفنون واعداد التوادف الفنية الرفيعة المستوى .

وتعرض هذه اللجان خططها ومقترحاتها عن مجالس المعاهد المختصة لاقراءها *

٤٣٠ ثقافة (فنون وأداب)

مادة ١٣٣ - تحدد اللوائح الداخلية للمعاهد المختصة بنظام وشروط لقبول بهذه المراحل .

مادة ١٣٣ - يشكّل مجلس للتعليم :لعمام بقرار من رئيس الأكاديمية وتحدد اللائحة التنفيذية رئيس وأعضاء هذا المجلس واختصاصاته ونظام مباشرته لتلك الاختصاصات .

مادة ١٣٤ - تحدد اللائحة التنفيذية أوجه النشاط الثقافي والاجتماعي والرياضي والخدمات انطلائية لهذه المراحل .

مادة ١٣٥ - تحدد الرقعة التنفيذية النظام التاديبى لطلاب هذه المراحل .

الباب الثامن

فى الأحكام التنفيذية

مادة ١٣٦ - تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير الثقافة وبعد أخذ رأى الأكاديمية .
وتتولى هذه اللائحة بصفة عامة وضع الاطار العام لتنفيذ أحكام هذا القانون وتنظيم اللائحة علاوة على المسائل المحددة فى القانون المسائل الآتية بصفة خاصة :

١ - تكوين الأكاديمية وما يتبعها من معاهد .

٢ - انشاء المعاهد والفروع الجديدة للأكاديمية .

٣ - اختصاصات مجلس الأكاديمية ومجالس المعاهد والأقسام وتشكيلها واجتماعاتها وكيفية تنفيذ قراراتها أو رفع توصياتها .

٤ - شروط قبول الطلاب وقيدهم ورسوم الخدمات التى تؤدى لهم .

٥ - القواعد العامة لتنظيم الدراسة والامتحان والاشراف على الرسائل ومناقشتها ونظام التأديب .

- ٦ - بيان الدرجات والشهادات العلمية والدبلومات التي تمنحها الأكاديمية والشروط العامة للحصول عليها .
- ٧ - المكافآت والجوائز الدراسية .
- ٨ - الخدمات الطلابية .
- ٩ - نظام الاعلان عن وظائف أعضاء هيئة التدريس ووظائف المدرسين المساعدين والمعيدين الشاغرة .
- ١٠ - قواعد الانتداب للتدريس والأعمال الامتحانات والمبافآت الخاصة بها .
- ١١ - النظام العام لتدريب المعيدين والمدرسين المساعدين على التدريس وتلقى أصوله .
- ١٢ - قواعد تحديد المكافآت المالية والمنح لأعضاء هيئة التدريس وغيرهم .
- ١٣ - الاطار العام للنواحي الفنية والمالية والادارية للوحدات ذات الطابع الخاص بالأكاديمية .
- مادة ١٣٧ - تصدر لكل معهد تابع للأكاديمية لائحة دخلية بقرار من وزير الثقافة بعد أخذ رأى مجلس المعهد ومجلس الأكاديمية . وتتولى هذه اللائحة بيان الاطار الخاص للمعهد ومبا يخص مختلف شؤونه الداخلية المتميزة وذلك في حدود القانون ووفقا لأحكام اللائحة التنفيذية ولها المسائل الآتية بصفة خاصة .
- ١ - أقسام المعهد ومختلف التخصصات الداخلة تحت كل منها .
- ٢ - تخصصات الأستاذية في المعهد .
- ٣ - شعب التخصص وفروع الدرجات والشهادات العلمية في المعهد والشروط التفصيلية للحصول عليها .

٤٣٢ ثقافة (فنون وآداب)

٤ - مقررات الدراسة وتوزيعها على سنوات الدراسة والساعات المخصصة لكل منها والقواعد الخاصة بالامتحانات في المعهد .

٥ - مواعيد القيد للدراسات العليا واجراءات تسجيل الماجستير والدكتوراه والغاء القيد والتسجيل .

٦ - نظم الدراسة والقيد والامتحان وشروط منح الشهادات والتأديب للمدارس التابعة للمعاهد .

مادة ١٣٨ - يستكمل المعهد العالي للفنون الشعبية مقوماته المادية والبشرية خلال ثلاث سنوات من تاريخ أول سنة ميلادية لاحقة للسيدور هذا القانون .

الباب التاسع

في الأحكام الوقتية والانتقالية

مادة ١٣٩ - يظل قائما حتى نهاية العام الدراسي ١٩٨١/١٩٨٢ على الأكثر ما سبق أن قرر من اعارات ومهملت علمية أو أجازات موافقة الزوج تجاوز الحد الأقصى المقرر أو تكون متعارضة مع الحكم هذا القانون .

مادة ١٤٠ - لا تسرى على المعيين الحاليين الشروط المنصوص عليها في هذا القانون في شأن تعيينهم .

مادة ١٤١ - يصدر قرار من رئيس الأكاديمية بناء على توصية مجلس الأكاديمية أسماء من يعينون في وظيفة مدرس مساعد وذلك في خلال شهر من تاريخ نفاذ هذا القانون وترفع مرتباتهم الى بحاية الربط المحدد للوظيفة اذا كانت تقل عن ذلك ويؤخذ هذا التعمين في الاعتبار عند تحديد موعد العلوقة الدورية .

التقسيم السادس

في الاتحادات الثقافية

قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٥

في شأن إنشاء اتحاد الناشرين بالجمهورية العربية المتحدة (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه : وقد أصدرناه :

الباب الأول

اتحاد الناشرين وأغراضه

مادة ١ - ينشأ اتحاد الناشرين باسم (اتحاد الناشرين) بالجمهورية العربية المتحدة يكون له الشخصية الاعتبارية ومقره مدينة القاهرة وتكون له فروع في المحافظات •

مادة ٢ - الغرض من الاتحاد :

١ - العمل على رفع مستوى مهنة النشر ودعم رسالتها من الناحيتين العلمية والقانونية •

٢ - وضع تنظيم يلتزم به الناشر في عملهم لتحديد حقوقهم وواجباتهم ووسائل التعاون بينهم لترقية مستوى الكتاب العربي وتوسيع نطاق الانتفاع به وتيسير وصوله إلى طالبيه في الداخل والخارج والحيولة دون ما يسيء إلى شرف المهنة ورسالتها •

(١) الجريدة الرسمية في ٩ يونية سنة ١٩٦٥ - العدد ١٢٦ •

(م ٢٨ - موسوعة مصر ج ١٣)

٣ - إيجاد مجالات التعاون والعمل المشترك الذى ينهض بعمليات النشر ويعود بالخير على الناشرين جميعا ويخلق الفرص والامكانيات التى ترويح الكتاب العربى فى الخارج وتنمية الوعى الثقافى فى الداخل *

٤ - وضع انقواعد المنظمة لعملية النشر بما يحقق أهداف الاتحاد *

٥ - العمل على توحيد المصلات بين الناشرين العرب ولناشرين فى الدول الأخرى *

٦ - العمل على توطيد العلاقات وتنميتها بين الاتحاد والهيئات الأدبية والعلمية والفنية فى داخل الجمهورية العربية المتحدة وخارجها *

٧ - العمل على تسوية ما قد يقوم من خلافات بين الناشرين بعضهم وبعض ، أو بينهم وبين غيرهم من العاملين فى مجال التأليف والترجمة والنشر *

٨ - العمل على رعاية حقوق الناشرين وحماية مصالحهم المادية والأدبية وتنمية روح الزمالة والتعاون بينهم *

الباب الثانى

فى تعريف الناشر والتقييد فى جدول الناشرين

مادة ٣ - الناشر هو من يتولى بقصد الاتجار أو نشر الثقافة اخراج الكتاب للتداول وله أن يمارس الطبع والتوزيع ويدخل فى حكم الكتاب الدوريات والوسائل التسموية والبصرية للتعليم والثقافة *

مادة ٤ - ينشئ الاتحاد سجلا يقيّد فيه الناشر وتتنظم أوضاعه واجراءات التقييد فيه وفقا لما تنص عليه اللائحة الداخلية للاتحاد *

مادة ٥ - لا يجوز لأحد أن يزاول مهنة النشر ما لم يكن هقيدا بسجل الناشرين ويمستنى من هذا الشرط مؤلف الكتاب أو ورثته أو من

آل إليه حق استغلاله وذلك في الحدود الزمنية المقررة بالقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف ويستثنى كذلك ورثته الناشر اذا توفى قبل الوفاء بالتزاماته .

مادة ٦ - يشترط فيمن يقيّد بسجل انشائين ما يلي :

١ - أن يكون متمتعاً بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ، ولذا كان الناشر شخصاً اعتبارياً وجب أن يكون ممثلاً متمتعاً بالجنسية المذكورة . كل ذلك مع مراعاة أحكام المعاهدات الثقافية التي تبرم بين الجمهورية العربية المتحدة وأى دولة أخرى وتتيح لمواطنى هذه الدولة مزاولة مهنة النشر في الجمهورية العربية المتحدة .

٢ - أن يكون متمتعاً بجميع حقوقه المدنية والسياسية محمود المسيرة حسن السمعة ولم يسبق الحكم عليه في جنائية أو جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .

وإذا كان الناشر شخصاً اعتبارياً وجب أن تتحقق هذه الصفة في ممثله .

٣ - ألا يقل رأس ماله المخصص لمزاولة المهنة عن ٢٠.٠٠٠ جنيه . وللوزير المختص بناء على طلب مجلس إدارة الاتحاد أن يقرر زيادة هذا الحد أو نقصه مسابقة الظروف .

٤ - أن تتحقق فيه أو في ممثله إذا كان الناشر شخصاً اعتبارياً أحد الشروط الآتية :

(أ) الحصول على مؤهل عال .

(ب) الاستغلال بالتكاليف أو الترجمة أو الصحافة وله انتاج مناسب تقدره لجنة يؤلفها المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية .

(ج) الاستغلال في مجال النشر خمس سنوات متصلة مع درجة

مناسبة من الثقافة ويترتب على التقيد في السجل أن يصبح المتيد عضواً في الاتحاد *

مادة ٧ - تتولى لجنة القيد وانتدب المنصوص عليها في المادة (٢٨) من هذا القانون البت في طلبات القيد خلال ستين يوماً من تاريخ تقديم الطلب فإذا مضت هذه المدة دون صدور قرار في الطلب اعتبر مقبولاً مادام الطالب مستوفياً للشروط المنصوص عليها في المادة (٦) *
ولا ينظر في طلبات القيد ما لم تكن مصحوبة بالرسم المقرر *

مادة ٨ - في حالة رفض طلب القيد يجب أن يكون قرار اللجنة مسبباً ويبلغ للطالب بخطاب موصى عليه ومصحوباً بعلم الوصول خلال أسبوعين من تاريخ صدوره ، وللطالب أن يتظلم من قرار الرفض خلال أسبوعين من تاريخ إبلاغه به على أن يبين في تظلمه أسباب ذلك مرفقاً مستنديه بالتظلم *

مادة ٩ - تنوّن لجنة التظلمات المنصوص عليها في المادة (٣١) من هذا القانون النظر فيها يقدم إليها من تظلمات * وعلى اللجنة أن تصدر جلسة لنظر التظلم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وصول التظلم إليها * ويخطر المتظلم بتاريخ الجلسة قبل موعدها بعشرة أيام على الأقل بخطاب موصى عليه ومصحوباً بعلم الوصول * وعلى اللجنة أن تصدر قرارها في التظلم خلال ستين يوماً من تاريخ أول جلسة عينتها لنظره والا اعتبر التظلم مقبولاً وتعين قيد الطالب في السجل *

وللمتظلم الاستعانة بمحام أو بأحد أعضاء مجلس إدارة الاتحاد على ألا يكون هذا العضو من بين أعضاء لجنة القيد والانتدب للدفاع عن وجهة نظره أمام لجنة التظلمات *

مادة ١٠ - إذا أيدت لجنة التظلمات قرار الرفض فلا يجوز تجديد الطلب قبل مضي سنة على الأقل من تاريخ صدور قرار اللجنة * على أن يكون الطلب الجديد مصحوباً برسم قيد جديد *

مادة ١١ - تسقط عضوية الاتحاد عن الناشر في الحالات الآتية :

(أ) (الف) وفاة أو انقضاء الشخص الاعتباري إذا كان الناشر شخصا اعتباريا .

(ب) (ب) إذا فقد العضو شرطا من شروط التقيد المنصوص عليها في المادة (٦) وفي هاتين الحالتين يجب على مجلس الإدارة أن يخطر لجنة التقيد والتأديب في أول اجتماع لها بمسا طرا من حالات تستدعي مسقوط العضوية .

(ج) (ج) إذا تأخر العضو عن أداء قيمة الاشتراك مدة سنة وفي هذه الحالة يجب على مجلس الإدارة بعد مضي ثلاثين يوما من مطالبة العضو بالأداء بخطاب موصى عليه ومصحوبا بعلم الوصول أن يخطر لجنة التقيد والتأديب بذلك .

وعلى اللجنة المذكورة أن تحظر العضو بالجلسة التي تدينها لذلك قبل موعدها بعشرة أيام على الأقل بخطاب موصى عليه ومصحوبا بعلم الوصول . وفي جميع الأحوال تقفل اللجنة في شأن إسقاط العضوية خلال ثلاثين يوما من تاريخ إخطار مجلس الإدارة لها .

ويصدر قرار اللجنة مسببا ويخطر به ذوو الشأن بخطاب موصى عليه ومصحوبا بعلم الوصول خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره .

مادة ١٢ - إذا صدر من العضو ما يهين كرامة المهنة أو شرف التعامل أو يفتق بالاتحاد ضررا ماديا أو أدبيا كان لمجلس إدارة الاتحاد أن يطلب إلى لجنة التقيد والتأديب معالكمته لتوقيع أحد الجزاءات المنصوص عليها في المادة (٣٠) .

وتفصل اللجنة في الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه إليها على أن تحظر العضو بالجلسة التي تعينها لذلك قبل موعد انعقادها بعشرة أيام على الأقل بخطاب موصى عليه ومصحوبا بعلم الوصول .

المادة ١٣ - يجوز لمن أستطعت عضويته أو صدر قرار من لجنة القيد والتأديب بتوقيع أحد الجزاءات عليه أن يتظلم أمام لجنة التظلمات خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره بقرار لجنة القيد والتأديب ، على أن يبين في تظلمه أسبابه ويرفق به مستنداته ، ويجوز الاستعانة بمحام أو عضو من الاتحاد • على ألا يكون هذا العضو من بين أعضاء لجنة القيد والتأديب •

ولا يتم شطب الاسم من سجل الناشرين الا بعد أن يصبح القرار الصادر به نهائيا بانقضاء ميعاد التظلم أو بصدور قرار لجنة التظلمات •

الباب الثالث

في تنظيمات الاتحاد

الفصل الأول

الجمعية العمومية

مادة ١٤ - تتكون الجمعية العمومية من جميع الناشرين المقيدين بالسجل والمسددين للاشتراكات المستحقة عليهم قبل موعد انعقادها •

مادة ١٥ - تعقد الجمعية العمومية اجتماعها العادي في شهر فبراير من كل سنة ، الا اذا رأى الوزير المختص تحديد موعد آخر لانعقادها • ولجلس ادارة الاتحاد دعوة الجمعية العمومية الى اجتماع غير عادي كلما رأى ضرورة لذلك •

ويتعين على مجلس الادارة دعوة الجمعية للانعقاد اذا قدم ربع عدد الأعضاء على الأقل ممن لهم حق حضور الجمعية العمومية طلبا بذلك مبينا به الغرض من الاجتماع •

وفي حالة ما اذا كان الغرض من الاجتماع هو المطالبة بطل مجلس إدارة الاتحاد تعين أن يكون الطلب مقدما من خمس عدد الأعضاء الذين لهم حق حضور الجمعية العمومية على الأقل .

وتكون دعوة الجمعية العمومية بكتاب موسى عليه ومصحوبا بعلم الوصول يرسل للأعضاء قبل الموعد المحدد للانعقاد بعشرة أيام على الأقل متضمنا جدول الأعمال ويجوز تقصير هذه المدة الى ثلاثة أيام في حالة الاجتماع غير العادي اذا رأى مجلس الإدارة ذلك . ويجوز توجيه الدعوة في هذه الحالة بالوسائل السريعة المناسبة .

ويرأس الجمعية العمومية رئيس مجلس إدارة الاتحاد أو وكيله في حالة أو أكثر أعضائها الحاضرين سنا في حالة تغييبها .

مادة ١٦ - يكون اجتماع الجمعية العمومية صحيحا اذا حضره أكثر من نصف الأعضاء فاذا لم يتكامل العدد أجل الاجتماع أسبوعا . وعندئذ يكون الاجتماع صحيحا موما كان عدد الحاضرين .

وتصدر قرارات الجمعية بأغلبية أصوات الحاضرين وعند تساوي الأصوات يرجح الرأي الذي في جانبه الرئيس ، ولا تتخذ قرارات في غير الموضوعات التي تضمنها جدول الأعمال .

ويجب على مجلس الإدارة أن يدرج في جدول الأعمال كل موضوع يتقدم باقتراح ادراجه عشرة أعضاء على الأقل من أعضاء الاتحاد ، بشرط أن يكون تقدمهم بهذا الاقتراح قبل موعد الانعقاد بأسبوع على الأقل .

وفي حالة انعقاد الجمعية للنظر في طلب حل مجلس إدارة الاتحاد لا يكون اجتماعها صحيحا الا اذا حضره ثلثا الأعضاء الذين لهم حق حضورها ويتعين موافقة ثلثي الحاضرين لتقرير حل مجلس الإدارة .

وفي هذه الحالة تختار الجمعية العمومية في نفس الاجتماع لجنة مؤقتة من ثلاثة من أعضائها لتولى شؤون الاتحاد وتتخذ هذه اللجنة

الاجراءات اللازمة لاجتماع الجمعية العمومية خلال خمسة عشر يوما
من تاريخ صدور قرار التحل لانتخاب مجلس ادارة جديد .

مادة ١٧ - تختص الجمعية العمومية بما يلي :

١ - اقتراح مشروع اللائحة الداخلية للاتحاد وتصدر هذه اللائحة
بقرار من نائب رئيس الوزراء للثقافة والارشاد القومي .

٢ - اقتراح مشروع تنظيم مهنة النشر ويصدر بقرار من نائب رئيس
الوزراء للثقافة والارشاد القومي .

٣ - النظر في تقارير مجلس الادارة واقتراحات الأعضاء وتقرير
ما قراه بشأنها .

٤ - النظر في المسائل التي تهم الاتحاد .

٥ - انتخاب أعضاء مجلس الادارة .

٦ - اعتماد الميزانية والخصاب الختامي المقدمين من مجلس
الادارة .

٧ - تعيين مراقب الحسابات .

مادة ١٨ - تثبت محاضر جلسات الجمعية العمومية في سجل خاص
ويوقعها الرئيس والأمين العام .

الفصل الثاني

مجلس ادارة الاتحاد



مادة ١٩ - تنتخب الجمعية العمومية في أول اجتماع لها عشرة من
أعضائها لمجلس الادارة بالاقتراع السري .

ويشترط فيمن يتقدم للترشيح لعضوية مجلس الادارة ألا تقل سنة

عن ثلاثين سنة ميلادية وأن يكون قد مضت سنتان على الأقل على قيده
بسجل الناشرين ، أو على مزاوالتة لمهنة النشر بالنسبة لأول مجلس إدارة •
وتسقط العضوية عن أربعة من الأعضاء بدعى سنة بالاقتراع السرى
ويستكمل الأعضاء بالانتخاب فى الجمعية العمومية التالية لهذا الاجراء ثم
تصير مدة العضوية بعد ذلك سنتين لكل عضو ، ويستكمل عدد الأعضاء
كل سنة بالانتخاب كلما انتهت مدة فريق منهم ، ويضم اليهم الأعضاء
الممثلون للهيئات الآتية :

عدد

١ ممثل عن قطاع الثقافة والارشاد القومى •

١. ممثل عن وزارة التربية والتعليم •

١ ممثل عن وزارة التعليم العالى •

١ ممثل عن وزارة الخزائنة •

١ ممثل عن وزارة الاقتصاد •

١ ممثل عن وزارة البحث العلمى •

١ ممثل عن المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم

الاجتماعية •

٢ ممثل عن المؤسسة المصرية العامة للتأليف والإكتباء والنشر •

ويمصدر بتعيين مهتلى الهيئات المشار اليها قرار من الوزير المختص ••

مادة ٢٠ — ينتخب مجلس الادارة بالاقتراع السرى فى أول اجتماع

له رئيسا ووكيلا وأميناً عاماً وأميناً للصندوق من بين أعضائه المنتخبين •

كما يختار المجلس فى الاجتماع ذاته ممثلين فى لجنتى التقيد والتأديب
والتظلمات ولجان الاتحاد الأخرى •

مادة ٢١ — اذا زالت عضوية أحد أعضاء مجلس الادارة المنتخبين

٤٤٢ ثقافة (فنون وأداب)

أو خلا مكانه حل محله وليلقى مدته المرشح الفائز على أكثر الأصوات
التالية لأصوات الفائز فى انتخابات .

وفى حالة الأعضاء الممثلين للهيئات تعين الهيئة المختصة من يحل محله
فى العضوية .

مادة ٢٢ - يجتمع مجلس الإدارة مرة على الأقل كل شهر بناء على
دعوة الرئيس أو بناء على طلب أغلبية أعضائه ، وترسل الدعوة مرفقة
بجدول الأعمال قبل موعد الجلسة بسبعة أيام على الأقل ، ويكون الاجتماع
صديقا إذا حضره عشرة من الأعضاء على الأقل ويصدر المجلس قراراته
بأغلبية أصوات الحاضرين وفى حالة التساوى يرجح الجانب الذى منه
الرئيس ويرأس الجلسة رئيس المجلس . وفى حالة غيابه يحل محله
الوكيل أو الأمين العام أو أكبر الأعضاء الحاضرين المنتخبين مسبقا على
التوالى .

مادة ٢٣ - يختص مجلس الإدارة بما يلى :

- ١ - العمل على تحقيق أغراض الاتحاد .
- ٢ - إعداد مشروع اللائحة الداخلية للاتحاد وما يرى إدخاله من
التعديلات عليها ، وعرضها على الجمعية العمومية .
- ٣ - إعداد مشروع تنظيم مهنة النشر .
- ٤ - تنفيذ قرارات الجمعية العمومية .
- ٥ - إدارة أموال الاتحاد والإشراف على نظام حساباته وتحصيل
الرسوم والاشتراكات وقبول الهبات والاعانات والتبرعات وتعيين
المستخدمين وترقيتهم وتأديتهم .
- ٦ - إعداد التقرير السنوى عن نشاط الاتحاد وعرضه على الجمعية
العمومية .

٧ - وضع مشروع الميزانية السنوية والحساب الختامي للسنة المنتهية لعرضها على الجمعية العمومية .

٨ - دراسة ما يقدم اليه من اقتراحات والتصرف فيها .

مادة ٢٤ - لا يجوز لمعضو في الاتحاد أن يتخذ اجراءات قضائية ضد عضو آخر بسبب المهنة الا بعد ان حصول على اذن كتابي من مجلس ادارة الاتحاد .

وعلى المجلس أن يتخذ الوسائل الكفيلة بتسوية النزاع - فإذا مضت ثلاثون يوما دون أن يصل إلى تسوية يرضى بها الطرفان المتنازعتان جاز لطالب الاذن السير في اجراءاته القضائية .

وفي حالات الاستعجال يصدر رئيس المجلس الاذن المطلوب كتابة .

مادة ٢٥ - يرئيس مجلس ادارة يعثل الاتحاد أمام الجهات القضائية والادارية وغيرها ويوقع العقود والمكاتبات نيابة عن الاتحاد ويقوم الوكيل مقام الرئيس في حالة غيابه .

مادة ٣٦ - يختص الأمين العلم بما يلي :

١ - معاونة الرئيس والوكيل في ادارة الاتحاد وتنظيم نشاطه .

٢ - الاشراف على الأعمال الادارية للاتحاد وشؤون موظفيه .

٣ - اعداد جدول أعمال اجتماعات مجلس الادارة والجمعية العمومية وعرضه على الرئيس لاعتماده .

٤ - تحرير محاضر جلسات مجلس الادارة والجمعية العمومية وتوقيعها مع الرئيس .

مادة ٣٧ - يشرف أمين الصندوق على تحصيل الرسوم والاشتراكات وغيرها من المبالغ المستحقة للاتحاد ويوقع مع الرئيس على الشيكات وأذون

انصرف وغيرها من أوراق المحاسبات ويعد مشروع ميزانية السنة الجديدة لعرضها على مجلس الادارة والجمعية العمومية قبل بدايتها بشهرين على الأقل ، كما يعرض الحساب الختامي للسنة المنتهية خلال شهر من انتهائها

الفصل الثالث

القوانين

أولا - لجنة التقيد والتأديب

مادة ٢٨ - تؤلف لجنة للتقيد والتأديب بقرار من نائب رئيس الوزراء للثقافة والارشاد القومي على الوجه الآتي :

- ١ - رئيس بدرجة وكيل وزارة على الأقل •
- ٢ - عضو يمثل قطاع الثقافة والارشاد القومي لا تقل درجته عن الدرجة الأولى •
- ٣ - عضو يمثل مجلس الدولة لا تقل درجته عن مستشار مساعد •
- ٤ - عضوان يمثلان مجلس ادارة اتحاد الناشرين •

ويتولى سكرتارية اللجنة من يندبه رئيسها لهذا الغرض من موظفي الاقتصاد •

مادة ٢٩ - تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها وتختص بنظر طلبات التقيد واسقاط العضوية ، كما يختص بتوقيع الجزاءات في حدود ما تنص عليه المادة (٣٠) وتكون اجتماعات اللجنة صحيحة بحضور أغلبية الأعضاء وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين •

وتثبت أعمال اجتماعات اللجنة في محاضر يوقمها الرئيس والأعضاء •

مادة ٣٠ - الجزاءات التأديبية هي :

١ - الإنذار .

٢ - اللوم .

٣ - حرمان العضو من الاشتراك في نشاط الاتحاد أو الترشيح لتنظيماته أو منهما معا وذلك لمدة لا تتجاوز السنتين .

٤ - إسقاط العضوية عن عضو مجلس الإدارة بالنسبة إلى 'المدة المتبقية له فيها' .

٥ - إسقاط عضوية الاتحاد والسطب من سجل الناشرين .

ثانيا - لجنة التنظيمات

مادة ٣١ - تؤلف لجنة للتنظيمات بقرار من نائب رئيس الوزراء للثقافة والارشاد القومي على الوجه الآتي :

١ - مستشار ادارة الفتوى والتشريع المختصة بمجلس

الدولة رئيسا

٢ - ممثل لوزارة التربية والتعليم من درجة مدير عام

على الأقل

٣ - ممثل لقطاع الثقافة والارشاد القومي من درجة مدير

أعضاء عام على الأقل

٤ - أحد أعضاء المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب

والعلوم الاجتماعية

٥ - عضوان يمثلان مجلس اتحاد الناشرين على ألا يكون

في لجنة القيد والتأديب

ويتولى سكرتارية اللجنة من يندبه رئيسها لهذا الغرض من موظفي

الاتحاد .

مادة ٣٢ - تجتمع لجنة التظلمات بدعوة من رئيسها وتختص بنظر التظلمات من قرارات لجنة انقييد والتأديب وتكون اجتماعات اللجنة صحيحة بحضور أغلبية الأعضاء وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين

ثالثا - اللجان الأخرى

مادة ٣٣ - لمجلس ادارة الاتحاد أن يؤلف من بين أعضائه أو من غيرهم من أعضاء الاتحاد ما يراه من لجان تنهض بتتقيق أغراضه .
ويكون لكل لجنة مقرر من بين أعضاء مجلس ادارة الاتحاد وتتضمن اللائحة الداخلية نظام العمل في هذه اللجان .

الباب الرابع مالية الاتحاد

مادة ٣٤ - تتكون موارد الاتحاد المالية من :

- ١ - رسم انقيد في السجل وقدره عشرون جنيها .
- ٢ - رسم الاشتراك وقدره اثنا عشر جنيها سنويا تدفع جملة أو على أقساط شهرية وفقا لما يقرره مجلس الادارة .
- ولنائب رئيس الوزراء للثقافة والارشاد القومي بنساء على طلب مجلس ادارة الاتحاد وموافقة الجمعية العمومية أن يقرر تخفيض قيمة رسم انقيد ورسم الاشتراك بما يتناسب المظروف .
- ٣ - إيرادات الاتحاد ومطبوعاته وممتلكاته .
- ٤ - الاعانات والتبرعات والتهبات التي يقرر مجلس الادارة قبولها .
- ٥ - حصيلة ما يرى مجلس الادارة تحصيله من أوجه نشاط مختلفة لزيادة دخل الاتحاد بعد موافقة الجمعية العمومية .

مادة ٣٥ - تنظم اللائحة كيفية تحصيل أموال الاتحاد وإيداعها
وصرفها .

مادة ٣٦ - تبدأ السنة المالية للاتحاد في أول يناير وتنتهى في آخر
ديسمبر من كل عام ، وعلى مجلس الإدارة أن يرض الحسابات الختامية
وميزانية الاتحاد على الجمعية العمومية في اجتماعها السنوى لعادى
في شهر فبراير .

مادة ٣٧ - أموال الاتحاد مخصصة للانفاق على تحقيق أغراضه ،
ولا يجوز توظيفها في مشروعه استثمارية بغير موافقة الجمعية العمومية .

الباب الخامس

في حل الاتحاد

مادة ٣٨ - اذا رأى أكثر من نصف أعضاء الاتحاد المقيدین بالسجل
والمسددين للاشتراكات أن الاتحاد أصبح عاجزا عن تحقيق أغراضه ،
جاز لهم أن يتقدموا الى مجلس الإدارة بطلب كتابى موقع عليه منهم لعقد
الجمعية العمومية للنظر في حل الاتحاد .

وعلى المجلس بعد اخطار الجهات المختصة أن يدعو الجمعية العمومية
الى الانعقاد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ وصول الطلب .
ولا يكون انعقاد الجمعية العمومية في هذه الحالة صحيحا الا اذا
حضره ثلاثة أرباع الأعضاء الذين لهم حق حضورها على الأقل .

وفي حالة عدم تكامل العدد المطلوب يؤجل الاجتماع لمدة خمسة عشر
يوما مع الدعوة له في الصحف ، ويشترط لصحة الاجتماع في هذه الحالة
أن يحضره أكثر من نصف الأعضاء الذين لهم حق حضور الجمعية العمومية .

ويجب موافقة أربعة أخماس الحاضرين على الأقل لاتخاذ قرار بطل
الاتحاد .

دادة ٣٩ - في حالة حل الاتحاد يعين الوزير المختص مصفيا يقوم
بحصر حقوق الاتحاد وانتماءاته كما يعين الجهة التي تؤول اليها أموال
الاتحاد بعد الحل .

الباب السادس أحكام عامة وانتقالية

مادة ٤٠ - يعاقب كل من يخالف أحكام المادة (٥) من هذا
القانون بالجس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه
أو بلعدى هاتين العقوبتين ويكون الحكم بمصادرة موضوع المخالفة وجوبيا .

مادة ٤١ - يصدر نائب رئيس الوزراء للثقافة والارشاد القومي
قرارا بتشكيل لجنة تحضيرية لتقيد برئاسة وكيل وزارة وعضوية ممثل
لوزارة التربية والتعليم لا تقل درجته عن الدرجة الأولى وممثل لمجلس
في درجة مستشار مساعد على الأقل مع تصديق مقر مؤقت لها وذلك
لحصر المشتغلين بعمليات النشر في الجمهورية العربية حين صدور هذا
القانون والنظر في قيد من يتقدم اليها منهم ومن غيرهم بطلب القيد ،
وفقا لأحكام المادة (٦) من هذا القانون وينشر هذا القرار في صحيفتين
يومييتين .

وتستعين هذه اللجنة بمن يندبهم الوزير المختص من الموظفين
الاداريين اللاتزمين وتقوم هذه اللجنة بفحص ما يقدم اليها من طلبات
للقيد بسجل الناشرين وفقا لأحكام المادة (٧) من هذا القانون وذلك خلال
شهرين من تاريخ العمل به .

وعلى اللجنة أن تدعو جميع الناشرين انذين قبلت طلبات قيدهم
خلال تسعين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون للاجتماع في هيئة

جمعية عمومية للاتحاد لاختيار مجلس الإدارة وفقا لأحكام هذا القانون ،
ويرأس الاجتماع رئيس اللجنة التحضيرية •

وتنتهى مهمه اللجنة التحضيرية باجتماع الجمعية العمومية للاتحاد
وانتخاب مجلس ادارته ، وتسلم اللجنة اعمالها الى رئيس مجلس ادارة
الاتحاد المنتخب •

مادة ٤٢ - تصحب طلبات القيد المقدمة للجنة التحضيرية برسم
القيد المنصوص عليه في المادة (٣٤) فقرة (١) والمستندات اذاله على
تواخر شروط العضوية •

مادة ٤٣ - لمجلس ادارة الاتحاد أن يحيل الطلبات التي رفضتها
اللجنة التحضيرية الى لجنة التنظيمات المنصوص عليها في المادة (٣١)
من القانون •

وعلى اللجنة تحديد جلسة لإعادة النظر في هذه الطلبات خلال ثلاثين
يوما من تاريخ احالتها اليها مع مراعاة الاجراءات المنصوص عليها في
المادة (٩) من هذا القانون •

مادة ٤٤ - مع عدم الاخلال بالفقرة (٢) من المادة (٦) يعتبر
المستغلون بالنشر وقت صدور هذا القانون مستوفيا لشروط القيد في سجل
الناشرين اذا كانوا قد نشروا كتابا لا تقل عن خمسة خلال السنتين الأخيرتين •

مادة ٤٥ - يصدر نائب رئيس الوزراء للثقافة والارشاد القومي
القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون •

مادة ٤٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من
تاريخ نشره •

يصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها. «

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ صفر سنة ١٣٨٥ (٢٠ يونيو ١٩٦٥) •

(م ٢٩ - موسوعة مصر ج ١٣)

قرار وزير الشؤون الاجتماعية

رقم ١٨٨ لسنة ١٩٧٠

بإنشاء اتحاد نوعى لجمعيات والمؤسسات الخاصة العاملة في
ميدان النشاط الأدبي طبقاً لأحكام لائحة النظام الأساسي
المعتدلة من السيد الوزير ويتميز أعضاء بمجلس إدارة
الاتحاد المذكور لمدة ثلاث سنوات (١)

وزير الشؤون الاجتماعية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات
ونقائسات الخاصة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٢ لسنة ١٩٦٦ باللائحة التنفيذية
للنقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ،

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٣٢ بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٧٠ بشأن اضافة
ميدان النشاط الأدبي الى ميادين عمل الجمعيات والمؤسسات الخاصة ،

وعلى مذكرة الادارة العامة للجمعيات والاتحادات المؤرخة
١٩٧٠/١٠/٣١ بطلب انشاء اتحاد نوعى للجمعيات والمؤسسات الخاصة
العاملة في ميدان النشاط الأدبي ،

وبناء على ما عرضه علينا السيد وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية ،

قرر :

مادة ١ - ينشأ اتحاد نوعى للجمعيات والمؤسسات الخاصة العاملة
في ميدان النشاط الأدبي طبقاً لأحكام لائحة النظام الأساسي المعتدلة منا
والمرافقة لهذا القرار .

(١) الوقائع المصرية في ٧ يناير سنة ١٩٧١ - العدد ٦ .

مادة ٢ — يعين لمدة ثلاث سنوات بمجلس إدارة الاتحاد المذكور من بين المهتمين والخبراء بميدان عمل هذا الاتحاد كل من الفسادة :

- ١ — ألكثورة / حكمت أبو زيد .
- ٢ — ألكثورة / سهير النظمائى .
- ٣ — ألكثورة / سعاد ماهر .
- ٤ — الأستاذ / يوسف السباعى .
- ٥ — الأستاذ / نجيب محفوظ .

مادة ٣ — على وكيل الوزارة تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به من تاريخ صدوره ، وينشر بالوقائع المصرية ،

تحريرا فى ٢٣ شوال سنة ١٣٩٠ (٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٠) .

لائحة

النظام الأساسى لاتحاد جمعيات النشاط الأدبى

الباب الأول

اسم الاتحاد ونطاق عمله الجغرافى ، ومركز إدارته

وإيدان عمله واختصاصاته وأغراضه

مادة ١ — ينشأ تطبيقا لأحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ولائحته التنفيذية بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة « اتحاد نوعى باسم :

(اتحاد هيئات النشاط الأدبى بالجمهورية العربية المتحدة) .

يتكون من الجمعيات والمؤسسات الخاصة المشهرة والعاملة فى ميدان للنشاط الأدبى بالجمهورية وتكون له الشخصية الاعتبارية .

مادة ٢ - نطاق العمل الجغرافى للاتحاد هو الجمهورية العربية المتحدة ورمز اشارته مدينة القاهرة *

مادة ٢ - ميدان عمل الاتحاد هو النشاط الادبى *

مادة ٤ - اختصاصات واغراض الاتحاد :

(ا) تحصيل برنامج مرغاه واستغنى اجتماعيه التى تنفجرها الجمعيات والمؤسسات الخاصة المعامه فى ميدان النشاط الادبى وذلك فى اطر حظه العمل الاجتماعى المعامه التى يصممها للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة فى حدود سياسته الدوله *

(ب) اجراء اجحوت ودراسات المتصله بميدان عمل الاتحاد وسهرها بين الجمعيات والمؤسسات الخاصة الاعضاء

(ج) تحديد مستويات الخدمات وحدود تملفتها ، فى نطاق السياسة المعامه لدولته ووفقا بالناس المعامه التى تحددها وزاره الشؤون الاجتماعيه.

(د) وضع برامج الاعداد الفنى والادارى لأعضاء الجمعيات والمؤسسات الخاصة والاعضاء بالاتحاد واعضاء مجالس ادارتها وانعاملين بها فانزعتناج بمستوى الاداء والكفايه الفنيه للخدمات على ان تعتمد هذه البرامج من الاداره المعامه للجمعيات والاتصالات بوزارة الشؤون الاجتماعية *

(هـ) تقويم جهود الجمعيات والمؤسسات الخاصة الاعضاء ونشاط الاتحاد على ضوء انسياسة المعامه ، وتقديم تقارير عن ذلك الى الاداره المعامه للجمعيات والاتحادات بوزارة الشؤون الاجتماعيه *

(و) تقديم المعونه الفنية للجمعيات والمؤسسات الخاصة الاعضاء بالاتحاد *

(ز) القيام بالتجارب الرائدة عن طريق وضع برامج خدمة نموذجية وموالاتها بالدراسة والمتابعة وتتميم نتائجها على الجمعيات والمؤسسات

الخلاصة العاملة في الميدان وتنسيق جهود هذه الهيئات في البرامج والمشروعات المشتركة وتعزيز وسائل التعاون وتبادل الخبرات فيما بينها .

الباب الثاني التواحي المالية للاتحاد

مادة ٥ - تتكون الموارد المالية للاتحاد من :

(أ) إشتراكات الجمعيات والمؤسسات الخاصة الأعضاء بالاتحاد
والتي يجدها مجلس إدارة الاتحاد .

(ب) الاعلانات الحكومية واعانات المؤسسات والهيئات العامة
والمجالس المحلية .

(ج) الهبات والتبرعات والوصايا .

(د) الموارد الأخرى التي يوافق عليها مجلس الإدارة .

مادة ٦ - تبدأ السنة المالية للاتحاد من أول يناير وتنتهي في آخر
ديسمبر من كل عام .

مادة ٧ - تودع أموال الاتحاد باسمه لدى مصرف ويقوم بإخطار
وزارة الشؤون الاجتماعية (الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات) عند
تغيير جهة الإيداع خلال أسبوع من تاريخ حصوله . ولا يجوز أن يحتفظ
برصيد نقدي يزيد على ثلاثة أمثال المصروفات السنوية للاتحاد إلا بأذن
من وزير الشؤون الاجتماعية ، كما لا يجوز له أن يحتفظ برصيد نقدي
خارج المصرف يزيد على مصروفات شهر واحد .

مادة ٨ - يشترط لصرف أى مبلغ من أموال الاتحاد أن يوقع على
أذن الصرف من أمين الصندوق ورئيس الاتحاد أو من ينوب عنه .

مادة ٩ - أموال الاتحاد مخصصة للصرف منها على تحقيق أغراضه

ولا يجوز انفاقها في غير ذلك وله بموافقة الادارة العامة للجمعيات والاتحادات أن يستغل غائض ايراداته لضمان مورد ثابت في أعمال محققة الكسب وهي : السندات الحكومية وشهادات الاستثمار وصناديق الادخار والتوفير أو غير ذلك من وجوه الاستقلال التي يوافق عليها وزير الشؤون الاجتماعية ويراعى في جميع الأحوال ألا يؤثر هذا الاستغلال على نشاط الاتحاد .

مادة ١٠ - تكون للاتحاد ميزانية سنوية وإذا جاوزت مصروفاته ألف جنيه وجب عرض الحساب الختامي على محاسب أو أكثر من المقيدين بالجدول مشفوعا بالمستندات المؤيدة لفحصه وتقديم تقرير عنه قبل انعقاد الجمعية العمومية بشهر على الأقل .

الباب الثالث

العضوية - الجمعية العمومية

مادة ١١ - العضوية : تتكون عضوية الاتحاد من جميع الجمعيات والمؤسسات الخاصة القائمة حالياً أو التي تنشأ مستقبلاً وتعمل في ميدان النشاط الأدبي - وتكون مشعرة وفقاً لأحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة .

وعلى كل جمعية أو مؤسسة خاصة تنطبق عليها شروط العضوية أن تتقدم بطلب الانضمام الى الاتحاد وعلى مجلس إدارة الاتحاد أن يصدر قراره بقبول عضويتها في خلال شهرين على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب .

ويجوز أن ينتسب الى عضوية الاتحاد الجمعيات العاملة في ميدان عمله بالدول العربية بقرار من مجلس إدارة الاتحاد بشرط موافقة وزير الشؤون الاجتماعية .

مادة ١٢ - تؤول صفة العضوية من الجمعية أو المؤسسة الخاصة إذا حلت أو أتمجت في غيرها أو إذا غيرت ميدان عملها .

ويجب إخطار كل من الجمعية أو المؤسسة الخاصة التي زالت عضويتها وزارة الشؤون الاجتماعية (الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات) بقرار مجلس إدارة الاتحاد الذي يصدر مسببا بزوال صفة العضوية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدور القرار بكتاب موصى عليه . وفي حالة زوال صفة العضوية عن الجمعية أو المؤسسة الخاصة يسقط حقها بالنسبة لكل ما قدمته للاتحاد أثناء عضويتها من اشتراكات أو تبرعات أو غيرها .

مادة ١٣ - تتكون الجمعية العمومية للاتحاد من ممثلي الجمعيات والمؤسسات الخاصة الأعضاء بالاتحاد على أن تمثل كل جمعية أو مؤسسة خاصة بعضو واحد يصدر به قرار من مجلس إدارة الجمعية أو من مجلس إدارة المؤسسة الخاصة أو مديرها .

- ويضم للجمعية العمومية للاتحاد عضو عن كل جمعية مركزية تعمل في ميدان الاتحاد ويصدر بتعيينه قرار من مجلس إدارة الجمعية .

مادة ١٤ - يشترط لحضور ممثل الجمعية أو المؤسسة الخاصة هذا الاجتماع أن تكون الجمعية أو المؤسسة الخاصة قد وفت بالالتزامات المفروضة عليها ومضى على عضويتها بالاتحاد خمسة أشهر على الأقل .

ويستثنى من هذه الشروط الاجتماع الأول للممثلين على مستوى المحافظات والذي يلى صدور القرار الوزاري بإنشاء الاتحاد . ويمكن جمعية أو مؤسسة خاصة تنطبق عليها شروط العضوية بالاتحاد الحق في اختيار ممثلها وحضور الاجتماع الأول . ويجب أن توجه لها الدعوة لحضوره .

مادة ١٥ - تتمتع الجمعية العمومية للاتحاد بناء على :

(أ) دعوة من مجلس إدارة الاتحاد .

(ب) طلب يتقدم به كتابة لمجلس إدارة الاتحاد - ربع أعضاء الجمعية العمومية على مستوى الجمعية مع بيان الغرض من ذلك .
 (ج) دعوة من وزارة الشؤون الاجتماعية (لإدارة العامة للجمعيات والاتحادات) عند وجود الأسباب الداعية لذلك . كما يجوز لها توجيه الدعوة إذا لم يستجب المجلس إلى الطلب المشار إليه في البند « ب » السابق .

مادة ١٦ - يدعى لحضور الجمعية العمومية للاتحاد الأشخاص المعينون بمجلس إدارة الاتحاد بحكم وظائفهم أو من بين المهتمين والخبراء بالمسائل الاجتماعية وممثل الاتحاد الاشتراكي العربي كمستشارين دون أن يكون لهم حق التصويت فيما تتخذه الجمعية العمومية من قرارات .

مادة ١٧ - تجب دعوة الجمعية العمومية للاتحاد للانعقاد العادي مرة كل سنة خلال الثلاثة أشهر التالية لانتهاؤ السنة المالية للاتحاد للنظر فيما يلي :

(أ) الميزانية العمومية والحسابات الختامي والتقرير السنوي لمجلس الإدارة عن أعمال ونشاط الاتحاد وتقرير مراقب الحسابات .
 (ب) انتخاب أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين بدلا من الذين زالت أو انتهت مدة عضويتهم .

(ج) تعيين مراقب الحسابات من غير أعضاء مجلس الإدارة وتحديد اتباعه مع مراعاة ما نصت عليه المادة (١٠) السابقة من هذه اللائحة .
 (د) غير ذلك من المسائل التي يرى مجلس الإدارة إدراجها في جدول الأعمال .

مادة ١٨ - يجوز دعوة الجمعية العمومية لاجتماعات غير عادية للنظر في المسائل والموضوعات التي تتطلب ذلك .

مادة ١٩ - تتم الدعوة للجمعية العمومية باخطار يوجه الى جميع

مثلئى انجمنیات العمومية الفرعية للاتحاد النوعى بالمحافظات الاعضاء الذين لهم حق الحضور قبل اجتماع بخمسة عشر يوما على الأقل .

ويجب أن يحدد فى الاخطار موعد ومكان الاجتماع وأن يرفق به جدول الأعمال ومسورة من الحساب الختامى ومشروع الميزانية ويكون الاخطار أما بخطاب موصى عليه أو بتوقيع الأعضاء بتسلم الاخطار .

مادة ٢٠ - لا يجوز للجمعية العمومية للنظر فى غير المسائل الواردة بجدول الأعمال الا بموافقة الاغلبية المطلقة لمجموع عدد أعضاء الجمعية العمومية .

مادة ٢١ - لا يعتبر اجتماع الجمعية العمومية صحيحا الا بحضور الاغلبية المطلقة لأعضائها فإذا لم يتكامل العدد أجل الاجتماع مساعة واحدة ويكون الاجتماع بعد هذا التأجيل صحيحا اذا حضره عدد لا يقل عن ٢٥٪ من الأعضاء أو مائتى عضو أيهما أقل .

وفى جميع الأحوال يجب ألا يقل العدد عن ١٥ عضوا .

وتصدر قرارات الجمعية العمومية بالاغلبية المطلقة للاعضاء الحاضرين .

مادة ٢٢ - تتمتع الجمعية العمومية فى مقر الاتحاد ويجوز لتمثيلها فى مكان آخر يحدد فى خطاب الدعوة .

مادة ٢٣ - يجب اخطار كل من وزارة الشؤون الاجتماعية (الادارة العامة للجمعيات والاتحادات) والاقتصاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة بكل اجتماع للجمعية العمومية قبل موعد انعقاده بخمسة عشر يوما على الأقل ، مع صورة من خطاب الدعوة وجدول الأعمال والأوراق المرفقة به .

كما يجب ابلاغ كل منهما بصورة معتمدة من محضر اجتماع الجمعية العمومية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الانعقاد .

مادة ٢٤ - يرأس الجمعية العمومية رئيس مجلس الادارة ، فإذا غاب يرئسها نائب الرئيس ، فإذا غاب يرأسها أمين الأعضاء الحاضرين سكر

الباب الرابع

مجلس الإدارة

مادة ٢٥ - يتكون مجلس إدارة الاتحاد من ٢٥ عضواً على الوجه التالي :

(أ) خمسة أعضاء بحكم وظائفهم يمثلون الوزارات والهيئات المعنية بميدان عمل الاتحاد وهي :

وزارات : الشؤون الاجتماعية ، الثقافة ، التعليم العالي ، التربية والتعليم ، الأوقاف وشؤون الأثر .

وتختار الوزارات والهيئات ممثلها ويشترط أن لا تقل درجتهم عن الثالثة .

(ب) خمسة أعضاء من بين المهتمين والخبراء بميدان عمل الاتحاد يرشحهم وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية ويصدر بتعيينهم قرار من وزير الشؤون الاجتماعية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

(ج) ممثل للاتحاد الاشتراكي العربي تمينه الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي .

(د) أربعة عشر عضواً تنتخبهم الجمعية العمومية للاتحاد من بين أعضائها .

وينتخب مجلس إدارة الاتحاد من بين أعضائه في أول اجتماع له الرئيس ونائب الرئيس وأمين الصندوق ، والسكرتير العام .

مادة ٣٦ - مدة العضوية بالنسبة للأعضاء المنتخبين ثلاث سنوات ما عدا مجلس الإدارة الأول فيسقط ثلث الأعضاء بالقرعة في السنة الأولى ، ونصف الباقي في السنة الثانية ، والثلث الأخير في السنة الثالثة .

ويجوز إعادة انتخاب من سقطت عنه العضوية بالقرعة أو انتهت عضويته بمضى المدة .

ولا يجوز في جميع الأحوال أن تزيد مدة عضوية العضو المنتخب على خمس سنوات متتالية ، ولا يجوز انتخاب من انتهت عضويته بمضى هذه المدة أو بالاستقالة قبل مرور سنة من تاريخ انتهاء العضوية .

وإذا خلا مكان عضو من أعضاء مجلس الإدارة لأي سبب من الأسباب يتم اختيار من يحل محله بذات الطريقة التي اختير بها سلفه والمدة السابقة لسلفه .

وبالنسبة للأعضاء المنتخبين يختار العضو الحاصل على أكثر الأصوات في الانتخابات الأخيرة للجمعية العمومية للاتحاد فإذا ما تعذر ذلك جاز لمجلس إدارة الاتحاد بأغلبية ثلثي أعضائه التعيين من بين أعضاء الجمعية العمومية في الأماكن الخالية بالمجلس التي حين انعقاد الجمعية العمومية حيث يتم شغل هذه الأماكن الخالية بالانتخاب .

مادة ٢٧ - يقوم مجلس إدارة الاتحاد بإدارة شؤون الاتحاد وتنفيذ اختصاصاته وإغراضه المقررة في القانون وهذه اللائحة وعلى الأخص ما يلي :

(أ) إعداد التقرير السنوي عن نشاط الاتحاد وجهود الهيئات المنضمة إليه .

(ب) وضع خطة العمل ومشروع الميزانية السنوية للاتحاد والصاب الفتامي للسنة الختامية ومراجعة تقرير مراقب الحسابات ويجب على المجلس موافاة وزارة الشؤون الاجتماعية (الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات) بصورة من كل منها قبل عرضها على الجمعية العمومية بشهر على الأقل .

(ج) إعداد اللوائح المالية والإدارية التي يسير عليها العمل بالاتحاد .

(د) تنفيذ قرارات الجمعية العمومية للاتحاد .

(هـ) تشكيل اللجان الدائمة والمؤقتة لمعاونته في تحقيق أغراض الاتحادات وعلى الأخص اللجان الدائمة التالية :

لجنة التخطيط والتنسيق •

لجنة البحوث والدراسات •

لجنة المتابعة والتقييم •

لجنة الإعداد الفني والتدريب •

ويمثل مجلس الإدارة في كل لجنة يكونها بعضو واحد على الأقل وتكون قرارات هذه اللجنة نافذة في حدود ما يقول لها من اختصاصات من مجلس الإدارة على أن تعرض أعمالها في أول اجتماع تال للمجلس •

مادة ٢٨ - يجب أن يعقد مجلس إدارة الاتحاد مرة كل شهرين وكلما دعت الضرورة إلى ذلك ، وذلك بناء على دعوة من رئيس المجلس أو نائبه في حالة غياب الرئيس • والوزارة الشؤون الاجتماعية (الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات) والاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة طلب عقد المجلس إذا دعت الضرورة إلى ذلك •

وتكون اجتماعاته صحيحة بحضور أغلبية الأعضاء فإذا لم يحضر هذا العدد يؤجل الاجتماع لمدة ساعة ويكون بعدها الانعقاد صحيحا بحضور ثلث الأعضاء وفي جميع الأحوال لا يعتبر الاجتماع صحيحا الا اذا حضره ثلث الأعضاء المنتخبين على الأكمل •

وتصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة للحاضرين ، فإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي فيه رئيس المجلس •

مادة ٢٩ - لمجلس الإدارة أن يشكل من أعضائه لجنة تنفيذية يقوضها التصرف في كل أو بعض اختصاصاته على أن يعتمد هذا التفويض من وزارة الشؤون الاجتماعية (وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية) ويكون من

بين أعضاء هذه اللجنة رئيس المجلس أو نائبه وانسرينر نعيم وامين الصندوق ولا يزيد عدد أعضائها على سبعة .

مادة ٣٠ - لمجلس الإدارة بعد موافقة وزارة اسنون الاجتماعية (وحيد انواره لرعايه الاجتماعيه) ان يعين من بين اعضاء او من سير اعضاءه مديراً يفوضه التصرف في أى شأن من الشؤون الداخلة في اختصاصاته . وفي حالة التعيين من بين أعضاء المجلس يجوز ان يتقاضى مرتباً أو مكافأة مقابل عمله كمدير للاتحاد .

مادة ٣١ - يجب ابلاغ كل من وزاره اسنون اجتماعيه / ذره العامه للجمعيات والاتحادات والانحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة بصورة معتمده من محاضر اجتماعات مجلس اديره الاتحاد وما اسدد فيها من قرارات خلال اسبوع عى الاكثر من تاريخ الاجتماع .

الباب الخامس

احكام تنظيمية عامة

مادة ٣٢ - يجب تدوين محاضر وقرارات اجتماعات لجهيه العموميه العاديه وغير العاديه واجتماعات مجلس الادرة في سجلات خاصه ويوقع على كل محضر كل من رئيس المجلس والسكرتير العام .

مادة ٣٣ - يجب أن يحتفظ الاتحاد في مقره (مركز ادارته) بجميع السجلات والملفات المنظمة لأعماله .

مادة ٣٤ - يشترط في العضو المنتخب لمجلس إدارة الاتحاد ، بالإضافة الى الشرط العام (وهو وجوب أن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية) ما يلى :

(١) أن يكون ممن يجيد القراءة والكتابة على الأقل .

(ب) أن يكون قد أعضى ثلاث سنوات عضواً في الجمعيات العامة في ميدان النشاط الأدبي .

مادة ٢٥ - يتولى مرئىب حسابات الاتحاد مهمته من تاريخ تعيينه حتى اجتماع الجمعية العمومية التالية للجمعية العمومية التي عين فيها ، فإذا لم يكن للاتحاد في أى وقت من الأوقات ولأى سبب من الأسباب مرأىب للحسابات فعلى مجلس الإدارة اتخاذ إجراءات تعيين مرأىب للحسابات تحت مسؤوليته وتحديد أتعابه على أن يعرض أمر تعيينه وتحديد أتعابه على الجمعية العمومية في أول اجتماع لها .

وعلى مرأىب الحسابات مراقبة حسابات السنة المالية التي يندب لها ، ويقوم بما يلي :

(أ) فحص ومراجعة النواحي الحسابية للاتحاد وله حق الاطلاع على دفاتر الاتحاد وسجلاته ومستنداته فيما يتعلق بهذه النواحي وله حق طلب البيانات والايضاحات التي يرى ضرورة الحصول عليها لأداء مهمته ، وله كذلك أن يحقق موجودات الاتحاد والقرارات ، وهو المسئول عن جرد الخزانة وحسابات للمعد في نهاية السنة المالية للاتحاد وتقديم تقرير بالنتيجة ، وعلى مجلس إدارة الاتحاد أن يمكنه من كل ما تقدم .

(ب) وضع النظام المالي الذي يكفل حسن سير العمل بالاتحاد .

(ج) اعداد تقرير عن الحساب الختلى والميزانية العمومية للاتحاد ويجب أن يقدم لمجلس الإدارة للعرض على الجمعية العمومية وذلك قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العمومية بشهر ونصف على الأكثر مشفوعاً بما يراه من ملاحظات ومقترحات .

ومرأىب الحسابات (إذا لم يكن عضواً بالجمعية العمومية للاتحاد) أن يحضر اجتماع للجمعية العمومية وله أن يتلو عليها تقريره السابق تقديمه لمجلس إدارة الاتحاد .

وله كذلك أخطار وزارة الشؤون الاجتماعية في إدارته. بل إنه لن يجيب (الاتحادات) بطيب عند انجبيته ، بمعزومة لارتداد بعضه من عيبه ، إذا تعدر عليه القيام بمهمته لعرض الأمر عليها وذلك في حالة عدم قيام مجلس إدارته بالاتحاد بذلك .

مادة ٣٦ - لوزارة الشؤون الاجتماعية ، وفي إدارته ، وزارة الشؤون الاجتماعية (حق وقف تمديد أي قرار يصدر من الإجراء الممنوع على تشيرون الاتحاد يكون مخالفًا للمانون أو للخدمة الأساسية للاتحاد أو للخدمة المنبسط أو للاداب .

وللإتحد ولكل ذي شأن أن يطلع في قرار وقف استميد امم محمده
البناء الإداري .

مادة ٣٧ - يشترط في كل محافظة لجنة من ممثلي جميعيات المحافظة في الجمعية العمومية للاتحاد النوعي ويشترط أن لا يزيد عدد أعضاء هذه اللجنة على عشرة فإذا زادوا انقبوا من بينهم عشرة أعضاء ففقد وتختص هذه اللجنة بتشؤون الجمعيات والمؤسسات المختصة ، المناهضة في ميدان النشاط الأدبي الأعضاء بالاتحاد النوعي فيما يختص بصلتها بهذا الاتحاد .

وتكون هي حلقة الاتصال بين الاتحاد النوعي والاتحاد الاقليمي ويمثابة لجنة استشارية للاتحاد الاقليمي في ميدان النشاط الأدبي ويراعى تمثيل مجلس إدارة الاتحاد الاقليمي بالمحافظة في هذه اللجنة بعضو أو عضوين على الأكثر يعينهما مجلس الإدارة من بين أعضائه بقرار منته وتتخب اللجنة في أول اجتماع لها رئيسها وسكرتيرها وتجتمع مرة كل شهرين وكلما دعت الحاجة الى ذلك بناء على دعوة من رئيسها أو من الاتحاد النوعي وتبلغ كلا من الاتحاد النوعي والاتحاد الاقليمي ومديرية الشؤون الاجتماعية المختصة بقراراتها في خلال أسبوع على الأكثر من إصدار هذه القرارات وتحدد اختصاصات هذه اللجنة بقرار من مجلس إدارة الاتحاد النوعي .

مادة ٣٨ - لا يجوز للاتحاد أن ينتسب أو يشترك أو ينضم إلى اتحاد أو هيئة خارج انجيمورية الا باذن من وزير الشؤون الاجتماعية ، كما لا يجوز له أن يحصل على أموال من شخص أجنبي أو هيئة أجنبية ولا أن يرسل من أمواله شيئاً إلى أشخاص أو هيئات أو جهات أجنبية الا باذن من وزير الشؤون الاجتماعية ، فيما عدا المبالغ الخاصة بشن الكتب والنشرات والسجلات العلمية والفنية .

مادة ٣٩ - لا يجوز لعضو الجمعية العمومية أو عضو مجلس إدارة الاتحاد الاشتراك في التصويت إذا كان موضوع القرار المعروض ابرام اتفاق معه أو رفع دعوى عليه أو انتهاء دعوى بينه وبين الاتحاد وكذلك كلما كانت له مصلحة شخصية في القرار المطروح ، فيها عدا انتخاب أجهزة الاتحاد .

مادة ٤٠ - للاتحاد أن يعقد مؤتمراً سنوياً للجمعيات والمؤسسات الخاصة الأعضاء به لمناقشة الموضوعات المتعلقة باختصاصاته وفي هذه الحالة يجب إخطار كل من وزارة الشؤون الاجتماعية (الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات) والاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة بجدول أعمال المؤتمر ، وموعد ومكان انعقاده قبل الموعد المحدد للانعقاد بشهر على الأقل ، كما يجب إبلاغ كل من هاتين الجهتين بقرارات وتوصيات المؤتمر خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ انعقاده .

مادة ٤١ - يلتزم الاتحاد بتنفيذ قرارات الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة الواجبة التنفيذ وله أن يعترض على هذه القرارات لدى مجلس إدارة الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة خلال خمسة عشر يوماً من ابلاغه بالقرار ، فإذا لم يستجب المجلس في خلال ستين يوماً من تاريخ ابلاغه بالاعتراض جاز للاتحاد عرض الموضوع على وزير الشؤون الاجتماعية .

مادة ٤٢ - يخضع الاتحاد لإشراف ورقابة وزارة الشؤون الاجتماعية (الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات) التي تتولى متابعة جهوده ونشاطه

وفحص أعماله والتحقق من مطابقتها للقوانين والقرارات المعمول بها والنظام الأساسي للاتحاد واللوائح الداخلية وقرارات الجمعية العمومية وتوجيهات وزارة الشؤون الاجتماعية »

مادة ٤٣ - على الاتحاد أن يقدم الى كل من وزارة الشؤون الاجتماعية (الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات) والاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة تقريراً سنوياً عن نشاطه وجهود وخدمات الجمعيات والمؤسسات الخاصة المنضمة اليه في موعد لا يتجاوز النصف الأول من شهر مارس من كل عام .

مادة ٤٤ - في حالة حل الاتحاد تؤول أمواله الى الجهة التي يحددها وزير الشؤون الاجتماعية .

مادة ٤٥ - حكم وقتى - استثناء مؤقتاً من حكم المادة (١٥) من هذه اللائحة .

تتولى الادارة العامة للجمعيات والاتحادات بوزارة الشؤون الاجتماعية عن طريق مديرية الشؤون الاجتماعية المختصة الدعوة الى عقد الاجتماع الأول للجمعيات والمؤسسات الخاصة العاملة في ميدان النشاط الأدبي بالمحافظات لانتخاب ممثلها في الجمعية العمومية الأولى للاتحاد ، كما تقوم الادارة العامة المذكورة بتوجيه الدعوة لعقد الجمعية العمومية للاتحاد لانتخاب مجلس الادارة الأول وفقاً لأحكام هذه اللائحة .

ويرأس كلا من الاجتماع الأول على مستوى المحافظة واجتماع الجمعية العمومية الأولى أكبر الأعضاء سناً ، ويتولى السكرتارية أصغر الأعضاء سناً .

قانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٥

بإنشاء اتحاد الكتاب (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

الفصل الأول

إنشاء الاتحاد وأهدافه

مادة ١ - تنشأ في جمهورية مصر العربية نقابة تسمى « اتحاد الكتاب » ويكون لهذا الاتحاد الشخصية الاعتبارية ، ومقره الرئيسى مدينة القاهرة .

مادة ٢ - يجوز بقرار من مجلس الاتحاد إنشاء فروع في المحافظات وشعب وذلك طبقاً لأحكام اللائحة الداخلية للاتحاد .

مادة ٣ - يهدف الاتحاد الى :

(أ) العمل على تمكين الكتاب في مجالات الانتاج الفكرى في الآداب في جمهورية مصر العربية ، من أداء رسالتهم في بناء المجتمع الجديد وفي تحقيق الوحدة العربية الشاملة وفي الاسهام في إقرار السلام العالمى واثراء الحضارة الاسلامية .

(ب) العمل عن طريق الكلمة على تحرير الوطن العربى وتحقيق أهدافه القومية .

(ج) الحفاظ على اللغة العربية ورفع مستواها بين أبناء الوطن العربي •

(د) العمل على رفع مستوى الانتاج الفكرى فى الآداب •

(هـ) العمل على تأكيد الانتماء العربى والمشاركة فى نشر الجيد من التراث العربى وايضاح دور الرواد العرب فى بناء الحضارة الاسلامية •

(و) الاسهام فى ترجمة الجيد من الانتاج الفكرى العربى لى اللغات الأجنبية ونقل روائع الانتاج العالمى الى اللغة العربية •

(ز) رعاية حقوق أعضاء الاتحاد والعمل على ترقية شؤونهم الأدبية والعادية وضمان حرية التعبير الملتزم بالوطنية المصرية والقومية العربية والقيم الدينية والانسانية •

(ح) مساعدة الأعضاء على اظهار مواهبهم المتباينة وتنميتها والمعاونة فى نشر مؤلفاتهم فى الداخل والخارج •

(ط) تشجيع الكتاب الشبان على ابراز طاقات الابداع فيهم ومساعدتهم على نشر انتاجهم وترويجه •

(ي) العمل على التعريف بانتاج الكتب فى الداخل والخارج •

(ك) العمل على تنشئة أجيال من الكتاب لتتطرق من قاعدة التراث القومى والأصالة العربية وتتفاعل مع تقدم العصر ومنجزاته •

(ل) الدفاع عن حقوق المؤلفين فى الجهات الحكومية والإهلية •

(م) اقتراح تطوير اللوائح والتشريعات التى تخدم مهنة الكتابة •

(ن) تقوية رابطة الزمالة بين الأعضاء •

(س) التعاون مع الجمعيات والروابط العاملة فى ميادين الآداب كل فى مجاله لتحقيق هذه الأهداف وتنسيق جهودها فى هذا السبيل •

(ع) عقد المؤتمرات والطلقات والنحوات فى مجالات الآداب

والمشاركة فيها وتوثيق الصلات بين الاتحاد والهيئات المساندة في الوطن العربي وفي سائر أنحاء العالم .
(ف) محاولة الربط بين الكتابات المقربين من العرب وبين الوطن الأم .

الفصل الثاني

شروط العضوية والقيود في الجداول

مادة ٤ - تنقسم العضوية الى :

عضوية عاملة ، وعضوية منتسبة ، وعضوية شرف .

(أ) العضو العامل :

هو العضو الذي اشترك في تأسيس الاتحاد منذ انشائه أو تقدم بطلب التحاق وقبل مجلس الاتحاد عضويته .
والعضو العامل حق حضور الجمعية العمومية وحق الترشيح لمجلس الاتحاد .

(ب) العضو المنتسب :

هو العضو المهتم بأنشطة الاتحاد فمن لا تتوافر فيه شروط العضوية العاملة ويرغب في المشاركة في هذه الأنشطة .
وليس للعضو المنتسب حق حضور الجمعية أو الترشيح لمجلس الاتحاد .

(ج) عضو الشرف :

هو الذي يقدم خدمات جليلة للاتحاد سواء أكانت مادية أم معنوية أو كان من الكتاب العرب أو الأجانب الذين أدوا خدمات جليلة في مجالات نشاط الاتحاد .

وليس لعضو الشرف حق حضور الجمعية العمومية أو الترشيح لمجلس الاتحاد .

مادة ٥ - ينشأ بالاتحاد جدول عام تقيد فيه أسماء الأعضاء العاملين ويلحق به جدولان أحدهما للأعضاء المنتسبين والآخر لأعضاء الشرف .

مادة ٦ - يشترط في طالب القيد في الجدول العام بالنسبة للأعضاء العاملين .

(أ) أن يكون متمتعاً بجنسية جمهورية مصر العربية .

(ب) أن يكون متمتعاً بالأهلية الكاملة .

(ج) ألا يكون قد سبق الحكم عليه بمقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره في الحالتين .

(د) أن يكون معهود السيرة . حسن السمعة .

(هـ) أن يكون له إنتاج ملحوظ في مجالات الآداب وفقاً لما تحدده اللائحة الداخلية .

(و) أن يقدم طلباً للانضمام مرفقاً به الرسوم المقررة .

(ز) أن يكون قد قبل كتابة نظام الاتحاد .

(ح) أن يزكى طالب القيد في الجدول العام ثلاثة على الأقل من أعضاء الاتحاد وأن يعلن اسمه في لوحة المرشحين للعضوية بمقر الاتحاد لمدة لا تتجاوز شهراً واحداً قبل عرض الترشيح على لجنة القيد .

مادة ٧ - تشكل لجنة لقيّد الأعضاء في جداول الاتحاد ، برئاسة نائب رئيس مجلس الاتحاد وعضوية اثنين من أعضاء مجلس الاتحاد يختارهما المجلس سنوياً ومن عضو من مجلس الذئلة بدرجة مستشار مساعد على الأقل .

ويقدم طلب القيد إلى اللجنة مشفوعاً بما يثبت توافر الشروط المبينة

في المادة السابقة وعلى اللجنة أن تبت في الطلب خلال شهر من تاريخ تقديمه والا اعتبر مقبولا ، ويجب أن يكون قرارها بالرفض مسيبا .

يخطر طالب القيد بقرار اللجنة خلال اسبوعين من تاريخ صدوره بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ، ويقوم مقام الاخطار تسلم الطالب صورة من القرار بايصال موقع منه .

مادة ٨ — يكون القيد في جدول الأعضاء العاملين بالنسبة لغير المؤسسين بقرار من مجلس الاتحاد بناء على ترشيح لجنة القيد التي عليها أن تتحقق من توافر الشروط المنصوص عليها في المادة (٦) .

مادة ٩ — يكون القيد بجدول الأعضاء المنتسبين بقرار من مجلس الاتحاد اذا كان طالب القيد من المهتمين بأنشطة الاتحاد في مجالات الآداب .

ويجوز كذلك أن يقيد عضوا منتسبا للكاتب الأجنبي الذي يقيم في جمهورية مصر العربية ويوافق مجلس الاتحاد على انتسابه متى التزم كتابة باحترام نظام الاتحاد ولائحته الداخلية وتمهد بخدمة أهدافه ودفع اشتراكه السنوي ١٠٠

مادة ١٠ — يجوز بقرار مسيب من مجلس الاتحاد أن يقيد في جدول أعضاء الشرف الكتاب العرب أو الأجانب الذين أدلوا خدمات جليلة في مجالات نشاط الاتحاد .

مادة ١١ — يجوز لمن صدر القرار برفض قيده أن يتظلم منه خلال شهر من تاريخ اخطاره به أو تسلمه صورة منه ، التي لجنة تشكل على الوجه الآتي :

١ — رئيس مجلس الاتحاد ، رئيسا .

٢ - عضو من أعضاء المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية من المعيّنين بأسمائهم يختاره المجلس .

٣ - أحد وكلاء وزارة الثقافة أو رؤساء الهيئات التابعة لها يختاره وزير الثقافة .

٤ - مستشار من مجلس الدولة يختاره رئيس المجلس .

٥ - ممثل لاتحاد الكتاب يختاره مجلس الاتحاد من بين أعضائه ويشترط ألا يكون عضواً في لجنة التقيد في الجدول .

ويكون اجتماع اللجنة صحيحاً بحضور أغلبية أعضائها .

مادة ١٢ - تدعى لجنة التظلمات في موعد لا يتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم التظلم وتعلن اللجنة للطلاب بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول بالموعد المحدد للنظر في التظلم قبل تاريخ عقد الجلسة المحدد لنظر تظلمه بسبعة أيام على الأقل ويجوز للطلاب أن يوكل عنه محامياً أو أحد أعضاء الاتحاد لحضور الجلسة .

وعلى اللجنة أن تتخذ قرارها في التظلم خلال ستين يوماً من تاريخ أول اجتماع لها ، ويصدر قرار اللجنة بأغلبية الأعضاء الحاضرين ويكون مسبباً .

مادة ١٣ - إذا رفض طلب التقيد فلا يجوز للطلاب تجديد طلبه ، إلا إذا زالت الأسباب التي حالت دون قبول قتيده ، وانقضت سنة على الأقل من التاريخ الذي أصبح فيه قرار الرفض نهائياً .

ويتيح في شأن تجديد طلب التقيد القواعد والإجراءات الخاصة بالتقيد والتظلم منه المنصوص عليها في المواد السابقة .

مادة ١٤ - تزول صفة العضوية في الحالات الآتية :

(١) انسحاب العضو .

(ب) الوفاة •

(ج) إذا فقد العضو شرطاً من شروط العضوية الواردة بالمادة (٦) من هذا القانون •

(د) إذا شطب اسم العضو من للاتحاد بقرار تأديبي طبقاً لنظام تأديب الأعضاء •

(هـ) إذا تأخر العضو عن أداء الاشتراك السنوي في موعد استحقاقه ولم يقيم بأدائه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطاره بذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول •

وتتول صفوة العضوية في الحالات المبينة في البنود (١) ، (ج) ، (هـ) بقرار من مجلس الاتحاد •

مادة ١٥ - يخطر العضو بقرار مجلس الاتحاد بزواله صفوة العضوية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور هذا القرار •

مادة ١٦ - تعاد العضوية الى الأعضاء الذين زالت صفوة العضوية عنهم بسبب عدم دفع الاشتراك السنوي اذا ما أدوا الاشتراك المستحق عليهم خلال السنة التالية •

مادة ١٧ - لمن صدر قرار من مجلس الاتحاد بزوال صفوة عضويته أن يتظلم من هذا القرار أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة ١١ من هذا القانون خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره بالقرار المذكور •

الفصل الثالث

إدارة الاتحاد

مادة ١٨ - يتولى إدارة الاتحاد :

أولاً : الجمعية العمومية •

ثانيا : مجلس الاتحاد .

١ - الجمعية العمومية

مادة ١٩ - تتكون الجمعية العمومية من الأعضاء المؤسسين ومن ينضم اليهم مستقبلا من الكتاب المقيدين بالجدول العام الذين أدوا الاشتراك السنوى المستحق عليهم قبل تاريخ اجتماعها العادى بشهر على الأقل ومضى على عضويتهم ستة أشهر على الأقل .

مادة ٢٠ - تعقد الجمعية العمومية في مقر الاتحاد ، ويجوز لمجلس الاتحاد دعوتها للاجتماع في مكان آخر يحدد في خطاب الدعوة وتلمسق صورة من اخطار الدعوة وجدول الأعمال وكشف بأسماء الأعضاء الذين لهم حق الحضور في مقر الاتحاد .

مادة ٢١ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٨) تعقد الجمعية العمومية للاتحاد اجتماعها العادى خلال شهر مارس من كل سنة .

ويجوز دعوتها الى اجتماع غير عادى كلما رأى الاتحاد ضرورة لذلك .

ويجب دعوتها اذا طلب ذلك كتابة ثلث الأعضاء الذين تتكون منهم الجمعية العمومية او مائة عضو من أعضائها أيهما أقل .

وتوجه الدعوة الى الأعضاء كتابة قبل موعد الاجتماع بسبعة أيام على الأقل على أن يرفق بالدعوة جدول الأعمال وأن يبين بها موعد الاجتماع ومكانه .

ولا يجوز للجمعية العمومية النظر في غير المسائل الواردة في الجدول الا بموافقة الأغلبية المطلقة لمجموع عدد أعضائها .

مادة ٢٢ - تختص الجمعية العمومية بما يأتى :

(١) النظر في تقرير مجلس الاتحاد عن أفعال السنة المنتهية واعتماده .

(ب) اعتماد الحساب الختامي للسنة المنتهية بعد الاطلاع على تقرير مراقب الحسابات •

(ج) اقرار مشروع الميزانية الخاصة بالسنة المالية المقبلة •

(د) اقرار طريقة استثمار أموال الاتحاد وإدارتها •

(هـ) انتخاب أعضاء مجلس الاتحاد وعزلهم •

(و) وضع اللائحة الداخلية للاتحاد أو تعديلها ، واقتراح تعديل قانون الاتحاد •

(ز) قبول الهبات والتبرعات المقدمة من الجهات الأجنبية •

(ح) الموافقة على القروض التي يرى مجلس الاتحاد عقدها •

(ط) تفويض مجلس الاتحاد في مباشرة بعض اختصاصاتها •

(ي) النظر في المسائل التي يرى مجلس الاتحاد عرضها على الجمعية العمومية وغير ذلك من الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون أو في اللائحة الداخلية للاتحاد •

مادة ٢٣ - لا يكون انعقاد الجمعية العمومية صحيحا الا اذا حضره نصف عدد الأعضاء الذين لهم حق الحضور على الأقل ، فاذا لم يتسوفر هذا العدد أجل الاجتماع الى جلسة أخرى تعقد خلال مدة أقلها ساعة وأقصاها خمسة عشر يوما من تاريخ الاجتماع الأول ويكون انعقادها في هذه الحالة صحيحا اذا حضره بأنفسهم عدد لا يقل عن عشرة في المائة من الأعضاء أو مائة عضو أيهما أقل بحيث لا يقل عدد الحاضرين عن خمسة عشر عضوا •

وتصدر قرارات الجمعية العمومية بالأغلبية المطلقة لأصوات الأعضاء الحاضرين وبأغلبية ثلثي الأعضاء فيما يختص بتقرير حل الاتحاد أو اقتراح ادخال تعديل على نظامه يتصل بأغراضه أو عزل أعضاء مجلس الاتحاد •

مادة ٢٤ - لكل عضو الحق في ادراج أى اقتراح في جدول أعمال الجمعية العادية بشرط تقديمه عن طريق مجلس الاتحاد قبل انعقاد الجمعية العمومية بثلاثة أسابيع على الأقل .

مادة ٢٥ - لا يجوز لعضو الجمعية العمومية الاشتراك في التصويت اذا كانت له مصلحة شخصية في الموضوع المطروح وذلك فيما عدا انتخابات أجهزة الاتحاد .

مادة ٢٦ - يرأس الجمعية العمومية رئيس مجلس الاتحاد ، فإذا غاب يرأسها نائب الرئيس وأن غابا يرأسها أكبر أعضاء مجلس الاتحاد سنا .

مادة ٢٧ - تعين الجمعية العمومية مراقبا للحسابات من المقيدين بجدول المحاسبين وتكون مهمته ما يأتي :

١ - الاطلاع على دفاتر الاتحاد وسجلاته ومستنداته في أى وقت .

ويكون له حق طلب البيانات والايضاحات التي يرى ضرورة الحصول عليها لأداء مهمته وله كذلك أن يحقق موجودات الاتحاد والتزاماته وعلى مجلس الاتحاد أن يملكه من ذلك .

٢ - وضع النظام المالي الذي يكفل حسن سير العمل بالاتفاق مع أمين الصندوق .

٣ - جرد الخزينة وحسابات العهد في نهاية السنة المالية وتقديم تقرير بنتيجة الجرد الى مجلس الاتحاد .

٤ - اعداد تقرير عن الحساب الختامي والميزانية العمومية الى مجلس الاتحاد .

وتقصد الجمعية العمومية الاتعاب السنوية لمراقبي الحسابات .

مادة ٢٨ - تدون قرارات الجمعية العمومية في دفتر محاضر يوقع عليها الرئيس والسكترير ويدون في محضر الجلسة أسماء أعضاء الاتحاد الذين لهم حق الحضور وأسماء الحاضرين بأنفسهم وتوقيعاتهم ..

كما يذكر اسم الرئيس والسكترير والقرارات الصادرة وعدد الأصوات التي حازتها .

مادة ٢٩ - تخطر سكرتارية الاتحاد وزارة الثقافة بصورة من الدعوة لاجتماع الجمعية العمومية قبل موعد الانعقاد بأسبوع على الأقل وبصورة من محضر اجتماع الجمعية العمومية والقرارات الصادرة منه خلال خمسة يوما من تاريخ الاجتماع .

مادة ٣٠ - لوزير الثقافة أن يطمئن في انتخاب رئيس الاتحاد وأعضاء مجلس الاتحاد وذلك بتقرير يودع قلم كتاب محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إبلاغه بنتيجة الانتخاب .

كما يجوز لمائة عضو على الأقل ممن حضروا الجمعية العمومية الطعن أمام المحكمة المذكورة في قراراتها أو صحة انعقادها أو في انتخاب رئيس الاتحاد أو أعضاء مجلس الاتحاد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انعقاد الجمعية العمومية وذلك بتقرير مسبب ومصدق على الامضاءات الموقع بها عليه من الجهة المختصة، والا كان الطعن غير مقبول شكلا .

وتفصل محكمة القضاء الإداري في الطعن على وجه الاستعجال في جلسة غير علنية وذلك بعد سماع أقوال نائب عن إدارة قضايا الحكومة وأقوال رئيس الاتحاد أو من يتوب عنه ووكيل عن الطاعنين ..
ويصدر الحكم في الطعن في جلسة علنية ..

مادة ٣١ - إذا حكم بقبول الطعن المشار اليه في المسألة السابقة

بطلت قرارات الجمعية العمومية وأعيدت دعوتها الى الاجتماع في مدى ثلاثين يوما من تاريخ قبول الطعن .

وتدعى كذلك في حالة الحكم ببطالان عملية الانتخاب بالنسبة الى رئيس الاتحاد أو خمسة فأكثر من أعضاء مجلس الاتحاد في مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ الحكم بالبطلان ، فإذا كان عدد دين إبطال استقصيه أقل من ذلك حل محله من يليه من المرشحين .

٢ - مجلس الاتحاد

مادة ٢٢ - يتكون مجلس الاتحاد من ثلاثين عضواً تنتخبهم الجمعية العمومية بالاقتراح السري بالأغلبية المطلقة ، وإذا زالت عضوية أحد أعضاء المجلس أو أكثر أو خلا مكانه حل محله وللجنة إقليمية من عضوية المرشح الحاصل على أكثر الأصوات في آخر انتخابات أجريت لعضوية مجلس الاتحاد ، وهكذا فإذا كان عدد الأماكن الشاغرة في مجلس الاتحاد خمسة فأكثر ولم يوجد من يشغلها دعيت الجمعية العمومية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ خلوها لانتخاب أعضاء للمراكز الشاغرة يكملون مدة الأعضاء الذين حلوا محلهم .

مادة ٢٣ - ينتخب مجلس الاتحاد في أول اجتماع له بعد انعقاد الجمعية العمومية من بين أعضائه رئيسا ونائبا للرئيس وسكرتيرا عاما وأميناً للصندوق وذلك لمدة سنتين ويجوز تجديد انتخابهم .

مادة ٢٤ - إذا خلا مكان نائب الرئيس أو السكرتير أو أمين الصندوق لأي سبب انتخب مجلس الاتحاد من يحصل دخله في أول اجتماع له .

مادة ٢٥ - مدة العضوية لأعضاء مجلس الاتحاد أربع سنوات ويقترح على اسقاط عضوية نصف الأعضاء في نهاية السنة الثانية ، ويجوز تجديد العضوية لأكثر من مرة .

مادة ٣٦ - لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الاتحاد والعمل باتحاد باجر .

مادة ٣٧ - يتولى مجلس الاتحاد إدارة شئون الاتحاد والبيت في كل ما من شأنه تحقيق أهدافه وخاصة المسائل الآتية :

- (أ) اعداد التقرير السنوى عن نشاط الاتحاد .
- (ب) اعداد مشروع الميزانية والحساب الختامى .
- (ج) تنفيذ قرارات الجمعية العمومية .
- (د) اعداد مشروع الملائحة الداخلية للاتحاد وما قد يرى ادخاله عليها من تعديلات .
- (هـ) ادارة اموال الاتحاد والاشراف على نظام حساباته .
- (و) تسوية المنازعات التى قد تنشأ بين أعضائه .
- (ز) تنظيم أوجه نشاط الاتحاد .
- (ح) منح المكافآت والجوائز للمسابقات المختلفة التى يعقدها الاتحاد للمشاركين في هذه المسابقات .
- (ط) تعيين العاملين بالاتحاد وتصديق نظام أجورهم وترقيتهم وعلاواتهم وتأديتهم وفصلهم وتقرير مكافآت لهم طبقا لقانون العمل .
- (ي) قبول التبرعات والوصايا والاعانات غير المشروطة .
- (ك) تشكيل لجان من بين اعضاءه وتقويضها في مباشرة بعض اختصاصاته .
- (ل) تحديد السلفة المستديمة للتصرف بها على المشروعات اليومية والعادية .
- (م) دعوة الجمعية العمومية للانعقاد لاجتماع عادى أو غير عادى .
- (ن) مناقشة تقرير مراقب الحسابات واعداد الرد على ما ورد به من ملاحظات وعرضها على الجمعية العمومية .
- (س) تنظيم الرعاية الاجتماعية والصحية للأعضاء وأسرتهم .

(ع) النظر في الشكاوى المقدمة ضد التصرفات المبينة لأعضاء الاتحاد .

(ف) الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون أو في اللائحة الداخلية للاتحاد .

مادة ٢٨ — يختص رئيس مجلس الاتحاد بما يأتي :

١ — توجيه الدعوة للجمعية العمومية لدور الانعقاد العادي وغير العادي ورئاسة الجمعية العمومية وإعداد جدول أعمالها .

٢ — تمثيل الاتحاد لدى الغير وأمام القضاء .

٣ — القيام بجميع الأعمال القانونية التي يتطلبها وضع قرارات مجلس الاتحاد موضع التنفيذ .

٤ — مباشرة الأعمال التي يفوضه فيها مجلس الاتحاد .

مادة ٣٩ — يختص نائب رئيس الاتحاد بما يأتي :

(أ) ينوب عن رئيس مجلس الاتحاد عند غيابه .

(ب) المتوقيع على الشيكات وأذون الصرف توقيعاً (أول) .

(ج) اقتراح تعيين الموظفين ومنحهم المنايا والترقيات وتأييدهم طبقاً لما تقرره اللائحة الداخلية .

(د) مباشرة الأعمال التي يفوضه فيها مجلس الاتحاد أو رئيسه .

دعوة ٤٠ — يختص السكرتير العام بما يأتي :

(أ) مباشرة الأعمال اليومية المتعلقة بإدارة الاتحاد .

(ب) الاشراف على الجهاز الإداري .

(ح) إعداد جدول أعمال مجلس الاتحاد والجمعية العمومية والمشروعات والتقارير التي تعرض عليها بمحاضر اجتماعاتها .

- (د) العمل على تنفيذ قرارات مجلس الاتحاد ، وه تابعة لتنفيذ قرارات الجمعية العمومية .
- (هـ) مباشرة الأعمال التى يفوضه فيها مجلس الاتحاد أو الرئيس أو نائبه .

مادة ٤١ - يختص أمين الصندوق بما يأتى :

- (أ) تسلم أموال الاتحاد وإيراداته والمحافظة عليها وإيداعها بالبنك .

(ب) التوقيع على الشيكات وأذن الصرف توقيما (ثانيا) .

- (ج) مباشرة الأعمال المالية والحسابية طبقا للأوضاع التى تقرها اللائحة الداخلية للاتحاد .

(د) تنفيذ قرارات مجلس الاتحاد فيما يتصل بالمعاملات المالية بشرط أن تكون مطابقة لبنود الميزانية .

- (هـ) عرض الحساب الختاتى والميزانية العمومية وتقرير مراقب الحسابات على مجلس الاتحاد .

(و) مباشرة الأعمال التى يفوضه فيها مجلس الاتحاد أو رئيسه .

مادة ٤٢ - ينعقد مجلس الاتحاد مرة على الأقل كل شهر يدعو منه رئيسه ، ويجوز للرئيس أن يدعو الى انعقاد غير عادى وعليه أن يدعو اذا طلب ذلك كتابة عشرة من أعضائه على الأقل .

ولا يكون اجتماع المجلس صحيحا إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائه .

وتصدر قراراته بأغلبية الأعضاء الحاضرين وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

وإذا تخلف العضو عن حضور أكثر من نصف عدد جلسات المجلس خلال العام بغير عذر يقره المجلس اعتبر مستقلا عن المجلس .

الفصل الرابع

النظام المالى للاتحاد

مادة ٤٣ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٨) تتكون موارد الاتحاد من :

(أ) رسم القيد فى جدول الاتحاد •

(ب) الاشتراكات السنوية للأعضاء •

(ج) التبرعات والهبات والوصايا •

(د) الاعانات الحكومية واعانات المؤسسات والهيئات العامة •

(هـ) عائد استثمار أموال الاتحاد •

(و) نسبة مقدارها ٥٪ (خمسة فى المائة) من الثمن المحدد على غلاف كتب الإنتاج الفكرى التى سقط عنها حق المؤلف •

(ز) نسبة مقدارها ٢٪ مما يتقاضاه المؤلفون عن أعمالهم الأدبية ومصنفاتهم الفنية المكتوبة التى ينشرها أو يقدمها لهم القطاع الصناعى أو الخاص سواء كان بطريق الطباعة أو العرض أو السينما أو المسرح أو الإذاعة أو التلفزيون •

(ح) رسم التهمة الخاصة باتحاد الكتاب على الطلبات المقدمة اليه ، وعلى العقود التى يبرمها المؤلفون بشأن مصنفاتهم طبقاً للفئات المبينة فى المادة السابعة من هذا القانون •

(ط) الموارد الأخرى التى يوافق عليها مجلس الاتحاد وتكون جائزة قانونياً •

مادة ٤٤ - مكرر - (مضافة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٨) ، يتم

(م ٣٤ - موزعة مصر ج ١٣)

تحصيل الجائز المنصوص عليها في اللقنرات (و ، ز ، ح) من المائدة السابقة يطريق الخصم عند المنبع لحساب اتحاد الكتاب .

مادة ٤٣ مكرر (١) - (مضافة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٨) لا يجوز طبع أو نشر أو توزيع أى كتاب من كتب الإنتاج الفكرى التى سقط عنها حق المؤلف الا بعد اخطار اتحاد الكتاب مع بيان كمية النسخ التى ستطبع أو تعرض للتوزيع وتاريخ الطبع والتمن المحدد على الغلاف وأسم الناشر والموزع .

وبعد طبع الكتاب وقبل توزيعه يجب ايداع النسخة التى تستحق على الألف نسخة الأولى أو النسخ المطبوعة اذا كانت أقل من ذلك .

أما الكتب التى طبع وتبدأ توزيعها فعلا قبل صدور هذا القانون فتستحق النسبة المشار إليها عن النسخ التى تباع منها ابتداء من تاريخ صدور هذا القانون وعلى ناشرها ودوزعها تقديم الاخطار المذكور وشهادة رسمية من دار الكتب بتاريخ الايداع خلال شهرين من تاريخ صدور هذا القانون .

ولاتحاد الكتاب أن يطلب الى رئيس المحكمة الابتدائية المختصة الأمر باتخاذ الاجراءات المبينة فى المواد ٤٣ ودا بعدها من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ باصدار قانون حماية حق المؤلف المعدل بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٨ اذا لم يتم الاخطار المذكور وايداع النسبة المشار إليها قبل صدور الكتاب أو توزيعه وتداوله .

وسرى هذا الحكم على الكتب التى تطبع خارج جمهورية مصر العربية ويطلب توزيعها داخلها .

مادة ٤٣ مكرر (٢) - (مضافة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٨) تقدم الجهات المسئولة عن طبع أو توزيع أو نشر الكتب المبينة فى المادة

كشفا سنويا لاتحاد الكتاب ببيان عدد النسخ التي وزعت من كل كتاب وايداع النسبة المستحقة للاتحاد من واقع هذا انكشاف .

ويسرى هذا الحكم على جميع النخب التي تستحق عنها هذه النسبة سواء طبعت قبل أو بعد صدور هذا القانون على أن يبدأ تقديم انكشوف المشار اليها في موعد غايته آخر مارس من العام التالي مباشرة لصدور هذا القانون وفي نفس الموعد من كل عام .

ولاتحاد الكتاب أن يتخذ الاجراءات المبينة في المادة السابقة اذا ثبت أن البيان المقدم غير صحيح .

مادة ٤٣ مكرر (٢) - (مضافة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٨)
تلتزم الهيئة العامة للكتاب بتقديم بيان للاتحاد كل ثلاثة أشهر عن المؤلفات التي تصدر في مجالات الآداب ويتم ايداعها طبقا للقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ باصدار قانون حماية حق المؤلف المعدل بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٨ على أن يتضمن البيان اسم الكتاب والمؤلف والناشر .

مادة ٤٣ مكرر (٤) - تلتزم الجهات العامة والخاصة التي يتعامل معها المؤلفون بخضم النسبة المشار اليها في الفقرة (ز) من المادة الأولى من المبالغ المتفق عليها مع المؤلف وتقوم هذه الجهات بتوريد كل مبلغ يخضم أولا بأول لاتحاد الكتاب وتكون مسؤولة بالتضامن مع المؤلف عن عدم تحصيل هذه النسبة .

مادة ٤٣ مكرر (٥) - مضافة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٨ - تحدد رسوم التمتعة على لطلبات والعقود المشار اليها في البند (ح) من المادة الأولى على النحو التالي :

- (أ) عشرة قروش على الطلب أيا كان موضوعه .
- (ب) خمسون قرشا على كل عقد لا تزيد قيمته على مائة جنيه .
- (ج) مائة قرش على كل عقد تزيد قيمته على مائة جنيه .

ويصدر اتحاد الكتاب طوابع التمتع بالفئات الميينة ويتم تداولها وتحصيل قيمتها لحسابه .

وفي حالة المخالفة تطبق العقوبات المنصوص عليها بالمواد ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم تمغة .

مادة ٤٤ - لا يجوز للاتحاد أن يقبل أية أدوال من شخص أجنبي أو جهة أجنبية كما لا يجوز له أن يرسل أية أموال الى أشخاص أو منظمات في الخارج الا باذن من وزير الثقافة وذلك فيما عدا المبالغ الخاصة بثن الكتب والنشرات والسجلات المتعلقة بنشاط الاتحاد .

مادة ٤٥ - تبدأ السنة المالية للاتحاد من أول يناير وتنتهى في آخر ديسمبر من كل عام .

مادة ٤٦ - تودع أموال الاتحاد أولا بأول في مصرف بجمهورية مصر العربية يعينه مجلس الاتحاد .

مادة ٤٧ - تمسك سكرتارية الاتحاد دفاتر حسابية منتظمة تبين فيها بالتفصيل الإيرادات والمصروفات والمركز المالي للاتحاد .

مادة ٤٨ - يكون الصرف من أموال الاتحاد بشيكات تسحب على المصرف المودعة به هذه الأموال بأذن صرف وذلك طبقا للقواعد التي يضعها مجلس الاتحاد ويوقع نائب الرئيس أو السكرتير العام في حسلة تفويضه وأمين الصندوق للشيكات وأذن الصرف ويحدد مجلس الاتحاد وجوه الصرف من السلفة المستديمة ومقدار ما يصرف ومن له اختصاص الأمر بالصرف .

مادة ٤٩ - تعتبر أموال الاتحاد أموالا عامة ، وتخصص للصرف منها على أغراضه ولا يجوز انفاقها في غير ذلك ، والاتحاد أن يستثمر فائض إيراداته لضمان مورد ثابت في أعمال محقة الكسب على النحو الذي تحدده الجمعية العمومية .

مادة ٥٠ - ينشأ في الاتحاد صندوق للمعاشات والاعانات يديره مجلس إدارة برئاسة نائب رئيس مجلس الاتحاد وعضوية أمين الصندوق وثلاثة ينتخبهم مجلس الاتحاد سنوياً من بين أعضائه ، وتبين اللائحة الداخلية القواعد الخاصة بإدارته ويمنح المعاشات والاعانات والقروض منه .

وتودع أمواله في حساب خاص بأحد المصارف يختاره مجلس إدارة الصندوق ويصرف منه بقرار من هذا المجلس بتوقيع رئيسه وأمين الصندوق .

مادة ٥١ - تتكون موارد الصندوق من :

(أ) ٥٠٪ من رسوم القيد في جدول الاتحاد .

(ب) ٥٠٪ من الاشتراكات السنوية للأعضاء .

(ج) الاعانات والهبات والتوصايا المقدمة للصندوق بالاضافة الى ٥٠٪ مما يكون مقدما منها باسم الاتحاد .

(د) عائد استثمار أموال الصندوق .

(هـ) نسبة من حصيله الموارد الأخرى التي يعينها مجلس الاتحاد ويحدد مقدارها .

مادة ٥٢ - يقدم مجلس إدارة الصندوق الى مجلس الاتحاد في موعد لا يجاوز منتصف شهر يناير من كل سنة مشروع ميزانية الصندوق عن السنة المالية المقبلة والحساب الختامي للسنة المنتهية وذلك لفحصها واتصديق عليها ثم عرضها على الجمعية العمومية في أول اجتماع لها .

مادة ٥٣ - اذا طرأ لأي سبب من الأسباب ما يمس كيان الاتحاد المالي فاعضاء الاتحاد مجتمعين في هيئة جمعية عمومية أن يقرروا حل الصندوق المنشأ بمقتضى هذا القانون وأن يقرروا في هذه الحالة طريقة استعمال أو توزيع ما به من رصيد على الأعضاء .

الفصل الخامس

واجبات الأعضاء وتاديبهم

مادة ٥٤ - يؤدي العضو الذي يقيّد في جدول الأعضاء العاملين ، اليمين الآتية أمام مجلس الاتحاد : « أقسم بالله العظيم أن أصون مصلحة الوطن وأن أؤدى رسالتي بالشرف والأمانة والفزاهة وأن احافظ على كرامة المهنة وأن احترم تقاليدها وأن أبذل غاية الجهد لتحقيق أهداف الاتحاد » .

مادة ٥٥ - على العضو أن يتوخى في سلوكه المهني مبادئ الشرف والأمانة والفزاهة وأن يقصم بجميع الواجبات التي يفرضها عليه هذا القانون والملائحة الداخلية للاتحاد وآداب المهنة وتقاليدها . ولا يجوز للعضو المجادلة في الأمور السياسية أو الدينية بما يتعارض مع النظام العام أو الآداب ، كما لا يجوز له تناول المشروبات الكحولية أو مزاولة القمار بمقر الاتحاد أو فروعه .

مادة ٥٦ - لا يجوز للعضو اتخاذ اجراءات قضائية ضد عضو آخر بسبب عمل من أعمال المهنة الا بعد مضي شهر على الأول من تاريخ ابلاغ شكواه الى مجلس الاتحاد أو الى رئيس مجلس الاتحاد في حالة الاستعجال ، ومع ذلك يجوز له اتخاذ الاجراءات الوقفية اللازمة للمحافظة على حقوقه .

مادة ٥٧ - يؤدي العضو العامل رسم قيد مقداره خمسة جنيهات تدفع خلال شهر من تاريخ قبول قيده . والاستطرحه في القيد « ،

ويؤدي الأعضاء اشتراكا سنويا في أول يناير من كل عام ، بواقع ثلاثة جنيهات للاعضاء العاملين وجنيه واحد للاعضاء المتقاعدين ، وذلك مع مراعاة أحكام المواد ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ من هذا القانون .

ولا يجوز للعضو المنسحب أو للعضو المفسول أو للعضو الذى سقطت عنه عضويته استرداد ما قد يكون قد أداه للاتحاد من أموال بسبب عضويته .

مادة ٥٨ — مع عدم الإخلال بالحق فى إقامة الدعوى الجنائية أو المدنية أو التأديبية يؤخذ تأديبياً طبقاً لأحكام هذا القانون كل عضو يخالف الواجبات المنصوص عليها فى هذا القانون أو فى اللائحة الداخلية للاتحاد أو يخرج على مقتضى الواجب فى مزاوله المهنة أو يظهر بما دن شأنه الأضرار بكرامتها أو يأتى عملاً يتنافى مع آدابها ، أو يلحق ضرراً مادياً أو أدبياً بالاتحاد .

مادة ٥٩ — لمجلس الاتحاد ، بأغلبية ثلثى أعضائه ، لمت نظر العضو الى ما فيه خروج على السوك الواجب أو مخالفة لوائح الاتحاد ونظمه .

مادة ٦٠ — العقوبات التأديبية التى يجوز توقيعها على العضو هى :

١ — الإنذار .

٢ — اللوم .

٣ — إلزام العضو بأداء مبلغ لا يجاوز عشرين جنيهًا ، يدفع لصندوق المعاشيات والإعلانات .

٤ — شطب اسم العضو من الاتحاد .

مادة ٦١ — يقوم بالتحقيق مع العضو لجنة برئاسة نائب رئيس مجلس الاتحاد ، وعضوية المستشار القانونى لوزارة الثقافة وسكرتير عام الاتحاد .

ويحال العضو الى هيئة التأديب بقرار من مجلس الاتحاد ، كما يجوز لكل من النيابة العامة أو وزير الثقافة أن يطلب من مجلس الاتحاد إحالة العضو الى هيئة التأديب .

ويتولى رئيس لجنة التحقيق تمثيل الاتهام أمام هيئة التاديب الابتدائية والاستئنافية .

مادة ٦٢ - تشكل في الاتحاد هيئة تاديب ابتدائية برئاسة رئيس مجلس الاتحاد وعضوية ممثل لوزارة الثقافة ومستشار مساعد من إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة ، وعضوين يختارهما مجلس الاتحاد من بين أعضائه .

مادة ٦٣ - تشكل في الاتحاد هيئة تاديبية استئنافية ، برئاسة أحد وكلاء وزارة الثقافة أو رؤساء الهيئات العامة التابعة لها يختارهم وزير الثقافة وعضوية رئيس إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة ، وثلاثة أعضاء يختارهم مجلس الاتحاد من غير أعضائه المشتركين في هيئة التاديب الابتدائية .

مادة ٦٤ - يجوز استئناف قرار هيئة التاديب الابتدائية أمام هيئة التاديب الاستئنافية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إبلاغ العضوية بكتاب سجل بعلم الوصول .

مادة ٦٥ - يكلف العضو بالحضور أمام هيئة التاديب بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول يتضمن موعد الجلسة ومكانها وملخص التهم المنسوبة اليه ، وذلك قبل تاريخ الجلسة بثمانية أيام على الأقل .

مادة ٦٦ - للعضو أن يستعين بمحام للدفاع عنه ، ولأى من هيئة التاديب تكليفه بالحضور شخصيا .

مادة ٦٧ - لا يكون انعقاد هيئة التاديب صحيحا الا بحضور جميع أعضائها بما فيهم الرئيس وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للأعضاء ويجب أن تكون مسببة .

الفصل السادس

حل الاتحاد

مادة ٦٨ - إذا اتضح لمجلس الاتحاد أن الاتحاد أصبح عاجزاً عن تحقيق أغراضه فله أن يطلب عقد الجمعية العمومية للنظر في الأمر فإذا رأى حل الاتحاد يجب أن يصدر بذلك قرار من ثلثي أعضاء الجمعية العمومية على الأقل .

مادة ٦٩ - تعين الجمعية العمومية بعد صدور قرار الحل مصفياً يتولى حصر حقوق الاتحاد والوفاء بالتزاماته .

مادة ٧٠ - تؤول أموال الاتحاد إلى الجهة التي تحددها الجمعية العمومية بموافقة وزارة الثقافة على أن تكون هذه الجهة من الجهات المهتمة بالكتابة والإبداع الفكري .

الفصل السابع

أحكام وقتية

مادة ٧١ - يصدر وزير الثقافة خلال أسبوعين من تاريخ العمل بهذا القانون قراراً بتشكيل لجنة مؤقتة للتقيد من :

١ - أحد أعضاء المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب المعينين بأشخاصهم رئيساً .

٢ - أحد وكلاء وزارة الثقافة أو رؤساء الهيئات العامة التابعة لها .

٣ - عضو من إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة بدرجة مستشار مساعد على الأقل .

٤ - أربعة من الكتاب في مجالات الآداب .

وتعلن اللجنة قبل انعقادها بأسبوع على الأقل عن مكان اجتماعها وزمانه في ثلاث صحف يومية تصدر في القاهرة .

وتبت اللجنة في طلبات القيد بعد التحقق من استيفاء الشروط المنصوص عليها في المادة ٦ من هذا القانون ، وذلك خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب .

مادة ٧٢ - تدعو اللجنة المؤقتة عقب انقضاء ثلاثة اشهر من تاريخ تول اجتماع لها الجمعية العمومية للاتحاد الى الانعقاد لانتخاب مجلس الاتحاد ، وعلى هذا المجلس أن ينتخب في أول اجتماع له من بين اعضاءه رئيسا ونائبا للرئيس وسكرتيرا عاما وأمينا للصندوق ، وتنتهى بذلك مهمة اللجنة المؤقتة وتسلم أوراقها الى رئيس مجلس الاتحاد .

وعلى مجلس الاتحاد المنتخب لأول مرة أن يعيد النظر من تلقاء نفسه في طلبات القيد التي رفضتها اللجنة المؤقتة ويخطر أصحاب هذه الطلبات بنتيجة اعادة النظر في طلباتهم بكتاب موصى عليه مصحوب بمعلم النوصول ، ويقوم مقام الاخطار تسلم الطلب صورة من القرار بإيصال مرفق منه .

في حالة رفض مجلس الاتحاد طلب القيد ، يجوز لمن صدر القرار برفض قيده أن يتظلم من هذا القرار خلال شهر من تاريخ اخطاره به أو تسلمه صورة منه الى اللجنة المنصوص عليها في المادة (١١) من هذا القانون .

مادة ٧٣ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٨) يصدر مجلس إدارة اتحاد الكتاب القرارات واللوائح اللازمة لتنفيذ هذا القانون على ألا تكون نافذة الا بعد موافقة وزير الثقافة .

مادة ٧٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر بمراسلة الجمهورية في ٧ رجب سنة ١٣٩٥ (١٦ يولية سنة ١٩٧٥) .

القسم السابع

في تشريعات ثقافية متفرقة

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٤١٨ لسنة ١٩٦٠

في شأن المراكز والمعاهد الثقافية الأجنبية (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم المدارس الخاصة
في الجمهورية العربية المتحدة المعدل بالقانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٩ •
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - يقصد بالمركز الثقافي الأجنبي المكان الذي تمارس فيه
دولة أجنبية أنوعاً معينة من النشاط الثقافي في أراضي الجمهورية العربية
المتحدة بقصد التعرف بثقافة الدولة الأجنبية وزيادة التعاون الثقافي بين
البلدين •

ويقصد بالمعهد الثقافي المكان الذي يقوم فيه العلماء واللفغويون
والأثريون الأجانب بدراسات وأبحاث فوق أراضي الجمهورية العربية
المتحدة بقصد كشف العلاقات الحضارية بين البلدين أو المشاركة في البحوث
والاكتشافات الخاصة بحضارة أحد البلدين أو لجرد البحث العلمي •

(١) الجريدة الرسمية في أول أغسطس سنة ١٩٦٠ - العدد ١٧١ •

مادة ٢ - تنشأ المراكز الثقافية استناداً الى الاتفاقات الثقافية الموقعة بين احدى الدول الأجنبية والجمهورية العربية المتحدة أو الى مبدأ المعاملة بالمثل المؤيد بالذكريات المتبادلة ، وتنشأ المراكز الثقافية باحدى الوسيلتين المذكورتين أو بناء على رغبة من حكومة الجمهورية العربية المتحدة أو بموافقتها بناء على طلب احدى الهيئات الأجنبية العلمية أو اللغوية أو الأثرية .

مادة ٣ - تلتزم المراكز والمعاهد الثقافية بحدود النشاط الثقافي المبين في وثيقة تأسيسها ولا يجوز لها أن تمارس نشاطاً يسيء الى الجمهورية أو يتعارض مع قوانينها .

مادة ٤ - لا تعتبر المراكز والمعاهد الثقافية جزءاً من السفارات أو المفوضيات الأجنبية وتسرى عليها أحكام الاتفاقات الخاصة بها وقوانين البلاد فيما لم يرد به نص خاص في هذه الاتفاقات ، ولا يتمتع موظفوها بالحصانة الدبلوماسية ويعتبرون في حكم الأجانب المقيمين بالجمهورية .

مادة ٥ - على الجهة الراغبة في انشاء المركز أو المعهد أن تقدم بمذكرة الى وزارة الخارجية تذكر فيها السند القانوني لانشاء المركز أو المعهد والمكان الذي يراد انشاؤه عليه والأشخاص الذين سيمارسون أنواع النشاط الثقافي المختلفة فيه وأنواع هذا النشاط ، وتبحث وزارة الخارجية الموضوع مع الجهات المعنية .

مادة ٦ - تبذل الجهات الأجنبية بموجب اخطار وزارة الخارجية بكل تعديل يطرأ على المركز أو المعهد دن حيث الأمكنة والأشخاص وأنواع النشاط وغير ذلك ، وتحيط وزارة الخارجية بالجهات المعنية علماً بهذه الاخطارات .

مادة ٧ — على المراكز والمعاهد الثقافية الأجنبية التي ترؤس نشاطا مسينا في الجمهورية عند صدور هذا القرار أن تتقدم الى وزارة الخارجية بطلب الموافقة على قيامها طبقا لأحكام هذا القرار ، وذلك في مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ العمل به والا اعتبر قيامها غير قانوني *

مادة ٨ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعدل به من تاريخ نشره “

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ المحرم سنة ١٣٨٠ (١٩ يولية سنة ١٩٦٠) *

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالتقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٦٤

بإنشاء صندوق التأمينات والاعانات للفنانين والأدباء (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن
المتظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ،

وعلى مسأ ارتأه مجلس الدولة ،

وعلى موافقة مجلس الرئاسة ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - ينشأ صندوق يسمى « صندوق التأمينات والاعانات
للفنانين والأدباء » يكون له الشخصية الاعتبارية ويلحق بوزارة الثقافة
والارشاد القومي ، ويكون مركزه مدينة القاهرة .

مادة ٢ - تسرى أحكام هذا القانون على أرباب المهن غير التجارية
المشتغلين بالفن من مطربين وعازفين وملحنين وممثلين والمشتغلين بالإخراج
والتصوير السينمائي والتليفزيوني وتأليف المصنفات الفنية وغيرهم من
تحدد الملائحة .

مادة ٣ - أغراض الصندوق هي :

١ - التأمين الصحي .

١

٢ - التأمين ضد البطالة •

٣ - التأمين في حالة الوفاة والمعزى للكلية والجزئي •

٤ - ترتيب معاشات تقاعد •

وغير ذلك مما تحدده اللائحة •

دالة ٤ - تتكون موارد هذا الصندوق من :

١ - الاعانات التي تخصصها الدولة •

٢ - التبرعات والهبات التي يقبلها الصندوق •

٣ - ناتج استثمار أموال الصندوق •

٤ - الموارد الأخرى التي تحددها اللائحة •

مادة ٥ - تسرى أحكام الأحوال العامة على أموال لصندوق . يمكن له الحق في مباشرة إجراءات التنفيذ المباشر والحجز الإداري •

دالة ٦ - تصدر لائحة الصندوق بقرار من وزير الثقافة والإرشاد القومي وتتضمن بوجه خاص كيفية تشكيل مجلس إدارته واختصاصاته ، والقواعد التي تتبع في شأن تقرير وصرف المعاشات والتأمينات والاعانات تطبيقاً لأحكام هذا القانون وذلك دون التقيد بالقواعد الحكومية (١) •

مادة ٧ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره •

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذى القعدة سنة ١٣٨٣ (٢١ مارس سنة ١٩٦٤) •

(١) هنذرت اللائحة بقرار وزير الثقافة والإرشاد القومي رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٤ (الوقائع المصرية في ١٩٦٤/٧/٢ - العدد ٥٢) •

قرار نائب رئيس مجلس الوزراء للثقافة والاعلام

رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٤.

باقامة نصب تذكارى بمدينة القاهرة لقبر الجندى المجهول

فى معارك العاشر من رمضان سنة ١٢٩٣ هجرية

(السادس من أكتوبر سنة ١٩٧٣) (١)

نائب رئيس مجلس الوزراء للثقافة والاعلام

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٣ بتشكيل الوزارة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٧١ لسنة ١٩٧٣ بتفويض رئيس مجلس الوزراء فى مباشرة بعض الاختصاصات •

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٧٢ لسنة ١٩٧٣ بتفويض السيد نائب رئيس مجلس الوزراء للثقافة والاعلام فى مباشرة اختصاصات رئيس الوزراء المنصوص عليها فى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٧١ لسنة ١٩٧٣ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٧٤ لسنة ١٩٧٣ بتعين وزير التعمير ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥ لسنة ١٩٧٤ بتتظيم وزارة التعمير وتحديد اختصاصاتها ،

قرر :

مادة ١ - يقام نصب تذكارى لقبر الجندى المجهول بمدينة القاهرة

(١) الجريدة الرسمية فى ٢٨ مارس سنة ١٩٧٤ - العدد ١٣ •

ثقافة (فنون وآداب) ٤٩٧

تخليداً لبطولاته في معارك المعاصر من رمضان سنة ١٣٩٣ هجرية (السادس
من أكتوبر سنة ١٩٧٣) .

مادة ٢ - يصدر وزير التعمير القرارات اللازمة لوضع هذا المشروع
موضع التنفيذ ، وتتولى وزارة التعمير الاشراف على تنفيذه بالاتفاق مع
الوزارات والجهات المعنية .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ،

صدر بمراسمة مجلس الوزراء في ٢٦ صفر سنة ١٣٩٤ (٢٠ مارس
سنة ١٩٧٤) .

قرار وزير الثقافة

رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٧٥ (١)

وزير الثقافة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات التقد والمقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ بشأن التصدير والقوانين المعدلة له ،

وعلى قرار وزير الثقافة رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٨ بتنظيم تصدير الكتب والصحف والمجلات والمطبوعات ،

وعلى قرار وزير التجارة رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٧٤ في شأن تشكيل واختصاصات لجان الهت ،

وعلى موافقة وزارتي المالية والثقافة ، وقرار اللجنة الوزارية للإنتاج والتسئون الاقتصادية بجلسة ١٩٧٥/١/٦ ،

قيد :

مادة ١ - يلغى سجل قيد مصدرى الكتب والمطبوعات المنشأ في وزارة الثقافة ويكفى بقيد القائمين بتصدير الكتب والصحف والمجلات وسائر المطبوعات المصرية وكذا الأجنبية المعد تصديرها بسجل المصدرين بوزارة التجارة .

مادة ٢ - يطلق تصدير الكتب المطبوعة في مصر الى الخارج وتعفى من استمارة التصدير (ت . ص) ، على أن يقوم المصدر بتقديم لقرار

للجهازك وفقا للنموذج المرفق يتضمن تعهده باسترداد قيمة الشحنة المصدرة فور تحصيلها وخلال مدة أقصاها خمس سنوات من تاريخ الشحن وذلك عن طريق أحد البنوك المحلية المعتمدة بطريق دفع مقبول وفقا للتعليمات النقدية السارية .

مادة ٣ - يقدم الاقرار المشار اليه في المادة ٢ من أصل ومصورتين ومرفقا به فواتير تفصيلية بالشحنة المطلوب تصديرها لاعتماد الاقرار والفواتير والموافقة على الكمية والسعر من الهيئة العامة للكتاب ويتم التصرف في هذا الاقرار على الوجه التالي :

- (أ) تحتفظ الهيئة العامة للكتاب بصورة من الاقرار .
- (ب) يقدم المصدر أصل وصورة الاقرار المعتمد الى جهازك الشحن .
- (ج) يقوم جهازك الشحن بإرسال أصل الاقرار الى البنك الذي يتعامل معه المصدر والموضح بالقرار لتغطية استرداد القيمة .
- (د) يحتفظ جهازك الشحن بصورة الاقرار بعد التصدير .

مادة ٤ - تعفى الصحف والمجلات والدوريات المطبوعة في مصر والتي تقوم بتصديرها الهيئات والمؤسسات العامة المشتغلة بالنشر والوحدات التابعة لها والمؤسسات الصحفية التابعة للاتحاد الاشتراكي العربي والشركات التابعة لها من استمارة التصدير (ت ٠ ص) على أن يتم استرداد قيمتها فور تحصيلها وخلال فترة أقصاها ثلاثة شهور من تاريخ الشحن وذلك عن طريق أحد البنوك المحلية وبطريق دفع مقبول وفقا للتعليمات النقدية السارية .

كما تعفى الجهات غير المنصوص عليها في هذه المادة من استمارة التصدير (ت ٠ ص) للكميات المصدرة والتي لا تزيد قيمتها عن خمسة جنيهات .

مادة ٥ - استثناء من أحكام هذا القرار يجوز تصدير الكتب والمصحف والمجلات والدوريات المطبوعة في مصر وتعفى من استرداد قيمتها في الحالات الآتية :

(أ) الكتب والمصحف والمجلات والدوريات المطبوعة في مصر المصدرة عن طريق الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات العامة للأغراض غير التجارية .

(ب) النسخة الواحدة من الكتب والدوريات المطبوعة في مصر المصدرة للاستعمال الشخصي أو الهدايا إذا لم تتجاوز قيمتها خمسين جنيهاً مصرياً وبسعر الغلاف في السنة الميلادية الواحدة بشرط ألا يكون لها صفة الاتجار .

(ج) العينات التجارية من الكتب والدوريات المطبوعة في مصر بحد أقصى قدره ١٠٠ جنيه (مائة جنيه مصري) بسعر الغلاف في السنة الميلادية الواحدة ، ولوزير الثقافة سلطة الاعفاء من استرداد القيمة من الخارج في حالة تجاوز صادرات الكتب والدوريات المطبوعة في مصر للأغراض غير التجارية للحدود سالفة الذكر .

مادة ٦ - تسند عملية الاستشارات الفنية الخاصة بتنفيذ هذه الأحكام إلى الجهة التي تصدها وزارة الثقافة .

مادة ٧ - تخضع عمليات تصدير الكتب والمصحف والمجلات والنوريات المصرية والأجنبية للأحكام المنصوص عليها في قوانين النقد والتصدير والقرارات التنفيذية لها فيما لم يرد فيه حكم في هذا القرار .

مادة ٨ - يلغى قرار وزير الثقافة رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٨ .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ

نشره .

تحريراً في ٤ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٥ (١٤ يونية سنة ١٩٧٥) .

إقرار

بتعهد استرداد قيمة كتب مطبوعة

في مصر مصدرة الى الخارج

القيمة الكلية للرسالة _____

(قوب / سى انداف / سيف) الجهة النهائية لوصول الرسالة

اسم البنك الذى يتعامل معه المصدر _____ فرع _____

نتعهد بمقتضى هذا باسترداد قيمة الرسالة المشار اليها بعالية فور
تحصيل قيمتها (١) وذلك عن طريق البنك المشار اليه بعالية وبطريق دفع
مقبول وفقا للتعليمات النقدية .

اسم المصدر _____ توقيع _____ خاتم الشركة

صفحة موقع الاقرار _____

رقم القيد فى سجل المصدرين _____

عنوان الجهة المصدرة _____

التاريخ _____

(١) يجب ألا تتجاوز هذه المدة خمس سنوات من تاريخ الشحن .

توافق وزارة الثقافة على تصدير هذه الرسالة حسب للفاثورة المرفقة
والمعتمدة من الهيئة العامة للكتاب بوزارة الثقافة ، ويعتمد الاقرار .

توضيحات جمرک الشحن بعد التصدير :

الكمية المصدرة _____ قيمتها _____ تاريخ التصدير _____

توقيع مدير جمرک _____

خاتم الجمرک

قرار رئيس جمهورية مصر العربية
رقم ٩١ لسنة ١٩٧٨
في شأن تحديد مكافآت الترجمة (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن تعديل نظام
مكافآت المترجمة ،

وعلى موافقة مجلس الوزراء ،

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - تكون مكافأة ترجمة الكتب ذات المستوى العام بواقع ستة
ملييمات عن الكلمة بما لا يجاوز ألف جنيه عن الكتاب الواحد ، وتكون مكافأة
مراجعة ترجمة الكتب المذكورة بواقع ثلاثة ملييمات عن الكلمة وبما لا يجاوز
خمس مائة جنيه عن الكتاب .

مادة ٢ - تتولى اللجان المختصة تحديد المكافأة عن ترجمة الكتب
ذات المستوى الخاص وعن مراجعة هذه الترجمة ، وذلك بما يتفق وقيمتها
دون نظر الى عدد الكلمات وبما لا يجاوز ألف جنيه عن ترجمة الكتاب
وخمس مائة جنيه عن مراجعة ترجمته .

مادة ٣ - تكون مكافأة تصحيح تجارب طباعة الكتب المترجمة بواقع
مائة مليم للصفحة الواحدة .

مادة ٤ - يوقف صرف عشرين في المائة من قيمة المكافأة المستحقة

(١) الجريدة الرسمية في ٩ مارس سنة ١٩٧٨ - العدد ١٠ .

ثقافة (فنون وآداب) ٥٠٣

للمترجم ضمانا لرقابته على الترجمة الى أن يتم طبع الكتاب ، على أن لا تتجاوز مدة وقف الصرف سنة كاملة من تاريخ تقديم الكتاب المترجم للجهة المختصة .

مادة ٥ - يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ ربيع الأول سنة ١٣٩٨ (٢٣ فبراير سنة ١٩٧٨) .

القسم الثامن في الاتفاقيات الثقافية الدولية

قانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥١

بالموافقة على اتفاق استيراد المواد التربوية والعلمية والثقافية
الموقع بليك سكسيس في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٠ (١)

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا
عليه وأصدرناه :

مادة وحيدة - ووفق على اتفاق استيراد المواد التربوية والعلمية
والثقافية الذي وافق عليه المؤتمر العام الخامس لمنظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) الموقع بليك سكسيس في ٢٢ نوفمبر
سنة ١٩٥٠ والملحق نصه بهذا القانون .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة
الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر في ٥ ذي القعدة سنة ١٣٧٠ (٨ أغسطس سنة ١٩٥١) .

(١) الوقائع المصرية في ١٦ أغسطس سنة ١٩٥١ - العدد ٧١ . ولم
تنشر النصوص اكفاء بنشرها في الوقائع المصرية .

مرسوم بقانون رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٥٢
بالموافقة على الاتفاق التكميلي بين الحكومة المصرية ومنظمة الأمم
المتحدة للتربية والعلم والثقافة الموقع ببباريس في ٢٥ أبريل
سنة ١٩٥٢:

—

باسم ملك مصر والسودان

وصى العرش الموقت

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ،

وبناء على ما عرضه وزير الخارجية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسم بهذا هو آت :

مادة وحيدة - يوفق على الاتفاق التكميلي بين الحكومة المصرية
ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة الموقع ببباريس في ٢٥ من
أبريل سنة ١٩٥٢ والملحق نصه بهذا القانون ،

صدر بقصر عابدين في ٩ ربيع الأول سنة ١٣٧٢ - (٢٧ نوفمبر
سنة ١٩٥٢) .

قرار وزير الخارجية
بنشر اتفاقية الاستيراد المؤقت للمواد المهنية الموقعة
في بروكسل في ٨ يونيو سنة ١٩٦١ (١)

نائب وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦٣ الصادر بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٦٣ الخاص بالموافقة على انضمام الجمهورية العربية المتحدة الى اتفاقية الاستيراد المؤقت للمواد المهنية الموقعة في بروكسل بتاريخ ٨ يونيو سنة ١٩٦١ ،

قرر :

عادة وحيدة - ينشر في الجريدة الرسمية اتفاقية الاستيراد المؤقت للمواد المهنية الموقعة في بروكسل بتاريخ ٨ يونيو سنة ١٩٦١ ، ويعمل بها اعتبارا من ٢٦ يونيو سنة ١٩٦٣ ،

تحريرا في ٢٦ صفر سنة ١٣٨٣ (١٧ يولية سنة ١٩٦٣) .

(١) الجريدة الرسمية في أول أكتوبر سنة ١٩٦٣ - العدد ٢٢٣ ولم ينشر نص الاتفاقية اكفاء بنشرها بالجريدة الرسمية .

قرار وزير الخارجية

ينشر ميثاق الوحدة الثقافية العربية ودستور المنظمة
العربية للتربية والثقافة والعلوم اللذين أقرهما المؤتمر الثاني
لوزراء المعارف والتربية والتعليم العرب الذي عقد في بغداد
من ٢٢ إلى ٢٩ فبراير سنة ١٩٦٤ واللذين وقعا في بغداد
في ٢٩ فبراير سنة ١٩٦٤ (١)

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ١٨٤٤ لسنة ١٩٦٤ الصادر
بتاريخ ٨ يونية سنة ١٩٦٤ بالموافقة على ميثاق الوحدة الثقافية العربية
ودستور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم اللذين أقرهما المؤتمر
الثاني لوزراء المعارف والتربية والتعليم العرب الذي عقد في بغداد من
٢٢ إلى ٢٩ فبراير سنة ١٩٦٤ واللذين وقعا في بغداد بتاريخ ٢٩ فبراير
سنة ١٩٦٤ ،

قَسَم :

مادة وهيدة - ينشر في الوقائع المصرية كل من ميثاق الوحدة الثقافية
العربية ودستور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم اللذين أقرهما
المؤتمر الثاني لوزراء المعارف والتربية والتعليم العرب الذي عقد في بغداد
من ٢٢ إلى ٢٩ فبراير سنة ١٩٦٤ واللذين وقعا في بغداد بتاريخ ٢٩ فبراير
سنة ١٩٦٤ ، ويعمل بهما اعتبارا من ٤ سبتمبر سنة ١٩٦٤ ،

تحريرا في ٥ المحرم سنة ١٣٨٧ (١٥ أبريل سنة ١٩٦٧) .

(١) الوقائع المصرية في ٣٠ يولية سنة ١٩٦٧ - العدد ١٣٧ ولم تنشر
النصوص اكتفاء بنشرها بالوقائع المصرية .

قرار وزير الخارجية

بنشر الاتفاقية الخاصة بحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطريق غير مشروعة التي أقرها المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة في دورته السادسة عشرة التي عقدت في باريس بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٧٠ (١)

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ١١٤ الصادر بتاريخ ١٩٧٣/١/٢٧ والخاص بالموافقة على الاتفاقية الخاصة بحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة التي أقرها المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة في دورته السادسة عشرة التي عقدت في باريس بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٧٠ ، وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٧٣/١/٦ ،

قرر :

مادة وحيدة - تنشر في الجريدة الرسمية الاتفاقية الخاصة بحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة التي أقرها المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة في دورته السادسة عشرة التي عقدت في باريس بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٧٠

ويمكن بها اعتبارا من ١٩٧٣/٧/٥ ،

تحريرا في ٢٩ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٣ (٢٩ يولية سنة ١٩٧٣) .

(١) الجريدة الرسمية في ٢٧ سبتمبر ١٩٧٣ - العدد ٣٩ ، ولم تنشر النصوص اكتفاء بنشرها بالجريدة الرسمية .

قرار وزير الخارجية

بنشر اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية
والفنية المؤرخة ١٩٨٦/٩/٩ والمعدلة في باريس في ١٩٧١/٧/٢٤ (١)

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٥٩١ لسنة ١٩٧٦ الصادر بتاريخ ١٣ يوليو ١٩٧٦ بشأن الموافقة على انضمام (ج ٠ م ٠ ع) الى اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية المؤرخة ٩ سبتمبر ١٨٨٦ والمعدلة في باريس في ٢٤ يوليو ١٩٧١ ، وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢١ أغسطس سنة ١٩٧٦ ،

قرر :

مادة وحيدة : تنشر في الجريدة الرسمية اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية المؤرخة ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٦ والمعدلة في باريس في ٢٤ يوليو سنة ١٩٧١ ، ويعمل بها اعتباراً من ٧ يونيو سنة ١٩٧٧ ،
تحريراً في ١١ ربيع الآخر سنة ١٣٩٧ (٣١ مارس سنة ١٩٧٧) .

(١) الجريدة الرسمية في ١٦ يونية سنة ١٩٧٧ - العدد ٢٤ - ولم تنشر النصوص اكفاء بنشرها في الجريدة الرسمية .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٤٢ لسنة ١٩٧٧

بشأن الموافقة على الاتفاقية الخاصة بحماية منتجى التسجيلات

ضد الازدواج غير المشروع الموقعة في جنيف

بتاريخ ٢١/١٠/١٩٧١ (١)

—

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور ،

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على الاتفاقية الخاصة بحماية منتجى التسجيلات ضد الازدواج غير المشروع الموقعة في جنيف بتاريخ ٢١/١٠/١٩٧١ ، وذلك مع التحفظ بأن هذه الموافقة لا تعنى الاعتراف بإسرائيل ولا تعنى الدخول معها في علاقات دبلوماسية تنظمها أحكام هذه الاتفاقية وكذا التحفظ بشرط التصديق ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ شوال سنة ١٣٩٧ (٢٢ سبتمبر سنة ١٩٧٧) .

(١) الجريدة الرسمية في ١٣ إبريل سنة ١٩٧٨ - العدد ١٥ ، ولم تنشر النصوص اكفاء بنشرها في الجريدة الرسمية .

قرار وزير الخارجية

ينشر الاتفاقية الخاصة بحماية التراث العالمى والثقافى والطبيعى التى أقرها المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو فى دورته السابعة عشرة التى عقدت فى باريس بتاريخ ١٦/١١/١٩٧٢ (١)

وزير الدولة للشئون الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٥ لسنة ١٩٧٣ الصادر بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٧٣ بشأن الموافقة على الاتفاقية الخاصة بحماية التراث العالمى الثقافى والطبيعى التى أقرها المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو فى دورته السابعة عشرة التى عقدت فى باريس بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٧٣ .

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١/٢/١٩٧٤ ،

قرر :

(مادة وهيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية الاتفاقية الخاصة بحماية التراث العالمى والثقافى والطبيعى التى أقرها المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو فى دورته السابعة عشرة التى عقدت فى باريس بتاريخ ١٦/١١/١٩٧٢ ، ويحمل بها اعتبارا من ١٨/١٢/١٩٧٥ “

تجريرا فى ٢٩ شوال سنة ١٣٩٨ (اول أكتوبر سنة ١٩٧٨) .

(١) الجريدة الرسمية فى ١٤ نوفمبر سنة ١٩٧٨ - العدد ٤٥ . ولم تنشر النصوص اكفاء بنشرها فى الجريدة الرسمية .

قرار وزير الخارجية

ينشر اتفاق التعاون الفنى والعلمى فى مجالات الأجهزة العلمية
بين حكومة جمهورية مصر العربية والمنظمة العربية للتربية
والثقافة والعلوم الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٧٨/٩/١١ (١)

وزير الدولة للشئون الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٥٤١ لسنة
١٩٧٨ الصادر بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٩ بشأن الموافقة على اتفاق التعاون
الفنى والعلمى فى مجالات الأجهزة العلمية بين حكومة جمهورية مصر العربية
والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الموقع فى القاهرة بتاريخ
١٩٧٨/٩/١١ *

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٧٩/٢/١٥ ،

قرار :

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية اتفاق التعاون الفنى والعلمى فى مجالات
الأجهزة العلمية بين حكومة جمهورية مصر العربية والمنظمة العربية للتربية
والثقافة والعلوم الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٧٨/٩/١١ •
ويعمل به اعتبارا من ١٩٧٨/٩/١١ •

(١) الجريدة الرسمية فى ١٠ مايو سنة ١٩٧٩ - العدد ١٩ ، ولم
تنشر النصوص اكتفاء بنشرها فى الجريدة الرسمية •

قرار وزير الخارجية (١)

ينشر اتفاق انشاء وتشغيل مركز للبحوث والتوثيق في العلوم
الاجتماعية بالمنطقة العربية بين جمهورية مصر العربية ومنظمة
الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة الموقع في باريس بتاريخ
١٩٧٥/١٠/٢٣ (١)

وزير الدولة للشئون الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٩ لسنة
١٩٨١ بتاريخ ١٩٨١/٧/٢٥ بشأن الموافقة على اتفاق انشاء وتشغيل مركز
للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية بالمنطقة العربية بين جمهورية مصر
العربية ومنظمة الأمم للتربية والعلوم والثقافة الموقع في باريس بتاريخ
١٩٧٥/١٠/٢٣ وعلى الكتاب المتبادل المرفق به والمكمل له المؤرخ في
١٩٨١/٤/٦

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨١/٨/١٥

قرر :

(مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية اتفاق انشاء وتشغيل مركز للبحوث والتوثيق
في العلوم الاجتماعية بالمنطقة العربية بين جمهورية مصر العربية ومنظمة
الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة الموقع في باريس بتاريخ
١٩٧٥/١٠/٢٣ وعلى الكتاب المتبادل المرفق به والمكمل له المؤرخ في
١٩٨١/٤/٦

ويعمل بهما اعتباراً من ١٩٧١/١٠/٢٣

(١) الجريدة الرسمية في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٨١ - العدد ٤٤ ، ولم
تنشر النصوص اكتفاء بنشرها في الجريدة الرسمية .
(م ٣٣ - موسوعة مصر ج ١٣)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
رقم ١٥٨٨ لسنة ١٩٦٧
بإعادة تشكيل الشعبة القومية للتربية والعلوم والثقافة
بالجمهورية العربية المتحدة (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٤٧ بالموافقة على الاتفاق الخاص
بإنشاء هيئة الأمم للتربية والعلوم والثقافة «

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤١ لسنة ١٩٦٥ بإعادة تشكيل
الشعبة القومية للتربية والعلوم والثقافة بالجمهورية العربية المتحدة «

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٣٠ لسنة ١٩٦٥ بتوزيع اختصاصات
وزارة العلاقات الثقافية الخارجية ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - تنشأ في الجمهورية العربية المتحدة شعبة قومية للتربية
والعلوم والثقافة يرأسها وزير التخطيط المالي يطلق عليها « الشعبة القومية
للتربية والعلوم والثقافة بالجمهورية العربية المتحدة » ويكون مقرها
القاهرة .

مادة ٢ - تكون مهمة الشعبة ما يأتي :

(أ) أن تكون هي حلقة اتصال بين منظمة اليونسكو وبين أجهزة

(١) الجريدة الرسمية في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٦٧ - العدد ٧٩ .

الدولة المعنية بشئون التربية والعلوم والثقافة ولا يجوز لأى جهة من هذه الجهات الاتصال بالمنظمة الدولية فى أى شأن من هذه الشئون عن غير طريق الشعبية .

(ب) مشاركة الجمهورية العربية المتحدة مشاركة فعالة فى اعداد وتنفيذ برامج منظمة اليونسكو على نحو يحقق وجهة نظر الجمهورية وذلك بتهيئة وسائل الاتصال بالمنظمة الدولية وشعبها القومية وبالإشتراك فى تنظيم واعداد المؤتمرات والزيارات والمنح والمشروعات التى تمولها منظمة اليونسكو كليا أو جزئيا .

(ج) ابداء الرأى للحكومة فى نواحي نشاط المنظمة وفى المسائل التى يحيلها وزير التعليم العالى الى الشعبية .

(د) الاتصال بالهيئات والأفراد الذين يعمون بشئون التربية والعلوم والثقافة داخل الجمهورية العربية المتحدة لتعريفهم بأعمال المنظمة وبما تقوم به الشعبية القومية العربية فى نطاق برامج المنظمة الدولية وتشجيع ودعم الجهود التى تبذلها هذه الهيئات وهؤلاء الأفراد لتعزيز أهداف منظمة اليونسكو بما يتفق والأهداف القومية للجمهورية العربية المتحدة .

مادة ٣ - تشمل الشعبية القومية على :

(أ) الجمعية العمومية

(ب) المكتب التنفيذى

(ج) الأمانة العامة

مادة ٤ - تتكون الجمعية العمومية من :

وزير التعليم العالى رئيسا

	ممثل الجمهورية العربية المتحدة لدى المجلس التنفيذي
	لنظمة اليونسكو
	مديرى جامعات القاهرة والاسكندرية وعين شمس
	وأسيوط والأزهر
	وكيل وزارة الخارجية
	» » للتعليم العالى
	لأمين العام للشعبة القومية لليونسكو
	وكيل وزارة التربية والتعليم
	» » الثقافة
أعضاء بحكم	» » السياحة
مناصبهم	» » للإرشاد القومى
	» » التخطيط
	مدير ادارة العلاقات الثقافية والتعاون الفنى بوزارة
	الخارجية
	مدير عام الادارة العامة للعلاقات الثقافية بوزارة
	التعليم العالى
	ممثل عن المجلس الأعلى للبحث العلمى
	» » » لرعاية الفنون والآداب والعلوم
	الاجتماعية
	ممثل عن المجلس الأعلى لرعاية الشباب

وعشرة أعضاء يختارهم وزير التعليم من بين المهتمين بشئون التربية والعلوم والثقافة بالجمهورية العربية المتحدة *

وتكون مدة العضوية لغير المعيّنين بحكم مناصبهم ثلاث سنوات ويجوز تجديدها بقرار من وزير التعليم العالى *

وفى حالة غياب الرئيس تختار الجمعية من بين أعضائها من يتولى رئاسة المجلس *

مادة ٥ - تختص الجمعية العمومية بما يأتي :

(أ) ابداء الرأي في الموضوعات التي تعرض على مؤتمرات اليونسكو العلمية أو المؤتمرات الإقليمية للجان الوطنية لليونسكو .

(ب) مناقشة التقارير التي تقدم من ممثل الجمهورية العربية المتحدة بالمجلس التنفيذي للمنظمة ومن مندوب الجمهورية الدائم بالمنظمة ومن وفد الجمهورية العربية المتحدة الى المؤتمر العام للمنظمة .

(ج) اقرار المشروعات التي تقدم من المكتب التنفيذي للشعبة أو الأمانة العامة واعتماد مشروعات اللوائح التي تنظم أعمال الشعبة .

ويجوز لكل من الجمعية العمومية أو رئيسها أن يعهد الى المكتب التنفيذي أو الأمين العام للشعبة ببعض الاختصاصات كما يجوز لهما تفويض أحد أعضاء الشعبة أو أى هيئة من الهيئات في القيام بمهمة محددة .

مادة ٦ - تتعقد الجمعية العمومية مرة واحدة على الأقل في العام بناء على طلب الرئيس ولا يكون انعقادها صحيحا الا بحضور نصف الأعضاء على الأقل فاذا نقص عدد الحاضرين عن ذلك تأجل الاجتماع الى جلسة أخرى وفي هذه الحالة يعتبر الاجتماع صحيحا مهما كان عدد الحاضرين وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة للحاضرين . فاذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي منه الرئيس ولا تنفذ قرارات الجمعية العمومية الا بعد اعتمادها من وزير التعليم العالي .

مادة ٧ - يشكل المكتب التنفيذي من :

وكيل وزارة التعليم العالي رئيسا

أعضاء	وكيل وزارة التربية والتعليم
	الأمين العام للشعبة القومية
	مدير عام الإدارة العامة للعلاقات الثقافية بوزارة
	التعليم العالي ممثل عن المجلس الأعلى للبحث العلمى
	مقررى لجان الشعبة
	الأمين المساعد للشعبة

مادة ٨ - يختص المكتب التنفيذى بمتابعة تنفيذ قرارات الجمعية العمومية واصدار القرارات التنفيذية اللازمة والبث فى الاختصاصات التى يفوض فيها من الجمعية العمومية أو من رئيس الشعبة وتنسيق أوجه نشاط الشعبة فى الجمهورية وله أن يستعين بخبراء فيها يعهد الى الشعبة من أبحاث ومشروعات *

مادة ٩ - تتكون الأمانة العامة من :

(أ) الأمين العام للشعبة ويمين بقرار من وزير التعليم العالى *

(ب) عدد كاف من العاملين الفنيين والاداريين والكتابيين يعاونون الأمين العام فى انجاز أعمال الشعبة ويمين من بينهم الأمين المساعد للشعبة بقرار من وزير التعليم العالى *

مادة ١٠ - يختص الأمين العام بما يأتى :

(أ) وضع مشروعات اللوائح اللازمة لتنظيم أعمال الشعبة وإمالتها وعرضها على الجمعية العمومية بعد موافقة المكتب التنفيذى لاعتمادها *

(ب) الاشراف على الأعمال الادارية والمالية للشعبة ..

مادة ١١ - تحدد مكافآت ونفقات القائمين بأعمال الشعبة بقرار

ثقافة (فنون وآداب) ٥١٩

يصدر من وزير التعليم العالي بالاتفاق مع وزير الخزانة وتدرج في ميزانية وزارة التعليم العالي ضمن الاعتمادات المخصصة لذلك .

مادة ١٢ - يلغى القرار رقم ١١٤١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه وكل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ١٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ،،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ جمادى الاولى سنة ١٣٨٧ (٢٩
أغسطس سنة ١٩٦٧) .

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المقتل	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

ثورة يولي ١٩٥٢

— — —

إعلان دستوري

من القائد العام للقوات المسلحة بصفته رئيس حركة الجيش (١)

بنى وطني

عندما قام الجيش بثورته في ٢٣ يولية الماضي ، كنت انبلاد قد وصلت الى حال من انفساد والانحلال أدى اليه تحكم منك مستعتر وقيام حياة سياسية مميتة وحكم نيايى غير سليم ، فبدلا من ان تكون السلطة التنفيذية مسئولة امام البرلمان ، كان البرلمان فى مختلف العهود هو لخاضع لملك السلطة التى كانت بدورها تخضع لملك غير مسؤل ، ولقد كان ذلك الملك يتخذ من الدستور مطية لأهوائه ويجد فيه من الثغرات ما يمكنه من ذلك بمعاونة أولئك الذين كانوا يقومون بحكم البلاد ويصرفون أمورها ، من أجل ذلك قامت الثورة ولم يكن هدفها مجرد انتقلص من ذلك الملك ، وانما كانت تستهدف الوصول بالبلاد الى ما هو أسمى مقصدا ، وأبعد مدى ، وأبقى على مر الزمن ، من توفير أسباب الحياة القوية الكريمة التى ترتكز على دعائم الحرية والمدالة والنظام حتى ينصرف أبناء الشعب الى العمل المنتج لخير الوطن وبنيه . والآن بعد أن بدأت حركة البناء وشملت كل مراحق الحياة فى البلاد ، سياسية واقتصادية واجتماعية ، أصبح لزاما أن نغير للأوضاع التى كادت تودى بالبلاد ، والتى كان يستند عليها ذلك الدستور الملىء بالثغرات ، ولكى نؤدى الأمانة التى وضعها الله فى أعناقنا لا مناص من أن تستبدل بذلك الدستور ، دستوراً آخر جديداً يمكن ثلاثة أن تصل الى أهدافها حتى تكون بحق مصدر السلطات *

وهأنذا أعلن باسم الشعب سقوط ذلك الدستور ، دستور سنة ١٩٣٣ .
وانه ليسعدنى أن أعلن فى نفس الوقت الى بنى وطني أن الحكومة

(١) الوقائع المصرية فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ - العدد ١٥٨ مكرر .

أخذة في تأليف لجنة تضع مشروع دستور جديد ، يقتره الشعب ، ويكون منزها عن عيوب الدستور الزائل محققا لآمان الأمة في حكم نيابى نظيف سليم . والى أن يتم اعداد هذا الدستور ، تتولى السلطات في فترة الانتقالي التي لا بد منها حكومة عاهدت الله والوطن على أن ترعى صالح المواطنين جميعا دون تفریق أو تمييز ، « راعية في ذلك المبادئ الدستورية الهامة ».

بنى وطنى

لقد عاهدنا الله ، وهو على ما نقول شهيد ، على أن نبذل نفوسنا في سبيل اسعاد بلادنا واعلاء رايثها بين العالمين ، فعليكم أن تنسوا أشخاصكم ، وأن تبذلوا من أنفسكم وأموالكم وجهودكم ما يضمن لوطنكم القوة والمساعدة والمجد ، متحدين متكاتفين ، فلا مصالح شخصية ولا أهواء حزبية بعد اليوم ، فالوطن واحد ، والهدف واحد ، والله ولى التوفيق .

درسوم بقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٢
في شأن التدابير المتخذة لحماية حركة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢
والنظام القائم عليها

باسم ملك مصر والسودان

وصى العرش المؤقت

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ،

وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء وهوافة رأى هذا المجلس ،

رسم بما هو آت :

مادة ١ - (١) يعتبر من أعمال السيادة وفقا للمادة ٧ من قانون مجلس الدولة والمادة ١٨ من قانون نظام القضاء كل تدبير آتخذهُ أو يتخذهُ القائد العام للقوات المسلحة باعتباره رئيس حركة الجيش التي قامت في يوم ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ بقصد حماية هذه الحركة والنظام القائم عليها اذا آتخذ هذا التدبير في مدة لا تجاوز سنة من ذلك التاريخ . وتنتهى هذه التدابير بانتهاء هذا الأجل .

مادة ٢ - على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ،

صدر بقصر عابدين في ٢٥ صفر سنة ١٣٧٢ (١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢) .

(١) مستبدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٣ (الوقائع المصرية في ١٨/١/١٩٥٣ - العدد ٥ مكرر «ب») .

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المفعل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

جیانات

القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦

في شأن الجبنات (١) ، (٢)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تعتبر جبنة عامة كل مكان مخصص لدفن الموتى ، قائم فعلا وقت العمل بهذا القانون ، وكذلك كل مكان يخصص لهذا الغرض بقرار من السلطة المختصة .

وتعد أراضي الجبنات من الأموال العامة (٣) وتحتفظ بهذه المصفاة

(١) الجريدة الرسمية في ٢١ أبريل سنة ١٩٦٦ - العدد ٨٩ .

(٢) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٣١ لسنة ١٩٨٧ وقرر في مادته الأولى على أن يفوض السيد الدكتور / عاطف محمد نجيب صدقى ، رئيس مجلس الوزراء في مباشرة اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في القوانين والقرارات الآتية :

١٢ - القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ في شأن الجبنات « الجريدة الرسمية - العدد ٤٢ مكرر في ١٩/١٠/١٩٨٧ » .

(٣) قضت محكمة النقض بأن النص في المادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ في شأن الجبنات والذي يحكم واقعة النزاع - على أن « تعتبر جبنة عامة كل مكان مخصص لدفن الموتى . قائم فعلا وقت العمل بهذا القانون ، وكذلك كل مكان يخصص لهذا الغرض بقرار من السلطة المختصة . وتعد أراضي الجبنات من الأموال العامة » ، وفي المادة الثانية على أن تتولى المجالس المحلية في حدود اختصاصها إنشاء الجبنات وصيانتها والغائها وتحديد رسم الانتفاع بها وذلك طبقا للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية . وقد صدرت هذه اللائحة بقرار وزير الصحة رقم ٤١٨ لسنة ١٩٧٠ ، ونصت المادة الأولى منها على أن « تتولى المجالس المحلية كل في حدود اختصاصه حصر جميع الجبنات العامة والمدافن الخاصة وقيدتها في سجلات خاصة مرقمة الصحائف ومختومة بخاتم المجلس المحلى

المختص ... » ونصت المادة السادسة منها على أن « يضع المجلس المحلى المختص الاسس والمعايير والقواعد الواجب مراعاتها لتحديد مساحة الجبانات وتخطيطها وانشائها وتحديد مساحات القطع ومواد البناء على الا يخل ذلك بالشعائر الدينية للطوائف المختلفة » ونصت المادة الثامنة منها على أن « يكون للمجلس المحلى الاشراف على حراسة الجبانة ونظافتها وعليه توفير الجهاز اللازم لذلك » ، ونصت المادة التاسعة منها على أن « ينشئ المجلس استراحة مقفوفة بجوار مدخل الجبانة لانتظار المشيعين ومكتبا للتربى » يدل على أن الجبانات سواء كانت مخصصة لدفن موتى المسلمين أو من عداهم على اختلاف مللهم وطوائفهم ، تعتبر أموالا عامة مادامت معدة للدفن فيها وتخصصت بالفعل لهذه المنفعة العامة ، وأن للمجالس المحلية الاشراف عليها وإدارتها على النحو الذى بينته اللائحة التنفيذية آتفة الذكر ، وهو ذات ما كان مقررا من قبل فى ظل العمل بلائحة الجبانات الصادرة بتاريخ ١٨٧٧/١٠/٣٠ والتي عهدت الى مصلحة الصحة العمومية بالاختصاصات المتعلقة بإنشاء الجبانات وتعديلها واعطاء التراخيص بالدفن استثناء فى أماكن غير الجبانات كالمساجد والكنائس وغيرها من الأماكن المعدة للعبادة ، وكذلك فى ظل العمل بذكرى ١٨٨٧/١٢/٦ بتقرير عوائد لمصلحة الصحة عن التراخيص المتعلقة باستخراج الجثث ونقلها وغير ذلك مما تتولاه المصلحة المذكورة فى هذا الخصوص ، مما يفيد أن الجبانات جميعها كانت تعتبر قبل صدور القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ من الاموال العامة وتشرف عليها الدولة ممثلة فى أجهزتها التنفيذية المختصة ، وهو ما أكدته الترخيص الصادر من محافظة الاسكندرية بتاريخ ١٣ من رمضان سنة ١٢٩٠ هجرية الى الطاعنة لبناء سور حول المقابر محل النزاع اذ جاء به أن أرض هذه المقابر هى من أراضى (الميرى) وأن الترخيص ببناء السور صدر من باب الاستثناء ، وعلى أن يهدم عند الاقتضاء دون الحق فى التعويض ، لما كان ذلك وكانت المادة الاولى من الامر العالى الصادر بتاريخ ١٨٨٣/٥/١٤ بلائحة ترتيب واختصاصات مجلس الاقباط الارثوذكس العمومى المعدل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٧ والقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٤٨ قد قضت بأن يشكل مجلس عمومى لجميع الاقباط بالقطر المصرى للنظر فى كافة مصالحهم الداخلة فى دائرة اختصاصاته التى حددتها المواد من ٨ الى ١٩ من ذات اللائحة والتي تتعلق بالاقواق الضريبة التابعة للاقباط عموما ، وبمدارسهم التى تخضع لتفتيش نظارة المعارف وبكنائسهم ويشئون فقرائهم ويصرف ما يلزم

بعد ابطال الدفن فيها وذلك لمدة عشر سنوات أو اثني أن يتم نقل الرفات منها ، على حسب الأحوال *

مادة ٢ - تتولى المجالس المحلية في حدود اختصاصها ، انشاء الجبانات وصيانتها والغاءها وتحديد رسم الانتفاع بها بما لا يجاوز ٥٠٠ (خمسمائة) هليم للمتر المربع وذلك طبقا للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية *

مادة ٣ - يجوز بقرار من رئيس الجمهورية : الترخيص بإقامة مدافن خاصة ، في غير الجبانات العامة ، وذلك بناء على طلب من وزير الإدارة المحلية بعد موافقة مجلس المحافظة المختص *

وتحدد اللائحة التنفيذية شروط إقامة هذه المدافن ومواصفاتها *

لدفن المعدمين وتربية أيتامهم ، والنظر فيما يحصل بين أبناء الملة من الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية ، وقد خلت هذه الاختصاصات مما يخول هذا المجلس حق انشاء جبانات لدفن الموتى من الاقباط أو إدارة تلك المخصصة لدفن موتاهم أو الاشراف عليها بأية صورة من صور الاشراف الدينى أو الإدارى ، ولا يغير من ذلك صدور القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٢ بتشكيل لجنة لجبانات المسلمين بمدينة القاهرة ثم القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٢٣ بتشكيل لجان لجبانات المسلمين بالبلاد التى بها مجالس بلدية أو محلية عدا مدينة الاسكندرية لعدم سريان أحكامها على هذه المدينة الاخيرة والتى تقع بها المقابر محل النزاع ، كذلك لا يفيد الطاعة تراخى بعض جهات الإدارة في مباشرة الاختصاصات التى خولها اياها القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ ولائحته التنفيذية ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وإقام قضاءه على أن الطاعة لا يجوز لها إدارة المقابر محل النزاع والاشراف عليها ولا تعد ممثلة لها قانونا إذ أن ذلك مقرر للمجلس المحلى بمحافظة الاسكندرية ، فإن الحكم يكون قد أصاب صحيح القانون *

(بفض مدنى ١٩٨٤/٥/٩ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى -

فقرة ٥٤٢) *

مادة ٤ - تتبع في نقل الجثث والرفات الى الخسارج لاجراءات
والاحتياطات الواردة بالاتفاق الدولى الخاص بنقل الرفات الموقع ببرلين
في ١٠ من فبراير سنة ١٩٣٧ *

وتحدد اللائحة التنفيذية الاجراءات الواجب اتباعها في دفن الجثث
واستخراجها ونقلها داخل الجمهورية *

مادة ٥ - لا يجوز اجراء الدفن في غير الجبانات العامة المستعملة
ويحكم القاضي ، في حالة المخالفة باخراج الجثة واعادة دفنها ، وذلك
فضلا عن العقوبة المقررة بمقتضى هذا القانون *

مادة ٦ - يجوز بقرار من الجهة الصحية المختصة بعد موافقة النيابة
العامة ، الترخيص بحرق جثث المتوفى من غير المسلمين في الأفران المرخص
بها وذلك وفقا للشروط المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية *

ولا يجوز الترخيص بالحرق الا اذا كان المتوفى قد أعلن كتابة عن
رغبته في حرقها أو كانت ديانته تجيز ذلك *

مادة ٧ - لا يجوز لأى شخص أن يزاول مهنة حائوتى أو تربى أو
مساعد لأيهما الا بترخيص من المجلس المحلى المختص *

وتحدد اللائحة التنفيذية الشروط الواجب توافرها فيهم ، وواجباتهم
والاجراءات الخاصة بتعيينهم وفصلهم ، والجزاءات التى توقع عليهم ،
والجهة التى تقوم بتوقيعها وكذلك الرسوم المقررة للحصول على الترخيص
المشار اليه على ألا يجاوز هذا الرسم مبلغ ١٥٠ (مائة وخمسون) قرشا *

مادة ٨ - يحدد المجلس المحلى المختص الأجر الذى يتقاضاه أرباب
المهن المشار اليهم في المادة السابقة *

مادة ٩ - يستمر الحائوتية والتربية ومساعدوهم المرخص لهم في
مزاولة المهنة وقت العمل بهذا القانون ، في القيام بأعمالهم ، ويجوز إلغاء

التراخيص الممنوحة لهم اذا لم تتوفر في شأنهم الشروط التي تتطلبها
اللائحة التنفيذية .

مادة ١٠ - يكون لموظفى المجالس المحلية الذين يصدر بتصديدهم
قرار من وزير العدل بالانفاساق مع وزير الصحة صفة مأمورى الضبط
القضائى ولهم فى سبيل التحقق من تطبيق أحكام هذا القانون ولائحته
التنفيذية الدخول فى مركز الحائوتية والتربية (١) .

مادة ١١ - يعاقب على كل مخالفة لأحكام هذا القانون ولائحته
التنفيذية بالغرامة التى لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن عشرين
جنيها .

وفى حالة العود يحكم بالحبس مدة لا تجاوز شهرا وبالصد الأقمى
للغرامة المشار إليها ، أو بأحدى هاتين العقوبتين .

ويحكم القاضى فى جميع الأحوال بازالة موضوع المخالفة .

(١) صدر قرار وزير العدل رقم ٤٥٦ لسنة ١٩٧٣ وقرر فى مادته
الاولى على أن يمنح صفة مأمورى الضبط القضائى موظفو وزارة الصحة
وحدات الحكم المحلى المذكورين بعد - كل فى دائرة اختصاصه - لضبط
الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ فى شأن
الجبانات والقرارات الصادرة تنفيذا له :

- وكلاء الوزارة ومديرو العموم للشئون الصحية بالمحافظات .
- مدير عام الادارة العامة للصحة الوقائية بوزارة الصحة .
- مدير ادارة صحة البيئة والمديرون المساعدون بها .
- المديرون المساعدون للصحة الوقائية بالمحافظات .
- أطباء مكاتب الصحة والوحدات الصحية بالمدن والقرى .
- رؤساء أقسام الجبانات بالمحافظات .
- مراقبو صحة البيئة بالمحافظات والمدن .
- « الوقائع المصرية فى ١٩٧٣/٦/٣ - العدد ١٢٣ » .

مادة ١٢ - تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من وزير الصحة بعد موافقة وزيرى الاسكان والمرافق والدولة للإدارة المحلية .

مادة ١٣ - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ١٤ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بختام الدولة وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٨ ذى الحجة سنة ١٣٨٥ (١٩ أبريل سنة ١٩٦٦) .

قرار وزير الصحة
رقم ٤١٨ لسنة ١٩٧٠
باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦
في شأن الجبانات (١)

وزير الصحة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ في شأن الجبانات ،
وعلى موافقة وزيرى الاسكان والمرافق والادارة المحلية ،
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

الباب الاول
الجبانات

مادة ١ - تتولى المجالس المحلية كل فى حدود اختصاصه حصر جميع
الجبانات العامة والمدافن الخاصة وقيدھا فى سجلات خاصة ورقمة
الصحائف ومختومة بخاتم المجلس المحلى المختص وتضمن البيانات الآتية :

- ١ - اسم المحافظة - اسم المدينة أو الحى - (قسم الشرطة -
الشيخا) اسم القرية - اسم الجبانة ونوعها *
- ٢ - مساحة الجبانة وحدودها .
- ٣ - رقم وتاريخ القرار الصادر بتخصيصها للدفن ان وجد .

(١) الموقلث المصرى العدد ٢١٩ فى ١٩٧٠/١/٢٤ .

٤ - بيان الأحوال وأسماء المنتقمين بها وتواريخ وأرقام التراخيص الصادرة بها أن وجدت ومساحتها *

وترفق بالسجلات خرائط مساحة للمدينة أو القرية بمقياس رسم ٢٥٠٠/١ أو ٥٠٠٠/١ أو ١٠٠٠٠/١ أو مينا عليها مواقع وحدود الجبانات والمدافن الخاصة والطرق الموصلة إليها *

مادة ٢ - للمجلس المحلى أن يحدد مساحة معينة للأحوال القائمة بالجبانات * وله فى هذه الحالة أن يستولى على المساحة الزائدة فى هذه الأحوال إذا كانت غير مشغولة بالمقابر وتصلح للانتفاع بها على أن يعرض المنتقمون عن المنشآت والأسوار المستولى عليها وأن يقسمها ويوزعها على منتقمين جدد وفقا للأوضاع التى يصدر بها قرار من المجلس المحلى المختص *

مادة ٣ - يكون إنشاء الجبانات وفقا للشروط والأوضاع التالية فى هذه اللائحة ويراعى فى ذلك ما يأتى :

١ - خلو الناحية من الجبانات من عمه *

٢ - خلو الجبانات المستعملة من أماكن يمكن الدفن فيها أو عدم أماكن توسيعها *

٣ - عدم ملائمة موقع الجبانة من الوجهة الصحية أو التخطيطية أو لمقتضيات الأمن العام *

وفى الحالاتين الثانية والثالثة يتعين أن يصدر قرار من المحافظ بعد موافقة المجلس المحلى المختص بإبطال الدفن فى الجبانة القديمة وبدء الدفن فى الجبانة الجديدة * ويعرض أصحاب الدفن المنتقمون بالجبانات التى يبطل الدفن فيها وتكون لهم الأولوية فى الانتفاع بالجبانات الجديدة *

مادة ٤ - تختص بالنظر فى توسيع الجبانات القديمة واختيار مواقع الجبانات الجديدة لجنة تشكل بقرار من المحافظ المختص من :

مدير عام مديرية الشؤون الصحية بالمحافظة أو من	ينوب عنه	رئيسا
مندوب عن مديرية الاسكان والمرافق		
مندوب عن مديرية الأمن		
مندوب عن تفتيش المصلحة		
مندوب عن تفتيش الري		أعضاء
مندوب عن الادارة الهندسية لمجلس المطى المختص		
عضو من الاتحاد الاشتراكي العربى تقرر له لجنة		
الوحدة المختصة		

ويجب على اللجنة أخذ رأى مصلحة الآثار والهيئة العامة للسكة الحديد • ومؤسسة الطرق والكبارى • ومصلحة الناجم والمهاجر والأنفل العسكرية وغيرها من الجهات المعنية فى الحالات التى تقتضى ذلك •
وتعتمد توصيات اللجنة من مجلس المحافظة •

دادة ٥ - تراعى اللجنة المنصوص عليها فى المادة السابقة فى اختيار مراعى الجبانات الجديدة أو لامتداد الجبانات القائمة ضرورة توفر الشروط الآتية فى الموقع :

(أ) أن يكون بقدر الامكان فى الجهة القبلىة أو لالتبلىة الشرقىة من المدينىة أو القرىة بحيث لا تقع فى مهب الريح السائدة •

(ب) أن يكون على مسافة لا تقل عن ٢٠٠ متر من التحيز العمرانى للمدينىة أو القرىة أو من أى تجمعات سكنىة مجاورة لها وحسب مقتضىات التخطيط •

(ج) أن يكون بقدر الامكان على بعد لا يقل عن مائة متر من الطرق الرئيسىة فان تعذر ذلك تعين الفصل بين الطرق الرئيسىة والجبانة بمنطقة تشجير لا يقل عرضها عن ٢٠ مترا •

(د) أن يكون بعيدا بما لا يقل عن مائة متر عن آبار المياه الجوفية ومجرى النيل وفرعيه وحدود ومستودعات الري كالترع والرياحات والمصارف وغيرها .

(هـ) أن يكون من الأماكن الأكثر ارتفاعا .

(و) ألا تغمره المياه بأي حال من الأحوال في أى وقت من السنة .

(ز) أن يكون مرتفعا عن منسوب مياه الرشح بحيث يتوفر عمق كامل للجفاف لا يقل عن ٥٠ سم أسفل منسوب الدفن في أى وقت من أوقات السنة والا وجب ردم الموقع لتوفير هذا الشرط . ويجوز بقرار من وزير الصحة بالاتفاق مع وزير الإسكان والمرافق التجاوز عن بعض هذه الشروط في الحالات التي لا يمكن توفرها في الموقع بما لا يتعارض مع مقتضيات الصحة العامة أو الأمن العام أو التخطيط العام للمدينة أو القرية .

مادة ٦ - يضع المجلس المحلي المختص الأسس والمعايير والقواعد الواجب مراعاتها لتحديد مساحة الجبانات وتخطيطها وإنشائها وتحديد مساحات القطف وموارد البناء على ألا يخل ذلك بالشعائر الدينية لنطوائف المختلفة . ولا يكون قرار المجلس في هذا الشأن نافذا إلا بعد اعتماده من المحافظ المختص .

وعلى المجلس في حالة إنشاء جبانة جديدة أن يحيطها بسور من البناء لا يقل ارتفاعه عن مترين ونصف وبه مدخل .

مادة ٧ - يجب على المرخص له بأرض لبناء مقبرة فردية أن يشرع في البناء في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ إخطاره باستلام الموقع . وللجهة الإدارية المشرفة على الجبانة أن تعد هذه المهلة لمدة أخرى معادلة .

ويجب على المرخص له بأرض لبناء حوش أن يقوم بإحاطته بسور من البانئ لا يقل ارتفاعه عن مترين وذلك خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ إخطاره باستلام الموقع . وللجهة الإدارية المشرفة على الجبانة

أن تمد هذه المهلة لمدة أخرى مماثلة والا جاز للجنس المحلى المختص إلغاء الترخيص .

ولا يجوز التنازل عن المقبرة أو الحوش المرخص به الا للمجلس المحلى المختص الذى يقوم بتقدير قيمة التمويض عن المقبرة أو الحوش والمنشآت ان وجدت على أن يتصل بها المنتفع الجديد .

مادة ٨ — يكون للمجلس المحلى الاشراف على حراسة الجبانة ونظافتها ، وعليه توفير الجهاز اللازم لذلك . ويحظر ذبح انذباح داخل الجبانة كما يحظر القاء القاذورات والمتخففات فى طرقاتها ويجوز القبور .

مادة ٩ — على المجلس أن ينشئ استراحة مسقوفة بجوار مداخل الجبانة لانتظار المسعفين ومكتباً للتربى .

مادة ١٠ — يجوز إلغاء الجبانة وإبطال الدفن فيها فى الأحوال الآتية .

١ — عدم وجود أماكن صالحة للدفن فيها لامتلائها بالرفات وعدم توفير الأرضى الصالحة لتوسيعها .

٢ — عدم ملائمة موقعها من الناحية الصحية أو العمرانية أو لدواعى الأمن العام . وفى جميع الأحوال يصدر بإلغاء وإبطال الدفن قرار من المحافظ بعد موافقة المجلس المحلى المختص . وينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعلن عنه فى مقر المجلس المحلى وفى موقع الجبانة .

ويكون للمنتفعين الموضحة أسماؤهم بالسجلات المشار إليها فى المادة (١) أو لورثتهم أولوية الحصول على مساحات مناسبة فى الجبانات الجديدة التى يتقرر انشاؤها .

مادة ١١ — يجب على ذوى الشأن فى معالجة إلغاء الجبانة وإبطال الدفن فيها نقل رفات موتاهم فى الأجل الذى يحدده المجلس المحلى المختص لذلك والا كان للمجلس الحق فى نقل الرفات الى حفرة خاصة بالجبانة المستعملة .

ويتحمل المجلس فى هذه الحالة الأخيرة مصاريف النقل .

مادة ١٢ — تشل لجنة من مندوب عن كل من وزارة الصحة والمجلس المحلى والامارة انعامه لأملك .لدونة الخاصة تكون مهمتها معاينة أرض الجبابة الملعاة والتأكد من خلو أرضها من الرفات * وتحرر اللجنة محضرا بالحالة يوقع عليه جميع الأعضاء •

مادة ١٣ — يحدد المجلس المحلى المختص رسم الانتفاع بالجبابة كما يحدد انقوعه والاجراءات المنظمة لهذا الانتفاع ويحدد أيضا الاجراءات والشروط والمواصفات انتى يازم اتباعها لاقامة المقابر والأخواتش وتعديلها أر قرميمها •

وله فى ذلك أن يحدد نماذج محددة للبناء تتفق مع التخطيط وهظير الجبابة والأوضاع المحلية • كما له أيضا أن يصرح باقامة أحواش ملحقة بالمقابر ويحدد مسطحاتها أو يمنع اقامتها ويصدر بكل ذلك قرار من المحافظ المختص •

الباب الثانى

المدافن الخاصة

مادة ١٤ — يشترط فى المنفن الخاص ما يأتى :

- ١ — أن يكون قائدا بذاته وله مخطط خاص •
- ٢ — أن يكون ارتفاع المقبرة من الداخل هو ٢متر •
- ٣ — تقام المقبرة من الطوب الأحمر أو الحجر الجيرى وتكون المونة من الجبس أو الأسمنت أو الرمل والكتطة من الأسمنت •
- ٤ — أن يكون السقف عقد حجر أو بلاطات خرسانية •
- ٥ — أن يكون البناء مصمما بحيث لا يسمح بنفاذ الروائح منه •

مادة ١٥ - يقدم طلب الترخيص بإقامة المدفن الخاص من صاحب الإنسان موقعا عليه منه ومبيناً به اسم الشخص المطلوب تخصيص المدفن له وسنه ومحل ميلاده وجنسيته وصناعته وعنوانه والأعمال التي تبور إقامة مدفن خاص له . ويرفق بالطلب خريطة مساحية مبينة عليها الموقع المطلوب إقامة المدفن عليه وثلاث صور من الرسومات الهندسية والانشائية للمدفن موقعا عليها من مهندس نقابي .

الباب الثالث

نقل الجثث داخل الجمهورية

مادة ١٦ - يتبع في شأن نقل الجثث التي لم يسبق دفنها ما يأتي :

(أ) إذا كانت الفترة ما بين وقت حدوث الوفاة والدفن تزيد على ٢٤ ساعة فيلزم لنقل الجثة تجهيزها بوضعها في تابوت من الزنك داخل صندوق من الخشب المتين المطرق والمغري على أن توضع الجثة في مواد مطهرة أو واقية مثل نشارة الخشب المجففة تجفيفاً تاماً ولسفات انزك وكلوريد الجير ويجوز أن يستبدل بهذه المواد غيرها من المواد المطهرة المماثلة لها .

(ب) لا يجوز دفن الجثة قبل مضي ٨ ساعات على الوفاة في الصيف و ١٠ ساعات في الشتاء . ويجب في جميع الأحوال دفنها قبل مضي ٢٤ ساعة من وقت الوفاة . ويجوز لطبيب النجدة الأعطاء من التقيد بهذه المواعيد إذا كانت هناك أسباب قوية تستدعي ذلك .

مادة ١٧ - يتبع في شأن استخراج الجثث أو الرفات لنقلها ما يأتي :

(أ) يقدم الطلب للجهة الصحية المختصة مشفوعاً بشهادة إدارية مثبتة لموافقة الورثة الشرعيين على النقل وشهادة رسمية بتاريخ وسبب الوفاة .

(ب) لا يجوز اخراج أى جثة لاعادة دفنها فى ذات الجبانة أو أى جبانة اخرى داخل الجمهوريه قبل مضى ستة أشهر على الأقل من تاريخ دفنها اذا كانت الوفاة بسبب الحمرة الخبيثة أو بالعدوى الأمراض الكورنتينية زانته المدة الى سنة ١٠ ومع ذلك يجوز نقل الجثة فى أى وقت اذا كان سبق تحطيتها ومدفونة فى صندوق مبطن من الداخل بالواح من انزنت المحوم الفواصل •

مادة ١٨ - لا يجوز اخراج جميع الجثث المدفونة فى جزء من الجبانة أو فى الجبانة الملائمة لموضعها فى المقبرة العامة المخصصة لهذا الغرض بالجبانة المستعملة الا بعد مرور ١٠ سنوات من تاريخ آخر دفن فيها - ويجوز انقاص هذه المدة بقرار من وزير الصحة وبناء على طلب المجلس المحلى المختص •

الباب الرابع

احراق الجثة

مادة ١٩ - لا يصرح باحراق الجثة الا اذا كان المتوفى قد أبدى رغبته فى ذلك كتابة وكانت دينته تجيزه • ويقدم طلب الترخيص فى هذه الحالة من منفذ الوصية أو زوج المتوفى أو أقاربه الأقربين • ويرفق بالطلب مستخرج رسمى من شهادة الوفاة وتصريح من النيابة العامة بحرق الجثة على أن تخطر الجهات الادارية بالوقت المحدد لذلك •

مادة ٢٠ - يشترط للترخيص لاقامة فرن احراق الجثث أن يقدم طلب بذلك الى المجلس المحلى المختص • وفقاً به خريطة مساحية مبينة عليها الموقع وثلاث صور لرسومات تفصيلية للفرن موضحاً به أجزاء الفرن ومقاساتها وطريقة التخلص من المتخلفات عن هذه العملية وعلى أن يتوفر فى موقع الفرن أو مكان الحريق شرط المسلفة الواجب توافرها فى اختيار

مواقع الجبانات وألا يقع في مهب الرياح السائدة بالنسبة للمدينة أو القرية .

الباب الخامس

الحانوتية

مادة ٢١ - يشترط فيمن يزاول مهنة الحانوتى أن يكون :

- ١ - على ديانة من يزاول دفن موتاهم وملء بالأحكام الدينية .
- ٢ - مجيدا للقراءة والكتابة .
- ٣ - بالغاً سن الرشد .
- ٤ - حسن السير والسلوك ، ولم يصدر ضده حكم بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة .
- ٥ - حاصلًا على ترخيص يزاوله المهنة من المجلس المحلى المختص .

مادة ٢٢ - يقدم طلب الحصول على ترخيص مزاوله مهنة الحانوتى الى المجلس المختص موقعا عليه من انطاب ومرتقا به ثلاث صور شهسية حديثة لانتاب وصحية الحالة انجناية وغيرها من المستندات المثبتة لتوافر الشروط المبينة فى المادة السابقة ويؤدى الطالب رسم للترخيص وقدره مائة وخمسون قرشا . ويمنح الترخيص للطالب بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٤١ من هذه اللائحة .

مادة ٢٣ - يمين للمجلس المحلى حانوتيا للمدينة أو القرية واذا رأى أنها تحتاج الى أكثر من حانوتى فيها قسمها الى مناطق ويعين لكل منها حانوتيا .

وعلى الحانوتى أن يتخذ فى منطقة عمله حنوتا ويخطر المجلس المحلى المختص بذلك .

ويكون لأهل المتوفى فى احدى المستشفيات استخدام أى من حانوتية المدينة أو القرية *

كما يكون لأى مستشفى حق التعاقد مع أى حانوتى على تجهيز ونقل موته ممن لا أهل لهم * :

مادة ٢٤ - للحانوتى الحق فى اختيار وكيل يقوم مقامه أثناء غيابه يوافق عليه المجلس المحلى المختص وتتوفر فيه ذات الشروط التى تتوفر فى الحانوتى * كما يكون له حق اختيار مساعديه من مغسلين ومغسلات وحمالين على أن يخطر بأسمائهم المجلس المحلى المختص *

مادة ٢٥ - يجب على كل حانوتى عندما يطلبه أحد أن يتوجه فى الحال الى محل المتوفى وعليه أن يحرر محضرا يثبت فيه ما يأتى :

أولاً : اسم ولقب المتوفى ومحل سكنه وجنسيته وعمله وديانته *
ثانياً : تاريخ الوفاة بإيضاح الساعة واليوم والشهر والسنة الميلادية بالحروف * :

ثالثاً : أسماء القصر من ورثة المتوفى ان وجدوا *

ويوقع مع الحانوتى على المحضر اثنان من أقرب أقارب المتوفى الموجودين وقت تحرير المحضر فإذا لم يوجد أقارب للمتوفى فيقع معه اثنان ممن لهم معرفة تامة بالمتوفى * :

ويجب على الحانوتى أن يرسل المحضر الى المجلس المحلى المختص فى خلال ٢٤ ساعة على الأكثر من وقت الوفاة تعد قيده بالسجل المنصوص عليه فى المادة ٢٨ من هذه اللائحة *

وإذا كان من بين ورثة المتوفى قصر ، وجب على المجلس المحلى إرسال صورة من المحضر الى نيابة الأحوال الشخصية المختصة فى ذات يوم تلقيه المحضر * :

مادة ٢٦ - تعد المحاضر والبلاغات التي يحررها الحانوتى من المحررات الرسمية .

مادة ٢٧ - لا يجوز للحانوتى أن يطلب أجرا أكثر من المقرر بالتعريف التي يحددها المجلس المحلى المختص .

مادة ٢٨ - يسلم لكل حانوتى سجل مرقمة صحائفه ومختومة بخاتم المجلس المحلى المختص يتقيد فيه بأرقام واضحة أسماء المتوفين وتاريخ وفاتهم وتصريح الدفن المحرر من طبيب الصحة وأعيان الموصحة في محضر الوفاة ويضع على هذا المحضر رقم قتيده بالسجل ، وعليه ألا يترك بيانا أثناء القيد ولا يستعمل كلمات مختصرة وإن يكتب التاريخ بالحروف كاملة .

وما يحصل من الاضافة أو الشطب أو تصحيح أثناء القيد يجب أن يؤثر به على الهامش ويصدق على التأشير من المبلغ وممن في عهده السجل .

وعليه تقديم هذا السجل في آخر ديسمبر من كل عام الى المجلس المحلى المختص لمراجعته على المحاضر المحفوظة بالمجلس وحفظه وتسليمه سجلا غيره .

وتعتبر هذه السجلات من قبيل المحررات الرسمية .

الباب السادس

التربية

مادة ٢٩ - لا يجوز مزاولة مهنة تربية أو مساعدة تربية إلا بترخيص من المجلس المحلى المختص ويشترط لمزاولة مهنة تربية أو مساعد تربية ذات الشروط الواجب توافرها في الحانوتى المنصوص عليها في المادة ٢١ من هذه اللائحة .

ويكون رسم الترخيص مائة وخمسون قرشا •

مادة ٣٠ — يحدد لكل تربي منطقة يختص بها لا يجوز له أن يباشر الدفن في غيرها •

مادة ٣١ — يجوز أن يكون للتربي مساعدون يرشحهم ممن تتوافر فيهم الشروط الواجب توافرها فيه بشرط موافقة المجلس المحلي عليهم ومصادمهم الرسوم المقررة •

مادة ٣٢ — يحظر على التربي دفن جثة إلا بعد الحصول على تصريح بالدفن من السلطة الصحية المختصة •

مادة ٣٣ — يسلم لكل تربي سجل مرقمة صحائفه ومختوما بخاتم المجلس المحلي المختص يقيد فيه بأرقام متتابعة أسماء المتوفين وتواريخ وفاتهم ودفنهم مع ذكر تاريخ التصريح بالدفن المحرر من السلطة الصحية المختصة ، ولا يترك بياضا أثناء القيد ولا يستعمل كلمات مختصرة. وتكتب التواريخ بالحروف الكاملة ، وكل ما يحصل من الاضافة أو الشطب أو التصحيح أثناء القيد يجب أن يؤشر به على الهامش ويوقع قرين النصحیح. وعليه تقديم هذا السجل والتصاريح في آخر ديسمبر من كل سنة الى المجلس المحلي المختص لمراجعتها وحفظها لدى المجلس وتسليم التربي سجلا بدله •

مادة ٣٤ — يجب على التربي مباشرة دفن جثة المتوفى فور وصولها ولا يجوز له أن يتقاضى أجرا يزيد على المقرر بالتعريفه التي يحددها المجلس المحلي المختص • ولا يتقاضى التربي أجرا عن الدفن في مداخل الصدقة في منطقته •

مادة ٣٥ — يجب على كل تربي أن يتفقد منطقته ولا يترك فيها قبرا مفتوحا أو منقوبا • وعليه أن يبادر بإخطار المجلس المحلي المختص في هذه الأحوال •

مادة ٣٦ - على التربية منع أى شخص يحاول أو يشرع فى بناء
مدفن جديد أو إقامة مبنى أو إصلاحات الا بعد الاطلاع على الرخصة
الصادرة من المجلس المحلى المختص فى هذا الشأن .

مادة ٣٧ - لا يجوز للتربية دفن متوفى فى غير قبره الا بانن كتابى
من ذوى الشأن من أقاربه ويجب تقديم هذا الاذن فى اليوم التالى على
الأكثر الى المجلس المحلى المختص .

مادة ٣٨ - لا يجوز للتربية ومساعدتهم أو أى شخص آخر المبيت
فى الجبانة أو استعمالها فى غير الغرض المخصصة له .

مادة ٣٩ - التربى مكلف بالمحافظة على ما فى منطقتيه من القبور
والأراضى الفضاء والطرق وشتملاتها وهو مسئول عن كل مخالفة
لأحكام هذه اللائحة فى دائرة اختصاصه . ويجب عليه إخطار المجلس
المحلى المختص عن كل مخالفة تحصل فور وقوعها .

الباب السابع

أحكام عامة وأحكام وقتية

مادة ٤٠ - الجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها على الحائوتية
والتربية ومساعدتهم هى :

(أ) الانذار .

(ب) الوقف عن العمل مدة لا تزيد عن ستة أشهر .

(ج) سحب الترخيص .

مادة ٤١ - تشكل بقرار من المحافظ المختص لجنة فى كل مجلس
محلى من :

(١) قاض يندبه رئيس المحكمة الابتدائية رئيسها

- (ب) ممثل وزارة الصحة بالمجلس المحلى
 (ج) عضوين من الأعضاء المنتخبين بالمجلس المحلى
 ويختارهم المجلس المحلى من لهم دراسة كافية بمثل هذه
 الأمور حسب الأحوال
 (د) ممثل وزارة الاسكان والمرافق بالمجلس المحلى
 (هـ) عضوين من أعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي
 ممن لهم دراية كافية بهذه الأعمال حسب الأحوال
 (و) سكرتير المجلس المحلى المختص سكرتيرا

وفي حالة غياب واحد أو أكثر من الأعضاء تتعقد اللجنة بأغلبية
 أعضائها • وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين وإذا
 تساوت الأصوات يرجح الجانب الذى فيه الرئيس •

وتختص اللجنة بالآتى :

- ١ - اختيار الحانوتية والتربية ومساعدتهم لتقديم تقارير صلاحيتهم من
 حيث أجادتهم القراءة والكتابة والمأمهم بالأحكام الشرعية أو الطائفية أو
 المالية والقواعد الصحية والادارية لزاوله المهنة •
- ٢ - تقرير قبول من ثبتت صلاحيته •
- ٣ - توقيع الجزاءات المشار اليها فى المادة السابقة •

مادة ٤٢ - كل حانوتى أو تربي أو مساعد لأيهما يفقد شرطا من
 الشروط المقررة لزاوله المهنة وفقا لأحكام هذه اللائحة تسحب رخصته
 بقرار من المجلس المحلى المختص •

مادة ٤٣ - إذا خلا محل حانوتى أو تربي بالوفاة أو الفصل أو
 الوقت فعلى المجلس المحلى المختص اقتداب أحد الحانوتية أو التربية
 المرخص لهم مؤقتا لحين شغل المحل •

مادة ٤٤ - يجب على الحانوتية والتربية ومساعدتهم الذين يزاولون المهنة وقت العمل بهذا القرار أن يقدموا الى المجلس المحلى خلال ستين يوما من تاريخ نشره ، ما يثبت الترخيص لهم في مزاولة المهنة . وللمجلس أن يلغى ترخيص من لا تتوفر فيه الشروط الملتى يتطلبها هذا القرار .

مادة ٤٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويحمل به من تاريخ نشره “

تحريرا في ٢٣ جمادى الاولى سنة ١٣٩٠ (٢٦ يولية سنة ١٩٧٠) .

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المقترح	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

جمارك

- القسم الأول - في قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .
- القسم الثاني - في التعريف الجمركية .
- القسم الثالث - في القوانين المرتبطة بقانون الجمارك .
- القسم الرابع - في المناطق والأسواق الحرة .
- القسم الخامس - في الاعفاءات الجمركية .
- القسم السادس - في القرارات المنفذة لقوانين الجمارك .
- القسم السابع - في الاتفاقات الدولية الجمركية .

القسم الأول

في قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢

باصدار قانون الجمارك (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن

الانتظيم السياسي لمسلطات الدولة العليا ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وعلى موافقة مجلس الرياسة ،

اصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يعمل بأحكام قانون الجمارك المرافق .

مادة ٢ - يبطل العمل بأحكام اللائحة الجمركية الصادرة في ٢ من أبريل سنة ١٨٨٤ والقوانين المعدلة له ، والمرسوم بقانون رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٢ بنظام السماح المؤقت والقوانين المعدلة له ، والمرسوم بقانون رقم ٣٢٥ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم رد الرسوم الجمركية ورسوم الانتاج أو الاستهلاك

(١) الجريدة الرسمية في ١٩٦٢/٦/٢٦ - العدد ١٤٢ .

والعوائد الإضافية على المواد الأجنبية المستخدمة في المصنوعات المحلية التي تصدر للخارج والقوانين المعدلة له ، والمرسوم يقانون رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٥٢ بنظام المناطق الحرة والقوانين المعدلة له ، والقانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجمركي ، والقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦١ في شأن الاعفاءات الجمركية الخاصة بالسلكين العلوماسي والقنصلي الأجنيين العاملين في الجمهورية العربية المتحدة ، والقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ (٢) في شأن اعفاء البعثات التمثيلية للجمهورية العربية المتحدة في الخارج وموظفيها الملحقين بها والموظفين المعارين ببعثات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة من الرسوم والعوائد الجمركية والرسوم البلدية وغيرها من الرسوم المحلية . كما يلغى كل نص آخر يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، ولوزير الخزانة اصحار اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذه ، صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ المحرم سنة ١٣٨٣ (١٣ يونية سنة ١٩٦٣) .

(٢) صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٤ بإلغاء ما جاء بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ خاصة بإلغاء العمل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ وبإلغاء القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ على أن يكون الاعفاء لمرة واحدة للذين ينتدبون للخدمة في الخارج وعدم سريان هذا الاعفاء بتكرار خدمتهم في الخارج (الجريدة الرسمية في العدد ٦٩ - العدد ١٩٦٤/٣/٢٤) وقد صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٩ بإلغاء الاعفاءات المقررة بموجب القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ (الجريدة الرسمية في ١٩/٨/١٩٦٩ - العدد ٢٣ مكرر (١)) .

قانون الجمارك

الباب الأول

أحكام عامة

الفصل الأول

أحكام تهييحية



مادة ١ - يقصد بالاطليم الجمركى الأراضى والمياه الاقليمية الخاضعة لسيادة الدولة ويجوز أن تنشأ فيه مناطق حرة لا تسرى عليها الأحكام الجمركية كليا أو جزئيا .

مادة ٢ - الخط الجمركى هو الحدود السياسية الفاصلة بين الجمهورية العربية المتحدة والدول المتاخمة وكذلك شواطئ البحار المحيطة بالجمهورية ومع ذلك تعتبر خطا جمرkia صفتا قناة السويس وشواطئ البحيرات التى تمر بها هذه القناة .

مادة ٣ - يمتد نطاق الرقابة الجمركية البصرى من الخط الجمركى الى مسافة ثمانية عشر ميلا بحريا فى البحار المحيطة به .

أما النطاق البرى فيحدد بقرار من وزير الخزانة (١) وفقا لمقتضيات الرقابة ويجوز أن تتخذ داخل النطاق تدابير خاصة لرقابية بعض البضائع التى تعدد بقرار منه .

(١) صدر قرار وزير الخزانة رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٣ بتحديد نطاق الرقابة الجمركية البرى (الوقائع المصرية فى ١٩/٩/١٩٦٣ - العدد ٧٣) - كما صدر قرار وزير المالية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٨٢ بتفويض رئيس مصلحة الجمارك فى بعض الاختصاصات ومنها تحديد نطاق الرقابة الجمركية البرى وفقا لمقتضيات الرقابة وتحديد البضائع التى يجوز أن يتخذ بشأنها تدابير خاصة لمراقبتها داخل هذا النطاق .

مادة ٤ - الدائرة الجمركية هي النطاق الذى يحدده وزير الخزانة (١) فى كل ميناء بحرى أو جوى يوجد فيه مكتب للجسارك يرخص فيه بالتصام كل الاجراءات الجمركية او بعضها وكذلك أى مكان اخر يحدده وزير الخزانة لاتمام هذه الاجراءات فيه (٢) .

الفصل الثانى

الضرائب الجمركية

مادة ٥ - تخضع البضائع التى تدخل اراضى الجمهورية لضرائب الواردات المقررة فى التعريفات الجمركية علاوة على الضرائب الاخرى المقررة وذلك الا ما يستثنى بنص خاص .

أما البضائع التى تخرج من اراضى الجمهورية فلا تخضع للضرائب الجمركية الا ما ورد بشأنه نص خاص .

وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التى تستحق بمناسبة ورود البضاعة أو تصديرها وفقا للقوانين واقرارات المنظمة لها . ولا يجوز الافراج عن أية بضاعة قبل اتمام الاجراءات الجمركية

(٢) صدر قرار وزير الخزانة رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٣ بتحديد نطاق الدوائر الجمركية (الوقائع المصرية فى ١٢/٢٣/١٩٦٣ - العدد ١٠٠) المعدل بالقرار رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ (الوقائع المصرية فى ٢٨/٣/١٩٦٦ - العدد ٢٤) ورقم ٨١ لسنة ١٩٦٦ (الوقائع المصرية فى ١١/٨/١٩٦٦ - العدد ٦١) . كما صدر قرار وزير المالية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٨٢ بتفويض رئيس مصلحة الجسارك فى بعض الاختصاصات ومنها تحديد الدائرة الجمركية .

(٣) انظر ما يلى بشأن احكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن حظر دخول الدوائر الجمركية بالموانى والمطارات .

وأداء الضرائب والرسوم المستحقة (١) مما لم ينص على خلاف ذلك في القانون (٢) .

مادة ٦ - يكون تحديد التعريف الجمركية وتنفيذها بقرار من رئيس الجمهورية (٣) .

مادة ٧ - يجوز بقرار من رئيس الجمهورية اخضاع البضائع التي يكون منشؤها أو مصدرها بلادا لم تبرم مع الجمهورية اتفاقات تجارية تتضمن شرط الدولة الأكثر رعاية لضريبة اضافية تعادل الضريبة المقررة في جدول التعريف الجمركية على أن لا تقل عن ٢٥٪ من قيمة البضاعة .

مادة ٨ - يجوز بقرار من رئيس الجمهورية اخضاع البضائع الواردة لضريبة تمويزية اذا كانت تتمتع في الخارج باعانة مباشرة أو غير مباشرة عند التصدير .

(١) قضت محكمة النقض بأن مفاد النص في المادة الخامسة من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ على أنه لا يجوز الافراج عن أية بضاعة قبل اتمام الاجراءات الجمركية وأداء الضرائب والرسوم المستحقة عنها ، أن هذه الرسوم تكون معلومة المقدار منذ استحقاقها ، وبالتالي فانها تكون معلومة المقدار وقت الطلب في المعنى المقصود في المادة ٢٢٦ من القانون المدني (نقض مدنى ١٩٧٢/١٢/١٩ - مجموعة النقض ٢٣ ص ١٤٢٥ ؛ نقض مدنى ١٩٨٠/١٢/٢١ - مدونتنا الذهبية - العدد الاول - فقرة ٦١٤) .

(٢) صدر قرار وزير المالية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٧ بلائحة الافراج عن البضائع المستوردة أو المصدرة برسم وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات العامة وشركات القطاع العام (الوقائع المصرية في ١٩٧٧/٩/١٢ - العدد ٢١٣) كما صدر قرار وزير المالية رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٥ بشأن اجراءات الافراج الجمركى عن البضائع الواردة برسم الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات العامة وشركات القطاع العام .

(الوقائع المصرية في ١٩٨٥/٥/٢٢ - العدد ١١٩) .

(٣) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ باصدار التعريف الجمركية (الجريدة الرسمية - في ١٩٨٦/٨/٢١ - العدد ٣٤ تابع ١) .

• ويجوز كذلك اتخاذ تدبير مماثل في الحالات التي تخضع فيها بعض الدول لأسعار بضائعها أو تعمل بأية وسيلة أخرى على كساد منتجات الجمهورية بطريق مباشر أو غير مباشرة •

مادة ٩ - قرارات رئيس الجمهورية المشار إليها في المواد ٦، ٧، ٨

تكون في قوة القانون ويجب عرضها على الهيئة التشريعية في دورتها الثامنة فور نفاذها وإلا فهي أول دورة لانعقادها • فإذا لم تقرها هذه الهيئة زال ما كان لها من قوة القانون وبقيت نافذة بالنسبة للمدة الماضية •

مادة ١٠ - تسرى القرارات الجمهورية الصادرة بتعديل التعريفات

الجمركية من وقت نفاذها على البضائع التي لم تكن قد أدت عنها الضرائب الجمركية • أما البضائع المعدة للتصدير والتي أدت عنها قتل دخولها كماه إلى الدائرة الجمركية مبالغ لحساب الضريبة التي كانت تستحق عنها فيخضع الجزء الذي لم يدخل منها للتعريفات النافذة وقت دخوله • وتطبق على البضائع الواردة برسم الوزارات والمصالح وكذلك المؤسسات العامة والهيئات العامة التي يصدر بتحديد قرار من وزير الخزانة التعريفات النافذة وقت الترخيص في الإفراج عنها •

مادة ١١ - تؤدي الضرائب الجمركية على البضائع الخاضعة لضريبة

قيمة حسب الحالة التي تكون عليها وقت تطبيق التعريفات الجمركية وطبقاً لجدولها (١) •

(١) صدر قرار وزير المالية رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٨ في شأن تقدير قيمة البضائع للاغراض الجمركية (الوقائع المصرية في ١٩٨٨/٣/٢٠ - العدد ٦٨ تابع ١) ونصت مادته الأولى على أن تقدر قيمة البضائع الموضحة بنقد أجنبي أو بحسابات اتفاقيات أو بحسابات غير مقيمة على أساس القيمة الفعلية للبضاعة مقيمة بالعملة المصرية في ميناء أو مكان الوصول في تاريخ تسجيل البيان الجمركي محسوبة على أساس أسعار التعادل المحددة وفقاً للنظام الذي يصدره وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية •

أما البضائع الخاضعة لضريبة نوعية فتستوفي عنها تلك الضريبة كاملة بصرف النظر عن حالة البضائع ما لم تتحقق الجمارك من تلف أصليها نتيجة قوة قاهرة أو حادث جبرى ييجوز انقاص الضريبة، لنوعية بنسبة ما لحق البضاعة من تلف .

مادة ١٢ - يحدد بقرار من وزير الخزانة القواعد التى يتم بموجبها حساب الضريبة على البضائع الخاضعة للضريبة على أساس الوزن وحسابها على الغلافات والعبوات التى ترد فيها (١) .

الفصل الثالث

المنع والتقييد

مادة ١٣ - كل بضاعة تدخل الجمهورية أو تخرج منها يجب أن يقدم عنها بيان وأن تعرض على السلطات فى أقرب فرع جمركى وفقاً لما تحدده مصلحة الجمارك .

مادة ١٤ - تنشأ فروع مصلحة الجمارك وتحدد اختصاصاتها وأنواع البضائع المسموح بإتمام الاجراءات عليها بقرار من وزير الخزانة بناء على اقتراح المدير العام للجمارك (٢) .

(١) صدر قرار وزير الخزانة والتخطيط رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٣ فى القواعد التى يتم بموجبها حساب الضريبة على أساس الوزن وحسابها على الغلافات والعبوات التى ترد فيها (الوقائع المصرية فى ١٩٦٣/٨/٢٩ - العدد ٦٧ ملحق) . كما صدر قرار وزير المالية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٨٤ بتفويض رئيس مصلحة الجمارك فى بعض الاختصاصات ومنها تحديد القواعد التى يتم بموجبها حساب الضريبة على الغلافات والعبوات التى ترد فيها للبضائع .

(٢) صدر قرار وزير الخزانة رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ بإتشاء فروع الجمارك والمكاتب والنقط الجمركية وتحديد اختصاصاتها وتحديد أنواع البضائع المسموح لها بإتمام الاجراءات عليها (الوقائع المصرية فى ١٩٦٣/٩/١٩ - العدد ٧٣) والمعدل بالقرار رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٩ (الوقائع المصرية فى ١٩٦٦/٣/٢٨ - العدد ٢٤) .

وتنشأ المخافز الجمركية وتحدد اختصاصاتها بقرار من المدير العام
للمجمارك.

مادة ١٥ — تعتبر ممنوعة كل بضاعة لا يسمح باستيرادها أو تصديرها.
وإذا كان استيراد البضائع أو تصديرها خاضعا لقيود من أية جهة كانت
فلا يسمح بإدخالها أو إخراجها ما لم تستوفية للشروط المطلوبة.

مادة ١٦ — لا يجوز للسفن التي تقل حمولتها عن مائتي طن بحرى
أن تنقل الى الجمهورية أو منها بضائع ممنوعة أو خاضعة لضرائب باهظة.
ويحدد المدير العام للمجمارك أنواع البضائع الخاضعة لضرائب
باهظة (١).

ويحظر كذلك على السفن التي تقل حمولتها عن مائتي طن بحرى
والمشحونة ببضائع من الأنواع المشار إليها في المادة السابقة أن تتجول
أو تخالف وجهة سيرها داخل نطاق الرقابة البحرى الا في الظروف الناشئة
عن قوة قاهرة أو طوارئ بحرية. وعلى الربانة في هذه الأحوال أن يخطروا
أقرب مكتب للمجمارك دون إبطاء.

مادة ١٧ — يحظر على السفن من أية حمولة كانت أن ترسو في غير
الموانئ المعدة لذلك أو في قناة السويس وبحيرتها أو في مصبى النيل
دون إذن سابق من الجمارك الا في الظروف الناشئة عن طوارئ بحرية.

(١) صدر قرار مدير عام الجمارك رقم ١ لسنة ١٩٦٣ ونص
على ما يأتى :

« تعتبر الاصناف الآتية من البضائع الخاضعة لضرائب باهظة التي
لا يجوز للسفن التي تقل حمولتها عن مائتي طن بحرى أن تنقلها الى
الجمهورية العربية المتحدة أو منها :

- ١- التبغ، الورق والمصنوع بما في ذلك السجائر والسيجار.
- ٢- المشروبات الروحية بكافة أنواعها.
- ٣- البن والشاي.
- ٤- الساعات واللحلى والمجوهرات والمعادن الثمينة «.

أو قوة القاهرة وعلى ربانة السفن في هذه الحالة لخطار أقرب مكتب للجيمارك .

مادة ١٨ - يحظر على الطائرات أن تجتاز الحدود في غير الأماكن المحددة لذلك أو أن تقلع أو تهبط في غير المطارات المزودة بمكتب للجيمارك إلا في حالات القوة القاهرة وعلى قادة الطائرات في هذه الحالة أن يقدموا بذلك تقريراً للجيمارك .

الفصل الرابع

العناصر المميزة للبضائع

مادة ١٩ - منشأ البضاعة هو بلد إنتاجها سواء أكانت من المحصولات الزراعية أو الطبيعية أم من المنتجات الصناعية وتحدد بقرار من الوزير المختص القواعد التي تعين منشأ البضاعة إذا تناولتها يد الصناعة في بلد غير بلد الإنتاج الأولى .

ويحدد وزير الخزانة للحالات التي يجب فيها تقديم المستندات الدالة على المنشأ (١) .

مادة ٢٠ - مصدر البضاعة هو البلد الذي استوردت منه مباشرة .

(١) صدر قرار وزير الخزانة رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بالقواعد التي تجدد منشأ البضاعة (الوقائع المصرية في ١٩٦٤/١٤/٢١ - العدد ١٠١) . كما صدر قرار وزير المالية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٨٢ بتفويض رئيس مصلحة الجيمارك في بعض الاختصاصات ومنها تحديد القواعد التي تعين منشأ البضاعة وتحديد الحالات التي يجب فيها تقديم المستندات الدالة على المنشأ - وكان قدر صدر قرار وزير الخزانة والتخطيط رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ في شأن الحالات التي يجب فيها تقديم المستندات الدالة على منشأ البضائع المستوردة (الوقائع المصرية في ١٩٦٣/١٢/٢٣ - العدد ١٠١) .

مادة ٢١ - يحدد نوع البضاعة بالتسمية المعينة بجدول التعريفات الجمركية وإذا لم يوجد به تسمية خاصة للبضاعة الواردة فيصدر وزير الخزنة قرارات تشبيه بمعاملة البضاعة معاملة الأصناف الأقرب تشبهاً بها وتنتشر هذه القرارات في الجريدة الرسمية (١) .

مادة ٢٢ - تكون القيمة الواجب الاتجار عنها في حالة البضائع الواردة هي الثمن الذي تساويه في تاريخ تسجيل البيان الجمركي المتقدم عنها في مكتب الجمرک إذا عرضت للبيع في سوق منافسة حرة بين مشتر وشتر وبائع مستقل أحدهما عن الآخر على أساس تسليمها للمشتري في ميناء أو مكان دخولها في البلد المستورد باقتراض تحمل البائع جميع التكاليف والضرائب والرسوم والنفقات المتعلقة بالبضائع حتى تاريخ تسليمها في ذلك الميناء أو المكان ولا يدخل في هذا الثمن ما يتحمله المشتري من الضرائب والرسوم والنفقات الداخلية في البلد المستورد .

ويقصد بالنفقات أجور النقل والشحن والتأمين والعمولة والسمسة وغيرها حتى ميناء التفرغ فيما عدا ما يستحق من نفقات نقل الطرود الواردة بطريق البريد أو الجو فانها تحسب على أساس الفئات التي يحددها المدير العام للجمارك (٢) .

وإذا كانت القيمة موضحة بنقد أجنبي أو بحسابات اتفاقيات أو بحسابات غير مقيمة فتصدر على أساس القيمة الفعلية للبضاعة مقومة

(١) المادة ٢١ مصححة بالاستدراك المنشور بالجريدة الرسمية في ١٩٦٣/٨/٢٨ للعدد ١٧٧٠ . وقد صدر قرار وزير المالية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٨٢ بتفويض رئيس مصلحة الجمارك في بعض الاختصاصات ومنها إصدار قرارات التشبيه المنصوص عليها في المادة ٢١ المشار إليها .
(٢) صدر قرار مدير عام مصلحة الجمارك رقم ١٤ لسنة ١٩٧٩ بتحديث نفقات نقل الطرود الواردة بطريق البريد وطريق الجو ونحوه على ما يأتي :

بالعملة المصرية في ميناء أو مكان الوصول وذلك وفقا للشروط والأوضاع
التي يقررها وزير الخزانة (١) .

مادة ٢٢ - على صاحب البضاعة أن يقدم الفاتورة الأصلية الخاصة
بها مصدقا عليها في النجفة الواردة منها من هيئة رسمية مفتحة تقبلها
مصلحة الجمارك وذلك فيما عدا الحالات التي يحددها المدير العام
للجمارك .

ولمصلحة الجمارك الحق في المطالبة بالمستندات والمعقود والمكافآت
وغيرها المتعلقة بالصفقة دون أن تتقيد بما ورد فيها أو بالفواتير نفسها .

مادة ٢٤ - تكون القيمة التي يجب الاقرار عنها بالنسبة الى
البضائع المعدة للتصدير مساوية للسعر العادي للتصدير وقت تسجيل
البیان الجمركي المقدم عنها مضافا اليه جميع المصاريف حتى مكان التصدير
ولا تشمل هذه القيمة ضريبة المصادر وكذلك ضرائب الانتاج وغيرها مسا
يود على البضائع عند تصديرها .

الباب الثاني

موظفو الجمارك (٢)

مادة ٢٥ - يعتبر موظفو الجمارك الذين يصدر بتحديد وظائفهم قرار

(١) صدر قرار وزير المالية رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٨ في شأن تقدير قيمة
البضائع للأغراض الجمركية (الوقائع المصرية في ١٩٨٨/٢/٢٠ - العدد
٦٨ تابع ٢٢٤١) .

(٢) صدر قرار وزير المالية رقم ٣٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن إعادة تنظيم
المعهد الاتحادي للجمارك (الوقائع المصرية في ١٩٨٣/٣/١٦ - العدد ٦٤٤) ،
ويتولى هذا المعهد - بحسب نص المادة الأولى من قرار تنظيم - تربية العاملين
بمصلحة الجمارك واقترايب على الاستهلاك بالمهارات والخبرات اللازمة في
مجنالات العمل المختلفة وتجهيزتهم لمباشرة واجباتهم الموسومة في القوانين
واللوائح والقرارات الصادرة والمعروف على الضاليل الخاصة والحقيقة للاداء في
المصلحة .

من وزير الخزانة من مأمور الضبط القضائي وذلك في حدود اختصاصهم^(١).

(١) صدرت عدة قرارات من السيد وزير العدل بتحويل بعض العاملين بمصلحة الجمارك صفة مأموري الضبط القضائي ، ومنهسا القرار رقم ٢٩٦١ لسنة ١٩٧٧ (الوقائع المصرية في ١٢/٣١/١٩٧٧ - العدد ٢٩٢) والقرار رقم ٤٠٩ لسنة ١٩٨٠ (الوقائع المصرية في ١/٦/١٩٨١ - العدد ٥) والقرار رقم ٢٦٥٦ لسنة ١٩٨٢ (الوقائع المصرية في ١٦/٨/١٩٨٣ - العدد ١٨٧) .

هذا وقد استقر قضاء محكمة النقض على أن البين من استقراء نصوص المواد من ٢٦ الى ٣٠ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أن الشارع منح موظفي الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي في أثناء قيامهم بواجبهم وظلتهم حق تفتيش الامكن والاشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية اذا كانت لديهم دواعي الشك في البضائع والامتنعة أو مظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق باعتبار أنها دوائر معينة ومقطعة حدها القانون منفعة لاجراء الكشف والتفتيش والمراجعة فيها ، وأن الشارع بالنظر الى طبيعة التهريب الجمركي وصلته المبثرة بمصالح الخزانة العامة ومواردها وبجسدي الاحترام الواجب للقيود المنظمة للاستيراد والتصدير لم يتطلب بالنسبة الى الاشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الاجراءات الجنائية أو اشتراط وجود المراد تفتيشه في احدي الصلاحيات المبثرة له في نطاق الفهم القانوني للمبادئ المقررة والقانون المذكور ، بل انه اكتفى أن تقوم لدى الموظف المنوط بالرقابة والتفتيش في تلك المناطق حالة تتم من شبهة توافر التهريب الجمركي فيها - حتى يثبت له حق الكشف عنها . والشبهة المتصورة في هذا المقام هي حالة ذهنية تقوم بنفس المنوط بهم تنفيذ القوانين الجمركية ويصح بمهايي الجسمل القول بقيام بظنة التهريب من شخص موجود في حدود دائرة الرقابة الجمركية . وتقدر ذلك منوط بالقائم بالتفتيش تحت اشراف جهة الموضوع . اما خارج نطاق الدائرة الجمركية او منطقة الرقابة الجمركية فليس لموظفي الجمارك حق ما في تفتيش الاشخاص والامكن والبضائع بحثا عن تهريب ، فان الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى رفض البين المثار اليه - بدموى قيام حق موظفي الجمارك ومن يعملونهم من رجال السلطات الاخرى في مطاردة البضائع المهربة وبطاعتها عند خروجها من نطاق الرقابة الجمركية بدون انما يستلزم ذلك نطاق دائرة الرقابة الجمركية ، وما اذا كان وقوف السيرة وضبط الواقعة قد تم داخلها بها يستقيم معه حق اجراء ضبطها وبواسطة

مادة ٢٦ - لموظفى الجمارك الحق فى تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية وفى الأماكن والمستودعات الخاضعة لإشراف الجمارك - والجمارك أن تتخذ كافة التدابير التى تراها كفيلة بمنع التهريب داخل الدائرة الجمركية .

مادة ٢٧ - لموظفى الجمارك حق التصعود الى السفن داخل نطاق الرقابة الجمركية لتفتيشها أو المطالبة بتفتيش قوائم الشحن (المانيست) وغيرها من المستندات التى تقتضيها القواعد المقررة ، ولهم أن يستعينوا فى هذا الصدد بموظفى السلطات الأخرى .

وفى حالة الامتناع عن تقديم المستندات أو عدم وجودها أو الاستياء فى وجود بضائع مهربة أو ممنوعة تتخذ التدابير اللازمة بما فى ذلك استعمال القوة لضبط البضائع واقتياد السفينة الى أقرب فرع للجمارك عند الاقتضاء .

مادة ٢٨ - لموظفى الجمارك الحق فى ضبط البضائع الممنوعة أو المحتكرة متى كان وجودها مخالفا للقواعد المقررة وذلك فى جميع جهات الجمهورية .

ولهم أيضا فى حالة وجود شبهة قوية على التهريب الحق فى تفتيش الأماكن والمحلات داخل نطاق الرقابة للبحث عن البضائع المهربة .

مادة ٢٩ - لموظفى الجمارك ومن يعاونهم من رجال السلطات الأخرى حق مطاردة البضائع المهربة ولهم أن يتابعوا ذلك عند خروجها من نطاق الرقابة الجمركية .

موظفى الجمارك بغیر مراعاة شیود التفتیش المنظمة من مراقبة الاجراءات الجنائية ، فسلته يكون قد حال دون تمكين محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون ، بما يعنيه بالمقصود فى التنبال ویوجب تفتيته (تفتش الجنائی)

١٩٧٤/١٩/٨ ش.ت.وعرضا للذهبية جنة نقرة ١٤٨٢ (١) .

ولهم أيضا حق المعاية والتفتيش على القوافل المرة في الصحراء
عند الاستيلاء في مخالفتها لأحكام القانون ١٣

ولهم في هذه الأحوال حق ضبط الأشخاص والبضائع ووسائل النقل
واقتيادهم الى أقرب فرع للجمارك .

مادة ٣٠ - لموظفي الجمارك الحق في الاطلاع على الأوراق والمستندات
والسجلات والوثائق أيما كن نوعها ، وضبطها عند وجود مخالفة ، وذلك
لدى مؤسسات الملاحة والنقل وجميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين
الذين لهم صلة بالمعاملات الجمركية ، وعلى الأشخاص والمؤسسات المذكورة
الاحتفاظ بهذه المستندات لمدة خمس سنوات .

الباب الثالث الاجراءات الجمركية

الفصل الاول قوائم الشحن (المانيقست)

مادة ٣١ - كل بضاعة وارادة بطريق البحر يجب أن تسجل في قائمة
الشحن العامة والوحيدة لصحولة السفينة (المانيقست) .

ويجب أن توقع هذه القائمة من الربان وأن يذكر فيها اسم السفينة
ونجستها وأنواع البضائع وبيد طرودها وعلاماتها وأرقامها واسم الشاحن
والمرسل اليه وصفه العلاقات والموانئ التي شحنت منها .

فإذا كانت البضائع من الأنواع الممنوعة وجب تدوينها في القائمة
بأسمائها الحقيقية .

مادة ٣٢ - على ربانة السفن أو من يمثلونها أن يقدموا الى مكتب
الجمارك خلال أربع وعشرين ساعة من وصول السفينة على الأكثر -

بدون حساب أيام العطلات الرسمية - قائمة الشحن الخاصة بالبحر
المشحونة عليها الى الجمهورية وفق الشروط المنصوص عليها في المادة
السابقة .

والجسمارك في جميع الأحوال حق الاطلاع على قائمة الشحن العامة
وبجميع المستندات المتعلقة بالشحن .

وإذا كانت قائمة الشحن تتعلق بسفن لا تقصم برحلات منتظمة أو
ليس لها وكلاء ملاحه في الجمهورية أو كانت من المراكب الشراعية فيجب
أن يؤثر عليها من السلطات البحرية في ميناء الشحن .

مادة ٣٣ - على ربان السفن أو من يمثلونهم أن يقدموا خلال
الميناء المنصوص عليه في المادة السابقة كشوراً بأسماء ركابها وبجميع المؤن
الخاصة بالسفينة بما في ذلك النسخ والصور اللازمة للاستهلاك فيها ،
وكذلك الأشياء الموجودة لدى عمال السفينة (الطاقم) والخافعة للضريبة
البحرية .

وعليهم أن يقدموا ما يزيد من التبغ والصور عن حاجة السفينة وقت
رسوها في مخزن خاص يختم بخاتم الجسمارك .

مادة ٣٤ - لا يجوز خروج السفن من وإلى الجمهورية مشحونة
أو فارغة إلا بترخيص من الجسمارك ويشترط لأعطاء هذا الترخيص تقديم
قائمة الشحن أو تعمد وكيل شركة الملاحة بتقديمها خلال ثلاثة أيام من
خروج السفينة .

مادة ٣٥ - لا يجوز أن تذكر في قائمة الشحن عدة طرود متفلة
ومجموعة بأية طريقة كانت على أنها طرود واحدة .

مادة ٣٦ - لا يجوز تغريم أية بضائع من السفن أو التكاليف أو
الزوارق أو شحنها أو نقلها من سفينة إلى أخرى إلا بترخيص من
الجسمارك .

مادة ٢٧ - يكون ربانة السفن أو من يمثلونهم (١) مسئولين عن النقص في عدد الطرود أو محتوياتها أو في مقدار البضائع المنفرطة (الصب) التي حين استلام البضاعة في المخازن الجهرية أو في المستودعات أو بمعرفة أصحاب الشأن • وترفع هذه المسئولية عن النقص في محتويات الطرود إذا كانت قد سلمت بحالة ظاهرية سليمة يرجع معها حدوث النقص قبل الشحن ولا تكون الجهة القائمة على إدارة المخازن أو المستودعات مسئولة عن النقص في هذه الحالة •

وتحدد بقرار من المدير العام للجمارك (٢) نسبة التسامح في البضائع

(١) صدر قرار المحكمة العليا بالتفسير رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ (الجريدة الرسمية في ١٧/٨/١٩٧٢ - العدد ٣٣) ونص على ما يلي :
« إن المقصود بعبارة « ربانة السفن أو من يمثلونهم » الواردة في المادة ٣٧ من قانون الجمارك المشار إليه هم ربانة السفن أو ممثلوهم ويعتبر من هؤلاء وكلاء شركات الملاحة » •

(٢) صدر قرار مدير عام مصلحة الجمارك رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ بتحديد نسبة التسامح في البضائع المنفرطة (صب) زيادة أو نقصا وكذلك النقص الجزئي في الطرود • ونص على ما يأتي :

« مادة ١ - لا يجوز أن تتجاوز نسبة الزيادة في البضائع المنفرطة (الصب) ١٠% ولا أن تتجاوز نسبة النقص فيها ٥% ولا تستحق الضرائب والرسوم الجمركية على ما نقص من البضاعة في حدود هذه النسبة كما لا تستحق أية غرامة عن الزيادة والنقص في حدود هاتين النسبتين •

مادة ٢ - وبالنسبة للنقص الجزئي في مشمول الطرود التي تسلم للجمرك بحالة ظاهرية غير سليمة فلا تكون شركة الملاحة مسئولة عن العجز الناشئ عن عوامل طبيعية أو ضعف العبوات أو ما تقتضيه أعمال الشحن أو النقل أو التفريغ من تسرب بعض المشمول وذلك في حدود نسبة مقدارها ٥% من مشمول الطرود ما لم يكن النقص ناشئا عن أسباب أخرى ففي هذه الحالة تكون شركة الملاحة مسئولة عن النقص الحاصل في البضاعة مهما كانت نسبتة ولا يستفيد في صدده بأي إعفاء جمركي •

وتعلن ما مور قسم للرجيف المختص معاينة هذه الطرود •

ومن قضاة محكمة النقض إن مفاد نص المادة ٣٧ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والمادتين الأولى والثانية من قرار مدير عام الجمارك

المنفرطة زيادة أو نقصا وكذلك النقص الجزئي في البضاعة الناشئ عن عوامل طبيعية أو نتيجة لضعف العلاقات وانسياب محتوياتها .

مادة ٢٨ - إذا كان مقدار البضائع أو عدد الطرود المفرغة أقل مما هو مبين في قائمة الشحن وجب على ربان السفينة أو من يمثلها أيضا حاسب أسباب النقص . وإذا كانت البضائع أو الطرود الناقصة لم تشحن أصلا

رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ أن الشارع نص على مسؤولية شركات الملاحة عن كل نقص في البضائع عن الثابت في قائمة الشحن لشبهة تهريبها الى داخل البلاد ، وإباح لشركات الملاحة نفى هذه الشبهة بتقديم الدليل المبرر لهذا النقص ، واعتبر تسليم الطرود بحالة ظاهرية سليمة مبررا لرفع المسؤولية عن شركة الملاحة لترجيح حدوث النقص قبل الشحن ، ثم منح هذه الشركات نسبة التسامح ففوض المدير العام للجمارك في تحديده مقدارها فحددها هذا الأخير بالقرار رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ بواقع ٢٥ من البضائع المنفرطة أو من مشمول الطرود ، وإذا كان نص المادة ٣٧ المشار إليها ورد مطلقا بشأن نسبة التسامح في البضائع المنفرطة وكذلك النقص الجزئي في البضاعة الناشئ عن عوامل طبيعية أو نتيجة لضعف العلاقات وانسياب محتوياتها بما مفاده وجوب احتساب هذه النسبة من مجموع وزن البضاعة سواء وردت منفرطة أو في طرود ، حيث جاء هذا النص خاليا مما يدل على أن المشرع قد قصد المغايرة في الحكم بين البضائع المنفرطة والبضائع التي ترد في طرود وإنما ورد النص عاما في إسناد نسبة التسامح الى مجموع البضاعة في الحالين لا الى كل طرد منها في حالة النقص الجزئي ، وكان التفويض الصادر لمدير مصلحة الجمارك بمقتضى المادة ٢/٣٧ بتحديد نسبة التسامح في البضائع المنفرطة وكذلك النقص الجزئي في البضاعة مقصور على تحديد قدر هذه النسبة دون الترخيص في إسنادها الى البضاعة أو الى كل طرد منها على حدة حيث تكفل الشارع بهذا الإسناد في ذات النص فإن المنشور رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٦٤ الذي أصدره مدير عام مصلحة الجمارك ونص فيه على أن تفسير القرار رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ يلزم احتساب نسبة التسامح من مشمول لكل طرد على حدة يكون قد خالف القانون وخرج على حدود التفويض مما يتعين معه الالتفات عنه ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر في قضائه ، وانتهى الى احتساب نسبة التسامح من مشمول الطرود فإنه يكون قد التزم صحيح القانون (بنقض جنائي ١٩٧١/١/٢ - موسوعتنا الذهبية ج ٥ فقرة ٤٢٠) .

أو لم تفرغ أو خرغت في جهة أخرى وجب أن يكون تبرير النقص مؤيداً بمستندات جدية وإذا تعذر تقديم هذه المستندات جاز إعطاء مهلة لا تتجاوز ستة أشهر لتقديمها بشرط أخذ ضمان يكفل حقوق الجمارك .

مادة ٣٩ - يجب أن يقدم عن البضائع المنقولة في الطائرات توائم شحن موقعة من قادة الطائرات عقب وصول الطائرة أو قبل سفرها .
وتسرى على هذه البضائع الأحكام الأخرى الخاصة بالبضائع المنقولة بالفسفن .

مادة ٤٠ - تسرى أحكام المواد من ٣٥ إلى ٣٨ على البضائع الواردة بطريق البر ويحدد المدير العام للجمارك الطرق المباشرة لادخال البضائع وإخراجها (١) .

ويجب عرض البضائع الواردة بطريق البر على أقرب مكتب جمركي من الحدود وعلى أصحابها أو مرافقيها أن يلزموا الطريق أو المسلك المؤدى مباشرة إلى هذا المكتب .

ويجب أن تقدم عن هذه البضائع قائمة شحن خلاصة لكل وحدة من وحدات النقل وفقاً لما جاء في المادة ٣٢ من هذا القانون .

(١) صدر قرار محور عام الجمارك رقم ٥ لسنة ١٩٦٣ بتحديد الطرق المباشرة لادخال وإخراج البضائع ، ونص على ما يأتي :
« تحدد الطرق المباشرة لادخال وإخراج البضائع على الوجه الآتي :
١ - الحدود الجنوبية :
الطريق الذي يلي بين وادي حلفا والثلث .
٢ - الحدود الشرقية :

(أ) طريق السكة الحديد بين غزة والقنطرة ماوا بوضع .
(ب) طريق السيارات المعبدة من رفح ماوا بنقطة الريسة إلى الاسماعيلية أو القنطرة .
٣ - الحدود الغربية :
طريق بولبة الجمهورية على المهضبة مع التزام الطريق المرسوم إلى السليم . »

وبالنسبة إلى البضائع الواردة بالسكك الحديدية يوقع القائمة موظف السكك الحديدية المختص في محطة الشحن ومنحويها في انعطاف ويؤشر عليها من جمرات التصدير أو أول مكتب جمركي محلي دخلت منه .

مادة ٤١ - على ربانة السفن أو هيئات النقل أو من يمثلونهم أن يقدموا إلى الجمارك قوائم الشحن أو ملخصاتها المتعلقة بالبضائع التي تعبر في المناطق الحرة فور تفريغ البضائع .

وعلى الهيئة القائمة على إدارة المنطقة الحرة أن تقدم للجمارك خلال ستة وثلاثين ساعة جتولا خلاصا لكل سفينة أو قطار أو أية وسيلة نقل أخرى يشتمل على أوصاف البضائع المفرغة من حيث العدد والنوع والعلامات والأرقام والمصدر الذي شحنت منه .

مادة ٤٢ - تقبل البضائع الواردة أو الصادرة عن طريق البريد وفقا للاتفاقات البريدية الدولية وعلى هيئة البريد أن تعرض على السلطات الجمركية في حدود هذه الاتفاقات الطرود والرزوم والملفات البريدية التي تستحق عنها الضرائب الجمركية أو تخضع لقيود أو إجراءات خاصة .

الفصل الثاني

البيانات الجمركية

مادة ٤٣ - يجب أن يقدم الجمرك بيان تفصيلي (شهادة إجراءات) عن أية بضاعة قبل البدء في أتمام الإجراءات ولو كانت هذه البضاعة جمفأة من الضرائب الجمركية .

ويجب أن يتضمن هذا البيان جميع المطومات والايضاحات والخلصات التي تمكن من تطبيق الأنظمة الجمركية واستيفاء الضرائب عند الانتهاء

ويحدد بقرار من وزير الخزانة أنموذج هذا البيان والمستندات التي ترفق به (١) .

مادة ٤٤ - يكون تقديم البيان المنصوص عليه في المادة السابقة من أصحاب البضائع أو وكلائهم المقبولين لدى الجمارك أو من المظلمين الجمركيين المرخص لهم . ويعتبر الموقع على البيان مسئولاً عن صحة ما يرد فيه وذلك مع عدم الإخلال بمسئولية صاحب البضاعة .

مادة ٤٥ - يسجل البيان الجمركي لدى الجمارك برقم مسلسل بعد التحقق من تنفيذ أحكام المادتين السابقتين .

مادة ٤٦ - لا يجوز تعديل الايضاحات الواردة في البيان بعد تقديمه للجمارك الا بمقرر مقبول وترخيص كتابي من مدير الجمارك المطلى وقبل تمديد الطرود المدة للمعاينة .

مادة ٤٧ - لأصحاب البضائع أو ممثلهم أن يطلبوا الاطلاع على بضائعهم وفحصها وأخذ عينات منها عند الاقتضاء وذلك تحت اشراف موظفي الجمارك .

مادة ٤٨ - يعتبر حامل اذن التسليم الخاص بالبضاعة نائباً عن صاحبها في تسلمها ولا مسئولية على الجمارك من جراء تسليمها اليه .

(١) صدر قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن العمل ببعض النماذج الجمركية (الوقائع المصرية في ١٩٨٥/١١/٢٨ - العدد ٢٧٠) كما صدر قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٧ بشأن العمل بنموذج رقم ١٣ جمارك في اجزاءات التخليص على البضائع المصدرة (الوقائع المصرية في ١٩٨٧/١٢/ ٨ - العدد ٢٧٨) . وذلك عملاً بأحكام قرار وزير المالية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٨٢ بتفويض رئيس مصلحة الجمارك في بعض الاختصاصات ومنها تحديد نموذج البيان الجمركي والمستندات التي ترفق به .

مادة ٤٩ - يعتبر مخلصاً جبركياً كل شخص طينعى أو معنوسى يقوم باعداد البيان الجبركى وتوقيعه وتقديمه للجمارك وأتمام الاجراءات بالنسبة الى البضائع لصالح الغير .

ولا يجوز له مزاوله أعمال التخليص الا بعد الحصول على ترخيص من مصلحة الجمارك .

ويحدد وزير الخزانة (١) شروط الترخيص والنظام الخاص بالمخلصين والهيئة التأديبية التى تختص بالنظر فيما يرتكبونه من مخالفات والجزاءات التى توقع عليهم .

الفصل الثالث

معاينة البضائع ومحبها

مادة ٥٠ - يتولى الجمرک بعد تسجيل البيان معاينة البضاعة والتحقق من نوعها وقيمتها ومنشئها ومن مطابقتها للبيان والمستندات المتعلقة به وللجمرك معاينة جميع الطرود أو بعضها أو عدم معاينتها وفقاً للقواعد التى يصدرها المدير العام للجمارك (٢) .

(١) صدر قرار وزير الخزانة والتخطيط رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم مهنة التخليص على البضائع (الوقائع المصرية فى ١٩٦٣/٨/٢٩ - العدد ٦٧ ملحق) ، المعدل بقرار وزير الخزانة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٠ .

(٢) صدر قرار مدير عام الجمارك رقم ٦ لسنة ١٩٦٣ والمعدل بالقرار الصادر فى ١٩٦٤/٨/١١ ونص على ما يأتى :

« ١ - تعاین جميع الطرود للتحقق من نوع البضاعة وقيمتها ومنشئها ومن مطابقتها لبيان (شهادات الاجراءات) والمستندات المتعلقة بها فى الحالات الآتية :

- (أ) اذا كانت الطرود بدون علامات أو أرقام .
- (ب) اذا لم تقدم فواتير أصلية مصدق عليها طبقاً لما هو وارد بالمادة ٢٣ من قانون الجمارك .
- (ج) عند توفر حالة الاشتباه أو عدم مطابقة المعاينة للبيان .

مادة ٥١ - لا يجوز فتح الطرود للمعينة الا بحضور ذوى الشأن ومع ذلك يجوز للجمرك بلدن حثاى من الرئيس المحلى فتح الطرود عند الاستياء فى وجود مواد ممنوعة دون حضور ذوى الشأن مبدى أسبوع من وقت اعلامهم ويحرر محضر بذلك من اللجنة التى تشكل لهذا الغرض . ومع ذلك يجوز بقرار من مدير عام الجمرك فى حالة الضرورة المعالجة لفتح الطرود دون حضور ذوى الشأن بواسطة اللجنة التى تشكل لهذا الغرض .

مادة ٥٢ - تتم المعينة فى الدائرة الجمركية ويسمح فى بعض الحالات بإجرائها خارج هذه الدائرة بناء على طلب ذوى الشأن وعلى نفقتهم وفقا للتواعد التى يصدرها المدير العام للجمرك (١) .

٢ - يجوز لمراقب قسم التفتيش ولماور قسم الزكاب أو مساعداه كل فيما يخصه بتخفيض عدد الطرود التى تتم معالمتها من الرسالة ومسع ذلك لا تجوز معالمة أقل من طرد واحد من كل عشرة طرود الا بإذن خاص من مدير الجمرك المحلى .

٣ - لمدير الجمرك المحلى أن يعفى البضائع الموضحة فيما يلى أو بعضها من المعالمة فى الحالات الآتية .

(١) للبضائع الواردة لوزارات ومصالح الحكومة والهيئات والمؤسسات للعباءة .

(ب) البضائع الواردة للشركات أو الهيئات التى تساهم فيها الحكومة .

(ج) الحالات التى يرى فيها المدير المحلى بناء على مبررات قوية يفتقد بها هم الحاجة إلى إجراء المعالمة على أن يتم ذلك تحت مسئولية .

(١) صدر قرار مدير عام الجمرك المؤرخ ١٩٦٣/١١/٣٠ ونص على ما يأتى :

« لا يسمح بإجراء معالمة البضائع المستوردة خارج الدائرة الجمركية الا فيما يرد منها تحت نظام المشروعات للجهات الحكومية أو المؤسسات

مادة ٥٣ - للجمرك فى جميع الأحوال اعادة معاينة البضاعة ما دامت تحت رقابته .

مادة ٥٤ - للجمرك الحق فى تحليل بعض المواد للتحقق من نوعها أو مصادفاتها أو مطابقتها للأنظمة الصحية والزراعية وغيرها ، ويجوز أن يتم التحليل بناء على طلب ذوى الشأن وعلى نفقتهم .

ولذوى الشأن أن يعترضوا على نتيجة التحليل الذى تم بناء على طلب الجمرك وأن يطالبوا بإعادته على نفقتهم .

وتتعدد القواعد المنظمة لهذه الإجراءات بقرار من وزير الخزانة (١).

العامه أو ما يرد يرسم أحد المعارض على أن تنقل البضائع والمعروضات إلى الأماكن المخصصة للمعاينة تحت الرقابة الجمركية .

كما لا يسمح بأجرائها بالنسبة للبضائع المصدرة إلا فيما يختص بالبضائع التى تصدرها المؤسسات العامة والشركات التابعة لها أو المعارض الصادر باقامتها قرار من وزارة الاقتصاد (الهيئة العامة لشئون المعارض بالاسواق الدولية) على أن تتم المعاينة فى أماكن التصنيع والتعبئة أو العرض حسب الحالة وأن تنقل للدائرة الجمركية بعد حزمها بالمسلك وختمها بالرصاص أو تحت الملاحظة الجمركية .

ويجوز تطبيق هذا النظام على شركات القطاع العام أو الخاص بعد العرض علينا

وفى جميع الاحوال لا تتم المعاينة الا بناء على طلب هذه الجهات وعلى نفقتها » .

(١) صدر قرار وزير الخزانة رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ بالقواعد المنظمة لتحليل العينات (الوقائع المصرية فى ٢٩/٨/١٩٦٣ - العدد ٦٧ ملحق) ونص على ما يأتى :

« مادة ١ - يقوم بتحليل البضائع الخاضعة للمعاينة المعامل الكيماوية الحكومية المختصة .

مادة ٢ - يتبع فى اجراء التحليل ما يلى :

(أ) تؤخذ العينات المراد تحليلها بمعرفة موظف الجمرك المختص وبخضوع ذى الشأن ويوقعان عليها .

(م ٣٧ - موسوعة مصر ج ١٢)

مادة ٥٥ - تتولى الجمارك اتلاف المواد التى يثبت التحليل أنها مضرّة وذلك على نفقة أصحابها وبحضورهم مالم يقوموا بإعادة تصديرها خلال مهلة تحددها الجمارك .

ويتم اتلاف تلك المواد فى حضور ذوى الشأن فى الميعاد الذى تحدده لهم الجمارك . فإذا تخلّفوا عن الحضور ، يتم الاتلاف دون حضورهم ، ويحرر محضر بذلك .

مادة ٥٦ - يجوز عند اعلان حالة الطوارئ اتخاذ تدابير لسحب البضائع لقاء ضمانات وشروط خاصة تحدّد بقرار من وزير الخزانة (١) .

(ب) تؤخذ ثلاث عينات من الصنف المراد تحليله فى حالة الترخيص فى سحب البضاعة خارج الدائرة الجمركية قبل ظهور نتائج التحليل للرجوع إليها عند الحاجة .

(ج) ترسل العينات الى المعمل الكيماوى بموجب أرقام مسلسلة .
مادة ٣ - على الجمرک المختص اخطار ذوى الشأن بنتيجة التحليل اذا نجأت مغايرة لما ورد فى البيان الجمركى بمجرد ورود النتيجة وذلك بخطاب موصى عليه .

مادة ٤ - لذوى الشأن أن يعترضوا على نتيجة التحليل خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ إخطارهم بنتيجة التحليل وذلك بخطاب موصى عليه يتضمن أسباب اعتراضهم مشفوعة بالتقارير التى حصلوا عليها من تحاليل أجريت فى معامل أخرى بمعرفةهم ويعاد التحليل فى هذه الحالة على نفقتهم فى المعامل المنصوص عليها فى المادة ١ وتعتبر نتيجة التحليل الثانى نهائية .

مادة ٥ - يتخذ المعمل الكيماوى نفقات التحليل لكل عملية .
مادة ٦ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، وعلى المدير العام للجمارك تنفيذه « .
هذا وقد أصدر قرار وزير المالية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٨٢ بتفويض رئيس مصلحة الجمارك فى بعض الاختصاصات ومنها وضع القواعد المنظمة لتحليل العينات .

(١) صدر قرار وزير الخزانة والتخطيط رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٣ فى شأن ضمانات وشروط سحب البضائع عند اعلان حالة الطوارئ (الوقائع

المصرية في ١٩٦٣/٨/٢٩ - العدد ٦٧ ملحق) والمعدل بقرار وزير الخزانة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ (الوقائع المصرية في ١٩٦٨/١٠/٥ - (العدد ٢٢٧) ونص علي ما يأتى :

مادة ١ - « يجوز لمصلحة الجمارك عند اعلان حالة الطوارئ التماح لذوى الشأن بحسب بضائعهم سواء الموجود منها بالأرصدة أو المخازن الجمركية أو المستودعات. وذلك تحت نظام الافراج المؤقت وبدون معاينة ما دامت مستوفاة لشروط الاستيراد والنقد المقررة وكانت الفواتير المقدمة عنها أصلية وتكفى بياناتها لتطبيق التعريف الجمركية وتجديد الضريبة مقابل قيام ذوى الشأن بتقديم خطابات ضمان مصرفية أو تعهد من المؤسسات العامة المختصة ودور الصحف المملوكة للاتحاد الاشتراكي العربى بإداء الضرائب والرسوم المستحقة أو سندات اذنية قابلة للتحويل بقيمة الضرائب والرسوم المستحقة »

مادة ٢ - اذا كانت شروط الاستيراد والنقد غير متوافرة أو كانت مستندات سحب الرسائل من الدائرة الجمركية غير كافية طوالب ذوى الشأن بقيمة هذه الرسائل علاوة على الضرائب والرسوم ويجوز قبول هذه القيمة منهم على الوجه المبين فى المادة السابقة »

مادة ٣ - يجوز الافراج على النحو المبين فى المادتين السابقتين عن البضائع المحجوزة بسبب انتظار ورود نتيجة تحليل عنها أو استيفاء اجراءات خاصة وذلك بعد أخذ تعهد على المستورد بعدم التصرف فى هذه الرسائل الا بعد التصريح له بذلك »

مادة ٤ - للمدير العام للجمارك أن يأمر بنقل البضائع التى لم يتقدم أصحابها لسحبها على نفقتهم وتعتبر المنطقة المنقولة اليها دائرة جمركية »

مادة ٥ - على المدير العام للجمارك تنفيذ هذه التدابير المنصوص عليها فى المواد السابقة عند اعلان حالة الطوارئ وإخطار وزارة الخزانة »

مادة ٦ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره »

كما يندر قرار مدير عام الجمارك رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٧ بالاجراءات الواجب اتباعها فى حالة الطوارئ »

هذا وقد صدر قرار وزير المالية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٨٢ بتفويض رئيس مصلحة الجمارك فى بعض الاختصاصات ومنها تحديد الضمانات وشروط سحب البضائع فى حالة الطوارئ »

الفصل الرابع

التحكيم

مادة ٥٧ - اذ قام نزاع بين الجمارك وصاحب البضاعة حول نوعها و منشأها أو قيمتها أثبت هذا النزاع في محضر يحال الى حكمين يعين الجمرک أحدهما ويعين الآخر صاحب البضاعة أو من يمثله .

وإذا امتنع ذو الشأن تعيين الحكم الذى يختاره خلال ثمانية أيام من تاريخ المحضر اعتبر رأى الجمارك نهائيا .

وفي حالة اتفاق الحكمين يكون قرارهما نهائيا فإذا اختلفا رفع النزاع الى لجنة مؤلفة من مفوض دائم يعينه وزير الخزانة ومن عضوين أحدهما يمثل الجمارك يختاره المدير العام للجمارك والآخر يمثل غرفة التجارة يختاره رئيس الغرفة وتصدر اللجنة قرارها بعد أن تستمع الى الحكمين ومن ترى الاستعانة به من الفنيين .

ويكون القرار الصادر من اللجنة واجب التنفيذ ويشتمل على بيان بمن يتحمل نفقات التحكيم .

ويحدد وزير الخزانة عدد اللجان ومراكزها ودوائر اختصاصها والاجراءات التى تتبع أمامها والمكافآت التى تصرف لأعضائها ونفقات التحكيم (١) .

(١) صدر قرار وزير المالية رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٨٥ بشأن نظام التحكيم فى المنازعات بين أصحاب البضائع ومصلحة الجمارك .
كما صدر قرار وزير المالية رقم ١٢ لسنة ١٩٨٦ بشأن تشكيل لجان التحكيم العالية ومراكزها ودوائر اختصاصها .
وقد صدر قرار وزير المالية رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٨٢ بتفويض رئيس مصلحة الجمارك فى بعض الاختصاصات ومنها تعيين المفوض الدائم وتحديد عدد اللجان ومراكزها ودوائر اختصاصها والاجراءات ونفقات التحكيم .

مادة ٥٨ - لا يجوز التكميم المشار اليه في المادة السابقة الا بالنسبة الى البضائع التي لا تزال تحت رقابة الجمارك .

الباب الرابع النظم الجمركية الخاصة

الفصل الأول أحكام عامة

مادة ٥٩ - يجوز ادخال البضائع او نقلها من مكان الى آخر في اراضى الجمهورية او غيرها سواء في البر أو البحر أو الجو مع تعليق اداء الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة عليها طبقاً للشروط والأوضاع والمدد التي يحددها وزير الخزانة (١) .

(١) صدر قرار وزير الخزانة رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٣ بالشروط والأوضاع والمدد الخاصة بادخال البضائع للجمهورية العربية المتحدة أو نقلها مع تعليق اداء الضرائب عنها (الوقائع المصرية في ١٢/٢٣/١٩٦٣ - العدد ١٠٠) والمعدل بقزار وزير المالية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٧٤ (الوقائع المصرية في ١٩٧٤/٩/٤ - العدد ٢٠١) ونص على ما يأتى :

« مادة ١ - يجوز ادخال البضائع اراضى الجمهورية أو نقلها من مكان الى آخر مع تعليق اداء الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة عليها وذلك في الأحوال المنصوص عليها في الباب الرابع من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه والقرارات المنفذة له وذلك مقابل تقديم تأمين نقدى أو ضمان مصرفى أو ضمان من إحدى المؤسسات العامة أو تعهد من إحدى وزارات أو مصالح الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة .

كما يجوز نقل الامتعة الشخصية والسيارات الخاصة بالمواطنين من فروع الجمارك المختلفة الى جمارك القاهرة لاتمام الاجراءات المقررة على أن يتم بمعرفة إحدى شركات القطاع العام مع تعليق اداء الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة عليها مقابل تعهد هذه الشركات وفقاً للشروط والقواعد التنظيمية التى يصدرها حديز عام الجمارك .

مادة ٦٠ - تخضع البضائع المنصوص عليها في المادة السابقة للضريبة النافذة في تاريخ أداء الضرائب والرسوم المقررة عليها بصفة أمانة أو في تاريخ تسجيل التعهدات وذلك في حالة عدم مراعاة المدد المشار إليها في تلك المادة .

مادة ٦١ - يجوز نقل البضائع الوطنية والأجنبية التي أدت عنها الضرائب من ميناء إلى آخر في الجمهورية دون أن تمر على موانئ أجنبية وفق الشروط التي تحددها الجمارك (١) .

مادة ٦٢ - البضائع الأجنبية التي لم تؤد عنها الضرائب الجمركية

كما يجوز لجمارك الوارد الموافقة على إرسال سيارات الركوب ترانزيت إلى جمارك القاهرة وكذا سيارات العابرين وأمتعتهم إلى فروع الجمارك الأخرى اكتفاء بتقديم ضمان أو تعهد شخصي يقبله المدير العام المختص طبقاً لما يقتضيه من مبررات ووفقاً للشروط والقواعد التنظيمية التي يصدرها مدير عام الجمارك .

مادة ٢ - يضمن التامين النقدي أو الضمانات أو التعهدات المنصوص عليها في المادة السابقة أداء الضرائب الجمركية وضريبة الانتاج أو الاستهلاك وغيرها من الضرائب والرسوم ويجوز أن يضمن فضلاً عن ذلك قيمة البضاعة طبقاً لما يقرره مدير عام الجمارك .

مادة ٣ - مع عدم الإخلال بالمواعيد والمدد المنصوص عليها في القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه والقرارات المنفذة له لا يجوز تعليق أداء الضرائب والرسوم المستحقة مدة تتجاوز ستة أشهر من تاريخ دخول البضائع أو نقلها وللمدير العام للجمارك التجاوز عن هذه المدة في أحوال الضرورة .

مادة ٤ - على المدير العام لمصلحة الجمارك تنفيذ هذا القرار .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) صدر قرار مدير عام الجمارك رقم ٨ لسنة ١٩٦٣ بالشروط الواجبة في حالة نقل البضائع الوطنية أو الأجنبية التي أدت عنها الضرائب والرسوم الجمركية من مرفأ إلى آخر في الجمهورية دون أن تمر على موانئ أجنبية .

والتي لا تخضع لأحد الأنظمة الخاصة الواردة في هذا القانون يجوز
إعادتها للخارج أو نقلها من ميناء إلى آخر في الجمهورية بشرط تقديم
الضمانات واتباع الإجراءات التي يحددها المدير العام للجمارك (١) .

الفصل الثاني

البضائع العابرة (ترانزيت)

مادة ٦٣ - يجوز نقل البضائع الأجنبية المنشأ وفق نظام البضائع
العابرة (الترانزيت) دون أن تأخذ طريق البحر سواء أدخلت هذه البضائع
الحدود لتفخرج مباشرة من حدود غيرها أم كانت مرسلة من أحد فروع
الجمارك إلى فرع آخر .

مادة ٦٤ - لا يسمح باتخاذ الإجراءات المتعلقة بالبضائع العابرة
(الترانزيت) إلا في فروع الجمارك المخصصة لذلك وبعد إيداع قيمة
الضرائب الجمركية والرسوم الأخرى المقررة على البضائع بصفة أمانة
أو بعد تقديم ضمانات مضمونة بإيصال البضائع إلى وجهتها في المدة
المحددة .

مادة ٦٥ - لا تخضع البضائع العابرة للتفتيد والمنع إلا إذا نص على
خلاف ذلك في القرارات الصادرة في هذا الصدد .

مادة ٦٦ - يثبت وصول البضاعة إلى وجهتها في البلاد الأجنبية
بتقديم شهادة من جمارك هذه البلاد بإستلامها وللجمارك الحق في الاعفاء

(١) صدر قرار مدير عام الجمارك رقم ٩ لسنة ١٩٦٣ بتأجيلات
الواجبة الاتباع عند إعادة تصدير البضائع الأجنبية التي ترفع عنها
الضرائب الجمركية أو عند نقلها من ميناء إلى آخر في الجمهورية .

من تقديم تلك الشهادة أو قبول أى دليل آخر (١) .

مادة ٦٧ - يتم نقل البضائع وفق نظم العبور على جميع الطرق
وبكافة الوسائل تحت مسئولية موقع تمهيد الترانزيت .

مادة ٦٨ - تسرى على البضائع المشار إليها في المادة السابقة الأحكام
الخاصة بالبيان الجهمكي والحماية المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ٦٩ - تختم البضائع العابرة أو وسيلة نقلها أو كلاهما بالكيفية
التي تحددها مصلحة الجمارك ويكون موقع التمهيد مسئولا عن تلف الاختتام
أو العبث بالبضاعة .

الفصل الثالث

المستودعات

مادة ٧٠ - يقصد بالمستودعات المخازن التي تقبل فيها البضائع
الواردة دون دفع الضرائب عنها المدد يحددها هذا القانون وتنقسم هذه
المستودعات الى نوعين : مستودع عام وهو الذى تخزن فيه البضائع لحساب
الغير ومستودع خاص وهو الذى يخزن فيه صاحب المستودع وارداته
المرخص له بتخزينها فيه .

(١) صدر قرار مدير عام الجمارك رقم ١٠ لسنة ١٩٦٣ ونص على
ما يأتى :

« مادة ١ - لا تطلب شهادات جمركية من موانئ الوصول عن
البضائع العابرة ويجوز المطالبة بتقديم اقرار من وكلاء الباخرة في موانئ
الوصول فيما عدا رسائل الزيوت الخام البترولية ومشتقاتها فيتعين تقديم
شهادة جمركية تثبت تفريغها في ميناء الوصول برسم الاستهلاك المحلى
أو الصناعة .

مادة ٢ - ينفذ هذا القرار من تاريخ صدوره «
تحريرا في ١٩٦٣/٧/٢٢ .

١ - المستودع العام

مادة ٧١ - (١) يرخص بالأمل بنظام المستودع العام بقرار من وزير الخزانة بناء على اقتراح مصلحة الجمارك .

ويحدد بقرار من وزير الخزانة رسوم التخزين والتفقات الأخرى والمجالة الواجب أدائها لمصلحة الجمارك والضمانات الواجب تقديمها وغير ذلك من الأحكام المتعلقة بالمستودع (٢) .

ويحدد بقرار من وزير الخزانة بالاتفاق مع الوزير المختص الشروط والأوضاع الخاصة بمواصفات المستودع وإدارته (٣) .

(١) صدر قرار وزير الخزانة والتخطيط رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٣ باستمرار قيام المستودعات العامة والمستودعات الخاصة والمناطق الحرة السابق الترخيص بها (الوقائع المصرية في ١٩٦٣/٨/٢٩ - العدد ٦٧ ملحق) ونص على ما يأتى :

« مادة ١ - تبقى قائمة المستودعات العامة والخاصة والمناطق الحرة التى سبق الترخيص بها قبل نفاذ القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه وفقا للشروط الخاصة بكل منها .

مادة ٢ - تظل قائمة الضمانات المقدمة عن المستودعات العامة والخاصة المنصوص عليها فى المادة السابقة والجمالات المفروضة عليها ، كما تظل قائمة الضمانات المقدمة عن المناطق الحرة المنصوص عليها فى المادة المذكورة ، وتخضع فيما عدا ذلك لأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه والقرارات الوزارية المنفذة له .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .»

وقد صدر قرار وزير المالية رقم ٣٨١ لسنة ١٩٨٢ بتفويض رؤساء القطاعات الجمركية بمصلحة الجمارك فى الترخيص بإقامة المستودع العام وتحديد الشروط والأوضاع الخاصة بالمستودع وتحديد الجمالة .

(٢) صدر قرار وزير المالية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٨٢ بتفويض رئيس مصلحة الجمارك فى بعض الاختصاصات ومنها الترخيص بإقامة المستودع العام وتحديد الشروط والأوضاع الخاصة بالمستودع وتحديد الجمالة .

(٣) صدر قرار وزير الخزانة والتخطيط رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٣ بالشروط العامة للمستودعات (الوقائع المصرية في ١٩٦٣/٨/٢٩ - العدد ٦٧ ملحق) .

مادة ٧٢ - تحدد مدة بقاء البضائع في المستودع العام بستة أشهر يجوز مدها ثلاثة أشهر عند الاقتضاء بناء على طلب خاص يوافق عليه مدير الجمارك .

ويجوز في أحوال الضرورة خفض المدة بقرار من وزير الخزانة أو إبطالها (١) .

مادة ٧٣ - لا يسمح في المستودع العام بتخزين البضائع المنوعة والمتفجرات والمواد السامة بها والمواد القابلة للاشتعال والبضائع التي تظهر فيها علامات الفساد وتلك التي يعرض وجودها في المستودع الأخطار أو قد تضر بجودة المنتجات الأخرى والبضائع التي يتطلب حفظها إنشاءات خاصة والبضائع المنقرطة ما لم يكن المستودع مخصصا لذلك .

مادة ٧٤ - لا تقبل البضائع في المستودع العام إذا لم تكن مصنوعة ببيان إيداع ويقدم هذا البيان ويتم معاينة البضائع وفق الشروط التي تحددها مصلحة الجمارك (٢) .

مادة ٧٥ - للجمارك الحق في الرقابة على المستودعات العامة (٣) التي تديرها الهيئات الأخرى وتبقى الهيئة المستقلة للمستودع مسئولة عن البضائع المودعة فيه وفقا لأحكام القوانين النافذة .

(١) صدر قرار وزير الخزانة رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦٩ بخفض مدة بقاء البضائع في المستودعات بجمارك مطار القاهرة الدولي الى ثلاثة أشهر . كما صدر قرار وزير المالية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٨٢ بتفويض رئيس مصلحة الجمارك في بعض الاختصاصات ومنها خفض أو إطالة مدة بقاء البضائع في المستودع العام أو الخاص في أحوال الضرورة .

(٢) صدر قرار مدير عام الجمارك رقم ١١ لسنة ١٩٦٣ بالشروط الواجبة في بيان إيداع البضائع في المستودع العام وكيفية المعاينة على هيئة البضائع .

(٣) صدر قرار مدير عام مصلحة الجمارك رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٨ بشأن القواعد الجمركية للرقابة على المستودعات .

مادة ٧٦ - تحت الهيئة المستغلة للمستودع العام أمام الجمارك محل أصحاب الضائع المودعة لديها في جميع القوائم التي أنشأتها عن إيداع هذه البضائع »

مادة ٧٧ - تباع البضائع المودعة في المستودع العام وفقا للاحكام المنصوص عليها في الباب التاسع اذا لم يقيم أصحاب الشأن باعادتها الى الخارج أو يدفع الضريبة الجمركية المقررة عليها خلال مهلة الإيداع ويتم هذا البيع بعد شهر من تاريخ انذار الهيئة المستغلة .

مادة ٧٨ - للجمارك أن ترخص في إجراء العمليات الآتية في المستودع العام تحت رقابتها :

(أ) مزج المنتجات الأجنبية بأخرى أجنبية أو محلية بقصد إعادة التصدير فقط ويشترط في هذه الحالة وضع علامات خاصة على العلامات وتخصيص مكان مستقل لها .

(ب) نزع الأغلفة والنقل من وعاء الى آخر بوضع الطرود أو تجزئتها وإجراء جميع الأعمال التي يراد منها صيانة المنتجات أو تحسين مظهرها أو تسهيل تصريفها .

مادة ٧٩ - تقدر الضرائب الجمركية على البضائع التي سبق تخزينها في المستودع العام على أساس وزنها وعددها عند التخزين وتكون الهيئة المستغلة للمستودع مسئولة عن الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المستحقة عن كل نقص أو ضياع أو تغيير في هذه البضائع فضلا عن الغرامات التي تفرضها الجمارك ولا تستحق هذه الضرائب والرسوم اذا كان النقص أو الضياع أو التغيير نتيجة لأسباب طبيعية أو كان ناتجا عن قوة قاهرة أو حادث جبري .

مادة ٨٠ - يجوز نقل البضائع من مستودع عام الى مستودع عام آخر أو الى أحد فروع الجمارك بموجب تصديقات مضمونة • وعلى موقعي هذا التعهدات أن يقدموا شهادة ادخال الى المستودع العام أو الى مخازن الجمرک لخزنها أو سحبها للاستهلاك أو وضعها تحت أى نظام جمركى آخر •

٢ - المستودع الخاص

مادة ٨١ - يجوز الترخيص فى إقامة مستودعات خاصة فى الأماكن التى توجد بها فروع للجمارك اذا دعت الى ذلك ضرورة اقتصادية وتصفى أعمال المستودع الخاص عند إلغاء الفرع الجمركى وذلك خلال ثلاثة أشهر على الأكثر •

مادة ٨٢ - يصدر الترخيص فى إقامة المستودع الخاص بقرار من وزير الخزانة بناء على اقتراح من المدير العام للجمارك ويحدد القرار مكان المستودع والمقابل الواجب أدائه سنوياً والضمانات الواجب تقديمها والأحكام الأخرى (١) •

كما تحدد بقرار من وزير الخزانة بالاتفاق مع الوزير المختص الشروط والأوضاع الخاصة بمواصفات المستودع وإدارته •

مادة ٨٣ - يجب تقديم البضائع المودعة عند كل طلب من الجمرک ولا يصح التجاوز عن أى نقص يحدث لأى سبب إلا ما كان ناشئاً عن أميلب طبيعية كالتيغفر والجفاف والتعبرب أو نحو ذلك •

مادة ٨٤ - لا يسمح بإيداع البضائع المنوع استيرادها فى المستودعات الخاصة إلا باذن خاص من المدير العام للجمارك •

(١) صدر قرار وزير المالية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٨٢ بتفويض رئيس مصلحة الجمارك فى بعض الاختصاصات ومنها الترخيص بإقامة المستودع الخاص وتحديد المقابل والضمانات والأحكام الأخرى •

مادة ٨٥ - تطبق أحكام المواد ٧٢، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٨٠ على
المتودعات الخاصة .

الفصل الرابع المنطق الحرة

مادة ٨٦ - يجوز بقرار من وزير الخزانة إنشاء مناطق حرة في موانئ
وبلاد الجمهورية ويجب أن يتضمن ذلك اقرار ببيان بموقع المنطقة
وحودها (١) .

(١) صدرت عدة قرارات وزارية بإنشاء مناطق حرة منها قرار
وزير الخزانة رقم ٣١ لسنة ١٩٦٥ بتعديل المنطقة الحرة ببورتوفيق
(الوقائع المصرية في ١٩/٤/١٩٦٥ العدد ٢٩) وقرار وزير الخزانة رقم
٧٧ لسنة ١٩٦٥ بإنشاء منطقة حرة خاصة بالاسكندرية (الوقائع المصرية
في ٩/٩/١٩٦٥ - العدد ٧٠) وقرار وزير الخزانة رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٦
بشأن تحديد المنطقة الحرة بميناء القاهرة الجوى (الوقائع المصرية
في ١١/٨/١٩٦٦ - العدد ٦١) المعدل بالقرارين الوزاريين رقم ٤٨ لسنة
١٩٦٧ (الوقائع المصرية في ١٦/٥/١٩٦٧ - العدد ٧٥) ورقم ٧٢ لسنة
١٩٦٧ (الوقائع المصرية في ١/٧/١٩٦٧ - العدد ١١٢) وقرار وزير
الخزانة رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٦ بشأن إنشاء وتحديد السوق الحرة بمحطة
الركاب البحرية بميناء الاسكندرية (الوقائع المصرية في ١٩/١٢/١٩٦٦ -
العدد ٩٨) المعدل بالقرارات الوزارية رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٧ (الوقائع
المصرية في ١٦/٥/١٩٦٧ - العدد ٧٥) ورقم ٣٦١ لسنة ١٩٧٣ (الوقائع
المصرية في ٢/٨/١٩٧٣ - العدد ١٧٣) ورقم ٢١٨ لسنة ١٩٧٩ (الوقائع
المصرية في ٢٢/١٠/١٩٧٩ - العدد ٢٤٣) وقرار وزير الخزانة رقم ٦٥
لسنة ١٩٦٧ بشأن إنشاء وتحديد منطقة حرة خاصة بالشقة رقم ٣٥ لمعمارة
رقم ٩٥ بشارع الجمهورية بالقاهرة (الوقائع المصرية في ٢٤/١/١٩٦٧ -
العدد ١٠٦) وقرار وزير الخزانة رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٧ بشأن إنشاء وتحديد
منطقة حرة خاصة بمحلات نوبيليس (الوقائع المصرية في ٤/١٢/١٩٦٧ -
العدد ٢٤٦) وقرار وزير الخزانة رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٩ (الوقائع المصرية

مادة ٨٧ - لا يجوز تشغيل المناطق الحرة إلا بعد الحصول على ترخيص من مصلحة الجمارك يعتمد عليه وزير الخزانة (١) . ويتضمن الترخيص بيان الأغراض التي منح من أجلها ومدة سريانه ومقدار الضمان المسموح الذي يؤديه المرخص له .

ويجوز أن يتضمن القرار الصادر بإنشاء منطقة من المناطق الحرة ترخيصاً خاصاً في تشغيلها متى كانت المنطقة مقصورة على نشاط المرخص له وحده .

ولا يتمتع المرخص له بالاعفاءات أو المزايا المنصوص عليها في هذا القانون إلا في حدود الأغراض المبينة في ترخيصه .

مادة ٨٨ - يرخص في المناطق الحرة بإجراء العمليات الآتية :

(في ١٠/٧/١٩٦٩ - العدد ١٥٦) المعدل بالقرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٤ (الوقائع المصرية في ٣١/٨/١٩٧٤ - العدد ١٩٨) وقرار وزير الخزانة رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن إنشاء وتحديد السوق الحرة بشارع صلاح سالم بالاسكندرية (الوقائع المصرية في ٣/٤/١٩٧٢ - العدد ٧٦) المعدل بالقرار رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٧٣ (الوقائع المصرية في ١١/٧/١٩٧٣ - العدد ١٥٥) وقرار وزير المالية رقم ٣١ لسنة ١٩٨٤ بشأن إنشاء وتحديد السوق الحرة بصالة السفر بجمرك رفح (الوقائع المصرية في ١٥/٣/١٩٨٤ - العدد ٦٥) وقرار وزير المالية رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٧ بشأن إنشاء السوق الحرة بمطبار القاهرة الجديد (الوقائع المصرية في ٧/٥/١٩٨٧ - العدد ١٠٦) وقرار وزير المالية رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ بإنشاء سوق حرة في ميناء نويبع التابع لجمارك جنوب سيناء (الوقائع المصرية في ٢٤/٤/١٩٨٧ - العدد ٨٩) وقرار وزير المالية رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٧ بشأن إنشاء السوق الحرة بميناء نويبع البحرى (الوقائع المصرية في ١٤/٤/١٩٨٧ - العدد ٨٩) .

هذا وقد صدر قرار وزير المالية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٨٢ بتفويض رئيس مصلحة الجمارك في بعض الاختصاصات ومنها إنشاء المناطق الحرة .

(١) صدر قرار وزير المالية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٨٢ بتفويض رئيس مصلحة الجمارك في بعض الاختصاصات ومنها اعتماد الترخيص بتشغيل المناطق الحرة .

(٦) تخزين البضائع العابرة وكذا البضائع الوطنية والبضائع الأجنبية الخالصة الضريبة المعدة لتصدير إلى الخارج وذلك مع عدم الإخلال بالقوانين واللوائح المعمول بها في شأن البضائع والسلع والمواد الممنوعة استيرادها أو تداولها داخل الجمهورية أو تصديرها منها أو التي تخضع لنظم خاصة .

(ب) إجراء عمليات الفرز والتنظيف والخلط والمزج - ولو ببضائع محلية وإعادة التعبئة وما شابهها من عمليات تغيير حالة البضائع المودعة بالمناطق الحرة بصب مقتضيات حركة التجارة وتهيئتها بالشكل الذي تتطلبه الأسواق .

(ج) إجراء العمليات الصناعية اللازمة لتركيب وتجهيز السيارات واللواريات والجرارات والطائرات وبناء السفن وإصلاحها وذلك كله إذا حسا استوردت أجزاءها الأصلية من الخارج مع جواز استكمالها ببعض المواد أو الأجزاء من داخل الجمهورية .

(د) إجراء صناعة أو عمليات أخرى تحتاج إلى مزايا المناطق الحرة للأفادة من مركز البلاد الجغرافي ولا يخفى من منافعها للصناعات الوطنية .
وتعين هذه الصناعات والعمليات بقرار من وزير الخزانة بعد أخذ رأى وزارتي الصناعة والاقتصاد (١) .

(١) صدر قرار وزير الخزانة رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن الصناعات والعمليات التي تجرى في المناطق الحرة (الوقائع المصرية في ١٩٦٤/٥/١١ - العدد ٣٧) ونص على ما يأتي :

« مادة ١ - يجوز إجراء الصناعات والعمليات الموضحة فيما بعد داخل المنطقة الحرة دون الإخلال بأحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في نطاق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجمهورية العربية المتحدة .

١ - صناعة المواد والمنتجات الغذائية .

٢ - صناعة الغزل والنسيج .

مادة ٨٩ - مع مراعاة الأحكام التي تقررها القوانين أو اللوائح في شأن منع استيراد أو تداول بعض البضائع أو المواد لا تخضع البضائع الأجنبية التي تستورد إلى المناطق الحرة للإجراءات الجمركية العادية الخاصة بالواردات ولا للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم وذلك فيما عدا ما هو منصوص عليه في هذا القانون - كما تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم جميع الأدوات والمعدات والآلات المستوردة لأعمال المنشآت المرخص بها في هذه المناطق .

وتحصل ضريبة المصارف وغيرها من الضرائب والرسوم على البضائع والمواد الحظية لدى دخولها المنطقة الحرة وذلك بعد استيفاء كافة الإجراءات الخاصة بالتصدير .

مادة ٩٠ - تؤدي الضرائب والرسوم على البضائع التي تستخرج من المنطقة الحرة للاستهلاك المحلي كما لو كانت مستوردة من الخارج وطبقاً لمناطقها بعد التصنيع وإو اشتملت على مواد أولية محلية .

٣ - الصناعات الكيماوية بما فيها صناعة الزيوت والادوية والزجاج والجلود والورق والمطاط .

٤ - صناعة الأخشاب والفلين والمواد البنائية والحرارية والمواد العازلة .

٥ - الصناعات المعدنية الأساسية بما فيها استخلاص المعادن المختلفة من الفحم وتنقيتها وتحويلها إلى سبائك مختلفة وتشكيلها بالسبك أو السحب أو الدفلة أو بالطرق .

٦ - صناعة الماكينات ووسائل النقل .

٧ - صناعة المنتجات المعدنية .

٨ - الصناعات الكهربائية بما فيها صناعة المعدات والأدوات والأجهزة والآلات الكهربائية .

مادة ٩٢ - على المدير العام لمصلحة الجمارك تنفيذ هذا القرار .

مادة ٩٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ

نشره .

مادة ٩١ - لا تخضع البضائع التي تدخل المنطقة الحرة لأي قيد من حيث مدة بقاءها فيها كما لا تخضع للواردات إلى المنطقة المصرية والصاردات منها لأي قيد من قيود الإيتياد والتصدير فيها عدا القيود المتعلقة بالرقابة على النقد .

مادة ٩٢ - يصدر قرار من وزير الخزانة بالنظام الخاص بإدخال البضائع في المناطق الحرة وإخراجها منها (١) ويقيدها ويفحص المستندات

(١) صدر قرار وزير الخزانة والتخطيط رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٣ بالنظام الخاص بإدخال البضائع في المناطق الحرة وإخراجها منها (الوقائع المصرية في ٢٣/١٢/١٩٦٣ العدد ٢٠٠) ونص على ما يلي :

« مادة ١ - تحديد أنظمة نقل البضائع الأجنبية والوطنية في المناطق الحرة وإخراجها منها وقيدتها وفحص مستنداتها وكذا نظام رقابة هذه المناطق وحراستها وفقا لما يلي :

أولا - البضائع الأجنبية :

١ - تقديم مستندات الشحن إلى الجمرک للترخيص بتفريغ البضائع في المناطق الحرة بعد إجراء المراجعة الجمركية .

٢ - تقديم للجمرک إيصالات التخزين عن البضائع التي يتم تخزينها لطاقتها على مستندات الشحن .

٣ - يكون للوكلاء الملاحيون مسؤولين عن كل نقص في البضائع التي يثبت عدم تفريغها في الميناء أو في الموانئ التي مرت عليها للوافرة طبقا لأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه .

٤ - يقوم بحراسة المخازن والبضائع في المناطق الحرة - فضلا عن رقابة الجمرک وحرس الجمارك - خبراء خصوصيون من قبل الوكالات الملاحية أو أصحاب البضائع والمخازن .

٥ - يجب أن تكون سجلات القيد بالمخازن والورش مستمدة من مصلحة الجمارك ومروومة بأرقام سلسلة وشاملة لجميع بيانات البضائع والموجهة النهائية لها .

٦ - تقدم للجمارك طلبات إخراج البضائع من المناطق الحرة - لتموين السفن أو لاعادة الشحن - لمراجعتها والترخيص بإخراج البضائع مع مراعاة القواعد المنظمة للنقد .

ثانيا : البضائع المحلية :

(م ٣٨ - موسوعة مصر ج ١٤)

والمراجعة كما تتولى وضع النظام الخاص برقابة هذه المناطق وحراستها وتحصيل الضرائب والرسوم المستحقة .

ولصلحة الجمارك أن تقوم بتفتيش أى جزء من المنطقة الصرة أو بإجراء التحقيقات كلما بدا لها ذلك .

مادة ٩٣ - لصلحة الجمارك أن تخصص لكل منطقة جيرة العدد اللازم من الموظفين والعمال لأعمال المراقبة وغيرها من الأعمال التي يتطلبها القيام على شؤون المنطقة .

مادة ٩٤ - لا يجوز استهلاك البضائع الأجنبية للاستعمال الشخصي في المناطق الحرة قبل أداء الضرائب والرسوم المستحقة .

١ - ترخيص الجمارك بإدخال الخامات المحلية والعدد والآلات اللازمة لإصلاح أو إنشاء العائمات الى الورش القائمة بالمناطق الحرة .
٢ - الحاصلات الزراعية والمنتجات المحلية المرخص بتصديرها يسمح بإدخالها الى مخازن المناطق الحرة بفرض تصديرها أو تموين السفن بها .
٣ - مع مراعاة القواعد المنظمة للتصدير والنقد يسمح بإدخال الحاصلات الوطنية والأسماك وما إليها الى مخازن المنطقة بفرض تصنيعها أو تجميدها ثم يسمح بتصديرها أو بتموين السفن منها ، كما يسمح بالأفراج عنها للاستهلاك المحلي .

٤ - تقدم الى الجمارك طلبات إدخال الأصناف السابق ذكرها في المنطقة الحرة أو طلبات إخراجها منها وتحت الرقابة الجمركية .
وتراجع الجمارك الأصناف السابق ذكرها المطلوب إدخالها الى المنطقة الحرة وتأخذ البيانات اللازمة للتحقق منها عند طلب إخراج أى صنف منها .
٥ - مادة ٩٥ - موظفى الجمارك مراجعة القيود والسجلات للتحقق من صحتها وانتظامها والرقابة على وصول الكميات التي يتم إدخالها المصانع والورش القائمة في المناطق الحرة والتحقق من مطابقة أذونات التخزين الممنوحة في تاريخ عمليات التصنيع على الكميات السابق إدخالها - ومراجعة الكميات التي تستهلك في التصنيع أو في إصلاح السفن .

مادة ٩٦ - على مدير عام مصلحة الجمارك تنفيذ هذا القرار .

مادة ٩٧ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويحل بطلان من تاريخ نشره .

مادة ٩٥ - لا يجوز السكنى في المنطق انحره الا بترخيص خاص من المدير العام للجسارك .

مادة ٩٦ - استثناء من أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على أيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح اسجارية والصناعية وعلى كسب العمل (١) تعنى المنشآت التجارية والصناعية في المناطق الحرة من الضرائب الآتية :

١ - الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المستحقة على صافي أرباح هذه المنشآت الناتجة من مبيعاتها خارج الجمهورية ويحدد نصيب هذه المبيعات في المصروفات المشتركة بنسبة قيمة المبيعات المسدرة التي الخارج إلى قيمة المبيعات الكلية من الجمهورية .

٢ - الضريبة على التقييم المنقولة المنصوص عليها في الفقرتين (أولا)، (ثانيا) من المادة (١) وفي المادة (١١) من انقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ سالف الذكر المستحقة على ما يعادل الأرباح المعفاة طبقا للبند السابق .

ويشترط للتمتع بهذه الاعفاءات أن يكون لدى المنشأة حسابات منتظمة تعتمد بها مصلحة الضرائب موضحا بها قيمة المبيعات التي خارج الجمهورية وقيمة المبيعات داخلها والأرباح الصافية لكل من هذه المبيعات .

ويحدد وزير الخزانة مدة انتفاع كل منشأة بهذه الاعفاءات .

مادة ٩٧ - فيما عدا الأحكام المنصوص عليها في المواد السابقة تسرى على المناطق الحرة جميع القوانين واللوائح النافذة في الجمهورية وبوجه خاص ما يتعلق منها بمنع التهريب والغش والأمن والأداب والصحة العامة .

(١) القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ألفى بالمادة الثالثة من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الضرائب على الدخل (الجريضة الرسمية في ١٠/٩/١٩٨١ - العدد ٣٧ تابع) .

الفصل الخامس

السماح المؤقت

مادة ٩٨ - تعنى بصفة مؤقتة من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المواد الأولية المستوردة بمقصد تصنيعها في الجمهورية وكذا الأصناف المستوردة لأجل إصلاحها أو تكملة صنعها .

ويشترط للإعفاء أن يودع المستورد بمصلحة الجسارك تأمينا أو ضمانا مصرفيا بقيمة الضرائب والرسوم المستحقة وأن يتم نقل المصنوعات والأصناف بمعرفته أو عن طريق الغير إلى منطقة حرة أو أن يتم تصديرها خلال سنة من تاريخ الاستيراد فإذا انقضت المدة دون اتمام ذلك أصبحت تلك الضرائب والرسوم واجبة الأداء ويجوز اطالة هذه المدة بقرار من وزير الميزانية كما يجوز لوزير الميزانية أو من ينوبه (١) الاعفاء من

(١) صدر قرار مدير عام الجسارك رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن اطالة المدة اللازمة لاعادة التصدير المنصوص عليها في المادة ٩٨ من قانون الجسارك ونص على ما يأتي :

« مادة ١ - يفوض كل من السادة المذكورين بعد في اطالة المدة اللازمة لإعادة التصدير خلالها والمنصوص عليها في المادة ٩٨ من القانون رقم ٦٦ لسنة ٦٣ يتجاوز السنة المحددة الى العدد الكبيرته أمام كل منهم .

(١) مراقب عام التعريفات

مدير فروع الجسارك « بما لا يتجاوز ثلاثة شهور أخرى » .

مراقب عام الحسابات

(ب) مدير عام التعريفات والشئون الاقتصادية « ثلاثة شهور تالية للشهور

والمديرون العامون للمناطق الموضحة بالبند ١ » .

(ج) وكيل عام الجسارك : ستة شهور تالية للمدد السابقة .

مادة ٢ - تعرض علينا الحالات التي يتطلب فيها تجاوز المدة الموضحة بهذا القرار مشفوعة بالأساليب المبررة لذلك » .

هذا وقد صدر قرار وزير المالية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٨٢ بتفويض رئيس مصلحة الجسارك في بعض الاختصاصات ومنها جواز اطالة مدة السنة للإعفاء من تقييم التامين أو الضمان على النحو المنصوص عليه في المادة ٩٨ من قانون الجسارك .

تقديم التأمين أو الضمان المنصوص عليه طبقاً للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار منه .

كما تعفى هذه المواد والأصناف أيضاً من الحصول على تراخيص الاستيراد وتراخيص التصدير المنصوص عليها في القوانين الخاصة بالاستيراد والتصدير .

ويعتبر التصرف في المواد والأصناف المذكورة في غير الأغراض التي استوردت من أجلها تهريباً يعاقب عليه بالمعقوبات المقررة في هذا القانون .

مادة ٩٩ - تعين بقدره من وزير الخزانة بالاشتراك مع وزير الصناعة (١) المواد والأصناف التي يمرى عليها هذا النظم والعمليات الصناعية التي تتم عليها ونسبة السماح عن عوالم الصناعة والشروط اللازمة لذلك .

مادة ١٠٠ - إذا كانت العمليات الصناعية التي تمت على الأصناف المشار إليها قد غيرت محلها بحيث يصعب معها الاستدلال على عينتها فيكتفى بأن تكون المنتجات المصدرة مما يدخل في صناتها عادة الأصناف المستوردة ذاتها وذلك وفقاً لقرار يصدره وزير الخزانة بالاتفاق مع وزير الصناعة .

الفصل السادس

الافراج المؤقت

مادة ١٠١ - يجوز الافراج مؤقتاً عن البضائع دون تحصيل الضرائب

(١) صدرت بقول وزير الخزانة رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٥ بتعديد المواد التي تنص على تخفيف النظم والعمليات الصناعية التي تتم عليها والشروط اللازمة لذلك . (الوقائع المصرية في ٢٢/٤/١٩٦٥ - العدد ٢٠) .

والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة^(١).

ويضع وزير الخزانة لائحة خاصة تتضمن تيسير الافراج عن البضائع

(١) صدر قرار وزير الخزانة رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٩ في شأن الافراج المؤقت عن المعدات العلمية الواردة لأغراض البحث العلمي أو التعليم (منشور فيما بعد) كما صدر قرار وزير الخزانة رقم ٦ لسنة ١٩٦٨ بشأن نظام الافراج المؤقت (منشور فيما بعد) .

كما صدر قرار وزير الخزانة رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن استيفاء البيانات الاحصائية. عند الافراج المؤقت ونص على ما يأتي :

« مادة ١ - على الجهة المستوردة استيفاء البيانات الاحصائية (من واقع بوالص الشحن والفواتير والعقود) في النموذج المخصص لذلك عند طلب تطبيق نظام الافراج المؤقت .

مادة ٢ - في حالة عدم ورود مستندات الرسالة للجهة المستوردة أو للبنك يكتفى بتحرير البيانات الاجمالية بالبيان الاحصائي ، على أن يرفق بهذا البيان :

(١) شهادة من البنك بأن مستندات الرسالة لم تصل حتى تاريخ طلب الافراج عن الرسالة .

(ب) خطاب معتمد من المدير المسئول بالجهة المستوردة بأن المستندات والفواتير لم تصل حتى تاريخ ورود الرسالة كما أن العقد المحرر بين الجهة المصدرة والجهة المستوردة لا يتضمن بيانات تفصيلية عن قيمة الرسالة أو الكمية أو النوع .

مادة ٣ - يكتفى باستيفاء اسم المشروع بالنسبة للواردات من الاتحاد السوفيتي وبلاد الكتلة الشرقية .

مادة ٤ - يستثنى من البيان ما يرد للمقاولين الأجانب الذين يقومون بتنفيذ مشروعات في الجمهورية العربية المتحدة .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .»

كما صدر قرار وزير المالية رقم ٣١٦ لسنة ١٩٨٣ في شأن نظام الافراج المؤقت عن سيارات الركوب الخاصة (منشور فيما بعد) .

هذا وقد صدر قرار وزير المالية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٨٢ بتفويض رئيس مصلحة الجمارك في بعض الاختصاصات ومفاتها تحديد شروط وأوضاع الافراج المؤقت .

التي ترده برسم الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة والشركات التي تتبعها بالشروط والاجراءات التي يحددها (١) .

الفصل السابع

رد الضرائب الجمركية

—————

مادة ١٠٢ - (مستبدلة بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٦) ترد الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم وضرائب الاستهلاك السابق تحصيلها على المواد الأجنبية التي استخدمت في صناعة المنتجات المحلية المصدرة الى الخارج بشرط نقل المصنوعات بمعرفة المستورد أو بمعرفة الغير الى منطقة حرة أو إعادة تصديرها على أن يتم ذلك قبل نهاية السنة المالية التالية لتاريخ أداء تلك الضرائب عنها وبعد تقديم المستندات الكافية لإثبات استعمال الأصناف المستوردة في إنتاج المصنوعات المطلوب تصديرها ، ويجوز إطالة هذه المدة بقرار من وزير المالية (٢) .

(١) صدر قرار وزير المالية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٧ بلائحة الافراج عن البضائع المستوردة أو المصدرة برسم وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات العامة وشركات القطاع العام (منشور فيما بعد) كما صدر قرار وزير المالية رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٥ بشأن اجراءات الافراج الجمركي عن البضائع الواردة برسم الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات العامة وشركات القطاع العام (منشور فيما بعد) .

(٢) كما صدر قرار وزير التجارة والتموين رقم ٦٣٣ لسنة ١٩٧٦ بشأن الافراج عن السيارات والهيئات المملوكة للهيئات العامة وشركات القطاع العام (الوقائع المصرية في ١٩٧٦/٥/٢١ - للعدد ١٢٦) .

(٣) صدر قرار مدير عام الجمارك رقم ٤١ لسنة ١٩٦٧ بشأن إطالة المدة اللازمة لإعادة التصدير المنصوص عليها في المادة ١٠٢ من قانون الجمارك ونص على ما يأتي :

« مادة ١ - يفوض كل من المصادة المذكورين بعد في اطالة المسدة اللازمة لإعادة التصدير المنصوص عليها بالمادة رقم ١٠٢ من قانون الجمارك

كما ترد ضريبة الانتاج السابق تحصيلها على المصنوعات المحلية التي تصدر الى الخارج ،

مادة ١٠٣ - تعين بقراو من وزير الخزانة (١) المصنوعات التي ترد عنها الضرائب الجمركية وضرائب الانتاج والاستهلاك والعمليات الصناعية التي تتم عليها والمواد التي تدخلها ونسبتها والشروط اللازمة لذلك .

مادة ١٥٤ - اذا كانت العمليات الصناعية التي تمت على الأصناف المسار إليها قد غيرت معالمها بحيث يتعذر معها الاستدلال على عينيتهما فيجوز الاكتفاء بأن تكون المنتجات للمصرحة مما يحذف في صنعها عادة

المصادر القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بما يتجاوز السنة المحددة الى المدد المبينة قرين كل منهم -

(أ) مراقب عام التعريفات

بما لا يتجاوز ثلاثة شهور أخرى

مدير فروع الجمارك

مراقب عام الحسابات

(ب) مدير علم التعريفات والشئون الاقتصادية المديرون العامون

الموضحة بالبند ١ «

للمناطق

(ج) وكيل عام الجمارك : « ستة شهور تالية للمدة السابقة » -

مادة ٢ - تعرض علينا الحالات التي يتطلب فيها تجاوز مدة الموضحة بهذا القرار بالأسباب المبررة لذلك » .

هذا وقد صدر قرار وزير المالية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٨٣ بتفويض رئيس مصلحة الجمارك في بعض الاختصاصات ومنها إطالة المدة التي يجوز فيها رد الضرائب الجمركية وضرائب الاستهلاك المحصلة على بعض المواهب .

(١) صدر قرار وزير الميزانية والتخطيط رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٣ بتحديد الاصناف التي تتمتع بنظام المرويات والعمليات الصناعية التي تتم عليها (الوقائع المصرية في ١٩٦٣/٨/٢٩ - العدد ٣٧ ملحوق) - كما صدر أيضا قرار وزير الخزانة رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٧ بشأن الاصناف التي تتمتع بنظام المرويات والعمليات الصناعية التي تتم عليها (الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٢/٩ - العدد ١١) .

الأصناف المستوردة ذاتها وبشرط سبق استيراد هذه الأصناف من الخارج .

مادة ١٠٥ - ترد الضرائب الجمركية وضرائب الاستهلاك عند تصدير البضائع الأجنبية المستوردة التي لا يكون لها مثل من المنتجات المحلية وبشرط التثبت من عينتها وأن يتم التصدير خلال سنة من تاريخ دفع انضمية عنها وذلك بالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الخزانة (١) .

كما ترد الضرائب الجمركية وغيرها من الرسوم السابق تحصيلها عند تصدير معدات و مهلات أو بضائع سبق استيرادها ورفض قبولها نهائيا لأي سبب من الأسباب وذلك بشرط اتمام تصديرها خلال سنة من تاريخ دفع الضريبة عنها .

مادة ١٠٦ - ترد الضرائب الجمركية السابق تحصيلها عند التصدير عن البضائع، والمواد المحلية إذا أعيد استيرادها من الخارج أو سحبها من المنطقة الحرة بالحالة التي كانت عليها عند التصدير أو عند دخولها المنطقة الحرة ، وذلك بالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الخزانة (٢) .

(١) صدر قرار وزير الخزانة رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٣ في شأن رد الضرائب الجمركية وضرائب الاستهلاك عند إعادة تصدير البضائع الأجنبية (الدقائق في ١٨٧٣/٨/٢٩ - العدد ٤٧ ملحق) ، المعدل بقرار وزير الخزانة رقم ٦ لسنة ١٩٦٨ (الوقائع المصرية في ١٩٦٨/٤/٢٨ - العدد ٤٨) .

هذا وقد صدق قرار وزير المالية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٨٢ بتفويض رئيس مصلحة الجمارك في بعض الاختصاصات ومنها تحديد شروط الضرائب الجمركية وضرائب الاستهلاك عن إعادة تصدير البضائع الأجنبية المستوردة .

(٢) صدر قرار وزير الخزانة والمخطيط رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ بشأن رد الضرائب الجمركية السابق تحصيلها عند التصدير عن البضائع والمواد المحلية المعاد استيرادها (الوقائع المصرية في ١٩٦٣/٨/٢٤ - العدد ٦٧ ملحق) . هذا وقد صدق قرار وزير المالية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٨٢ بتفويض رئيس مصلحة الجمارك ببعض الاختصاصات ومنها تحديد الشروط والأوضاع الخاصة برد الضرائب السابق تحصيلها عند التصدير .

الباب الخامس

الاعفاءات الجمركية (١)

الباب السادس

رسوم الخدمات

مادة ١١١ - تخضع البضائع التي تودع في الساحات والفلازن والمستودعات التي تديرها الجمارك لرسوم الخزن وانشيلة والتأمين والرسوم الإضافية الأخرى التي تقتضيها عمليات ايداع البضائع ومباينتها وجميع ما تقدمه الجمارك من خدمات أخرى .

لما البضائع التي تودع في المناطق الحرة، فلا تخضع إلا لرسوم الأشغال للمنطق المودعة فيها ورسوم الخدمات التي تقدم اليها .

وتحدد بقرار من وزير الخزانة أثمان المطبوعات ومعدل الرسوم عن الخدمات المشار اليها في الفقرتين السابقتين للتوزير أو من ينييه خفض رسوم الخزن أو الاعفاء منها في الحالات التي يغيثها (٢) .

(١) أحكام هذا الباب ملغاة بالمادة ١٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية (الجريدة الرسمية في ١٩٨٣/٧/٢٨ - العدد ٣٠) والمُلغى بقرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بإصدار قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية (الجريدة الرسمية في ١٩٨٦/٨/٢١ - العدد ٣٤) تابع () .

(٢) صدر قرار وزير الخزانة رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٥ بتخفيض رسوم بعض الخدمات (الوقائع المصرية في ١٩٦٥/١١/٢٩ - العدد ٩٣) المعدل بقرار وزير الخزانة رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٧ (الوقائع المصرية في ١٩٦٧/١٠/١٨ - العدد ٢٠٦) وبقرارات وزير المالية رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٤ (الوقائع المصرية في ١٩٧٤/٦/٩ - العدد ١٢٩) ورقم ٧٦ لسنة ١٩٨٠ .

مادة ١١٢ - تحدد بقرار من وزير الخزانة أجور العمل الذى يقوم به موظفو الجمارك وعملها لحساب ذوى الشأن فى غير أوقات العمل الرسمى أو خارج الدائرة الجمركية (١) .

مادة ١١٣ - لا تدخل الرسوم والأجور المنصوص عليها فى المادتين السابقتين فى نطاق الاعفاء أو رد الضرائب المشار إليها فى هذا القانون .

الباب السابع المخالفات الجمركية (٢)

مادة ١١٤ - تفرض على ربانة السفن أو قادة الطائرات ووسائل النقل الأخرى غرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على عشرين جنيها فى الأحوال الآتية :

(أ) الوقائع المصرية فى ١٩٨٠/٤/٥ - العدد ٨٠) ورقم ١٥٥ لسنة ١٩٨١ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٢/٦/٢٧ - العدد ١٤٨) . هذا وقد صدر قرار وزير المالية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٨٢ بتفويض رئيس مصلحة الجمارك فى بعض الاختصاصات ومنها (١) تحديد ائمان المطبوعات ومعدل الرسوم (ب) خفض رسوم الخزن فيما يجاوز عشرين ألف جنيه أو الاعفاء منها . (١) صدر قرار وزير المالية رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٧٨ بتحديد أجور العمل الذى يقوم به العاملون بمصلحة الجمارك لحساب ذوى الشأن فى غير أوقات العمل الرسمى أو خارج الدوائر الجمركية (الوقائع المصرية فى ١٩٧٨/١١/٥ - العدد ٢٥٣) .

كما صدر قرار وزير المالية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٨٢ بتفويض رئيس مصلحة الجمارك فى بعض الاختصاصات ومنها تحديد أجور العمل الذى يقوم به موظفوا الجمارك لحساب ذوى الشأن فى غير أوقات العمل الرسمى أو خارج الدائرة الجمركية .

(٢) صدر منشور مدير عام الجمارك بتاريخ ١٩٦٨/١١/٦ بشأن الطعون فى المسائل الجمركية . كما صدر قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن تنظيم توقيع القرارات الجمركية المنصوص عليها بالباب السابع من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والتظلم منها .

١ - (١) عدم تقديم قائمة انشحن (المانيست) أو عدم وجودها أو تحددها أو التأخر في تقديمها أو الامتناع عن تقديم أى مستند آخر عند طلب الجمارك .

٢ - اغفال ما يجب ادراجه في قائمة الشحن .

٣ - رسو السفن أو هبوط الطائرات أو وقوف وسائل النقل الأخرى داخل الدائرة الجمركية في غير الأماكن التى تحددها الجمارك لذلك .

٤ - شحن البضائع أو تفريغها أو نقلها من وسيلة الى أخرى أيا كان نوعها دون ترخيص من الجمارك أو دون حضور موظفيها .

٥ - تفريغ البضائع داخل الدائرة الجمركية في غير الأماكن المخصصة لذلك .

٦ - مغادرة السفن أو الطائرات أو وسائل النقل الأخرى الدائرة الجمركية دون ترخيص .

وللجمارك الحق في ازالة أسباب المخالفة على نفقات المخالفين .

مادة ١١٥ - تفرض غرامة لا تقل عن جنيه ولا تزيد على خمسة جنيهات في الأحوال الآتية :

١ - عدم تمكن موظفى الجمارك من القيلم بواجباتهم وممارسة حقهم في التفتيش والمراجعة وطلب المستندات .

٢ - عدم اتباع المخلصين الجمركيين الأنظمة التى تصدر واجباتهم .

٣ - عدم المحافظة على الأختام الموضوعة على الطرود أو وسائل النقل دون أن يؤدى ذلك الى نقص أو تغيير في البضائع .

٤ - عدم اتباع الاجراءات المشار اليها في المادة ١١٢ .

(٢) مصححة بالاستقرار المنشور بالجريدة الرسمية في ٨ أغسطس

مادة ١١٦ - تفرض غرامة لا تقل عن جنيه ولا تزيد على خمسة جنيهات إذا لم تتجاوز للضرائب الجمركية المعروضة لضياح عشرة جنيهات وذلك في الأحوال الآتية :

١ - حيازة بضائع أو نقلها داخل نطاق الرقابة الجمركية خلافاً لتنظيم الجمارك .

٢ - ادخال البضائع الى الجمهورية أو اخراجها منها أو الشروع في ذلك دون بيان جمركي أو عن غير طريق المسلك أو المكاتب الجمركية في ذلك دون بيان جمركي أو عن غير طريق المسلك أو المكاتب الجمركية .

٣ - الاستيراد عن طريق البريد لنفاقات مغلقة أو علب لا تحمل الطماطات النظامية خلافاً لأحكام الاتفاقات البريدية .

٤ - مخالفة نظم العبور أو المستودعات أو المناطق الحرة أو السماح المؤقت أو الافراج المؤقت أو الاعفاءات .

مادة ١١٧ - تفرض على ربانة السفن أو قادة الطلقات ووسائل النقل الأخرى غرامة لا تقل عن عشر الضرائب الجمركية المعروضة لضياح ولا تزيد على مثلها فضلاً عن الضرائب المستحقة وذلك في حالة النقص غير المبرر عما أدرج في قائمة الشحن في عدد الطرود أو محتوياتها أو البضائع المقرطة (١) .

(١) قضت محكمة النقض بشأن المادة ١١٧ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ - وعلى ما جرى به قضاء المحكمة - اذ تقرر مسؤولية الناقل البحري عن سداد الرسوم المستحقة عن العجز غير المبرر في البضاعة المشحونة قائماً تلزم المرسل اليه بالرسوم الجمركية المستحقة على الرسالة في حدود ما أفرج عنه منها وما كان الوفاء بالدين من الغير لا يبرئ ذمة المدين إلا إذا اتجهت أرادة المولى الى الوفاء بدين غيره أما اذا ظن المولى وقت الوفاء أنه يدفع ديناً على نفسه فلا يعتبر وفاء لدين على الغير وإنما لدين غير مستحق - يجيز للمولى الطالبة باسترداد ما وفاه على أساس قاعدة دفع

أما في حالة الزيادة غير المبررة فتفرض غرامة لا تقل عن نصف الضرائب الجمركية المقررة على البضائع الزائدة ولا تزيد على مثلها •

وإذا ظهر بين الزيادة طرود تحمل نفس العلامات والأرقام الموضوعة على طرود أخرى مدرجة في قائمة الشحن فتعتبر الطرود المقرر عليها ضرائب أكبر هي الطرود الزائدة وتطبق هذه الغرامة أيضا على البضائع

غير المستحق وكان الحكم المطعون فيه قد عول في قضائه برفض دعوى الطاعنة على وفاء المرسل إليها للرسوم الجمركية المستحقة على الرسالة المشحونة بما فيها الرسوم عن العجز غير المبرر ، وعدم قيام الدليل على استردادها ما يقابل هذا العجز ، واعتبرت هذا الوفاء مبررا لزمة المطعون ضدها (الناقلة) ، وكانت الأوراق خلوا مما يدل على أن المرسل إليها قد انصرفت ارادتها وقت الوفاء بالرسوم الجمركية عن الرسالة بأكملها الى سداد دين المطعون ضدها (الناقلة) المستحق عن العجز غير المبرر ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله بما يستوجب نقضه (نقض مدنى ١٢/٢٢ / ١٩٨٠ - مدونتنا الذهبية - العدد الأول - فقرة ٦١٥) •

وقضت أيضا أن مفاد نصوص المواد ٣٧ - ٣٨ - ١١٧ من قانون الجمارك ٦٦ لسنة ١٩٦٣ مجتمعة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع أقام قرينة مؤداها أن وجود نقص في مقدار البضائع المنفرطة أو في عدد الطرود المفرغة من السفينة عما هو مبين في قائمة الشحن يفترض معه أن الريان قد هرب به الى داخل البلاد دون أداء الرسوم الجمركية المستحقة عليه الا - أنه أجاز للريان دفع مظنة التهريب بإيضاح أسباب النقص وتقديم البراهين المبررة له ، واستلزم المشرع أن يكون هذا التبرير بمستندات جديّة في حالات ثلاث هي : عدم شحن البضاعة على السفينة أصلا وعدم ثفريغها وسبق ثفريغها في ميناء آخر ، أما في غير هذه الحالات المحددة فإن المشرع لم يقيد تلك القرينة بطريق معين من طرق الإثبات ومن ثم يجوز فيها بكافة الطرق حسيما تقضى القواعد العامة ، فإذا ما أوضح الريان أو من يمثله سبب النقص أيا كان مقداره وإقام الدليل عليه ، انتفتت القرينة على التهريب ، وإذا لم يثبت الريان سبب النقص أو ما يبرره بمستندات جديّة في الحالات التي يستلزم فيها القانون ذلك ظلت للقرينة قائمة في حق الريان والزم بإداء الرسوم المقررة (نقض مدنى ١٩٨٢/٥/٣ - مدونتنا الذهبية - العدد الثاني بند ١١٦٥) •

للمزائدة التي تظهر أثر جرد المستودعات العامة أو الخاصة ولا تكرر مدرجة في سجلاتها وتحصل من أصحاب هذه المستودعات .

مادة ١١٨ - تفرض غرامة لا تقل عن عشر الضرائب الجمركية المعرضة للضياع ولا تزيد على مثلها في الأحوال الآتية :

- ١ - تقديم بيانات خاطئة عن منشأ البضاعة أو نوعها .
- ٢ - تقديم بيانات خاطئة عن القيمة إذا ظهرت فيها زيادة تجاوز عشرين في المائة .
- ٣ - تقديم بيانات خاطئة عن المقادير إذا ظهرت في البضائع زيادة تجاوز خمسة في المائة .

٤ - مخالفة نظم العبور والمستودعات والمناطق الحرة والسماح المؤقت والإخراج المؤقت والاعطاعات إذا كانت الضرائب الجمركية المعرضة للضياع تزيد على عشرة جنيحات .

مادة ١١٩ - تفرض الغرامات المتصوص عليها في المواد السابقة بقرار من مدير الجمرک المختص ويجب أدائها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان المخالفين بهذا القرار بخطاب مسجل مصحوب بطم وصول كما لم يتظلم ذوو الشأن بكتاب يقدم للمدير العام للجمارك خلال خمسة عشر يوماً المذكورة والمدير العام في هذه الحالة أن يؤيد الغرامة أو يحلها أو يلغىها (١) .

(١) قضت محكمة النقض بأن إذا كان من المقرر في قضاء محكمة النقض أن القرارات التي يصدرها مدير عام مصلحة الجمارك في موارم التهريب الجمركي تعتبر قرارات إدارية وكان قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ قد نص في المادة ١١٩ منه على جواز الطعن في تلك القرارات أمام المحكمة المختصة ، ولم يرد به نص يخلص بخول المحاكم العادية في الفصل في هذه الطعون ، فتكون المحكمة التي عنانها المشرع هي المحكمة =

وتحصل الغرامات بطريق التضامن من الفاعلين والشركاء وذلك بطريق الحجز الإداري . وتكون لنيضاتم ضامنة لاستيفاء الغرامات .

ويجزز الطعن في قرارات المدير العام للجمارك خلال خمسة عشر يوما من إعلانها بخطاب موصى عليه مصحوب بطم وصول وذلك أمام المحكمة المختصة ، ويكون حكم المحكمة النهائية وغير قابلة الطعن فيه .

مادة ١٢٠ - يعتبر ربانة السفن وقادة الطائرات ووسائل النقل الأخرى مسؤولين متضامين عن كل حالة مخالفة تنشأ بطاقم إنسفين أو الطائرة أو وسيلة النقل . وتكون السفن والطائرات ووسائل النقل الأخرى ضامنة لاستيفاء الضرائب والغرامات الجمركية .

ويعتبر اصحاب البضائع مسؤولين عن جميع أعمال مستخدميههم وعن أعمال مضميههم الجمركيين المتعاقبة بأعجال الليانات والاجراءات الجمركية كما يسأل المخلصون الجمركيين عن أعمالهم وأعمال مستخدميههم في هذا الصدد .

الباب الثامن

التفريب (١)

مادة ١٢١ - (الفقرة الثانية منقولة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠)

المختصة طبقا للقواعد العامة في توزيع الاختصاص بين جهتي القضاء العادي والإداري وفقا للأصول العامة في توزيع الاختصاص بين المحاكم الإدارية ، وهي محكمة القضاء الإداري .

(نقص محض في ١٩٧٣/١/٢٣ - موسوعتنا الذهبية ج ٥ -

فقرة ٤١٨) . عدلت أحكام هذا الباب بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ الذي عدل الفقرة الثانية من المادة ١٣١ وأضاف مادة جديدة برقم ٢٢٤ مكررا . وقد صدر قرار وزير المالية رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بالقواعد التنفيذية

للقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه ، (الوكائع المصرية في ١١/١٢ - ١٩٨٠ - العدد ٢٤٨) ، وفيما يلي نصه :

مادة ١ - يجب على مامورى الضبط القضائى من رجال الجمارك - فى غير حالات متابعة البضائع المهربة ومطاردتها - أن يحصلوا على اذن سابق من مدير عام الجمارك أو مديروا المناطق عند اجراء أية أعمال تفتيش أو ضبط خارج الدوائر الجمركية وان يثبتوا هذا الاذن فى صدر المحضر .

ويتعرض من يخالف ذلك للجزاء الادارى فضلا عن بطلان الضبط .
مادة ٢ - يحق لمن لهم صفة الضبطية القضائية من رجال الجمارك فى سبيل مكافحة التهريب وفقا لاحكام القانون ٧٥ لسنة ١٩٨٠ أن يقوموا بالتفتيش والكشف عن البضائع المستوردة - التى تكون فى حيازتها بقصد الاتجار فى جميع الأماكن العامة والخاصة ووسائل النقل وعلى امتداد الأراضى والبحيرات والأنهار والقنوات بعد الحصول على الاذن المشار اليه فى المادة السابقة وبعد استئذان النيابة العامة فى الأماكن الخاصة تطبيقا لاحكام قانون الاجرامات الجنائية .

مادة ٣ - تضبط البضائع التى تكون حيازتها بالمخالفة لاحكام القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه وتوضع داخل احرارز مختوم بخاتم مامور الضبط القضائى بعد حصرها تفصيلا فى المحضر أو باستمارات تحمل توقيع المحضر وصاحب الشأن وتنقل الى المخازن الجمركية على ذمة التصرف فيها من السلطة المختصة .

مادة ٤ - يجب على رجال المباحث مكافحة التهريب وكافة السلطات المدنية والعسكرية وقوى الأمن الداخلى أن تقدم لمن لهم صفة الضبطية القضائية من رجال الجمارك كل مساعدة للقيام بعملهم بمجرد طلبهم ذلك .

مادة ٥ - لا يجوز لغير مامورى الضبط القضائى من رجال الجمارك تنفيذ احكام هذا القانون بصفة مستقلة .

مادة ٦ - يعتبر فى حكم الحيازة بقصد الاتجار عمليات نقل البضائع المستوردة أو تخزينها داخل البلاد بكميات تجارية دون أن تكون مصحوبة بمستندات توضح معاملتها جمركيا من حيث السداد أو الاعفاء أو الخضوع لاحد الأنظمة الجمركية الخاصة .

مادة ٧ - يجب على مصلحة الجمارك تلبية طلبات ذوى الشأن بتسليمهم مستندات تثبت تأدية الضرائب الجمركية أو الاعفاء منها أو خضوع البضائع لأحد الانظمة الخاصة وكذلك تسليمهم صوراً رسمية من الفواتير والمستندات المرفقة بالبيانات الجمركية بعد تأدية الرسوم المقررة فى هذا الشأن .

مادة ٨ - يعتبر الحائز حسن النية ولا تحتجز بضائعه اذا كان تحت يده عند الضبط فاتورة صحيحة صادرة من مستورد أما الفواتير الصادرة من غير المستوردة فلا يعتد بها الا اذا اثبت فيها رقم القسيمة الجمركية وتاريخها واقر من اصدارها بمسئوليتها عنها وعما جاء بها من بيانات .

مادة ٩ - على من يحوز بضائع أجنبية بقصد الاتجار وليست تحت يده مستندات تثبت سداد الضرائب المستحقة عليها أن يتقدم خلال مدة أقصاها ثلاثة شهور من بدء سريان هذا القرار الى مصلحة الجمارك ببيان عما لديه من بضائع لسداد ما يستحق عليها من ضرائب وفقاً للتعريف السارية يوم تقديم الطلب ويعفى عندئذ من دفع أية غرامات أو تعويضات ولا تتخذ ضده أية اجراءات فى جريمة التهريب .

مادة ١٠ - يجب على مأمورى الضبط القضائى عند اجراء أية عملية تفتيش أو ضبط للتأشير بالالغاء على كافة المستندات والفواتير التى يثبت عدم وجود البضائع المتصلة بها أثناء عملية الضبط أو التفتيش .

وعلى مصلحة الجمارك أن تضع خطة لتنفيذها على مستوى الجمهورية للتأشير بانتهاء صلاحية المستندات الجمركية التى تم التصرف فى البضائع الخاصة بها .

مادة ١١ - ينشأ جهاز ادارى بمصلحة الجمارك يدرب على مكافحة التهريب ويزود بالأجهزة والالات ووسائل النقل التى تمكنه من أداء وظيفته .

مادة ١٢ - على مدير عام الجمارك اصدار التعليمات المنفذة لأحكام هذا القرار وتنسيق تنفيذها مع الجهات الخاصة بالنسبة للسلع بحسب أهميتها ومدى قابليتها لمرعة التصرف .

مادة ١٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من أول أغسطس ١٩٨٠ .

يعتبر تهريباً ادخال البضائع من أى نوع الى الجمهورية أو اخراجها منها بطرق غير مشروعة بدون أداء الضرائب الجمركية المستحقة كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظام المعمول بها في شأن البضائع الممنوعة .

ويعتبر في حكم التهريب حيازة البضائع الأجنبية بقصد الاتجار مع العلم بأنها مهربة ويفترض العلم اذا لم يقدم من وجدت في حيازته هذه البضائع بقصد الاتجار المستندات ائدالة على انها قد سحبت عنها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة ، كما يعتبر في حكم التهريب تقديم مستندات أو فواتير مزورة أو مصطنعة أو وضع علامات كاذبة أو اخفاء البضائع أو العلامات أو ارتكاب أى فعل آخر يكون الغرض منه التخليص من الضرائب الجمركية المستحقة كلها أو بعضها أو بالمخالفة لتنظيم المعمول بها في شأن البضائع الممنوعة .

ولا يمنع من اثبات التهريب عدم ضبط البضائع .

مادة ١٢٢ - مع عدم الاخلال بأية عقوبة ائد يتقضى بمس قانون آخر يعاقب على التهريب أو على الشروع فيه بالحبس وبغرامة لا تقبل

هذا وقد جرى قضاء محكمة النقض في تفسير المادة ١٢١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك على أن المراد بالتهريب الجمركى هو ادخال البضاعة في إقليم الجمهورية أو اخراجها منه على خلاف القانون وهو لا يقع فعلاً أو حكماً الا عند اجتياز البضاعة للدائرة الجمركية ، وعلى ذلك فان حيازة السلعة فيما وراء هذه الدائرة - من غير المهرب لها فاعلاً كان أو شريكاً - لا يعد في القانون تهريباً ، كما لا يعد اخفاء لأشياء متحصلة من جريمة في حكم المادة ٤٤ مكرراً من قانون العقوبات ، لأن البين من نص المادة المذكورة ومن مذكرتها التفسيرية وأصلها التشريعى انها تفترض وقوع جريمة سابقة على مال تنتزع حيازته من صاحبه ، فيكون المال المنتزع حصيلة للجريمة ، ولا كذلك جريمة التهريب . ومن ثم فان حيازة البضاعة مجردة وراء الدائرة الجمركية لا جريمة فيه ولا عقاب عليه (نقض جنائى ١٠/٣٠/١٩٦٧ - موسوعتنا الذهبية - ج ٤ فقرة ١٤٠٤) .

عن عشرين جنيتها ولا تتجاوز ألف جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين * ويحكم على المفاعلين والشركاء متضامنين بتعويض يعادل مثلى الضرائب الجمركية المستحقة * فإذا كانت البضائع موضوع الجريمة من الأصناف الممنوعة كان التعويض معادلا لمثلى قيمتها أو مثلى الضرائب المستحقة أيهما أكثر (١) *.

وفي جميع الأحوال يحكم — علاوة على ما تقدم — بمصادرة البضائع موضوع التهريب فإذا لم تضبط حكم بما يعادل قيمتها *.

ويجوز الحكم بمصادرة وسائل النقل والأدوات والمواد التي استعملت في التهريب وذلك فيما عدا السفن والطائرات ما لم تكن أعنت أو أجرت فعلا لهذا الغرض *.

(١) قضت محكمة النقض بأن المادة ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك قد أوجبت إلى جانب الحكم بالحبس والغرامة ، القضاء بتعويض يعادل مثلى الضرائب الجمركية المستحقة ، فإذا كانت البضائع موضوع الجريمة من الأصناف الممنوعة كان التعويض معادلا لمثلى قيمتها أو مثلى الضرائب المستحقة أيهما أكثر * لما كان ذلك ، وكان الأصل أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم دون أن يمتد هذا الجب إلى العقوبات التكميلية التي تحصل في طياتها فكرة رد الشيء إلى أصله أو التعويض المدني للخرانة أو إذا كانت ذات طبيعة وقائية كالمصادرة ومراقبة البوليس والتي هي في واقع أمرها عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ، ولذلك يجب توقيعها بهما تكن العقوبة المقررة لما يرتبط بتلك الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد ، فإن الحكم المطعون فيه إذ عمل حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وإغفل الحكم بالتعويض المنصوص عليه في المادة ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه * لما كان ذلك ، وكانت أوراق الدعوى خلوا من مقومات تقدير التعويض الواجب القضاء به بما لا يستطيع معه هذه المحكمة تصحيح الخطأ عمالا لنص المادة ٢/٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض فإنه يتعين القضاء مع النقض بالاحالة (نقض جنائى ١٩٨١/٤/٥ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ١١٧٥) *.

وفي حالة الود يجوز للحكم بمثلى العقوبة والتعويض .
وتتظر قضايا التهريب عند إحالتها إلى المحاكم على وجه الاستعجال .

مادة ١٢٣ - يعاقب بالاعتقوبات المقررة في المادة السابقة كل من استرد أو شرع في استرداد الضرائب الجمركية أو المبالغ المدفوعة لحسابها أو ضرائب الانتاج أو الاستهلاك كلها أو بعضها بلحدى أو يستغل المنصوص عليها في المادة ١٢١ ويكون التعويض معادلا لمثل المبلغ موضوع الجريمة.

مادة ١٢٤ - لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية إجراءات في جرائم التهريب إلا بطلب كتابي من المدير العام للجمارك أو من ينييه (١) .

وللمدير العام للجمارك أن يجرى التصالح (٢) أثناء نظر الدعوى أو

(١) صدر قرار مدير عام الجمارك بتاريخ ١٩٦٥/٣/٢٣ في شأن أنابة السيد القائد المختص بتشكيل المجالس العسكرية وفق أنظمة القوات المسلحة - في الاذن برفع الدعوى العمومية واتخاذ الاجراءات في جرائم التهريب الجمركي التي ترتكب من أفراد القوات المسلحة .
كما صدر قرار مدير عام الجمارك بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٣٠ ونص على ما يأتي :

« أنابة السادة مأموري جمارك مرمى مطروح والسلوم والقنطرة والاسماعيلية والعريش ودمياط في الاذن برفع الدعوى العمومية واتخاذ الاجراءات في جرائم التهريب الجمركي التي تقع في دائرة اختصاص كل منهم » .

(٢) صدر قرار وزير المالية رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٨٣ بشأن بعض احوال عدم جواز التصالح في بعض للجرائم الجمركية وفيما يلي نصه :
مادة ١ - لا يجوز التصالح وفقا لاحكام المادة ١٢٤ من قانون للجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٨٣ في الجرائم الجمركية التي تقع بالمخالفة لاحكامه وذلك في الحالات الآتية :

١ - اذا كان المخالف سبق له ارتكاب أى جريمة جمركية في أية رسالة أخرى .

بعد الحكم فيها حسب الحال مقابل التعويض كاملا أو ما لا يقل عن
نصفه (١) .

==

٢ - إذا كان المخالف محترفا للتهريب بأن يكون قد أعد وسيلة النقل
أو الحقيبة أو أى شيء آخر بطريقة تدل على الأعداد خصيصا للتهريب .
٣ - إذا تبين وجود تواطؤ مع أحد العاملين المختصين بالأعمال
الجمركية أو المتصلة بها .

٤ - البضائع المهربة من المناطق الحرة المنشأة وفقا لأحكام القانون
رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الجارى تنفيذه .

٥ - إذا تبين وجود تزوير في المستندات .

٦ - البضائع التى ترد بكميات أو ذات صفة تجارية .

مادة ٢ - لا يجوز التصالح في الجرائم الجمركية التى تقع بالمخالفة
لأحكام المادة ١٢٤ مكررا من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة
١٩٦٣ والمضافة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ .

مادة ٣ - مع عدم الإخلال بأحكام المادة الأولى من هذا القرار
لا يجوز التصالح في جميع قضايا التهريب الجمركى وفقا لأحكام المادة
١٢٤ من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ إلا بعد
العرض على وزير المالية .

مادة ٤ - يلغى القرار الوزارى رقم ١٦٣ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه .

مادة ٥ - يعمل بهذا القرار اعتبارا من ١/١١/١٩٨٣ .

(١) قضت محكمة النقض بأن مؤدى نص المادة ١٢٤ من القانون
رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك أن لمصلحة الجمارك التصالح
مع المتهمين في هذا النوع من الجرائم في جميع الأحوال سواء تم للصلح في
أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة أو بعد الفصل فيها بحكم بات ، ويترتب
عليه انقضاء الدعوى الجنائية أو وقف تنفيذ العقوبة حسب الأحوال ،
فالصلح يعد - في حدود تطبيق هذا القانون - بمثابة نزول من الهيئة
الاجتماعية عن حقها في الدعوى الجنائية مقابل الجعل الذى قام عليه
الصلح ويحدث أثره بقوة القانون مما يقتضى من المحكمة إذا ما تم التصالح
في أثناء نظر الدعوى أن تحكم بانقضاء الدعوى الجنائية اما إذا ما تراخى
الى ما بعد الفصل في الدعوى فانه يترتب عليه وجوبا وقف تنفيذ العقوبة

==

ويجوز في هذه الحالة رد البضائع المضبوطة كلها أو بعضها بعد دفع الضرائب المستحقة عليها ما لم تكن من 'الأنواع الممنوعة' . كما يجوز رد وسائل النقل والأدوات والمواد التي استعملت في التهريب .

ويترتب على الاتصال انقضاء الدعوى العمومية أو وقف تنفيذ العقوبة الجنائية وجميع الآثار المترتبة على الحكم حسب الحال .

مادة ١٢٤ مكرراً - (مضلغة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠) مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها قانون آخر يعاقب على تهريب البضائع الأجنبية بقصد الاتجار أو الشروع فيه أو على حيازتها بقصد الاتجار مع العلم بأنها مهربة بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه ، وتطبق سائر العقوبات والأحكام الأخرى المنصوص عليها في المادة (١٢٢) ، وفي حالة انقضاء الحكم بمثل العقوبة والتعويض .

واستثناء من أحكام المادة ١٢٤ من هذا القانون لا يجوز رفع الدعوى العمومية في الجرائم المنصوص عليها في الفقرة السابقة إلا بناء على طلب من وزير المالية أو من ينييه (١) .

ويجوز لوزير المالية أو من ينييه - إلى ما قبل صدور حكم في الدعوى العمومية الصلح مقابل أداء مبلغ التعويض كاملاً ، ولا يترتب على الصلح

الجنائية المفضى بها - لما كان ما تقدم - فإنه يقتضي نقض الحكم المطعون فيه في خصوص ما قضى به في جريمة الشروع في تهريب البضائع من أداء الرسوم الجمركية موضوع التهمة الأولى . والحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح (نقض جنائي ١٩٧٥/٤/٢٧ - موسوعتنا الذهبية - ج ٤ ، فقرة ١٤٣٩) .

(١) صدر قرار وزير المالية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٨٢ بتفويض رئيس مصلحة الجمارك في بعض الاختصاصات ومنها رفع الدعوى العمومية والتصالح في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٢٤ مكرراً .

رد البضائع المضبوطة في الجرائم المشار إليها وإنما يجوز رد وسائل النقل والإمدادات والمواد التي استخدمت في التهريب •

ويترتب على الصلح انقضاء الدعوى العمومية في هذه الجرائم •

مادة ١٢٥ - للجمارك حق التصرف في البضائع ووسائل النقل والإمدادات والمواد التي حكم نهائياً بمصادرتها •

الباب التاسع

بيع البضائع

مادة ١٢٦ - للجمارك أن تبيع البضائع التي مضى عليها أربعة أشهر في المخازن الجمركية أو على الأرصفة بعد موافقة وزير الخزانة •

وللوزير خفض هذه المدة في حالات الضرورة (١) •

أما البضائع القابلة للنقصان أو التلف (٢) فلا يجوز إبقاؤها في الجمرک إلا للمدة التي تسمح بها حالتها فإذا لم تسحب خلال هذه المدة يجرى الجمرک محضراً باثبات حالتها ويبيعه من تلقاء نفسه دون حاجة إلى إخطار ذوي الشأن •

(١) صدرت عدة قرارات من السيد مدير عام الجمارك خاصة بخفض المدة المنصوص عليها في المادة ١٢٦ من قانون الجمارك ، ومن هذه القرارات ، القرارات أرقام ١ لسنة ١٩٧١ ، ٧٧ لسنة ١٩٧١ ، ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ ، ٢١١ لسنة ١٩٨١ •

كما صدر قرار وزير المالية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٨٢ بتفويض رئيس مصلحة الجمارك في بعض الاختصاصات ومنها خفض مدة بقاء البضاعة على الأرصفة في حالات الضرورة •

(٢) صدر قرار مدير عام الجمارك رقم ١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن البضائع القابلة للتلف والنقصان •

وتسرى أحكام الفقرة الأولى على الأشياء التي يتركها المسافرون في المكاتب الجمركية .

مادة ١٢٧ - للجمارك أن تباع قبل صدور حكم المحكمة المختصة أو قرار من الجهة المختصة بحسب أحوال البضائع والأشياء القابلة للنلف أو المعرضة للانسياب أو النقصان والحيوانات التي تحفظ لديها ، إثر نزاع أو ضبط .

ويجرى البيع بعد اثبات الظروف المبررة له بمخضر يحرره الموظف المختص .

فإذا قضى بعد البيع بأرجاع البضائع أو الأشياء المذكورة أو الحيوانات إلى صاحبها دفع له الباقي من ثمن البيع بعد استقطاع النفقات.

مادة ١٢٨ - للجمارك أن تباع أيضا :

١ - البضائع والأشياء التي آلت إليها نتيجة تصالح أو تنازل .

٢ - البضائع التي لم تسحب من المستودعات العامة أو المستودعات الخاصة خلال الملاء المحددة وذلك مع مراعاة حكم المادة ٧٧ .

٣ - بقايا البضائع والأشياء الثقيلة للقيمة التي لم يعرف أصحابها ولم يطالب بها خلال ثلاثة أشهر .

مادة ١٢٩ - تجرى البيوع المخصوص عليها في المواد السابقة بالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الخزانة (١) وتباع البضائع

(١) صدر قرار وزير الخزانة رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ بالشروط والأوضاع التي تتبع في شأن البيوع التي تجريها مصلحة الجمارك .

كما صدر قرار وزير المالية رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٨٤ في شأن قواعد بيع البضائع المهملة والمصادرة والمتروكات المتنازل عنها لمصلحة الجمارك .

وقد صدر قرار وزير المالية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٨٢ بتفويض رئيس مصلحة الجمارك في بعض الاختصاصات ومنها تحديد الشروط والأوضاع الخاصة بالبيوع .

خالصة الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم ويدفع الثمن فوراً •

مادة ١٣٠ - يوزع حاصل البيع وفق الترتيب الآتى :

١ - نفقات البيع والمصروفات التى أنفقتها الجمارك من أى نوع كانته •

٢ - الضرائب الجمركية •

٣ - الضرائب والرسوم الأخرى •

٤ - المصروفات التى أنفقتها صاحب المستودع •

٥ - رسوم الخزن •

٦ - أجرة للنقل (النولون) •

ويوزع باقى ثمن البيع بالنسبة للبضائع المرخص باستيرادها بعد استقطاع المبالغ سالفة الذكر أمانة فى خزانة الجمارك وعلى أصحاب الشأن أن يظلوا به خلال ثلاث سنوات من تاريخ البيع والا أصبح حقا للخزانة العامة •

أما البضائع المحظور استيرادها فيصبح باقى ثمن بيعها حقا للخزانة العامة •

الباب العاشر

توزيع التعويضات والغرامات وقيم الأشياء المصادرة

مادة ١٣١ - تحدد بقرار من رئيس الجمهورية (١) القواعد التى تنطبق فى توزيع مبالغ التعويضات والغرامات وقيم الأشياء المصادرة على المرتشين ومن قاموا بضبط الجريمة أو عاونوا فى اكتشافها أو ضبطها أو فى

(١) صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٢٨٦ لسنة ١٩٦٠ فى شأن توزيع الثمن بيع المضبوطات المصادرة والتعويضات والغرامات

استيفاء الاجراءات المختصة بها وعلى صناديق التعاون الاجتماعي والادخار والصندوق المشترك والأندية الرياضية الخاصة بموظفي الجمارك *

الجمركية (الجريدة الرسمية في ١٢/٣١/١٩٦٠ - العدد ٣٠٠) ونص على ما يأتي : -----

مادة ١ - يوزع ثمن بيع المضبوطات والتعويض والغرامات في حالاتي التهرب والمخالفات الجمركية على الوجه الآتي :

(١) في حالة وجود ارشاد :

٥٠٪ للارشاد .

١٠٪ للضابطين والمشاركين في اكتشاف الواقعة أو استيفاء الاجراءات المختصة بها .

٤٠٪ للصناديق الاجتماعية والادخار لموظفي مصلحة الجمارك الداخليين والخارجين عن هيئة العمال ولنادى مصلحة الجمارك الرياضى والمكافآت التشجيعية والتعويضية (الثقافية) بالنسبة التي تحدد بقرار يصدره وزير الخزانة .

(ب) في حالة عدم وجود ارشاد :

٥٠٪ للضابطين والمشاركين في اكتشاف الواقعة واستيفاء الاجراءات المختصة بها .

٥٠٪ للصناديق الاجتماعية والادخار لموظفي مصلحة الجمارك الداخليين والخارجين عن هيئة العمال ولنادى مصلحة الجمارك الرياضى والمكافآت التشجيعية والتعويضية والثقافية ، بالنسب التي تحدد بقرار يصدره وزير الخزانة .

مادة ٢ - يتبع نفس النظام المشار اليه في المادة الاولى في حالة قيام احد المصالح الاخرى بعملية الضبط أو الاشتراك فيه .

مادة ٣ - يلغى كل ما يتعارض مع احكام هذا القرار .

مادة ٤ - على وزيرى الخزانة والحربية تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

كما صدر قرارى مدير عام الجمارك رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٨ في شأن تنظيم حصيلة المضبوطات والتعويضات والغرامات في الجرائم الجمركية والانتاجية .

وصدر قرار مدير عام الجمارك رقم ١٠ لسنة ١٩٨٠ بتعليمات في شأن الارشاد وشروط تطبيقه .

التقسيم الثاني في التعريف الجمركية

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٥١ لسنة ١٩٨٦
بإصدار التعريف الجمركية (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٨٠ بإصدار التعريف
الجمركية ،

وعلى موافقة مجلس الوزراء ،

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة •

قـرـر

مادة ١ - تحصل الضرائب الجمركية طبقا للفتاات الواردة بجداول
التعريف الجمركية المرفقة (٢) •

مادة ٢ - تطبق التعريف الجمركية وفقا للقواعد الواردة في هذا
القرار •

مادة ٣ - يتم تبنييد الأصناف وفقا للملاحظات ونصوص البنود
المبينة بالأقسام والفصول الواردة بجداول التعريف الجمركية المرفقة •

(١) الجريدة الرسمية في ١٩٨٦/٨/٢١ - العدد ٣٤ تابع (١) •

(٢) لم ننشر الجداول اكتفاء بنشرها في الجريدة الرسمية •

مادة ٤ -

(أ) تعتبر أية إشارة الى صنف من الأصناف في بند معين شاملة هذا الصنف ، وإن كان غير كامل ، أو غير تام الصنع ، بشرط أن تتوافر بحالته عند الورود الصفة الأساسية للصنف لتكامل أو التام الصنع .
كما يسرى ذلك على الصنف الكامل أو التام الصنع أو الذي يعتبر في حكم الصنف الكامل أو التام الصنع وذلك عند وروده مفككا أو غير مجمع .
(ب) تعتبر أية إشارة الى مادة من المواد في بند معين شاملة هذه المادة سواء كانت صرفا أو مخلوطة أو مشتركة مع مواد أخرى ؛ كما تعتبر الإشارة الى مادة من المواد شاملة المصنوعات المكونة كليا أو جزئيا من هذه المادة .

وتتبدد الأصناف المخلوطة أو المركبة طبقا للقواعد المنصوص عليها في المادة التالية :

مادة ٥ - إذا تبين أن أصنافا تدخل في بندين أو أكثر ، تطبقها للقاعدة الواردة في الفقرة (ب) من المادة ٤ ، يجرى تبنيذ الأصناف في هذه الحالة وفي جميع الحالات الأخرى على الوجه الآتى :

(أ) يرجح البند الأكثر تخصيصا على البنود ذات النصوص العامة .
(ب) المنتجات المخلوطة ، والمصنوعات المكونة من مواد مختلفة أو الناتجة من تجميع أصناف مختلفة وكذلك البضائع المعية بشكل أطقم متناسقة والتي لا يمكن تبنيذها تطبيقا للفقرة السابقة ، وتتبدد تبعا للمادة أو الصنف الذي يضاف عليها الصفة الأساسية لها .

(ج) في حالة تعذر تطبيق القاعدتين الواردتين في الفقرتين (أ) ، (ب) على بضاعة معينة ، فإنه يتمين إخضاعها للبند الذي يجعل الفشة الأعلى في الترتيب من بين البنود التي يمكن أخذها في الاعتبار .

مادة ٦ - مع عدم الإخلال بفئات للتعريف الجمركية المحددة بالجدول

المرفقة بهذا القرار يجوز لصناعات انتجميع أن تطالب التصريح بمعاملة منتجاتها تحت رقابة مصلحة جمارك وفقا للاحكام الاتية :

(أ) الأجزاء المفككة تفكيكا كاملا ، التي تستوردها المصانع لتجميعها تحت رقابة مصنعه اجمارك وتخضع لبند المنتج النهائي طبقا لقواعد وملاحظات التعريفه انجمديه ، تعامل جمركيا بعنه ضريبة الوارد المقررة على المنتج الكامل بعد تخفيضها بواقع ٢٠٪ .

(ب) اذا صنعت بعض الأجزاء محليا لتحل محل الأجزاء الأجنبية المستوردة ، لادخنة في المنتج النهائي ، المجمع تخضع الأجزاء الأجنبية المستوردة لفئة ضريبة الوارد المقررة على المنتج النهائي الدامل ، الصنع بعد تخفيضها بالنسب التالية ويحد أقصى ٧٥٪ (خمسة وسبعون في المائة) أو تحصل - ل ضريبة الوارد المقررة على بنودها الخاصة بها أيهما أقل :

نسبة التخفيض في ضريبة الواردة على المنتج النهائي	نسبة الأجزاء المصنعة محليا الى مجموع الأجزاء الكامل المكونة للمنتج النهائي
٢٥٪	اذا بلغت نسبة الأجزاء المصنعة محليا ٢٥٪
٣٠٪	اذا بلغت نسبة الأجزاء المصنعة محليا ٣٠٪
٤٠٪	اذا بلغت نسبة الأجزاء المصنعة محليا ٤٠٪
٥٠٪	اذا بلغت نسبة الأجزاء المصنعة محليا ٥٠٪
٦٠٪	اذا بلغت نسبة الأجزاء المصنعة محليا ٦٠٪
٦٥٪	اذا بلغت نسبة الأجزاء المصنعة محليا ٦٥٪
٧٥٪	اذا بلغت نسبة الأجزاء المصنعة محليا أكثر من ٦٥٪

ويصدر بشروط وقواعد تحديد فئة التعريفه الجمركية المستحقة تطبيقا للقررتين السابقتين قرار من وزير المالية .

(ج) يجوز لوزير المالية بناء على طلب وزير الصناعة أن يمنح مقدما من تاريخ بدء التشغيل لبعض الشركات القائمة بعمليات تجميع في الصناعات المعقدة نسبة التخفيض في ضريبة الواردة المقررة على المنتج النهائي بما لا يجاوز ٤٠٪، وذلك دون انتظار الوصول الى نسبة التصنيع المحلي المقابلة لذلك المنصوص عليها بالفقرة (ب) من هذه المادة خلال المدة المحددة لبلوغها بالتخفيض الممنوح لها من التهيئة العامة للتصنيع .

وتتولى الهيئة العامة لتصنيع بالاستثمار مع مصلحة الجمارك متابعة تنفيذ الشركة لالتزامها للوصول الى نسبة التصنيع المحلي المحددة لها بموجب تقرير سنوى يرفع الى وزير المالية فاذا لم تصل الشركة في نهاية كل عام الى النسبة التدريجية المقررة لها ، يوقف التيسير الممنوح وتحاسب وفقا للاحكام المنصوص عليها بالفقرتين (أ) ، (ب) من هذه المادة ، مع التزامها برد الفروق المالية الى مصلحة الجمارك وسداد تحويلي على تلك الفروق عن فترة التخفيض يعادل أعلى سعر فائدة مقرر قانونا .

مادة ٧ — تحصل الضريبة الجمركية على البضائع التي تصدر بصفة مؤقتة لاصلاحها عند اعادة استيرادها بواقع ١٠٪ من جميع تكاليف انقل والاصلاح .

مادة ٨ — ينشأ مجلس أعلى للتعريف الجمركية برئاسة وزير المالية وعضوية الوزراء الذين يصدر بتحديدهم قرار من رئيس مجلس الوزراء (١)

(١) صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠٨ لسنة ١٩٨٦ بتشكيل المجلس الأعلى للتعريف الجمركية (الجريدة الرسمية في ١٠/٢/١٩٨٦ - العدد ٤٠) ونص على ما يأتى :

» مادة ١ — يشكل المجلس الأعلى للتعريف الجمركية برئاسة وزير المالية ، وعضوية كل من :

وزير التعمير والمجمعات الجديدة واستصلاح الاراضى .

وزير الكهرباء والطاقة .

ويختص ببحث واقتراح التعديلات الملائمة لتعريفات الجمركية وتطوير النظم الخاصة بها بما يتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية .

ويكون للمجلس أمانة فنية تابعة لوزير المالية يرأسها أحد مساعلي وظائف الادارة العليا من الدرجة الممتازة يصدر باختياره قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على ترشيح وزير المالية .

ويصدر وزير المالية القرارات اللازمة بتشكيل الأمانة وتحديد اختصاصاتها .

مادة ٩ - تلغى القرارات الآتية :

- قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٨٠ بإصدار التعريفة الجمركية والقرارات المدلة والمكملة له .

- وزير الدولة للإنتاج الحربي
- وزير التموين والتجارة الداخلية
- وزير الصناعة
- وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
- وزير السياحة والطيران المدني
- وزير الصحة

ويكون رئيس الامانة الفنية للمجلس مقررأ له .

وللمجلس أن يستعين بمن يرى الاستعانة بهم في أعماله من المختصين والخبراء في مجال التعريفات الجمركية من بين ذوى الخبرة وأساتذة الجامعات وأعضاء الامانة الفنية دون أن يكون لهم صوت محدود في اتخاذ القرارات .

مادة ٢ - يختص المجلس الاعلى للتعريفات الجمركية ببحث واقتراح التعديلات الملائمة للتعريفات الجمركية وتطوير النظم الخاصة بها بما يتناسب والمتغيرات الاقتصادية .

ويجتمع بناء على دعوة من رئيسه ، ويتولى مقرر المجلس تنظيم أعماله .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى وزير المالية اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه » .

- قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٩ لسنة ١٩٧٥ بتخفيض ضريبة الوارد الجمركية على الأجزاء المفككة التي تستوردها الشركة المصرية لصناعة وسائل النقل الخفيف لتصنيع الدراجات .
- كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .
- مادة ١٠ — على وزير المالية تنفيذ أحكام هذا القرار (١) .
- مادة ١١ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويحمل به من اليوم التالي لتاريخ صدوره .

(١) صدر قرارى وزير المالية رقمى ١٩٤ لسنة ١٩٨٦ و ٩٤ لسنة ١٩٨٧ بتحديد شروط وقواعد تنفيذ أحكام القرار الجمهورى رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ .

قرار وزير المالية رقم ١٩٤ لسنة ١٩٨٦

بتحديد شروط وقواعد تنفيذ أحكام القرار الجمهوري رقم ٣٥١
لسنة ١٩٨٦ بإصدار التعريفات الجمركية والتنبيلات الواردة بها (١)

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون
الجمارك ، وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ بإصدار
التعريفات الجمركية .

قرر :

مادة ١ - (مستبدلة بقرار وزير المالية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٨٧)
يشترط للاستفادة من فئة الضريبة الجمركية المحددة طبقاً للمادة (٦)
من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه ما يلي :

١ - بالنسبة للاستفادة من أحكام الفقرة (١) من القرار :

(أ) تقديم خطاب من الهيئة العامة للتصنيع بالموافقة على قيام
المصنع بتجميع السلعة باعتبارها من صناعات التجميع مبينا بها عدد
وحدات المنتج النهائي ،

(ب) الفاتورة المبدئية التفصيلية معتمدة من الهيئة العامة للتصنيع .

(ج) أن تكون الأجزاء الواردة مفككة تفكيكا كاملا وفقا لما تقرره
الهيئة العامة للتصنيع .

(د) تقوم الادارة العامة للتعريفات بمصلحة الجمارك بناء على
ما تقرره الهيئة العامة للتصنيع بتحديد المعاملة الجمركية المقررة على

(١) الوقائع المصرية في ٢٥/٨/١٩٨٦ - العدد ١٩٠ تابع .

المنتج الكامل على أساس تخفيض الضريبة الجمركية بواقع (٣٠٪) طبقاً للفقرة (١) من المادة (٦) من التعريفة الجمركية .

٢ - بالنسبة للاستفادة من أحكام الفقرة (ب) من القرار :

(١) تقديم خطاب من الهيئة العامة للتصنيع بالموافقة على قيام المصنع بتصنيع بعض أجزاء السلعة محلياً وتجميعها موضحاً به نسبة التصنيع المحلي لهذه السلعة ومرفقاً به المستندات الآتية :

١ - قائمة الأجزاء الواردة وقيمتها وعدد وحدات المنتج النهائي .

٢ - قائمة الأجزاء المصنعة محلياً تدخل المصنع وخارجه .

٣ - الفاتورة البدئية التفصيلية للأجزاء المستوردة معتمدة من الهيئة العامة للتصنيع .

(ب) تقوم الإدارة العامة للتعريفات بمصلحة إنجمارك بناء على ما تقرره الهيئة العامة للتصنيع وبالنسبة التي اعتمدها بمراجعة المستندات المتعلقة بكل عملية تجميع وتحديد فئة الضريبة الجمركية وفقاً للحدود المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة (٦) من التعريفة الجمركية ، أو أن تقرر تحصيل الضريبة الجمركية المقررة على البنود الخاصة بالأجزاء الأجنبية المستوردة وفقاً لجدول التعريفة أيهما أقل .

٣ - بالنسبة للاستفادة من أحكام الفقرة (ج) من القرار :

(١) تشترط لتطبيق البند (ج) من المادة (٦) المشار إليها أن تقدم الشركة توصية من وزير الصناعة بأن الصناعة من الصناعات المعقدة ، على أن تتضمن التوصية اقتراح نسبة التخفيض اللازمة بما لا يجاوز (٤٠٪) .

(ب) يراعى تقديم تقرير سنوى الى وزير المالية من ممثلة الجمارك بالاشتراك مع الهيئة العامة للتصنيع متضمناً متابعة تنفيذ الشركة لالتزامها

لوصول الى نسبة التصنيع المحلى خلال المدة المحددة لبثوغها بالتفخيص الممنوح لها من الهيئة العامة للتصنيع .

(ج) تحدد نسبة التخفيض في ضريبة الوارد المقررة على المنتج النهائي بقرار من رئيس مصلحة الجمارك في الحدود المقررة بالفقرة (ج) من المادة (٦) سلفة الذكر .

٤ - تقوم الهيئة العامة للتصنيع بتحديد مراحل التجميع والتصنيع المختلفة لكل مصنع وفقا لبرنامج زمنى يعتمد من رئيس الهيئة .

٥ - يكون المصنع خاضعا في أعمال التجميع لرقابة مصلحة الجمارك .

٦ - يصدر رئيس مصلحة الجمارك قرارات بالقواعد والاجراءات المنفذة لهذا القرار .

مادة ٢ - يشترط لتطبيق فئة الضريبة الجمركية المحددة بالمادة (٧) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه بالنسبة للبضائع المصدرة بصفة مؤقتة لاصلاحها ما يلى :

١ - يقوم المصدر بتقديم كافة البيانات التى تمكن الجمرک المختص من التحقق من عينية البضائع واستيفاء الاستمارة رقم ١٢٦ ك . م ، مع تقديم هذه الاستمارة عند اعادة الاستيراد للمطابقة عليها .

٢ - يجوز للجمرک المختص أخذ عينات أو وضع علامات مميزة على البضائع المصدرة تحت هذا النظام للتحقق من عينتها عند اعادة الاستيراد .

٣ - اقرار المصدر على البيان الجمركى المقدم عن الصادرات بأن البضائع مصدرة للخارج للاصلاح والاعادة .

٤ - أن يتم اعادة الاستيراد خلال ستة أشهر من تاريخ التصدير ويجوز لرئيس مصلحة الجمارك أو من ينييه مد هذه المدة لمدة أخرى ماثلة،

مادة ٣ - يشترط لتطبيق أحكام تفصيل البند ٤/٥/١ من التعريفة الجمركية ما يلى :

١ - تقديم ترخيص معتمد من وزارة الزراعة باسم المستورد
بالموافقة له على استيراد بيض التفريخ *

٢ - أن يقر المستورد على البيان "جمركي باستخدامه هذا البيض
للتفريخ *

مادة ٤ - يشترط لتطبيق أحكام تذييل البند ١٩/٢ من التعريف
الجمركية ما يلي :

١ - أن يكون المستورد مرخصاً له من هيئة القطاع العام المختصة
بوزارة الصحة باستيراد محضرات تغذية أطفال ومجال استخدامها *

٢ - أن يوضح المستورد الأغراض التي ستستخدم فيها هذه المحضرات
وأن يقر على البيان الجمركي باستخدامه هذه المحضرات في المجال الصائر
به الترخيص *

مادة ٥ - يشترط لتطبيق أحكام تذييل البندين ٣٧/٧/١ ، ٩٢/١٢
ب/١ من التعريف الجمركية ما يلي :

١ - أن ترد الحوامل المسجلة أو الأفلام السينمائية برسم جهة
دينية أو تعليمية أو علمية أو تربوية أو ثقافية وفقاً للأغراض التي تقوم
بها الجهة الطالبة *

٢ - أن تكون المادة المسجلة بالحوامل أو الأفلام المذكورة مناسبة
لطبيعة الغرض الواردة من أجله وموافقة لطبيعة نشاط الجهة الواردة
اليها هذه الحوامل أو الأفلام ويثبت ذلك بشهادة من الجهة المختصة بالرقابة
على هذه المصنفات *

٣ - أن لا ترد هذه الحوامل أو الأفلام بكميات تجارية وإنما
بكميات تتناسب مع الغرض الواردة من أجله والجهة الوليدة اليها وتتحقق
مصلحة الجمارك من ذلك بالمعينة *

٤ - يحظر التصرف في هذه الحوامل أو الأفلام لغير الجهات الواردة إليها لاستخدامها في غير الأغراض المخصصة لها - كما يحظر استخدامها في مجال أو أغراض تجارية والا حصلت عليها الضريبة الجمركية المحددة بالبندين ٩٢/١٢ ب/ ، ٣٧/٧ ب/ *

٥ - تتولى مصلحة الجمارك التحقق من هذه الشروط والافراج عن هذه الحوامل والأفلام بعد سداد فئة الضريبة المستحقة ، مع مراعاة القيود التي تحددها الجهات المختصة في هذا الشأن .

مادة ٦ - يشترط لتطبيق أحكام تذييل البند ٣٨/١١/١ من التعريفات الجمركية ما يلي :

١ - أن ترد الأصناف الموضحة بالبنود المذكور برسم الجهة المرخص لها من وزارة الزراعة أو الجمعيات التعاونية الزراعية الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون التصاريح الزراعي أو البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي .

٢ - بالنسبة للمحضرات التي تستوردها شركة كمبر الزيوت لأغراض تصنيع المبيدات الحشرية للزراعة وأن خضعت لبنود أخرى بالتعريفات فيشترط لتمتعها بفئة التعريفات المخفضة ما يلي :

(أ) اعتماد الهيئة التابع لها الشركة بالترخيص لها بالتصنيع بعد موافقة وزارة الزراعة ،

(ب) اقرار من الشركة على البيان الجمركي باستخدام هذه المحضرات في تصنيع المبيدات للأغراض الزراعية .

مادة ٧ - يشترط لتطبيق أحكام البندين ٣٩/١/د/٢ ، ٣٩/٥/د/٢ من التعريفات الجمركية ما يلي :

١٠ - أن تكون الجهة الطالبة مرخصاً لها من الجهة المختصة بوزارة الصناعة بإنتاج الفورمايكا والانترايلاس .

٢ - أن يقر الطالب على البيان الجمركي بأن تستخدم الأصناف المذكورة في إنتاج انفورماتكا والالترياس وعدم استخدامها في أغراض أخرى .

مادة ٨ - يشترط لتطبيق أحكام تفصيل البنود ١٣/٤٠ ب/١ ، ٦٠/٢ أ ، ٦١/١٠ ، ٦٤/١ ، ٦٤/٢ ، ٦٣/٤ من التعريفة الجمركية ما يلي :

١ - أن يتقدم المستورد بشهادة من الجهة المختصة بالأمن الصناعي بوزارة القوى العاملة بأن الأصناف المرشحة مخصصة للأمن الصناعي أو الوقاية المهنية حسب الأحوال *

٢ - أقرار المستورد على البيان الجمركي المقدم منه بأن السلع المذكورة مخصصة للأمن الصناعي أو الوقاية المهنية ولا تستخدم في أغراض أخرى .

مادة ٩ - يشترط لتطبيق أحكام تفصيل البندين ١/٤٨ ج ، ١٦/٤٨ من التعريفة الجمركية ما يلي :

١ - أن يستورد ورق الكرافت والأكياس أو العبوات الخاصة بتعبئة الأسمنت برسم مصنع أسمنت أو عن طريق مكتب بيع الأسمنت المصرى لحساب مصنع إنتاج أسمنت خصما من الحصة النقدية للمصنع بالنقد الأجنبي .

٢ - أن يتم استخدام ورق الكرافت في صناعة أكياس تعبئة الأسمنت للبورتلاندى أو أن تستخدم الأكياس والعبوات المستوردة في تعبئة هذا الأسمنت .

مادة ١٠ - يشترط لتطبيق أحكام تفصيل البند ١/٤٨ ط من التعريفة الجمركية ما يلي :

— أن يصدر ترخيص للطالب من هيئة القطاع العام للكهرباء باستخدام الورق في صناعة الكابلات الكهربائية .

٢ — إقرار على البيان الجمركي باستخدام هذا الورق في صناعة الكابلات الكهربائية وعدم استخدامه في أغراض أخرى .

مادة ١١ — يشترط لتطبيق أحكام تذييل البند ٤٩/أ/١ من التعريفات الجمركية ما يلي :

١ — أن يصدر ترخيص للمستورد من الجهة المختصة بوزارة الصناعة باستخدام الصور الاستثنائية في الأغراض الصناعية .

٢ — أن يقر المستورد على البيان الجمركي باستخدامه في الأغراض الصناعية وعدم استخدامه في أغراض أخرى .

مادة ١٢ — يشترط لتطبيق أحكام تذييل البند ٤٩/ب/١/٢ من التعريفات الجمركية ما يلي :

١ — أن يصدر ترخيص للمستورد من هيئة تنشيط السياحة أو الجهة المختصة بوزارة السياحة باستيراد هذه النشرات .

٢ — أن تكون الجهة المستوردة من بين الجهات المعتبرة منشآت سياحية طبقاً للقانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ أو إحدى الجهات التابعة لوزارة السياحة .

٣ — أن يقر المستورد على البيان الجمركي باستخدام النشرات في أغراض الدعاية السياحية .

مادة ١٣ — يشترط لتطبيق أحكام تذييل البندين ٥٧/١٠/١ و ٦٢/٣ من التعريفات الجمركية ما يلي :

١ — أن يصدر ترخيص من وزارة الزراعة للمستورد باستيراد هذه الأصناف لتصنيع أو لتعبئة المحاصيل الزراعية والأسمدة .

٢ - أن يكون المستورد من بين مصانع الأسمدة أو المصانع المتخصصة في تصنيع العبوات للمحاصيل الزراعية بالنسبة للسلع الواردة بالبند ١٠/٥٧ آر من بين مصانع الأسمدة أو الجهات القائمة بتسويق الحاصلات الزراعية بالنسبة للأصناف الواردة بالبند ٣/٦٢ .

٣ - أن يقر المستورد على البيان الجمركي باستخدام الأصناف في الأغراض المحددة وعدم استخدامها في غير هذه الأغراض .

مادة ١٤ - يشترط لتطبيق أحكام تذييل البند ١/١/٥٩ ، ١/٣/٥٩ ، ١/٨/٥٩ ، ١/١١/٦١ من التعريفة الجمركية ما يلي :

١ - بالنسبة لتذييل البند ١/١/٥٩ لصناعة فلتر السجاير فيجب تقديم موافقة من هيئة القطاع العام التابع لها الشركة المستوردة بالاستيراد .

٢ - أما بالنسبة للصناعات الأخرى الواردة في البنود الجمركية السابقة فيجب أن يقر المستورد على البيان الجمركي باستخدامه السلع في هذه الصناعات وعدم استخدامها في صناعات أخرى .

مادة ١٥ - يشترط لتطبيق أحكام تذييل البند ٤/٦٢ من التعريفة الجمركية ما يلي :

١ - بالنسبة لما تستورده شركات السياحة والفنادق لائمامة القوى السياحية فيشترط :

(أ) أن تكون الشركات والفنادق والقرى من المنشآت السياحية طبقاً لأحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ .

(ب) أن تتقدم الشركة أو الفندق بها بفيدي موافقة لجنة الاحتياجات بالسياحة على استيراد الأصناف المذكورة وما يفيد أنها تقوم بإنشاء قرية سياحية مرخص فعلاً بإقامتها .

(ج) أن تقر الشركة أو الفندق على البيان الجمركي باستخدام الأصناف في إنشاء قرية سياحية ويعدم استخدامها في أغراض أخرى .

٢ - بالنسبة لما تستورده الهيئات الأهلية لرعاية الشباب لممارسة نشاطها فيشترط :

(أ) أن تكون الجهة المستوردة من بين الهيئات الأهلية لرعاية الشباب وأن تتقدم بشهادة من الجهة الإدارية المختصة بما يفيد ذلك ، وبأن الأشياء المطلوبة لازمة لممارسة نشاط الهيئة .

(ب) أن تقر الجهة المستوردة على البيان الجمركي بأن تستخدم الأشياء المذكورة في الأغراض المشار إليها وعدم استخدامها في أغراض أخرى .

مادة ١٦ - يشترط لتطبيق أحكام تذييل البند ١/٦/٦٥ من التريئة الجمركية ما يلي :

١ - أن يتقدم المستورد بشهادة من الجهة الإدارية المختصة بأن هذه الأشياء مخصصة للرياضة أو من الجهة المختصة بالأمن الصناعي بوزارة القوى العاملة بأنها للوقاية المهنية .

٢ - بالنسبة للخوذ العسكرية أو خوذ رجال الاطفاء فيجب الحصول على ترخيص من القوات المسلحة أو وزارة الداخلية بالنسبة للخوذ العسكرية، أما الخوذ الأخرى بما في ذلك خوذ رجال الاطفاء فإذا لم يكن المستورد من جهاز الاطفاء بوزارة الداخلية فيجب أن يقدم شهادة من الجهة المختصة بالأمن الصناعي بوزارة القوى العاملة بأنها مخصصة للوقاية المهنية أو الاطفاء .

٣ - أن يقر المستورد على البيان الجمركي باستخدام الأشياء المذكورة في الأغراض المخصصة لها .

مادة ١٧ - يشترط لتطبيق أحكام تذييل البند ٢٦/ب/١ من التريفة الجمركية ما يلي :

١ - أن يتقدم بشهادة من وزارة الصحة أو إحدى الجهات التي تحددها الوزارة المذكورة بما يفيد بأن هذه الأصناف مصوبة خصيصا لسند المرضى والعجزة والمعوقين .

مادة ١٨ - يشترط لتطبيق أحكام تذييل البنود ٧٠/٥/ب/١ ، ٧٣/١٠/ب/٢٧ من التريفة الجمركية ما يلي :

١ - أن تستورد الأصناف الواردة بالبند ٧٠/٥/ب/١ بمعرفة وزارة الاسكان والمرافق أو بترخيص منها بغرض التخصيص للاسكان الاقتصادي والمتوسط ، أما الأصناف الواردة بالبندين ٧٣/١٠/ب/٢٧ فتستورد بمعرفة وزارة الاسكان والمرافق بغرض انتخصيص للاسكان الاقتصادي والمتوسط .

٢ - وفي جميع الأحوال يشترط لاعتبار الاستيراد مخصص للاسكان الاقتصادي اذا وردت الأصناف لهذا الغرض بمعرفة الجهات الآتية :

- (أ) هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة .
- (ب) هيئة تعاونيات البناء والأسكان .
- (ج) المحافظات .
- (د) بنك التعمير والاسكان .
- (هـ) صندوق تمويل مشروعات الاسكان .
- (و) الجهاز التنفيذي للمشروعات المشتركة .
- (ز) مجالس الخدمات التابعة للمحافظات .
- (ح) الجمعيات التعاونية للبناء والاسكان .
- (ط) شركات القطاع العام التي تقوم بمشروعات اسكان شعبي لخصيها .

٢ - بالنسبة للاسكان المتوسط يجب أن تتقدم الجهة بشهادة من

٦٣٦ جمارك

وزارة الاسكان والمراقق بما يفيد أنها تقوم بمشروعات اسكان متوسط
وبأن هذه الأصناف لازمة لمشروعاتها .

مادة ١٩ - يشترط لتطبيق أحكام تذييل البند ٣٥/٧٣ من التعريفة
الجمركية ما يلى :

١ - أن تتولى مصانع سيماف استيراد الأصناف المذكورة .

٢ - أن تتقدم الشركة بشهادة من الجهة المختصة بوزارة الصناعة
تفيد أن هذه الأصناف اللازمة لصناعة عربات السكك الحديدية .

٣ - أن تتقدم الجهة باقرار على البيان الجمركى بأن تستخدم
الأصناف المذكورة فى تصنيع عربات السكك الحديدية .

مادة ٢٠ - يشترط لتطبيق أحكام تذييل ١/٣/٧٤ من التعريفة
الجمركية ما يلى :

١ - أن يكون المستورد مرخصا له صناعيا بضاعة سحب الأسلاك
الكهربائية .

٢ - تقديم طلب لرئيس مصلحة الجمارك مرفقا به :

(أ) صور معتمدة من الترخيص الصناعى الصادر للمستورد .

(ب) تعهد عن مسئول المصانع المستورد بأستخدام لفائف العيدان
المستوردة فى صناعة سحب الأسلاك الكهربائية .

٣ - أن تستورد العيدان بشكل لفائف ويرسم المصنع المرخص له .

مادة ٢١ - يشترط لتطبيق أحكام تذييل البنود ٥/٦/٨٤ ،
٨٧/٢/١٤/٨٩ ، ١/٨٩ ، ب/١ من التعريفة الجمركية ما يلى :

١ - أن تكون الشركات السياحية والفنادق المستوردة من بين المنشآت
السياحية طبقا للقانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ وأن تتقدم بشهادة من وزارة
السياحة بأن الأصناف لازمة للاغراض السياحية التى تمارسها .

٢ - أن يتقدم هذه الجهات بشهادة من إدارة الاحتياط بوزاره
السلاحه مما يفيد أن الأصناف المطلوبة لازمه لهذه الجهات .

٣ - بالنسبة للبند ١/٨٩ ب اذ كانت ايجبه المستقره من ابيات
الاهلية لرعاية شباب فيجب ان تقدم شهادة من الجهة الاداريه لخصه
بما يفيد انها من بين هذه الجهات وان اختلف دزمه لمشره سسها .

٤ - أن تقر الجهة المستوردة بأن تستخدم الأسناف المذكورة في الأغراض المحددة وبأنها لن تستخدمها في أغراض أخرى وأن تحقق مصلحة الجمارك من ذلك .

مادة ٢٢ - يشترط لتطبيق أحكام تذييل البند ١٥/ب/٢ من التعريف المحركة ما يلي :

١ - أن ترد ثلاثة حفظ أنجث والدم مجهزة ومعدة خصيصا بهذا الغرض .

٢ - أن تقر الجهة المختصة بنزوم الثلاجة للجهة الطالبة حاجة العمل اليها .

٣ - أن ترد هذه الأثرلجة برسم المستشفيات العامة أو الخاصة أو الجامعية وبنوك الدم مباشرة دون تدخل بسيط أو مستورد في مسره العملية وبمراعاة استيفاء الشروط المشار إليها .

مادة ٢٣ - يشترط لتطبيق أحكام تذييل الجنود ٢/١/٤٠/٨٤
٤٠/٨٤/ب ، ٤٠/٨٤/ج ، ٤٠/٨٤/د - ٤١/٨٤/أ ، ٤١/٨٤/ب .
٤١/٨٤/ج من التعريفة الجمركية ما يلي :

١ - أن ترد هذه الأصناف للاستخدام الصناعي للمصانع المرخص لها من وزارة الصناعة •

٢ - لقرار المصنع على البيان الجمركي بأن هذه الأصناف لازمة للاستخدام بالمصنع .

٢٤ - يشترط لتطبيق أحكام التذليل رقم ٨٤/٥٩/ج من التعريفات الجمركية ما يلي :

١ - أن يصدر ترخيص من وزارة الزراعة للمستورد بترقية الأرانب أو إنشاء مزارع سمكية حسب الأحوال .

٢ - أن يتقدم المستورد بشهادة من وزارة الزراعة تفيد لزوم هذه الأصناف لتربية الأرانب أو لزراع الأسماك .

٣ - أن يقر المستورد على البيان الجمركي بعدم استخدام هذه الأصناف في أغراض أخرى .

مادة ٢٥ - يشترط لتطبيق أحكام تذليل البند ١٣/٨٥ من التعريفات الجمركية ما يلي :

١ - أن ترد هذه الأصناف برسم الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية .

٢ - أن تقر الهيئة بأن هذه الأصناف للأغراض المقررة وأنها لن تستخدمها في أغراض أخرى .

مادة ٣٦ - يشترط لتطبيق أحكام تذليل البند ٨٥/٣٣/ب/٢ من التعريفات الجمركية ما يلي :

١ - أن ترد هذه الأصناف لمصانع تصنيع المحولات .

٢ - أن يتقدم المصنع بشهادة من هيئة القطاع العام التابع لها بأن هذه الأصناف لازمة لتصنيع المحولات وإنها ستستخدم في عمليات التصنيع ، وأن يقر المصنع على البيان الجمركي بذلك .

مادة ٣٧ - يشترط لتطبيق أحكام تذليل البند ٨٧/٢ من التعريفات الجمركية ما يلي :

١ - أن تكون الأصناف المذكورة واردة برسم شركة النصر لصناعة السيارات والشركة المصرية لصناعة وسائل النقل الخفيف .

- ٢ - أن يتأكد الجمرک من واقع المعاينة أن موارد بشكل سيارات مفككة تشکیکا كاملا وأن لا يكون من بينها قطع غير أو قطع لرائد الصیة.
- ٣ - أن تقر الشركة على التبيان الجمركي بأن أفراد سيارات مفككة تفکیکا كاملا لأغراض التجميع .

مادة ٢٨ - يشترط لتطبيق أحكام تذييل أعند ٩٣/٧/ب من تعريفه الجمركية ما يلي :

١ - أن تكون الجهة المستوردة من بين الهيئات الأهلية لرعاية التشييب والرياضة وأن تقدم انشهادة الدانة على ذلك والمعتمدة من الجهة الادارية المختصة .

٢ - أن تكون الأصناف المستوردة من خراطيش الصيد والرش وأن تقرر الجهة الادارية المختصة أنها لازمة لنشاط الهيئة الرئيسي وأن تقر الهيئة بعدم استخدامها لأغراض أخرى .

مادة ٢٩ - على الجهات المستفيدة من فئة ضريبة مخفضة طبقا لأحكام القرار الجمهوري بإصدار التعريفة الجمركية أو التفضيلات الواردة على بنود هذه التعريفة مسك دفاتر وسجلات مستقلة ومنظمة تعتمد من مصلحة الجمارك لاثبات الأصناف التي تمتعت بالتخفيض واستخراجها في الأغراض المحددة بالتفضيلات المشار اليها وتخضع في ذلك لرعاية مصلحة الجمارك .

مادة ٣٠ - يحظر على الجهات المشار اليها بالتصرف في الأصناف المتمتع بتخفيضات في فئات الضريبة الجمركية إلا بعد موافقة مصلحة الجمارك وسداد الضرائب الجمركية المستحقة دون تخفيض إذا كان التصرف في غير النقص المحدد قانونا أو لجهة غير متمتع بهذا التخفيض .

مادة ٣١ - في حالة مخالفة أحكام المادتين (٢٩) ، (٣٠) المشار اليهما نظرم الجهة المختصة بعداد الضرائب الجمركية بالفئة الكاملة المقررة بجداول التعريفية وذلك دون الاخلال باتخاذ الاجراءات القانونية المحددة بقانون الجمارك والقرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ باصدار قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية واستحقاق التعميمات والفرامات القانونية .

مادة ٣٢ - تلغى القرارات الآتية :

١ - قرار وزير المالية رقم ١٠ لسنة ١٩٨٠ بشأن تخفيض ضريبة الوارد على لفائف عيدان النحاس والالومنيوم المستخدمة في صناعة سحب الأسلاك الكهربائية .

٢ - قرار نائب وزير المالية رقم ١٦ لسنة ١٩٨٠ بشأن البضائع التي تصدر بصفة مؤقتة لاصلاحها أو اجراء عمليات تكميلية عليها .

٣ - قرار نائب وزير المالية رقم ٤ لسنة ١٩٨١ بشأن تخفيض ضريبة الوارد على سيارات الجيب ونقل البضائع والأسفخلص معا وما شابه .

٤ - قرار نائب وزير المالية رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٨٢ بشأن اعفاء ما تستورد مصانع الأسمنت من ورق الكرافت لتعبئة منتجاتها من الأسمنت البورتلاندى .

٥ - قرار وزير المالية رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٣ بالشروط والأوضاع المنظمة لسريان حقة التعريفية الجمركية المقررة على ثلاثيات حفظ الجثث والدم .

٦ - قرار وزير المالية رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٨٤ .

٧ - قرار وزير المالية رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٨٥ بشأن شروط التمتع
بتخفيضات صناعة التجميع الواردة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٧
لسنة ١٩٨٥ .

مادة ٣٣ - ينشر هذا القرار في النوائج المصرية ويحل به من تاريخ
صدوره ويلغى كل ما يخالف أحكامه ، وعلى رئيس مصلحة الجمارك إصدار
القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر في ١٩٨٦/٨/٢٥ .

قرار وزير المالية رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٧
بتحديد شروط وقواعد تنفيذ أحكام القرار الجمهوري
رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦
بإصدار التعريفات الجمركية والتذيلات الواردة بها.

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون
الجمارك ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ بإصدار التعريفات
الجمركية ،

وعلى القرار الوزاري رقم ١٩٤ لسنة ١٩٨٦ بتحديد شروط وقواعد
تنفيذ أحكام القرار الجمهوري رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ بإصدار التعريفات
الجمركية والتذيلات الواردة بها ،

قرر :

مادة ١ - يشترط لتطبيق أحكام تنبيل البند ٣١/١٥/٨٤ من التعريفات
الجمركية ما يلي :

١ - أن يصدر ترخيص من وزارة الزراعة للمستورد بتربية الطيور
أو الدواجن أو الأرانب .

٢ - أن يتقدم المستورد بشهادة من وزارة الزراعة تفيد لزوم هذه
الأصناف لتربية الطيور أو الدواجن أو الأرانب .

٣ - أن يقر المستورد على ائتمان الجبركي بعدم استخدام هذه الأصناف في أغراض أخرى .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ، وينهى كل ما يخالف أحكامه . وعلى رئيس مصلحة الجمارك إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ،،

صدر في ١٩٨٧/٢/٢٨ .

القسم الثالث

في القوانين المرتبطة بقانون الجمارك

قانون رقم ٢ لسنة ١٩٠٢

يشأن منع التهريب الذي يقع بواسطة مستخدمى الجمارك

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العائى الصادر فى ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤
يونية سنة ١٨٨٣) المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ،

وبعد الاطلاع على قانون تحقيق الجنايات المتبع لدى المحاكم
المذكورة ،

وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأى مجلس النظار
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ،

أمرنا بما هو آت :

مادة ١ - يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر الى ثلاث سنين كل مستخدم
أو عامل بالجمارك وكل رجل من رجال الضبط والربط منوط بالمراقبة
الجمركية اجتراً على تهريب بضائع أو الشروع فى تهريبها سواء بصفة فاعل
أصلى أو شريك .

ويعاقب بهذه العقوبة كل مستخدم أو عامل بالجمارك وكل رجل من
رجال الضبط والربط منوط بالمراقبة الجمركية حاول ارتكابه أى فعل لئناء
تأدية وظيفته أو بسبب هذه التأدية أو بتقصيره عمداً فى واجباته تسهيل
عدم دفع انرسوم الجمركية على البضائع المقررة عليها هذه الرسوم أو
تسهيل ادخال شئ فى القطر بطريقة غير قانونية من البضائع الممنوع دخولها
أو المخترقة .

مادة ٢ - الحكم بعقوبة الحبس المقررة بالمادة السابقة لا يمنع من الحكم بالغرامات والمصادرات المنصوص عنها في النوائح الجمركية ولتى
هى من اختصاص قويمسيونات الجمارك .

مادة ٣ - لا تكون المحاكمة على الجرائم المنصوص عنها فى المادة
الأولى من أمرنا هذا إلا بناء على شكوى من مدير عموم الجمارك أو من
يقوم مقامه .

مادة ٤ - على ناظرى المالية والحقانية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما
شياً يخصه .

قرار رئيس الجمهورية

بالتقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٦

بشان حظر دخول الدوائر الجمركية بالموانئ والمطارات (١، ٢)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بناء على ما ارتأه مجلس الدولة :

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - (معدلة بالتقانون ٢٣ لسنة ١٩٦٩ يحظر دخول الدوائر الجمركية في جميع الموانئ والمطارات بغير ترخيص من وزير الداخلية أو من ينيبه *)

ويسرى هذا الحظر على موظفي ومستخدمى وعمال الحكومة والهيئات الأخرى الذين يعملون داخل الدوائر الجمركية *

مادة ٢ - استثناء من أحكام المادة الأولى يؤذن للمسافرين في حافلة الدائرة الجمركية بموجب جوازات سفرهم متى كانت مستوفاة *

كما يجوز لمدير حرس الجمارك أو من يقوم مقامه أن يأذن في

-
- (١) الوقائع المصرية في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٦ - العدد ٨٤ مكرر .
 (٢) صدر قرار وزير العدل رقم ٢٦٥٦ لسنة ١٩٨٣ (الوقائع المصرية ١٦/٨/١٩٨٣ - العدد ١٨٧) ونص في مادته الأولى على أن يخول صفة مأمورى الضبط القضائى - كل في دائرة اختصاصه - ضابط الشرطة والأمناء والمساعدون بالإدارة العامة لشرطة ميناء القاهرة الجوى والإدارة العامة لشرطة ميناء الاسكندرية لضبط الجرائم التى تقع بالمخالفة للقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٦ القرارات التى تصدر تنفيذا له .

دخول الدائرة الجمركية لتقضاء مأمورية مؤقتة ليوم أو بعض يوم وذلك بعد التحقق من شخصية الطالب والتأكد من جدية الطلب .

مادة ٣ - لا يجوز الترخيص للأشخاص الآتى ذكرهم بدخول الحدود الجمركية في جميع الموانئ والمطارات في غير حالات ان سفر .

(أولا) المحكوم عليهم في قضايا المخدرات أو التهريب الجمركي .

(ثانيا) المحكوم عليهم في جرائم الاستيلاء والتشرد بالمخلفات لأحكام

المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .

مادة ٤ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٣) كل من يخالف الحظر المنصوص عليه في المادة الأولى من هذا القانون ، يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على ثلاثة شهور ، وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيها ، أو بأحدى هاتين العقوبتين .
وتضاعف العقوبة في حالة العود .

مادة ٥ - (معدلة بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٦٩) يصدر قرار من وزير الداخلية أو من ينييه ببيان الاجراءات الواجب اتباعها للحصول على الترخيص المنوه عنه في المادة الأولى .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

ولوزير الداخلية أو من ينييه أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذ .

يصمم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ ربيع الاول سنة ١٣٧٦ (١٤ أكتوبر

سنة ١٩٥٦) .

قانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٥

بوضع فئة موحدة للضرائب الجمركية عن الطرود
ذات الصيغة العائلية أو الشخصية البحتة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه • وقد أصدرناه •

مادة ١ — تحصل ضريبة الوارد الجمركية على محتويات الطرود المستوردة برا أو بحرا أو بطريق البريد أو الطائرات بنسبة ٢٥٪ من قيمتها وذلك بدلا من فئات ضريبة الوارد الجمركية ورسم الاحصاء المقررة أصلا على محتويات هذه الطرود بالشروط والأوضاع الآتية •

(أ) أن تطبق هذه الفئة الموحدة سواء كان مشمول الطرود من صنف واحد أو متعدد الأصناف •

(ب) ألا يحتوى الطرد على أخضنة •

(ج) ألا يزيد الوزن المضاف للطرد الواحد على عشرة كيلو جرامات •

(د) ألا تتجاوز قيمة ما يحتويه الطرد الواحد عشرين جنيها •

(هـ) أن يكون الطرد ذا صيغة عائلية أو شخصية بحتة •

مادة ٢ — يلغى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٨ بوضع فئة موحدة للرسوم الجمركية على الطرود ذات الصيغة العائلية أو الشخصية البحتة فى الإقليم المصرى •

مادة ٣ — ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية • ويمثل به من

تاريخ نشره • وعلى وزير الخزانة اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه •

يمصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها •

صدر برعاية الجمهورية فى ٥ شوال سنة ١٣٨٤ (٦ فبراير سنة ١٩٦٥) •

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالتانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٩

بفرض ضريبة جمركية موحدة على بعض الأشياء الواردة
 صعبة التامين من الخارج (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك ،

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٩ بفرض رسم احصائي جمركي ،

وعلى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٩ بفرض رسم دعم لمشروعات التنمية
 الاقتصادية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٦١
 باصدار التعريفات الجمركية ،

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية اصدار
 قرارات لها قوة القانون ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - مع عدم الاخلال بالاعفاءات المقررة بقوانين أو قرارات
 خاصة تحصل ضريبة جمركية بفئة ١٠٠٪ من القيمة شاملة كافة الرسوم

(١) الجريدة الرسمية في ١٩ أغسطس سنة ١٩٦٩ - العدد ٣٣

٦٥٠ جمارك

المقررة بمقتضى التعريفة الجمركية أو أية قوانين أو قرارات أخرى ، وذلك على ما يرد صحة المتقدمين للجمهورية للاستعمال الشخصى أو المهنى ويكون مجردا من الطابع التجارى وبما لا تزيد قيمته عن مائة جنيه .

ولا يسرى حكم الفقرة السابقة على الأذخنة والمشروبات الروحية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٩ (١٨ اغسطس سنة ١٩٦٩) .

— — —

قرار رئيس جمهورية مصر العربية
بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٦
بإلغاء الضرائب والرسوم الملحقة بالضرائب الجمركية (١)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١٤٧ من الدستور ،
وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك ،
وعلى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة
للنقل البحري ،
وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٩ بفرض رسم حصائي جمركي ،
وعلى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٩ بفرض رسم دعم لمشروعات
التبعية الاقتصادية ،
وعلى قانون نظام الحكم المحلي الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة
١٩٧٩ ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ باصدار التعريفة
الجمركية ،

وعلى موافقة مجلس الوزراء ،
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

(المادة الأولى)

تُلغى الضرائب والرسوم الآتية :

(١) : الجريدة الرسمية في ٢١/٨/١٩٨٦ - العدد ٣٤ (تابع) .

- ١ - الضريبة الإضافية على الصادر والوارد المفروضة بموجب قانون نظام الحكم المطلي الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ،
- ٢ - الرسم الاحصائي الجمركي المفروض بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه .
- ٣ - رسم الدعم لمشروعات التنمية الاقتصادية المفروض بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه .
- ٤ - رسم الدعم للبحري المفروض بموجب القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه والمحدد بقرار وزير النقل البحري رقم ١٢٥ لسنة ١٩٧٥ .

(المادة الثانية)

لا يجوز لوحيدات الحكم المطلي أو غيرها من الجهات الحكومية أن تفرض ضرائب مماثلة للضرائب الجمركية أو اضافية عليها .

وتحدد بقرار من وزير المالية بالاتفاق مع الوزير المختص نسبة من حصيلة الضريبة الجمركية تخصص للجهات التي كانت تؤول اليها الضريبة الإضافية المقررة بموجب القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ورسم الدعم البحري المقرر بموجب القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليهما .

(المادة الثالثة)

على وزير المالية اصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون ويلتزم كل من يخالفه من أحكام .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ ذى الحجة سنة ١٤٠٦ (٢١ أغسطس سنة ١٩٨٦) .

حسنى مباركة

القسم الرابع في المناطق والأسواق الحرة

قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦
في شأن تحويل مدينة بورسعيد الى منطقة حرة (١)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أمجرتناه :

مادة ١ - يتم تحويل مدينة بورسعيد بأكملها الى منطقة حرة ،
وتتخذ الاجراءات اللازمة لهذا التحويل اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٦ .

ويفوض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون
لتنظيم جميع المسائل المتعلقة بنظام منطقة بورسعيد الحرة وقواعد الإقامة
بها وتنظيم المعاملات بداخلها وغير ذلك من القواعد والنظم الجبركية
والنقدية وغيرها .

ويسرى هذا التفويض لمدة سنة واحدة من تاريخ العمل بهذا
القانون .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويحل به
تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ ربيع الاول سنة ١٣٩٦ (٢٣ مارس
سنة ١٩٧٦) .

(١) الجريدة الرسمية في أول أبريل سنة ١٩٧٦ - العدد ١٤ .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧

باصدار نظام المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد (١، ٢)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية .

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون البنوك والائتمان ،

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك ،

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة ،

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ باصدار نظام استثمار المالك

التربى والأجنى ،

وعلى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون نظام الحكم

المحلى ،

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى المصرى

والجهاز المصرفى ،

وعلى انقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تحويل مدينة بورسعيد

الى منطقة حرة ،

وعلى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل فى النقد الأجنبى ،

(١) الجريدة الرسمية فى ٣١ مارس سنة ١٩٧٧ - العدد ١٣ « تابع » .

(٢) نصت المادة الرابعة من مواد اصدار القانون رقم ١٨٦ لسنة

١٩٨٦ على انه « لا تخل أحكام هذا القانون بما يأتى : ١ - »

٢ - الاعفاءات الجبركية المقررة بمقتضى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧

باصدار نظام المنطقة الحرة ببورسعيد » .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٦١ بأصدار
التعريفة الجمركية ،

وعلى موافقة مجلس الوزراء ،
ومناء على ارتقاء مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى :

(المادة الأولى)

يعمل بالأحكام المرفقة بشأن نظام المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد .

(المادة الثانية)

تسرى أحكام التشريع المصرى على المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد
وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى النظام المرفق ، وفى القانون رقم
٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه ولا تسرى أحكام النظام المرفق على المشروعات
المرخص بها طبقاً لأحكام القانون المذكور .

(المادة الثالثة)

تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من وزير الاقتصاد (١)
بناء على ما يقترحه مجلس ادارة المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد وبعد موافقة
المجلس المحلى للمحافظة .

(المادة الرابعة)

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويكمل
به من تاريخ نشره ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ٩ ربيع الآخر سنة ١٣٩٧ (٢٩ مارس
سنة ١٩٧٧) .

(١) صدر قرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى رقم ٣٧٦ لسنة
١٩٧٧ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ (منشور فيما بعد) .

نظام المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد

الباب الأول

نظام ادارة المنطقة

مادة ١ - مع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥. باصدار نظام الحكم المحلى المشار اليه تتمتع المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد بالشخصية المعنوية المستقلة .

مادة ٢ - يكون للمنطقة الحرة لمدينة بورسعيد موازنة خاصة تعد طبقا للقواعد المعمول بها فى المشروعات التجارية وتبدأ السنة المالية للمنطقة ببداية السنة المالية للدولة وتنتهى بانتهائها .

مادة ٣ - تتكون موارد المنطقة الحرة مما يلى :

١ - العملات الأجنبية والمحلية التى تحصلها مقابل الخدمات التى تقدمها .

٢ - الإيرادات الناتجة عن نشاطها ومقابل الانتفاع بأموالها .

٣ - حصيلة ايجار الأراضى المخصصة للمنطقة .

٤ - الاعتمادات التى تخصصها الدولة للمنطقة فى الموازنة العامة .

٥ - القروض .

٦ - الاعانات والهبات .

٧ - الترامات التى يتم تحصيلها طبقا لأحكام هذا القانون .

مادة ٤ - يتولى ادارة المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد مجلس ادارة يشكل من محافظ بورسعيد رئيسا وعدد من الأعضاء لا يقل عن ستة ولا يزيد على عشرة يصدر باختيارهم وتحديد مكافآتهم لمدة سنتين قابلة للتجديد

قرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار العربى والأجنبى والمناطق الحرة بعد موافقة هذا المجلس .

ملءة * - مجلس إدارة المنطقة هو السلطة المهيمنة على جميع شئونها وتصريف أمورها وله أن يتخذ جميع القرارات اللازمة لتحقيق الأغراض التى أنشئت من أجلها طبقاً لأحكام هذا القانون ويختص مجلس إدارة المنطقة بصفة خاصة في حدود السياسة العامة للدولة ودون التقيد بالنظم الحكومية أو أنظمة الهيئات العامة أو المؤسسات العامة بما يلى :

(اولا) وضع خطة العمل التى تدير عليها في المنطقة في إطار السياسة العامة التى تضعها الهيئة العامة للاستثمار العربى والأجنبى والمناطق الحرة .

(ثانيا) وضع اللوائح النظمة للعمل داخل المنطقة من النواحي المالية والإدارية والفنية .

(ثالثا) الاشراف على الأراضى التى تنصص للمنطقة الحرة .

(رابعا) الموافقة على إقامة المشروعات والخدمات التى تحتاجها المنطقة سواء بأموالها أو بالمشاركة مع آخرين .

(خامسا) تحديد مقابل الخدمات التى تقدمها المنطقة بالحقبة الأجنبية أو المحلية وتحديد قواعد تحصيلها واستخدامها .

(سادسا) النظر في إبرام القروض المحلية أو الخارجية واتخاذ الاجراءات اللازمة لإبرامها قانوناً .

(سابعا) قبول الاعانات والهبات التى لا تتعارض مع أغراض المنطقة .

(ثامنا) اعداد مشروع موازنة المنطقة طبقاً للقواعد المعمول بها في المشروعات التجارية وحساباتها الختامية .

(م ٤٢ - موسوعة مبرج ١٣)

وللمجلس إدارة المنطقة تكليف واحدا أو أكثر من أعضائه بمهمة محددة كما يجوز للمجلس أن يفوض بعض اختصاصاته بصفة مؤقتة إلى رئيسه أو إلى مدير عام المنطقة ولا تكون قرارات مجلس إدارة المنطقة نافذة إلا بعد اعتمادها من وزير الاقتصاد .

مادة ٦ - يمثل المنطقة الحرة مدينة بورسعيد أمام القضاء وفي مواجهة الغير رئيس مجلس إدارتها .

مادة ٧ - يصدر بتحديد الداخل والمخرج الجمركية للمنطقة الحرة مدينة بورسعيد وينظم إدارتها ، وحراستها قرار من محافظ بورسعيد بناء على ما يقترحه مجلس إدارة المنطقة وبعد موافقة المجلس المحلي للمحافظة بعد الاتفاق مع مصلحة الجمارك وأمن الموانئ (١) .

مادة ٨ - تحدد في اللائحة التنفيذية إجراءات الدخول إلى المنطقة الحرة مدينة بورسعيد وإجراءات الخروج منها .

مادة ٩ - يجوز بقرار من محافظ بورسعيد بعد موافقة المجلس المحلي للمحافظة وبناء على اقتراح مجلس إدارة المنطقة الحرة تخصيص أراضي لها من بين الأراضي المملوكة للدولة أو للمحافظة .

مادة ١٠ - لا يجوز تغير المصيرين أو للأشخاص الاعتبارية التي يتولى إدارتها المصيرين ويملكون ٥١٪ من رأسمالها على الأقل مباشرة أى نشاط تجارى داخل المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد .

(١) صدر قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٧ بتحديد المنافذ الجمركية ونقط الرقابة الجمركية لمدينة بورسعيد (الوقائع المصرية في ١٢٧٨/١٩٨٧ - العدد ٢٧٨) .

الباب الثاني

قواعد الصادر والوارد والجمارك (١)

مادة ١١ - لا تخضع البضائع والمنتجات المحلية التي يجري تداولها بين المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد ومناطق انحاء الجمهورية لايه إجراءات أو ضرائب أو رسوم مقررة بالتطبيق لأحكام هذا القانون *

مادة ١٢ - فيما عدا البضائع والمواد المحفوظة تخاونها قانونيا ، والخمور والمسجائر والدخان بكافة أنواعه ومنتجاته - لا تخضع للإجراءات الجمركية المواد الأجنبية التي تستورد أو تصدر من وإلى المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد *

وفيما عدا القواعد المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية لا يخضع استيراد أو بقاء هذه البضائع والمواد في المنطقة الحرة أو تصديرها منها لأية قيود تقررها التشريعات الجمركية أو التشريعات المنظمة للاستيراد والتصدير *

مادة ١٣ - تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملاحقة بها جميع البضائع والمواد المشار إليها في المادة السابقة وتشمل البضائع جميع الأدوات والمهمات والآلات ووسائل النقل وما يماثلها *

مادة ١٤ - تخضع للقواعد والإجراءات المقررة قانونا للتعنيجير والضريبة الصادر وغيرها من الضرائب والرسوم المنطقة بها جميع البضائع والمواد المحلية الصادرة إلى الخارج سواء مباشرة من المنطقة الحرة

(١) صدر قرار وزير المالية رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ بتحديد رسوم الخزن في المخازن والمستودعات بالدائرة الجمركية ببورسعيد (لوائح المصيرية في ١٩٧٧/٤/٢ - العدد ٨٢) *

لمدينة بورسعيد أو بعد ورودها أيها من أية جهة بالجمهورية • وتحصل الضرائب والرسوم المستحقة طبقاً للفقرة السابقة على البضائع والمواد المنتجة في المنطقة المذكورة عند تصديرها منها على أساس نسبة المواد والبضائع المحلية الداخلة في صناعتها أو إعدادها •

مادة ١٥ - تخضع للقواعد والاجراءات المقررة قانوناً للاستيراد والضريبة الوارد وغيرها من الضرائب والرسوم المنحقة بها البضائع والمواد الأجنبية الواردة من الخارج الى داخل الجمهورية عن طريق المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد •

مادة ١٦ - (١) لا تخضع البضائع والمواد الأجنبية المخصصة للاستهلاك داخل المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد أو المخصصة لاستخدام المقيمين بها للضرائب الجمركية والضرائب والرسوم المتعلقة بها •

ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية اخضاع بعض البضائع والمواد سالفه الذكر للضرائب الجمركية والضرائب والرسوم المتعلقة بها •

وتحدد اللائحة التنفيذية القواعد المنظمة للافراج بصفة مؤقتة أو دائمة عن السلع الأجنبية المملوكة للمقيمين في المنطقة المذكورة وذلك عند انتقالهم منها للاقامة بصفة مؤقتة أو دائمة في غيرها من مناطق الجمهورية •

مادة ١٧ - تؤدي الضرائب والرسوم الجمركية على البضائع والمواد الأجنبية التي تسحب من المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد الى غيرها من

(١) صدر إقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٩٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن اخضاع بعض السلع التي ترد برسم المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد للضرائب الجمركية •

كما صدر قرار وزير المالية رقم ٢١٨ لسنة ١٩٨٣ بشأن القواعد التنفيذية لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٩٥ لسنة ١٩٨٣ •

جسارك ٦٦١

جهات الجمهورية وفقا للقواعد المقررة في القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه دون غيرها .

مادة ١٨ - يجوز للمجلس المحلي لمحافظة بورسعيد غرض رسم على الواردات الأجنبية التي تستهلك في المنطقة الحرة بمساحة بورسعيد في حدود خمسة في المائة من قيمتها ، وتخصص حصيلة هذا الرسم لنصاب الخدمات والتنمية بالمحافظة للاتفاق منه في الأغراض المنصوص عليها في المادة (٣٨) من قانون نظام الحكم المحلي الصادر بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

مادة ١٩ - يجوز بترخيص من رئيس مجلس إدارة المنطقة الحرة بمدينة بورسعيد سحب البضائع والمواد الأجنبية أو البضائع والمواد المشتمة على جزء أجنبي من هذه المنطقة إلى غيرها من جهات الجمهورية وذلك بصفة مؤقتة لأجراء أية عمليات تكميلية أو صناعية أو تحويلية فيها أو لاصلاحها أو لصيانتها وذلك طبقا للقواعد والأجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

الباب الثالث

قواعد التعامل بالنقد المحلي والأجنبي

مادة ٢٠ - لا يخضع التعامل بالنقد الأجنبي أو الاحتفاظ به داخل المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد لأية قيود .

مادة ٢١ - يجوز دخول النقد المحلي والأجنبي من جهات الجمهورية المختلفة إلى المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد ، كما يجوز خروج هذا النقد بنوعيه منها إلى هذه الجهات دون أية قيود .

مادة ٢٢ - يجوز للبنوك أو فروعها المعتمدة في المنطقة الحرة لادينة بورسعيد قبول الدفع بالعملات الأجنبية من أى شخص طبيعى أو معنوى وفتح حسابات بهذه العملات باسماء المودعين وذلك بغير التحقق من مصدر هذه العملات وللمودعين حق استخدام أرصدة هذه الحسابات بالنقد الأجنبى دون أية قيود .

مادة ٢٣ - لا يجوز اخراج النقد الأجنبى أو المعادن النفيسة أو الأحجار الكريمة من المنطقة الحرة بمدينة بورسعيد إلى خارج الجمهورية الا فى الحدود المقررة قانونا وطبقا للقواعد والاجراءات التى ينص عليها فى اللائحة التنفيذية .

مادة ٢٤ - لا يجوز ادخال النقد المصرى من خارج الجمهورية الى المنطقة الحرة لادينة بورسعيد أو خروجه منها الى خارج الجمهورية الا طبقا للقواعد المقررة قانونا .

الباب الرابع

المقومات

مادة ٢٥ - يعاقب كل من يخالف أحكام المادة (١٠) من هذا القانون بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تتجاوز ألفين من الجنيهات أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٣٦ - يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على ألف جنيه كل من يخالف أحكام هذا القانون أو لائحته التنفيذية أو غيرها من القرارات الصادرة تنفيذا له .

مادة ٢٧ - لا ترفع الدعوى العمومية عن انجرائم التي ترتتب بالمخاتفة لأحكام هذا القانون الا بناء على طلب من رئيس مجلس إدارة المنطقة الحرة لبلدية بورسعيد .

ويجوز لمجلس إدارة المنطقة المتصالح على الغرامات المنصوص عليها في المادة (٢٦) في أية مرحلة تكون عليها الدعوى .

مادة ٢٨ - لا تخل أحكام هذا القانون بأية عقوبة أشد منصوص عليها في قانون العقوبات أو أى قانون آخر .

قرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي

رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٧٧

بالملائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧
بإصدار نظام المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد (١)

وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ بإصدار نظام المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد ،

وعلى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل في النقد الأجنبي ،

وعلى ما اقترحه مجلس إدارة المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد ،

وعلى موافقة المجلس المحلى لحافظة بورسعيد ،

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - يعمل بأحكام الملائحة التنفيذية لقانون نظام المنطقة الحرة بمدينة بورسعيد المرفقة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية .

تحريرا في ٢٦ المحرم سنة ١٣٩٨ (٢٦ ديسمبر سنة ١٩٧٧) .

(١) الوقائع المصرية في أول يناير سنة ١٩٧٨ - العدد الاول « تابع » .

اللائحة التنفيذية

نظام المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد

الباب الأول

نظام إدارة المنطقة الحرة

الفصل الأول

مجلس الإدارة

مادة ١ - يجتمع مجلس إدارة المنطقة الحرة مرة واحدة على الأقل كل شهر بدعوة من رئيسه تلتزم فيها بعرض عليه من مسائل ، على أن توجه الدعوة لعقد المجلس قبل الموعد المحدد بثلاثة أيام على الأقل ، ويرفق بالدعوة جدول أعمال المجلس ومذكرات عن الموضوعات التي تعرض فيها ، ويجوز لرئيس المجلس أن يحتفظ بسرية البيانات الشخصية المتعلقة بأصحاب الشأن إلى حين انعقاد المجلس ، على أن يثبت ملخص واف عنها في محضر الجلسة .

ولرئيس المجلس دعوة المجلس على وجه السرعة وبدون التقيد بالاجراءات سالفه الذكر للنظر فيما يطرا من مسائل لها صلة بالاستعمال .

مادة ٢ - يكون انعقاد مجلس الإدارة صحيحا بحضور أغلبية الأعضاء ، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين ، وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

مادة ٣ - لرئيس مجلس إدارة المنطقة الحرة أن يدعو لخضوع جلساته من يرى الاستعانة بهم من العاملين بالجهاز التنفيذي للمنطقة الحرة أو الأجهزة الإدارية الأخرى بالمحافظة أو من ذوي الخبرة دون أن يكون لهم صوت محدود في المداولات .

مادة ٤ - تدون اجتماعات مجلس الإدارة في سجل خاص ، ويوقع على كل محضر رئيس مجلس الإدارة وأمين السر ، ويكون تعيين أمين السر بقرار من رئيس مجلس الإدارة من بين العاملين بالمنطقة الحرة بناء على ترشيح من مديرها العام .

مادة ٥ - يبلغ رئيس مجلس إدارة المنطقة قرارات مجلس الإدارة الى وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدورها لاعتمادها ، ويعتبر عدم الاعتراض عليها كناية لمجلس إدارة المنطقة الحرة خلال أسبوع من تاريخ وصولها اليه بمثابة موافقة عليها .

مادة ٦ - يكون للمنطقة الحرة بمدينة بورسعيد جهاز تنفيذي يرأسه مدير عام المنطقة ، ويتكون من عاملين فنيين وإداريين ، ويتولى هذا الجهاز مباشرة الأعمال الفنية والإدارية المتعلقة بإدارة المنطقة الحرة ، ويسرى على العاملين بهذا الجهاز جميع الأنظمة الوظيفية واللوائح المطبقة على العاملين بالهيئة العامة للاستثمار العربي والأجنبي والمناطق الحرة .

الفصل الثاني

النظام المالي

مادة ٧ - تمدد المنطقة الحرة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انقضاء السنة المالية ما يأتي :

١ - ميزانية المنطقة الحرة طبقا للقواعد المعمول بها في المشروعات التجارية .

٢ - تقريراً عن مركز المنطقة المالي وأعمالها خلال السنة المالية المنقضية في مجال الغرض من انشائها .

ويعرض مشروع الميزانية والتقارير على مجلس إدارة المنطقة الحرة ،
والجنس المحلي لاتقرارها قبل اعتمادها .

مادة ٨ - مع عدم الاخلال برقابة الجهاز المركزي للمحاسبات يتولى
مجلس إدارة المنطقة الحرة تعيين مراقبين لحسابات المنطقة الحرة ، من
الأشخاص الطبيعيين ، وكذا تحديد أتعابهم .

وتضع المنطقة الحرة تحت تصرف مراقبي الحسابات ما يطلبونه من
الدفاتر والأوراق والبيانات التي يرون لزوم الاطلاع عليها .

الباب الثاني

قواعد الصادر والوارد والجسارك

مادة ٩ - يجب أن يوضح بقوائم والوصف الشحن والفواتير الخاصة
بالبضائع والمواد انواردة للمنطقة الحرة لمدينة بورسعيد ، أنها برسم
المنطقة الحرة ، وتعتبر البضائع والمواد الواردة لمدينة بورسعيد أنها
واردة برسم المنطقة الحرة ما لم تدرج بقوائم الشحن أنها برسم
الوارد أو يثبت خلاف ذلك .

مادة ١٠ - تعفى من اجراءات التدف والتحقق الرسائل المرسلة
اليها في المادة السابقة ، ومع ذلك يجوز لمصلحة الجسارك تحقيق بعض
الطروء للمطابقة على المستندات .

مادة ١١ - فيما عدا أمتعة الركاب وواردات الحكومة والقطاعات
العام ، يجب على صاحب الشأن أن يقدم الفاتورة الأصلية مصدقة .
عليها من الجهة الواردة منها أو من هيئة رسمية مختصة تقبلها لمصلحة
الجسارك .

مادة ١٢ - تخضع البضائع والمواد الأجنبية الواردة من الخارج
الى داخل الجمهورية عن طريق المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد للقواعد

والاجراءات المقررة قانونا للاستيراد وضريبة الوارد وغيرها من الضرائب
ولرسوم الملتصقة بها .

مادة ١٣ - يفرج عن السلع الأجنبية المستعملة المملوكة للمقيمين
بمدينة بورسعيد عند انتقالهم منها للإقامة بصفة دائمة في غيرها من مناطق
الجمهورية وفقا للقواعد الآتية :

١ - أن يكون الانتقال من المدينة بعد إقامة دائمة بها لمدة لا تقل
عن سنة .

٢ - ألا تتجاوز قيمة الأشياء المفرج عنها خمسين جنيها عن كل سنة
قضيت بمدينة بورسعيد بعد أقصى مائتي جنية .

٣ - يقصد بالمقيم في حكم هذه المادة الشخص وزوجته أو زوجاته
أو زوجاته وأولاده القصر .

٤ - ألا يتمتع الشخص بهذا الافراج أكثر من مرة واحدة .

مادة ١٤ - لا يجوز الافراج عن السيارات الواردة برسم المنطقة
الحرّة لمدينة بورسعيد إلا لأبناء بورسعيد المقيمين بها أو العاملين بالمنطقة
المقيمين بها لمدة لا تقل عن عشر سنوات .

مادة ١٥ - (١) يحق للمرخص له بسيارة خاصة مفرج عنها برسم
المنطقة الحرّة لمدينة بورسعيد الانتقال بالسيارة الى داخل الجمهورية
لمدة أو محد لا تزيد على ثلاثة أشهر كل عام ، على أن يقدم الى جمارك
بورسعيد تأمينا أو بوليصة تأمين أو خطاب ضمان من بنك معتمد ، بها
يوازي قيمة الرسوم الجمركية المستحقة عليها ، ويجب إعادة السيارة

(١) صدر قرار مدير عام مصلحة الجمارك رقم ١٩ لسنة ١٩٧٨ بشأن
القواعد المنظمة للافراج عن السيارات الخاصة بالمنطقة الحرّة بمدينة
بورسعيد .

قبل انتهاء هذه المدة وإلا استحققت الرسم الجمركية عليه ، ويسوى التأمين لحساب هذه الرسوم .

وفي الحالات الاضطرارية التي يتعرض فيها عودة السيارة خلال المدة المسموح بها ، يجب على صاحب الشأن أن يتقدم بطلب إلى مدير عام جمارك بورسعيد أو من يفوضه لهذه المدة حسب ظروف كل حالة على حدة

وتبشر أحكام هذه المادة على السيارات الموكدة للأشخاص المعنوية للعاطلة بمدينة بورسعيد والمفرج عنها برسم المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد عند خروجها إلى داخل الجمهورية .

مادة ١٦ - تتولى جمارك بورسعيد امساك الدفاتر اللازمة لتنظيم خروج السيارة المشار إليها في المادة السابقة وحساب مدد بقائها خارج المنطقة ، وعلى أصحاب هذه السيارات أن يقدموا سنويا لقسم مرور بورسعيد المستندات التي تؤيد استمرار إقامتهم أو عملهم بالمدينة .

مادة ١٧ - لا يجوز اخراج النقد الأجنبي أو المبادىء النفيسة أو الأحجار الكريمة من المنطقة الحرة بمدينة بورسعيد إلى خارج الجمهورية إلا في الحدود المقررة قانونا ، وطبقا للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل في النقد الأجنبي .

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٦٩٥ لسنة ١٩٨٢ (١)

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ،

وعلى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ في شأن تحويل مدينة بورسعيد الى منطقة حرة ،

وعلى نظام المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ .

وبناء على اقتراح وزير المالية ،

قرر :

مادة ١٥ - تخضع للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها السلع التي ترد بزسم المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد طبقا للمادة ١٦ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه والآتى بيانها :

الساعات وأسائيكها وحجارتها .

الأقلام بجميع أنواعها .

الأحجار الثمينة كاللآلئ .

المعادن الثمينة والمشغولات الذهبية والفضية .

الحلى والمشغولات التقليدية .

أطارات الكاوتش بأنواعها .

قطع غيار السيارات وكذا المسجلات والبطاريات والفرش والايريال
وأجهزة التكييف الخاصة بها .

• أجهزة وكاميرات وشرائط الفيديو .

الورق المذهب الخاص بالأثاثات .

أطقم الأبيسون بأنواعها المشغول وغير المشغول .

أطقم ولوحات الجويلان .

منتجات الكريستال والمارنولواننجف والكريستال والتكويال المذهب .

سيارات الوكوب التي تزيد سمة سلندراتها على ١٥٠٠ سم^٣ .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية - ويصل به من تاريخ
صدوره - وعلى وزير المالية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه (١) ،

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١٦ شوال سنة ١٤٠٣ (٢٦ يولية
سنة ١٩٨٣) .

(١) صدر قرار وزير المالية رقم ٢١٨ لسنة ١٩٨٣ بشأن القوائم
التنفيذية لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٩٥ لسنة ١٩٨٤ .

قرار وزير المالية

رقم ٢١٨ لسنة ١٩٨٢

بشأن القواعد التنفيذية لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٩٥ لسنة ١٩٨٣ (١)

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ،

وعلى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ في شأن تحويل مدينة بورسعيد الى منطقة حرة ،

وعلى نظام المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٧ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٨٠ باصدار التعريفة الجمركية وتعديلاته ،

وبناء على قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٩٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن اخضاع بعض السلع التي ترد برسم مدينة بورسعيد منطقة حرة ،

على قرار وزير المالية رقم ١٧١ لسنة ١٩٨٣ بنظم الامراج المؤقت ،

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مصلحة الجمارك في ١٧/٨/١٩٨٣ هـ

قرر :

مادة ١ - تخضع للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم ما أخرج عنه برسم المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد من السلع المحددة بقرار

رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٩٥ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القرار في ١٦/٧/١٩٨٣ .

مادة ٣ - يخضع المخزون المنسحق بالمنطقة الحرة لمدينة بورسعيد من السلع المحددة بقرار رئيس مجلس الوزراء المشار إليه - والتي وردت وأفرج عنها يرسم المدينة الحرة قبل العمل بهذا القرار للضريبة الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم عند الإفراج عنها من المنافذ الجمركية بمدينة بورسعيد ، ومصلة الجمارك اتخاذ كافة التدابير اللازمة للتمييز بين السلع التي تسددت عنها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الواردة اعتباراً من ١٩٨٣/٧/٢٦ وبين مثيلاتها من المخزون المنسحق .

مادة ٣ - تتم التسوية النهائية وتحديد الوضع الجمركي للسيارات تزيد سعة محركها عن ١٥٠٠ سم^٣ والمفرج عنها برسم العرض بالمنطقة الحرة لمدينة بورسعيد - قبل صدور قرار رئيس مجلس الوزراء المشار إليه وذلك عند التصرف فيها بأيبيع أو إعادة التصدير وفقاً لنوعية التصرف وطبقاً للقواعد القانونية المعمول بها .

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تزيد مدة بقاء هذه السيارات برسم العرض عن سنتين تكون بعدها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم واجبة الأداء .

مادة ٤ - يجوز لرئيس مصلحة الجمارك ولأسباب مبررة التصريح بالإفراج المؤقت عن السيارات المفرج عنها برسم المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر في السنة ، وذلك وفقاً للشروط والأوضاع وبالضمانات الواجبة التي يصدر بها قرار منه .

ولا يجوز في جميع الأحوال أن يصرح بأكثر من سيارة واحدة للأسرة

على ألا يتمتع بهذا النظام كل من يخالف الشروط والأحكام التي تصدر في هذا الشأن .

مادة ٥ - نحدد بنود السنع الواردة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٩٥ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه وفقا لبنود التعريفات الجمركية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته على النحو التالي :

١ - الساعات واسطايكها وحجارتها والتي تدخل ضمن البنود الجمركية التالية :

١١/٩١، ٩/٩١، ٨/٩١، ٧/٩١، ٤/٩١، ٣/٩١، ٢/٩١، ١/٩١
١٥/٧٠، ٣/٨٥، ٥/٦٢، ٣/٤٢، ١٣/٤٠، ٧/٣٩، ١٦/٧١
التسليمة :

٢ - الأقلام بجميع أنواعها والتي تدخل ضمن البنود الجمركية

١٦/٩١، ٩٨، ٤٣/٩٨، ٤٤/٩٨، ٥

٣ - الأحجار الكريمة كاللؤلؤ والتي تدخل ضمن البنود الجمركية التالية :

١٦/٧١، ٢/٧١، ٣/٥١، ١٢/٧٠، ١٩/٧٠

٤ - المعادن الثمينة والمشغولات الذهبية والفضية والتي تدخل ضمن البنود الجمركية التالية :

٥/٧١، ٦/٧١، ٧/٧١، ٨/٧١، ٩/٧١، ١٠/٧١، ١٢/٧١
١٣/٧١، ١٤/٧١، ١٥/٧١

٥ - الطلي والمشغولات التقليدية بحد (١٦/٧١) .

٦ - اطارات بالكاوتش بأنواعها والتي تدخل ضمن البند الجمركي رقم (١١/٥٠) .

٧ - (١) قطع غيار السيارات وفقا لبنودها بالتعريفات الجمركية .

(ب) سجلات انسيارات لدخلة ضمن البنود الجبركية انشائية

٨١/٩٢ - ١٥/٨٥

• (ج) البطاريات ضمن البند (٤/٨٥)

• (د) الفرش للسيارات ضمن البند (٤/٦٢ ، ٢/٦٢)

• (هـ) ايريال للسيارات (١٥/٨٥)

• (و) أجهزة تكييف السيارات (١٢/٨٤)

٨ - أجهزة وكاميرات وشرائط انفيديو والتي تدخل ضمن البنود

الجمركية التالية :

• (١٥/٨٥ ، ١٢/٩٢ ، ١١/٩٢)

٩ - الورق المذهب الخاص بالأثاث والذي يدخل ضمن البنود

الجمركية التالية :

• (٥/٧٤ ، ١٤/٧١)

١٠ - أطعم الاوبيسون بأنواعها المشفونة وغير المشفونة والتي

تدخل ضمن البنود الجبركية التالية :

• (٢/٦٢ ، ٤/٥٨ ، ٣/٥٨)

١١ - أطعم ولوحات الجويلان والتي تدخل ضمن البنود الجبركية

التالية :

• (٣/٥٨ ، ١٠/٥٨)

١٢ - منتجات الكريستال والمورانو والنحف والكريستال والكوبال

المذهب والتي تدخل ضمن البنود الجبركية التالية :

• (١٤/٦٩ ، ١٣/٦٩ ، ١١/٦٩ ، ٧/٨٣ ، ١٤/٧٠ ، ١٣/٧٠)

١٣ - سيارات الركوب التي تزيد سعة سئفدراتها عن ١٥٠٠ سم^٣

والتي تدخل ضمن البند (٢/٨٧)

ملحق ٦ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، وعلى الجهات

المختصة تنفيذه ،

صدر في ١٥ ذى القعدة سنة ١٤٠٣ (٢٤ أغسطس سنة ١٩٨٣)

قرار وزير المالية

رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨

بشأن تحديد الفئات المصرح لها بشراء البضائع الأجنبية
من الأسواق الحرة (١)

وزير المالية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣.
باصدار قانون الجمارك ،

وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٩ المعدل بالقانون رقم ١١٠ لسنة
١٩٧٤ بتقرير بعض الاعفاءات الجمركية ،

وعلى القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٧ بتقرير بعض الاعفاءات الجمركية،

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ بشأن المنشآت الفندقية والسياحية،

وعلى القرار الوزاري رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقرار الوزاري

رقم ٣٥١ لسنة ١٩٧٤ بشأن تنظيم عملية البيع للسلع المستوردة بالعملات
الأجنبية للمواطنين والأجانب ،

وعلى القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٩ بفرض ضريبة جمركية موحدة

على بعض الأشياء الواردة صحبة القادمين من الخارج ،

وعلى القرار الوزاري رقم ٤١٥ لسنة ١٩٧٥ ،

وعلى القرار الوزاري رقم ١٧٣ لسنة ١٩٧٧ ،

قرر :

مادة ١ - السماح للفئات والجهات المتمتعة بالاعفاءات الجمركية

(١) الوقائع المصرية في ٦ مارس سنة ١٩٧٨ - العدد ٥٥ « تابع » .

والتي يصدر بتحديدھا قرار من مدير عام الجمارك بالشراء من محصلات الأسواق الحرة داخل البلاد في حدود الكميات والأصناف المقررة لها .

مادة ٢ - يسمح للمواطنين والأجانب الموجودين داخل البلاد بالشراء من البضائع المعروضة بمحلات الأسواق الحرة داخل البلاد بشرط سداد البضائع الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم وفقا للقواعد والنظم النقدية والاستيرادية المقررة .

كما يجوز سداد الضريبة وفقا لأحكام القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٩ والمشار اليه بالنسبة للتقادمين من انخارج خلال شهر من تاريخ الوصول .

مادة ٣ - يصرح للفئات التالية بشراء البضائع المعروضة بالأسواق الحرة داخل الموانئ البحرية والجوية :

(أ) المسافرون الى الخارج على أن يقدموا تذكرة الصعود على الطائرة أو الباخرة .

(ب) تعيين البواخر العابرة بالشروط والأوضاع المقررة .

(ج) الركاب القادمين بشرط أن تتناسب الكميات المشتراة واستعمالهم الشخصي على أن يسدد المشترون الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة اذا تجاوزت قيمتها أربعون جنيها بالنسبة للمصريين وعشرون جنيها للأجانب وألا تزيد كمياتهم من المسجائر عن ٢٠٠ جرام ولتر من المشروبات الكحولية ١٠

مادة ٤ - تتم عمليات الشراء مقابل سداد القيمة بأحدى العملات الأجنبية المقبولة لدى البنوك المعتمدة وطبقا للقواعد التي تقرها الإدارة العامة للتقيد .

مادة ٥ - المدير عام مصلحة الجمارك اصدار القرارات التنفيذية بالقواعد والشروط اللازمة لتنفيذه ولضمان اشراف ورقابة مصلحة الجمارك على هذه العمليات .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، ويلغى كل ما يتعارض مع أحكامه ،،

صدر في ٢٧ ربيع الأول سنة ١٣٩٨ (٦ مارس سنة ١٩٧٨) .

القسم الخامس في الاعفاءات الجمركية

قرار رئيس جمهورية مصر العربية
بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦
باصـدار قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية (١، ٢)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١٤٧ من الدستور ،
وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك ،
وعلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية ،
وعلى موافقة مجلس الوزراء ،
وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

تد القانون الاتي :
(الملة الاولى)

يمـعل في شأن تنظيم الاعفاءات الجمركية بأحكام القانون المرفق .

- (١) الجريدة الرسمية في ١٩٨٦/٨/٢١ - العدد ٣٤ « تابع » .
(٢) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٣١ لسنة ١٩٨٧
ونص في مادته الاولى على أن يفوض السيد الدكتور / عاطف صدقي ،
رئيس مجلس الوزراء في مباشرة اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص
عليها في القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ (الجريدة الرسمية - العدد ٤٢
مكرر) (١٩٨٧/١٠/١٩) .

(المادة الثانية)

يلغى ما يأتى :

١ - القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الإعفاءات الجمركية .

٢ - النصوص المقررة لاعفاءات جمركية اينما وردت في القوانين والقرارات التنظيمية الصادرة قبل العمل بهذا القانون . سواء كان الاعفاء من الضرائب الجمركية كلياً أو جزئياً أو تضمنت تلك النصوص تأجيل سداد الضريبة الجمركية أو تقسيطها ، أو كان للاعفاء المقرر بها لسلع بذاتها أو لجهة معينة أو لفرض محدد .

(المادة الثالثة)

استثناء من أحكام المادة السابقة تتم تسوية الأوضاع الجمركية بصفة نهائية للأشياء التى أفرج عنها قبل العمل بأحكام هذا القانون تحت نظام الإفراج المؤقت لحين النظر في تقرير اعفائها من الضرائب الجمركية وذلك وفقاً للقواعد التى كان معمولاً بها وقت الإفراج عنها ، على أن يتم ذلك خلال مدة أقصاها سنة من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون .

(المادة الرابعة)

لا تطل أحكام هذا القانون بما يأتى :

١ - الإعفاءات الجمركية المقررة بمقتضى اتفاقيات مبرمة بين الحكومة المصرية والتول الأجنبية والمنظمات الدولية أو الأهلية أو الجهات الأجنبية .

٢ - الإعفاءات الجمركية المقررة بمقتضى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ ، بإصدار نظام المنطقة الحرة ببورسعيد .

٣ - الإعفاءات الجمركية التى صدرت بقرارات من السلطات المختصة قبل العمل بأحكام هذا القانون تطبيقاً لأحكام المادتين ٣ ، ٤ والبند (١٢)

من المادة (٥) من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية .

٤ - الاعفاءات الجمركية إنتى تتقرر لنوردرات التى ترد وفقاً للاتفاقيات المترولية والتعدينية بغرض الاستكشاف والامتاج .

(المادة الخامسة)

على وزير المالية اصدار القرارات اللازمة لتنفيذ القانون المرقق (١) .

(المادة السادسة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٦ ذى الحجة سنة ١٤٠٦ (٢١ أغسطس سنة ١٩٨٦) .

قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية

مادة ١ - يعفى من الضرائب الجمركية وفقاً للشروط والاجراءات التى يصدر بها قرار من وزير المالية بالاتفاق مع الوزير المختص ما يأتى :

١ - ما تستورده وزارة الدفاع والشركات والوحدات والهيئات التابعة لوزارة الانتاج الحربى لأغراض التسليح من أسلحة وذخائر وتجهيزات ووسائل نقل ومواد وأدوات وآلات ومهمات وأجهزة طبية وأدوية .

٢ - ما تستورده الحكومات والمؤسسات الأجنبية تنفيذا لعقود تبرمها مع وزارة الدفاع لأغراض التسليح .

٣ - ما تستورده هيئة الأمن القومى من أجهزة خاصة لازمة لنشاطها .

(١) صدر قرار وزير المالية رقم ١٩٣ لسنة ١٩٨٦ باللائحة التنفيذية لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ باصدار قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية .

٤ - ما تستورده رئاسة الجمهورية من أشياء للاستعمال الرسمي والتي يحددها أمين عام رئاسة الجمهورية .

٥ - ما تستورده وزارة الداخلية من أسلحة وفخائر ومهمات وأجهزة خاصة ووسائل انتقال لازمة لنشاطها فيما عدا سيارات الركوب .

مادة ٢ - تعفى من الضرائب الجمركية وبشرط المعاينة الأشياء التالية وفقاً لما يصدر بتحديد قرار من وزير المالية :

١ - الهدايا والهبات والسينات الواردة فـوزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة .

٢ - الأمتعة الشخصية الخاصة بالمسافرين من سياح وعابرين ومقيمين في البلاد عند القدوم والمغادرة .

٣ - الأشياء الشخصية المجردة من أية صفة تجارية كالتأشيرات والميداليات والجوائز الرياضية والعلمية .

٤ - الأثاث والأدوات والأمتعة الشخصية والسيارات التي سبق تصديرها من الجمهورية بصفة مؤقتة والخاصة بأشخاص يعتبر مصلح إقامتهم الأصلي في الجمهورية بشرط التحقق من عينتها .

٥ - الأشياء التي تصدر للخارج ثم يعاد استيرادها بـذاتها .

٦ - الأشياء التي تقتضى العمليات التجارية مع الخارج استيرادها وذلك بشرط تصدير بضاعة من ذات القيمة والنوع من الإنتاج المحلي .

٧ - المؤن ومواد الوقود والمهمات اللازمة لسفن أعالي البحار والطائرات في رحلاتها الخارجية ، وما يلزم لاستعمال ركابها وملاحيها .

٨ - المهمات التي ترد من الخارج دون قيمة (بدل تألف أو ناقص) عن رسائل سبق تواريخها أو رفض قبولها وحصلت الضرائب الجمركية عليها كاملة في حينها .

٩ - الأشياء وسيارات الركوب الصغيرة المجهزة تجهيزاً طبياً خاصاً
الواردة برسم المرضى والمحقين .

مادة ٣ - تعفى من الضرائب الجمركية ويشترط المعافاة :

١ - ما تستورده المنشآت المرخص لها بالعمل في المنطقة الحرة من
الأدوات والمعدات والآلات ووسائل النقل (فيما عدا سيارات الركوب
والأثاث) اللازمة لمزاولة نشاطها داخل المنطقة الحرة وذلك دون الإخلال
بالأحكام الأخرى المنصوص عليها في المادتين ٣٦ ، ٣٧ من نظام استثمار
المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣
لسنة ١٩٧٤ .

٢ - سيارة ركوب صغيرة ذات أربعة سلندرات فأقل أو دراجة آلية
واحدة بشرط أن تكون مجهزة تجهيزاً طبياً خاصاً تخصص للاستخدام
الشخصي لمن يصاب من أفراد القوات المسلحة والعاملين المدنيين بها
الذين أصيبوا أو يصابون في العمليات الحربية أو في إحدى الحالات
المشار إليها في المادة ٣١ من قانون التعاقد والتأمين والمعاشات للقوات
المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ ونتج عن أصابتهم شلل
أو فقد أحد الأطراف والذين تستدعي حالاتهم بناء على قرار المجلس
الطبي العسكري المركزي تزويدهم بعربة ركوب أو دراجة آلية مجهزة
تجهيزاً طبياً خاصاً ، وذلك وفقاً للشروط الآتية :

(أ) أن تكون العربة أو الدراجة الآلية مجهزة تجهيزاً طبياً خاصاً
يتناسب وحالة المصاب الصحية حسبما يقرره المجلس الطبي العسكري
المسلم .

(ب) ألا يزيد عدد سلندرات السيارة على أربعة وألا تتجاوز سعة
محرك السيارة ١٨٠٠ سم^٣ .

(ج) ألا تتجاوز قيمة السيارة ما يحدده مجلس الوزراء وفي حالة

تجاوز السيارة لهذه القيمة مع استيفائها لكافة الاشتراطات الأخرى فيقتصر الاعفاء على ما يساوى القيمة المذكورة .

(د) يحظر التصرف في السيارة أو الدراجة المعفاة بأى نوع من أنواع التصرفات القانونية لمدة سبع سنوات من تاريخ الافراج عنها جمركيا ما لم تسدد الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التى تم الاعفاء منها .

وفى حالة التصرف فى السيارة أو الدراجة بعد مضى سبع سنوات تستحق الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم وفقا لحالتها وقيمتها وفئة التعريف الجمركية المسارية فى تاريخ السداد . ويكون للمعرق فى هذه الحالة أن يتمتع باعفاء سيارة أو دراجة آلية أخرى مجهزة تجهيزا طبيا خاصا بدلا من السيارة أو الدراجة التى تم التصرف فيها طبيا لهذا القانون بعد مضى المدة المحددة وسداد الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المستحقة على السيارة أو الدراجة المشار اليهما ، ويسرى على هذا الاعفاء للقواعد والشروط المحددة بهذا البند والبنود السابقة .

وفى جميع الأحوال لا تستحق الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها اذا تم التصرف بعد وفاة الموقوف مالك السيارة أو الدراجة .

ويجوز للمصابين فى العمليات الحربية الذين سبق لهم استيراد سيارات ركوب أو دراجات آلية مجهزة تجهيزا طبيا خاصا وأعفيت من الضرائب والرسوم الجمركية بمقتضى قوانين سابقة على هذا القانون أن يطلبوا تطبيق هذا البند عليهم بشرط توافر القواعد والشروط الواردة به .

المخاصة لأعضاء البعثات والاجازات الدراسية للدراسين تحت لاسراف
الطلمي للبعثات الحاصلين على شهادة الدكتوراة أو ما يعادلها سواء
كان ايفاد المعضو على نفقة الدولة أو على منح أجنبية أو على نفقته ،
وذلك عند عودته النهائية بعد انتهاء دراسته أو عند عودة أسرته في
صالة وفاته .

وذلك بالشروط الآتية :

(أ) ألا تزيد قيمة الضرائب الجمركية المقررة على الأشياء :المعفاة
طبقا للفقرة السابقة على ثلاثة آلاف جنيه .

(ب) ألا يتمتع الشخص بهذا الاعفاء أكثر من مرة واحدة .

(ج) الحصول على تصديق من القنصل المختص أو وزارة
الخارجية المصرية على كشف بالأشياء الواردة بالبيانات الخاصة بها وأن
قيمتها مسددة بالكامل .

(د) أن تصل هذه الأشياء خلال ستة أشهر من تاريخ حصول صاحب
النشأن على الدكتوراة أو ما يعادلها ويجوز لموزير المالية التجسارة عن
شروط الحدة اذا وجدت أسباب تبرر لذلك .

ولا يجوز التجمع بين هذا الاعفاء وأى اعفاء آخر .

وفي حالة استحقاق أحد الزوجين أو كليهما معا للاعفاء ،لمقرر بهذه
المادة واستحقاق أحدهما لاعفاء من نوع آخر فيسرى الاعفاء ،لمقرر بهذه
المادة ما لم يقرر الزوجان اختيار الاستفادة من الاعفاء الآخر .

ويحظر التصرف في أى شئ من الأشياء المعفاة خلال خمس سنوات
من تاريخ الافراج للنهائى عن الأشياء المعفاة والا استحققت الضرائب
الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم وفقا لحالة هذه الأشياء وقيمتها
وقت التسداد وطبقا لفئات التعريفات الجمركية بالسارية في هذا التاريخ .

٤ - الأمتعة الشخصية والأثاث الخاص بأعضاء السلكين الدبلوماسي والتمثيلي لجمهورية مصر العربية وموظفي وزارة الخارجية العاملين بالبعثات الدبلوماسية بالخارج ، وموظفي الوزارات الأخرى الملحقين بهذه البعثات ، والمعارين بمهنة الأهم المتصدرة والفوكالات المتخصصة وكذلك رعايا جمهورية مصر العربية العاملين في الخارج بجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ، وذلك بالشروط والأوضاع وفي الحدود التي يتفق عليها بين وزير الخارجية ووزير المالية .

٥ - الأشياء التي يصدر باعفاؤها قرار من رئيس الجمهورية (١) بناء على اقتراح وزير المالية .

مادة ٤ - تحصل ضريبة جمركية بمئة موحدة ٥/٥ من القيمة على ما يستورد من الآلات والمعدات والأجهزة اللازمة لإنشاء المشروعات التي تتم الموافقة عليها تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة والقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة .

ويخضع للفتة الموحدة المشار إليها ما يستورد من الآلات والمعدات ووسائل نقل المواد والسيارات ذات الاستعمالات الخاصة بالبناء (من غير سيارات الركوب) اللازمة لإنشاء مشروعات التعمير التي يتم تنفيذها طبقاً لأحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالتعمير .

(١) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٣١ لسنة ١٩٨٧ ونص في مادته الأولى على أن يفوض الدكتور / عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء في مباشرة اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ (الجريدة الرسمية - العدد ٤٢ مكرر في ١٩/١٠/١٩٨٧) .

ويسرى حكم هذه المادة على المشروعات التى يتم إنشاءها فى المجتمعات العمرانية الجديدة طبقاً لإحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٦ وكذا مشروعات الاستصلاح والاستزراع التى تنفذ على الارضى الخصبة لإحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ فى شأن الارضى الصحراوية . ود المشروعات التى تقوم بها وحدات التعاون الاسكانى خاصة بمساكن رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ : ومشروعات الاسكان اشمى التى تقوم بها جهات التى تتحدد بقرار من وزير المالية بعد أخذ رأى لوزير المختص .

كما يسرى حكم هذه المادة على ما تستورده المنشآت الفندقية والسياحية المنصوص عليها فى القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ من اذات والمعدات والأجهزة اللازمة لإنشائها .

مادة ٥ - تخضع المكونات اللازمة لتجميع وتمنيع أجهزة التلفزيون والراديو والمسجل والبيك آب التى تستوردها شركات القطاع العام لفئة خريبة وأرد جمركية بواقع ٥٪ من القيمة وذلك لمدة عام من تاريخ العمل بهذا القانون .

وتسرى بعد انقضاء هذه المادة أحكام المادة (٦) من قرار رئيس الجمهورية بإصدار التعريفات الجمركية .

مادة ٦ - يعفى من الضرائب الجمركية ومن المصاريف وذلك بشرط المعاملة بالمثل وفى حدود هذه المعاملة وفقاً لبيانات وزارة الخارجية .

١ - ما يرد للاستعمال الشخصى الى أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى الأجانب العاملين (غير الفخريين) المقيدين فى الجداول التى تصدرها وزارة الخارجية وكذلك ما يرد الى أزواجهم وأولادهم الصغر .

٢ - ما تستورده السفارات والمفوضيات والقنصليات غير الفخريه للاستعمال الرسمى عدا المواد الغذائية والمشروبات الروحية والأدوية .

ويحدد عدد السيارات التي يتناولها الاعفاء طبقا للبندين السابقين بسيارة واحدة للاستعمال الشخصي وخمس سيارات للاستعمال الرسمي للسفارة أو المفوضية وسيارتين للاستعمال الرسمي للقنصلية ويجوز زيادة هذا العدد بموافقة وزارة الخارجية .

٣ - ما يرد للاستعمال الشخصي - بشرط المعاينة - من أمتعة شخصية وأثاث وأدوات منزلية وكذلك سيارة واحدة مستعملة للموظفين الأجانب العاملين في البعثات الدبلوماسية أو القنصلية الذين لا يستفيدون من الاعفاء المقرر في البند (١) من هذه المادة بشرط أن يتم الاستيراد خلال ستة أشهر من تاريخ وصول المستفيد من الاعفاء ويجوز لوزارة المالية بموافقة وزارة الخارجية مد هذا الأجل .

وتمنح الاعفاءات المشار إليها في هذه المادة بعد اعتماد طلب الاعفاء من رئيس البعثة الدبلوماسية أو القنصلية بحسب الأحوال والتصديق على ذلك من وزارة الخارجية .

ويحظر التصرف في الأشياء التي أعفيت طبقا لأحكام هذه المادة في غير الأغراض التي أعفيت من أجلها خلال خمس سنوات من تاريخ سحبها من الدائرة الجمركية إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من مصلحة الجمارك وسداد الضرائب الجمركية وفقا لحالة هذه الأشياء وقيمتها وقت السداد وطبقا للتعريف الجمركية السارية في هذا التاريخ وذلك ما لم يكن نظام المعاملة بالمثل يقضى بغير ذلك .

مادة ٧ - يجوز بقرار من وزير المالية بناء على اقتراح وزارة الخارجية إعفاء ما يرد للاستعمال الشخصي لبعض ذوى المسكنة من الأجانب وذلك بقصد المجاملة الدولية .

مادة ٨ - الآلات والمعدات والأجهزة (فيما عدا سيارات الركوب الخاصة) التي يفرج عنها من الجمارك وفقا لنظام الإفراج مؤقت بغرض التأجير أو العمل بصفة مؤقتة داخل البلاد تخضع لضريبة جمركية يوافق ٢٠٪ من قيمة الضريبة المقررة المسارية في تاريخ الإفراج المؤقت عنها وذلك عن كل سنة أو جزء من السنة تبقى فيه داخل البلاد وحتى إعادة تصديرها للخارج .»

مادة ٩ - مع عدم الإخلال بما نص عليه هذا القانون من أحكام خاصة تخفف الاعفاءات الجمركية للأحكام الآتية :

(١) يحظر التصرف في الأشياء المعفاة في غير الأغراض المعفاة من أجلها بأي نوع من أنواع التصرفات أو استحالتها في غير الأغراض التي تقرر الاعفاء من أجلها ما لم تسدد عنها الضرائب الجمركية وفقا لحالتها وقيمتها وطبقا لفئة الضريبة الجمركية المقررة في تاريخ السداد .

ويعتبر التصرف بدون إخطار مصلحة الجمارك وسداد الضرائب الجمركية المقررة تهربا جمركيا يعاقب عليه بالمقوبات المنصوص عليها في قانون الجمارك .

(ب) في حالة التصرف بموافقة مصلحة الجمارك في الأشياء المحددة بتبذيلات في جداول التعريفات الجمركية يتمتع بمقتضاها بتخفيضات في الضريبة أو التصرف في الأشياء المحددة بالمادتين (٤) و (٨) من هذا القانون وذلك في غير الأغراض المستوردة من أجلها يتم تحصيل باقي الضريبة الجمركية وفقا لفئة التعريفات الجمركية المقررة ، ويعتبر تهربا جمركيا التصرف في هذه الأشياء دون موافقة مصلحة الجمارك وسداد باقي الضريبة المقررة عليها .

(ج) لا تشمل عبارة وسائل النقل الواردة في هذا القانون سيارات الركوب ، ولا تعفى إلا إذا نص عليها صراحة .

(د) لا تشمل الاعفاءات الجمركية الأثاث ما لم يفص على ذلك صراحة .

(هـ) تتحدد بقرار من وزير المالية بالاتفاق مع الوزير المختص الاجراءات الجمركية التكميلية بالرقابة على المناطق الحرة .

(و) يحظر الاغراج من الجمارك عن السجائر والسيجار والدخان والمشروبات الروحية المعفاة من الضرائب الجمركية بموجب هذا القانون أو بقوانين وقرارات أخرى ما لم يكن ملصقا عليها طابع « البندول » أو العلامة المميزة الدالة على إعفائها من هذه الضرائب .

ويعتبر عرضها للبيع بأية وسيلة أو تواجدها في المحال العامة تهربا جمركيا .

(ز) تلتزم الجهات المعفاة بمسك دفاتر وقيودات نظامية تخضع لرقابة مصلحة الجمارك للتأكد من استعمال الأصناف المعفاة في الغرض الذي أعفيت من أجله ويعتبر عدم مسك هذه الدفاتر أو التلاعب في القيد فيها في حكم التهرب المنصوص عليه في قانون الجمارك .

قرار وزير المالية

رقم ١٩٣ لسنة ١٩٨٦

اللائحة التنفيذية لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦

باصدار قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية (١)

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون
الجمارك ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ باصدار
قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٦ بإلغاء
الضرائب والرسوم المنحقة بالضرائب الجمركية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ باصدار التعريفات
الجمركية ،

قرر :

مادة ١ - يشترط لتطبيق الاعفاء المقرر بالبند (١) من المادة
(١) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه ما يأتى :

١ - أن يتم الاستيراد بهمة وزارة الدفاع أو الشركات والوحدات
والهيئات التابعة لوزارة الانتاج الحربى وذلك لأغراض التسليح من
الأصناف المحددة بالقانون طبقا للمعاينة الجمركية ، ويجوز بناء على

(١) اللوائح المصرية فى ١٩٨٦/٨/٢٥ - العدد ١٩٠ تجميع .

طلب وزير الدفاع أو من ينييه وبعد تقديم النموذج (١١ ك . م معدل)
الاعفاء من المعايينة اذا اقتضى الأمر ذلك »

٢ - أن تقدم الجهة طالبة الاعفاء بشهادة من وزارة الدفاع تفيد
ان الأشياء المستوردة لازمة لأغراض التسليح .

٣ - مراعاة الأحكام والقواعد الواردة بالاتفاق المبرم بين وزارة
الدفاع ووزارة المالية بشأن تنظيم إجراءات الاعفاء الجمركي بالنسبة
للأصناف التي تستوردها وزارة الدفاع لأغراض التسليح .

مادة ٢ - يشترط لتطبيق الاعفاء المقرر بالبنـد (٢) من المادة (١)
من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه ما يأتي :

١ - تقديم خطاب معتمد من وزارة الدفاع يفيد التعاقد مع الجهة
طالبة الاعفاء ومدته (بداية ونهاية التعاقد) ويحدد الأصناف المطلوب
اغفاؤها ويأنها لازمة لأغراض التسليح »

٢ - أن يتم الاستيراد من الحصة النقدية للقوات المسلحة وعن طريق
لجنة «شترياتها» الخارجية وفقا للاتفاق المبرم بين وزارة الدفاع ووزارة
المالية ، ويجوز التجاوز عن هذا الشرط لأسباب مبررة بناء على طلب من
وزير الدفاع .

٣ - يجوز الاعفاء من المعايينة بناء على طلب وزير الدفاع أو من
ينييه وبعد تقديم النموذج (١١ ك . م معدل) اذا اقتضى الأمر ذلك »

مادة ٣ - يشترط لتطبيق الاعفاء المقرر بالبـند (٣) من المادة (١)
من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه ما يلي :

١ - تقديم اقرار من رئيس الهيئة أو من ينييه بأن الأجهزة لازمة
لنشاط الهيئة .

٢ - أن ترد هذه الأجهزة برسم الهيئة .

٣ - يجوز بناء على طلب رئيس الهيئة أو من ينييه الاعفاء من المعانة الجهرية بعد تقديم النموذج (١١ ك . م معدل) إذا اقتضى الأمر ذلك .

مادة ٤ - يشترط لتطبيق الاعفاء المقرر بالبند (٤) من المادة (١) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه ما يلي :

- ١ - أن يرد خطاب معتمد من أمين عام رئاسة الجمهورية محدد به الأصناف المطلوب أعفاؤها وبأنها لازمة للاستعمال الرسمي .
- ٢ - أن ترد الأسماء المطلوب أعفاؤها برسم رئاسة الجمهورية .

مادة ٥ - يشترط لتطبيق الاعفاء بالبند (٥) من المادة (١) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه ما يلي :

- ١ - أن يرد خطاب معتمد من وزير الداخلية محدد به الأسماء المطلوب أعفاؤها وبأنها لازمة لنشاط الوزارة .
- ٢ - أن ترد هذه الأصناف برسم وزارة الداخلية .

مادة ٦ - تتولى مصلحة الجمارك أعمال الاعفاطات المقررة طبقاً للمواد (١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) ، (٥) من هذه اللائحة وفي حدود القواعد والشروط الواردة بهذه المواد .

مادة ٧ - يشترط لتطبيق الاعفاء المقرر بالبند (١) من المادة (١) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه ما يأتي :

- ١ - أن تتحقق مصلحة الجمارك من قبول السلطة المختصة للاعفاء أو الهيئة طبقاً للأحكام قرار رئيس الوزراء رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ بشأن الهدايا والهبات والمنح .

٢ - تقديم خطاب معتمد من الوزير المختص أو رئيس الجهة الإدارية أو رئيس الهيئة بأن الأسماء المطلوب أعفاؤها ولزمت على سبيل

الهيئة أو الهدية أو أنها واردة باعتبارها عينة مطلوبة ولازمة لها، وغير قابلة للبيع .

٣ - أن تكون الأشياء محل الاعفاء واردة عينا من الخارج للجهة طالبة الاعفاء .

مادة ٨ - (المفقرة (ج) من البند أولا مستبدلة بقرار وزير المالية رقم ١٢ لسنة ١٩٨٧) تتولى مصلحة الجمارك أعمال الاعفاء المقرر بالبند (٢) من المادة (٢) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه وذلك وفقا للقواعد والشروط الآتية :

أولا - بالنسبة للسياح والمهاجرين :

١ - عند القدوم :

وتحدد الأمتعة الشخصية الخاصة بما يلي :

(أ) الملابس الشخصية المستعملة .

(ب) جميع ما يحملونه من آلات تصوير وآلات كتابة أو حاسبة أو أجهزة راديو أو تسجيل أو فيديو أو نظارات مسرحية وغير ذلك مما تستعمله هذه الفئة عادة في رحلاتها سواء كانت جديدة أم مستعملة وكذلك الحلى والمجوهرات الشخصية التي تكون معهم وبشرط أن يقدموا اقرارا عنها من أصل وصورة الى الجمرک المختص ويختتم هذا الاقرار بخاتم الجمرک ويسلم الأصل لهم لتقديمه عند مغادرة البلاد مع اثبات ذلك على جواز السفر .

(ج) عدد ٢٠٠ سيجارة أو ٢٥ سيجار أو ٢٠٠ جرام دخان ولتر مشروبات روحية ولتر من الكحول المعطر (كولونيا) .

(د) الأدوية متى كانت لاستعمالهم الخاص .

(هـ) الأشياء الجزئية الجديدة في حدود مئة جنيه وبشرط ألا يكون لها صفة الاتجار .

(و) ما يشترونه من الأصناف المحددة بالبند (هـ) من الأسواق الحرة داخل الدائرة الجمركية في حدود مبلغ ١٠٠ دولار في حانة عنم تتمتع بالاعفاء المشار اليه بالبند (هـ) ، وذلك في حدود مرتين في العام الواحد مع اثبات ذلك على جواز السفر .

٢ - عند المغادرة :

يسمح للسياح والمهاجرين عند عودتهم للخارج باستصحاب جميع الأشياء الواردة معهم والحقى والمجوهرات الواردة بالقرارات والمثبتة على جواز السفر وكذلك الهدايا التي يشترونها من البلاد بشرط أن تكون للاستعمال الشخصي ، مع مراعاة القرارات والنظم المعمول بها في هذا الخصوص *

ثانياً - بالنسبة للمقيمين :

١ - عند المغادرة :

تحدد الأمتعة الشخصية الفاصلة بما يأتي :

(أ) الملابس والأمتعة الشخصية *

(ب) آلات التصوير والفيديو وأجهزة الراديو والتسجيل والنظارات المكبرة وغير ذلك من الأشياء المعتاد استخدامها في الرحلات بشرط اثباتها على جواز سفرهم أو في أقرار مكتوم بخاتم الجمرك لاعتائها من الضرائب الجمركية عند العودة *

(ج) المواد الغذائية للاستعمال الشخصي بشرط ألا يتجاوز وزنها عشرة كيلو جرامات مع مراعاة الإجراءات والنظم المقررة * .

(د) الحلى والمصوغات والأشياء الثمينة بشرط استيفاء الاجراءات والنظم المقررة الخاصة بها .

٢ - عند العودة :

وتحدد الأمتعة الشخصية الخاصة بما يلى :

(أ) الملابس والأمتعة الشخصية والأشياء المثبتة بجواز السفر أو بالقرار المشار إليه فى البند السابق .

(ب) الأشياء الجزئية الجديدة المعدة للاستعمال الشخصى كالتهدايا فى حدود مائة جنيه وبشرط أن يكون لها صفة الاتجار .

(ج) ما يشترونه من الأصناف المحددة بالبند (ب) من الأسواق الحرة داخل «المنطقة الجمركية فى حدود مبلغ ١٠٠ دولار فى حالة عدم تمتعه بالاعفاء المشار اليه بالبند (ب) وذلك فى حدود مرتين فى العام الواحد مع اثبات ذلك على جواز السفر .

(د) عدد ١٠٠ سيجارة أو ٢٥ سيجار أو ٢٠٠ جرام دخان ولتر مشروبات روحية ولتر من الكحول المعطر (كولونيا) .

مادة ٩ - تتولى مصلحة الجمارك أعمال الاعفاء المقرر بالبند (٣) من المادة (٢) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه وفقا لما يأتى :

١ - أن يكون حائزها قد حصل عليها من مسابقة رياضية أو علمية أو أدبية معترف بها .

٢ - أن تكون هذه الأشياء شخصية سواء باسم شخص طبيعى أو اعتبارى أو برسم فرقة قومية تمثل جمهورية مصر العربية فى مسابقات معترف بها .

٣ - أن يقدم الشخص شهادة من الجهة الإدارية المختصة بتوافر الشروط المشار إليه .

٤ - فيها يتعلق بالنياشين فيكفى بتقديم ما يثبت حصوله عليها من الجهة المانحة .

مادة ١٠ - تتولى مصلحة الجمارك أعمال الاعفاء المقرر بالبند (٤) من المادة (٢) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه وفقا للقواعد والشروط الآتية :

١ - أن يحرر عنها استمارة ١٢٦ ك . م عند التصدير من أصل وصورة تبقى مع صاحب الشأن ليتم المراجعة عليها عند العودة .

٢ - أن يتم إعادة استيراد هذه الأشياء خلال سنة واحدة من تاريخ التصدير قابلة للتجديد ويجوز الترخيص بعد مدة بقرار من رئيس مصلحة الجمارك لأسباب مبررة مقبولة .

٣ - أن يتحقق الجمرك من أن الأشياء الواردة هي نفسها التي سبق تصديرها .

٤ - أن يتحقق من أن مالك الأشياء الواردة شخص محل إقامته بالجمهورية وفقا لأحكام القوانين المصرية وأن تواجده بالخارج كان بصفة مؤقتة .

مادة ١١ - (البند (٢) مستبدل بقرار وزير المالية رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٧) تتولى مصلحة الجمارك أعمال الاعفاء المقرر بالبند (٥) من المادة (٢) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه وفقا للقواعد والاجراءات الآتية :

١ - أن يحرر عنها استمارة ١٢٦ ك . م عند التصدير من أصل وصورة تبقى مع صاحب الشأن ليتم المراجعة على أساسها عند العودة .

٢ - أن تتم إعادة استيرادها خلال سنة من تاريخ تصديرها ، ويجوز مد هذه المدة لأسباب جدية مبررة ، طبقاً لما يلي :

(أ) لمدة ستة أشهر بموافقة رئيس الإدارة المركزية المختص .

(ب) ما زاد على ذلك بالنسبة للالات والمعدات التي يصرح لها بالعمل في الخارج في مشروعات انشائية أو اقتصادية بموافقة رئيس المصلحة .

والرسوم الملحق بها أو ضرائب الاستهلاك المستحقة عليها عند التصدير ، فإذا تبين ردها عند التصدير فلا يفرج عنها الا بعد تحصيل الضرائب المذكورة .

٥ - أن يتحقق الجمرك من أنه لم يكن قد سبق معاملة هذه الأشياء بنظام السماح المؤقت .

ويشترط لاعفاء الرسائل التجارية التي تصدر للخارج ثم تعاد للبلاد بمعينيتها لرفضها في الخارج ، ما يأتي :

(أ) أن يتم اعادتها خلال ستة أشهر من تاريخ تصديرها ويجوز مدّها لمدة أخرى بقرار من رئيس مصلحة الجمارك .

(ب) أن يتحقق الجمرك من أن تلك الأصناف المعادة هي ذات الأصناف السابق تصديرها بمعينيتها وأنها معادة بالحالة التي تصدرت عليها .

(ج) أن يتحقق الجمرك من عدم رد الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحق بها أو ضرائب الاستهلاك المستحقة عليها عند التصدير ، فإذا تبين ردها عند التصدير فلا يفرج عنها الا بعد سداد الضرائب المذكورة .

ويشترط لاعفاء السيارات المنتجة محلياً والسابق تصديرها للخارج عند إعادة استيرادها ما يأتي :

(أ) ألا تزيد مدة بقائها في الخارج على أربع سنوات من تاريخ التصدير .

(ب) عدم رد أية ضرائب أو رسوم عند التصدير وألا تكون السيارة قد عولمت بنظام السماح المؤقت .

(ج) أن ترد السيارة باسم المشتري الأول لها الذي يجب أن يكون مصري الجنسية .

(د) تتم مراجعة ومطابقة بيانات السيارة على البيانات الواردة بدفتر الملكية الصادر من الشركة المنتجة والمعتمدة من انجمارك عند التصدير على أن يكون شاملا لكافة البيانات المتعلقة بالسيارة واسم المشتري الواردة باسمه .

مادة ١٢ - تتولى مصلحة الجمارك أعمال الإعفاء المقررة بالبنود (٦) من المادة (٢) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه وذلك بشرط أن تتحقق المصلحة من أن العمليات التجارية مع الخارج تقتضى استيراد هذه الأصناف في مقابل تصدير بضاعة من ذات القيمة والنوع من الانتاج المحلي .

مادة ١٣ - تقوم مصلحة الجمارك بأعمال الإعفاء المقرر بالبنود (٧) من المادة (٢) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه وفقا لما يلي :

١ - أن يكون الإعفاء وفقا لنظم المقررة .

٢ - أن يكون الإعفاء تحت رقابة مصلحة الجمارك وبشرط المعاينة .

مادة ١٤ - تتولى مصلحة الجمارك تطبيق الإعفاء المقرر بالبنود (٨) من المادة (٢) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه وفقا لما يلي :

١ - أن تكون الضرائب الجمركية قد سددت عنها وأن يكون ذلك

ثابتاً في البيان الجمركي الذي وردت به الرسائل الأصلية وأن يرفق مع البيان الجمركي الخاص ببذل التالف الفاتورة وبوليصة الشحن التي يستدل منها على أن المشمول بذل تالف أو ناقص .

٢ - أن يكون بذل التالف أو الناقص بحون تحويل قيمة وأن يصل خلال سنة من تاريخ وصول الرسالة الأصلية ، ويجوز مد هذه المدة لمدة أخرى فقط بقرار من رئيس المصلحة لأسباب مبررة .

٣ - أن يرد بذل التالف أو الناقص من الخارج برسم صاحب الرسالة الأصلية .

مادة ١٥ - يشترط لتطبيق الاعفاء المقرر بالبند (٩) من المادة (٢) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه ما يلي :

١ - ورود تقرير من المجلس الطبي العام يشتمل على كافة البيانات الخاصة بالمرضى أو المحوق وتحديد حالته المرضية والأصناف المجهزة تجهيزاً طبياً خاصاً مناسباً لحالته .

٢ - أن ترد الأصناف المشار إليها من الخارج مباشرة برسم المريض المحوق دون وسيط .

٣ - بالنسبة للسيارة المجهزة تجهيزاً طبياً خاصاً يراعى بالإضافة إلى ما تقدم ما يلي :

(أ) أن تكون السيارة من النوع الصغير التي لا يتجاوز قوة محركها أربعة سلفندرات ولا تزيد سعة المحرك عن ١٠٠٠ سم^٣ * ويجوز تجاوز السعة الملتزمة للسيارة حتى ١٥٠٠ سم^٣ بقرار من رئيس مصلحة الجمارك لأسباب يقررها .

(ب) أن تكون السيارة مجهزة بالتجهيزات الطبية الموضحة بقرار من المجلس الطبي العام الصادر لصاحب الشأن .

(ج) أن يتقدم طالب الاعفاء باقرار يفيد عدم سابقة تمتعه بأى اعفاء جمركى للسيارة أخرى .

(د) الا تجاوز قيمة الاعفاء من الضرائب الجمركية المقررة على السيارة ٢٢٠٠٠ جنيه ويستثنى من هذا الحد المصابين أثناء وبسبب العمل بحد أقصى ٤٠٠٠ جنيه بشرط الا تقل نسبة الإصابة أو المعجز عن ٣٥٪ وتعتمد الجاه الطبية بهيئة التأمينات المختصة بصرف معاش المعجز .

(هـ) تتولى مصلحة الجمارك اعداد مشروع اقرار انوزرى المطلوب للاعفاء وارسله الى الوزارة لاتخاذ الاجراءات اللازمة لاستصداره .
مادة ١٦ - تقوم مصلحة الجمارك بتطبيق الاعفاء المقرر بالبند (١) من المادة (٣) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه وفق شروط والقواعد الآتية :

١ - أن تتولى المنشأة بنفسها استيراد الأصناف المطلوب اعفاؤها حسب المقرر بالقانون واللائحة لنشاطها ودون وسيط ون تكون وارادة برسم المنطقة الحرة .

٢ - أن تتقدم المنشأة للجمرك المختص بطلب اعفاء معتمد من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وبما يفيد الترخيص لها بمزاولة النشاط داخل المنطقة الحرة وبأن الأصناف لازمة لمزاولة نشاطها ومحدد بالمطلب رقم الترخيص ونوع النشاط .

٣ - أن تقدم المنشأة اقراراً بأن الأصناف المطلوب اعفاءها مقصود استخدامها داخل المنطقة الحرة فقط .

مادة ١٧ - تتولى مصلحة الجمارك أعمال الاعفاء المقرر بالبند (٢) من المادة (٣) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه وفقاً للشروط الواردة بهذا البند بالإضافة الى الشروط والقواعد الآتية :

١ - أن ترد السيارة أو الدراجة الآلية باسم المصاب أو المقات وأن تكون مجهزة تجهيزاً طبيياً حسبما يقرره المجلس الطبي العسكري العام .

٢ - أن يرد للجمارك خطاب معتمد من وزارة الدفاع مبيناً به الإصابة ونسبة العجز والتجهيزات الطبية التي تتناسب مع الحالة المعروضة .

٣ - ألا تتجاوز قيمة السيارة ما يحدده مجلس الوزراء وفي حالة تجاوز السيارة لهذه القيمة فيقتصر الاعفاء على ما يساوي القيمة المذكورة .

٤ - على المصابين في العمليات التحربية الذين سبق لهم استيراد سيارات ركوب أو دراجات آلية مجهزة تجهيزاً طبيياً خاصاً وأعطيت من الضرائب الجمركية بمقتضى قوانين سابقة على العمل بالقرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ في حالة رغبتهم في الاستفادة باعفاء آخر لسيارة أو دراجة آلية أخرى طبقاً للبند (٢) من المادة (٣) من القرار بقانون المذكور ، أن يتقدموا بذلك إلى الجمارك مرفقاً به الخطاب المعتمد وزارة الدفاع والمشار إليه بالبند (٢) السابق الإشارة إليه وبما يفيد توافر كافة القواعد والشروط الواردة بالبند (٢) من المادة (٣) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ ومع مراعاة القواعد والشروط الواردة بهذه المادة .

مادة ١٨ - تتولى مصلحة الجمارك أعمال الاعفاء المقرر بالبند (٣) من المادة (٣) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه وفقاً للشروط الواردة بهذا البند بالإضافة إلى الشروط والقواعد الآتية :

١ - ألا تزيد قيمة الضرائب الجمركية على كافة الأصناف المعفاة على ثلاثة آلاف جنيه وفي حالة زيادتها عن هذا الحد يلتزم العضو بسداد باقي الضرائب الزائدة من هذا الحد .

٢ - تقديم شهادة من الإدارة العامة للبعثات تتضمن بيانات عن بداية المهمة العلمية ونهايتها والمؤهل الحاصل عليه وتاريخه ويوضح في هذه الشهادة المهام والبعثات التي يكون قد أوفت فيها المبعوث قبل ذلك للخارج مع ذكر تاريخ العودة وعما إذا كان قد حصل على إعفاء سبق من عدمه .

٣ - أن تكون هذه الأصناف واردة من الخارج ولا يسرى الإعفاء على ما يشتره المبعوث من المناطق والأسواق الحرة داخل البلاد ، لا في حدود القواعد والأجرائات الصادرة من رئيس المصلحة .

مادة ١٩ - تقوم مصلحة الجمارك بتطبيق الإعفاء المقرر بالبند (٤) من المادة (٣) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه بالشروط الآتية :

١ - أن يقدم المتمتعين بهذا الإعفاء خطاباً من وزارة الخارجية تتضمن تحديد سبب العودة النهائية وتاريخ عودة المبعوث ومرقاً به كشفاً ممتدداً من رئيس البعثة ومصدقاً عليه منه مبنياً به الأمتعة والأثاث المطلوب إعفاؤها وبأنه تم تملكه واستعماله قبل تحقق سبب العودة .

٢ - بالنسبة للمعاريين لهيئة الأمم المتحدة أو الوكالات المختصة فيجب أن يتضمن خطاب وزارة الخارجية بياناً بمجموع الرتب وبديل التمثيل الذي يتقاضاه في السنة السابقة على العودة .

٣ - يجب أن يكون الإعفاء وفقاً للشروط والأوضاع وفي الحدود التي يتفق عليها بيننا وبين وزير الخارجية .

مادة ٢٠ - يشترط لتطبيق الإعفاء المقرر بالبند (٥) من المادة (٣) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه ما يلي :

١ - أن ترد الأصناف المطلوب اعفاؤها باسم الجهة طالبة الاعفاء مباشرة دون وسيط .

٢ - أن يقدم طلب الاعفاء بكتاب معتمد من الوزير المختص أو رئيس الجهة الادارية المختصة الى وزير المالية موضحا به بيان بالأصناف المطلوب اعفاؤها ومبررات الاعفاء ولزوميته .

٣ - تتولى وزارة المالية في حالة الموافقة على اقتراح الاعفاء اعداد مشروع القرار اللازم ومذكرته المرافقة .

مادة ٢١ - يشترط لتمتع الجهات الواردة بالمادة (٤) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه بفئة الضريبة الجمركية الموحدة بنسبة ٥٪ من قيمة ما تستورده من الأصناف المشار اليها بهذه المادة ما يلي :

١ - أن يتم استيراد الأصناف اللازمة لها بمعرفة الجهة وباسمها دون وسيط .

٢ - تقديم شهادة من الوزارة المختصة بأن الجهة من بين الجهات المشار اليها بالمادة (٤) من اقرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه وأنها تقوم بمشروع يلزمه توافر هذه الأصناف أو أنها لازمة لانشائها حسب الأحوال وذلك على ضوء المحاسنات التي تجرئها الوزارة أو الجهة المختصة في ضوء الأغراض والأنشطة المنصوص عليها في القوانين الخاصة بهذه الجهات .

٣ - إذا كانت الجهة من بين الجهات التي تقوم بتنفيذ مشروعات الاسكان الشعبي فيجب أن يكون منصوص عليها في قرار وزير المالية المحددة لهذه الجهات .

٤ - إذا كانت الجهة المستوردة من المنشآت الفندقية والسياحية المنصوص عليها في القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ فيجب أن يكون

الاعفاء فقط للالات والمعدات والأجهزة التي تكون لازمة لإنشاء هذه المنشآت وبناء على قرار الادارة العامة لاحتياجات بوزارة السياحة وفي حدود ما يتفق عليه بين وزارتي المالية والسياحة .

مادة ٢٢ - يشترط لتمتع الجهات الواردة بالمادة (٥) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه بقية انضمية انجمركية الموحدة بنسبة ٥٪ من قيمة ما تستورده من الأصناف المشار اليها بهذه المادة وفي خلال المدة المحددة بها ما يلي :

١ - أن تتولى استيراد هذه المكونات مباشرة ودون وسيط احدى شركات القطاع العام العاملة في مجال هذه الصناعة والتي تتولى الانتاج باسمها .

٢ - أن تكون المكونات الواردة مفككة تفكيكا كاملا بغرض التجميع والتصنيع وليس بغرض استخدامها بعكر الخدمة ويقدم اقرار معتمد من رئيس مجلس ادارة الشركة بما يفيد ذلك .

٣ - يستمر العمل بأحكام هذه المادة حتى ١٩٨٧/٨/٢١ ثم تسري أحكام المادة (٦) من القرار الجمهوري رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ والقرارات المنفذة له .

مادة ٢٣ - تتولى مصلحة الجمارك أعمال الاعفاءات المقررة بالمادة (٦) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه وفقا لنقواعد والشروط الواردة بها بالاضافة الى ما يلي :

١ - تقديم الاستمارة رقم ٤ ك . م المعتمدة من ادارة المراسم بوزارة الخارجية ومحدد بها المعاملة الجمركية طبقا لبدأ المعاملة بالمثل .

٢ - أن يكون المستفيد بالاعفاء من المنصوص عليهم في البند (١) (م ٤٥ - موسوعة مـ جـ ١٣)

من المادة (٦) المشار إليها بعبارة اسمها في الجداول التي تصدرها وزارة الخارجية .

٣ - أن يقدم صاحب الشأن الأستمارة ١١ ك . ب معتمداً من رئيس البعثة الأنطونوماسية أو القنصلية ومختومة بخاتمها .

٤ - أن يرد المسمول بالنسبة للمنصوص عليهم بالبند (٣) من المادة (٦) المشار إليها خلال ستة أشهر من تاريخ وصول المفتع بالإعفاء ويجوز لرئيس مصلحة الجمارك بموافقة وزارة الخارجية مد المهلة للأسباب مسورة .

مادة ٢٤ - يشترط لأعمال الإعفاء المقررة بالمادة (٧) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه ما يلي :

١ - أن تتقدم وزارة الخارجية لمصلحة الجمارك باقتراحها بالإعفاء مبينا به الأصناف المطلوب إعفاؤها وبأنها لازمة للاستعمال الشخصي لشخص المطلوب إعفاؤه .

٢ - أن ترد الأصناف المطلوب إعفاؤها باسم الشخص المقترح له الإعفاء دون وسيط .

٣ - تتولى مصلحة الجمارك اعداد مذكرة مستوفاه ترفع للوزارة لاعداد القرار المطلوب .

مادة ٢٥ - يشترط لتطبيق فئة الضريبة الجمركية المقررة بالمادة (٨) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه بالنسبة للأصناف المحددة بهذه المادة والتي يفرج عنها تحت نظام الإفراج المؤقت بغرض التأجير أو العمل بصفة مؤقتة داخل البلاد ما يلي :

١ - أن ترد الآلات والمعدات والأجهزة تحت نظام الإفراج المؤقت بغرض التأجير أو العمل بصفة مؤقتة داخل البلاد وفقاً للقواعد المحددة

لنظم الاخراج المؤقت لقانون الجمارك والقرارات الوزارية الادارية المنفذة لها .

٢ - أن يسدد مؤقتا عند الاخراج المؤقت نسبة الضريبة الجمركية المحددة بالقانون عن المدة التي يقر عنها عدد طيب اخراج .

٣ - أن يتقدم لتجمر ك المختص قبل شهر على الأقل من انتهاء المدة المحددة السدد عنها نسبة الضريبة الجمركية بطيب لاعادة التصدير او طلب مد المدة وسداد نسبة الضريبة الجمركية عن المدة المطلوب بقضاء الآلات والمعدات والأجهزة فيها داخل البلاد بشرط استمرار صلاحية نفسان المقدم عن المدة المطلوب تجديدها .

٤ - يستمر تحصيل نسب الضريبة الجمركية المحددة على الآلات والمعدات والأجهزة المشار اليها طوال مدة بقائها في الداخل حتى اعادة تصديرها للخارج .

مادة ٣٦ - يقصد بالتصرف في الأصناف الواردة بالقرار بقلنون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه أو المحددة بتذييلات في جدول التعريف الجمركية تتمتع بمقتضاها بتخفيضات في الضريبة كله تصرف يؤدي الى ترتيب حق عيني على هذه الأصناف بشخص آخر ، كما يعتبر تصرفا استعمال هذه الأصناف في غير الأغراض التي تقرر الاعفاء أو التيسير الجمركي من أجلها وكذلك في غير الأغراض المستوردة من أجلها أو استعمالها بواسطة أشخاص أو جهات غير التي تقرر لها الاعفاء أو التيسير أو التخفيض الجمركي لها .

مادة ٣٧ - ١ - تعتبر سيارات ركوب السيارات ذوات محركات لنقل الأشخاص المحددة بالبند ٨٧/٢/٤ ،

٢ - يعتبر أثاث ، الأثاث المنزلية والمكتبية والمغروشية والأثاث اللازمة للإقامة والايواء وغيرها مما يندرج في عموم لنظر الأثاث .

مادة ٢٨ - في جميع الأحوال التي تشترط فيها هذه اللائحة أن يتم استيراد الأصناف بمعرفة الجهات بنفسها، أو برسمها مباشرة دون وسيط فإنه بالنسبة للأشياء المتصورة استيرادها على شركات القطاع العام التجارية وكذلك في الحالات التي توجب فيها القوانين والقرارات الاستيرادية أن يتم الاستيراد عن طريق شركات القطاع العام فيكتفى أن تتضمن المستندات الاستيرادية ما يفيد أن استيراد تلك الأشياء لحساب الجهات المذكورة .

مادة ٢٩ - يحدد بقرار من رئيس مصلحة الجمارك الجهة المختصة بتصميم طابع البندول أو العلامة المميزة المعدة للثق على السجائر والنسيجار والذخائن والمشروبات الروحية المعفاة من الضرائب الجمركية بالتنسيق مع مصلحة الضرائب على الاستهلاك .

مادة ٣٠ - تلتزم الجهات المعفاة بهمسك دفاتر مرقمة تعتمد من مصلحة الجمارك وتخضع القيودات بها لمراقبة المصلحة المذكورة لنأخذ من استعمال الأصناف المعفاة في الغرض الذي أعفيت من أجله وفقا للشروط والأوضاع الآتية :

(أ) تتضمن الدفاتر رقم وتاريخ البيان الجمركي الذي تم بموجبه الإفراج عن الأصناف المعفاة ورقم وتاريخ سداد قيمة التوائد الجمركية ورسوم الخدمات المسددة عنها ورقم وتاريخ ضم الأصناف المعفاة إلى المعدة المخزنية لتلك الجهات ونظام الصرف منها .

(ب) تلتزم الجهات بتقديم هذه الدفاتر والقيودات النظامية لمدوبى مصلحة الجمارك وتمكينهم من الاطلاع عليها كلما طلبوا ذلك وللمصلحة الجمارك في الحصول على أية بيانات أو أوراق مستندات مودعة لدى هذه الجهات بمجرد طلبها ولا يجوز لأى جهة الادعاء بالسرية أو التذرع بأية أسباب أخرى .

(ج) يجب أن تحتفظ الجهة المعفاة بالدفاتر والقيودات بصفة دائمة ولا ينتهى هذا الالتزام الا بموافقة مصلحة الجمارك .

(د) وعلى الجهات المسكة لهذه الدفاتر أن تخطر مصلحة انجمارك بالجهة والمكان المختص بامساك هذه الدفاتر لا مكان الرجوع اليه .
(هـ) تطبق ذات القواعد الموضحة بعالية على ما يرد لتلجعات المنصوص عليها في المادة (٤) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه .

مادة ٣١ - تقوم الجهات المتمتعة باعفاءات أو تيسيرات جمركية بمقتضى القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ باخطار مصلحة الجمارك بصورة من توقيعات المختصين باعتماد الخطابات أو الشهادات المتعلقة بالاعفاءات للمطابقة عليها عند طلب الاعفاء .

مادة ٣٢ - تقوم مصلحة الجمارك بامساك دفاتر للاعفاءات والتيسيرات الجمركية المشار اليها في هذه اللائحة على أن يكون من بين هذه الدفاتر دفاتر عامة للاعفاءات تقيد فيه قيمة الأصناف المعفاة والجهات الواردة لها هذه الأصناف وقيمة الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحق بها والتي تقرر لها التيسير والجهة الواردة لها ونوع التيسير الممنوح كما تخصص مصلحة الجمارك دفاتر خاصة لكل جهة من الجهات المعفاة أو لسكل غرض من أغراض الاعفاء تقيد فيه قيمة الأصناف المعفاة وقيمة الضرائب والرسوم التي أعفيت منها ، كما تخصص دفاتر لكل جهة من الجهات التي يتقرر لها تيسير جمركي ، ويصدر بتنظيم هذه الدفاتر جميعها وكيفية القيد فيها قرار من رئيس مصلحة الجمارك .

مادة ٣٣ - تلغى القرارات الوزارية الصادرة تنفيذا للقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية والتصوص المقررة لاعفاءات جمركية واللغة طبقا للمادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه .

مادة ٣٤ - تنشر هذه اللائحة في الوقائع المصرية ويلغى كل نص يتعارض مع أحكامها .

القسم السادس

في القرارات المنفذة لقوانين الجمارك

(١) في تنظيم الدوائر الجمركية

قرار وزير المالية والاقتصاد

رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٥

بوضع نظام داخل الدائرة الجمركية لاستقبال البواخر القادمة
الى الموانئ المصرية (١)

وزير المالية والاقتصاد

بعد الاطلاع على القرار الوزاري رقم ٩ لسنة ١٩٣٩ بوضع نظام
داخل الدائرة الجمركية لاستقبال البواخر القادمة الى الموانئ المصرية ،
وبناء على طلب وزارة الارشاد القومي (مصلحة السياحة) وموافقة
وزارة الداخلية .

وبناء على ما عرضه علينا مدير عام مصلحة الجمارك ،

قرر :

مادة ١ - (٢) يرخص لندوبى الهيئات المذكورة بعد بالصعود على
البواخر من البحر (في الميناء الخارجى) عند قدومها :

- (١) الوقائع المصرية في ٢٨ يولية سنة ١٩٥٥ - العدد ٥٩ .
- (٢) البندان ب ، هـ مستبدلان بقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٢٥
لسنة ١٩٥٦ (الوقائع المصرية في ١٩٥٦/٣/٨ - العدد ٢٠ ملحق) والبند
(ز) مضاف بقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٨١ لسنة ١٩٥٥ (الوقائع
المصرية في ١٩٥٥/٨/٢٢ - العدد ٦٢) ومستبدل بالقرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٦ .
- والبنود (ح ، ط ، ي ، ك) مضافة بالقرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٦ .

(أ) لندوبى السلطات الحكومية اذنين تقتضى افعالهم الرسمية
المصعود على البواخر بدون ترخيص خاص .

(ب) مدير ووكيل عن شركة الملاحة التابعة لها البخرة وهمه
اثنان من موظفى الشركة .

(ج) مندوبان عن كل شركة سيلية أو مكتب سيلية معتمد من
مصلحة السليحة .

(د) لتمهيد التموين فى الموانئ التى لا ترسو فيها البواخر على
الأرصفة .

(هـ) لاديبيلوماسيين ، وسفراء . وقناصل الدول الأجنبية ومندوبيهم .

(و) لمصور البوليس ومساعد .

(ز) ان يحمل رخصة بمبوطى وكذا ان يحمل ترخيصا فى مزاوله
مهنته داخل الميناء وتستلزم مهنته المصعود الى البواخر وذلك بالنسبة الى
مينائى بورسعيد والسويس . وبعد الحصول على موافقة شركات الملاحة
المختصة بالنسبة الى بواخر الركاب وموافقة قباطين السفن بالنسبة الى
البواخر التجارية .

(ح) للمستوردين والمصدرين على البواخر التى يكون لهم أعمال
عليها .

(ط) لندوبى شركات البترول بالنسبة الى ناقلات البترول فقط
فى حدود ١٦ مندوبا من مختلف الوظائف لكل شركة .

(ي) لموظفى الشركة المالية لقنال السويس فى منطقة القنال .

(ك) مراسلى ومصورى الصحف المعتمدين من نقابة الصحفيين فى
حدود ترخيص للبراسل وترخيص للمصور .

١ - مادة ٢ - (١) يرخّص لخدويى الهيئات المذكورة بالمادة (١) وللذكورين
بعد بالصمود على البواخر من الرصيف :

١ - عقب تراكى البواخر على الأرصفة مباشرة :

(أ) متدوبان من كل شركة سياحية أو مكتب سياحى معتمد من
مصلحة السياحة ومنسوب واحد من كل فرع من الفئات المعتمدة من
مصلحة السياحة .

(ب) الحمالون التابعون لمصلحة الجمارك ورؤسائهم بزيهم الرسمى .

(ج) مستخدمو شركات الملاحة التابعة لها البواخر الراسية على
الرصيف فى حدود عدد لا يتجاوز تسعة .

(د) موظفو البنوك المرخص لها بالتعامل فى النقد الأجنبى على
أن يحدد بالترخيص فى كل مرة فرع البنك وأسماء الموظفين الذين يسمح
لهم بدخول الدائرة الجمركية ويشترط أن يكون هؤلاء الموظفون ممن صرح
لهم بدخول الدائرة الجمركية طبقاً للمادة ٣ من هذا القرار .

(هـ) القساوسة ورجال الدين الذين تستدعى أعمالهم الصعود إلى
البواخر .

٢ - بعد نزول الركاب وأثناء رسو البواخر بالميناء :

(أ) مستخدمو شركات التأمين على البواخر فى حدود ترخيص
لكل شركة .

(١) الفقرة (د) من البند (١) مستبدلة بقرار وزير الخزانة والتخطيط
رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٣ (الوقائع المصرية فى ١٩٦٣/٨/٢٩ - العدد ٦٢ ملحق)
والفقرة (هـ) من البند (١) مضافة بقرار وزير المالية والاقتصاد رقم
٢٥ لسنة ١٩٥٦ (الوقائع المصرية فى ١٩٥٦ / ٣ / ٨ - العدد
٢٠ ملحق) والفقرة (د) من البند (٢) مستبدلة بقرار وزير الخزانة رقم
٣٠ لسنة ١٩٥٨ (الوقائع المصرية فى ١٩٥٨/٦/٢٣ - العدد ٤٩) .

- (ب) أطباء شركات الملاحة المختصين ينتشف على بحارة البواخر في حدود ترخيص واحد لطبيب كل شركة ملاحه .
- (ج) المتعهدون وأصحاب الحرف الآتية في حدود ترخيص واحد لكل منهم وترخيص آخر لوكيله :

متعهدو الأغذية والتموين — متعهدو الشحن والتفريغ — متعهدو اصلاح البواخر والرشمة والطلاء — متعهدو الخفراء — متعهدو الغسيل — متعهدو الفحومات والوقود والمياه — تجار عذقات البواخر — الحلاقون — الكتترجية للطرية .

(د) لمن يحمل رخصة يميولى وذلك بالنسبة لبناء الاسكدرية على أن يكون صعودهم على البواخر التجارية فقط بعد موافقة قباطينها ويكون عددهم حسب حاجة كل باخرة بالنسبة لحجمها وعدد العاملين بها وتحت اشراف بوليس الميناء .

مادة ٣ — تقوم حكمدارية بوليس المدينة بتفويض من مدير عام الجمارك باعطاء تراخيص دائمة لأفراد الهيئات المذكورة بالمادتين (١) و (٢) من هذا القرار وطبقا للقواعد التي تضعها لتنظيمها بما يتفق ومقتضيات الأمن العام وبعد أخذ رأى مصلحة الجمارك وخفر السواحل وإدارة المخدرات والمباحث العامة والآداب وإدارة الجوازات بالموافقة كلها فيما يخصه للتثبت من خلوصهم من السوابق وسوابق التهريب وأن الأجانب منهم حاصلون على شهادة اقامة وغير مخرجين بقوائم المنوعين وذلك فيما عدا الدينيوماسيين من سفراء وقناصل الدول الأجنبية .

مادة ٤ — (مستبدلة بقرار وزير المالية والاقتصاد ٢٥ لسنة ١٩٥٦)
يصرح بوليس الميناء لعمال الشركات وموظفيها الآخرين الذين لا تسلمهم أحكام المادة الأولى ، وعملك وموظفي المتعهدين وأصحاب المون الأخرى ممن تستلزم طبيعة عملهم بالباخرة الصعود اليها ، بالصعود إلى البواخر

طبقا للقواعد التي يضعها بالاتفاق مع مصلحة الجمارك بما يتفق ومقتضيات الأمن العام .

مادة ٥ - يجوز صرف تراخيص مؤقتة للصعود على البواخر مرة واحدة بعد رسوها على الرصيف لاستقبال وتوديع الركاب عند الضرورة الملحة من مدير عام الجمارك أو من ينييه .

مادة ٦ - لا يجوز إقامة الحفلات والمآدب على البواخر الا بقرخيص من محافظ المدينة بعد موافقة مدير عام الجمارك ويقدم مع الطلب كشف بأسماء المدعوين لأخذ ملاحظات إدارة الجوازات بالموانئ والمباحث العامة.

مادة ٧ - (مستبدلة بقرار وزير المالية والاقتصاد ٢٥ لسنة ١٩٥٦) يكون الترخيص الدائم نافذ المفعول لمدة سنة واحدة تبدأ من أول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام . ويعتبر ملغى اذا لم يجدد في مدة لا تجاوز شهرا من تاريخ انتهاء الترخيص . ويصرح باستعماله في غير الميناء الصادر له ان تتطلب طبيعة عمله ذلك .

مادة ٨ - يرخص للأدلاء والتراجمة الحاصلين على تراخيص من مصلحة الجمارك بالانتظار على الرصيف عند حضور البواخر وسفرها بعدد محدود يتفق عليه بين مصلحة الجمارك - ومصلحة السياحة .

مادة ٩ - يتولى حرس الجمارك الاشراف على تنظيم المستقبليين مع تخصيص مكان لهم على الرصيف ومكان آخر منفصل للأدلاء والتراجمة .

مادة ١٠ - يحظر على الأدلاء والتراجمة ووكلاء السفن ومندوبي شركات السياحة ومندوبي الفنادق القيام بعملية نقل أمتعة الركاب من البواخر الى تفتيش الركاب على أنه يجوز لمدير مصلحة الجمارك أن يرخص في نقل أمتعة الركاب من البواخر الى تفتيش الركاب بواسطة سيارات أو موانع شركات الملاحة أو السياحة أو الفنادق بالشروط والأوضاع التي يقررها لذلك .

مادة ١١ - يحظر خطرا باثا البعود على البواخر لأى شخص دن
غير المرخص لهم لأحكام هذا القرار .

مادة ١٢ - يجوز لشجعات اللقى نصحرت التراخيص سحبها او إلغاؤها
عند حدوث أية مخالفة من أصحابها .

وفى حالة اتهامهم فى جناية أو جنحة سرقة أو اخفاء أشياء مسروقة
أو اختلاس أو نصب أو خيانة أمانة أو تهديد أو غش تجارى أو احتراز
مخدرات أو الاتجار بها أو التعدى على موظفى الحكومة أو الإخلال
بالأدباب أو تهريب جمركى غنى هذه الحالات يسحب الترخيص بمسفة
مؤقتة ريفسما يصدر حكم نهائى فى التهمة فاذا صدر الحكم بالادانة
يلغى الترخيص .

مادة ١٣ - التراخيص الدائمة المنصرفة المسارية المفعول وقت صدور
هذا القرار يظل معمولا بها حتى نهاية ديسمبر سنة ١٩٥٥ ، وعلى أصحابها
أن يراعوا الحصول على تراخيص جديدة طبقا لأحكام هذا القرار قبل
أول يناير سنة ١٩٥٦ .

مادة ١٤ - تعدد فئات التراخيص المشار إليها فى هذا القرار
على اختلاف أنواعها بمقتضى قرار يصدر منا .

مادة ١٥ - على مدير عام مصلحة الجمارك ، تنفيذ هذا القرار من
تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ويُلغى العمل بالقرار الوزارى رقم ٩
لسنة ١٩٣٩ .

تحريرا فى ٢٩ ذى القعدة سنة ١٣٧٤ (١٩ يولية سنة ١٩٥٥) .

(ب) في نظام السماح المؤقت

قرار وزير الخزانة

رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٥

بتحديد المواد التي تتمتع بنظام السماح المؤقت والعمليات
الصناعية التي تتم عليها والشروط اللازمة لذلك (١ ، ٢)

وزير الخزانة

بعد الاطلاع على المواد ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ من قانون الجمارك الصادر
به القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ،

(١) الوقائع المصرية في ٢٢ ابريل سنة ١٩٦٥ - العدد ٣٠ .
(٢) صدر قرار وزير الخزانة رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٦ بتعديل القرار رقم
٢٤ لسنة ١٩٦٥ (الوقائع المصرية في ١٩/١٢/١٩٦٦ - العدد ٩٨) ونص
على ما يأتي :

مادة ١ - المواد الأولية المستوردة بقصد تصنيعها في الجمهورية وكذا
الاصناف المستوردة لأجل اصلاحها أو تكملة صنعها وتطلب المؤسسات العامة
والشركات التابعة لها معاملتها تحت نظام السماح المؤقت ، يطبق عليها
هذا النظام بموجب اقراراتها دون حاجة الى استصدار قرار وزارى عن
كل صنف على حدة . ويفوض مدير عام الجمارك بالاتفاق مع مدير عام
مصلحة الرقابة الصناعية في تحديد مواصفات الصنف عند التصدير
والاشتراطات اللازمة لذلك .

مادة ٢ - يجوز التصرف في المواد والاصناف المذكورة في غير الأغراض
التي استوردت من أجلها بشرط الحصول مقدما على موافقة مصلحة الجمارك
وسداد الضرائب الجمركية المستحقة بعد الحصول على موافقة وزارة
الاقتصاد (الامتياز والنقد) .

مادة ٣ - يفوض مدير عام الجمارك أو من يتيه في الموافقة على
اطالة المدة اللازمة لاعادة التصدير المنصوص عليها في المادة ٩٨ من القانون
رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .

مادة ٤ - يبطل العمل بكل نص يخالف أحكام المواد الواردة بهذا القرار .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، وعلى مدير عام الجمارك اصدار التعليمات اللازمة لتنفيذه .
كما صدر قرار وزير المالية رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٨٦ بشأن تعديل القواعد الخاصة بنظام السماح المؤقت (الوقائع المصرية في ١٠/١٢/١٩٨٦ - العدد ٢٧٩) ونص على ما يأتى :

مادة ١ - يجوز تطبيق نظام السماح المؤقت على المواد الاولية المستوردة للهيئات العامة والقطاع العام والخاص والتعاونى والاستثمارى بقصد تصنيعها بالجمهورية وكذا الاصناف المستوردة لأجل اصلاحها أو تكملة صنعها ، اذا طلبت الجهة معاملتها وفقا لهذا النظام بموجب اقرار منها ، على أن يتم تحديد مواصفات الصنف عند التصدير والاشتراطات اللازمة لذلك بناء على توصية الجهة المختصة التى يصدر بها قرار من وزير الصناعة وذلك فى الفترة الى ما قبل اعادة التصدير .

كما تختص هذه الجهة بتحديد نسبة العوادم فى التصنيع وما يكون منها ذا قيمة للأغراض الجمركية لتحصيل ما يستحق عليها من ضرائب ورسوم .

مادة ٢ - يفوض رئيس مصلحة الجمارك فى :

١ - اصدار القرارات الخاصة بتحديد الاصناف والمواد التى يطبق عليها نظام السماح المؤقت وادراجها فى الجداول المقررة بالشروط والمواصفات التى تحددها الجهة المختصة بوزارة الصناعة فى حالة عدم وجودها بالجداول المقررة وذلك لتطبيقها على الصنف عند استيراده مستقبلا .

٢ - اطالة مدة السنة المحددة بالمادة ٩٨ من قانون الجمارك التى يتم فيها اعادة التصدير لأسباب مبررة .

٣ - تحديد الشروط والأوضاع الخاصة بالاعفاء من تقديم التامين أو الضمان المنصوص عليه فى المادة ٩٨ من قانون الجمارك .

٤ - اصدار قرارات الاعفاء من تقديم التامين أو الضمان المنصوص عليه فى المادة ٩٨ من قانون الجمارك وفقا للشروط والأوضاع الصادرة طبقا لأحكام الفقرة السابقة من هذا القرار اذا وجدت ظروف أو أسباب مبررة .

وبناء على موافقة وزير الصناعة ،

وعلى ما أراءه مجلس الدولة .

قرار :

مادة ١ - تتمتع بنظام السماح المؤقت المواد المبينة في الجدول المرفق بهذا القرار (١) بالشروط الآتية :

١ - اثبات المواد المستوردة في بيان جمركي يحرر عند استيرادها على الأتموزج المعد لذلك .

مادة ٣ - يجوز تسوية الضرائب والرسوم الجمركية التي تم الاعفاء منها وسدادها مضافا إليها أعلى سعر فائدة دائن معلن من البنك المركزي المصري عن المدة من تاريخ الافراج وحتى تاريخ السداد على المنتجات النهائية التي استخدمت فيها المواد والأصناف المستوردة تحت نظام السماح المؤقت ليستخدمها للاستهلاك المحلي إذا تعذر إعادة تصديرها أو ادخالها في منطقة حرة وذلك لأسباب مبررة تقبلها مصلحة الجمارك وبموافقة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وبشرط ألا تكون المواد المستوردة من السلع المحظور استيرادها .

مادة ٤ - يلغى العمل بالنماذج التالية في مجال الاجراءات على البضائع الخاضعة لنظامي السماح المؤقت والدرونك اعتبارا من تاريخ صدور قرار رئيس مصلحة الجمارك بالنماذج الجديدة :

- نموذج رقم ٩ ك . م (كشف الاستخلاص) .

- نموذج رقم ١٧ ك . م (بيان البضائع المصنوعة بنظام السماح المؤقت والدوريك) .

- الشهادة الرسمية بالصادرات وفق أحد النظامين .

مادة ٥ - يصدر رئيس مصلحة الجمارك قرارا بالنماذج التي تستخدم في اثبات المواد والأصناف التي تتمتع بنظام السماح المؤقت والدوريك .

مادة ٦ - يلغى قرار وزير المالية رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٧ بتعديل القرار رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٦ ، ويلغى كل ما يخالف ذلك من أحكام .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

(١) لم ينشر الجدول اكتفاء بنشرة في الوقائع المصرية وقد تم تعديله

بقرار وزير الخزانة رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٥ (الوقائع المصرية في ١٥/١١/١٩٦٥ - العدد ٨٩) وقرار وزير الخزانة رقم ٤ لسنة ١٩٦٦ (الوقائع المصرية في ٢٨/٣/١٩٦٦ - العدد ٢٤) وقرار وزير الخزانة رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٦ (الوقائع المصرية في ٢٨/٣/١٩٦٦ - العدد ٢٤) وقرار وزير الخزانة رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٦ وقرار وزير الخزانة رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٦ (الوقائع المصرية في ٢٣/٦/١٩٦٦ - العدد ٤٧) وقرار وزير الخزانة رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٦ (الوقائع المصرية في ١١/٧/١٩٦٦ - العدد ٥٢) وقرار وزير الخزانة رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٦ (الوقائع المصرية في ٢٥/٧/١٩٦٦ - العدد ٥٦) وقرار وزير الخزانة رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٦ (الوقائع المصرية في ٢٥/٨/١٩٦٦ - العدد ٦٥) وقرار مدير عام الجمارك رقم ١ لسنة ١٩٦٧ (الوقائع المصرية في ٢٨/٩/١٩٦٧ - العدد ١٨٩) وقرار مدير عام الجمارك رقم ٢ لسنة ١٩٦٧ (الوقائع المصرية في ٢٨/٩/١٩٦٧ - العدد ١٨٩) وقرار مدير عام الجمارك رقم ٣ لسنة ١٩٦٧ (الوقائع المصرية في ٢٨/٩/١٩٦٧ - العدد ١٨٩) وقرار مدير عام الجمارك رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ (الوقائع المصرية في ٢٨/٩/١٩٦٧ - العدد ١٨٩) وقرار مدير عام الجمارك رقم ٦ لسنة ١٩٦٧ (الوقائع المصرية في ١/١٠/١٩٦٧ - العدد ١٩١) وقرار مدير عام الجمارك رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ (الوقائع المصرية في ١/١٠/١٩٦٧ - العدد ١٩١) وقرار مدير عام الجمارك رقم ٩ لسنة ١٩٦٧ (الوقائع المصرية في ١/١٠/١٩٦٧ - العدد ١٩١) وقرار مدير عام الجمارك رقم ١٠ لسنة ١٩٦٧ (الوقائع المصرية في ١/١٠/١٩٦٧ - العدد ١٩١) وقرار مدير عام الجمارك رقم ١١ لسنة ١٩٦٧ (الوقائع المصرية في ١/١٠/١٩٦٧ - العدد ١٩١) وقرار مدير عام الجمارك رقم ١٣ لسنة ١٩٦٧ (الوقائع المصرية في ١/١٠/١٩٦٧ - العدد ١٩١) وقرار مدير عام الجمارك رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ (الوقائع المصرية في ٢٣/١١/١٩٦٧ - العدد ٢٣٧) وقرار مدير عام الجمارك رقم ١٦ لسنة ١٩٦٧ (الوقائع المصرية في ٢٣/١١/١٩٦٧ - العدد ٢٣٧) وقرار مدير عام الجمارك رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ (الوقائع المصرية في ١٥/٧/١٩٦٩ - العدد ١٦٠) وقرار مدير عام الجمارك رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ (الوقائع المصرية في ١٥/٧/١٩٦٩ - العدد ١٦٠) وقرار مدير عام الجمارك رقم ٣ لسنة ١٩٦٩

٥ - إذا استخدمت في صناعة المنتجات التي تتمتع بهذا الضمان أصناف محلية تخضع لضريبة الإنتاج غترد هذه للضريبة على أساس النفقات التي كان معمولاً بها يوم شراء هذه المواد بعد تقديم المستندات المؤيدة لذلك .

مادة ٢ - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه ، وعلى المدير العام لجمارك إصدار التعليمات اللازمة لتنفيذه (١) ؛

تحريراً في ٧ ذي القعدة سنة ١٣٨٤ (١٠ مارس سنة ١٩٦٥) .

(١) صدر قرار مدير عام الجمارك رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٦ بشأن التعليمات الخاصة بنظام السماح المؤقت ونص على ما يأتي :

» مادة ١ - يطبق نظام السماح المؤقت على الاصناف الموضحة في الجداول الملحق بالقرار الوزاري رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٥ والقرارات الوزارية اللاحقة وتلك التي يصدر بها قرار من مدير عام الجمارك .

مادة ٢ - يطبق هذا النظام على المواد الأولية - غير المدرجة بهذه الجداول المستوردة بقصد تصنيعها في الجمهورية وكذا الاصناف المستوردة لأجل اصلاحها أو تكملة صنعها وتطلب المؤسسات العامة والشركات التابعة لها معاملتها تحت نظام السماح المؤقت .

مادة ٢ - في حالة تطبيق الاحكام التي نصت عليها المادة (٢) أعلاه ، يؤخذ اقرار من المؤسسة أو الشركة التابعة لها ، بأن هذه المواد وأردة لتصنيعها تحت نظام السماح المؤقت مع بيان اسم الصنف عند الورد واسم الصنف عند التصدير بعد تصنيع هذه المواد أو تكملة صنعها . ويفرج عن هذه المواد والاصناف تحت هذا النظام بعد استيفاء التعليمات الصادرة في هذا الشأن .

مادة ٤ - بعد الافراج عن المواد والاصناف المشار اليها في المادة (٢) المشار اليها ، يرسل الجمرک الى الادارة العامة (المراقبة العامة للتعريفات) - فور الافراج عن الرسالة - جميع البيانات الخاصة بها (اسم المستورد - رقم شهادة الوارد والقسيمة وتاريخها - اسم الصنف عند الورد واسم الصنف عند التصدير) من واقع اقرار الشركة المستوردة (وذلك تمهيداً لتحديد شروط التصدير بالاتفاق مع مصلحة الرقابة الصناعية .

مادة ٥ - يبطل العمل بكل نص من القرار الإداري ٢٣ لسنة ١٩٦٥ وكل ما يخالف أحكام المواد الموضحة بهذا القرار » .

قرار وزير المالية

قرار رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٨٦

في شأن البضائع التي تصدر بصفة مؤقتة

لإجراء عمليات تكميلية عليها (١)

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ،

وعلى القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بإصدار قانون تنظيم
الاعفاءات الجمركية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ بإصدار التعريفة
الجمركية ،

وعلى القرار الوزاري بتاريخ ١٩٦٦/٤/٥ بالموافقة على قبول
توصية مجلس التعاون الجمركي ببروكسل الصادرة بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٣
في شأن البضائع التي تصدر بصفة مؤقتة لإجراء عمليات تكميلية ،

وعلى قرار وزير المالية رقم ١٩٣ لسنة ١٩٨٦ باللائحة التنفيذية
لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بإصدار قانون الاعفاءات
الجمركية ،

وبناء على قرار وزير المالية رقم ١٩٤ لسنة ١٩٨٦ بتصديق شروط
وقواعد تنفيذ أحكام القرار الجمهوري رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ بإصدار
التعريفة الجمركية والتذييلات للموارد بها .

قرار :

مادة ١ - تحصل الضريبة الجمركية على البضائع التي تصدر بصفة مؤقتة لأجراء عمليات تكميلية على أساس فئة الترخيص الخاضع له الصنف التام الصنع وذلك من قيمة تكاليف تكمة الصنع ومصاريف النقل والتأمين .

مادة ٢ - يشترط بالنسبة للبضائع التي تصدر بصفة مؤقتة لأجراء عمليات تكميلية ما يأتي :

(أ) أن يحصل على موافقة الجمارك بعد استيفاء الشروط التي تحددها مصلحة الرقابة الصناعية والجهات المختصة .

(ب) أن توضيح جميع البيانات التي تمنح الجمارك من التحقق من عينة البضائع على الاستمارة ١٢٦ ك . م مكرر بالنسبة للتداول التي قبلت توصية مجلس التعاون الجمركي والاستمارة ١٢٦ ك . م بالنسبة للتداول الأخرى مع تقديم هذه الاستمارة عند إعادة الاستيراد للمطابقة عليها ويجوز للجمارك أخذ عينات أو وضع علامات مميزة على البضائع المصدرة تحت هذا النظام ووزنها في جميع الأحوال للتحقق من عينتها عند إعادة الاستيراد .

(ج) يتم تصدير شبكات ومخلفات المعادن الثمينة و تراب الصياغ وفقا لشروط مصلحة الدفعة والموازن من حيث تحديد أوزان الأصناف المصدرة ونسبة ما تحتويه من معادن ثمينة وغيرها مع استيفاء الاستمارات المختصة وفقا للمفكرة (ب) أعلاه وتقديمها عند الاستيراد مع شهادة من المصنع الذي قام بالعملية مصدقا عليها توضح أن الأصناف المعاد استيرادها ناتجة من الأصناف السابق تصديرها .

(د) إقرار من المصدر على البيان الجمركي المقدم عن الصادرات بأن البضائع مصدرة لأجراء عمليات تكميلية عليها .

(د) اقرار من المصدر على البيان الجمركي المقدم عن الصادرات بأن البضائع مصدرة لاجراء عمليات تكميلية عليها .

(هـ) أن يتم اعادة الاستيراد خلال ستة أشهر من تاريخ التصدير ويجوز لرئيس مصلحة الجمارك أو من ينييه مد هذه المدة .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ مسدوره ،

صدر في ١٩٨٦/١٢/٢٠ .

(ج) في نظام التحكيم في المنازعات الجمركية

قرار وزير المالية رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٨٥
بشأن نظام التحكيم في المنازعات
بين أصحاب البضائع ومصلحة الجمارك (١)

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون
الجمارك ؛
وعلى قرار وزير الخزانة رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ في شأن اجراءات
التحكيم ، وتشكيل اللجان ،

تقرر :

مادة ١ - يجوز لصاحب البضاعة أو من يمثله قانونا أن يعترض
كتابة على القرار الصادر من الجمارك المختص حول نوع البضاعة أو منشأها
أو قيمتها ، ويقدم هذا الاعتراض الى مدير المجمع المختص فإذا تبين
له جدية الاعتراض يتعين عليه اتخاذ اللازم في خلال يومين من تاريخ
الاعتراض واخطار صاحب البضاعة أو من يمثله قانونا بذلك .

مادة ٢ - لصاحب البضاعة أو من يمثله قانونا في حالة رفض مدير
المجمع للاعتراض المقدم منه أو عدم موافقته على القرار الصادر فيما
قدمه من اعتراضات - أن يطلب من مدير المجمع المختص - إحالة النزاع
الى التحكيم طبقا للمادة ٥٧ من قانون الجمارك المشار اليه وفقا للقواعد
والاجراءات الواردة في المواد التالية :

(١) الوقائع المصرية في ١٠/٨/١٩٨٥ - العدد ٢٢٧ .

مادة ٣ - لا يجوز التحكيم، إلا بالنسبة للبضائع التى لا تزال تحت رقابة الجمارك، ويجوز لصاحب البضاعة أو من يمثله قانونا سحب البضاعة من الدائرة الجمركية بعد أخذ انعينات القانونية المطلوبة منها . وبعد اداء للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملاحقة بها ومبلغ خمسون جنيها نفقات التحكيم عن كل حالة ، وكذا الغرامات والجمارك والتعويضات التى قد تكون مستحقة وفقا لما تقتضيه الجمارك ، ويعتبر أداء قيمة الضرائب الجمركية والغرامات والتعويضات المخططة عليها بين صاحب البضاعة والجمارك على سبيل الأمانة لحين الفصل فى التحكيم ، ولا يجوز سحب البضاعة اذا تبين للجمارك أنه قد يترتب على التحكيم ثبوت مخالفة للقوانين للاستيراد والتصدير وأية قوانين أخرى تمنع الإخراج عنها .

مادة ٤ - على مدير المجمع المختص اثبات طلب صاحب البضاعة أو من يمثله قانونا باحالة النزاع الى التحكيم فى محضر من صورتين على النموذج المرافق لهذا القرار (١) ويوقع عليه من صاحب البضاعة وتسلم فى جميع الأحوال صورة المحضر الى صاحب الشأن . وذلك كله بعد تحصيل مقابل نفقات التحكيم المشار اليها فى المادة السابقة .

ويرفق بالمحضر كافة المستندات اللازمة لنظر التحكيم وعلى الأخص شهادة تحليل العمل الحكومى المختص عند الاقتضاء وشهادة المورد الأصلية المنتج للبضاعة مشمول البيان الجمركى والفواتير الأصلية الصادرة منه والعقود وغيرها من المستندات الأخرى على أن تثبت كل هذه المستندات بالمحضر .

وعلى مدير المجمع بمجرد اثبات التحكيم فى المحضر المشار اليه وبحضور صاحب البضاعة أو من يمثله قانونا أن يأخذ عينة مزبوجة من البضاعة محل التحكيم للرجوع اليها عند التحليل أو فحص البضائع وتوضع

(١) لم ينشر النموذج اكتفاء بنشره فى الوقائع المصرية .

هذه العينات في أحرار تختتم بخاتم كل من موظف الجمر ك وصاحب البضاعة، أو من يمثله قانونا ويثبت كل ذلك في المحضر المشار إليه مع اثبات نموذج من بصمة الأحكام .

أما البضائع التي يتعذر أخذ عينات منها ولا يقتضى الأمر عرضها بالذات على المحكمين فيكتفى بأن يقدم عنها رسم « كتالوج » ومذكرة وصفية وافية يرفقان بالمحضر بالإضافة الى شهادة تطيل المعامل الحكومية المختصة وغيرها من المستندات الأخرى اللازمة للتحكيم دون الإخلال بالحق في المانة طبقا للقانون .

مادة ٥ - تنظر في المنازعات المشار إليها في هذا القرار لجان تحكيم تشكل في المجمعات والقطاعات الجمركية على النحو التالي :

أولا - لجان تحكيم ابتدائية :

وتشكل لجنة أو أكثر في كل مجمع جمركى بقرار من رئيس مصلحة الجمارك من حكمين : أحدهما يعينه رئيس مصلحة الجمارك على أن يكون غير موظف الجمر ك الذى نشأ معه النزاع ، والآخر يختاره صاحب البضاعة أو من يمثله قانونا على أن يخطر مدير المجمع باسم هذا المحكم خلال ثمانية أيام من تاريخ تحرير المحضر المشار إليه في المادة الواصلة وذلك بكتاب موصى عليه أو باخطار كتابى يسلم بإيصال الى الجمر ك المختص ويعتبر عدم تعيين المحكم خلال هذه المدة امتناعا من صاحب البضاعة أو من يمثله قانونا عن تعيينه ويعتبر رأى الجمارك نهائيا .

ثانيا - لجان تحكيم عالية :

يرفع إليها المنازعات في حالة اختلاف المحكمين في المنازعات التي تنظرها لجان التحكيم الابتدائية . وتشكل لجنة أو أكثر في كل قطاع جمركى بقرار من وزير المالية على النحو التالي :

- مفوض دائم يعينه وزير المالية لمدة سنة قابلة للتجديد .
- عضو يمثل الجمارك ويختاره رئيس مصلحة الجمارك من بين العاملين بالقطاع الجمركي المختص على أن يكون غير موظف الجمرك الذي نشأ معه النزاع أو حكم فيه في اللجنة الابتدائية .
- عضو يمثل غرفة التجارة يختاره رئيس الغرفة التجارية من الشعبة المختصة التي تقع في دائرتها اللجنة .
- وللجنة أن تستعين بمن تراه لازماً من الفنيين دون أن يكون لهم رأى محدود في إصدار القرار .

مادة ٦ — تحدد عدد اللجان المشار إليها في المادة السابقة ومراكزها ودوائرها اختصاصها بقرار من بناء على اقتراح رئيس مصلحة الجمارك (١) . ويصدر رئيس مصلحة الجمارك قراراً بتشكيل أمانة فنية لكل لجنة أو أكثر من لجان التحكيم الابتدائي أو العالي من بين العاملين بالمصلحة لمساعدتها في أداء مهمتها واستيفاء السجلات الخاصة بها وإعداد الدراسات والبحوث اللازمة .

وعلى الأمانة الفنية للجان التحكيم بعد تحصيل مقابل نفقات التحكيم المشار إليها بالمادة الرابعة من هذا القرار أن تعرض على مدير المجمع المختص صورة المحضر ، والمستندات وعينة واحدة من العينات المرفقة ليتولى تحديد اللجنة التي تنتظر التحكيم وميعاد ومكان اجتماعها على أن يكون في الجمرك المختص .

مادة ٧ — تنتظر لجان التحكيم الابتدائية المنازعات التي تحال إليها وفقاً للإجراءات الآتية :

(١) صدر قرار وزير المالية رقم ١٢ لسنة ١٩٨٦ بشأن تشكيل لجان التحكيم العالية ومراكزها ودوائرها اختصاصها (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/٣/٢ - العدد ٥٢) .

١ - تتولى الأمانة الفنية للجنة اخطار الحكمن بميعاد ويمكن اجتماعها وبأية تعديلات تطرأ بعد ذلك بوقت كاف وذلك بكتاب موسى عليه أو باخطار كتابى مع التوقيع من كل حكم بما يفيد العلم .

٢ - تجتمع اللجنة فى المكان المحدد ويتولى الحكمين معه فحص موضوع النزاع وتوضع تحت تصرفها كافة الأوراق والمستندات المقدمة وكذلك احدى العينتين وتبقى العينة الثانية بالجمرك للرجوع اليها عند الصالحة .

٣ - أى مستندات أو وجهات نظر جديدة لم تكن مبداء فى المحضر أو مرفقة به يرى محكم صاحب البضاعة الى التحكيم يجب أن تقدم الى الأمانة الفنية المختصة قبل نظرها باللجنة بوقت كاف .

٤ - يثبت أعضاء اللجنة (الحكمين) آراؤهما فى المكان المعد لذلك فى المحضر ويوقع كل منهما على رأيه . ويجب عليهما استعمال اصطلاحات التعريفية الجمركية وشروحها وتحديد المعاملة الجمركية للبضاعة موضوع النزاع تحديدا دقيقا لا لبس فيه .

٥ - يصدر القرار باتفاق الحكمين ويعتبر قرارهما نهائيا وتتولى الأمانة الفنية اخطار كل من مدير المجمع وصاحب البضاعة أو من يمثله قانونا به .

٦ - اذا لم يتفق الحكمان أعضاء اللجنة فيعاد ختم العينة التى قدمت لهما وذلك تحت اشرافهما ويثبت ذلك فى المحضر وترسل فوراً مع المحضر الى الأمانة الفنية للجنة التحكيم العالية بالقطاع الجمركى المختص لمعرضها عليها .

مادة ٨ - تنظر لجان التحكيم العالية فى المنازعات التى تعال إليها من اللجان الابتدائية بسبب عدم اتفاق الحكمين باللجان المذكورة ونفسا للإجراءات الآتية :

١ - تتولى الأمانة الفنية للجنة التحكيم المالية بمجرد إحالة أوراق التحكيم إليها من أمانة اللجنة الابتدائية عرض الأوراق على رئيس القطاع الجمركي المختص ليتولى تحديد اللجنة التي تنظر التحكيم وميعاد ويمكن اجتماعها على أن يكون ذلك في القطاع المختص .

٢ - تتولى الأمانة الفنية أخطار أعضاء اللجنة وكذا الحكيم أعضاء اللجنة الابتدائية ومن ترى الاستعانة بهم من الفنيين بمكان الاجتماع والميعاد المحدد له قبل انعقاده بأسبوع على الأقل وذلك بكتاب موصى عليه .

٣ - تجتمع اللجنة في المكان والميعاد المحدد وتوضع تحت تصرفها كافة الأوراق والمستندات الواردة إليها .

ويصدر قرار اللجنة بأغلبية الأصوات .

وتثبت اللجنة قرارها في المحضر ويوقع عليه من أعضائها .

٤ - يكون القرار الصادر من اللجنة واجب التنفيذ ويجب أن ينص فيه على بيان بمن يتحمل نفقات التحكيم .

وتتولى الأمانة الفنية أخطار كل من رئيس القطاع وصاحب البضاعة أو من يمثله قانونا بهذا القرار بكتاب موصى عليه .

٥ - على رئيس القطاع الجمركي المختص أخطار مدير المجمع الموجود به البضاعة محل النزاع بقرار اللجنة لاتخاذ اللازم فوراً .

مادة ٩ - يتمم كل من الجمرك وصاحب البضاعة أو من يمثله قانونا نفقات الحكم الذي يختاره كل منهما . ولا ترد نفقات التحكيم المشار إليها في هذا القرار لصاحب البضاعة الا اذا كان قرار التحكيم صادرا من اللجان لصالحه .

مادة ١٠ - لا يجوز للجان التحكيم الابتدائية والمالية ابداء آراء تكون بمثابة قواعد عامة . ولا تصدر قرارات الا في الحالات الخاصة التي

جـ مـ اـ رـ ك ٧٣١

تعرض عليها ولا تكون لهذه انقرارات والآراء حجيه قانونية في مواجهه
الجـ مـ اـ رـ ك الا في الحالات الخاصة التي صدرت فيها .

مادة ١١ - تحدد مكافآت كل من المفوض الدائم وعضو لجنة
التحكيم العالية بواقع عشرة جنيحات عن كل حالة ، وتقدر مكافآت من يرى
الاستمانة بهم من اتقنين من غير العاملين بمصلحة الجـ مـ اـ رـ ك في كل حالة
على حدة بقرار من رئيس المصلحة بناء على اقتراح المفوض الدائم ويكون
قراره في هذا الشأن نهائيا .

مادة ١٢ - يناهى العمل بالقرار الوزاري رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ في شأن
اجراءات التحكيم وتشكيل اللجان .

مادة ١٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من
تاريخ نشره ، وعلى رئيس مصلحة الجـ مـ اـ رـ ك تنفيذه ،،

تحريرا في ١٩٨٥/٩/٤ .

(د) في نظام الإفراج المؤقت

قرار وزير الخزانة

رقم ٦ لسنة ١٩٦٨

بشأن نظام الإفراج المؤقت وبإلغاء القرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٣ والقرارات المعدلة له بشأن نظام الإفراج المؤقت وبإلغاء أنقرة قبل الأخيرة من المادة الأولى من القرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٣ في شأن رد الضرائب الجمركية وضرائب الاستهلاك عند إعادة تصدير البضائع الأجنبية (١ ، ٢)

وزير الخزانة

بعد الاطلاع على المادة ١٠١ من قانون الجمارك الصادر به القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ،

وعلى القرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن نظام الإفراج المؤقت والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٣ في شأن رد الضرائب الجمركية وضرائب الاستهلاك عند إعادة تصدير البضائع الأجنبية ؛

قرر :

مادة ١ - يفرج مؤقتا عن البضائع الواردة دون تحصيل الضرائب

(١) الوقائع المصرية في ٢٨ فبراير سنة ١٩٦٨ - العدد ٤٨ .

(٢) صدر قرار مدير عام مصلحة الجمارك رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ في شأن تنظيم الإفراج المؤقت عن البضائع .

البحريكية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة عليها في المصالح
الآتية :

(أ) ١ - الآلات والمهمات المستوردة من الخارج يرسم العمل
في مشروعات انشائية أو اقتصادية .

٢ - الآلات والمهمات المستوردة من الخارج يرسم أحد المعارض
أو المراجعات أو المسارح أو الملاعب الرياضية أو ما يماثلها .

٣ - الأجهزة اللازمة لإجراء التجارب أو الاختبارات العلمية أو
الصناعية أو الزراعية .

٤ - الآلات والأجهزة وغيرها من الأصناف التي ترد يقصد
إصلاحها .

١ - الأنوعية الفارغة والغلافات الواردة لأنها كذلك لأغراض والسيارات
الواردة مملوءة بالسلع يرسم إعادة تصديرها إما فارغة أو مملوءة .

وذلك بشرط أن يعاد تصديرها خلال ستة أشهر من تاريخ انتهاء
الغرض أو العمل المستوردة من أجله وأن يقدم عنها المستورد ضمانا
ماليا يوازي قيمة الضرائب والرسوم المستحقة أو تعهد بإدائها طبقا
لما يقرره المدير العام للجمارك .

وتكون هذه الضرائب والرسوم واجبة التحصيل عند عدم إعادة
التصدير إلى الخارج خلال تلك المدة .

على أنه بالنسبة للآلات والمهمات المنصوص عليها في البند (١)
يجوز أن تمنح مهلة ستة أشهر أخرى إذا أعيد تشغيلها في مشروعات
انشائية أو اقتصادية أخرى وتبدأ المهلة من تاريخ انتهاء العمل في
المشروعات الجديدة .

ويجوز لمدير عام الجمارك في جميع الحالات المتقدمة مد المهلة

المقررة لاعادة التصدير الى الحد الذي يراه تأخر اعادة التصدير لأسباب
مبصرة .

(ب) ١ - آلات التصوير أو الأفلام التي يستحضرها الصحفيين
أو المراسلون الأجانب أو وكالة الأنباء والاذاعة .

٢ - الأمتعة والأشياء الأخرى التي ترد مع الأجانب ذوى الشخصيات
الكبيرة الذين يفدون الى الجمهورية ، وكذا المواد المهنية كآلات الجراحة
وأدوات المهندسين وآلات الكتابة التي ترد مع الأجانب الوافدين الى
الجمهورية والتي تتفق مع مهنتهم وذلك بشرط أن يعاد تصديرها عقب انتهاء
الغرض الذي استوردت من أجله وفى حالة عدم اعادة تصديرها تحصل
الضرائب والرسوم المقررة عليها .

(ج) البضاعة الواردة برسم شخص أو هيئة تتمتع بإعفاءات جمركية
ولم ترد المستندات الخاصة بها .

وتعفى تلك البضاعة نهائيا من الضرائب والرسوم الجمركية متى
استوفيت المستندات اللازمة .

(د) المهمات والأدوات العلمية والفنية والأمتعة الشخصية بما فى
ذلك سيارة واحدة الخاصة بالأساتذة والخبراء الأجانب الذين تستقنهم
الجمهورية العربية المتحدة بشرط التمتع بإعادة تصديرها خلال ستة
أشهر من تاريخ انتهاء العقود المبرمة معهم ، مع تقديم الضمان اللازم
لداء الضرائب والرسوم الجمركية فى حالة عدم اعادة التصدير الى الخارج
خلال تلك المدة وذلك وفقا للأوضاع التى يقررها مدير عام الجمارك .

وتكون الضرائب والرسوم واجبة التحصيل عند عدم اعادة التصدير
الى الخارج خلال تلك المدة .

(هـ) ١ - السيارات والأمتعة الشخصية الخاصة باللاجئين
السياسيين .

٢ - الإمتعة الشخصية - بما في ذلك سيارة واحدة - الخاصة بأعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي للجمهورية العربية المتحدة وكذلك المصريين المنتدبين أو المعارين للخارج: القادمين لقضاء اجازاتهم أو لأداء عمل مؤقت بالبلاد بشرط ايداع تامين نقدى أو تقديم خطاب ضمان مصرف بقيمة الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة أو تقديم ضمان من الجهات الحكومية التابعين لها باعادة تصدير الأشياء المخرج عنها عند زوال سبب الافراج المؤقتة *

٣ - الإمتعة الشخصية - بما في ذلك سيارة واحدة - الخاصة بالأجانب القادمين لتلقى علومهم بجامعة ومعاهد الجمهورية العربية المتحدة *

٤ - السيارات الواردة للاستعمال الرسمي للسفارات والقنصليات الأجنبية أو لأعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي الأجانب زيادة عن حد الاعفاء المقرر بالمادة ١٠٧ من قانون الجمارك المشار اليه ونذلك السيارات الواردة للموظفين الإداريين بالسفارات والقنصليات الأجنبية بشرط توفر مبدأ المعاملة بالمثل وفي حدود تلك المعاملة *

٥ - سيارات المصريين المقيمين بالخارج في بلاد لا توجد بها نوادى سيارات والقادمين الى البلاد لفترة مؤقتة بشرط تقديم خطاب ضمان مصرفي يغطي قيمة السيارة بالإضافة الى الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة عليها *

٦ - السيارات التى تستوردها شركات ومؤسسات الطيران الأجنبية للثتى تسير خطوطا جوية منتظمة من وإلى وعبر أراضي الجمهورية العربية المتحدة بشرط توفر مبدأ المعاملة بالمثل وفي حدود تلك المعاملة وإن تحدد مصلحة الطيران المدني عدد السيارات التى يفرج عنها لكل شركة أو مؤسسة وبشرط تقديم الضمانات اللازمة لاعادة التصدير ولسداد الضرائب والرسوم الجمركية وفقا لما يقرره المدير العام لمصلحة الجمارك *

٧ - الأصناف التي ترد مع انسائمين ونامبرين زيادة عن حدود الإعفاء الواردة بالفقرة ثولا - ١/٢ من المادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣ بشرط ايداع تأمين نقدي أو تقديم خطاب ضمان مصرفي بقيمة الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة مقابل إعطاء النموذج انذى تحده مصلحة الجمارك لهذا الغرض .

٨ - سيارات وأمتعة الحجاج الأجانب الذين يمرون أراضي الجمهورية العربية المتحدة الى الأراضي المقدسة وذلك بموجب الضمانات أو التعهدات التي تقبلها مصلحة الجمارك .

وترد الضمانات المالية والأمانات المقدمة عن الحالات السابقة عند إعادة التصدير كما تصبح الضرائب والرسوم الجمركية واجبة الأداء في حالة عدم إعادة التصدير عند زوال سبب الافراج المؤقت .

مادة ٢ - يفرج مؤقتا عن :

(١) السيارات الخاصة بالسياح والعابرين وبصفة عامة الأجانب القادمين للإقامة المؤقتة وذلك بالشروط الآتية :

١ - أن يقتصر استعمال السيارات على أغراضهم الخاصة وذلك سواء وردت السيارات من الخارج أم كانت مشقراة من المناطق الحرة .

٢ - ألا تزيد مدة بقاء السيارة في أراضي الجمهورية العربية المتحدة على ستة أشهر ويجوز أن تمتد هذه المدة باذن خاص من المدير العام للجمارك في حالة تجديد مدة الإقامة المؤقتة لأكثر من ستة أشهر في حدود مدة الإقامة الممنوحة لصاحب السيارة .

٣ - أن تدفع الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المستحقة على السيارة مقابل إعطاء النموذج الخاص بذلك ويجوز قبول

الكتالات المصرفية نظير تلك الضرائب والرسوم مع مراعاة المهلة الميئة بالشروط السابقة .

ويستحق الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم على السيارات فوراً في حال وقوع عتس او تخليس او مخالفه شروط هذا اقرار فضلاً عن توقيع التعقيب الاخرى المنصوص عليها في اسوائن والمواضع الخاصة .

(ب) السيارات الخاصة بالسائح او الاشخاص الذين يقيمون خارج الجمهورية العربية المتحدة اذا قدم عنها دفتر ترخيص او دفتر مرور صدر من أحد نوادي السيارات الأجنبية المعترف بها . وكذلك السيارات الخاصة بالسائح انذين يحملون رخصة القيادة او بطاقة تسير السيارة في الدولتين وذلك بالشروط والأوضاع التي يقررها مدير عام الجمارك .

(ج) سيارات الأجانب القادمين من بلاد عربية ليس بها نوادي سيارات اذا قدم عنها دفتر مرور دولي صادر من نادي السيارات المصري وذلك في حدود مدة الإقامة المؤقتة الممنوحة لمصاحب السيارات .

(د) الطائرات المدنية الخاصة القادمة الى الجمهورية العربية المتحدة اذا قدم عنها دفتر مرور جمركي صادر من أحد نوادي الطيران المعترف بها رسمياً .

ويجوز الافراج مؤقتاً عن هذه الطائرات الخاصة اذا كانت لا تحمل دفاتر مرور وذلك بعد الحصول على تعهد من صاحب الطائرة بعدم التصرف فيها محلياً الا بعد أداء ما يستحق عليها من ضرائب ورسوم جمركية على أن تظل للطائرة تحت رقابة مصلحة الطيران المدني لصين سفرها الى الخارج كل ذلك بالشروط والأوضاع التي يقررها مدير عام الجمارك .

(هـ) الأصناف التي يصدر بها قرار من وزير الخزانة •

مادة ٢ مكررا - (مضافة بقرار وزير الخزانة رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٩) يجوز للمدير العام لمصلحة الجمارك في غير الحالات المبينة بالمادتين السابقتين أن يفرج مؤقتا عن البضائع والمسيرات الواردة وذلك بالشروط الآتية :

أولا - أن يكون طلب الافراج مصحوبا بتعزيز من احدى الجهات الآتية :

- (أ) الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة •
- (ب) جامعة الدول العربية •

(جـ) هيئات التمثيل الدبلوماسي والقنصلي الأجنبي •

ثانيا : أن تقدم الضمانات والتعهدات التي يحددها المدير العام لمصلحة الجمارك •

مادة ٣ - يلغى القرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٣ والقرارات المعدلة له كما تلغى الفقرة قبل الأخيرة من المادة الأولى من القرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه •

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره عليا

تحريرا في ٢٨ شوال سنة ١٣٨٧ (٢٨ يناير سنة ١٩٦٨) •

قرار وزير الخزنة

رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٩

بشأن استيفاء البيانات الاحصائية عند الافراج المؤقت (١)

وزير الخزنة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون
الجمارك ،

وعلى ما أرتاه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - على الجهة المستوردة استيفاء البيانات الاحصائية (من
واقع بوالص الشحن والفواتير والعقود) في النموذج المخصص لذلك
عند طلب تطبيق نظام الافراج المؤقت .

مادة ٢ - في حالة عدم ورود مستندات الرسالة للجهة المستوردة
أو للبنك يكتفى بتحرير البيانات الاجمالية بالبيان الاحصائي ، على أن
يرفق بهذا البيان :

(أ) شهادة من البنك بأن مستندات الرسالة لم تصل حتى تاريخ
طلب الافراج عن الرسالة .

(ب) خطاب معتمد من المدير المسئول بالجهة المستوردة بأن المستندات
أو الفواتير لم تصل حتى تاريخ ورود الرسالة كما أن العقد المبرر بين

(١) الوقائع المصرية في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٦٩ - العدد ٢٤٩ .

٧٤٠ جمارك

لجنة المصدرة والجهة المستوردة لا يتضمن بيانات تفصيلية عن قيمة الرسالة أو الكمية أو النوع .

مادة ٣ - يكتفى باستيفاء اسم المشروع بالنسبة للواردات المستوردة من الاتحاد السوفيتي وبلاد الكتلة الشرقية .

مادة ٤ - يستثنى من البيان ما يرد للمقاولين الأجانب الذين يقومون بتنفيذ مشروعات في الجمهورية العربية المتحدة .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا في ٣٠ رجب سنة ١٣٨٩ (١٢ أكتوبر سنة ١٩٦٩) .

قرار وزير والخزانة

رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٩

في شأن الإفراج المؤقت عن المعدات العلمية الواردة
لأغراض البحث العلمى أو التعليم (١)

وزير الخزانة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون
الجمارك .

وعلى قرار وزير الخزانة رقم ٦ لسنة ١٩٦٨ بشأن نظام الإفراج
المؤقت ،

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يفرج مؤقتا عن المعدات العلمية وقطع غيارها التى
تستوردها المعاهد المعتمدة لأغراض تنمية الأبحاث العلمية والدراسات
التربوية وذلك بالشروط الآتية :

(أ) أن يكون استيرادها بكميات معقولة بالنظر للغرض من
استيرادها .

(ب) أن تستخدم تحت اشراف المعاهد المعتمدة ومسؤوليتها .

(ج) ألا تستخدم لأغراض تجارية داخل الجمهورية .

(د) أن تكون قابلة للتفويض عند اعادة التصدير .

(هـ) أن تبقى ملكيتها أثناء وجودها بالجمهورية لشخص طبيعى
أو معنوى مقيم بالخارج .

(١) الوقائع المصرية فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٩ - العدد ٢٩١ .

(و) أن لا يكون لهذه المعدات أو قطع غيارها مثيل في الجمهورية
يعادلها في قيمتها العلمية .

مادة ٢ - عند تصدير المعدات العلمية المفرج عنها خلال ستة أشهر
من تاريخ استيرادها ولمصلحة الجمارك إطالة هذه المدة أو تقصيرها .

مادة ٣ - يجوز إعادة تصدير المعدات العلمية المستوردة طبقا لنظام
الافراج المؤقت في رسالة واحدة أو في عدة رسائل عن طريق أى جمرك
معد لهذا الغرض علاوة على جمرك الاستيراد .

مادة ٤ - يفرج نهائيا عن المعدات العلمية وقطع الغيار يرسم
الاستعمال الخطى طبقا للشروط والاجراءات المقررة في القوانين واللوائح .

مادة ٥ - اذا ثبت أن المعدات العلمية وقطع الغيار قد أصيبت بتلف
جسيم جاز عدم إعادة تصديرها ولمصلحة الجمارك اخضاعها للضرائب
والرسوم على الواردات اذا لم يتنازل عنها أصحابها لصالح الخزنة أو
إعدامها تحت رقابة المصلحة بمصاريف يتحملها المستورد دون الخزنة
العلمية .

مادة ٦ - في تطبيق أحكام هذا القرار يقصد (١) بمعبارة المعدات
العلمية الأدوات والأجهزة والآلات ولوازمها المستفيدة الأغراض البحث
العامي أو التعليم (٢) بمعبارة الضرائب والرسوم على الواردات الضرائب
الجمركية وجميع الضرائب والرسوم الأخرى والموائد وغيرها من المصاريف
التي تحصل بمناسبة استيراد البضائع فيها عدا الرسوم التي تحصل عن
خدمات أدت عنها (٣) بمعبارة المعاهد المعتمدة المعاهد العلمية أو التعليمية
الخاصة أو العامة التي من أهدافها الأساسية عدم تحقيق الربح والمعتمدة
لدى مصلحة الجمارك لاستلام المعدات العلمية برسم الافراج المؤقت .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويحل به من تاريخ
نشره .

تحريرا في ١٣ شعبان سنة ١٣٨٩ (٢٥ أكتوبر سنة ١٩٦٩) .

قرار وزير المالية
رقم ٢١٦ لسنة ١٩٨٢
في شأن نظام الإفراج المؤقت عن سيارات
الركوب الخاصة

وزير المالية

بعد الاطلاع على المادة ١٠١ من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم
٦٦ لسنة ١٩٦٣ •

وعلى قرار وزير المالية رقم ١٧١ لسنة ١٩٨٢ في شأن نظام الإفراج
المؤقت عن سيارات الركوب الخاصة •

وعلى موافقة السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء •

قرر :

مادة ١ - يجوز الإفراج المؤقت عن سيارات الركوب الخاصة المنصوص
عليها في هذا القرار وفقا للشروط والأوضاع وبالضمانات الواردة به •

مادة ٢ - يقتصر نظام الإفراج المؤقت عن سيارات الركوب الخاصة
على الحالات الآتية :

١ - السيارات الخاصة بالسياح والعابرين والإجانب بصفة عامة
القادمين للإقامة المؤقتة في البلاد •

٢ - السيارات الخاصة بالمصريين المقيمين في الخارج أو يعطون في
الخارج والقادمين للوطن لقضاء أجازاتهم •

٣ - للسيارات الخاصة للعاملين في الخارج من أعضاء السلك الدبلوماسي
أو السلك القنصلي لجمهورية مصر العربية والقادمين للوطن لقضاء أجازتهم •

٤ - السيارات الخاصة بالخبراء أو الأساتذة الأجانب الذين تستقدمهم وزارات الحكومة أو مصالحها أو الهيئات العامة أو وحدات القطاع العام أو الجامعات أو المدارس للقيام بعمل مؤقت داخل البلاد .

٥ - السيارات الخاصة باللاجئين السياسيين .

٦ - السيارات الواردة برسم شركات أو مؤسسات الطيران الأجنبية التي تسير خطوط منتظمة من وإلى البلاد بشرط توفر هبداً المعاملة بالمثل .

٧ - السيارات انخاسة بشركات البحث والتنقيب عن البترول وغتاً للقرط والأوضاع المنصوص عليها في الاتفاقيات المعقودة مع هذه الشركات .

٨ - السيارات الواردة للاستعمال الرسمي للسفارات والقنصليات الأجنبية أو لأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي الأجانب زيادة عن حد الإعفاء المقرر بقانون الجمارك وكذلك السيارات الواردة للموظفين الإداريين بالسفارات والقنصليات الأجنبية .

٩ - السيارات الخاصة بخوى المكانة من الأجانب .

١٠ - السيارات الخاصة بالصحفيين والمراسلين الأجانب ومندوبى وكالات الأنباء .

١١ - السيارات الواردة للاستعمال الرسمي للمنظمات الدولية وأعضائها الحائزين على جوائز سفر دبلوهاسية .

١٢ - السيارات الواردة للشركات الأجنبية المتعاقدة مع وزارات الحكومة أو مصالحها أو انهيئات انعامية أو وحدات القطاع العام للقيام بعمل أو تنفيذ مشروع مؤقت داخل البلاد وذلك لاستعمال الخبراء التابعين لها .

مادة ٣ - (أ) محتل بقرار وزير المالية رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٦) يكون ادخال السيارات المشار إليها في المادة السابقة وفقاً للشروط التالية :

(أ) باستثناء الطائفتين المشار إليهما في البندين (٦ : ٧) من المادة السابقة لا يجوز أن يفرج عن أكثر من سيارة واحدة للشخص الواحد .
كما يجوز الإفراج عن أكثر من سيارة واحدة خاصة لفوى المكسنة من الأجانب وفقاً للاعتبارات التى توافق عليها مصلحة الجمارك لكل حالة على حدة .

(ب) يجب أن يقتصر استعمال السيارة المفرج عنها مؤقتاً على الأغراض التى تم من أجلها الإفراج .

(ج) يتعين إعادة تصدير السيارة المفرج عنها مؤقتاً فور انتهاء مدة الإفراج أو انتهاء الغرض منه أى الأوب أسبق حدوثاً .

(د) يجوز لأصحاب السيارات المخرج عنها مؤقتاً التقدم لمصلحة الجمارك قبل انتهاء مدة الإفراج - لطلب الإفراج النهائى عن السيارة وفقاً للقواعد العامة التى تنظم عملية الاستيراد من الخارج وسداد الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحق بها حسب حالة السيارة وفئة الضريبة السارية وقت ايداع البيان الجمركى للإفراج المؤقت .

(هـ) بالنسبة للحالات الواردة فى البند ٨ من المادة السابقة يجب التحقيق من :

١ - تتوافر مبدأ المطالبة بالمثل .

٢ - تقسيم موافقة وزارة الخارجية على الإفراج المؤقت وفى حدود القواعد التى تصدرها وزارة الخارجية بالاتفاق مع مصلحة الجمارك .

مادة ٤ - (الفقرة الثانية من البند (أ) محل بقرار وزير المالية رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٢) يجب ألا تتجاوز مدة الإفراج المؤقت عن السيارات المشار إليها الحد التالى :

(١) ثلاثة شهور بالنسبة للسيارات المشار إليها في البنود (١) ،
٢ ، ٣) من المادة (٢) ، وبشرط ألا تتجاوز هذه المدة إقامة السائح
أو العابر أو الأجنبي المقيم إقامة مؤقتة هو اجازته المصرى المقيم بالخارج .

ويجوز بقرار من رئيس الادارة المركزية للقطاع الجمركى المختص
مد المهلة المقررة ثلاثة أشهر لاعادة التصدير لأسباب مبررة .

(ب) مدة لا تتجاوز سنة وفقا لخطاب من الوزير المختص أو من
يقوم مقامه بالنسبة للسيارات المشار إليها في البند (٤) والبنود (١٢)
من المادة (٢) ، بشرط ألا تتجاوز مدة إقامة الخبير أو الأستاذ الأجنبي ،
ويجوز بناء على طلب الجهة المتعاقدة مع الشركات الأجنبية أو المستقدمة
للخبير أو الأستاذ الأجنبي تجديد مدة الافراج المؤقت بحيث لا يتجاوز
مجموع هذه المدد المدة المقررة لتنفيذ المشروع (البند ١٢) أو مدة عمل
الخبير أو الأستاذ الأجنبي بالبلاد (البند ٤) .

(ج) سنة بالنسبة للسيارات المشار إليها في البنود ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ،
١٠ ، ١١ من المادة الثمانية ويجوز تجديد الافراج المؤقت سنويا وفقا لقرارات
كل صالة .

(د) المادة التى يتم الاتفاق عليها بين مصلحة الجمارك ووزارة
الخارجية بالنسبة للسيارات المشار إليها في البند (٨) .

وفي جميع الاحوال لا يجوز أن تتجاوز مدة بقاء السيارات داخل
البلاك مدة الافراج المؤقت عنها .

مادة ٥ - (الفقرة د) مضافة بقرار وزير المالية رقم ٧٥ لسنة
١٩٨٤) يتم الافراج المؤقت عن السيارات الواردة في هذا القرار مع
تطبيق اداء الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة
بها مقابل تقديم أى من الضمانات التالية :

(أ) : سداد قيمة الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحق بها بمصفة أمانة ، أو تقديم خطاب ضمان مصرفي بهذه القيمة من أحد البنوك المعتمدة بالبلاد سارى المفعول حتى نهاية المدة المقررة للافراج .

(ب) : دفاتر المرور الدولية الصادرة من نوادى السيارات المعتمدة بشرط أن تكون هذه الدفاتر صالحة خلال المدة المحددة لبقاء السيارات بالبلاد وفقا لأحكام هذا القرار .

(ج) : دفاتر المرور الدولية الصادرة من نوادى السيارات المرخص لها بالعمل في جمهورية مصر العربية بالنسبة للأجانب المقيمين من بلاد عربية ليس بها نواد للسيارات ، ويشترط صلاحية هذه الدفاتر طوال المدة المحددة لبقاء السيارات في البلاد وفقا لأحكام هذا القرار .

(د) : دفاتر المرور الصادرة من الشركات المرخص لها بالعمل في مجال الخدمة السياحية في جمهورية مصر العربية أو أحد البلاد العربية الأخرى بشرط أن تقوم هذه الشركات بإيداع خزانة مصلحة الجمارك الضمان النقدي الذى تحدده المصلحة المذكورة وألا تتجاوز قيمة الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحق بها والمستحقة أصلا عن السيارات المخرج عنها مؤقتا قيمة الضمان النقدي المقدم من كل من هذه الشركات وأن يكون من حق مصلحة الجمارك خصم قيمة الضرائب والرسوم المتأثر اليها من قيمة الضمان النقدي في حالة مخالفة مالك السيارة لأحكام القرار بالافراج المؤقت عنها دون أى أثر لاعتراض مالك السيارة أو الشركة مقدمة الضمان .

مادة ٦ - (الفقرة (د)) مستبدلة بقرار وزير المالية رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٨٥) استثناء من أحكام الضمانات الواردة في المادة السابقة يجوز قبول :

(أ) : رخص تسيير دولية ورخصة قيادة دولية بالنسبة للأجانب

القادمين في افواج سياحية بشرط القيد في جواز السفر واستخراج نماذج التصاريح السياحية لكل سيارة على حدة .

(ب) ما يؤيد امتداد الإقامة بالخارج بالنسبة لأصحاب السيارات المشار إليها في البند (٣) من المادة (٢) .

(ج) تعهد صريح من الجهة الحكومية أو القطاع العام بضمان سداد الضرائب الجمركية والرسوم والضرائب المحقة بها وذلك بالنسبة للسيارات المشار إليها في البند (١٢، ٤) من المادة (٢) .

(د) تعزيز من مكتب اتلاجنين السياسيين وذلك بالنسبة لسيارات اللاجئين السياسيين المشار إليهم في البند (٥) من المادة (٢) .

(هـ) موافقة هيئة نظيران المدني (في حدود المحدد الذي توافق عليه الهيئة المذكورة) وذلك بالنسبة للسيارات المشار إليها في البند (٦) المادة (٢) .

(و) موافقة من الهيئة العامة للبترول وفي العدد الذي توافق عليه الهيئة المذكورة وبشرط أن تتضمن الاتفاقات المعسودة مع الشركات المستفيدة نصوصا بالاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية وذلك بالنسبة للسيارات المشار إليها في البند (٧) من المادة (٢) .

(ز) تقديم تعزيز من وزارة الخارجية وهيئة التمثيل الدبلوماسي أو القنصلي أو المنظمة الدولية التي يلحق بها العضو بالنسبة للسيارات المشار إليها في المينود (٨ ، ٩ ، ١١) من المادة (٢) ، ويجوز قبول تعهد صريح من جهة مقبولة بالنسبة للبند (٩) .

مادة ٧ - فيما عدا الحالات الواردة بالمادة (٢) من هذا القرار لرئيس مصلحة الجمارك اعطاء مهلة مناسبة لتسوية وضع السيارة نهائيا وفقا لبررات كل حالة على ألا تتجاوز هذه المهلة ثلاثة أشهر .

مادة ٨ — يحظر التصرف في السيارة المفرج عنها مؤقتا بالتبعية أو التنازل أو الهبة أو غير ذلك من التصرفات إلا بعد الحصول على موافقه مصلحة الجمارك على هذا التصرف .

مادة ٩ — دون خلال بالنعوبات المنصوص عليها في قانون الجمارك والقوانين الأخرى تستحق فوراً الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحق بها وضرائب الاستهلاك على السيارات المفرج عنها مؤقتا في حالة مخالفة شروط وأحكام الإفراج المؤقت المنصوص عليها في هذا القرار .

مادة ١٠ — يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ١٠ مكرر — (مضافة بقرار وزير المالية رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٤) لرئيس مصلحة الجمارك اصدار القواعد اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القرار .

مادة ١١ — ينشر هذا القرار في النوقائم المصرية ويعمل به من تاريخ

نشره .

وزير المالية

نكتور / محمود صلاح الدين حامد

صدر في ١٩٨٣/١٢/٣ .

(هـ) فى نظام الدروبك

قرار وزير الخزانة والتخطيط

رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٣

بتحديد الاصناف التى تتمتع بنظام الدروبك والعمليات
الصناعية التى تتم عليها (١)

وزير الخزانة والتخطيط

بعد الاطلاع على المادة ١٠٣ من قانون الجمارك الصادر به القانون
رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ،
وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - ترد الضرائب الجمركية وضريبة الاستهلاك على المواد
الأجنبية المبينة فى الجدول (٢) المرفق بهذا القرار والمستخدمة فى

- (١) الوقائع المصرية فى ٢٩ أغسطس سنة ١٩٦٣ - العدد ٦٧ ملحق .
(٢) لم ينشر الجدول اكتفاء بنشره بالوقائع المصرية .
القرار معدل بقرار وزير الخزانة رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٣ (الوقائع
المصرية فى ١٢/٣٠/١٩٦٣ - العدد ١٠٢ ملحق) ورقم ٨٢ لسنة ١٩٦٣
(الوقائع المصرية فى ١٢/٣٠/١٩٦٣ - العدد ١٠٢ ملحق) ورقم ٨٣ لسنة
١٩٦٣ (الوقائع المصرية فى ١٢/٣٠/١٩٦٣ - العدد ١٠٢ ملحق) ورقم ٣١
لسنة ١٩٦٤ (الوقائع المصرية فى ١١/٥/١٩٦٤ - العدد ٣٧) ورقم ٣٥
لسنة ١٩٦٤ (الوقائع المصرية فى ١٨/٥/١٩٦٤ - العدد ٣٩) ورقم ٤٠
لسنة ١٩٦٤ (الوقائع المصرية فى ٢٥/٥/١٩٦٤ - العدد ٤١) ورقم ٦٦
لسنة ١٩٦٤ (الوقائع المصرية فى ٢١/٩/١٩٦٤ - العدد ٧٥) ورقم ٣٥
لسنة ١٩٦٥ (الوقائع المصرية فى ٢٩/٤/١٩٦٥ - العدد ٣٢) ورقم ٥٧
لسنة ١٩٦٥ (الوقائع المصرية فى ١٢/٧/١٩٦٥ - العدد ٥٣) ورقم ٩٨

• • • • •

لسنة ١٩٦٥ (الوقائع المصرية في ١١/٢٢ - العدد ٩١) ورقم ١٠١
 لسنة ١٩٦٥ (الوقائع المصرية في ١١/٢٩ - العدد ٩٣) ورقم ١٠٥
 لسنة ١٩٦٥ (الوقائع المصرية في ١٢/٦ - العدد ٩٥) ورقم ٥٨
 لسنة ١٩٦٦ (الوقائع المصرية في ٦/٢٣ - العدد ٤٧) ورقم ٦٠
 لسنة ١٩٦٦ (الوقائع المصرية في ٦/٢٣ - العدد ٤٧) ورقم ٦٦
 لسنة ١٩٦٦ (الوقائع المصرية في ٧/٢٥ - العدد ٥٦) ورقم ١١٤
 لسنة ١٩٦٦ (الوقائع المصرية في ١٢/١٩ - العدد ٩٨) ورقم ١٤٥
 لسنة ١٩٦٦ (الوقائع المصرية في ١٢/٢٦ - العدد ١٠٠) •

قرار مدير عام الجمارك رقم ٥ لسنة ١٩٦٧ (الوقائع المصرية في ١٠/١ - العدد ١٩١) •

قرار مدير عام الجمارك رقم ٨ لسنة ١٩٦٧ (الوقائع المصرية في ١٢/١٩ - العدد ١٩١) •
 قرار مدير عام الجمارك رقم ١٢ لسنة ١٩٦٧ (الوقائع المصرية في ١٠/١ - العدد ١٩١) •

قرار مدير عام الجمارك رقم ١٤ لسنة ١٩٦٧ (الوقائع المصرية في ١١/٢ - العدد ٢١٩) •

قرار مدير عام الجمارك رقم ٢ لسنة ١٩٦٨ (الوقائع المصرية في ٤/٤ - العدد ٧٤) •

قرار مدير عام الجمارك رقم ٦ لسنة ١٩٦٨ (الوقائع المصرية في ٦/٢٣ - العدد ١٣٩) •

قرار مدير عام الجمارك رقم ٧ لسنة ١٩٦٨ (الوقائع المصرية في ٦/٢٣ - العدد ١٣٩) •

قرار مدير عام الجمارك رقم ١٠ لسنة ١٩٦٨ (الوقائع المصرية في ٦/٢٣ - العدد ١٣٩) •

قرار مدير عام الجمارك رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ (الوقائع المصرية في ٦/٢٣ - العدد ١٣٩) •

قرار مدير عام الجمارك رقم ١٧ لسنة ١٩٦٨ (الوقائع المصرية في ٦/٢٦ - العدد ١٤٢) •

قرار مدير عام الجمارك رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٨ (الوقائع المصرية في ٩/٢٢ - العدد ٢١٦) •

- قرار مدير عام الجمارك رقم ١ لسنة ١٩٦٩ (الوقائع المصرية في ١٩٦٩/٧/١٥ - العدد ١٦٠) .
- قرار مدير عام الجمارك رقم ٥ لسنة ١٩٦٩ (الوقائع المصرية في ١٩٦٩/٧/١٥ - العدد ١٦٠) .
- قرار مدير عام الجمارك رقم ١٤ لسنة ١٩٦٩ (الوقائع المصرية في ١٩٦٩/١١/١٥ - العدد ٣٦٤) .
- قرار وكيل الوزارة مدير عام الجمارك رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ (الوقائع المصرية في ١٩٧٩/١٢/٢٩ - العدد ٢٩٥) .
- قرار وكيل الوزارة مدير عام الجمارك رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ (الوقائع المصرية في ١٩٧٩/١٢/٢٩ - العدد ٢٩٥) .
- قرار وزير المالية رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٣ (الوقائع المصرية في ١٩٨٣/٣/١٦ - العدد ٦٥) .
- قرار وزير المالية رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٣ (الوقائع المصرية في ١٩٨٣/٥/٣ - العدد ١٠٤) .
- قرار وزير المالية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨٣ (الوقائع المصرية في ١٩٨٣/٩/٢١ - العدد ٢١٤) .
- قرار وزير المالية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٨٣ (الوقائع المصرية في ١٩٨٣/٩/٢١ - العدد ٢١٤) .
- قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٦ لسنة ١٩٨٤ (الوقائع المصرية في ١٩٨٤/٢/٢١ - العدد ٤٥) .
- قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٤ (الوقائع المصرية في ١٩٨٤/٩/١ - العدد ٢٠٢) .
- قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية في ١٩٨٥/١٠/٨ - العدد ٢٢٧) .
- قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية في ١٩٨٥/١١/٥ - العدد ٢٥١) .
- قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية في ١٩٨٥/١١/٢٨ - العدد ٢٧٠) .
- قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٤٢ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية في ١٩٨٥/١١/٢٨ - العدد ٢٧٠) .

- قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/١/٨ - العدد ٧) .
- قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/١/٨ - العدد ٧) .
- قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/٢/٢٥ - العدد ٤٨) .
- قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٢ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/٢/٢٥ - العدد ٤٨) .
- قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/٢/٢٥ - العدد ٤٨) .
- قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٧ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/٥/١٣ - العدد ١١١) .
- قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/٧/٣ - العدد ١٥٠) .
- قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ١٥ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/١٠/٢٩ - العدد ٢٤٤) .
- قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ١٦ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/١٠/٢٩ - العدد ٢٤٤) .
- قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ١٧ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/١٠/٢٩ - العدد ٢٤٤) .
- قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ١٨ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/١١/٢٠ - العدد ٣٦٢) .
- قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/١١/٢٢ - العدد ٣٦٣) .
- قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/١١/٢٢ - العدد ٣٦٣) .
- قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/١١/٢٢ - العدد ٣٦٣) .

==

صناعة المنتجات المحلية المصدرة للخارج وكذلك ضريبة الانتاج على
الأصناف المحلية التي تكون قد استخدمت في مصنوعات محلية مصادرة
الى الخارج وذلك بالشروط الآتية :

-
- =
- قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية
في ١٩٨٧/٢/٧ - العدد ٣٢) .
قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية
في ١٩٨٧/٢/٧ - العدد ٣٢) .
قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية
في ١٩٨٧/٢/٧ - العدد ٣٢) .
قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٦ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية
في ١٩٨٧/٥/١١ - العدد ١٠٩) .
قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٧ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية
في ١٩٨٧/٥/١١ - العدد ١٠٩) .
قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ١١ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية
في ١٩٨٧/٥/٢٠ - العدد ١١٧) .
قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ١٤ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية
في ١٩٨٧/٧/٩ - العدد ١٥٦) .
قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ١٨ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية
في ١٩٨٧/٧/٩ - العدد ١٥٦) .
قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية
في ١٩٨٧/٨/٨ - العدد ١٧٦) .
قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية
في ١٩٨٧/١٢/٨ - العدد ٢٧٨) .
قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية
في ١٩٨٧/١٢/٨ - العدد ٢٧٨) .
قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٣١ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية
في ١٩٨٧/١٢/٨ - العدد ٢٧٨) .
قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية
في ١٩٨٧/١٢/٨ - العدد ٢٧٨) .
قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية
في ١٩٨٨/٢/١١ - العدد ٣٩) .

١ - اثبات المواد المستوردة في بيان جمركي يحرق عند استيرادها على النموذج المعد لذلك .

٢ - الالتزام في البيان الجمركي عند التصدير بأن الأصناف المطلوب تصديرها مصنوعة في الجمهورية العربية المتحدة من مواد مستوردة أو يدخل في صنعها مواد أولية مستوردة مع تحديد هذه المواد ونسبها وأوزانها .

٣ - أمساك حسابات منتظمة مؤيدة بمستندات تمكن الجمارك من المراجعة .

مادة ٢ - مصلحة الجمارك الحق في أخذ عينات من الأصناف المطلوب تصديرها لتحليلها .

مادة ٣ - ترد الضرائب الجمركية وضريبة الاستهلاك وفقا للفئات التي كانت سارية يوم دفع هذه الضرائب عند الاستيراد .

وترد ضريبة الانتاج على أساس الفئات التي كان معمولاً بها يوم شراء هذه المواد بعد تقديم المستندات المؤيدة لذلك .

مادة ٤ - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، وعلى المدير العام للجمارك اصدار التعليمات اللازمة لتنفيذه (١) ،

تحريرا في أول ربيع الآخر سنة ١٣٨٣ (٢٠ أغسطس سنة ١٩٦٣) .

(١) اصدر مدير عام الجمارك القرار رقم ١٣ لسنة ١٩٦٣ بشأن التعليمات الخاصة بنظام الدوريات ، ثم اصدر القرار رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ في ذات الشأن ونص في المادة الأخيرة من هذا القرار على أن « يبطل العمل بكل نص في القرار الادارى رقم ١٣ لسنة ١٩٦٣ يخالف أحكام المواد الموضحة بهذا القرار » .

هذا وقد صدر كذلك القرار رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٠ بتعديل القرار رقم ١٣ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

(و) في البيوع التى تجريها مصلحة الجمارك

قرار وزير الخزانة

رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢

بالشروط والأوضاع التى تتبع فى شأن البيوع التى تجريها
مصلحة الجمارك (١ ، ٢)

وزير الخزانة والتخطيط

بعد الاطلاع على المواد ٧٢ ، ٧٧ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، من
القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك ،

(١) الوقائع المصرية فى ١٢/٢٣ - العدد ١٠٠ .
(٢) صدر قرار وزير الخزانة رقم ٣ لسنة ١٩٦٨ فى شأن السيارات
التي تتولى مصلحة الجمارك بيعها (الوقائع المصرية فى ١/٢٩ - ١٩٦٨ -
العدد ٢٢) ونص على ما يأتى :

« مادة ١ - استثناء من أحكام القرار رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه
تختص لجنة المبيعات الحكومية بكافة العمليات المتعلقة ببيع جميع السيارات
التي تتولى مصلحة الجمارك بيعها وفقا لأحكام الباب التاسع من قانون
الجمارك المشار اليه وذلك طبقا للشروط والأوضاع التي تتبعها لجنة
المبيعات الحكومية .

مادة ٢ - على مصلحة الجمارك أن توافي لجنة المبيعات الحكومية
قبل موعد البيع بوقت مناسب ببيان قيمة الضرائب والرسوم الجمركية
ونفقات التخزين وسائر الضرائب والرسوم والنفقات الأخرى المستحقة حتى
يوم البيع بالنسبة لكل سيارة على حدة وذلك لتضمنها اللجنة الثمن الذي
تحدده للسيارة .

وعلى مصلحة الجمارك أن تفرج عن السيارة التي تم بيعها بمجرد
تقديم المشتري شهادة صادرة من لجنة المبيعات الحكومية بأنه دفع الثمن
كاملا .

وعلى القانون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦ الملحق بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن التفويض بالاختصاصات ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وعلى لجنة المبيعات الحكومية أن تؤدي الى مصلحة الجمارك الضرائب والرسوم والنفقات المستحقة للمصلحة في مدة اقصاها شهر من تاريخ تسليم السيارة .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره » ،

كما صدر قرار وزير الخزانة رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٨ في شأن البضائع المهملة والمصادرة والمتروكات والمتنازل عنها والقابلة للتلف ومقذوفات البحر التي تتولى بيعها مصلحة الجمارك بالاستثناء من أحكام القرار رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ (الوقائع المصرية في ١٠/٥/١٩٦٨ - العدد ٢٢٧) ونص على ما يأتي :

« مادة ١ - استثناء من أحكام القرار رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه تختص لجنة المبيعات الحكومية بكافة العمليات المتعلقة ببيع جميع البضائع المهملة والمصادرة والمتروكات والمتنازل عنها والقابلة للتلف ومقذوفات البحر التي تتولى مصلحة الجمارك بيعها وفقا لأحكام الباب التاسع من قانون الجمارك المشار اليه وطبقا للشروط والأوضاع التي تتبعها لجنة المبيعات الحكومية .

وذلك فيما عدا البضائع التي تقتضى حالتها بيعها فورا كالفواكه وما ينالها فيتبع بشأنها أحكام القرار رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .
مادة ٢ - تشكل لجنة من مصلحة الجمارك ولجنة المبيعات الحكومية تختص باتخاذ الاجراءات اللازمة لبيع هذه البضائع وتصفية هذه الموجودات ويصدر بتشكيلها قرار من وزير الخزانة .

مادة ٣ - يراعى في توزيع حصيلة البيع أحكام الباب التاسع من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره » ،

قرار :

مادة ١ - (١) يعلن عن بيع البضائع التي مضت عليها المدة القانونية في الوقائع المصرية أو في إحدى الصحف اليومية قبل اجرائه بشهر على الأقل على أن يتضمن الاعلان العرض على وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات العامة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها وكذلك الجمعيات التعاونية لموظفي الحكومة المشهرة قانونا لتتقدم خلال هذه المهلة بطلب مسا تحتاج اليه منها وذلك بعد معاينتها وفقا للقواعد التي يقرها المدير العام للجمارك .

أما البضائع القابلة للتلف أو النقصان وكذلك الحيوانات فيكتفى بالاعلان عن بيعها في الجمرک خلال المدة التي تسمح بها حالتها .

مادة ٢ - (٢) لوزارات الحكومة ومصالحها والهيئات العامة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها وكذلك الجمعيات التعاونية لموظفي الحكومة المشهرة قانونا ، أن تشتري قبل اليوم المحدد للبيع ما يلزمها من البضائع المعروضة للبيع بالقيمة التي تحددها مصلحة الجمارك مضافا اليها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المستحقة .

مادة ٣ - تعرض البضائع التي لم تتقدم الجهات المذكورة في المادة السابقة لشرائها للمبيع بالزاد العلني ويعلن ثمن أساسي لها يحدده الجمرک يجب ألا يقل عن الضريبة النوعية على الأصناف التي تخضع لهذه الضريبة ما لم يرخص المدير العام للجمارك بغير ذلك .

(١) مستبدلة بقرار وزير الخزانة رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٨ (الوقائع المصرية في ١٢/٨/١٩٦٨ - العدد ١٨١) .
(٢) المادتان ٢ ، ٥ مستبدلتان بقرار وزير الخزانة رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٨ (الوقائع المصرية في ١٢/٨/١٩٦٨ - العدد ١٨١) .

مادة ٤ - تتولى البيع لجنة من ثلاثة من موظفي الجمارك يصدر بتكوينها قرار من المدير العام للجمارك .

مادة ٥ - (١) يفوض وكيل وزارة الخزانة (مدير عام الجمارك) في الموافقة على بيع البضائع التي مضت عليها أربعة أشهر في المخازن الجمركية أو على الأرض صفة .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ

نشره .

تحريرا في ٢٢ رجب سنة ١٣٨٣ (٨ ديسمبر سنة ١٩٦٣) .

قرار وزير المالية

رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٨٤

في شأن قواعد بيع البضائع المهمة والمصادرة والمتروكات
المتنازل عنها لمصلحة الجمارك (١)

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون
الجمارك ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٢٦ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الهيئة
العامة للخدمات الحكومية ،

وعلى القرار الوزاري رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ بالشروط والأوضاع
التي تتبع في شأن البيوع التي تجريها مصلحة الجمارك ،

وعلى القرار الوزاري رقم ٣ لسنة ١٩٦٨ في شأن السيارات التي
تتولى مصلحة الجمارك بيعها ،

وعلى القرار الوزاري رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٨ في شأن البضائع المهمة
والمصادرة والمتروكات والمتنازل عنها والقابلة لتألف ومقذوفات البحر التي
ستتولى بيعها مصلحة الجمارك ،

وعلى القرار الوزاري رقم ١٤ لسنة ١٩٧٣ بشأن تحصيل (١٠٪) من
قيمة المبيعات التي تقوم بها الإدارة العامة للمبيعات بالهيئة كحصاريف
إدارية ،

وعلى القرار الوزاري رقم ١٤٢ لسنة ١٩٧٧ ،

تسـر :

مادة ١ - تتولى الهيئة العامة للخدمات الحكومية (الادارة العامة للمبيعات) بيع البضائع والسيارات المهلة والمصاردة والمتروكات والمتنازل عنها لمصلحة الجمارك ، وذلك مقابل تحصيل (١٠٪) من حصيله ببيع هذه البضائع كمصاريف ادارية .

مادة ٢ - يتعين على الهيئة العامة للخدمات الحكومية توريد حصيله البيوع المشار اليها - مخصصها منها قيمة المصاريف الادارية - خلال شهر على الأكثر من تاريخ تسلم الثمن والا سقط حق الهيئة في خمس قيمة المصاريف الادارية عن كل شهر تأخير في توريد حصيله البيوع المذكورة ، ولا يخل ذلك بالمسئولية التأديبية للعاملين المتسببين في تأخير التوزيع .

مادة ٣ - على مصلحة الجمارك ابلاغ الهيئة العامة للخدمات الحكومية دوريا بنوعيات وكميات البضائع المشار اليها في المدة السابقة والمطلوب بيعها ، وعلى الهيئة العامة للخدمات الحكومية المبادرة الى اتخاذ اجراءات بيع هذه البضائع بما يمنع من حدوث تكديسات في الموانئ .

مادة ٤ - استثناء من أحكام المواد السابقة يجوز لمصلحة الجمارك أن تتولى بنفسها اجراءات بيع البضائع سريعة التلف ، ويتبع في شأن بيع هذه البضائع أحكام القرار الوزاري رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

مادة ٥ - لا يجوز بعد اتمام بيع البضائع المشار اليها في المواد السابقة طلب سحب المبيع لتسليمه ان تركه أو تنازل عنه ، ويرجع في شأن اتمام البيع الى احكام القانون المعنى .

مادة ٦ - اذا طلبت مصلحة الجمارك المدول عن البيع بعد اخطارها

الهيئة بنوعية وكمية البضائع المطلوب بيعها وقبل اتمام البيع ، تسوى العلاقة المالية بين المصلحة والهيئة على النحو التالى :

(أ) اذا كان العدول عن البيع بعد الاعلان عن المزاد أو الممارسة وقبل رسوها يستحق للهيئة قبل المصلحة ١٠٪ من قيمة الثمن الأساسى للبيع كمصاريف ادارية .

(ب) لذا كان العدول عن البيع قبل الاعلان عن المزاد أو الممارسة يستحق للهيئة قبل المصلحة ٣٪ من قيمة الثمن الأساسى للبيع اذا كان قد تم تحديده أو من قيمة البضاعة للاغراض الجمركية ان لم يكن قد تم تحديد الثمن الأساسى .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار فى الوقائع الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره ، ويُلغى كل ما يخالفه من أحكام .

صدر فى ١٧/٩/١٩٨٤ .

التقسيم السابع

بيان بالاتفاقيات الدولية الجمركية التي انضمت اليها جمهورية مصر العربية

— القانون رقم ٥١٨ لسنة ١٩٥٣ بالموافقة على اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول انضمامه العربية الموقعة بالقاهرة في ١٩٥٣/٩/٧ (الوقائع المصرية في ١٩٥٣/١٠/٢٩ — العدد ٨٧ مكرر) والاصلاح بشأن تعديلها وتنفيذها القانون رقم ٤٠٣ لسنة ١٩٥٥ (الوقائع المصرية في ١٩٥٥/٨/٢٥ — العدد ٦٥ مكرر) والقانون رقم ٣٦٩ لسنة ١٩٥٦ (الوقائع المصرية في ١٩٥٦/١٠/١٨ — العدد — العدد ٨٤ مكرر) والقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٠ (الجريدة الرسمية في ١٩٦٠/٣/١٣ — العدد ٦١) .

— القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٦ بالموافقة على الاتفاقية الدولية الخاصة بالاستيراد المؤقت للسيارات الموقع عليها بنيويورك في ١٩٥٤/٦/٤ (الوقائع المصرية في ١٩٥٦/٥/٦ — العدد ٣٦ مكرر ج) .

— القرار الجمهوري رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٣ بالموافقة على انضمام الجمهورية العربية المتحدة الى الاتفاقية الجمركية بشأن التسهيلات الممنوحة لاستيراد سلع مخصصة للعرض أو للاستعمال في المعارض والأسواق والمؤتمرات أو الأحوال المشابهة لذلك الموقعة في بروكسل بتاريخ ١٩٦١/٦/٨ (الجريدة الرسمية في ١٩٦٣/٧/٦ — العدد ١٥٠) .

— القرار الجمهوري رقم ١٢١ لسنة ١٩٦٣ بالموافقة على انضمام الجمهورية العربية المتحدة الى الاتفاقية الجمركية بالاستيراد المؤقت للمبوت المنقذة في بروكسل بتاريخ ١٩٦٠/١٠/٦ (الجريدة الرسمية في ١٩٦٣/١١/١ — العدد ٢٢٣) .

— القرار الجمهورى رقم ١٢٥٩ لسنة ١٩٦٣ بالموافقة على انضمام الجمهورية العربية المتحدة الى الاتفاقية الجمركية بشأن دفاتر العيانات التجارية الموقعة في بروكسل بتاريخ ١/٣/١٩٥٦ (الجريدة الرسمية في ١٩/١١/١٩٦٤ — العدد ٢٦٦) .

— القرار الجمهورى رقم ٤٢٦١ لسنة ١٩٦٦ بالموافقة على البروتوكول الملحق باتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت اذى وافق عليه المجلس الاقتصادى في دور انعقاده العادى السادس بتاريخ ١٣/٣/١٩٦٥ .

— القرار الجمهورى رقم ١٦٣١٠ لسنة ١٩٦٧ بالموافقة على الانضمام الى اتفاقية مجلس التعاون الجمركى الخاصة بتسهيل استيراد مواد الترفيه لاستعمال رجال البحر الموقعة في بروكسل بتاريخ ١٢/١٢/١٩٦٤ (الجريدة الرسمية في ١/٤/١٩٦٨ — العدد الأول) .

— القرار الجمهورى رقم ٢١٩٧ لسنة ١٩٦٧ بالموافقة على الانضمام الى الاتفاقية الجمركية الخاصة باستخدام دفاتر مرور A.T.A. لتأجيل المؤقت عن البضائع الموقعة في بروكسل بتاريخ ٦/١٢/١٩٦١ (الجريدة الرسمية في ١٢/٩/١٩٦٨ — العدد ٣٧) (١) .

(١) صدر قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٨ (الوقائع المصرية في ١٦/٥/١٩٦٨ — العدد ١٠٩) ونص في مادته الاولى على ما يأتى :

« يتولى الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية مهمة اصدار وضمان دفاتر الاستيراد المؤقت للبضائع في الجمهورية العربية المتحدة تطبيقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٧ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه .
وله في سبيل ادائه لمهمته الحصول من المؤسسات والشركات المستوردة لهذه البضائع على الضمان اللازم لسداد الرسوم الجمركية عن البضائع التى لا يعاد تصديرها » .

— القرار الجمهوري رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٠ بالموافقة على
الاتفاقية الجمركية الخاصة بالاستيراد للأجهزة العلمية المنفع عليها في
بروكسل بتاريخ ١١/٦/١٩٦٨ (الجريدة الرسمية في ١/٧/١٩٧١ — العدد
الأول) *

— القرار الجمهوري رقم ١٧٩ لسنة ١٩٨٠ بالموافقة على
بروتوكول الانضمام الى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الموقع في
جنيف بتاريخ ٢٧/٢/١٩٧٠ مع التحفظ بشرط التصديق (الجريدة
الرسمية في ١٧/٦/١٩٧١ — العدد ٢٤) *

— القرار الجمهوري رقم ١٧٩ لسنة ١٩٨٠ بالموافقة على
البروتوكول التكميلي لبروتوكول جنيف ١٩٧٩ الملحق بالاتفاقية العامة
للتعريفات والتجارة الموقع في جنيف بتاريخ ٢٢/١١/١٩٧٩ مع انتهاز
بشرط التصديق (الجريدة الرسمية في ٢/١٠/١٩٨٠ — العدد ٤١) *

التعديلات التشريعية للنصوص

م	النص المعدل	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعميمات التشريعية الموضوع

م	النص المختل	مكان النشر ص	لادة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

فهرس

الجزء الثالث عشر

الموضوع	الصفحة
تموين وتسعير جبرى	٣
القسم الأول - فى شئون التموين	٥
(أولا) المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ خاص بشئون التموين	٥
(ثانيا) البطاقات التموينية	٤٧
- قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٨٧ فى شأن قواعد استخراج البطاقات التموينية والتعامل بها	٤٧
- قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٣٤٧ لسنة ١٩٨٠ فى شأن تحديد مقررات زيت الطعم الموزع بالبطاقات التموينية	٧١
- قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن نسبة المسوح كعجز فى الارز المخصوص السائب الموزع على البطاقات التموينية	٧٣
(ثالثا) تنظيم انتاج وتداول وتخزين ونقل السلع التموينية واستمرار تشغيل منتجاتها	٧٤
١ - أهم القرارات الوزارية الصادرة بشأن حظر وتنظيم انتاج وتداول السلع الاساسية والتموينية	٧٤
٢ - قرار وزير التموين رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن تخزين بعض المواد	٧٨
- قرار وزير التموين رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٦٤ فى شأن الزام التجار بالاعلان عن مخازنهم	٨١
- قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ بالزام التجار بعرض السلع المخزونة لديهم أو لدى آخرين	٨٢

الموضوع	الصفحة
- قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٥٨٠ لسنة ١٩٨٧ فى شأن حظر تخزين الارز	٨٣
٣ - اهم القرارات الوزارية الصادرة بشأن حظر نقل أو المشروع فى نقل بعض السلع	٨٥
٤ - قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٨٢ لسنة ١٩٧٨ فى شأن حظر هدم العقارات التى تحوى منشآت تموينية	٨٨
- قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٢١ لسنة ١٩٨١ فى شأن حظر تغيير أو تعديل أنشطة المنشآت التموينية واستمرار تشغيلها	٩٠
(رابعا) تصدير السلع التموينية	٩٣
- قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٧٢ لسنة ١٩٨٠ بشأن تنظيم تصدير السلع التموينية	٩٣
القسم الثانى - فى التسعير الجبرى وتحديد الارياح	١٠١
(اولا) المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ خاص بالتسعير الجبرى وتحديد الارياح	١٠١
(ثانيا) بيان بأهم القرارات الوزارية الصادرة بشأن تحديد الأسعار	١٢٥
(ثالثا) القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ وغيره من القرارات - قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ بتحديد الارياح	١٣٤
- قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٦ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ بتحديد الارياح	١٤٨
- قرار وزير التموين رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ بتحديد الارياح فى بعض السلع وتقرير الوسائل لمنع التلاعب بأسعارها وكيفية الاعلان عن هذه الأسعار	١٦٢
- قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٦٢ لسنة ١٩٨٦ فى شأن تنظيم تعبئة المواد المسعرة جبرئيا والمحدد نسب الربح فى تجارتها	١٦٥

(رابعا) القرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٧ وغيره من

القرارات ١٦٨

- قرار وزير التجارة والتموين رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٧

بشأن تحديد نسب الأرباح لكافة السلع المستوردة ١٦٨

- القرارات الوزارية الأخرى الصادرة بشأن تحديد

الحد الأقصى للربح في بعض السلع المستوردة (١) ١٦٩

- قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٢٨١

لسنة ١٩٨١ بالزام مستوردي بعض السلع الغذائية

بتقديم مستنداتها للوزارة لتحديد أسعار تداولها ١٧٤

- قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٣٤٨

لسنة ١٩٨١ بالزام مستوردي السلع الغذائية المعبأة

والمعلبة بانبثبات سعر البيع للمستهلك على كل وحدة ١٧٦

- قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٢

لسنة ١٩٧١ بشأن تنظيم الاتجار في السلع المستوردة ١٧٨

- قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٢٠

لسنة ١٩٨٦ بتقرير وسائل لمنع التلاعب بأسعار

بعض السلع الغذائية المستوردة ١٨٠

- قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٢٤٤

لسنة ١٩٨٦ بالزام مصلحة الجمارك بإخطار وزارة

التموين والتجارة الداخلية ببيانات عن كافة رسائل

السلع المستوردة ١٨٣

- قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٤٩١

لسنة ١٩٨٦ بالزام منتجى ومستوردي وتجار

الجملة في السلع المستوردة بالإخطار عن بياناتها

وقيدها في السجلات ١٨٥

- قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٢٩

لسنة ١٩٨٧ بتحديد عناصر التكلفة الاستيرادية التي

تتخذ أساسا لحساب نسبة الربح المقررة في تجارة

السلع المستوردة من المناطق الحرة ١٩٦

(١) سقط هذا العنوان سهوا عند الطبع ، ومكانه بعد نص المادة

الرابعة وقبل القرار رقم ١٨٦٢ لسنة ١٩٧٧ .

الصفحة	الموضوع
١٩٩	(خامسا) القانون رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٥٦
	- قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٥٦ باستثناء بعض المواد التموينية من أحكام التسعير الجبرى
١٩٩	القسم الثالث - فى هيئات وأجهزة ولجان التموين والتسعير الجبرى
٢٠١	(أولا) الهيئة العامة للملح التموينية
٢٠١	- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١١٨٩ لسنة ١٩٦٨ بإنشاء الهيئة العامة للملح التموينية
٢٠٧	(ثانيا) جهاز تخطيط الأسعار
٢٠٧	- قرار وزير الدولة للتخطيط رقم ١ لسنة ١٩٧٣ بشأن تنظيم جهاز تخطيط الأسعار
٢١٤	(ثالثا) لجان التسعيرة المحلية بالمحافظات
٢١٤	- قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٠ بإعادة تشكيل لجان التسعيرة المحلية بالمحافظات
٢١٧	التعديلات التشريعية للموضوع
٢٢١	تنظيم وإدارة
	- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ فى شأن إنشاء الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة
٢٢٣	- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٤٥٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالجهاز المركزى للتنظيم والإدارة
٢٣٠	- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٢٨١ لسنة ١٩٧١ بإنشاء المعهد القومى للتنمية الادارية
٢٣٢	- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٧ بإعادة تنظيم وحدات التنظيم والإدارة بالأجهزة المختلفة
٢٣٧	- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم مكاتب خدمة المواطنين
٢٤٣	التعديلات التشريعية للموضوع
٢٤٦	

- القانون (١) رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٥ في شأن استيراد عربات الركوب او الدراجات الآلية للمصابين في العمليات الحربية واعفائها من الرسوم الجمركية .. ٢٩٠
- القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٦ بتقرير بعض التيسيرات لمواطني محافظات بورسعيد والاسماعيلية والسويس وسيناء ٢٩٣
- القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات للعاملين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة ٣٠٠
- القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٨١ بشأن اعفاء تجار البحر وصغار الحرفيين بمدن القناة من أرصدة القروض المستحقة عليهم لذلك ناصر الاجتماعى ٣٠٥
- التعديلات التشريعية للموضوع ٣٠٦
- فنون وآداب (..... ٣٠٩
- م الأول - في حماية حق المؤلف ٣١١
- القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ باصدار قانون حماية حق المؤلف ٣١١
- قرار وزير الثقافة رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٨ في شأن تنفيذ القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٨ بتعديل بعض أحكام قانون حماية حق المؤلف ٣٣٢
- قرار وزير الثقافة رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٥ بإنشاء المكتب الدائم لحماية حق المؤلف ٣٣٥
- م الثانى - في جوائز الدولة للنتاج الفكرى والابداع الفنى ٣٣٩
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء جوائز الدولة للنتاج الفكرى ولتشجيع العلوم والعلوم الاجتماعية والفنون والآداب ٣٣٩
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٦٢ باعفاء جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية من الضرائب على الايراد ٣٤٣

(وقع خطأ مطبعى عند طبع عنوان هذا القانون حيث ورد لفظ بدلا من لفظ « قانون » .

٢٩٠	- القانون (١) رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٥ في شأن استيراد عربات الركوب او الدراجات الآلية للمصابين في العمليات الحربية واعفاؤها من الرسوم الجمركية ..
٢٩٣	- القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٦ بتقرير بعض التيسيرات لمواطني محافظات بورسعيد والاسماعيلية والسويس وسيناء
٣٠٠	- القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات للعاملين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة
٣٠٥	- القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٨١ بشأن اعفاء تجار البحر وصغار الحرفيين بمدن القناة من أرصدة القروض المستحقة عليهم لذلك ناصر الاجتماعى
٣٠٦	- التعديلات التشريعية للموضوع
٣٠٩	ثقافة (فنون وآداب)
٣١١	القسم الاول - في حماية حق المؤلف
٣١١	- القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ باصدار قانون حماية حق المؤلف
٣٣٢	- قرار وزير الثقافة رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٨ في شأن تنفيذ القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٨ بتعديل بعض أحكام قانون حماية حق المؤلف
٣٣٥	- قرار وزير الثقافة رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٥ بإنشاء المكتب الدائم لحماية حق المؤلف
٣٣٩	القسم الثانى - في جوائز الدولة للنتاج الفكرى والابداع الفنى
٣٣٩	- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء جوائز الدولة للنتاج الفكرى ولتشجيع العلوم والعلوم الاجتماعية والفنون والآداب
٣٤٣	- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٦٢ باعفاء جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية من الضرائب على الايراد

(١) وقع خطأ مطبعى عند طبع عنوان هذا القانون حيث ورد لفظ « قرار » بدلا من لفظ « قانون » .

- ٣٤٥ - القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٤ بشأن جائزة الدولة
للإبداع الفني
- ٣٥٠ القسم الثالث - في نقابة الفنانين التشكيليين
- ٣٥٠ - القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء نقابة الفنانين
التشكيليين
- ٣٧٥ القسم الرابع - في المجلس الأعلى للثقافة
- ٣٧٥ - قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٥٠ لسنة
١٩٨٠ بإنشاء وتنظيم المجلس الأعلى للثقافة
- ٣٨٧ القسم الخامس - في أكاديمية الفنون
- ٣٨٧ - القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون تنظيم
أكاديمية الفنون
- ٤٣٣ القسم السادس - في الاتحادات الثقافية
- ٤٣٣ - القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٥ في شأن إنشاء اتحاد
للناشرين بالجمهورية العربية المتحدة
- ٤٥٠ - قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٧٠
بإنشاء اتحاد فرعى للجمعيات والمؤسسات الخاصة
العاملة في ميدان النشاط الأدبي طبقاً لأحكام لائحة
النظام الأساسي المعتمدة من السيد الوزير ويتعين
أعضاء بمجلس إدارة الاتحاد المذكور لمدة ثلاث سنوات
- ٤٦٦ - القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء اتحاد الكتاب ..
- ٤٩١ القسم السابع - في تشريعات ثقافية متفرقة
- ٤٩١ - قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٤١٨
لسنة ١٩٦٠ في شأن المراكز والمعاهد الثقافية الأجنبية
- ٤٩٤ - قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم
١٢٦ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء صندوق التامينات والاعانات
للفنانين والأدباء
- ٤٩٦ - قرار نائب رئيس مجلس الوزراء للثقافة والاعلام رقم
٨٤ لسنة ١٩٧٤ بإقامة نصب تذكاري بمدينة القاهرة
لقبر أليجندى المجهول في معارك العاشر من رمضان
سنة ١٣٩٣ هـ (السادس من أكتوبر سنة ١٩٧٣)

الموضوع	الصفحة
- قرار وزير الثقافة رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم تصدير الكتب والصحف والمجلات وسائر المطبوعات المصرية والأجنبية	٤٩٨
- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٩١ لسنة ١٩٧٨ في شأن منح مكافآت الترجمة	٥٠٢
القسم الثامن - في الاتفاقيات اللاحقة الدولية	٥٠٤
- القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٦ بالموافقة على اتفاق استيراد المواد التربوية والعلمية والثقافية الموقع بليك سكسيس في ١٩٥٠/١١/٢٢	٥٠٤
- المرسوم بقانون رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٥٢ بالموافقة على الاتفاق التكميلي بين الحكومة المصرية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة الموقع بباريس في ١٩٥٢/٤/٢٥	٥٠٥
- قرار وزير الخارجية بنشر اتفاقية الاستيراد المؤقت للمواد المهنية الموقعة في بروكسل في ١٩٦١/٦/٨ ..	٥٠٦
- قرار وزير الخارجية بنشر ميثاق الوحدة الثقافية العربية ودستور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم اللذين أقرهما المؤتمر الثانى لوزراء المعارف والتربية والتعليم العرب الذى عقد في بغداد من ٢٢ الى ١٩٦٤/٢/٢٩ واللذين وقعوا في بغداد في ١٩٦٤/٢/٢٩	٥٠٧
- قرار وزير الخارجية بنشر الاتفاقية الخاصة بحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطريق غير مشروعة التى أقرها المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة في دورته السادسة عشرة التى عقدت في باريس في ١٩٧٠/١١/١٤ ..	٥٠٨
- قرار وزير الخارجية بنشر اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية المؤرخة في ١٩٨٦ / ٩ / ٩ والعقدة في باريس في ١٩٧١/٧/٢٤	٥٠٩
- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٤٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن الموافقة على الاتفاقية الخاصة بحماية منتجى التسجيلات ضد الازدواج غير المشروع الموقعة في جنيف بتاريخ ١٩٧١/١٠/٢١	٥١٠

الموضوع	الصفحة
- قرار وزير الخارجية بنشر الاتفاقية الخاصة بحماية التراث العالمى والثقافى والطبيعى التى اقرها المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو فى دورته المابحة عشرة التى عقدت فى باريس بتاريخ ١٦/١١/١٩٧٢ى.....	٥١١
- قرار وزير الخارجية بنشر اتفاق للتعاون الفنى والعلمى فى مجالات الاجهزة العلمية بين حكومة جمهورية مصر العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الموقع فى القاهرة بتاريخ ١١/٩/١٩٧٨	٥١٢
- قرار وزير الداخلية بنشر اتفاق انشاء وتشكيل مركز للبحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية بالمنطقة العربية بين جمهورية مصر العربية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة الموقع فى باريس بتاريخ ٢٣/١٠/١٩٧٥	٥١٣
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٥٨٨ لسنة ١٩٦٧ بإعادة تشكيل الشعبة القومية للتربية والعلوم والثقافة بالجمهورية العربية المتحدة	٥١٤
- التعديلات التشريعية للموضوع	٥٢٠
ثورة يوليو ١٩٥٢	٥٢٣
- اعلان دستورى من القائد العام للقوات المسلحة بصفته رئيس حركة الجيش	٥٢٥
- مرسوم بقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن اقتدابير للتخذة لحماية حركة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ والنظام القائم عليها	٥٢٧
- التعديلات التشريعية للموضوع	٥٢٨
جبانات	٥٢٩
- القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ فى شأن للجبانات	٥٣١
- قرار وزير الصحة رقم ٤٦٨ لسنة ١٩٧٠ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ فى شأن الجبانات	٥٣٧
- التعديلات التشريعية للموضوع	٥٥٢

الموضوع	الصفحة
جمارك	٥٥٣
القسم الأول - في قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣	٥٥٥
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك	٥٥٥
القسم الثاني - في التعريفة الجمركية	٦٢٠
- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ بإصدار التعريفة الجمركية	٦٢٠
- قرار وزير المالية رقم ١٩٤ لسنة ١٩٨٦ بتحديد شروط وقواعد تنفيذ أحكام القرار الجمهوري رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ بإصدار التعريفة الجمركية والتذييلات الواردة بها	٦٢٦
- قرار وزير المالية رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٧ بتحديد شروط وقواعد تنفيذ أحكام القرار الجمهوري رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ بإصدار التعريفة الجمركية والتذييلات الواردة بها	٦٤٢
القسم الثالث - في القوانين المرتبطة بقانون الجمارك	٦٤٤
- القانون رقم ٣ لسنة ١٩٠٣ بشأن منع التهريب الذي يقع بواسطة مستخدمى الجمارك	٦٤٤
- قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن حظر دخول الدوائر الجمركية بالموانئ والمطارات	٦٤٦
- القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ بوضع فئة موحدة للضرائب الجمركية عن الطرود ذات الصيغة العائلية أو الشخصية البحتة	٦٤٨
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٩ بفرض ضريبة جمركية موحدة على بعض الأشياء الواردة ضجة القادمين من الخارج	٦٤٩
- قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٦ بإلغاء الضرائب والرسوم الملحق بالضرائب الجمركية	٦٥١

الموضوع الصفحة

القسم الرابع - في المناطق والاسواق الحرة ٦٥٣

- القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ في شأن تحويل مدينة

بور سعيد الى منطقة حرة ٦٥٣

- قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم

١٢ لسنة ١٩٧٧ باصدار نظام المنطقة الحرة لمدينة

بوسعيد ٦٥٤

- قرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى رقم ٣٧٦

لسنة ١٩٧٧ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢ لسنة

١٩٧٧ باصدار نظام المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد

- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٩٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن

خضوع السلع التى ترد برسم المنطقة الحرة لمدينة

بورسعيد للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب

والرسوم الملحق بها ٦٧٠

- قرار وزير المالية رقم ٢١٨ لسنة ١٩٨٣ بشأن

خضوع ما أقرج عنه برسم المنطقة الحرة لمدينة

بورسعيد من السلع المحددة بقرار رئيس مجلس

الوزراء رقم ٦٩٥ لسنة ١٩٨٣ للضرائب الجمركية

وغيرها من الضرائب والرسوم ٦٧٢

- قرار وزير المالية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحديد

الفئات المصرح لها بشراء البضائع الاجنبية من

الاسواق الحرة ٦٧٦

القسم الخامس - في الاعفاءات الجمركية ٦٧٩

- قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم

١٨٦ لسنة ١٩٨٦ باصدار قانون تنظيم الاعفاءات

الجمركية ٦٧٩

- قرار وزير المالية رقم ١٩٣ لسنة ١٩٨٦ باللائحة

التنفيذية لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٦ لسنة

١٩٨٦ باصدار قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية

..... ٦٩١

القسم السادس - في القرارات المنفذة لقوانين الجمارك ٧١٠

(١) في تنظيم الدوائر الجمركية ٧١٠

الموضوع	الصفحة
- قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٥ بوضع نظام داخل الدائرة الجمركية لاستقبال البواخر القادمة الى الموانئ المصرية	٧١٠
(ب) في نظام السماح المؤقت	٧١٦
- قرار وزير الخزانة رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٥ بتحديد المواد التي تتمتع بنظام السماح المؤقت والعمليات الصناعية التي تتم عليها والشروط اللازمة لذلك ..	٧١٦
- قرار وزير المالية رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٨٦ في شأن البضائع التي تصدر بصفة مؤقتة لاجراء عمليات تكميلية عليها	٧٢٢
(ج) في نظام التحكيم في المنازعات الجمركية	٧٢٥
- قرار وزير المالية رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٨٥ بشأن نظام التحكيم في المنازعات بين اصحاب البضائع ومصلحة الجمارك	٧٢٥
(د) في نظام الافراج المؤقت	٧٣٢
- قرار وزير الخزانة رقم ٦ لسنة ١٩٦٨ بشأن نظام الافراج المؤقت	٧٣٢
- قرار وزير الخزانة رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن استيفاء البيانات الاحصائية عند الافراج المؤقت	٧٣٩
- قرار وزير الخزانة رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٩ في شأن الافراج المؤقت عن المعدات العلمية الواردة لاجراض البحث العلمي أو التعليمي	٧٤١
- قرار وزير المالية رقم ٣١٦ لسنة ١٩٨٣ في شأن نظام الافراج المؤقت عن سيارات الركوب الخاصة	٧٤٣
(هـ) في نظام الدروباك	٧٥٠
- قرار وزير الخزانة والتخطيط رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٣ بتحديد الاصناف التي تتمتع بنظام الدروباك والعمليات الصناعية التي تتم عليها	٧٥٠
(و) في البيوع التي تجريها مصلحة الجمارك	٧٥٦

فهرس ٧٨١

الموضوع	الصفحة
- قرار وزير الخزانة رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ بالمرحوط والأوضاع التي تتبع في شأن البيوع التي تجريها مصلحة الجمارك	٧٥٦
- قرار وزير المالية رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٨٤ في شأن قواعد بيع البضائع المهملة والمصادرة والمفروكات المتنازل عنها لمصلحة الجمارك	٧٦٠
القسم السابع - بيان بالاتفاقيات الدولية الجمركية التي انضمت إليها جمهورية مصر العربية	٧٦٣
العديلات التشريعية للموضوع	٧٦٦
فهرس الجزء الثالث عشر	٧٦٩

للمؤلف

- ١ - الحجز تحت يد البنوك سنة ١٩٦٤
- ٢ - الحجز الإدارى علما وعملا سنة ١٩٦٧
- ٣ - منازعات التنفيذ في المواد المدنية والتجارية سنة ١٩٦٩
- ٤ - طرق الطعن في الأحكام المدنية والتجارية سنة ١٩٧٥
- ٥ - الحجز الإدارى علما وعملا (طبعة ثانية) سنة ١٩٧٦
- ٦ - الحجز الإدارى علما وعملا (طبعة ثالثة) سنة ١٩٨١
- ٧ - طرق الطعن في الأحكام المدنية والتجارية (طبعة ثانية) سنة ١٩٨٣
- ٨ - الوجيز في النظرية العامة للالتزام سنة ١٩٨٤
- ٩ - مدونة التشريع والقضاء في المواد المدنية والتجارية (مدنى - تجارى مراسلات - أنبات) مجموعة يتم تزويدها دوريا بالجديد في التشريع والقضاء والتطبيقات الفقهية (٥ كلاسير) سنة ١٩٧٠
- ١٠ - مدونة التشريع والقضاء في مواد القوانين الخاصة (أهوال شخصية - اصلاح زراعى - تأمينات اجتماعية - حيز ادارى - عمل مدنى بالحكومة - عمل بالطعام الخاص - عمل بالقطاع العام - ايجار الأباكن) مجموعة يتم تزويدها دوريا بالجديد في التشريع والقضاء والتطبيقات الفقهية (٨ كلاسير) سنة ١٩٧٣
- ١١ - الموسوعة الذهبية للمبادئ القانونية التى أصدرتها محكمة النقض المصرية بدائرتها المدنية والجنائية - منذ انشائها في عام ١٩٣١ وحتى عام ١٩٧٩ (٢٠ مجلدا و ٢ فهرس) سنة ١٩٨١
- ١٢ - المدونة الذهبية للمبادئ القانونية التى أصدرتها محكمة النقض المصرية بدائرتها الجنائية والمدنية - صدر منها حتى الآن :
 - (أ) العدد الأول من الإصدار الجنائى : يضم مبادئ عام ١٩٨٠ .
 - (ب) العدد الأول من الإصدار المدنى : يضم مبادئ عام ١٩٨٠ .
 - (ج) العدد الثانى من الإصدار المدنى : يضم مبادئ الفترة من أول عام ١٩٨١ حتى آخر يونيه عام ١٩٨٤ (٢ مجلد) .
 - (د) العدد الثانى من الإصدار الجنائى : يضم مبادئ الفترة من أول عام ١٩٨١ حتى آخر يونيه عام ١٩٨٥ .
 - (هـ) العدد الثالث من الإصدار المدنى : يضم مبادئ الفترة من أول أكتوبر عام ١٩٨٤ حتى آخر يونيه عام ١٩٨٧ .

١٢ - موسوعة مصر للتشريع والقضاء : تقنين موضوعى لكافة التشريعات المعمول بها فى مصر حتى مستوى القرار الوزارى - المصادرة منذ عام ١٨٥٤ وحتى يومنا هذا وفى المستقبل بإذن الله - محملة ومتعا لأخر تعديل ، ومرتبة موضوعاتها ترتيبا هجائيا ، وملحقا عليهما بأهم وأحدث المبادئ القانونية التى قررتها وتقررها محسنتا النقص والإدارية العليا .

وقد صدر منها حتى الآن :

- الجزء الأول : يضم : مقدمة ، عرض موضوعى لمبادئ القضاء فى مادة التشريع ، الدستور ، القانون المحلى .
- الجزء الثانى : يضم : قانون التجارة ، القانون البحرى ، قانون الائتلاف ، قانون المرافعات .
- الجزء الثالث : يضم : قانون العقوبات ، قانون الاجراءات الجنائية ، قانون النقص الجنائى .
- الجزء الرابع : يضم تشريعات : آثار وملحق ، أجساق ، اجتماعات ومظاهرات وتجمهر ، أحداث ، احزاب سياسية ، احوال شخصية ، احوال مخفية .
- الجزء الخامس : يضم تشريعات : اذاعة وتليفزيون ، ازهر ، استثمار المال المصرى والاجنبى ، استصلاح الاراضى ، اسكان ، أسلحة وذخائر ومفرعات .
- الجزء السادس : يضم تشريعات : اشياء ضائعة ، اصلاح زراعى ، اميد وحواسم ، ابن الدولة ، أموال الدولة .
- الجزء السابع : يضم تشريعات : أموال مصافرة ، اوسمة وانواط مخفية ، ايجار الاماكن ، باعة منجولون ، بترول وثروة معدنية ، براءات الاختراع والملكية الصناعية .
- الجزء الثامن : يضم تشريعات : بريد ، بناء وهدم ، بورصات ، تأجير ، تأييد .
- الجزء التاسع : يضم تشريعات التأمينات الاجتماعية .
- الجزء العاشر : يضم تشريعات : تجارة داخلية ، تخطيط قوى ، تربية وتعليم ، تسول ، تشريع .
- الجزء الحادى عشر : يضم تشريعات : تصدير واستيراد ، تعاون .
- الجزء الثانى عشر : يضم تشريعات : تعبئة عامة واحصاء ، تعليم عالى ، تعمير وتخطيط عمرانى ، تلوث البيئة .

- الجزء الثالث عشر : يضم تشريعات : تموين وتسيير جبرى ، تنظيم وإدارة ، تيسيرات بسبب الحرب ، ثقافة (فنون وآداب) ، ثورة يوليو ١٩٥٢ ، جبانات ، جمارك .

رقم الايداع ٤١٥٠ لسنة ١٩٨٩

مطابع سجل العرب

مرکز حسنی

[The page contains dense, illegible handwritten text, likely bleed-through from the reverse side.]

